منطقة الرياض

دراسة تاريخية وجغرافية واجتماعية

الجزء السادس

النشاط الاقتصادي في منطقة الرياض



صدر هذا الكتاب بمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية

الجزء السادس

النشاط الاقتصادي في منطقة الرياض

الفصل الأول: الزراعة في منطقة الرياض.

الفصل الثاني: الرعي والثروة الحيوانية في منطقة الرياض.

الفصل الثالث: الصناعة في منطقة الرياض.

الفصل الرابع: النشاط التجاري في منطقة الرياض.

ح إمارة منطقة الرياض، ١٤١٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

منطقة الرياض، دراسة تاريخية وجغرافية واجتماعية/ تحرير عبدالله بن ناصر الوليعي... [وآخ].- الرياض.

٨ج ٢١ X ٢٨ سم.

ردمك: ٠-٤٠-٦٦٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

X-٤٦-٦٦٠-٩٩٦٠ (ج٦)

١- الرياض - تاريخ ٢- الرياض - وصف ورحلات ٢- الرياض - الأحوال الاجتماعية أ- الوليعي، عبدالله بن ناصر، محرر

ب- العنوان

ديوي ١١١، ٩٥٣ ١٩/٣١٦١

رقم الإيداع : ١٩/٣١٦١
ردمك ٠-٤٠-٦٦٠-٩٩٦٠ (مجموعة) X-٤٦-٦٦٠-٩٩٦٠ (ج٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

الزراعة في منطقة الرياض

إعداد

الدكتــور

فوزان بن عبدالرحمن الفوزان

قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة:

تشكل منطقة الرياض معظم الجزء الأوسط من المملكة العربية السعودية. ونظراً لامتدادها الشاسع الذي يصل إلى أكثر من ١٠٠٠كم من الشمال إلى الجنوب، وزهاء ٧٠٠كم من الشرق إلى الغرب، ومساحتها الكبيرة التي تبلغ حوالي ٣٧٤٣٤٠ كم٢ أو ما يعادل نحواً من ١٦٪ من مساحة المملكة فإن منطقة الرياض تضم داخلها بيئات طبيعية متعددة تتباين في إمكاناتها المائية والزراعية والرعوية. وفي حين كان الرعي وتربية الحيوان يعدان المهنة الأساسية لسكان المنطقة من البدو الرحل، والذين كانوا يشكلون حتى وقت قريب نسبة كبيرة من السكان فإن الزراعة كانت الحرفة الرئيسة للسكان المستقرين وكانت الحرف الأخرى التي يمتهنها بعض السكان كالتجارة والنجارة والحدادة والخرازة جميعها تعتمد بشكل أو بآخر على الزراعة وتوجه معظم نشاطاتها لخدمتها.

لقد تأثرت الزراعة في منطقة الرياض وفي المملكة بشكل عام خلال القرن الماضي سلباً وإيجاباً بمجموعة من الظروف والأحداث السياسية والاقتصادية المتلاحقة، وكان أهمها توحيد البلاد على يد الملك عبدالعزيز رحمه الله واستتباب الأمن والاستقرار بعد حالة التمزق والشتات التي كانت البلاد فيها عبارة عن كيانات صغيرة متناحرة، فأصبح المزارعون يعملون في حقولهم آمنين على أنفسهم ومحصولاتهم الزراعية وحيواناتهم من إغارة قطاع الطرق والخارجين على النظام، وكان لهذا الحدث الهام انعكاسه الإيجابي على الأنشطة الاقتصادية خاصة الزراعة والتجارة. وقد أفادت الزراعة من عدد من الخطوات التشجيعية التي اتخذها الملك عبدالعزيز منذ السنين الأولى في كفاحه من أجل توحيد الوطن، كإعفاء المعدات الزراعية من الرسوم واستيراد بعضها وتوزيعها على المزارعين بأسعار مخفضة.

من جهة ثانية فإن اكتشاف البترول وتنامي إيراداته وما تبع ذلك من نهوض الصناعة، خاصة الصناعة البترولية، وعدد من الأنشطة الاقتصادية، كالبناء والتشييد والخدمات، وتنامي فرص العمل في هذه القطاعات في الوقت الذي أخذت الزراعة في بعض المناطق تعاني من بعض المشكلات والتي من أهمها نقص المياه نتيجة لتوالي فترات الجفاف وتقلص المساحة المزروعة تبعاً لذلك، كل هذا جعل كثيراً من المزارعين يهجرون الزراعة ويتجهون نحو فرص العمل الجديدة التي توفر لهم مصادر دخل أفضل، إضافة إلى الحصول على خدمات أفضل في المدن ومراكز الصناعة، كالعناية الطبية والتعليم. وكانت منطقة الرياض من أكثر المناطق تأثراً بهذه الأوضاع نظراً لاحتضانها لعاصمة البلاد التي تركزت فيها

منذئذ معظم الدوائر الحكومية والشركات والمنشآت الصناعية والخدمية مما جعلها مركز الجذب الأول لسكان الريف سواء من إقليمها المباشر أو من المناطق المجاورة كالقصيم وحائل وغيرها. ونتيجة لهذا الوضع فقد اتخذت الدولة مجموعة من البرامج والخطوات منذ بداية خطة التنمية الأولى ١٣٩٠-١٣٩٥هـ (١٩٧٠-١٩٧٤م) للنهوض بالقطاعات الإنتاجية من الاقتصاد وعلى رأسها الزراعة، بهدف تنويع البنية الاقتصادية للدولة وتخفيف الاعتماد الكلي على البترول. ومن الخطوات التي اتخذت للنهوض بالقطاع الزراعي توزيع الأراضي البور على الأفراد والشركات، والتوسع في الإقراض والإعانات الزراعية، وتقديم الخدمات الإرشادية والبيطرية، وتوزيع البذور والشتلات على المزارعين، وشراء الإنتاج الزراعي بأسعار تشجيعية كما هو الحال بالنسبة للقمح والشعير والتمور. وقد كان من ثمار هذه الخطوات التشجيعية، خاصة تلك التي طبقت منذ بداية خطة التنمية الثالثة ١٤٠٠-١٤٠٥هـ (١٩٨٠-١٩٨٤م) أن شهدت المملكة نهضة زراعية شاملة بجميع المعايير كالزيادة الهائلة في المساحة المزروعة وإنتاجية الأرض والإنتاج الكلي وارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من عدد من السلع الزراعية، بل وتجاوز مرحلة الاكتفاء الذاتي في بعض السلع كالقمح وبيض المائدة والحليب والألبان الطازجة، التي أصبحت تصدر إلى عدد من الدول المجاورة.

ويهدف هذا الفصل إلى تتبع مجمل هذه التطورات المتلاحقة التي شهدها القطاع الزراعي في المملكة من خلال تطرقه للزراعة في منطقة الرياض وإبراز أهم خصائصها قديماً وحديثاً.

المبحث الأول

أهمية القطاع الزراعي في منطقة الرياض

شهد الاقتصاد الوطني للدولة السعودية الحديثة منذ توحيدها على يد الملك عبدالعزيز رحمه الله تحولاً كبيراً في بنيته الاقتصادية من اقتصاد تقليدي يعتمد بشكل أساسي على الزراعة والرعي إلى اقتصاد حديث يتميز بتنوع مدخلاته وقطاعاته رغم السيطرة النسبية للقطاع النفطي. وقد شهدت جميع القطاعات الاقتصادية منذ ذلك الوقت تغيرات كبيرة في أهميتها النسبية نتيجة لما شهده كل قطاع من تغيرات ولما حدث من تطور في بنية الاقتصاد الوطني بشكل عام.

إن المتتبع لموقع القطاع الزراعي وأهميته بين القطاعات الاقتصادية في كل من منطقة الرياض والمملكة بشكل عام من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية، كمجمل الناتج الزراعي، ونسبة مساهمته في الناتج الإجمالي، ونسبة النمو السنوي لهذا القطاع، ونصيبه من القوى العاملة يمكن له تمييز خمس مراحل زمنية لكل منها خصائصها الواضحة:

المرحلة الأولى: هي المرحلة السابقة لاكتشاف البترول ثم إنتاجه بكميات تجارية بعيد الحرب العالمية الثانية. ففي هذه المرحلة كان النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني هو الحرفة الرئيسة لسكان منطقة الرياض وسكان المملكة على حد سواء. وعلى سبيل المثال فقد كانت نسبة العاملين في القطاع الزراعي في منتصف الأربعينات الميلادية تقدر بحوالي ٩٠٪ من القوى العاملة الكلية وكان هذا القطاع يساهم بزهاء ٨٠٪ من الدخل المحلي الإجمالي.[(١)]

المرحلة الثانية: مع تزايد عائدات النفط خلال الخمسينات والستينات بدأت مرحلة جديدة كان من أبرز ملامحها التناقص الواضح في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حيث لم تتجاوز ١٢٪[(٢)] عام ١٩٦٢م[(٣)]، ثم هبطت إلى ٦,٣٪ عام ١٩٦٧م،[(٤)] وانحدرت إلى ٢,٧٪ فقط

---

(1) Hajrah, H. H., (1982), **Public Land distribution in Saudi Arabia**, Longman, London, p.59.

(٢) دراز، عمر، (١٩٦٥م)، **التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية**، وزارة الزراعة والمياه، ص١.

(٣) استخدام التاريخ الميلادي ليس بسبب تفضيله وإنما لأن الإحصاءات الزراعية تستخدمه لثباته مع فصول السنة بدلاً من التاريخ الهجري المتغير.

(4) El-Mallakh, R., (1982), **Saudi Arabia: Rush to development,** Croom Helm, London p. 85.

قبيل بداية خطة التنمية الأولى عام ١٩٦٩م، (جدول: ٦-١-١) و(شكل: ٦-١-١). والجدير بالذكر أن هذا الهبوط الواضح في المساهمة النسبية للقطاع الزراعي لا يرجع إلى تدهور إنتاجية هذا القطاع، بل الواقع أن هذا القطاع قد واصل النمو حتى خلال هذه الفترة[1] ولكن نسبة نموه كانت ضئيلة مقارنة بنمو بعض القطاعات الأخرى التي كانت تنمو بشكل سريع جداً، خاصة قطاعات النفط، والصناعة والبناء والتشييد، والخدمات والقطاع الحكومي.

جدول (٦-١-١) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة ١٩٦٩-١٩٩٤م، حسب الأسعار الثابتة لعام ١٩٨٤م (مليون ريال)

السنة	الناتج الإجمالي	القطاع النفطي		القطاعات الأخرى		القطاع الزراعي		
		الناتج	٪ ●	الناتج	٪ ●	الناتج	٪ ●	٪ ✲
١٩٦٩	١٥٧,٨٣٩	١٩٠,١٤٧	٦٩,٢	٤٨,٦٩٢	٣٠,٨	٤,٢٥٧	٢,٧	٨,٧
١٩٧٤	٣٢٧,٢٢٤	٢٤٨,٩٨٧	٧٦,١	٧٨,٢٣٧	٢٣,٩	٥,٠٦٨	١,٥	٦,٥
١٩٧٩	٤٤٨,٨٢٥	٢٨٧,٦٠٩	٦٤,١	١٦١,٢١٦	٣٥,٩	٧,٠٨٣	١,٦	٤،٤
١٩٨٤	٣٤٧,٤٢٥	١٣٢,٥٥٦	٣٨,٢	٢١٤,٨٦٩	٦١,٨	١١,٦٢٠	٣،٣	٥,٤
١٩٨٥	٣٢١,١٨٢	١٠٥,٢٠٤	٣٢,٨	٢١٥,٩٧٨	٦٧,٨	١٣,٧٠٦	٤,٣	٦,٣
١٩٨٦	٣٦٠,٥٠٧	١٥١,٣٠٣	٤٢,٠	٢٠٩,٢٠٤	٥٨,٠	١٥,٧٦٧	٤،٤	٧,٥
١٩٨٧	٣٤٥,٦٣٦	١٢٩,٥٢٥	٣٧,٥	٢١٦,١١١	٦٢,٥	١٨,٣٥١	٥,٣	٨,٥
١٩٨٨	٣٧٧,٥٨٤	١٥٧,٨٤٤	٤١,٨	٢١٩,٧٤٠	٥٨,٢	٢٠,٣٣٠	٥,٤	٩,٣
١٩٨٩	٣٧٨,٠٢٨	١٥٤,٧٩٧	٤٠,٩	٢٢٣,٢٣١	٥٩,١	٢١,٧٥٥	٥,٨	٩,٧
١٩٩٠	٤٣٤,٥٠١	٢٠٤,٣٨٩	٤٧,٠	٢٣٠,١١٢	٥٣,٠	٢٢,٣٦٤	٥,١	٩,٧
١٩٩١	٥٠٢,٥٨٥	٢٥٦,٥٤٨	٥١,٠	٢٤٦,٠٣٧	٤٩,٠	٢٢,٧٦٨	٤,٥	٩,٣
١٩٩٢	٥١٦,٥٦٦	٢٦٩,٨٣٩	٥٢,٢	٢٤٦,٧٢٧	٤٧,٨	٢٣,١٧٨	٤,٥	٩,٤
١٩٩٣	٥١١,٥٠١	٢٦١,٨٣٩	٥١,٠	٢٥٠,٤٦٣	٤٩,٠	٢٣,٤٦٣	٤,٦	٩,٤
١٩٩٤	٥١٤,٢٦٣	٢٦١,٩٩٨	٥٠,٩	٢٥٢,٢٦٥	٤٩,١	٢٣,٦٢٦	٤,٦	٩,٤

● نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

✲ نسبة من القطاعات غير النفطية.

المصدر: اعتماداً على بيانات مصدرها:

وزارة التخطيط، (١٩٩٦م)، **منجزات خطط التنمية**، الإصدار الرابع عشر، وزارة التخطيط، ص ص ٢٠٦، ٢٣٠.

---

(١) في حين كان مجمل الناتج الزراعي ٩٧٤ مليون ريال عام ١٩٦٢م زاد إلى زهاء ٤,٣ بليون ريال عام ١٩٦٩م.

شكل (٦-١-١) تطور الناتج المحلي الإجمالي في المملكة حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة (١٩٦٩-١٩٩٤م)



أما فيما يتعلق بنصيب هذا القطاع من الأيدي العاملة خلال هذه الفترة فرغم أن جزءاً من السكان الريفيين سواء من المزارعين أو البادية قد هاجروا إلى المدن، أو إلى المنطقة الشرقية المنتجة للنفط بحثاً عن حياة أفضل فإن القطاع الزراعي حتى ذلك الحين ظل يحتل الصدارة دون منازع في نسبة العاملين به، حيث قدر أن ٦٠٪ من السكان تقريباً يمتهنون الزراعة في عام ١٩٦٢، بالإضافة إلى ٢٠٪ من البدو الذين تقوم حياتهم بصفة أساسية على الرعي وتربية الماشية، وهي من أهم عناصر الإنتاج الزراعي.[1]

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة تقريباً مع بداية خطة التنمية الأولى (١٣٩٠-١٣٩٥هـ/ ١٩٧٠-١٩٧٥م) واستمرت زهاء عقد من الزمن، وكان من أبرز ملامحها استمرار هبوط مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، رغم استمرار نموه بمعدلات جيدة، والانخفاض الملحوظ لنصيب هذا القطاع من القوى العاملة الإجمالية. ويوضح جدول (٦-١-١) أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي قد انخفضت من ٢,٧٪ في بداية خطة التنمية الأولى إلى ١,٥٪ فقط في نهايتها. وقد استمر الوضع كذلك خلال فترة خطة التنمية الثانية حيث لم تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي ١,٦٪ من الناتج الإجمالي. والواقع أنه رغم تدني هذه النسبة فإن القطاع الزراعي كان ينمو بشكل جيد خلال هذه الفترة نتيجة لمجموعة من البرامج التي طبقتها الدولة لتشجيع هذا القطاع كتوزيع الأراضي البور على الأفراد والشركات وتقديم القروض والإعانات والتوسع في برامج الخدمات الزراعية وتوزيع البذور والشتلات والأسمدة والمبيدات على المزارعين مجاناً أو بأسعار مخفضة. وعلى سبيل المثال فقد زاد الناتج الزراعي من زهاء ٣,٤ بليون ريال عام ١٩٦٩م إلى ٥ بليون ريال عام ١٩٧٤م ثم إلى حوالي ٧ بليون في نهاية هذه المرحلة عام ١٩٧٩م. ولكن هذه الزيادة في الناتج الزراعي كانت أقل بكثير من نمو بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة القطاع النفطي والقطاع الحكومي وقطاع البناء والتشييد وقطاعات الخدمات، نظراً لأن الأهداف الرئيسة لخطتي التنمية الأولى والثانية كانت منصبة أكثر على تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية. ولذلك ففي حين كان القطاع الزراعي ينمو بنسبة سنوية معدلها ٣,٥٪ و٧٪ خلال خطتي التنمية الأولى والثانية كانت نسبة نمو القطاع النفطي حوالي ١٨٪ و٣٪ ونسبة نمو القطاعات غير النفطية زهاء ١٠ و١٥,٦٪ خلال خطتي التنمية الأولى والثانية على التوالي، (جدول: ٦-١-٢).

---

(١) دراز، عمر، (١٩٦٥م)، مرجع سابق، ص١.

جدول (٦-١-٢) المتوسط السنوي لمعدلات النمو للناتج المحلي حسب القطاعات في الفترة ١٩٦٩-١٩٩٤م. حسب الأسعار الثابتة لعام ١٩٨٤م

السنة	الناتج الإجمالي	القطاع النفطي	القطاعات الأخرى	القطاع الزراعي
٦٩-١٩٧٤	١٥,٥	١٧,٩	٩،٩	٣,٥
٧٤-١٩٧٩	٦,٥	٢,٩	١٥,٦	٦,٩
٧٩-١٩٨٤	-٤,٩	-١٤,٤	٥,٩	١٠,٤
١٩٨٥	-٧,٥	-٢٠,٦	٠,٥	١٨,٠
١٩٨٦	١١,٩	٤٣,٨	-٣,١	١٥,٠
١٩٨٧	٤,٠	-١٤,٤	٣,٣	١٦,٤
١٩٨٨	١٠,٦	٢١,٩	١,٧	١٠,٨
١٩٨٩	-٠,٣	-١,٩	١,٦	٧,٠
١٩٩٠	١٤,٧	٣٢	٣,١	٢,٨
١٩٩١	١٥,٤	٢٥,٥	٦,٩	١,٨
١٩٩٢	٢,٩	٥,٢	٠,٣	١,٨
١٩٩٣	-١,٠	-٣,٣	١,٥	١,٢
١٩٩٤	٠,٥	٠,٤	٠,٧	٠,٧
٦٩-١٩٩٤	٣,١	٠,٥	٧,١	٨,٦

المصدر: اعتماداً على بيانات مصدرها:

وزارة التخطيط، (١٩٩٦م)، **منجزات خطط التنمية**، الإصدار الرابع عشر، وزارة التخطيط، ص٢٢٧.

من ناحية أخرى فإن القطاع الزراعي خلال هذه المرحلة بدأ يفقد بشكل ملحوظ مكانته السابقة كأهم القطاعات التي يعتمد عليها السكان في معيشتهم والذي تعمل به معظم الأيدي العاملة فقد انخفضت نسبة المشتغلين في الزراعة في نهاية خطة التنمية الأولى عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) على نطاق المملكة إلى ٤١٪ من جملة القوى العاملة الإجمالية.(١) أما في منطقة الرياض فقد كان الهبوط أكثر وضوحاً حيث

(١) قسم الجغرافيا، (١٩٨١م)، **أطلس السكان للمملكة العربية السعودية**، كلية الآداب، جامعة الرياض، الرياض، ص٣١.

لم تتجاوز نسبة العاملين في القطاع الزراعي أكثر من ٢٧,٩٪ من مجمل القوى العاملة في المنطقة.[١] وقد استمر نزوح الأيدي العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى خلال النصف الثاني من هذه المرحلة (١٩٧٥-١٩٧٩م) وبمعدلات متسارعة نتيجة للطفرة الاقتصادية التي شهدتها البلاد بعد الارتفاع الكبير لأسعار البترول عام ١٩٧٤م وزيادة عائداته. وكان من نتيجة ذلك أن انخفضت القوى العاملة الزراعية من زهاء ١,٧ مليون عام ١٩٧٤م إلى حوالي ٥٤٦٠٠٠ فقط عام (١٩٧٩م) وانخفضت تبعاً لذلك نسبة القوى العاملة في هذا القطاع من ٤١٪ عام ١٩٧٤م إلى ١٨٪ فقط عام ١٩٧٩م.[٢] والواقع أن تدني نسبة القطاع الزراعي من القوى العاملة في نهاية هذه الفترة لا يعود فقط إلى هجرة الأيدي العاملة الزراعية نحو القطاعات الأخرى، بل يرجع في جزء منه إلى أن هذه الفترة قد شهدت استقدام أكثر من مليون عامل كان نصيب القطاع الزراعي منهم محدود جداً.

المرحلة الرابعة: مع إطلالة خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ/ ١٩٨٠-١٩٨٥م) بدأت مرحلة أخرى هي مرحلة الانطلاقة الهائلة للقطاع الزراعي حيث كان من الأهداف الرئيسة لهذه الخطة والخطة التالية لها تنويع مصادر الدخل والتركيز على القطاعات الإنتاجية، وقد كان القطاع الزراعي واحداً من أهم القطاعات التي شهدت دعماً سخياً من الدولة خلال هذه المرحلة فبالإضافة إلى برامج الدعم السابقة، جرى التوسع بشكل كبير في توزيع الأراضي البور على الأفراد والشركات، كما زادت برامج الإقراض والإعانات الزراعية زيادة كبيرة. وقد كان لإنشاء مؤسسة صوامع الغلال ومطاحن الدقيق التي بدأت نشاطها في نهاية المرحلة السابقة، وكان هدفها الرئيس توفير سوق مضمون لإنتاج المزارعين من القمح وغيره من الحبوب بأسعار مجزية، دور مميز في التوسع الزراعي والنهضة الزراعية الحديثة. وعموماً فإن أهم ما يميز هذه المرحلة كما يتضح من الجدولين السابقين هو معدلات النمو الكبيرة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي قد شهدت تصاعداً مستمراً لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية. فقد زاد إجمالي الناتج الزراعي من حوالي سبعة بلايين ريال عام ١٩٧٩م إلى ١١,٦ بليون عام ١٩٨٤م ثم إلى حوالي ٢٢ بليوناً عام ١٩٨٩م. وزادت

---

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٧٧م)، **التعداد العام للسكان، البيانات التفصيلية لمنطقة الرياض**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، ص٥٨.

(٢) وزارة التخطيط، (د. ت.)، **خطة التنمية الرابعة**، وزارة التخطيط، ص٦٦.

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي من ٦ , ١٪ فقط عام ١٩٧٩م إلى ٣ , ٣٪ عام ١٩٨٤م ثم إلى ٨ , ٥٪ عام ١٩٨٩م . وكانت معدلات نمو القطاع الزراعي خلال هذه الفترة عالية جداً حيث بلغ متوسط النمو السنوي خلال خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ/ ١٩٨٠-١٩٨٥م) زهاء ٤ , ١٠٪، في حين كانت نسبة النمو في القطاعات غير النفطية (ومنها الزراعة) ٩ , ٥٪ فقط بينما شهد القطاع النفطي تراجعاً خلال هذه الفترة بنسبة وسطية قدرها ٤ , ١٤٪ وهو ما أثر على مجمل الناتج الإجمالي الذي تراجع بمعدل سنوي متوسط قدره ٩ , ٤٪ . وقد استمر القطاع الزراعي بالنمو بمعدلات أكبر خلال النصف الثاني من الثمانينات بلغت ١٨٪ عام ١٩٨٥ و١٥٪ و٤ , ١٦٪ في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧م على التوالي، قبل أن تتباطأ وتيرة النمو قليلاً لتبلغ زهاء ١١٪ عام ١٩٨٨م و٧٪ في نهاية الخطة الرابعة في عام (١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، (جدول: ٦-١-٢).

ولعل من أهم ما يميز هذه المرحلة أن هذا النمو المتسارع للقطاع الزراعي لم يواكبه زيادة مماثلة في الأيدي العاملة، بل أن نسبة استيعاب هذا القطاع للعمالة قد تراجعت تراجعاً ملحوظاً حيث بلغ العاملون في هذا القطاع زهاء ٥٣٨٠٠٠ عاملاً أو ما يعادل ٣ , ١٠٪ من إجمالي القوى العاملة عام ١٩٨٤، [١] ثم تراجع العدد إلى ٣٩٣٠٠٠ عاملاً أو ما يشكل ٥ , ٦٪ فقط من إجمالي القوى العاملة في السنة الأخيرة لخطة التنمية الرابعة (عام ١٩٨٩). [٢]

المرحلة الخامسة (١٤١٠هـ-١٩٩٠م حتى الوقت الحاضر): كان من الطبيعي أن يخضع القطاع الزراعي بعد التوسع الهائل في المساحات المزروعة في الفترة الماضية إلى مرحلة تقييم ومراجعة خاصة بعد بروز بعض السلبيات المواكبة للمرحلة السابقة والتي كان من أهمها كمية المياه الضخمة التي يستهلكها هذا القطاع. ولذلك فقد كان من أهداف خطتي التنمية الخامسة والسادسة تغيير نمط الإنتاج من المحصولات الحقلية التي يتطلب إنتاجها استهلاك كميات كبيرة من المياه، والتي تجاوز إنتاج المملكة من بعضها احتياجات سكان البلاد بكثير، إلى إنتاج محصولات ذات قيمة مضافة عالية، بأساليب حديثة تقلل من استهلاك المياه، كالبيوت المحمية لمقابلة الطلب المتزايد على الخضراوات الطازجة والفاكهة. [٣] ونتيجة لهذا التحول فقد قلص دعم محصولات الحبوب، خاصة القمح، بينما شجع

---

(١) وزارة التخطيط، (د. ت.)، **خطة التنمية الخامسة**، وزارة التخطيط، ص٧٥.

(٢) وزارة التخطيط، (د. ت.)، **خطة التنمية السادسة**، وزارة التخطيط، ص٧٩.

(٣) المرجع السابق، ص١٢٠.

التوسع في إقامة المشاريع المتخصصة بإنتاج الخضراوات والفاكهة. وتبعاً لذلك فقد استمر القطاع الزراعي بالنمو خلال هذه الفترة ولكن بنسب معتدلة (٧,١٪ في المتوسط) وهي معدلات تتناسب مع نمو معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى. أما مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجعت قليلاً عما كانت عليه في المرحلة السابقة لتستقر عند ٤,٦٪ في السنين الأخيرة (جدول ٦-١-١).

من ناحية أخرى فقد تراجعت أعداد العاملين في القطاع الزراعي على مستوى المملكة إلى زهاء ٣٧٥٠٠٠ عامل عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢) وهو ما يعادل حوالي ٩,٦٪ من إجمالي القوى العاملة. أما في منطقة الرياض فقد بلغ عدد العاملين في هذا القطاع حوالي ٧٧٠٠٠ عامل، أي ما يعادل ٥,٨٪ من إجمالي القوى العاملة في المنطقة البالغ عددهم زهاء ١,٣ مليون عامل.[١] وتبعاً لبرامج خطة التنمية السادسة فمن المتوقع أن تزيد أعداد العاملين في القطاع الزراعي في المملكة في نهاية هذه الخطة (١٩٩٩م) إلى زهاء ٣٨٨٠٠٠ عامل أي حوالي ٥,٥٪ من إجمالي القوى العاملة البالغ حوالي ٧ مليون عامل.[٢]

ويعطي التزايد الهائل في الإنتاج الزراعي خلال الخمس عشرة سنة الماضية في الوقت نفسه الذي تناقصت فيه القوى العاملة بشكل ملحوظ، سواء على مستوى المملكة أو في منطقة الرياض، مؤشراً واضحاً لزيادة إنتاجية العمالة. ويرجع ذلك إلى التحول الكبير في أساليب العمل الزراعي من الطرق التقليدية إلى الاعتماد على الميكنة الزراعية في مختلف مراحل العملية الزراعية بدءاً من حراثة الأرض ونثر البذور والأسمدة، ومروراً بأساليب الري، ثم مرحلة الحصاد وجني المحصول.

والخلاصة: إن المؤشرات السابقة عن أهمية القطاع الزراعي ونموه هي في معظمها مؤشرات عامة تعكس الوضع في المملكة ككل إلا أن دلالاتها بالنسبة لمنطقة الرياض واضحة جداً. فمنطقة الرياض تضم منذ القدم مناطق زراعية مشهورة، كما أنها تحتل صدارة مناطق المملكة استيعاباً للنهضة الزراعية الحديثة. وعلى سبيل المثال فإن منطقة الرياض تختص بما يتراوح بين ٣٣ و٣٩٪ من إجمالي المساحة

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٧م)، **النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ**، وزارة التخطيط، الرياض، ص١١٩-١٢١.

(٢) وزارة التخطيط، (د. ت.)، **خطة التنمية السادسة**، مرجع سابق، ص١٨٤.

المحصولية في المملكة، وما بين ٤١ و٥٣٪ من مساحة الحبوب، وما يتراوح بين ٤٣٪ و٥٣٪ من إنتاجها خلال العقد الماضي. أما نصيبها من زراعة القمح فيتراوح بين ٤٥٪ و٥١٪ من مساحة هذا المحصول في المملكة وما بين ٤٣٪ و٥١٪ من إنتاجه خلال الفترة نفسها.

ويبلغ نصيب منطقة الرياض من إجمالي مساحة الخضراوات ما بين ٢٦ و٣٤٪ كما تنتج المنطقة ما بين ٢٦ و٣٦٪ من إنتاج الخضراوات في المملكة. وتتصدر منطقة الرياض مناطق المملكة في إنتاج البرسيم الذي يعد أهم محصولات الأعلاف حيث يبلغ نصيب هذه المنطقة ما بين ٤٠ و٤٩٪ من إجمالي مساحة البرسيم في المملكة. وتعد منطقة الرياض أهم مناطق المملكة الرئيسة في إنتاج التمر حيث يوجد بها حوالي ثلث المساحة المزروعة بأشجار النخيل وتنتج حوالي ٢٩٪ من إجمالي الإنتاج في المملكة.[1]

وسنحاول خلال المباحث التالية أن نتعرف على مزيد من خصائص الإنتاج الزراعي في منطقة الرياض وإبراز أهم ملامحه وأنماطه من خلال تناول أوضاع الزراعة في المنطقة قديماً وحديثاً ومقارنتها بأوضاع الزراعة في المملكة بشكل عام.

---

(١) راجع جداول (٦-١-١٢)، (٦-١-٢٢)، (٦-١-٢٣)، (٦-١-٢٤)، (٦-١-٢٥)، (٦-١-٢٦)، (٦-١-٢٧).

المبحث الثاني
الزراعة التقليدية القديمة في منطقة الرياض

يقصد بالزراعة التقليدية نمط الزراعة القديم الذي كان سائداً في هذه المنطقة وغيرها من مناطق المملكة الأخرى لقرون عديدة، حيث يعتمد العمل الزراعي في كل مراحله على الجهد البدني للمزارع وعلى بعض الحيوانات التي يستخدمها في بعض الأعمال، كرفع المياه من الآبار وحراثة الأرض ودياسة الحبوب ونحوها. ومن المعروف أن الأدوات الزراعية المستخدمة في هذا النمط الزراعي لا تتجاوز بعض الأدوات البسيطة كالمسحاة والمخلب "المحش" والمحاريث البسيطة التي تجرها الحيوانات، والدلاء والغروب التي تستخدم لرفع المياه من الآبار.

وقد ظل هذا النمط من الزراعة هو النمط السائد بل النمط الوحيد في منطقة الرياض وفي مختلف أرجاء المملكة حتى قدر الله لهذه البلاد أن تتوحد على يد مؤسسها الملك عبدالعزيز رحمه الله حيث أولى تطوير الزراعة اهتماماً خاصاً منذ السنين الأولى لعهده الميمون. لقد بدأت بوادر التحول من النمط القديم إلى النمط الحديث في الزراعة الذي يعتمد على الآلة في مختلفة مراحل العمليات الزراعية منذ تلك الفترة المبكرة لتأسيس الدولة السعودية الحديثة حيث أمر جلالة الملك عبدالعزيز في عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٦م) بإعفاء الآلات الزراعية من الرسوم الجمركية وتلى ذلك استيراد الآلات الزراعية عن طريق الحكومة وبيعها للمزارعين بشروط ميسرة.[١]

وقد شهدت الزارعة في منطقة الرياض خلال العقود التالية قفزات هائلة في التحول من أساليب الزراعة القديمة إلى الأساليب الحديثة والميكنة الزراعية، خاصة خلال العقدين الماضيين، حتى غدت الأساليب الحديثة هي السائدة ابتداءً من حفر الآبار ورفع المياه، ومروراً بأساليب الحراثة والري المختلفة وخدمة المحصول الزراعي، ثم انتهاءً بمرحلة الحصاد وجني المحصول وتخزينه. وقبل أن نستعرض الوضع الراهن للزراعة في منطقة الرياض، فسنحاول خلال هذا المبحث التعرف بشيء من التفصيل على

---

(١) السدحان، عبدالله والغامدي عبدالعزيز، (١٩٨٥م)، **الزراعة والمياه في عهد الملك عبدالعزيز**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص١.

بعض خصائص الزراعة القديمة في هذه المنطقة كأنماط التوزيع والعوامل المؤثرة فيه وخصائص المزارع وأنواع المحصولات الزراعية. وسنعتمد بشكل أساسي في تحليلنا لخصائص الزراعة القديمة على أقدم الإحصاءات الزراعية المتوفرة والذي أجري في الفترة (١٣٨٢-١٣٨٥هـ) الموافق ١٩٦٢-١٩٦٥م حيث تعكس أرقامه بكل وضوح أهم خصائص الزراعة القديمة التي كانت تشكل النمط السائد في ذلك الوقت.

الأنماط الرئيسة للزراعة القديمة:

إن توزيع المراكز العمرانية والأراضي الزراعية في منطقة الرياض في القرون الماضية كان يحكمه بشكل أساسي توفر الموارد المائية وقدرة الإنسان على استغلال هذه الموارد. ولذلك فإن معظم المناطق الزراعية ومراكز الاستقرار كانت تتركز إما في المناطق التي تتوفر فيها المياه على شكل عيون وينابيع كما هو الحال في مناطق الأفلاج والخرج والسر ومناطق متفرقة أخرى، أو في المواضع التي تجود فيها المياه الجوفية الضحلة التي يمكن استغلالها عن طريق حفر الآبار اليدوية "القلبان" ورفع مياهها بواسطة الدلاء "الغروب" التي تجرها الحيوانات والمعروفة بـ "السواني"، وهي الطريقة الشائعة في ذلك الوقت لري المحصولات الزراعية في مختلف أرجاء المنطقة، والمملكة على حد سواء.

ومن الطبيعي في ظل هذه الإمكانات والموارد المحدودة التي كانت تعتمد على الجهد العضلي للإنسان والحيوان، سواء في رفع المياه من الآبار أو في العمليات الزراعية الأخرى كحراثة الأرض والري والحصاد، أن تكون المساحات المزروعة عبارة عن بقع صغيرة ومتناثرة تتركز على جوانب الأودية وفي المنخفضات والرياض وبين الكثبان الرملية وتفصل بينها مساحات شاسعة من الأراضي القاحلة. إن المدقق في توزيع المناطق الزراعية القديمة في منطقة الرياض اعتماداً على مصدر مياه الري أو على مجمل خصائص الموضع والظروف البيئية المحيطة به يمكن له تمييز عدد من الأنماط الزراعية التي تتباين في أهميتها وفي اكتمال خصائصها من منطقة لأخرى. وأهم هذه الأنماط ما يلي:

أولاً: نمط زراعة العيون:

تضم منطقة الرياض قديماً العديد من القرى الزراعية التي نشأت إلى جوار عيون وينابيع جارية وكانت الحياة الاقتصادية لسكانها تعتمد على الزراعة المروية من هذه العيون وفق أنظمة ري غاية في الإتقان. ومن أهم المناطق التي اشتهرت بهذا النمط من الزراعة مناطق السر والخرج والأفلاج. فمنطقة

السر الواقعة في أقصى الجزء الشمالي من منطقة الرياض كانت تنقسم زراعياً إلى قسمين رئيسين: قسم جنوبي يضم قرى الفيضة والسكران وساجر وخف وغيرها وكانت الزراعة فيه تعتمد على الآبار اليدوية وتسود فيه المزارع الفردية والأسرية. أما الجزء الشمالي ونظراً لطبيعته الطبوغرافية والهيدرولوجية فقد كان يوجد به عدد من العيون المتدفقة التي كانت تشكل المصدر الرئيس لمياه الري. ولذلك فقد نشأت على هذه العيون عدد من القرى الزراعية التي كان يعتمد جل سكانها عليها مثل عين الصوينع وعين القنور وعين الروسانية وعين صعيبة وعين الريشية وغيرها.

ومن أهم مميزات هذا النمط الزراعي المعتمد على العيون سيادة نظام الاشتراك في مصدر الماء حيث تتوزع عدد من الأسر ملكية العين الواحدة فيكون لكل أسرة حق استغلال ماء العين بقدر الأسهم التي تمتلكها. والسائد في عيون السر كعين الصوينع مثلاً، هو نظام الزراعة الجماعية والاشتراك في المحصول ثم تقاسمه تبعاً للأسهم التي تمتلكها كل أسرة في العين بدلاً من اقتسام الماء وتوزيعه كما هو سائد في مناطق أخرى كالأحساء والقطيف والأفلاج.

وتبعاً لهذا النظام تقوم كل أسرة بتأمين متطلبات الإنتاج كالبذور والعمال الزراعيين اللازمين للفلاحة وصيانة العين بقدر الأسهم التي تمتلكها في مياه العين لقاء أن تحصل على النسبة نفسها من الإنتاج. وتعتمد الزراعة في معظم هذه العيون على تنوع المحصولات الزراعية حيث يزرع النخيل إلى جانب القمح والذرة، في حين تقتصر الزراعة في بعضها على زراعة الحبوب فقط. وعادة تتركز أشجار النخيل على جانبي المجرى الرئيس للعين وعلى جانبي سواقٍ تتفرع منه تسمى "السجور" وواحدها "سجر"، ولا تصرف المياه إليها إلا مرتين في السنة هما الفترتان الفاصلتان بين موسم زراعة الحبوب في الشتاء والصيف بينما تعتمد النخيل في الفترات الأخرى على رطوبة التربة فقط. وعليه فإن جل مياه العين تستغل في زراعة القمح شتاء وما أن يجنى المحصول حتى تبدأ الاستعدادات لزراعة الذرة في فصل الصيف وهكذا. وتدل نتائج الإحصاء الزراعي الأول الذي أجري عام ١٣٨٢-١٣٨٣هـ (١٩٦٢-١٩٦٣م) على أن مجموع المساحة المعتمدة على هذه العيون بلغت ٢٢٠ هكتاراً أي ما يعادل حوالي ٩٪ من المساحة المروية في منطقة الدوادمي التي تعد منطقة السر جزءاً منها.[1] وقد ظل هذا

---

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (١)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، ص٧٤.

النمط سائداً هناك حتى منتصف الثمانينات الهجرية من القرن الماضي (١٣٨٥هـ تقريباً) حيث أدى التوسع في حفر الآبار الحديثة واستخدام المضخات إلى انخفاض منسوب المياه في الطبقة المائية التي تغذي هذه العيون فتوقفت جميعها عن التدفق. وقد استعيض عن بعضها بحفر آبار يدوية أو أنبوبية بينما هجر بعضها الآخر فهلكت نخيلها واندثرت آثار سواقيها فأصبحت أثراً بعد عين.

ومن المناطق الأخرى التي كانت تنتشر فيها العيون ويسود فيها هذا النمط من الزراعة منطقة الأفلاج حيث كان يوجد بها عدد من العيون والبحيرات المائية أهمها عين الرأس وعين أم هيب وعين الرويس وعين الباطن وعين أم برج وعين الشقيبات وعين أم البقر وعين المليحة. وكانت معظم الزراعة في سهل الأفلاج معتمدة على الري من هذه العيون حيث كان الأهالي في البداية يقومون بشق قنوات مكشوفة من هذه العيون إلى الأراضي المنخفضة القريبة منها ويمارسون فيها نشاطهم الزراعي. ومع استمرار استغلال هذه العيون وانخفاض مستوى الماء فيها فقد اضطر هؤلاء المزارعون إلى إقامة مزارعهم بعيدة عن العيون بحيث يكون مستوى المزرعة أكثر انخفاضاً من مستوى العين فيصل الماء إلى المزرعة مرة أخرى[١]. ونظراً لبعد المسافة وانخفاض مستوى الماء فقد ابتكروا طريقة أخرى لعمل السواقي تقلل عليهم عناء الحفر وتقلل من فقدان الماء عن طريق البخر، حيث تعتمد هذه الطريقة على شق قنوات تحت سطح الأرض تتخللها فتحات سطحية تسمى "الخرز" تستخدم في تسهيل عملية الحفر كما تستخدم لاحقاً في تنظيف المجرى وصيانته. وتغطى هذه الفتحات بألواح من الجبس أو الحجر وتفتح عند الحاجة. وهذه الطريقة معروفة وشائعة في مختلف المناطق التي تعتمد على الري من العيون كمنطقة السر السالف ذكرها والأحساء وعمان وأبو ظبي وإيران وباكستان وغيرها.

وعلى خلاف النظام السائد في منطقة السر فإن استغلال ماء العين في منطقة الأفلاج يقسم بين المستفيدين حسب أسهمهم حيث يقسم الساقي إلى أربعة عشر حصة أو سهماً يعرف واحدها بـ(الوقعة) وكل وقعة تعادل اثنتي عشرة ساعة. والوقعة بدورها مقسمة إلى ثمانية أجزاء، فنصفها مثلاً يعادل ست ساعات وربعها ثلاث ساعات وهكذا. ويقسم الماء على المزارعين المشتركين في الساقي بقدر ما يخص كل منهم من الوقعات أو أجزائها، فيستفيد أحدهم من ماء الساقي لساعات معينة فإذا ما انتهت صرف

---

(١) النشوان، عبدالرحمن، (١٤١٠هـ)، **منطقة الأفلاج: دراسة جغرافية ميدانية**، مكتبة الرشد، الرياض ص٢١٧.

الماء إلى المزارع التالي وهكذا.[(١)] وقد بلغ إجمالي المساحة المروية بهذه العيون عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) ١١٥ هكتاراً وهي تعادل حوالي ٤,٥٪ من مجمل المساحة المروية في منطقة الأفلاج في ذلك الوقت.[(٢)]

وقد أدى الانخفاض المستمر لمستوى الماء في هذه العيون نتيجة لزيادة استغلالها ولانتشار الآبار الحديثة المعتمدة على الطبقة المائية المغذية لها إلى توقف تدفق الماء في السواقي والأفلاج واندثار معظمها. وقد قامت وزارة الزراعة والمياه نتيجة لذلك بإنشاء مشروع الري والصرف الذي يعتمد على ضخ المياه من هذه العيون إلى المناطق الزراعية بواسطة أنبوب قطره ٥٠سم وطوله ٦كم وبدأ تشغيله منذ عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م).[(٣)]

وبالإضافة إلى المنطقتين السابق ذكرهما تنتشر العيون الجارية في مناطق أخرى كانت لها أنظمة ري مشابهة كعين أم خفيسة وعين فرزان في الخرج وعين مصيقرة في العيينة وعين ضرما وعين رغبة وعين الصفرات وغيرها كثير.[(٤)]

ثانياً: نمط زراعة الأودية:

يعد هذا النمط أوسع أنماط الزراعة القديمة انتشاراً حيث يشمل مئات القرى الزراعية التي تحتل بطون الأودية أو تقع على شفيرها. ويعد توفر المياه الجوفية القريبة من السطح، إلى جانب التربة الصالحة للزراعة أهم العوامل التي أدت إلى توطن القرى الزراعية وقيام الزراعة التقليدية منذ القدم. وينتمي إلى هذا النمط بعض القرى في الجزء الأوسط والجنوبي من منطقة السر كالفيضة والأرطاوي وجفن وخف والخفيفية، ومعظم القرى والبلدان الزراعية في منطقة الوشم كشقراء وأشيقر والفرعة والقرائن ومرات وأثيثية وثرمداء وغيرها. ويبرز هذا النمط بشكل أوضح في مناطق سدير والمحمل والعارض والقويعية

(١) المرجع السابق، ص ص٢٢٩-٢٣٠، عن عامر حسين، "عيون الأفلاج: بحيرات وسط الصحراء"، ص ص٦-١٠.

(٢) شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (د. ت)، **نتائج الحصر الزراعي لبعض مناطق الجنوب عام ١٣٨٣/ ١٣٨٤هـ**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٨.

(٣) النشوان، عبدالرحمن، (١٤١٠هـ)، مرجع سابق، ص٢٣٠.

(٤) ابن خميس، عبدالله، (١٩٧٨م)، **معجم اليمامة، ج١**، الفرزدق، الرياض، ص٣٧.

والخرج والحريق وحوطة بني تميم ووادي الدواسر حيث تعد أودية هذه المناطق أهم مناطق التوطن العمراني والزراعي منذ القدم.

ومن أشهر البلدان المنتمية لهذا النمط والتي أصبحت مدناً عامرةً في الوقت الحاضر المجمعة وحرمة الواقعتان على وادي المشقر، وجلاجل والتويم وعشيرة التي تستفيد من وادي المياه. أما أشهر الأودية وأهمها في منطقة سدير فهو وادي الفقي (سدير) الذي تقع عليه بلدان المعشبة والروضة والداخلة والحوطة والحصون والجنوبية ومقبلة والعودة والعطار والجنيفي والشارخية. وإلى الجنوب من ذلك توجد أودية أخرى تستفيد منها عدد من القرى والبلدان مثل البير والصفرات والحسي وثادق ورغبة، ثم يأتي وادي الشعيب الذي تقع عليه وعلى روافده بلدان حريملاء وملهم وصلبوخ وغيرها.(١)

أما أهم أودية منطقة الرياض من حيث الامتداد وكثافة مراكز الاستقرار وتركز الزراعة فهو وادي حنيفة الذي تنتشر على طول ضفافه وامتدادات روافده مجموعة كبيرة من القرى والبلدان الزراعية القديمة التي أصبح معظمها مدناً كبيرة في الوقت الحاضر كسدوس والعيينة والجبيلة والدرعية والعمارية وعرقة والرياض والمصانع والحائر وغيرها.(٢)

وإلى الجنوب من ذلك توجد أودية عظيمة كنساح والعين وتمير وماوان وأثيلان والسهباء التي تستفيد منها بلدان منطقة الخرج، وأودية المجازة ونعام وبريك والشطبة والأحمر والغيل وسحاب في الأفلاج، وأودية قرون وتمرة والفرشة والحسي ووادي الدواسر وروافده العديدة في منطقة وادي الدواسر. فقد كانت هذه الأودية وعشرات غيرها أهم مناطق التوطن الزراعي والاستقرار البشري في هذه المناطق.

ويضم هذا النمط أيضاً معظم قرى العرض "عرض القويعية" كالقويعية والمريقد وخنيفسة ومحيرقة، وبعض قرى البطين كضرما والبرة والعويند وغيرها.

ويمكن أن نلخص أهم خصائص هذا النمط الزراعي كالتالي:

١- يعيش مزارعو القرية الواحدة في كتلة سكنية واحدة تحيط بهم مزارعهم أو تقع قريباً منهم. ونظراً لدواعي الأمن قبل أن تتوحد البلاد على يد الملك عبدالعزيز رحمه الله فقد كانت معظم هذه القرى

---

(١) المرجع السابق، ص ص١٨-١٩.

(٢) الفوزان، فوزان والخلف، عبدالله والزهراني، عبدالله، (تحت النشر)، **الزراعة التقليدية في المملكة العربية السعودية**، موسوعة الثقافة التقليدية، دار الدائرة للنشر والتوثيق، الرياض.

بما فيها المزارع تحاط بأسوار محكمة تقفل أثناء الليل . ولم يتغير هذا النظام في معظم القرى إلا بعد تأسيس الدولة السعودية الحديثة .

٢- تعتمد الزراعة هنا على مصدرين لمياه الري هما السيول والقلبان اليدوية التي ترفع مياهها بواسطة الدلاء "الغروب" التي تجرها الحيوانات والمعروفة بالسواني . ويستفاد من السيول في الري المباشر لبعض المحصولات كالنخيل بل وبعض الحبوب في الفترة التي تزيد فيها مياه الأمطار في فصلي الشتاء والربيع بينما يعتمد على مياه الآبار في ري المحصولات في فصلي الصيف والخريف . وقد تعتمد بعض بساتين النخيل خاصة في القرى والهجر الحديثة على الري من السيول فقط دون أي مصدر ري آخر .

وعموماً فإن أهمية السيول في هذا النمط من الزراعة لا تقتصر على استخدامها مباشرة في ري المحصولات الزراعية والنخيل بل لدورها الحيوي في تغذية المياه الجوفية السطحية ورفع مستوى الماء في الآبار اليدوية . كما أن ما تحمله هذه السيول من الطمي سنة بعد أخرى يؤدي إلى تجديد خصوبة الأراضي الزراعية ورفع إنتاجية المحصولات المزروعة . ولذلك فقد أولى سكان هذه القرى أمر الاستفادة من السيول أهمية كبيرة وكانت لديهم أنظمة دقيقة في كيفية توزيع مياه السيول بين المزارع المستفيدة .

٣- تتميز الزراعة هنا بالتنوع المحصولي ، ولكن التركيز على المحصولات الغذائية الضرورية ولذلك تشغل أشجار النخيل والحبوب الغذائية خاصة القمح والذرة معظم الأراضي المزروعة . كما تخصص بعض المساحات لزراعة بعض الخضروات ، وأخرى للبرسيم الذي يعد محصول العلف الرئيس في هذه القرى وغيرها .

ثالثاً : نمط القرى الزراعية في السهول والمنخفضات:

وهو نمط مشابه للنمط السابق ولا يختلف عنه سوى في ضآلة دور السيول في الزراعة في هذه القرى بحكم بعدها النسبي عن مجاريها ولذلك فإن الاعتماد يكون كلياً على مياه الآبار التي ترفع بواسطة السواني . وعادة تستفيد المزارع من هذا النوع من بعض الظروف البيئية التي تنعكس في غزارة مياه آبارها ، كوقوعها في المناطق الحوضية المجاورة للكثبان الرملية أو الجبال ، كما هو الحال في بعض أجزاء منطقة السر وبطين ضرما وغيرها .

رابعاً : نمط القصور التوابع:

القصور عبارة عن قطع زراعية خارج نطاق الكتلة السكنية والزراعية للقرية الأم قد تخص فلاحاً واحداً فقط وقد يشترك فيها عدد من الفلاحين. ويشتمل كل قصر على بئر ومسكن للفلاح ومزرعة ويحيط بها جميعاً في الغالب سور له مقاصير في زواياه الأربع تسمى الواحدة مربوعة.(١)

وتنتشر القصور الزراعية بجوار القرى الأم وتتناثر حولها على مسافات تتناسب غالباً وتاريخ إنشائها. ويعد هذا النمط مرحلة تطويرية في استصلاح الأراضي في منطقة الرياض بعد استتباب الأمن والتقدم النسبي في وسائل حفر الآبار. ونظراً لكون هذه القصور توابع للقرى الزراعية التي انتشرت حولها فقد نسبت إلى القرية الزراعية الأم، مثل قصور شقراء وقصور ثرمداء وقصور مرات وقصور ضرما.. وهكذا. وأحياناً تسمى القصور باسم أصحابها مثل قصر المشوح وقصر الحوشان وقصر اليحيى وقصر العيسى وقصر السنيدي وقصر الميمان وقصور المقبل.

وتختلف القصور في أحجامها ودرجة استقرار الفلاح فيها ونوع محصولاتها. ويمكن القول أن معظم القصور التوابع التي تسمى باسم القرى الزراعية المجاورة لا تشهد إلا استقراراً مؤقتاً خلال فصل الشتاء والربيع حيث يقتصر النشاط هنا على زراعة القمح الشتوي، وما إن يجنى المحصول حتى يعود المزارعون إلى قريتهم الأم حيث مسكنهم الرئيس. أما القصور التي تسمى باسم أصحابها فهي وإن كانت في مراحلها الأولى تشبه القصورالتوابع من حيث نمط الاستقرار المؤقت واعتمادها على زراعة الحبوب فقط إلا أنها نمت في أحجامها وتغير نمط الاستقرار فيها فأصبحت تشبه القرى الزراعية من حيث الاستقرار الدائم والجمع بين زراعة الحبوب وغرس النخيل.(٢)

ويمكن أن يلحق بالنمط السابق نمط يشابهه في بعض الخصائص ويعرف بـ "البدع" أو القلبان وهي مزارع قروية تقع خارج نطاق القرية ويعتمد أصحابها على زراعة الحبوب فقط، خاصة القمح، وتعتمد في ريها على مياه الآبار اليدوية "القلبان" التي ترفع بواسطة السواني. وتخلو مناطق البدع هذه من مساكن للفلاح وعائلته إذ عليهم أن يعودوا في المساء وبصحبتهم حيواناتهم إلى القرية المجاورة التي توفر لهم الأمن والسكن.

---

(١) الشويعر، محمد، (١٤٠٥هـ)، **شقراء**، دار الناصر للنشر، الرياض، ص٢٥١.

(٢) الفوزان، فوزان وآخرون، مرجع سابق، صفحات متفرقة.

خامساً : نمط زراعة العقل:

العُقَل جمع "عُقلة" وهي تعني المنخفضات البينية الواقعة بين الكثبان الرملية "النفود" حيث استوطنت منذ القدم فأصبحت قرى عامرة ومناطق زراعية مميزة. وقد سميت عقلاً أخذاً من عقال الراحلة الذي يمكن أن يؤخذ الماء به من آبارها لقرب مستوى الماء من سطح الأرض.[١] ويعد الاستقرار في هذه العقل وممارسة الزراعة فيها من الأنماط المشهورة والقديمة في الجزء الشمالي من منطقة الرياض "محافظة الزلفي" حيث يوجد أكثر من خمسين عقلة متناثرة في نفود الثويرات وامتداده جنوباً المعروف بـ "عريق البلدان" بعضها لا تزال قرى وبلداناً عامرة وبعضها اندثر منذ زمن. ولا يقتصر وجود هذا النمط العمراني والزراعي على محافظة الزلفي بل يوجد أيضاً إلى الشمال منها في منطقة القصيم في الشماسية وفي الكثبان الواقعة إلى الشرق والجنوب والغرب من مدينة بريدة حيث تعرف هنا بالخبوب وتعد من أهم المناطق الزراعية التي تمد مدينة بريدة والمناطق المجاورة لها باحتياجاتها من التمور والخضروات.

ونمط زراعة العقل يشبه إلى حد بعيد نمط القرى الزراعية البعيدة عن الأودية في اعتماد الزراعة كلياً على مياه الآبار حيث لا يوجد أودية أو مسارب للمياه في هذه المنخفضات نتيجة لتسرب مياه الأمطار داخل الكثبان الرملية عالية المسامية بعد وقت قصير من هطولها، وهو ما يؤدي إلى تغذية المياه الجوفية بشكل دائم. ولذلك فإن توفر المياه الجوفية وغزارتها وقربها من سطح الأرض كانت أهم العوامل التي ساعدت على جذب السكان المجاورين لهذه العقل وممارسة الزراعة فيها. كما أن الحماية الطبيعية التي توفرها هذه الكثبان الرملية لسكان العقل كانت من العوامل المساعدة للتوطن فيها، خاصة في الأزمنة السابقة حيث كان توفر الأمن أهم العوامل الداعية إلى الاستقرار وممارسة الزراعة.

وتختلف العقل الزراعية في حجمها وتركيبها وطبيعة مجتمعاتها تبعاً لحجم العقلة نفسها. فالكبير منها، خاصة الأكثر قرباً من مدينة الزلفي استوطنه منذ القدم عدد كبير من الأسر وأصبحت قرى عامرة كسائر القرى الزراعية الأخرى حيث يمارس الجميع الزراعة وتنفرد كل أسرة بحقل مستقل. أما العقل الصغيرة فعادة تختص بها أسرة واحدة أو أسرتان تشتركان في الحقل الزراعي وقد يكون لكل منها بئره

---

(١) ابن خميس، عبدالله، (١٩٧٨م)، مرجع سابق، ص٥٣١.

وحقله المستقل. ومن أهم العقل التي لا تزال عامرة في الوقت الحاضر الثوير والعقلة الجنوبية وشلوان وجوي وأم أرطا ومعقرة والأرطاوية الجنوبية وقصيبا وغيرها.(١)

وتتميز زراعة العقل بتنوع المحصولات الزراعية، فإلى جانب أشجار النخيل التي تشكل القاعدة الرئيسة للإنتاج، تزرع الحبوب، خاصة القمح وبعض الخضروات. ويستفيد سكان العقل أيضاً من البيئة الرعوية المحيطة فيربون عادة بعض الحيوانات كنشاط مساند للزراعة.

سادساً : نمط الزراعة البعلية:

الزراعية البعلية أو المطرية هي الزراعة المعتمدة على مياه الأمطار المباشرة والسيول، وهو نمط كان منتشراً على نطاق واسع في مختلف أرجاء منطقة الرياض وغيرها من مناطق المملكة الأخرى. وكان من الشائع في الماضي أن يكون لكل قرية أو مجموعة قرى منطقة محمية عبارة عن روضة أو قاع يمارس فيها سكانها رعي ما لديهم من أغنام وماشية كما يمارسون فيها خلال فصل الشتاء الزراعة البعلية، حيث تنتهي إلى هذه المنخفضات "الرياض أو القيعان" مياه الأودية القريبة. وتتباين هذه الرياض والقيعان في شيوع استخدامها وخصوصيته، فبعضها وهو الأكثر يقتصر حق استغلاله على سكان القرية المجاورة مثل روضة السبلة لأهل الزلفي وروضة مطربة لأهالي قرية عين الصوينع وقاع ثرمداء لأهل ثرمداء فقط. أما البعض الآخر فيشاع استخدامه لأهالي مجموعة من القرى أو المنطقة كما هو الحال بالنسبة لروضة الوشيين لأهالي منطقة السر، ورياض الحمادة شرق شقراء لأهالي الوشم. كما أن هناك بعض الرياض الصغيرة والقيعان التي قد يختص بها فرد واحد لزراعتها بعلياً دون غيره.(٢)

وتقتصر الزراعة البعلية على زراعة الحبوب فقط، والقمح بوجه خاص، فعند اقتراب موسم الأمطار يقتطع من يرغب من سكان القرية، خاصة الذين لا يملكون مزارع، قطعة من الأرض في الروضة أو القاع المجاور ويقوم بحرثها ونثر البذور فيها. فإذا ما هطلت أمطار جيدة خلال موسم الزراعة انعكس ذلك في جودة الإنتاج الذي قد يضاهي أحياناً الزراعة المروية. أما إذا ما انحبست الأمطار أو قلت فالمحصول سيكون هزيلاً وقد يترك الزرع دون حصاد نظراً لضآلة إنتاجه.

---

(١) اليوسف، عبدالرزاق، (١٤٠٥هـ)، **الزلفي**، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الرياض، ص٣٥.

(٢) الفوزان، فوزان وآخرون، مرجع سابق، صفحات متفرقة.

توزيع الحيازات والأراضي الزراعية:

يبين جدول (٦-١-٣) وشكل (٦-١-٢) توزيع الحيازات والأراضي الزراعية والمنزرعة فعلاً في منطقة الرياض في بداية الستينات الميلادية، ويتضح من نمط التوزيع سواء لأعداد المزارع أو مجمل مساحاتها أن هذا التوزيع قد تأثر بعدد من العوامل أهمها توفر المياه والأراضي الصالحة للزراعة، وحجم المنطقة الفرعية وتوزيع المراكز العمرانية ومناطق الكثافة السكانية، ثم القرب والبعد عن مدينة الرياض بوصفها قلب المنطقة النابض وأهم مناطق تسويق الإنتاج الزراعي. ولذلك نجد أن منطقة الخرج تحتل صدارة المناطق الفرعية من حيث عدد المزارع وإجمالي مساحتها حيث يوجد بها زهاء ٢٣٪ من المزارع في منطقة الرياض وما يقرب من ٣٣٪ من إجمالي الأراضي الزراعية. وتأتي منطقة سدير بالمرتبة الثانية، والمناطق المحيطة بمدينة الرياض في المرتبة الثالثة حيث يوجد بهما ١٦٪ و١٤٪ من أعداد المزارع و٢٢٪ و١٩٪ تقريباً من الأراضي الزراعية على التوالي. ومن الخصائص المشتركة لهذه المناطق الثلاث أنها جميعاً تتفوق نسب نصيبها من الأراضي الزراعية عن نسب ما بها من المزارع وهو مؤشر يدل على أن حجم المزارع هنا يزيد بوضوح عن المناطق الأخرى.

وتأتي منطقة الدوادمي، التي تضم منطقة السر الزراعية، في المرتبة الرابعة من حيث عدد المزارع في ذلك الوقت حيث يوجد بها حوالي ١٣٪ من المزارع في منطقة الرياض ولكن نصيبها من المساحة الزراعية لا يتجاوز ٦,٤٪ وهو دليل على سيادة المزارع العائلية الصغيرة. وتشبه منطقة الأفلاج المنطقة السابقة في نمط التوزيع حيث يوجد بها زهاء ٩,٤٪ و٣,٥٪ من عدد المزارع والأراضي الزراعية في منطقة الرياض على التوالي. كما تتشابه المنطقتان في أن جزءاً من مزارعهما يعتمد على مياه العيون الجارية وربما يعتبر ذلك سبباً في صغر حجم المزارع نظراً لاشتراك عدد من المزارعين في مياه العين الواحدة وهو ما يجعل نصيب كل منهم من المياه مقصوراً على ري قطعة صغيرة. كما أن بعد المنطقتين عن منطقة الرياض قد يكون عاملاً آخر لسيادة المزارع الأسرية الصغيرة التي يقتصر فيها الإنتاج على سد احتياجات الأسرة فقط. وتأتي منطقة وادي الدواسر والسليل في المرتبة الخامسة من حيث العدد حيث يوجد بها ١١٨٣ مزرعة تعادل حوالي ١١,٧٪ من عدد المزارع في منطقة الرياض في ذلك الوقت ولكن نصيبها من الأراضي الزراعية يتضاءل إلى نصف هذه النسبة.

جدول (٦-١-٣) توزيع الحيازات والأراضي الزراعية في منطقة الرياض عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م)
(المساحة بالهكتار)

المنطقة	عدد الحيازات	٪	جملة الأراضي الزراعية	٪	متوسط حجم الحيازة	المساحة المزروعة	٪ المزروعة للأراضي الزراعية
الرياض	١٣٩٢	١٣,٧	١٣٩٥٨	١٨,٥	١٠,٠	١٠٨٩٨	٧٨,١
الخرج	٢٢٨٨	٢٢,٥	٢٤٦٩٥	٣٢,٧	١٠,٨	١٩٢٥٧	٧٨,٠
سدير	١٦٠٤	١٥,٨	١٦٩٥٩	٢٢,٤	١٠,٦	١٢٣٢٥	٧٢,٧
الوشم والمحمل	٦٦٩	٦,٦	٣٧٠٨	٤,٩	٥,٥	٢٣٥٨	٦٣,٦
الدوادمي	١٣١٤	١٢,٩	٣٥١٤	٤,٦	٢,٧	٢٤٦٣	٧٠,١
القويعية	٧٥٣	٧,٤	٥١٩٤	٦,٩	٦,٩	٤٢١٢	٨١,١
الأفلاج	٩٥٧	٩,٤	٢٦٢٨	٣,٥	٢,٧	٢١٢٦	٨٠,٩
وادي الدواسر-السليل	١١٨٣	١١,٧	٤٩٥٠	٦,٥	٤,٢	٤٣٢٧	٨٧,٤
المجموع	**١٠١٦٠**	**١٠٠**	**٧٥٦٠٦**	**١٠٠**	**٧,٤**	**٥٧٩٦٦**	**٧٦,٧**

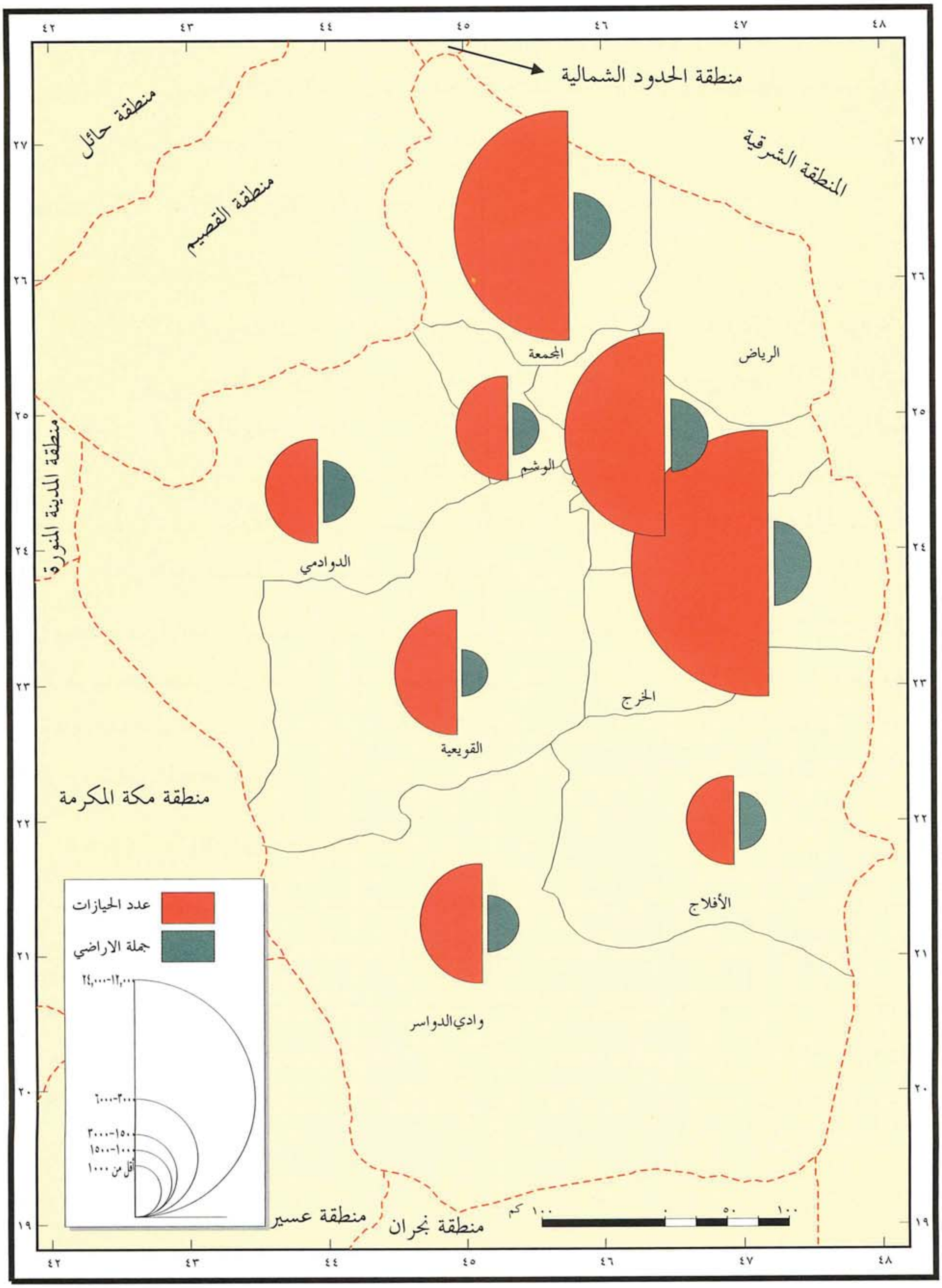
المصادر: مجمعة ومحسوبة من المصادر التالية:

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الأول، وزارة الزراعة والمياه، ص٦١.

شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، **نتائج الحصر الزراعي لبعض مناطق الجنوب عام ١٣٨٣-١٣٨٤هـ**، وزارة الزراعة والمياه، ص ص١، ٧.

شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (١٩٦٦م)، **نشرة الإحصاء والاقتصاد الزراعي**، العدد الثالث، وزارة الزراعة والمياه، ص٢٢.

شكل (٦-١-٢) توزيع الحيازات والأراضي الزراعية في منطقة الرياض عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م)



أما منطقتا الوشم-المحمل، والقويعية فتعدان أقل المناطق سواء في عدد المزارع أو في الأراضي الزراعية. ومن المرجح أن ضآلة مواردها المائية مقارنة مع المناطق الأخرى، إضافة إلى بعدهما النسبي عن مدينة الرياض ومناطق التركز السكاني، خاصة منطقة القويعية، وصغر حجم منطقة الوشم هي أهم العوامل وراء هذا النمط من التوزيع.

خصائص الزراعة والحيازات الزراعية:

أولاً: نسبة الأراضي المزروعة:

يقصد بالأرض المزروعة المساحة المستغلة فعلاً في إنتاج المحصولات الزراعية على الأقل مرة خلال العام، وبالتالي فهي تختلف عن الأراضي الزراعية في أنها لا تشمل الأراضي البور الدائم والمؤقت. ومن الخصائص المميزة للزراعة التقليدية التي كانت سائدة في منطقة الرياض وغيرها من مناطق المملكة الأخرى ارتفاع نسبة الأراضي المزروعة "المستغلة" حيث كان المزارعون في الماضي يقتصرون على حيازة قطع صغيرة يحتاجونها فعلاً في زراعتهم خلاف ما هو شائع في الزراعة الحديثة حيث تبقى مناطق واسعة من المزرعة غير مستغلة، بعضها غير صالح أصلاً للإنتاج الزراعي.

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة الأراضي المزروعة في منطقة الرياض في عام ١٣٨٣هـ كانت ٧٧٪ تقريباً من مجمل الأراضي الزراعية "مساحة الحيازات" وتزيد هذه النسبة في بعض المناطق لتصل في وادي الدواسر والسليل إلى أكثر من ٨٧٪. وتتراوح بين ٧٨-٨١٪ في كل من القويعية والأفلاج والخرج والمناطق المحيطة بمدينة الرياض. وتقل في المناطق الأخرى عن معدلها العام في المنطقة.

ثانياً: حجم الحيازات الزراعية التقليدية:

من أهم خصائص الحيازات القديمة صغر حجمها مقارنة بالمزارع الحديثة، وهو راجع إلى ما سبق الإشارة إليه من محدودية الموارد المائية والاعتماد على الجهد العضلي للإنسان والحيوان والأدوات والمعدات اليدوية البسيطة في مختلف مراحل العمليات الزراعية. ويتضح من الجدول السابق أن متوسط حجم الحيازة في منطقة الرياض في عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) كان لا يتجاوز ٤,٧ هكتاراً مقارنة بحوالي ١٩,٤ هكتاراً في عام ١٩٧٤م و٤٦,٧ هكتاراً في عام ١٩٨٢م و٧١,٤ هكتاراً عام ١٩٨٨م و١١٥ هكتاراً عام ١٩٩٥م.[(١)]

---

(١) راجع جدول (٦-١-١٠).

ويتباين متوسط حجم الحيازة في الأجزاء الفرعية لمنطقة الرياض تبعاً لمجمل العوامل التي سبق ذكرها والمؤثرة في نصيب هذه المناطق الفرعية من الأراضي الزراعية. ففي حين يزيد هذا المتوسط في المناطق القريبة من مدينة الرياض حيث يتراوح بين ١٠-١١ هكتاراً للحيازة الواحدة في كل من الخرج وسدير ومنطقة الرياض الفرعية يتضاءل إلى ٢,٧ هكتاراً في كل من الدوادمي والأفلاج، و٤,٢ هكتاراً في السليل ووادي الدواسر. ويزيد متوسط حجم الحيازة في منطقتي الوشم والمحمل والقويعية إلى ٥,٥ و٦,٩ هكتاراً ولكنه يظل أقل من المتوسط العام للمنطقة. ويتضح من جدول (٦-١-٤) الذي يوزع الحيازات الزراعية حسب حجمها أن أكثر من ٣٢٪ من الحيازات في منطقة الرياض في عام ١٣٨٣هـ يقل حجمها عن هكتار واحد. وتزيد هذه النسبة في بعض المناطق كالأفلاج إلى حوالي نصف الحيازات (٤٩,٢٪). [1] كما تبلغ نسبة الحيازات التي يتراوح حجمها بين هكتار وهكتارين زهاء ١٦٪ وهو ما يعني أن حوالي نصف الحيازات في منطقة الرياض في ذلك الوقت يقل حجمها عن هكتارين، وحوالي ٧٠٪ منها يقل حجمها عن خمسة هكتارات.

أما المزارع متوسطة الحجم التي تتراوح مساحتها بين ٥-١٠ هكتارات فقد بلغ عددها ١٤٣٩ مزرعة أي ما يعادل حوالي ١٤٪ من إجمالي الحيازات. وتشكل المزارع كبيرة الحجم نسبياً (أكثر من عشرة هكتارات) حوالي ١٦٪ من إجمالي الحيازات في منطقة الرياض في العام المذكور، وهي تتركز بشكل أساسي في المناطق القريبة من مدينة الرياض، خاصة منطقة الخرج.

ثالثاً: الملكية والحيازة الزراعية:

يختلف الحائز الزراعي عن المالك بأن الأول هو من يكون له الحق في استغلال أرض معينة لفترة معينة ولكن لا يحق له التصرف فيها بالبيع أو الهبة، أما المالك فبالإضافة إلى حقوقه الكاملة في استغلال أرضه فإن له حق التصرف المطلق بأرضه بالبيع والهبة والوقف ونحوه. وتبعاً لذلك فإن الحيازة الزراعية يمكن تعريفها بأنها مساحة من الأرض في نطاق قرية واحدة تستخدم كلياً أو جزئياً لأغراض الإنتاج الزراعي[2]، تدار شؤونها بواسطة الحائز الزراعي سواء كان مالكاً أو مستأجراً أو مكتسباً حق استغلالها بأي طريقة أخرى.

(١) شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، **نتائج الحصر الزراعي لبعض مناطق الجنوب**، مرجع سابق، ص١٠.

(٢) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، **النتائج العامة للتعداد الزراعي الشامل لعام ١٩٨١/ ١٩٨٢م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٧.

جدول (٦-١-٤) توزيع الحيازات الزراعية في منطقة الرياض حسب فئات الحجم لعام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م).

الفئة	عدد الحيازات	٪
<١ هكتار	٣٢٩٥	٣٢,٤
١-<٢	١٦٣١	١٦,٠
٢-<٥	٢١٧٠	٢١,٤
٥-<١٠	١٤٣٩	١٤,٢
١٠ فأكثر	١٦٢٥	١٦,٠
المجموع	**١٠١٦٠**	**١٠٠**

المصادر: اعتماداً على أرقام مصدرها:
شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، **نتائج الحصر الزراعي لبعض مناطق الجنوب عام ١٣٨٣-١٣٨٤هـ**، وزارة الزراعة والمياه، ص١٠.
مصلحة الإحصاءات العامة، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الأول ١٩٦٥م (١٣٨٥هـ)، وزارة الزراعة والمياه، ص٦٤.

وتبعاً لذلك يمكن أن تقسم الحيازات الزراعية القديمة في منطقة الرياض إلى ما يلي :

١- الحيازات المملوكة ملكية خاصة ويقوم المالك (سواء كان فرداً أو أسرة أو مجموعة شركاء) باستغلالها ويكون له كامل الحق بالتصرف بها .

٢- الحيازات والأراضي المملوكة ملكية مشاعة كأن تكون مملوكة لقبيلة أو فخذ من قبيلة أو سكان قرية أو مجموعة من القرى . ويدخل في هذا النوع الأراضي الممنوحة لسكان الهجر "أراضي القبيلة" وأراضي البعول المجاورة لبعض القرى التي سبق الإشارة إليها . ويتصف هذا النوع بأن للحائز حق الاستغلال سواء في الرعي أو الزراعة ولكن لا يحق له التصرف بها بالبيع والهبة .

٣- أراضي الوقف : وهي الأراضي التي يحبس أصلها وتستغل منفعتها في أعمال الخير ، حيث يوصي أحد المحسنين قبل موته بوقف أرضه أو جزء منها على أعمال الخير حسب ما يوصي به مالكها .

وعادة ما يختار صاحب الأرض أو ورثته من يقوم بتدبير شؤونها لقاء أجر معين أو بدونه، سواء كان هذا القائم من أقارب المالك أو من غيرهم.(١)

٤- الحيازات المستأجرة لقاء أجر عيني أو سهم من المحصول، أو كمية معلومة من القمح أو التمر في كل سنة. ورغم أن مدة الإيجار تكون محدودة في معظم الأحوال بحيث لا تزيد عن خمس أو عشر سنوات إلا أن بعضها قد يمتد لفترات طويلة قد تصل إلى ١٠٠٠ سنة، وبالتالي يصبح للمستأجر وورثته من بعده حق استغلال هذه الأرض طوال هذه الفترة لقاء أجر سنوي (صبرة) يدفع في نهاية كل سنة لملاك هذه الأرض الأصليين. وتبعاً لذلك فإن المستأجر من هذا النوع يكون عملياً مالكاً للأرض عدا أنه لا يستطيع التصرف بأصلها ببيع أو هبة أو نحوه.

وعموماً فإن من الخصائص المميزة لنظام الحيازة الزراعية في الزراعة التقليدية في منطقة الرياض سيادة استغلال الحيازات الزراعية من الملاك أنفسهم أو من في حكمهم حيث تشير نتائج التعداد الزراعي لعام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) إلى أن زهاء ٨٤٪ من الأراضي الزراعية في معظم الأجزاء الفرعية لمنطقة الرياض هي من هذا النوع، حيث تقتصر المساحة المستأجرة على ١٦٪ فقط من المساحة الإجمالية لهذه الحيازات. وتزداد نسبة المملوك في بعض المناطق حيث تصل إلى ١٠٠٪ في السليل وما بين ٨٩-٩١٪ في كل من الأفلاج ووادي الدواسر.(٢) ويعكس هذا النمط من الاستغلال أهمية الزراعة بالنسبة للسكان حيث كانت حرفتهم الرئيسة التي تقتضي أن يحاول كل مالك استغلال أرضه مهما صغرت، فليس أمام أغلبيتهم الساحقة خيار آخر.

رابعاً: مصادر مياه الري وأساليبه:

يبين جدول (٦-١-٥) تقسيم المساحة المزروعة حسب مصادر الري والأهمية النسبية لكل مصدر في منطقة الرياض وأقاليمها الفرعية قبل زهاء أربعة عقود من الزمن. ويتضح من الجدول أن مياه الآبار العادية "القلبان" والأنبوبية هي المصدر الرئيس الذي كانت تعتمد عليه الزراعة في ذلك الوقت ولكن

---

(١) العمار، عبدالعزيز، (١٩٨٥م)، **الزراعة في منطقة الرياض**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص١٥٧.

(٢) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٦م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٢)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، ص١٢٠.

هناك تباين في درجة الاعتماد عليها في الأقاليم المختلفة. فبينما يعتبر المصدر الوحيد تقريباً في المناطق المحيطة بمدينة الرياض ووادي الدواسر والسليل تنخفض درجة الاعتماد عليه قليلاً في مناطق أخرى لتصل إلى زهاء ٩٨٪ من المساحة المروية حيث تروى بقية المساحة إما بالعيون كما هو الحال في الخرج أو بمياه السيول فقط كما هو الحال في القويعية. وعموماً فإن عدم ظهور مياه الأمطار والسيول كمصدر للري في معظم المناطق السابقة لا يعني عدم الاستفادة منها ولكن الاستفادة تكون مقصورة على أيام محدودة من السنة في حين تروى نفس المساحة من الآبار معظم العام.

جدول (٦-١-٥) المساحة المروية حسب مصادر الري في منطقة الرياض عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م)
(المساحة بالهكتار)

المنطقة	آبار أنبوبية وعادية		عيون		أمطار وسيول		المجموع	
	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪	المساحة	٪
الرياض	١٠٨٩٨	١٠٠	-	-	-	-	١٠٨٩٨	١٠٠
الخرج	١٨٩٦٧	٩٨,٥	٢٩٠	١,٥	-	-	١٩٢٥٧	١٠٠
سدير	١١٥٥٥	٩٣,٨	-	-	٧٧٠	٦,٢	١٢٣٢٥	١٠٠
الوشم والمحمل	٢١٩٢	٩٣,٠	-	-	١٦٦	٧,٠	٢٣٥٨	١٠٠
الدوادمي	٢١٥٥	٨٧,٥	٢٢٠	٨,٩	٨٨	٣,٦	٢٤٦٣	١٠٠
القويعية	٤١٢١	٩٧,٨	-	-	٩١	٢،٢	٤٢١٢	١٠٠
الأفلاج	١٩٨٢	٩٣,٢	١١٥	٥,٤	٣٠	١,٤	٢١٢٧	١٠٠
السليل	٧٨٤	١٠٠	-	-	-	-	٧٨٤	١٠٠
وادي الدواسر	٣٥٣٠	٩٩,٦	-	-	١٣	٠,٤	٣٥٤٣	١٠٠
المجموع	**٥٦١٨٥**	**٩٦,٩**	**٦٢٥**	**١،١**	**١١٥٨**	**٢,٠**	**٥٧٩٦٧**	**١٠٠**

المصدر: مجمعة من:

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الأول، وزارة الزراعة والمياه، ص٧٤.

شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (د. ت.)، **نتائج الحصر الزراعي ببعض مناطق الجنوب عام ٨٣-١٣٨٤هـ**، وزارة الزراعة والمياه، ص١٨.

وتزداد الاستفادة من مصادر الري الأخرى في بقية الأقاليم الفرعية لمنطقة الرياض فتصل نسبة الاعتماد على الآبار إلى ما بين ٩٣-٩٤٪ في كل من الوشم والمحمل والأفلاج وسدير وإلى ٨٧,٥٪ في منطقة الدوادمي . ونظراً لعدم وجود عيون طبيعية يعتد بها في كل من الوشم والمحمل وسدير فإن بقية المساحة المروية كانت تعتمد على مياه السيول والأمطار كمصدر وحيد . والواقع أن أهمية السيول في هذه المناطق وغيرها لا تقتصر على استخدامها كمصدر للري المباشر بل في تغذيتها للمياه الجوفية القريبة من السطح التي تعتمد عليها الآبار . ولذلك فقد أولى سكان هذه المناطق أهمية كبيرة لكيفية الاستفادة القصوى من هذه السيول وتوزيعها على الحقول الزراعية ، وكانت لهم أنظمة دقيقة في كيفية تقاسم سيل الوادي لتستفيد منه المزارع المجاورة .(١)

وتتميز منطقتا الأفلاج والدوادمي بتعدد مصادر مياه الري حيث تروى بعض مزارعهما إما بالعيون أو بالسيول فقط رغم أن الأغلبية العظمى تعتمد على مياه الآبار . وتقع جميع المزارع المروية بمياه العيون في الدوادمي في منطقة السر حيث كان جزؤها الشمالي يعتمد على الري من نحو خمسة عشر عيناً أهمها عين الصوينع وعين القنور وهوينة وكويدة والروسانية والعيينة وصعيبة . وكانت الأراضي المروية من هذه العيون تشكل حوالي ٩٪ من إجمالي المساحة المروية في منطقة الدوادمي قبيل توقف هذه العيون في عام ١٣٨٣هـ . أما ٣,٦٪ من المساحة المروية في نفس المنطقة فكانت تروى بواسطة السيول فقط وهي تشمل بعض حقول النخيل المجاورة لبعض الهجر كوثيلان والأرطاوي وساجر والدمثي والتي تتخذ من بطون الأودية مكاناً لها .

وتأتي منطقة الأفلاج كواحدة من أشهر المناطق في المملكة العربية السعودية التي كان جزء من زراعتها يعتمد على الري من العيون . وكان زهاء ٥,٤٪ من الأراضي الزراعية المروية في عام ١٣٨٣هـ يعتمد على الري من زهاء سبعة عشر عيناً منتشرة في سهل الأفلاج ما بين السيح من الشمال وسويدان ومروان من الجنوب . وكانت المياه تتدفق من هذه العيون عبر سواقي جوفية لتصل إلى الأراضي الزراعية حيث توزع على المزارعين وفق أنظمة دقيقة ومحددة تبعاً لأسهم كل منهم من مياه الساقي . وكان لكل ساقية رجل مسؤول يتولى شؤون صيانته وتوظيف العمال اللازمين لإصلاح ما يقع فيه من خلل كما

---

(١) الفوزان ، فوزان وآخرون ، مرجع سابق ، صفحات متفرقة .

يتولى توزيع الماء بين الشركاء ونحو ذلك، ويعرف هذا الشخص بأمير الساقي ويتقاضى أجره من الشركاء حسب أسهمهم في مياه الساقي.[١]

وبالإضافة إلى مياه الآبار والعيون فإن جزءاً من المساحة المروية في الأفلاج كانت تعتمد على الري من مياه السيول فقط، حيث كانت المساحة المروية بالسيول تشكل زهاء ٤,١٪ من المساحة المروية في عام ١٣٨٣هـ. وتتركز المزارع من هذا النوع في القرى الواقعة في جبال طويق كقرى الغيل وحراضة وواسط والهدار والأحمر وغيرها.

ونظراً لأهمية الري من الآبار بوصفها المصدر الذي يعتمد عليه زهاء ٩٧٪ من الأراضي المروية في منطقة الرياض فإن جدول (٦-١-٦) يلقي مزيداً من الضوء على هذا المصدر. ويتضح من الجدول أن الغالبية العظمى من الآبار كانت من نوع الآبار العادية أو اليدوية المعروفة باسم "القلبان". ولم تكن الآبار الحديثة "الأنبوبية" معروفة سوى في المناطق القريبة من الرياض والخرج وسدير حيث كانت تشكل زهاء ٣٠ و٥,٦ وأقل من ١٪ من مجمل الآبار في هذه المناطق الثلاث على التوالي. أما المناطق الأخرى فجميع آبارها من الآبار العادية، وهي خاصية من أهم خصائص الزراعة القديمة "التقليدية".

وتختلف طريقة رفع الماء من هذه الآبار، فالآبار الحديثة "الأنبوبية" إما أن تتدفق مياهها تلقائياً بدون ضخ "إرتوازية" أو تستخدم المضخات الحديثة في رفعها. أما الآبار العادية فقد كان هناك طريقتان أيضاً لرفع المياه منها طريقة قديمة تعتمد على السواني، أي استخدام الحيوانات في رفع الماء،[٢] وطريقة حديثة تعتمد على استخدام المضخات الميكانيكية. ورغم أن هذه المضخات قد عرفت منذ السنين الأولى لتوحيد المملكة على يد الملك عبدالعزيز رحمه الله وكانت من أوائل مظاهر التحول من أساليب الزراعة القديمة إلى أساليب الزراعة الحديثة إلا أن استخدام الأساليب القديمة "السواني" ظل موجوداً حتى نهاية الثمانينات الهجرية من القرن الماضي.

---

(١) لمزيد من المعلومات حول أنظمة الري من العيون في الأفلاج راجع:

النشوان، عبدالرحمن، (١٤١٠هـ)، مرجع سابق، ص ص٢٢٧-٢٣٠.

(٢) لمزيد من المعلومات عن السواني وطريقة عملها ومكوناتها والحيوانات المستخدمة راجع:

الفوزان، فوزان وآخرون، مرجع سابق، الفصل السابع.

جدول (٦-١-٦) عدد الآبار ومساحة الأراضي المروية منها حسب طريقة رفع الماء في منطقة الرياض عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) (المساحة بالهكتار)

المنطقة	عدد الآبار				مساحة الأراضي المروية بمياه الآبار					
	أنبوبية	٪	عادية	٪	أنبوبية (إرتوازية أو مضخات)	٪	آبار عادية "قلبان"			
							محركات	٪	سواني/دلو	٪
الرياض	٣٨٢	٢٩,٦	٩٠٨	٧٠,٤	٣٥٣١	٣٢,٤	٧٢٩٤	٦٦,٩	٧٤	٠,٧
الخرج	١٣٠	٦,٥	١٩٧٥	٩٨,٥	١٨٤٨	٩,٧	١٧٠٦٧	٩٠,٠	٥٣	٠,٣
سدير	١٠	٠,٦	١٥٣٢	٩٩,٤	٥٧	٠,٥	١٠٩٥٣	٩٤,٨	٥٤٦	٤,٧
الوشم والمحمل	–	..	٥٢٣	١٠٠	..	..	٢١٤٧	٩٧,٩	٤٥	٢,١
الدوادمي	–	..	١١٢٩	١٠٠	..	..	٢٠٥٤	٩٥,٣	١٠١	٤,٧
القويعية	–	..	٧٢٠	١٠٠	..	..	٤٠٠٢	٩٧,١	١٢٠	٢,٩
الأفلاج	–	..	٥٨٧	١٠٠	..	..	١٨٧٩	٩٤,٩	١٠٢	٥,١
السليل	–	..	١٨٩	١٠٠	..	..	٧٥٣	٩٦,٠	٣١	٤,٠
وادي الدواسر	–	..	٨٦٩	١٠٠	..	..	٣٣٢٩	٩٤,٣	٢٠٢	٥,٧
المجموع	**٥٢٢**	**٥,٨**	**٨٤٣٢**	**٩٤,٥**	**٥٤٣٦**	**٩,٧**	**٤٩٤٧٨**	**٨٨,٠**	**١٢٧٤**	**٢,٣**

المصدر: مجمعة من:

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الأول، وزارة الزراعة والمياه، ص٧٤.

شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (د. ت.)، **نتائج الحصر الزراعي ببعض مناطق الجنوب عام ٨٣-١٣٨٤هـ**، وزارة الزراعة والمياه، ص١٨.

وتشير بيانات الجدول السابق إلى أن زهاء ١٠٪ من المساحة المروية بالآبار في منطقة الرياض عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) كانت تعتمد على الآبار الحديثة، وتتركز كلها تقريباً في منطقة الخرج والمناطق المحيطة بمدينة الرياض. أما الري من الآبار العادية باستخدام المضخات فتعتمد عليه ما بين ٩٠-٩٨٪ من الأراضي المروية في مختلف المناطق الفرعية باستثناء المناطق المحيطة بمدينة الرياض والتي أدى انتشار

الآبار الأنبوبية بها إلى انخفاض المساحة المروية بهذا المصدر إلى ٦٧٪ من إجمالي المساحة المروية بمياه الآبار . ويشكل الري من مياه الآبار العادية باستخدام السواني المصدر الذي كانت تعتمد عليه حوالي ٣,٢٪ من المساحة المروية بمياه الآبار في منطقة الرياض . وترتفع نسبة هذا المصدر كلما ابتعدنا عن مدينة الرياض فتصل إلى ٧,٥٪ في وادي الدواسر و١,٥٪ في الأفلاج وما بين ٤-٧,٤٪ من المساحة المروية بالآبار في السليل وسدير والدوادمي . وتنخفض هذه النسبة إلى ٢,٩٪ في القويعية و٢,١٪ في الوشم والمحمل، وتصل أدناها في الخرج (٠,٣٪) والمناطق المحيطة بمدينة الرياض (٠,٧٪) . ويتناسب هذا التوزيع مع معطيات قوة التأثير الحضري والتقني لمدينة الرياض، وربما لمعطيات أخرى كقدرة المزارعين على امتلاك المضخات الحديثة .

خامساً : العمالة الزراعية في الزراعة التقليدية:

تتصف الزراعة القديمة في منطقة الرياض وغيرها من مناطق المملكة الأخرى باعتمادها الكلي على اليد العاملة من المواطنين السعوديين، وارتفاع نسبة العاملين من أسرة الحائز . ويرجع ذلك إلى أن الزراعة في ذلك الوقت كانت تشكل المهنة الرئيسة للسكان ومجال العمل الرئيس سواء لمن يمتلك أرضاً زراعية أو لسواهم من السكان . وفي حين لم تشر بيانات جدول (٦-١-٧) إلى العاملين غير السعوديين نظراً لنسبتهم المحدودة جداً في ذلك الوقت فإنها تكشف بوضوح أهمية العمالة الأسرية في الزراعة التي كانت سائدة قبل عدة عقود من الزمن، حيث كانت تشكل حوالي ٧٥٪ من العمالة الزراعية في منطقة الرياض . وتتباين نسبة العاملين من أسرة الحائز في الأقاليم الفرعية لهذه المنطقة فتصل إلى أكثر من ٩٠٪ من مجمل العمالة في مناطق وادي الدواسر والقويعية والدوادمي، وما بين ٨١-٨٦٪ في السليل والأفلاج والوشم والمحمل وسدير . وتنخفض العمالة الأسرية نسبياً إلى زهاء ٦٨٪ في الخرج، وتبلغ أدناها في المناطق المحيطة بمدينة الرياض حيث لا تتجاوز نسبة العاملين من أسرة الحائز ٤٨٪ . ومن الواضح أن هذا النمط من التوزيع يرتبط مرة أخرى بالتأثير الحضري لمدينة الرياض والبعد والقرب عن هذه المدينة . فنظراً لتركز الأنشطة الاقتصادية الأخرى والوظائف الحكومية في مدينة الرياض دون سواها فقد أدى ذلك إلى فتح فرص عمل لسكان هذه المدينة والمناطق المجاورة لها أكثر إغراء من العمل الزراعي . وقد شغلت هذه الوظائف جزئياً بأبناء بعض المزارعين مما أدى بالمزارعين إلى تشغيل عاملين من غير أسرهم، خاصة في المواسم التي تزداد الحاجة فيها للعمالة الزراعية كموسم الحرث والبذار،

والحصاد، وتلقيح النخيل وجني التمر ونحوه. أما المناطق البعيدة عن مدينة الرياض فلم يكن هناك فرص عمل أخرى تنافس الزراعة ولذا كان معظم البالغين من أسرة الحائز يعملون في مزارعهم.

جدول (٦-١-٧) التوزيع النسبي للعمال الزراعيين في منطقة الرياض في عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م)

المنطقة	عمال من أسر الحائزين		عمال من غير أسر الحائزين		الإجمالي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الرياض	٢٠٤١	٤٧,٧	٢٢٣٦	٥٢,٣	٤٢٧٧	١٠٠
الخرج	٤١٤٣	٦٧,٦	١٩٩٠	٣٢,٤	٦١٣٣	١٠٠
سدير	٣٣١٩	٨٥,٠	٥٨٥	١٥,٠	٣٩٠٤	١٠٠
الوشم والمحمل	١٠٨٠	٨١,٤	٢٤٦	١٨,٦	١٣٢٦	١٠٠
الدوادمي	٢٣٧٩	٩٢,٢	٢٠٠	٧,٨	٢٥٧٩	١٠٠
القويعية	١٥٥٨	٩٠,٢	١٦٩	٩,٨	١٧٢٧	١٠٠
الأفلاج	١١٧٧	٨٥,٧	١٩٧	١٤,٣	١٣٧٤	١٠٠
السليل	٢٦٤	٨١,٠	٦٢	١٩,٠	٣٢٦	١٠٠
وادي الدواسر	١٤١٦	٩٠,٥	١٤٨	٩,٥	١٥٦٤	١٠٠
المجموع	**١٧٣٧٧**	**٧٤,٩**	**٥٨٣٣**	**٢٥,١**	**٢٣٢١٠**	**١٠٠**

المصادر: مجمعة من:

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الأول، ص٧٥.

شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (د.ت.)، **نتائج الحصر الزراعي ببعض مناطق الجنوب عام ١٣٨٣-١٣٨٤هـ**، وزارة الزراعة والمياه، ص١٩.

سادساً: استخدام الآلات والميكنة الزراعية:

من أهم خصائص الزراعة القديمة في منطقة الرياض وفي سائر المناطق الأخرى اعتمادها الرئيس على الجهد العضلي للإنسان والحيوان وعلى بعض الأدوات اليدوية البسيطة في مختلف العمليات الزراعية. فحراثة الأرض كانت تتم بالمسحاة أو بواسطة المحراث الخشبي الذي تجره الثيران، واستخراج

الماء من الآبار كان يتم عن طريق الدلاء والغروب التي ترفعها الحيوانات والمعروفة بالسواني، والحصاد يتم بالطريقة اليدوية باستخدام "المخلب" أو "المحش" وهكذا.(١)

وقد ظلت الزراعة في هذه البلاد على هذا الوضع حتى قيض الله لهذه البلاد أن تتوحد على يد الملك عبدالعزيز يرحمه الله حيث أولى تطوير الزراعة والنهوض بها أهمية خاصة منذ السنين الأولى لجهاده في توحيد البلاد. وكان من أهم الجهود التي بذلت في هذا المجال إعفاء المعدات الزراعية من الرسوم الجمركية عام ١٣٤٦هـ، ثم استيراد الآلات والمعدات الزراعية بدءاً من عام ١٣٥١هـ وتوزيعها على المزارعين بشروط ميسرة. كما أولت حكومة جلالة الملك أمر تعليم المزارعين أحدث الطرق الزراعية أهمية كبيرة حيث أمر الملك عبدالعزيز في عام ١٣٥٨هـ بتيسير تعليمهم مجاناً وتقديم جميع الإرشادات اللازمة لهم في كيفية التعامل مع الآلات الزراعية وكيفية حماية محصولاتهم من الآفات الزراعية.(٢) كما شرعت الدولة منذئذ في إقراض المزارعين لمساعدتهم في تطوير أساليبهم الزراعية.

ورغم هذه الجهود فقد كانت استجابة المزارعين للتحول من أساليب الزراعة القديمة إلى الزراعة الحديثة خلال تلك الفترة والعقود الثلاثة التالية محدودة. وعلى سبيل المثال فلم يتجاوز عدد ماكينات الدراس المملوكة للمزارعين في منطقة الرياض في عام ١٣٨٥هـ (١٢) آلة، ثلاث منها في الخرج وأربعاً في الأفلاج، واثنتان في كل من سدير ووادي الدواسر، وواحدة في القويعية. أما التركترات "الحراثات" فقد بلغ عددها في كامل منطقة الرياض زهاء ١٢٧ آلة، أكثر من نصفها كان موجوداً في الخرج والمناطق المحيطة بمدينة الرياض. ولم يزد عدد الحصادات في مختلف أرجاء المملكة في ذلك العهد عن ثلاث فقط، اثنتان منهما كانتا في منطقة الرياض (الخرج) والثالثة في بني حارث بالطائف.(٣)

والواقع أن عدم التوسع في استخدام الميكنة الزراعية في تلك الفترة يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسين: أحدهما هو ارتفاع أسعار هذه الآلات وضعف القدرة الشرائية للمزارعين لاقتنائها بسبب محدودية دخلهم. أما الثاني فيعود إلى عدم ملاءمة استخدام معظم هذه الآلات في المزارع القديمة التي

(١) للاستزادة عن خصائص الزراعة القديمة راجع:

الفوزان، فوزان وآخرون، مرجع سابق.

(٢) السدحان، عبدالله: وعبدالعزيز الغامدي، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص ص٤-٥.

(٣) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، مرجع سابق، ص٧٢.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٦م)، مرجع سابق، ص١٢٩.

كان من أبرز خصائصها صغر المساحة وطغيان أشجار النخيل المتقاربة على معظم المساحة المزروعة، إضافة إلى أن استخدامها في هذه الحيازات الصغيرة غير مجد من الناحية الاقتصادية. وكان الاستثناء الوحيد في استخدام القوة الآلية في الزراعة التقليدية هو التوسع في استخدام ماكينات ومضخات الري نظراً لتهاود أسعارها مقارنة بالآلات الأخرى، ولملاءمة استخدامها في هذا النمط من الحيازات الزراعية، حيث كانت تركب مباشرة على الآبار القديمة بكل سهولة. كما أن من أهم الأسباب التي دعت المزارعين للاعتماد عليها كمية المياه الكبيرة التي تستطيع أن تضخها في وقت محدود مقارنة بالطرق التقليدية "السواني" التي كانت تأخذ جل وقت المزارع وتستنزف معظم موارده المالية. ويبقى أهم الأسباب وراء التوسع في استخدام المضخات هو دور الدولة في مساعدة المزارعين لاقتناء هذه الآلات، بدءاً بإعفائها من الرسوم الجمركية ثم شرائها وإقراضها للمزارعين حتى وصل في بعض المراحل إلى توزيعها مجاناً على بعض المزارعين والمحتاجين.(١)

ولذلك فلا غرو أن نجد أن أكثر من ٩٨٪ من المساحة المروية من مياه الآبار عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) كانت تعتمد على هذه المضخات (جدول: ٦-١-٦) رغم أنها لم تدخل المملكة إلا قبل ذلك التاريخ بزهاء عقدين من الزمن. وكان التوسع في استخدام المضخات نقطة تحول كبيرة نحو الزراعة الحديثة المعتمدة على الميكنة الزراعية في مختلف العمليات الزراعية والتي بدأت تبرز بشكل أوضح خلال العقود التالية حتى أصبحت هي النمط السائد في الوقت الحاضر.

المساحة المحصولية والتركيب المحصولي:

يختلف التركيب المحصولي في الزراعة القديمة في منطقة الرياض عن مثيله في الوقت الحاضر اختلافاً كبيراً، سواء على مستوى المزارع ذاتها أو المناطق الفرعية أو المنطقة بشكل عام. ففي حين يطغى الهدف التجاري ومبدأ التخصص في إنتاج محصول واحد أو اثنين على معظم المزارع الحديثة نجد أن الزراعة القديمة تنتمي بشكل أساسي إلى ما يعرف بالزراعة المعاشية، أي التي يكون الهدف الأساسي منها سد احتياجات الأسرة وبالتالي فهي تتصف بتنويع المحصولات والتركيز على المحصولات الغذائية الرئيسة. ويتضح هذا النمط من التوزيع من تتبع بيانات جدول (٦-١-٨) الذي يبين التركيب المحصولي في منطقة الرياض ومقارنته مع إجمالي المملكة قبل ثلاثة عقود ونيف. ومنه يمكن استنتاج ما يلي:

(١) السدحان، عبدالله وعبدالعزيز الغامدي، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص٦.

١- يظهر التوازن المحصولي في منطقة الرياض حيث تشغل الحبوب الغذائية أكثر من نصف المساحة بينما تشغل الخضروات والبطيخ والشمام زهاء ٢٣٪، وكل من النخيل والبرسيم زهاء ١٢٪ من المساحة المحصولية، (شكل: ٦-١-٣).

٢- أما على نطاق المملكة فيتضح طغيان الحبوب الغذائية على حوالي ٨٤٪ من المساحة المحصولية بينما تشغل المحصولات الأخرى مجتمعة نحو ١٦٪ من المساحة فقط. والواقع أن ارتفاع نسبة الحبوب الغذائية راجع إلى كبر حجم المساحة المزروعة بالدخن والذرة الرفيعة في كل من جازان والقنفذة اعتماداً على الأمطار والسيول حيث بلغت مساحة الحبوب في هاتين المنطقتين ٢٦٣٠٦٥ هكتاراً[(١)] وهو ما يعادل ٧٢٪ من إجمالي مساحة الحبوب في المملكة وحوالي ٦٠٪ من إجمالي المساحة المحصولية في المملكة للفترة نفسها. ومن الجدير ذكره أن هذه المساحة الكبيرة للدخن والذرة الرفيعة في تهامة لا تعكس كمية مماثلة من الإنتاج حيث تتصف الزراعة المطرية في معظم الأحوال بانخفاض الإنتاجية، بل قد تتدنى إلى مستويات هزيلة في بعض السنوات التي يقل فيها المطر مما يجعل مساحات كبيرة من الأراضي التي زرعت بهذين المحصولين تستهلك على شكل أعلاف أو مراعٍ ولا تنتج أي حبوب غذائية.

٣- يوضح الجدول الأهمية النسبية لمنطقة الرياض في الإنتاج الزراعي في ذلك الوقت حيث يوجد بها زهاء ٤٢٪ من مساحة أشجار النخيل والفاكهة في المملكة، كما كان يوجد بها في نفس الفترة زهاء ١,٦٢ مليون نخلة مثمرة، كانت تشكل ما نسبته ٤٥,٦٪ من أعداد النخيل المثمرة في المملكة باستثناء المنطقة الشرقية التي لم يظهر الإحصاء المذكور أعداد ما بها من نخيل وما تنتجه من تمور. وقد بلغ إنتاج منطقة الرياض حينئذ حوالي ٩٨ ألف طن،[(٢)] أو ما يعادل ٤٩,٦٪ من إنتاج التمور بالمملكة باستثناء المنطقة الشرقية.

---

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، مرجع سابق، ص٧٠.
مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٦م)، مرجع سابق، ص٢٢٧.
شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (١٩٦٨م)، **الإحصاءات الزراعية الأساسية**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، جدول ٦.

(٢) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، مرجع سابق، ص٢٨.
مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٦م)، مرجع سابق، ص١٢٥.
مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٧م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٣)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، ص١٤١.

جدول (٦-١-٨) التركيب المحصولي لمنطقة الرياض في عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) ومقارنته مع إجمالي المملكة خلال الفترة ١٣٨٠-١٣٨٥هـ (١٩٦٠-١٩٦٥م) (المساحة بالهكتار)(*)

المحصولات	إجمالي المملكة		منطقة الرياض		
	المساحة	٪ من المساحة المحصولية	المساحة	٪ من المساحة المحصولية	٪ من نفس المحصولات في المملكة
النخيل والفاكهة	١٩٤٤٢	٤,٤	٨٠٦١	١١,٧	٤١,٥
الحبوب الغذائية	٣٦٦٠٣٩	٨٣,٨	٣٦١٨٧	٥٢,٥	٩,٩
الخضروات	٣٠٥٠٢	٧,٠	١٦٠١٩	٢٣,٣	٥٢,٥
البرسيم	٢٠٩٤٦	٤,٨	٨٦١١	١٢,٥	٤١,١
المجموع	**٤٣٦٩٢٩**	**١٠٠**	**٦٨٨٧٨**	**١٠٠**	**١٥,٨**

(*) أجري الإحصاء الزراعي الأول الذي اعتمد عليه هذا الجدول على مراحل بدءاً بالمنطقة الشرقية عام ١٣٨٠هـ وانتهاء ببعض مناطق الجنوب عام ٨٥-١٣٨٦هـ.

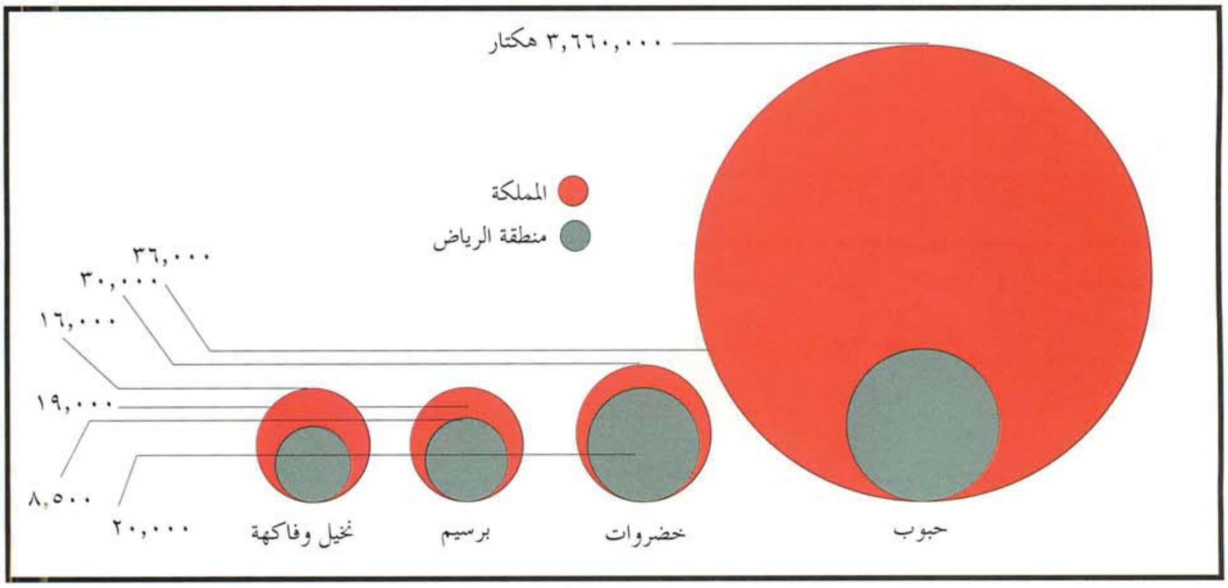
المصدر: مجمعة ومحسوبة من بيانات أولية من:

قسم الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (١٩٦٨م)، **الإحصاءات الزراعية الأساسية ٨٠-١٣٨٦هـ**، وزارة الزراعة والمياه، جدول ٣.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٦م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الثاني، ص١٢٢.

ولا تقتصر أهمية منطقة الرياض الزراعية على النخيل والمحصولات الدائمة بل كانت تتصدر مناطق المملكة في معظم المحصولات الأخرى فقد كان يوجد بها في تلك الفترة زهاء ٥٣٪ من مساحة الخضروات و٤١٪ من مساحة البرسيم في المملكة. أما نصيبها من الحبوب الذي يبلغ حوالي ١٠٪ من المساحة الإجمالية للحبوب في المملكة في ذلك الوقت فيعود انخفاضه إلى ما ذكر آنفاً من زيادة مساحة الدخن والذرة الرفيعة في سهول تهامة. ولنفس السبب يعود اقتصار نصيب منطقة الرياض على ١٦٪ فقط من المساحة المحصولية في المملكة في تلك الفترة.

شكل (٦-١-٣) التركيب المحصولي لمنطقة الرياض ومقارنتة مع إجمالي المملكة في النصف الأول من الستينات الميلادية



ويمكن أن ندرك أهمية منطقة الرياض بالنسبة لإنتاج الحبوب من معرفة نصيبها من محصول القمح الذي يعد المحصول الغذائي الأول في مختلف مناطق المملكة (باستثناء تهامة) حيث بلغت مساحته في نفس الفترة زهاء ٢٧٨٦٨ هكتاراً، وهو ما يوازي حوالي ٤١٪ من إجمالي مساحته في المملكة في ذلك الوقت والبالغة حوالي ٦٧٧٠٠ هكتاراً.(١)

من جانب آخر يوضح جدول (٦-١-٩) وشكل (٦-١-٤) توزيع المساحة المحصولية داخل منطقة الرياض حسب أقاليمها الفرعية والتركيب المحصولي داخل كل منطقة. ومن دراسة هذا الجدول يمكن أن نلاحظ ما يلي:

١- يتركز حوالي ثلاثة أرباع المساحة المحصولية في منطقة الرياض في ثلاث مناطق هي الخرج وسدير والرياض الفرعية (المناطق المحيطة بمدينة الرياض) التي تشكل معاً قلب المنطقة الإدارية بينما تقتصر مساهمة المناطق الست الأخرى على ربع المساحة المحصولية فقط. ويبدو أن هذا التوزيع يتناسب إلى حد بعيد مع توزيع الموارد المائية وتوزيع المراكز العمرانية ومناطق الثقل والكثافة السكانية، كما يتأثر بشكل واضح بالقرب والبعد عن مدينة الرياض.

٢- تشغل الحبوب الغذائية صدارة المحصولات الزراعية من حيث المساحة في مختلف المناطق الفرعية، حيث تشكل زهاء ٨٠٪ من المساحة المحصولية في القويعية، وما بين ٦٧-٧٠٪ من المساحة المحصولية في السليل والدوادمي والرياض الفرعية، و٥٣٪ في سدير، و٤٨٪ في وادي الدواسر و٤١٪ في الخرج. أما في الأفلاج والوشم فتشكل الحبوب الغذائية ٣٥٪ و٣٩٪ من المساحة المحصولية على التوالي.

٣- تأتي المساحة التي تشغلها النخيل وأشجار الفاكهة الأخرى في المرتبة الثانية بعد الحبوب في معظم المناطق. وترتفع بشكل واضح في المناطق التي تقل فيها مساحة الحبوب نسبياً لأن النخيل والحبوب، خاصة القمح، كانا يشكلان القاعدة الرئيسة للإنتاج الزراعي. وتتراوح نسبة المساحة التي تشغلها أشجار النخيل والفاكهة بين ٢٠-٣٠٪ في مناطق وادي الدواسر والأفلاج والوشم والمحمل والدوادمي. وتنخفض هذه النسبة إلى ١٦٪ و١٣٪ من المساحة المحصولية في منطقتي السليل والرياض الفرعية. وتبلغ أدناها في سدير (٣,٩٪) والخرج (٨,٦٪) والقويعية (٥,٤٪).

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، مرجع سابق، ص٢٨.
مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٦م)، مرجع سابق، ص١٢٥.
مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٧م)، مرجع سابق، ص١٤١.
شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (١٩٦٨م)، مرجع سابق، جدول ٦.

جدول (٦-١-٩) توزيع المساحة المحصولية والتركيب المحصولي في منطقة الرياض عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) (المساحة بالهكتار)

المنطقة الفرعية	نخيل وفاكهة			حبوب غذائية			خضروات			برسيم			المساحة المحصولية	
	المساحة	٪ (١)	٪ (٢)	المساحة	٪ (١)	٪ (٢)	المساحة	٪ (١)	٪ (٢)	المساحة	٪ (١)	٪ (٢)	المساحة	٪
الرياض	١٥٩٨	١٢,٧	١٩,٨	٨٤١٩	٦٧,٠	٢٣,٣	١٨١٤	١٤,٤	١١,٣	٧٣٨	٥,٩	٨,٦	١٢٥٦٩	١٨,٢
الخرج	١٦١٧	٦,٨	٢٠,١	٩٦٣٤	٤٠,٧	٢٦,٦	٦٨٠٢	٢٨,٧	٤٢,٥	٥٦٢٦	٢٣,٨	٦٥,٣	٢٣٦٧٩	٣٤,٤
سدير	١٤٣٣	٩,٣	١٧,٨	٨١٦٤	٥٣,٢	٢٢,٦	٥١٣٤	٣٣,٥	٣٢,٠	٦١٠	٤,٠	٧,٠	١٥٣٤١	٢٢,٣
الوشم والمحمل	٧٢٤	٢٦,٤	٩,٠	١٠٥٨	٣٨,٥	٢,٩	٧٤٧	٢٧,٢	٤,٧	٢١٨	٧,٩	٢,٥	٢٧٤٧	٤,٠
الدوادمي	٥٣٤	٢٠,٥	٦,٦	١٧٨٨	٦٨,٨	٤,٩	١٥٩	٦,١	١,١	١١٩	٤,٦	١,٤	٢٦٠٠	٣,٨
القويعية	٢١٩	٤,٥	٢,٧	٣٨٦٢	٧٩,٩	١٠,٧	٥٧٥	١١,٩	٣,٦	١٧٩	٣,٧	٢,١	٤٨٣٥	٧,٠
الأفلاج	٦٨٦	٢٧,٨	٨,٥	٨٦٤	٣٥,٠	٢,٤	٤٤٢	١٧,٩	٢,٨	٤٧٨	١٩,٣	٥,٦	٢٤٧٠	٣,٦
السليل	١٣٣	١٦,٠	١,٦	٥٨٥	٧٠,٤	١,٦	٢٨	٣,٤	٠,٢	٨٥	١٠,٢	١,٠	٨٣١	١,٢
وادي الدواسر	١١١٧	٢٩,٣	١٣,٩	١٨١٣	٤٧,٦	٥,٠	٣١٨	٨,٤	٢,٠	٥٥٨	١٤,٧	٦,٥	٣٨٠٦	٥,٥
المجموع	٨٠٦١	١١,٧	١٠٠	٣٦١٨٧	٥٩,٥	١٠٠	١٦٠١٩	٢٣,٣	١٠٠	٨٦١١	١٢,٥	١٠٠	٦٨٨٧٨	١٠٠

ملحوظة: تشير الأرقام في رأس الجدول إلى ما يلي:

(١) نسبة من المساحة المحصولية في المنطقة الفرعية.

(٢) نسبة من جملة مساحة المحصولات المماثلة في منطقة الرياض.

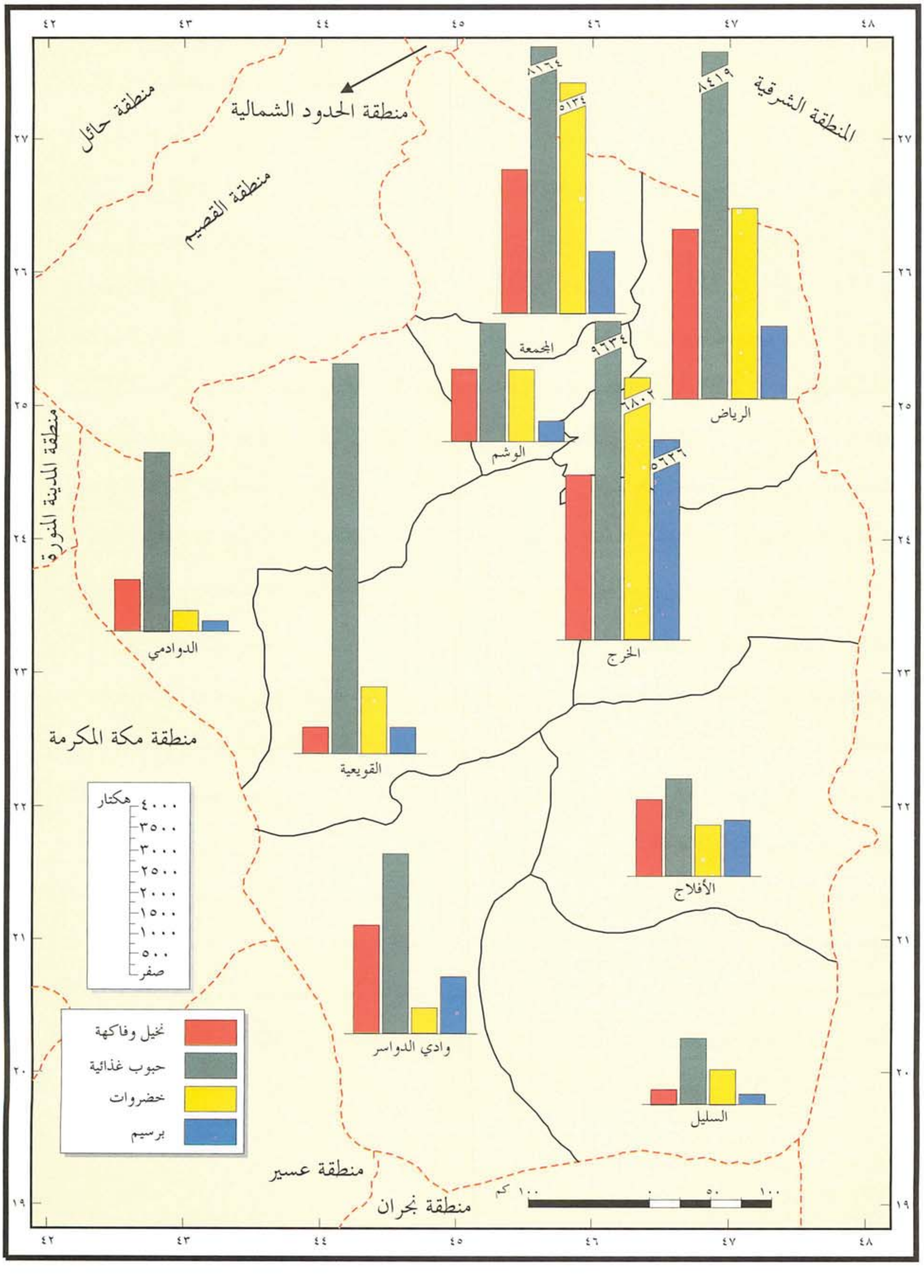
المصادر: جمع وحسب من أرقام أولية مصدرها:

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الأول، ص٦٥.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٦م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الثاني، ص١٢٢.

٤- تتفاوت النسبة التي تشغلها الخضروات تفاوتاً واضحاً بين المناطق الفرعية فتبلغ ما بين ٢٧-٣٤٪ في الوشم والمحمل وسدير والخرج حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد الحبوب، بينما تنخفض إلى ما بين ٣ و٨٪ في السليل والدوادمي ووادي الدواسر. أما المناطق الباقية (القويعية، الأفلاج، والرياض الفرعية) فتتراوح مساحة الخضروات بها ما بين ١٢ و١٨٪ من المساحة المحصولية.

شكل(٦-١-٤) توزيع المساحة المحصولية والتركيب المحصولي في منطقة الرياض عام١٩٦٣م حسب المناطق الزراعية



٥- ترتفع الأهمية النسبية لمحصولات الأعلاف، وأهمها البرسيم، في بعض المناطق كالخرج (٢٤٪ من المساحة المحصولية) والأفلاج (١٩٪) ووادي الدواسر (١٥٪). وتشغل هذه المحصولات ما بين ٨-١٠٪ من المساحة المحصولية في الوشم والمحمل والسليل، في حين لا تزيد عن ٦٪ في بقية المناطق.

٦- يتناسب نصيب كل منطقة فرعية من مساحة كل مجموعة محصولية إلى حد كبير مع نصيبها مع مجمل المساحة المحصولية ولذا تأتي منطقة الخرج في الصدارة حيث كان يوجد بها زهاء ٦٥٪ من مساحة الأعلاف في منطقة الرياض، و٤٣٪ من مساحة الخضروات، و٢٧٪ من الحبوب و٢٠٪ من مساحة النخيل والفاكهة. أما منطقة سدير (ثاني المناطق من حيث المساحة المحصولية) فكان يوجد بها ٣٢٪ من مساحة الخضروات و٢٣٪ من مساحة الحبوب وحوالي ١٨٪ من مساحة النخيل والفاكهة. وتشير أرقام الجدول أن منطقة الرياض الفرعية كان يوجد بها ٢٣٪ من مساحة الحبوب وزهاء ٢٠٪ من مساحة النخيل وأشجار الفاكهة و١١٪ من مساحة الخضروات و٩٪ من مساحة الأعلاف. أما المناطق الأخرى فنتيجة لمحدودية نصيبها من مجمل المساحة المحصولية فإن نصيبها من هذه المجموعات المحصولية محدود ولا يزيد في معظم الأحوال عن ٥٪ لكل منها.

٧- من جانب آخر يظهر الجدول السابق أن المساحة المحصولية في منطقة الرياض كانت لا تتجاوز ٦٩٠٠٠ هكتاراً وهو رقم رغم أهميته في حينه حيث كان يعادل زهاء ١٦٪ من المساحة المحصولية في المملكة في ذلك الوقت (١٩٦٣م) إلا أنه يتضاءل بشكل كبير إذا ما قورن مع مجمل المساحة المحصولية في منطقة الرياض في الوقت الحاضر والتي بلغت في عام ١٩٩٤م على سبيل المثال زهاء ٥٨٤٠٠٠ هكتار أي حوالي ٩ أضعاف الرقم السابق. والواقع أن هذه الزيادة الهائلة في المساحة المحصولية ليست إلا واحدة من التغيرات الكبيرة التي شهدها القطاع الزراعي خلال العقود الثلاثة الماضية بوجه خاص، نتيجة لبرامج وخطط التنمية الطموحة التي تبنتها الدولة وشجعتها ودعمتها بقوة، وكان من نتائجها ليس فقط الزيادة الهائلة في المساحة المحصولية بل تغير كبير في مجمل العمليات والأساليب الزراعية. وسنتتبع مجمل هذه التغيرات خلال المباحث التالية.

المبحث الثالث

الزراعة والتنمية الزراعية الحديثة في منطقة الرياض

بدأت بوادر التغير من نمط الزراعة القديم إلى نمط حديث يعتمد على الميكنة الزراعية والأساليب الحديثة في الزراعة منذ السنين الأولى لتأسيس هذه الدولة الفتية عندما وضع جلالة الملك عبدالعزيز -يرحمه الله- اللبنات الأولى لتحديث هذا القطاع سواء في مساعدة المزارعين على تملك المعدات الزراعية الحديثة وحفر الآبار والتدريب ومكافحة الآفات الزراعية، أو في تبني الدولة نفسها بعض المشاريع الزراعية الحديثة. وقد ظهرت آثار هذه الجهود بشكل خاص في التحول من الاعتماد على الأساليب القديمة في رفع المياه من الآبار "السواني" إلى استخدام المضخات الحديثة وهو ما ساعد المزارعين على استثمار أمثل لمواردهم المائية سواء في زيادة الرقعة الزراعية داخل مزارعهم القديمة أو في استصلاح أراض جديدة. من جانب آخر فقد كان مشروع الخرج الزراعي الذي أقيم على مساحة قدرها زهاء ٣٠٠٠ هكتار وبدء به في عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٨م) أول المشاريع الزراعية الحديثة التي أشرفت عليها الدولة مباشرة واستقدمت من أجله فرقاً من الخبراء والفنيين من أمريكا ومصر وفرنسا والعراق وسوريا وفلسطين بالإضافة إلى شركة أرامكو التي أسند إليها لاحقاً مهمة الإشراف على المشروع. وقد اعتمد هذا المشروع على مياه العيون الغزيرة في المنطقة حيث جلبت مضخات ضخمة لرفع مياهها كما أنشئت قنوات ري إسمنتية تمتد لمسافة ٢٢ كيلومتراً لتصل إلى أراضي المشروع في منطقة البجادية.(١) ورغم المصاعب الكثيرة التي واجهها هذا المشروع كارتفاع النفقات وبعض المشكلات الفنية إلا أنه نجح في تحقيق بعض أهدافه فوصل الإنتاج الزراعي والحيواني في عام ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م) إلى الحد الذي زادت قيمته بشكل ملحوظ عن تكاليف العمل، وأصبح المشروع ينتج كميات كبيرة من التمور والخضروات والقمح والبرسيم تسد معظم احتياجات الأسواق المجاورة.(٢)

إن هذه الجهود التي بذلت في عهد المؤسس -يرحمه الله- والعقود التالية رغم أهميتها في تنمية

---

(1) D. Crary, (1951), The recent agricultural developments in Saudi Arabia, **Geographical Review**, 41 (5), pp 367-379.

(٢) السدحان، عبدالله وعبدالعزيز الغامدي، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص١٧.

القطاع الزراعي لم تكن كافية للوصول بهذا القطاع للمكانة التي كانت تتوخاها الدولة نتيجة لمجموعة من العوامل التي كان أهمها منافسة القطاعات الاقتصادية الحديثة، ذات الدخل الأكبر والمكانة الاجتماعية الأفضل، للقطاع الزراعي وهو ما انعكس في هجرة الأيدي العاملة الزراعية نحو المدن الرئيسة وأهمها مدينة الرياض، ومراكز البترول والتصنيع في المنطقة الشرقية.

وتبعاً لهذه المعطيات فقد اتخذت الدولة منذ بدء خطط التنمية الحديثة في عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) جملة من الخطوات للنهوض بالقطاع الزراعي وحثه على أن يكون قطاعاً منافساً للقطاعات الأخرى. وقد تجلت هذه السياسات بشكل خاص منذ بداية خطة التنمية الثالثة ١٤٠٠-١٤٠٥هـ (١٩٨٠-١٩٨٥م) حيث كان على رأس أهداف هذه الخطة تنويع مصادر الدخل وتنمية القطاعات الريفية، وأهمها الزراعة، والوصول بالإنتاج الزراعي إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحصولات والسلع الاستراتيجية. ولوضع هذه السياسات موضع التنفيذ بدأت برامج دعم جديدة للقطاع الزراعي كان أهمها إنشاء مؤسسة صوامع الغلال ومطاحن الدقيق التي تولت منذئذ شراء إنتاج المزارعين من القمح والشعير بأسعار تشجيعية، كما توسع في برامج أخرى كانت قائمة قبل ذلك كبرنامج توزيع الأراضي البور، وبرامج الإقراض والإعانات الزراعية وغيرها. وقد استجاب القطاع الزراعي لهذه السياسات في زيادة كبيرة في أعداد المزارع والمساحات المزروعة والإنتاج الزراعي من مختلف المحصولات الزراعية، كما صاحب هذه النهضة الزراعية تحول هائل نحو استخدام الميكنة والأساليب الزراعية الحديثة.

نمو أعداد المزارع "الحيازات" والأراضي الزراعية:

شهدت فترة الثلاثة عقود ونيف الماضية نمواً كبيراً في أعداد المزارع وتوسعاً في الأراضي الزراعية في مختلف مناطق المملكة، خاصة في المناطق ذات الموارد المائية الأوفر كالمناطق الوسطى والشمالية. ويبين جدول (٦-١-١٠) وشكل (٦-١-٥) أن أعداد المزارع ما بين عامي ١٩٦٢م و١٩٩٥م قد تضاعفت على مستوى المملكة وفي منطقة الرياض على حد سواء، حيث تزايد عددها في المملكة من زهاء ١٤١٠٠٠ مزرعة عام ١٩٦٢م إلى ٢٩١٠٠٠ مزرعة عام ١٩٩٥م، كما زاد عددها في منطقة الرياض من حوالي ١٠٠٠٠ مزرعة عام ١٩٦٢م إلى ٢١٠٠٠ مزرعة عام ١٩٩٥م. ورغم هذا التشابه في حجم نمو أعداد المزارع بين منطقة الرياض والمملكة بشكل عام إلا أن هناك اختلافاً واضحاً في معدلات النمو

خلال هذه الفترة. فمن الملاحظ أن نمو أعداد المزارع على مستوى المملكة كان تدريجياً بوجه عام خلال العقود الثلاثة المذكورة، في حين تراوح النمو في منطقة الرياض بين الركود شبه التام في بعض الفترات والزيادة الهائلة في فترات أخرى. وبتتبع معدلات النمو في المملكة ومنطقة الرياض يمكن التمييز بين ثلاث فترات رئيسة:

جدول (٦-١-١٠) تطور أعداد ومساحة الحيازات الزراعية في منطقة الرياض ومقارنتها بإجمالي المملكة للفترة ١٩٦٢-١٩٩٥م (المساحة بالهكتار)

السنة	عدد الحيازات			مساحة الحيازات			متوسط الحيازة	
	المملكة	الرياض	٪	المملكة	الرياض	٪	المملكة	الرياض
١٩٦٢	١٤٠٩٥٦	١٠١٦٠	٧,٢	٧٦٤٥٤٥	٧٥٦٠٦	٩,٩	٥,٤	٧,٤
١٩٧٤	١٨٠٦٧٠	١٠٨٦٣	٦,٠	١٢١٣٤٦٢	٢١٠٣٨٠	١٧,٣	٦,٧	١٩,٤
١٩٨٢	٢١٢١٥٧	١٦٥٦٧	٧,٨	٢١٣٥٠٣٣	٧٧٣١٨٥	٣٦,٢	١٠,١	٤٦,٧
١٩٨٨	٢٢٠٢٤٨	١٨٣٧٦	٨,٣	٢٨١٤٠١٢	١٣١٢٩٦٠	٤٦,٧	١٢,٨	٧١,٤
١٩٩٥	٢٩٠٩٠٩	٢٠٧٠٩	٧,١	٤٥٦٨٤٨٩	٢٣٨٢٣٢٧	٥٢,١	١٥,٧	١١٥,٠

المصادر: مجمع من بيانات أولية مصدرها:

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٨م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الرابع، ص٢٠٥.

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٧٤م)، **نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ١٩٧٤م**، ج٢، وزارة الزراعة والمياه، ص ص٣-٤.

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٧٥م)، **نشرة الإحصاءات الجارية بالعينة ٧٠-١٩٧٥م**، وزارة الزراعة والمياه، ص١١.

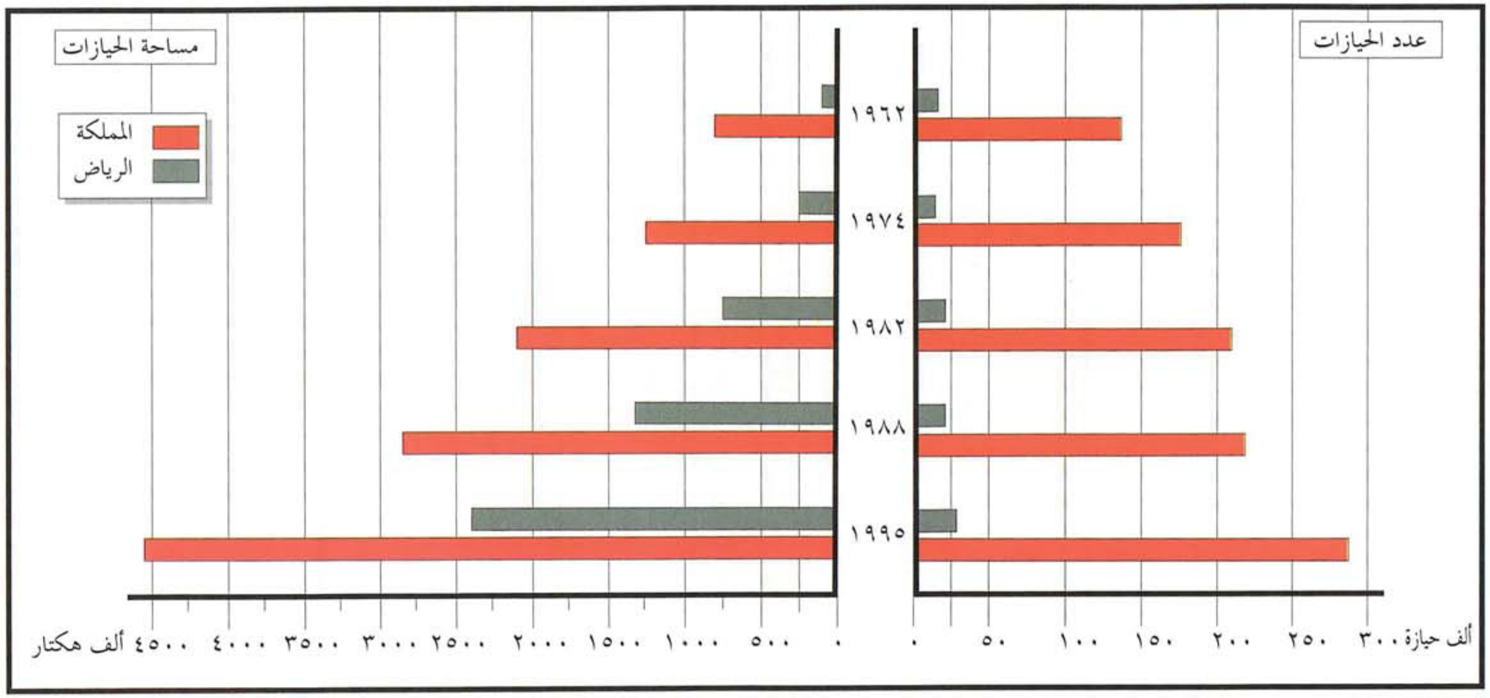
وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٢م)، **نتائج التعداد الزراعي الشامل ٨١-١٩٨٢م**، ج١، وزارة الزراعة والمياه، ص٣٩.

بيانات عام ١٩٨٨م عن إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **تصحيح إطار القرى والحائزين**، بيانات غير منشورة.

الأعداد والمساحة لعام ١٩٩٥م، تقديرات غير منشورة لإدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء بوزارة الزراعة والمياه بناء على مؤشر توزيع الأراضي البور في مناطق المملكة.

الأعداد والمساحة لعام ١٩٩٥م لمنطقة الرياض تقديرات الباحث.

شكل (٦-١-٥) تطور مساحة الحيازات في منطقة الرياض وفي المملكة في الفترة ١٩٦٢-١٩٩٥م



أ- الفترة الأولى: منذ بداية الثمانينات من القرن الهجري الماضي (بداية الستينات الميلادية) وحتى نهاية خطة التنمية الأولى، وهي امتداد للعقود السابقة لها، وفيها نمت أعداد المزارع على مستوى المملكة بنسبة قدرها ٢,٢٨٪ خلال الاثنتي عشرة سنة المبينة: أي بمتوسط زيادة قدره ٢,٣٪ سنوياً. أما منطقة الرياض فقد كان نمو أعداد المزارع خلال هذه الفترة ضعيفاً جداً حيث زادت أعدادها بنسبة إجمالية قدرها ٦,٩٪ وبمتوسط زيادة لا يتجاوز ٠,٦٪ سنوياً. ويمكن تفسير هذا التفاوت الواضح بأن منطقة الرياض بحكم احتضانها لعاصمة البلاد ومركز الثقل السكاني والاقتصادي كانت أكثر مناطق البلاد تأثراً بمنافسة الأنشطة الاقتصادية الحديثة وفرص العمل الجديدة للقطاع الزراعي وبالتالي أصبحت منذ ذلك الوقت مركز جذب هائل لسكان الريف في إقليمها بوجه خاص، وفي سائر المناطق الأخرى بوجه عام وهو ما انعكس سلباً على نمو القطاع الزراعي.

ب- الفترة الثانية: هي الفترة ما بين ١٣٩٤ و١٤٠٨هـ (١٩٧٤ إلى ١٩٨٨م) وهي الفترة التي واكبت تطبيق خطط التنمية الثانية والثالثة والرابعة والتي ركز فيها على تنويع مصادر الدخل والاهتمام بالأنشطة والقطاعات الاقتصادية الإنتاجية وأهمها الزراعة. وقد كانت منطقة الرياض على رأس مناطق المملكة تجاوباً مع هذه الخطط حيث زادت أعداد المزارع زيادة هائلة بلغت نسبتها الإجمالية زهاء ٥٣٪ ما بين ١٩٧٤ و١٩٨٢م: أي بمتوسط زيادة قدره ٦,٦٪ سنوياً، و١١٪ ما بين ١٩٨٢ و١٩٨٨م أي بمتوسط زيادة قدره ١,٨٪ سنوياً. أما على نطاق المملكة فقد زادت أعداد المزارع بنسبة قدرها ١٧,٤٪ ما بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٢م و٣,٨٪ ما بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٨م: أي بمعدل زيادة سنوية قدره ٢,٢ و٠,٦٪ على التوالي.

ج- الفترة الثالثة: هي الفترة الحالية والتي بدأت منذ عام ١٤٠٨هـ (١٩٨٨م) تقريباً وحتى الآن وفيها حافظت منطقة الرياض على نفس معدلات النمو السابقة في حين نمت أعداد المزارع على مستوى المملكة بمستوى جيد بلغ متوسطه السنوي زهاء ٤,٦٪. ورغم أن أرقام هذه الفترة يجب أخذها بشيء من التحفظ لأنها أرقام تقديرية بنيت أساساً على بيانات توزيع الأراضي البور، إلا أنها تعطي مؤشراً أن المناطق الأخرى ذات الإمكانات والموارد الزراعية الجيدة كحائل والجوف وتبوك ونجران قد سايرت المناطق التي سبقتها في التنمية الزراعية ومنها منطقة الرياض.

من جانب آخر يتضح حجم التنمية الزراعية الهائلة التي شهدتها منطقة الرياض خلال الفترة الماضية بشكل أكبر من تتبع أرقام الجدول السابق الخاصة بإجمالي الأراضي الزراعية "مساحة الحيازات"، حيث يشير إلى أن نصيب منطقة الرياض من إجمالي الأراضي الزراعية في المملكة قد ارتفع من زهاء ١٠٪ عام ١٩٦٢م إلى ١٧٪ عام ١٩٧٤م. وقد ارتفع نصيبها بشكل أكبر خلال العقدين الماضيين ليبلغ زهاء ٣٦٪ من إجمالي الأراضي الزراعية في المملكة عام ١٩٨٢م ثم ٤٧٪ و٥٢٪ في عامي ١٩٨٨ و١٩٩٥م على التوالي. وتعطي هذه الأرقام دلالة واضحة على أن نسبة كبيرة من المشاريع الزراعية والشركات الزراعية العملاقة قد توطنت في منطقة الرياض مستفيدة من مواردها الزراعية الجيدة "الماء والأراضي الصالحة للزراعة" ثم من ميزة القرب من قلب المملكة النابض، مدينة الرياض، بثقلها السكاني والاقتصادي وكونها أهم المراكز التسويقية والتصنيعية للمنتجات الزراعية.

وتضيف بيانات متوسط حجم الحيازة الزراعية في منطقة الرياض والمملكة بشكل عام مؤشراً آخر على درجة تركز المشاريع الزراعية في منطقة الرياض أكثر من غيرها، خاصة خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا معظم التوسع الزراعي في المملكة. فقد زاد متوسط حجم الحيازة الزراعية في منطقة الرياض من زهاء سبعة هكتارات عام ١٩٦٢م إلى ١٩ هكتاراً عام ١٩٧٤م. وقفز هذا المتوسط ليبلغ حوالي ٤٧ هكتاراً عام ١٩٨٢م و٧١ هكتاراً عام ١٩٨٨م ثم ١١٥ هكتاراً عام ١٩٩٥م. وتتضح ضخامة حجم المزارع في منطقة الرياض بمقارنة هذه الأرقام مع متوسط حجم الحيازة على مستوى المملكة الذي ارتفع من حوالي خمسة هكتارات عام ١٩٦٢م إلى عشرة هكتارات عام ١٩٨٢م وحوالي ١٦ هكتاراً فقط عام ١٩٩٥م.

ويوضح جدول (٦-١-١١) وشكل (٦-١-٦) أن توزيع الحيازات والأراضي الزراعية داخل منطقة الرياض يتناسب إلى حد كبير مع الإمكانات الطبيعية والموارد الزراعية لكل منطقة فرعية "مديرية زراعية" وبالقرب والبعد عن مدينة الرياض. ولذلك يتركز زهاء ٦٢٪ من الحيازات الزراعية و٨٤٪ من مساحة الأراضي الزراعية في مديريات الرياض والدوادمي والخرج. وتأتي مديرية الزراعة والمياه في منطقة الرياض التي تخدم مناطق زراعية هامة كالمزاحمية وضرما والقويعية وحريملاء، إضافة إلى مناطق الزراعة التقليدية في الدرعية والعمارية والعيينة وسواها، في صدارة المناطق الفرعية لمنطقة الرياض حيث يوجد بها حوالي ٢٣٪ من عدد الحيازات في المنطقة و٤٦٪ من إجمالي الأراضي الزراعية. ويعتبر

متوسط حجم الحيازة في هذه المنطقة الفرعية الأعلى بدون منازع (١٤٦ هكتاراً) وهو دلالة على تركز نسبة كبيرة من المشاريع الزراعية الضخمة في هذه المنطقة مستفيدة من ميزة القرب من مدينة الرياض ووفرة الموارد الزراعية خاصة في ضرما والمزاحمية والأجزاء الشرقية من محافظة القويعية. وتأتي مديرية الزراعة في الخرج ثانية في نسبة إجمالي الأراضي الزراعية ومتوسط حجم الحيازة في حين تحل في المركز الثالث بعد الرياض والدوادمي في عدد الحيازات الزراعية. وتضم منطقة خدمات هذه المديرية مناطق زراعية هامة قديماً وحديثاً، فبالإضافة إلى منطقة الخرج ذاتها تشمل أيضاً الدلم والهياثم والحريق وحوطة بني تميم وجميعها تتميز بإمكانات زراعية هائلة بالإضافة إلى ميزة القرب النسبي من مدينة الرياض. وقد انعكست هذه الأوضاع في أن تكون هذه المناطق مراكز جذب وتوطن للمشاريع الزراعية الكبيرة وهو ما يتضح من ارتفاع متوسط حجم الحيازة الذي يبلغ حوالي ١١١ هكتاراً.

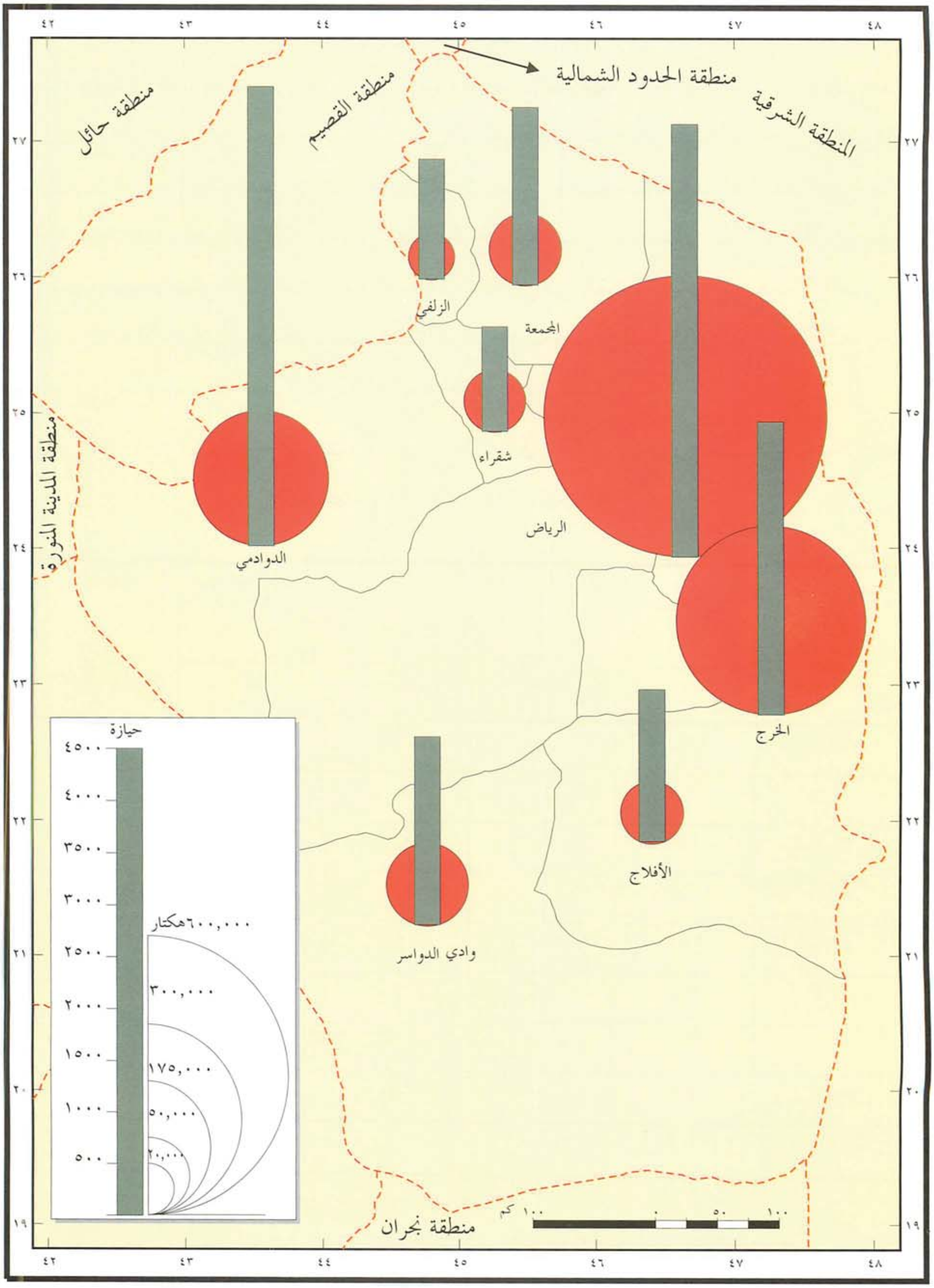
جدول (٦-١-١١) توزيع الحيازات والأراضي الزراعية في منطقة الرياض حسب المديريات الزراعية لعام ١٩٨٨م (المساحة بالهكتار)

المنطقة	عدد الحيازات		إجمالي مساحة الحيازات		متوسط حجم الحيازة
(المديرية الزراعية)	العدد	٪	المساحة	٪	
الرياض	٤١٥٩	٢٢,٦	٦٠٧٨٤٣	٤٦,٢	١٤٦,٢
الخرج	٢٨٢١	١٥,٤	٣١٣٤١٦	٢٣,٩	١١١,١
شقراء	٩٣٧	٥,١	٣٢٦٧٣	٢,٥	٣٤,٩
المجمعة	١٧١٠	٩,٣	٥٠٩٧٠	٣,٩	٢٩,٨
الدوادمي	٤٤٠٢	٢٤,٠	١٧٦٢٤٨	١٣,٤	٤٠,٠
الزلفي	١١٣٠	٦,١	٢٣٣٤٩	١,٨	٢٠,٧
الأفلاج	١٤٣٨	٧,٨	٤٠٦٤٧	٣,١	٢٨,٣
وادي الدواسر	١٧٧٩	٩,٧	٦٧٨١٤	٥,٢	٣٨,١
الإجمالي	**١٨٣٧٦**		**١,٣١٢,٩٦٠**	**١٠٠**	**٧١,٤**

المصدر: مستخلص من بيانات غير منشورة مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، **بيانات أولية عن تصحيح إطار القرى والحائزين في المملكة**، وزارة الزراعة والمياه.

شكل (٦-١-٦) توزيع الحيازات والأراضي الزراعية في منطقة الرياض لعام١٩٨٨م حسب المناطق الزراعية الرئيسة



أما مديرية الزراعة والمياه بالدوادمي والتي تخدم محافظتي الدوادمي وعفيف فتأتي في المرتبة الثانية في مناطق الرياض من حيث عدد المزارع (٢٤٪) وثالثة في إجمالي الأراضي الزراعية (١٣,٤٪). وتنتشر المزارع التقليدية والمزارع الصغيرة في مختلف أرجاء المنطقة أما المزارع الحديثة الأكبر حجماً فتتركز بشكل أساسي في منطقة السر الزراعية نظراً لوفرة مياهها الجوفية على خلاف معظم مناطق خدمات هذه المديرية خاصة محافظة عفيف والأجزاء الغربية من محافظة الدوادمي التي تقع ضمن الدرع العربي المعروف بضآلة موارده المائية.

وتأتي مديريتا الزراعة في وادي الدواسر والمجمعة في المرتبتين الرابعة والخامسة من حيث عدد المزارع وإجمالي الأراضي الزراعية حيث يوجد بالأولى زهاء ١٠٪ من عدد المزارع و٥٪ من الأراضي الزراعية ويوجد بالثانية حوالي ٩٪ من عدد المزارع و٤٪ من الأراضي الزراعية. وتخدم مديرية الزراعة في وادي الدواسر محافظتي الوادي والسليل وهما من المناطق الزراعية الهامة منذ القدم، كما أنها استقطبت في السنوات الأخيرة العديد من المشاريع الزراعية الكبرى ولذا فمن المرجح ارتفاع نصيبها في الوقت الحاضر من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية وكذا ارتفاع متوسط حجم الحيازة. أما مديرية الزراعة في المجمعة فتمتد خدماتها لتشمل كافة أرجاء منطقة سدير التي ينتشر بين أوديتها عدد كبير من المدن والقرى والبلدان الزراعية القديمة، كما شهدت في السنوات الأخيرة نمواً جيداً في المزارع والمشاريع الحديثة، خاصة في المناطق التي توجد فيها أراضٍ واسعة صالحة للزراعة وموارد مياه كافية كما هو الحال في سهل الحمادة.

وتشير البيانات الخاصة بمديرية الأفلاج (٨٪ من عدد المزارع و٣٪ من إجمالي الأراضي الزراعية في منطقة الرياض) إلى شيوع المزارع الصغيرة نسبياً سواء المزارع التقليدية أو الحديثة، ولا غرو فمنطقة الأفلاج اشتهرت بالزراعة منذ القدم خاصة تلك المعتمدة على مياه العيون الوفيرة. أما مديريتا الزراعة في شقراء (الوشم) والزلفي فرغم أنهما تقعان في ذيل القائمة من حيث عدد المزارع والأراضي الزراعية فإن ذلك لا يعني محدودية مواردهما الزراعية (الأرض والماء) كما لا يعني أنهما لم تشهدا تنمية زراعية حديثة كما شهدته المناطق الأخرى. والواقع أن الانخفاض النسبي في نصيبهما من عدد المزارع والأراضي الزراعية يعود بالأساس إلى صغر حجم كل منهما مقارنة بالمناطق الأخرى وإلا فقد اشتهرتا منذ القدم بالزراعة، كما انتشرت بهما المزارع الحديثة خاصة في سهل الزلفي "الحمادة" الممتد بين نفود الثويرات وحافة طويق، ومناطق أخرى عديدة.

نمو المساحة المحصولية:

إذا كان النمو الكبير في أعداد الحيازات والأراضي الزراعية يدل دلالة واضحة على حجم التنمية الزراعية الحديثة وضخامة حجم الاستثمار الزراعي وامتداد الأراضي الزراعية على حساب الأراضي البور فإن نمو المساحة المحصولية يعطي مؤشراً أوضح على حجم الإنتاج الزراعي بحكم أنه يعني إجمالي مساحة المحصولات المزروعة على مدار العام. ويوضح جدول (٦-١-١٢) وشكل (٦-١-٧) النمو الهائل في المساحة المحصولية في المملكة بشكل عام ومنطقة الرياض بوجه خاص منذ بداية تطبيق خطط التنمية في بداية السبعينات الميلادية. ومن تتبع بيانات الجدول يتضح أن حجم نمو المساحة المحصولية في كل من المملكة ومنطقة الرياض منذ بداية خطط التنمية قد مر بثلاث مراحل رئيسة: أولها بدأت مع بداية خطة التنمية الأولى وانتهت مع نهايتها وفيها يلاحظ نمواً جيداً في المساحة المحصولية في المملكة وفي منطقة الرياض على حد سواء حيث نمت المساحة المحصولية في المملكة بنسبة وسطية قدرها ٣٣٪ في السنة، مقارنة مع ٣٥٪ في منطقة الرياض. ومع بدء خطة التنمية الثانية التي صاحبها ما يسمى بالطفرة الاقتصادية بدأت مرحلة جديدة تميزت بنمو بطيء للقطاع الزراعي على مستوى المملكة بل وتراجع في مجمل المساحة المزروعة في بعض المناطق كما هو الحال في منطقة الرياض. ويعود هذا الوضع إلى مزاحمة القطاعات الاقتصادية الأكثر إغراء للقطاع الزراعي وأهمها القطاع البترولي وقطاع البناء والتشييد والعقار والوظائف الحكومية والخدمات المختلفة. ولا غرو أن تكون منطقة الرياض أكثر تأثراً بهذه الأوضاع من مناطق المملكة الأخرى بحكم وجود مدينة الرياض التي تتركز بها نسبة كبيرة من هذه الأنشطة الاقتصادية. وخلاصة القول أن المساحة المحصولية في منطقة الرياض خلال المرحلتين السابقتين وحتى عام ١٩٨٠م كانت تتراوح ما بين ٨ إلى ١٠٪ من إجمالي المساحة المحصولية في المملكة، وكانت تأتي بالترتيب في المرتبة الرابعة بعد كل من جازان ومكة وعسير، وأحياناً تسبق عسير لتحتل المرتبة الثالثة.

ونتيجة لبرامج الدعم الطموحة التي وضعت موضع التنفيذ بوجه خاص منذ بداية خطة التنمية الثالثة فقد انعكس ذلك في بدء مرحلة أخرى يمكن أن يطلق عليها مرحلة الطفرة الزراعية واستمرت حتى عام ١٩٩٢م. وقد تميزت هذه المرحلة بزيادة سريعة في المساحة المحصولية على مستوى المملكة وزيادة هائلة في منطقة الرياض والمناطق المشابهة لها في وفرة مياهها الجوفية كالقصيم وحائل والجوف

وتبوك، وقد بلغت نسب الزيادة ذروتها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥م حيث زادت المساحة المحصولية في المملكة بنسبة وسطية قدرها ١١٪ في السنة بينما بلغت ١٢٩٪ في منطقة الرياض. وباستثناء بعض السنوات التي كان النمو فيها بطيئاً أو سلبياً فقد استمر نمو المساحة المحصولية بمعدل سنوي يتراوح بين ٤ و١٧٪ على مستوى المملكة و٣ و٣٠٪ في منطقة الرياض. وقد كان من نتيجة ذلك أن زاد نصيب منطقة الرياض خلال هذه المرحلة ليبلغ ما بين ٣٩,٦ و٣٣٪ من إجمالي المساحة المحصولية في المملكة، لتحتل بذلك صدارة مناطق المملكة دون منازع.

لقد كان من الطبيعي مع هذه الزيادة الهائلة في المساحة المحصولية التي كانت الحبوب وخاصة القمح تشغل معظمها أن يخضع القطاع الزراعي إلى مرحلة تقييم ومراجعة بدأت بشكل خاص مع بداية خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ/ ١٩٩٠-١٩٩٥م) وكان من أهم أهدافها الحد من التوسع في زراعة القمح خاصة أن المملكة كانت تنتج أكثر من ثلاثة أضعاف ما تحتاج إليه في الفترة السابقة، والتركيز على دعم سياسة التنوع المحصولي، واختيار المحصولات التي تتميز بمحدودية احتياجاتها من مياه الري. وتبعاً لذلك فقد ظهر منذ ذلك الوقت مرحلة جديدة استمرت حتى الوقت الحاضر وكان من أهم ملامحها التراجع التدريجي للمساحة المحصولية سواء على مستوى المملكة أو منطقة الرياض. ومن الواضح أن منطقة الرياض كانت من أكثر مناطق المملكة تأقلماً مع السياسات الجديدة حيث تراجعت المساحة المحصولية بنسبة ١,٦٪ عام ١٩٩٣م ثم ٤,٥٪ عام ١٩٩٤م وأخيراً ٢٠,٥٪ عام ١٩٩٥م. ورغم هذا التراجع فإن ثلث إجمالي المساحة المحصولية في المملكة على الأقل يوجد في منطقة الرياض، ومن المرجح أن تحافظ منطقة الرياض على وضعها في صدارة مناطق المملكة خلال العقود التالية.

تطور التقنيات والعمل الزراعي:

لقد صاحب النمو الهائل في المساحة المزروعة في منطقة الرياض وسائر مناطق المملكة الأخرى تطورات مماثلة في أساليب وتقنيات العمل الزراعي، بل يمكن القول أن هذا التوسع الكبير في المساحة المزروعة كان نتيجة مباشرة للاستخدام المكثف لأساليب العمل الزراعي الحديثة. وتضم هذه الأساليب منظومة متكاملة تبدأ من حفر الآبار واستخراج المياه وتنتهي بجني المحصول وتخزينه. ففيما يتعلق بنوعية الآبار المستخدمة يمكن القول أنه باستثناء نسبة قليلة من المزارع الصغيرة فإن جميع المزارع التي أنشئت خلال العقود الثلاثة الأخيرة تعتمد في ريها على الآبار الأنبوبية الحديثة. أما المزارع القديمة فرغم

جدول (٦-١-١٢) تطور إجمالي المساحة المحصولية في المملكة وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٥م (المساحة بالهكتار)

السنة	إجمالي المملكة		منطقة الرياض		٪ منطقة الرياض من إجمالي المملكة	ترتيب منطقة الرياض بين مناطق المملكة
	المساحة	الزيادة السنوية ٪ (*)	المساحة	الزيادة السنوية		
١٩٧٢	٢٥٦١٢١	–	٢٥١٠٤	–	٩,٨	الرابعة
١٩٧٥	٥١٢٩٠٧	٣٣,٤	٥١٠٩٩	٣٤,٥	١٠,٠	الثالثة
١٩٨٠	٦٠٨٦٥٢	٣,٧	٤٩٧٢٥	٠,٥-	٨,٢	الرابعة
١٩٨٥	٩٤٦٣٥٩	١١,١	٣٧٠٤٢٣	١٢٩,٠	٣٩,١	الأولى
١٩٨٦	٩٤٧٣٨٣	٠,١	٣٦٠١٥١	٢,٨-	٣٨,٠	الأولى
١٩٨٧	١٠٦١٧٧٧	١٢,١	٣٩٠٨٩٥	٨,٥	٣٦,٨	الأولى
١٩٨٨	١٢٤٥٠٦٣	١٧,٣	٤٥٨١١٦	١٧,٢	٣٦,٨	الأولى
١٩٨٩	١٣٢٦٢٥٦	٦,٥	٤٧١٥٢٩	٢,٩	٣٥,٦	الأولى
١٩٩٠	١٣٧٩١٨٥	٤,٠	٤٦٢٣١٢	٢,٠-	٣٣,٥	الأولى
١٩٩١	١٥١٩٧٥٦	١٠,٢	٥٩٨٥٤١	٢٩,٥	٣٩,٤	الأولى
١٩٩٢	١٥٧٠٨١٦	٣,٤	٦٢١٤٨٣	٣,٨	٣٩,٦	الأولى
١٩٩٣	١٥٩٦٤٠٤	١,٦	٦١١٦٣٧	١,٦-	٣٨,٣	الأولى
١٩٩٤	١٥٩٥٥٤٧	٠,١-	٥٨٣٨٧٦	٤,٥-	٣٦,٦	الأولى
١٩٩٥	١٣٩٧٦٩٨	١٢,٤-	٤٦٣٧١٠	٢٠,٦-	٣٣,٢	الأولى

(*) الزيادة السنوية للسنوات ٧٢-١٩٨٥م، متوسط الزيادة السنوية خلال كل فترة.

المصادر:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **الإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه، حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥ عن نشرة الإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤)، جدول ص١١.

١٩٨٠ عن نشرة الإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة (٧٥-١٩٧٦-١٩٨٠/٧٩)، جدول ص٤٠.

١٩٨٥ عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧، جدول ١-١: ص٢.

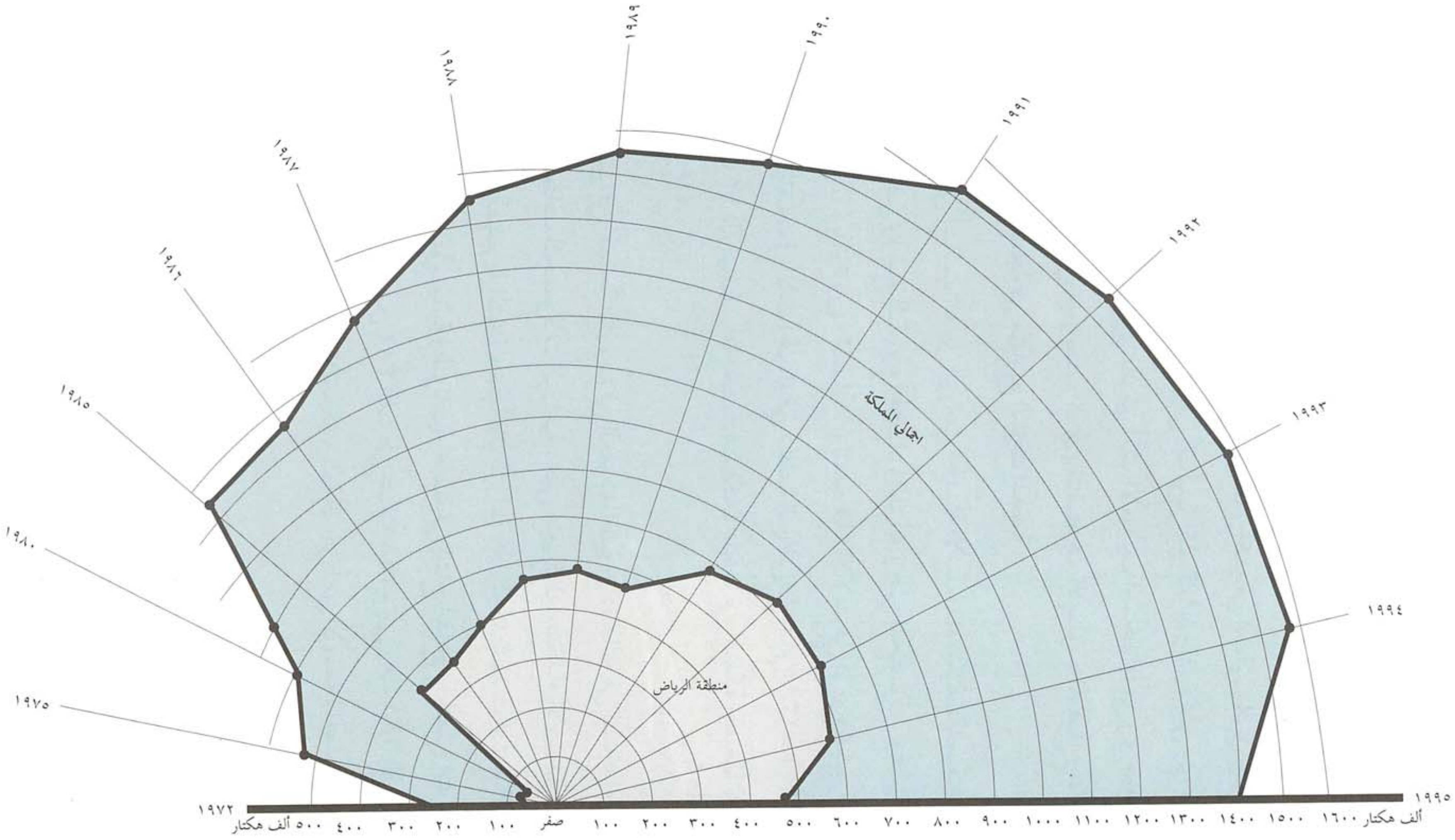
١٩٨٦، ١٩٨٧ عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢، جدول ١-١: ص٢.

١٩٨٨، ١٩٨٩ عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤، جدول ١-١:ص٢.

١٩٩٠، ١٩٩٢ عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦، جدول ١-١:ص٢.

١٩٩٣-١٩٩٥ عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨، جدول ١-١: ص٢.

شكل (٦-١-٧) تطور إجمالي المساحة المحصولية في المملكة وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م



أن بعضها هي الأخرى قد تحول إلى الاعتماد على الآبار الحديثة فإن نسبة كبيرة منها لا زالت تعتمد على الآبار اليدوية القديمة، أما رفع الماء منها فقد أصبح كما هو الحال بالنسبة للآبار الأنبوبية الحديثة، يعتمد على المضخات الآلية بدلاً من الأساليب القديمة "السواني".

وقد صاحب التطور الواضح في أساليب استخراج الماء تطور أكبر في أساليب الري حيث حدث تحول كبير من أساليب الري التقليدية "الري بالغمر" إلى أساليب أكثر كفاءة وقدرة على ري مساحات أكبر كالري بالرش والري بالتنقيط. ويعتبر الري بالرش أكثر الأساليب استخداماً في ري محصولات الحبوب والأعلاف في المزارع الحديثة في حين يعتبر الري بالتنقيط هو الأسلوب المفضل والأمثل لري المحصولات الشجرية والخضروات المنتجة في مشاريع البيوت المحمية.

ومن التحولات الواضحة في أساليب العمل الزراعي الحديثة الاستخدام المكثف للميكنة الزراعية خاصة في عمليات حراثة الأرض ووضع البذور والحصاد والذراية وجني المحصول. وقد أصبح من المألوف أن يمتلك كل مزارع حراثة وبذارة وربما حصادة. وتتعدد هذه الآلات في المزارع الكبيرة. ويمكن إدراك هذا التحول إذا علمنا أن مجمل آلات الحراثة في منطقة الرياض في عام ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م) لم تتجاوز ١٢٧ آلة، يضاف إليها ١٢ آلة دياسة. أما الحصادات فكان عددها في المملكة جميعها ثلاث فقط اثنتان منها في منطقة الرياض.[١]

وقد صاحب التوسع الكبير في المساحة المزروعة في العقود الماضية زيادة هائلة في استخدام الأسمدة الكيماوية المختلفة في إنتاج مختلف المحصولات الزراعية. ففي حين كان استخدام الأسمدة في المزارع التقليدية مقصوراً على الأسمدة العضوية المنتجة محلياً فإن الزراعة الحديثة قد شهدت استخداماً متزايداً للأسمدة الكيماوية، النيتروجينية والفوسفاتية والبوتاسية خاصة في إنتاج القمح والخضروات. وتعطي كميات الأسمدة المستوردة التي زادت من ٣٨٢ ألف طن عام ١٩٨٥م إلى زهاء ٦٨٨ ألف طن عام ١٩٩١م[٢] مؤشراً واضحاً لتزايد استخدام هذه الأسمدة، كما أن جزءاً من الأسمدة المستهلكة، خاصة النيتروجينية، ينتج محلياً.

---

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، مرجع سابق، ص٧٢.

(٢) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد (٩)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٣٣٨.

من جانب آخر فقد أدى التوسع الزراعي الكبير وزيادة الوعي لدى المزارعين بأهمية مكافحة الآفات الزراعية إلى زيادة ملحوظة في استخدام المبيدات الحشرية والفطرية والعشبية وهي أساليب لم تكن مألوفة في الزراعة القديمة . وعلى سبيل المثال فقد زادت واردات المملكة من المبيدات السائلة من حوالي مليون لتر عام ١٤٠٦هـ إلى ٣,٤ مليون لتر عام ١٤١٤هـ، وزادت وارداتها من مبيدات البودرة من ٢٢٨٠٠٠ طن إلى ٨,١[1] مليون طن في العامين المذكورين على التوالي .

هذه ومضات سريعة على بعض أوجه التطورات الحديثة في أساليب العمل الزراعي المواكبة للتنمية الزراعية الحديثة ، وسنعود لنلقي مزيداً من الضوء على بعض هذه المحاور في المبحث الخامس .

(١) المرجع السابق، ص٣٣٦ .

المبحث الرابع

العوامل المؤثرة في التنمية الزراعية في منطقة الرياض

تأثر حجم التنمية الزراعية الحديثة وتوزيعها داخل منطقة الرياض بمجموعة من العوامل أهمها توزيع الموارد الأرضية، والموارد المائية، ثم العوامل البشرية والاقتصادية ومنها سياسة الدولة الداعمة للزراعة. ونظراً لأن معظم هذه المواضيع قد طرقت في فصول سابقة فسنتناولها باختصار فيما يلي:

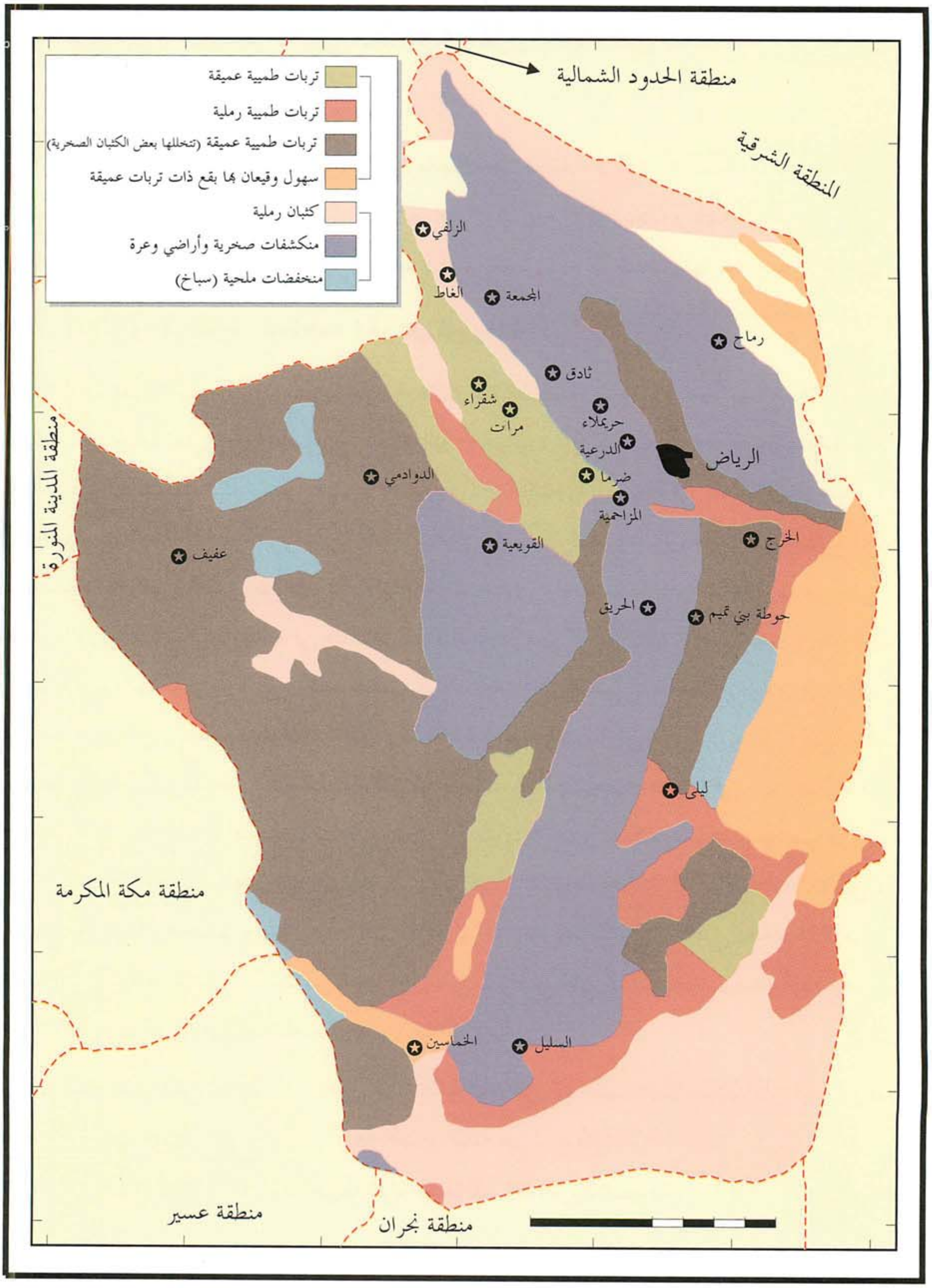
أولاً: الموارد الأرضية (صلاحية الأرض للزراعة):

يتحكم بصلاحية الأرض للزراعة عاملان رئيسان هما: شكل تضاريسها وملاءمة سطحها للزراعة، ثم خصائص تربتها الطبيعية والكيميائية والحياتية. وقد كانت الزراعة قديماً شديدة التأثر بهذه العوامل نظراً لاعتماد المزارع على جهده العضلي وأدواته اليدوية البسيطة في عملياته الزراعية. ولذلك كان تحديد صلاحية الأرض للزراعة قديماً يحكمه إلى جانب توفر مياه الري عاملان رئيسان: أحدهما هو استواء الأرض وخلوها من معوقات الزراعة كالحصى والحصباء ونحوها حتى يسهل على المزارع تقسيمها وريها بالأساليب المتبعة في ذلك الوقت "الري بالغمر". أما ثانيهما فهو خصوبة التربة ومناسبة قوامها ومكوناتها للزراعة، بل وتجدد خصوبتها سنة بعد أخرى نظراً لاعتماد المزارعين في ذلك الوقت على خواص التربة الطبيعية دون استخدام أسمدة ومخصبات إلا في حدود ضيقة. وتبعاً لذلك فقد كانت الأراضي الزراعية في منطقة الرياض في العصور الماضية محصورة في بقع متناثرة في بطون الأودية وبعض الرياض والمنخفضات التي تتجدد خصوبتها سنوياً بحكم غمرها بمياه السيول وما تحمله هذه السيول من الطمي والطين (راجع المبحث الثاني). أما الزراعة الحديثة فرغم أن هذه العوامل لازالت تؤثر في توزيعها وحجمها وامتدادها إلا أن تأثرها بها لم يعد كما كان في الماضي بحكم ما توفر للزراعة الحديثة من تقنيات متطورة مكنت من تحويل كثير من الأراضي التي كانت تصنف مبدئياً بعدم صلاحيتها للزراعة إلى حقول مزروعة بمختلف المحصولات الزراعية.

وبشكل عام يمكن تصنيف الأراضي في منطقة الرياض من حيث صلاحيتها للزراعة من عدمه، حسب ما تظهره خريطة التربة[1] إلى أربعة أقسام رئيسة هي: (شكل: ٦-١-٨)

(١) وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٦م)، **خريطة التربة العامة للمملكة العربية السعودية**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٩٢.

شكل (٦-١-٨) التصنيف العام للأراضي في منطقة الرياض حسب صلاحيتها للزراعة



المصدر: وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٤)، **أطلس المياه**، وزارة الزراعة و المياه ، الرياض، ص٩٢

١ - الأراضي الصالحة للزراعة وهي تضم مجموعة مختلفة من الترب تشكل في مجموعها زهاء ٢٠٪[١] من إجمالي مساحة منطقة الرياض.

وأهم أنواع هذه الترب التربة الطميية العميقة (كالسي أورثيدس Calciorthids) وتعد أكثر أنواع الترب الصالحة للزراعة انتشاراً في منطقة الرياض، وهي تغطي معظم الأراضي الزراعية في الزلفي وسدير والخرج والحوطة والأفلاج والسليل ووادي الدواسر.

ومن هذه التربة الطميية الرملية (كالسي أورثيدس - توري بسمانتس Calciorhids - Torripsamments) وهي واسعة الانتشار أيضاً خاصة في مناطق الخرج والأفلاج والسليل ووادي الدواسر. أما النوع الثالث فهي تربة الوديان (توري فلوفنتس Torrifluvents) وهي منتشرة في بطون الأودية في مختلف أرجاء المنطقة.

٢ - الكثبان الرملية وهي تغطي حوالي ثلث مساحة المنطقة وتنتشر في مختلف المناطق مثل عروق سبيع ونفود الثويرات وعريق البلدان ونفود السر ونفود قنيفذة ونفود الدحي ورمال الدهناء وأجزاء من الربع الخالي وهي غير صالحة للزراعة إجمالاً نظراً لمساميتها العالية وفقرها للمادة العضوية.

٣- السباخ أو المنخفضات الملحية وهي قليلة الانتشار في منطقة الرياض. وهذه التربة غير صالحة للزراعة نظراً لاحتوائها على نسبة عالية من الأملاح.

٤ - الأراضي الصخرية وهي واسعة الانتشار حيث تشمل المرتفعات الحادة أو الخفيفة الانحدار سواء في الدرع العربي أو الأجزاء الرسوبية. وأهم المناطق المنتمية لهذا النوع الحافات الصخرية المتتابعة مثل حافات خف وسدير والجله وطويق والبياض وهريسان والعرمة وغيرها. ويشكل هذا النوع أكثر من ٣٧٪ من مساحة منطقة الرياض.[٢] وهي غير صالحة للزراعة نظراً لوعورة التضاريس وللميل الشديد ولضحالة التربة وارتفاع نسبة الحصى والحصباء.

لقد كان من الطبيعي أن تكون المناطق السهلية ذات التربات الطميية العميقة أو التربات الطميية

---

(١) انظر الفصل الخامس «**التربة والبيئة الحيوية لمنطقة الرياض**» في الجزء الرابع.

(٢) النافع، عبداللطيف، (١٩٩٨م)، مرجع سابق.

الرملية المختلطة هي أولى المناطق التي سبقت غيرها من المناطق في انتشار المزارع الحديثة، وهي اليوم أكثر كثافة في استغلالها الزراعي من أي مناطق أخرى، نظراً لأن تنميتها واستثمارها أقل تكلفة اقتصادية من المناطق الأخرى، ثم إن مثل هذه الأراضي فقط هي التي شملها نظام توزيع الأراضي البور الذي بني أساساً على شرطين رئيسين هما توفر الماء وصلاحية الأرض للزراعة. ولكن حدود التوسع الزراعي في منطقة الرياض لم يقف عند هذا الحد، فالمتمعن في توزيع المناطق الزراعية الحديثة في المنطقة يلحظ بوضوح أنه باستثناء المناطق الجبلية الوعرة كجبال طويق ومنحدراتها وسواها من الجبال والحافات الأخرى، ومناطق النفود والكثبان الرملية، وأراضي المنخفضات الملحية "السباخ" فإن الزراعة الحديثة قد توطنت في جل المناطق الأخرى حيثما تكون الموارد المائية كافية. ويعود هذا الامتداد الواسع للمناطق الزراعية للأسباب التالية:

١- الاستخدام المكثف للميكنة الزراعية خاصة (التركترات) والحراثات حيث أمكن بواسطتها تسوية الأراضي وتهذيب سطحها وإزالة ما بها من تلال ونتوءات حتى غدت مناسبة للزراعة.

٢- استخدام أساليب الري الحديثة مثل الري بالرش والري بالتنقيط حيث أمكن بواسطتها ري الأراضي الزراعية حتى لو لم تكن مستوية السطح، والتحكم بكمية مياه الري في كل بقعة. بل إن استخدام هذه الأساليب الحديثة قد مكن من زراعة بعض المناطق ذات التربات عالية المسامية مثل المناطق الرملية التي لم تكن زراعتها ممكنة البتة باستخدام الأساليب التقليدية. ولذا فقد أصبح من المألوف وجود بعض المزارع داخل مناطق النفود والكثبان الرملية.

٣- الاستخدام المكثف للأسمدة الكيميائية والعضوية ومخصبات التربة وهو ما جعل بالإمكان زراعة أي بقعة من الأرض متى ما كان سطحها ملائماً للزراعة، حتى لو كانت تربتها قليلة الخصوبة.

ويبقى العامل الأهم وهو توفر المياه اللازمة للزراعة.

ثانياً: الموارد المائية:

تتألف موارد المياه التي تعتمد عليها الزراعة في منطقة الرياض من أربعة مصادر رئيسة:

أ- **مياه الأمطار والسيول:** رغم أهمية هذا المصدر في الماضي في ري بعض المزارع والحقول التي تفترش بطون الأودية، أو في الاعتماد عليه في زراعة بعض الحبوب زراعة بعلية فإن أهميته في الوقت الحاضر غدت مقصورة على الري الموسمي للمزارع التقليدية وفي رفع مناسيب المياه الجوفية

الضحلة التي تعتمد عليها الآبار قليلة العمق، خاصة في أحواض الأودية والمنخفضات. أما المزارع الحديثة الواسعة فاستفادتها من هذا المصدر محدودة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق تغذية خزانات المياه الجوفية العميقة التي تعتمد عليها هذه المزارع.

ب- **مياه الصرف الصحي المنقاة:** وينحصر هذا المصدر بالمياه المعالجة من محطة تنقية مياه الصرف الصحي لمدينة الرياض. وتستفيد منه مزارع وحقول النخيل والأشجار في المناطق الزراعية التقليدية القريبة من العاصمة كالدرعية وعرقة والعمارية والعيينة والحائر وديراب، وقد بلغ إجمالي عدد المزارع المستفيدة من هذا المصدر في عام ١٩٩٤م زهاء ٤٢٨ مزرعة، وبلغت المساحة المروية ٩٠٢٢ هكتار.[(١)]

ج- **المياه الجوفية الضحلة:** ويقصد بها المياه القريبة من سطح الأرض المختزنة في الإرسابات الحديثة في قيعان الأودية والمنخفضات، والتي يمكن استغلالها عن طريق الآبار قليلة العمق. وقد كان هذا المصدر هو المصدر الرئيس لمياه الري الذي اعتمدت عليه الزراعة في منطقة الرياض وغيرها من مناطق المملكة الأخرى لقرون عديدة. ولا زال هذا المصدر يشكل المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه المزارع التقليدية "القديمة" في سائر أنحاء المنطقة، كما أن بعض المزارع الحديثة، خاصة صغيرة الحجم، تعتمد هي الأخرى على هذا المصدر كلياً أو جزئياً.

د- **المياه الجوفية العميقة:** وهي المياه التي تختزنها عدد من الطبقات المائية العميقة والتي توجد على أعماق تتراوح بين ١٠٠ وأكثر من ١٠٠٠ متر من سطح الأرض. ويعد هذا المصدر أهم مصادر المياه في الوقت الحاضر على الإطلاق، بل يمكن القول أن توزيع المناطق الزراعية الحديثة ارتبط ارتباطاً وثيقاً بأماكن وجود وغنى هذه الطبقات المائية لكونها المصدر الوحيد القادر على تلبية الاحتياجات الضخمة من المياه التي تتطلبها الزراعة الحديثة الواسعة.

ويرتبط توزيع الطبقات الجوفية العميقة الحاملة للمياه في منطقة الرياض، وفي المملكة بشكل عام، بتركيبها الجيولوجي حيث تقسم المنطقة إلى قسمين رئيسين هما الدرع العربي والمنطقة الرسوبية "الرف العربي" (شكل: ٦-١-٩). وفي حين يتصف الدرع العربي بضآلة موارده المائية التي تقتصر على المياه

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٣٦٧.

الجوفية الضحلة الموجودة في الإرسابات الحديثة والمنخفضات، فإن الجزء الرسوبي يحتوي بالإضافة إلى ذلك على عدد من الطبقات المائية العميقة التي تتميز بضخامة مخزونها وجودة نوعية مياهها. وفي حين لم يكن لهذا التقسيم أثر واضح على توزيع المزارع القديمة لكونها جميعها تعتمد بصورة أساسية على المياه الجوفية الضحلة المنتشرة في كافة أرجاء المنطقة، فإن التنمية الزراعية الحديثة قد تركزت بشكل رئيس في الجزء الرسوبي الذي يحتضن هذه الطبقات المائية العميقة.

وتبعاً لهذا التقسيم فإن الدرع العربي الذي يشغل الأجزاء الغربية من منطقة الرياض، ويشمل محافظة عفيف والأجزاء الغربية من محافظتي الدوادمي ووادي الدواسر والأجزاء الوسطى والغربية من محافظة القويعية لم يشهد وجوداً يذكر للمزارع الحديثة الواسعة نظراً لعجز موارده المائية عن تلبية احتياجاتها الضخمة من مياه الري، في حين تركزت التنمية الزراعية الحديثة حيث توجد هذه التكوينات في الأجزاء الأخرى من المنطقة. ويمكن حصر أهم التكوينات العميقة والمناطق المستفيدة منها كما يلي:[(١)]

أ- **تكوين ساق:** وهو من أهم التكوينات الغنية بالمياه في المملكة حيث تعتمد عليه بشكل رئيس الزراعة في القصيم وشرق حائل وتبوك وأجزاء من منطقة الجوف. أما في منطقة الرياض فيقتصر وجوده على أجزاء صغيرة حيث تعتمد عليه الزراعة بشكل رئيس في منطقة السر الزراعية التابعة لمحافظة الدوادمي، وفي أجزاء محدودة من محافظة القويعية.

ب- **تكوين الوجيد:** وهو مشابه للتكوين السابق من حيث العمر والتكوين ونوعية المياه الجيدة. وتعتمد الزراعة الحديثة في الأجزاء الجنوبية من محافظتي وادي الدواسر والسليل على هذا التكوين.

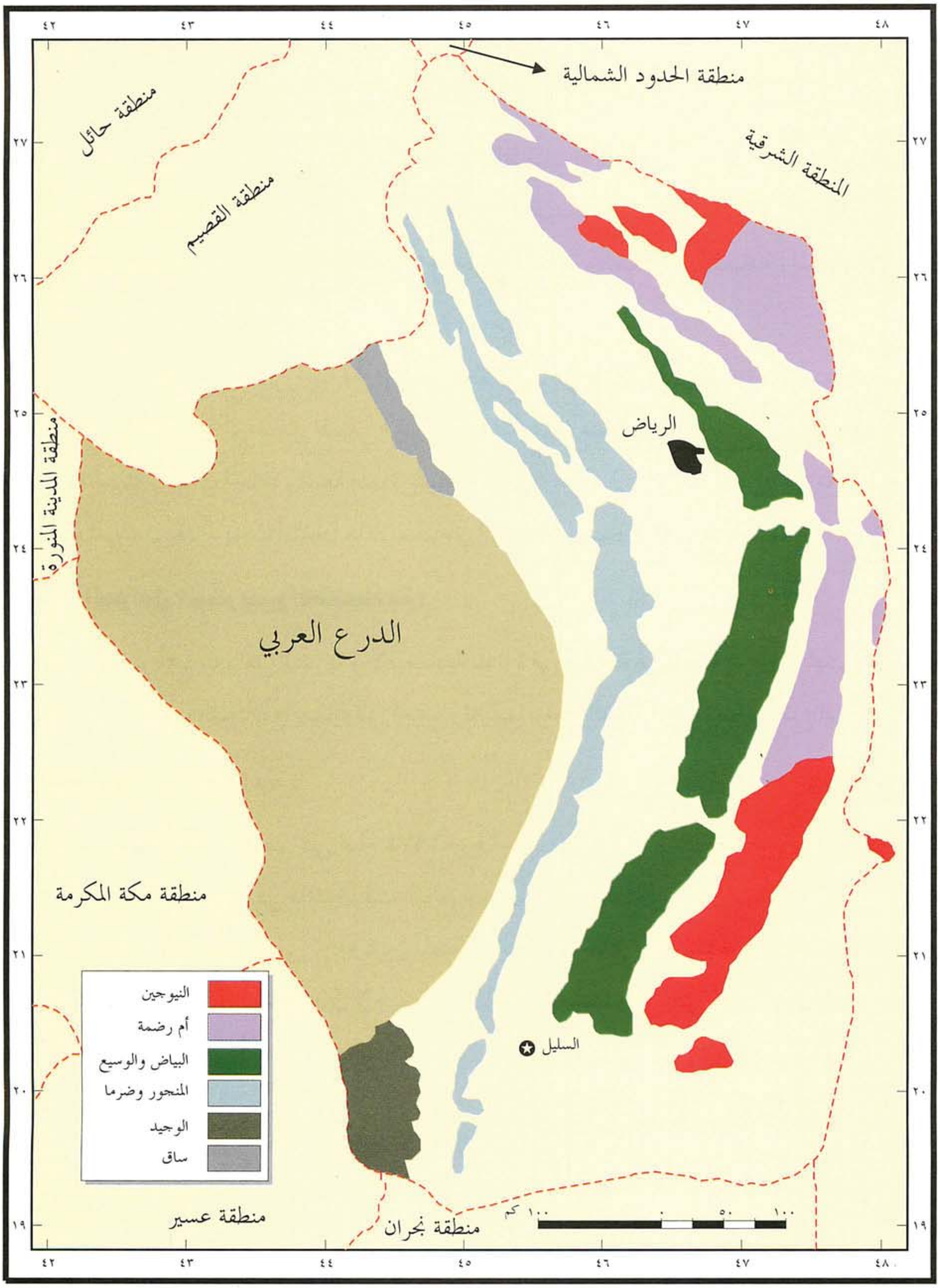
ج- **تكوين المنجور - ضرما:** وهما أهم الطبقات وأوسعها امتداداً داخل منطقة الرياض وخارجها. وتستفيد منهما المناطق الزراعية في سدير والوشم والخرج والأفلاج والسليل كما تعتمد عليهما مدينة الرياض في سد جزء من احتياجات سكانها ولذا فقد حظر الحفر فيها لغرض الزراعة في المناطق المحيطة بمدينة الرياض.

---

(١) وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٤م)، **أطلس المياه**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٤٨-٦١.

عثمان، مصطفى نوري، (١٩٨٤م)، **الماء ومسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية**، تهامة، جدة، ص ص٦٥-٨٣.

شكل (٦-١-٩) التقسيم الجيولوجي العام لمنطقة الرياض وأثره على توزيع الطبقات العميقة الرئيسية الحاملة للمياه



المصدر: وزارة الزراعة و المياه ، (١٩٨٤)، **أطلس المياه** ، وزارة الزراعة والمياه ، الرياض، ص ٤٨.

د - **تكوين الوسيع:** وتستفيد منه بعض المناطق الزراعية في الأفلاج وجنوبي منطقة الخرج .

هـ- **تكوين البياض:** وهو من أهم الطبقات المائية في الأجزاء الجنوبية من منطقة الرياض حيث تستفيد منه المناطق الزراعية في الخرج والأفلاج وحوطة بني تميم .

و- وإلى جانب هذه التكوينات الرئيسة هناك عدد من الطبقات الأقل أهمية وامتداداً كتكوين مرات الذي تستفيد منه منطقة الوشم ، وتكوين الجبيلة الذي تستفيد منه المناطق الزراعية في الجبيلة والعمارية والصفرات وحوطة بني تميم ، وتكوين الجلة في القويعية والعمارية والثمامة والمحمل ، وتكوين العرب في الخرج ، وغيرها .

وباختصار فإن التنمية الزراعية الحديثة في منطقة الرياض قد ارتبطت بشكل وثيق بتوزيع مواردها المائية العميقة أكثر من أي عامل طبيعي آخر . ولذلك نجد أن منطقة الدرع العربي لم تحظ بتوطن يذكر للزراعة الحديثة رغم أن أجزاء واسعة منها تربتها صالحة للزراعة ، في حين أن مناطق أقل ملاءمة للزراعة في الجزء الرسوبي قد شهدت امتداداً هائلاً للمناطق الزراعية بسبب وفرة مواردها المائية .

ثالثاً : العوامل البشرية والاقتصادية:

يمكن حصر أهم العوامل البشرية والاقتصادية المؤثرة في الزراعة في منطقة الرياض تحت مجموعتين من العوامل : أولهما السكان والعمالة الزراعية ، وثانيهما برامج الدولة التشجيعية للقطاع الزراعي :

١- السكان والعمالة الزراعية:

بلغ سكان منطقة الرياض في عام ١٩٧٤م زهاء ١,٢٥٩,٠٠٠ نسمة وهو ما يعادل حوالي ١٨,٨٪ من سكان المملكة في ذلك الوقت البالغ عددهم حوالي سبعة ملايين نسمة ، منهم ٣٠٠٠٠٠ تقريباً من البادية التي تعيش على الحدود بين المملكة والدول الأخرى ومن السعوديين الذين يعيشون في الخارج . وكانت نسبة السعوديين لإجمالي السكان في منطقة الرياض وفي المملكة تبلغ ٨٨,٦ ، و٨٨,٢٪ على التوالي .(١)

---

(١) قسم الجغرافيا ، (١٩٨١م) ، مرجع سابق ، ص ص١١ ، ١٤ ، ٢١

وقد تزايد سكان منطقة الرياض خلال العقدين التاليين زيادة كبيرة حيث بلغ عددهم عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م) ٣,٨٣١,٠٠٠ نسمة، كما ارتفعت نسبتهم لتبلغ ٢٢,٦٪ من إجمالي سكان المملكة. ورغم أن نسبة كبيرة من هذا التزايد كانت من السكان السعوديين سواء عن طريق الزيادة الطبيعية لسكان المدينة أو للهجرة الداخلية من مناطق المملكة الأخرى إلى المنطقة، خاصة نحو مدينة الرياض، فإن مما يلفت النظر الزيادة الكبيرة للسكان الوافدين حيث ارتفعت نسبتهم إلى ٣٢,٨٪[١] من إجمالي سكان المنطقة في حين لم يزيدوا عن ١١,٤٪ عام ١٩٧٤م. ومن الواضح أن هذه الزيادة الكبيرة للسكان الوافدين قد اقتضتها الحاجة للقوى العاملة للعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية المتنامية، كالصناعة والتجارة والبناء والتشييد والزراعة والنقل وغيرها.

ومن التغيرات الواضحة في تركيب وتوزيع سكان منطقة الرياض خلال العقدين المذكورين التزايد الهائل لسكان مدينة الرياض حيث بلغ سكانها عام ١٩٩٢م حوالي ٢,٧٧٦,٠٠٠ نسمة في حين كانت أعدادهم عام ١٩٧٤م لا تتجاوز ٦٦٥٥٠٠ نسمة.[٢] وتبعاً لذلك فقد زاد نصيب سكان المدينة من إجمالي سكان المنطقة من ٥٢,٩٪ عام ١٩٧٤م إلى ٧٢,٥٪ عام ١٩٩٢م. ويتوزع باقي سكان المنطقة في عام ١٩٩٢م بنسب متفاوتة بين محافظات المنطقة، تتصدرها محافظة الخرج (٦,٤٪) ثم محافظة الدوادمي (٣,٤٪) فالمجمعة (٢,٥٪) فالقويعية (٢,٣٪) ثم وادي الدواسر (٢٪). أما المحافظات التي تتراوح نسب سكانها بين ١-٢٪ من سكان المنطقة فتشمل عفيف والأفلاج والزلفي والدرعية. وتتراوح نسب سكان خمس محافظات أخرى هي حوطة بني تميم والسليل وشقراء والمزاحمية ورماح ما بين ٠,٥-١٪ من إجمالي سكان منطقة الرياض في حين تندرج بقية المحافظات في فئة أقل من ٠,٥٪ من سكان المنطقة.[٣]

---

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (د. ت)، **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ**، وزارة التخطيط، الرياض، ص ص٤-٦.

(٢) قسم الجغرافيا، (١٩٨١م)، مرجع سابق، ص ص١١، ١٤، ٢١.

مصلحة الإحصاءات العامة، (د. ت)، مرجع سابق، ص ص٤-٦.

(٣) انظر الفصل الأول **«سكان منطقة الرياض»** في الجزء الخامس.

إن أثر هذا النمط من التوزيع السكاني في منطقة الرياض على الزراعة يمكن تلمسه على الأقل من جانبين رئيسين أحدهما متعلق بأهمية مدينة الرياض كسوق استيعابي لمنتجات إقليمها الزراعي الذي يمتد ليس فقط داخل منطقة الرياض الإدارية بل يتجاوزها نحو سائر المناطق الإدارية الأخرى، ثم العلاقة بين السكان والعمالة الزراعية. ففيما يتعلق بالنقطة الأولى فلا شك أن الثقل السكاني لمدينة الرياض داخل إقليمها الإداري بشكل خاص والمملكة بشكل عام جعل منها السوق الرئيس الذي تتجه إليه المنتجات الزراعية من محافظات المنطقة والمناطق الإدارية المجاورة. هذا إضافة إلى الدور الهام الذي تؤديه هذه المدينة بالنسبة لإقليمها الزراعي الواسع كمركز خدمات تعبر منه معظم ما يحتاجه مزارعو المنطقة من المعدات والبذور والأسمدة وسائر متطلبات الزراعة.

وبناءً على هذا الدور المزدوج الذي تؤديه الرياض بالنسبة لإقليمها الزراعي تبرز أهمية ربط هذه المدينة بمحافظات المنطقة والمناطق المجاورة بطرق نقل ومواصلات مناسبة. والواقع أن مدينة الرياض، قلب المنطقة والمملكة النابض ترتبط بسائر أرجاء منطقتها الإدارية والمناطق الأخرى من المملكة بشبكة هائلة من الطرق المزدوجة والعادية التي سهلت حركة النقل من المدينة وإليها وجعلت نقل البضائع بينها وبين هذه المناطق تسير بكل سهولة. ومن أهم هذه الطرق طريق الرياض - الحجاز السريع الذي يربط المدينة مع المحافظات الغربية وعبرها بالمناطق الغربية والجنوبية من المملكة. ومن الطرق السريعة طريق الرياض - المنطقة الشرقية الذي يربط الرياض بمحافظة الأحساء ثم بمدن الساحل الشرقي للمملكة، وطريق الرياض - سدير القصيم الذي يربط الرياض بهذه المناطق وعبرها بالأقاليم الشمالية من المملكة. ويتجه من الرياض جنوباً طريق الرياض - الخرج السريع الذي يربط الرياض بهذه المنطقة الزراعية الهامة ومنها يمتد طريق أخرى تصل للمحافظات الجنوبية (الحريق، الحوطة، الأفلاج، السليل، وادي الدواسر) وهناك خطة لتحويل هذا الطريق إلى طريق سريع لتسهيل الحركة بين هذه المحافظات ومدينة الرياض.

أما النوع الثاني من الطرق فهي الطرق العادية مزدوجة الاتجاه، وأهمها طريق الرياض - الحجاز القديم الذي يربط مدينة الرياض بمحافظات ضرما والوشم والدوادمي وعفيف، كما تتفرع منه طريق أخرى تصل إلى منطقة السر الزراعية وعبرها إلى منطقة القصيم. ومن هذه الطرق طريق الرياض - سدير - القصيم القديم الذي يمر بالعديد من المدن في منطقة سدير قبل أن يصل إلى القصيم، كما تتفرع

منه طريق أخرى تمر عبر حريملاء ورغبة والقصب لتتصل مع الطريق السابقة في مدينة شقراء حاضرة الوشم. وتتفرع من جميع هذه الطرق طرق ثانوية أخرى تربطها ببعض القرى والهجر والمناطق النائية وتسهل الحركة منها وإليها.

وبالإضافة إلى هذه الطرق تزخر منطقة الرياض كغيرها من مناطق المملكة الأخرى بعدد وافر من الطرق الزراعية التي تربط المناطق الزراعية غير المخدومة بالطرق السابقة بالطرق السريعة والمزدوجة وعبرها إلى المدن الرئيسة. وقد بلغ إجمالي أطوال هذه الطرق في منطقة الرياض حتى عام ١٩٩٤م حوالي ٩٤٥٠ كم، وهي تشكل زهاء ٩,٩٪ من أطوال هذه الطرق بالمملكة.[١]

أما النقطة الثانية من تأثير السكان على الزراعة فتتعلق بالقوى العاملة الإجمالية والقوى العاملة في قطاع الزراعة بوجه خاص. ويبين جدول (٦-١-١٣) أهم التغيرات التي حدثت على هيكل القوى العاملة بين عامي ١٩٧٤م و١٩٩٢م. ومنه يمكن استنتاج ما يلي:

أ- الزيادة الكبيرة في إجمالي القوى العاملة خلال هذه الفترة حيث زادت أعدادهم في منطقة الرياض من ٣٣٥٠٠٠ عامل عام ١٩٧٤م إلى زهاء ١,٣ مليون عامل عام ١٩٩٢ . أما على مستوى المملكة فقد تزايدوا من ١,٧ مليون إلى ٤,٩ مليون عامل في العامين المذكورين على التوالي.

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٣١)، وزارة التخطيط، الرياض، ص٣١٣.

جدول (٦-١-١٣) القوى العاملة الإجمالية والزراعية في المملكة ومنطقة الرياض في عامي ١٩٧٤-١٩٩٢م

البيـــان	منطقة الرياض		المملكـــة	
	١٩٧٤	١٩٩٢	١٩٧٤	١٩٩٢
القوى العاملة الإجمالية	٣٣٥,٣٨٨	١,٣٢٥,٢٤٣	١,٧٣٦,٠٤٥	٤,٩١٤,٤٠٨
القوى العاملة السعودية	٢٤٢,٤٨٢	٤٧٦,١٥٦	١,٣٢٦,٠٨١	١,٧٩٥,٢٢٢
٪ للقوى العاملة السعودية	٧٢,٣	٣٥,٩	٧٦,٤	٣٦,٥
إجمالي القوى العاملة الزراعية	٩٣,٥٨٠	٧٦,٧٤٤	٧١١,٩٧٩	٣٧٤,٤٨٤
٪ للعاملين في الزراعة	٢٧,٩	٥,٨	٤١,٠	٩,٦
العاملون في الزراعة:				
(١) السعوديون: عددهم	٨٦,٩٠٢	١٢,٧٧٢	٦٨٤,٢٧٩	١٤٢,٣٨٧
نسبتهم (٪)	٩٢,٩	١٦,٦	٩٦,٢	٣٨
(٢) الوافدون: عددهم	٦,٦٧٨	٦٣,٩٧٢	٢٧,٧٠٠	٢٣٢,٠٩٧
نسبتهم (٪)	٧,١	٨٣,٤	٣,٨	٦٢

المصادر: اعتماداً على بيانات أولية من المصـــادر التاليـــة:

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٧٧م)، التعـــداد العـــام للســـكان، البيانـــات التفصيليـــة لمنطقـــة الريـــاض، ص٥٨.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٧م)، **النتائج التفصيلية للتعـــداد العـــام للســـكان والمســـاكن في المملكة لعـــام ١٤١٣هـــ (١٩٩٢م)**، ص ص١١٩-١٢١.

الربدي، محمد، (تحت النشر)، **الســـكان في المملكـــة العربيـــة السعـــودية**، الموســـوعة الجغرافيـــة للعالم الإسلامي، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بـــن ســـعود الإســـلامية.

ب- رغم تزايد أعداد القوى العاملة السعودية إلا أن نسبتهم من إجمالي القوى العاملة قد هبطت هبوطاً ملحوظاً من ٧٢,٣ و٧٦,٤٪ عام ١٩٧٤م إلى ٣٥,٩ و٣٦,٥٪ عام ١٩٩٢م في منطقة الرياض والمملكة على التوالي. ويعود ذلك إلى الزيادة الضخمة في أعداد العمالة الوافدة التي استقدمت خلال هذه الفترة للعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنها القطاع الزراعي.

ج- الهبوط الواضح في أعداد العاملين في القطاع الزراعي في منطقة الرياض والمملكة بشكل عام حيث تناقصت أعدادهم في الأولى من حوالي ٩٤٠٠٠ عامل عام ١٩٧٤م إلى ٧٧٠٠٠ عامل عام ١٩٩٢م، كما تناقصت أعدادهم على مستوى المملكة من زهاء ٧١٢٠٠٠ عامل إلى ٣٧٤٠٠٠ عامل في العامين المذكورين على التوالي. وقد صاحب هذا التراجع في أعداد القوى العاملة الزراعية تراجع أكبر في نسبتهم من إجمالي القوى العاملة حيث هبطت سبتهم في منطقة الرياض من ٢٨٪ عام ١٩٧٤م إلى ٨,٥٪ من إجمالي القوى العاملة عام ١٩٩٢م، كما هبطت نسبتهم على مستوى المملكة من ٤١٪ إلى ٩,٦٪ من إجمالي القوى العاملة في العامين المذكورين على التوالي.

ويعود هذا التراجع في أعداد ونسب العاملين في القطاع الزراعي رغم الزيادة الكبيرة في أعداد المزارع والتوسع الهائل في الأراضي الزراعية لسببين رئيسين: أحدهما هو التوسع في استخدام الميكنة الزراعية في مختلف مراحل العملية الزراعية وهو ما خفف الاعتماد على الأيدي العاملة. أما الثاني فهو أن جزءاً من العاملين في القطاع الزراعي في عام ١٩٧٤م يمكن تصنيفهم ضمن العمالة الثانوية التي تقوم بأعمال محدودة ولفترة زمنية بسيطة بحكم أن الزراعة في ذلك العهد كانت تشكل المهنة الرئيسة لسكان المملكة والمشغل الرئيس للقوى العاملة حيث لا يجد الكثيرون فرص عمل أخرى. أما في عام ١٩٩٢م فقد أصبح جميع العاملين في الزراعة تقريباً من العمالة المحترفة للعمل الزراعي والتي تعمل طوال اليوم بكامل طاقتها.

د- حدث تحول كبير في هيكل العمالة الزراعية خلال هذه الفترة فبينما كانت العمالة السعودية تشكل زهاء ٩٣٪ من إجمالي القوى العاملة الزراعية في منطقة الرياض عام ١٩٧٤م انخفضت نسبتهم إلى ١٦,٦٪ فقط عام ١٩٩٢م. كما انخفضت نسبتهم على مستوى المملكة من ٩٦٪ إلى ٣٨٪ في العامين المذكورين على التوالي. ويعود هذا الهبوط الواضح إلى أن القطاع الزراعي كان هو المشغل الرئيس للأيدي العاملة السعودية في عام ١٩٧٤م حيث كان يستوعب حوالي ٥١,٦٪ من إجمالي

القوى العاملة السعودية على مستوى المملكة و٨, ٣٥٪ في منطقة الرياض، ولكن الأمر قد تغير بشكل واضح بعد التوسع الهائل في القطاعات الاقتصادية الأخرى وزيادة الفرص الوظيفية في القطاع الحكومي خلال العقدين التاليين فلم يعد القطاع الزراعي يستوعب سوى ٩, ٧٪ من القوى العاملة السعودية في المملكة، وحوالي ٧, ٢٪ فقط من هذه القوى في منطقة الرياض. ولا غرو أن تكون منطقة الرياض أكثر تأثراً من المناطق الأخرى بحكم أن جل سكانها (٥, ٧٢٪) يسكنون مدينة الرياض وجميعهم تقريباً لا يمتهنون العمل الزراعي.

٢- البرامج الحكومية الداعمة للزراعة:

تعد السياسة الحكومية نحو القطاع الزراعي أهم الركائز التي قامت عليها التنمية الزراعية الحديثة، حيث تبنت الدولة منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز -رحمه الله- وخاصة منذ بداية خطة التنمية الأولى عام ١٩٧٠م مجموعة من البرامج التشجيعية الداعمة لهذا القطاع كان لها الدور الأكبر فيما وصل إليه الإنتاج الزراعي من تحسن كبير كماً ونوعاً حتى غدت المملكة اليوم مكتفية ذاتياً من معظم المنتجات الزراعية. ويمكن حصر أهم البرامج الحكومية الداعمة للقطاع الزراعي فيما يلي:

أ- برنامج توزيع الأراضي البور:

يعد هذا البرنامج واحداً من البرامج الرئيسة التي ارتكزت عليها التنمية الزراعية الحديثة منذ إقراره بمرسوم ملكي في ٦/ ٧/ ١٣٨٨هـ. ويقضي هذا النظام بأن جميع الأراضي غير المملوكة للأفراد أو الشركات أو الجمعيات وغير الموقوفة تصبح ملكاً للدولة وتتولى وزارة الزراعة والمياه توزيعها على من يطلبها من المواطنين متى ما كانت الأرض صالحة للزراعة وتتوفر لها موارد مياه كافية. وتبلغ مساحة الأرض التي تمنح للأفراد طبقاً لهذا النظام ما بين ٥-١٠ هكتارات وقد تصل إلى ٢٠ هكتار في المناطق ذات الموارد الزراعية الكبيرة.[(١)] أما المشاريع الزراعية فيمكن أن تصل المساحة الممنوحة إلى ٢٠٠ هكتار للمشروع الواحد كحد أقصى،[(٢)] كما تصل المساحة الممنوحة للشركات الزراعية إلى ٤٠٠ هكتار للشركة الواحدة، قد تزيد في الحالات التي يثبت بعد مسح الأراضي وتحديدها وجود مساحات كبيرة

---

(١) وزارة الزراعة والمياه، (١٣٩٥هـ)، **اللائحة التنفيذية لنظام توزيع الأراضي البور**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٢-٨.

(٢) العمار، عبدالعزيز، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص٩٨.

من الأراض يتوفر لها عامل الجدوى الاقتصادية. [١]

ويبين جدول (٦-١-١٤) أن عدد المستفيدين من هذا البرنامج على مستوى المملكة قد تجاوز ١٠٥٠٠٠ مستفيد، من الأفراد والمشاريع والشركات الزراعية، كما بلغت المساحة الموزعة حتى نهاية عام ١٤١٦هـ أكثر من ٢,٧ مليون هكتار مما كان له دور كبير في زيادة الرقعة الزراعية في المملكة حيث تشكل هذه المساحة حوالي ٦٠٪ من إجمالي مساحة الحيازات في المملكة لعام ١٩٩٥م. [٢] وتأتي منطقة الرياض في صدارة مناطق المملكة التي استفادت من هذا البرنامج، نظراً لضخامة مساحتها ومواردها الزراعية وحجم سكانها، حيث استحوذت على زهاء ٣٣,٦٪ من إجمالي المستفيدين و ٣٦,٦٪ من إجمالي المساحة الموزعة. وتختص منطقة الرياض بحوالي ٣٢٪ من الأفراد المستفيدين، و٤٢٪ من المشاريع الزراعية و١٥٪ من الشركات المستفيدة من هذا البرنامج. وتتضح أهمية الدور الذي قام به هذا البرنامج في التنمية الزراعية في منطقة الرياض إذا علمنا أن هذه المساحات تبلغ حوالي ٤٢٪ من إجمالي الحيازات في المنطقة عام ١٩٩٥م. [٣]

ب- الائتمان الزراعي:

تولى البنك الزراعي العربي السعودي منذ إنشائه عام ١٣٨٢هـ مهمة تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للمزارعين للمساعدة في تحفيز التنمية الزراعية وتشجيعها. وقد بدأ نشاطه الفعلي بتوقيع أول اتفاقية قرض بتاريخ ١/ ٩/ ١٣٨٤هـ، [٤] وهو اليوم يقدم خدماته المختلفة عبر مركزه الرئيس في الرياض وعبر ثلاثة عشر فرعاً رئيساً منتشرة في مختلف أرجاء المملكة. ويرتبط بهذه الفروع زهاء ٥٨ مكتباً فرعياً منتشرة في جميع المناطق الزراعية. وتخدم منطقة الرياض عبر فرعين رئيسين في كل من الرياض والخرج ويرتبط بهما أحد عشر مكتباً فرعياً في كل من الزلفي والمجمعة والدوادمي والقويعية وشقراء ونفي

---

(١) وزارة الزراعة والمياه، (١٣٩٥هـ)، مرجع سابق، ص١٠.

(٢) راجع جدول (٦-١-١٠).

(٣) راجع جدول (٦-١-١٠).

(٤)البنك الزراعي السعودي، (د. ت)، **البنك الزراعي في عشرين عاماً**، المركز الرئيسي، الرياض، ص١٥.

وساجر وترتبط بالمكتب الرئيس بالرياض، في حين تتبع مكاتب الدلم والأفلاج وحوطة بني تميم ووادي الدواسر للمكتب الرئيس في الخرج.[1]

وتندرج القروض التي يقدمها البنك تحت فئتين رئيستين: أحدهما القروض القصيرة الأجل وهي التي تسدد خلال اثني عشر شهراً وتختص بالمتطلبات الموسمية كالبذور والأسمدة وإصلاح الآليات الزراعية وأجور العمال ونحوها. أما النوع الثاني من القروض فهي القروض متوسطة الأجل التي تسدد خلال عشر سنوات وهي أكثر أهمية من الأولى حيث تشمل معظم مستلزمات العمليات الزراعية كحفر الآبار وتأمين المكائن والمضخات وأجهزة الري الحديثة، والآليات الزراعية المختلفة كالحراثات

جدول (٦-١-١٤) إجمالي عدد المستفيدين، وحجم الأراضي الموزعة ضمن برنامج توزيع الأراضي البور منذ عام ١٣٩٠هـ إلى نهاية عام ١٤١٦هـ (المساحة بالهكتار)

نوع الاستثمار	إجمالي المملكة		منطقة الرياض			
	العدد	المساحة	العدد	٪ من المملكة	المساحة	٪ من المملكة
التوزيع الفردي	٨٨,٤٠٤	٥٧٠,٣٠٠	٢٨,٢٢٨	٣١,٩	١٤٥,١٢٨	٢٥,٤
المشاريع الزراعية	١٦,٧٢٤	١,٨٨١,٧٧٨	٧,٠٧٦	٤٢,٣	٨٣٧,٦٧١	٤٤,٥
الشركات الزراعية	٤١	٢٧٤,١٢٩	٦	١٤,٦	١٤,٨٢٧	٥,٤
الإجمالي	**١٠٥,١٦٩**	**٢,٧٢٦,٢٠٧**	**٣٥,٣٧٠**	**٣٣,٦**	**٩٩٧,٦٢٦**	**٣٦,٦**

المصدر: اعتماداً على بيانات أولية مصدرها:
إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٧م)، بيانات غير منشورة من الحاسب الآلي، مستقاة من بيانات إدارة استثمار الأراضي، وزارة الزراعة والمياه.

(١) البنك الزراعي السعودي، (١٤١٦هـ)، **التقرير السنوي**، (٣٢)، المركز الرئيسي، الرياض، ٣٢، ص١١.

والحصادات وكافة مستلزماتها. كما يدخل ضمن هذا النوع من القروض متطلبات المشاريع الزراعية المختلفة سواء كانت نباتية أو حيوانية كمشاريع القمح والأعلاف وزراعة الخضراوات في البيوت المحمية وزراعة الفواكه والنخيل، ومشاريع الألبان وتربية الدواجن وتربية النحل والأسماك وغيرها.[(١)]

وتعد القروض التي يقدمها البنك اللبنة الثانية التي بنيت عليها التنمية الزراعية الحديثة بعد برنامج توزيع الأراضي البور حيث بلغ إجمالي القروض التي قدمها البنك منذ إنشائه وحتى نهاية عام ١٤١٥/١٤١٦هـ (١٩٩٥م) زهاء ٣٦٩٠٠٠ قرض منها حوالي ٧٢٠٠٠ قرض أو ما يعادل زهاء ٢٠٪ في منطقة الرياض، (جدول: ٦-١-١٥). كما بلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض على مستوى المملكة خلال نفس الفترة حوالي ٢٨,٥١٧ مليون ريال، منها ٩,٤٠٢ مليون ريال أو ما يعادل حوالي ٣٣٪ من إجمالي قيمة هذه القروض قدمت لمزارعي منطقة الرياض، وهو مؤشر آخر على حجم التنمية الزراعية الذي شهدته هذه المنطقة. وتندرج معظم القروض تحت فئة القروض متوسطة الأجل حيث يشير الجدول السابق إلى أن ٨٥٪ من العدد الإجمالي للقروض على مستوى المملكة و٨١٪ على مستوى منطقة الرياض توجد في هذه الفئة. أما من ناحية قيمة القروض فتصل مبالغ القروض متوسطة الأجل إلى ٩٩٪ من قيمة القروض الإجمالية في منطقة الرياض وفي المملكة على حد سواء.

وقد تأثرت حركة الإقراض الزراعي بمسيرة التنمية التي شهدتها المملكة، ففي حين قدم البنك في عام ١٣٨٤-١٣٨٥هـ (١٩٦٤م) ٦٤٥ قرضاً نمت أعداد هذه القروض بشكل تدريجي لتبلغ ذروتها مع بداية خطة التنمية الثالثة حيث بلغت القروض في عام ١٤٠٠-١٤٠١هـ (١٩٨٠م) زهاء ٤٥١٢٨ قرضاً منها حوالي ٣٦٠٠٠ من القروض متوسطة الأجل.[(٢)] ونظراً لأن معظم المزارع الحديثة قد استكملت احتياجاتها من الآليات الزراعية، ولكون حركة نمو المزارع بدأت بالتباطؤ التدريجي منذ منتصف خطة التنمية الثالثة فقد تبعها هبوط واضح أيضاً في حركة الإقراض الزراعي من حوالي ٣٩٠٠٠ قرض عام ١٤٠٢-١٤٠٣هـ (١٩٨٢م) إلى ٢٤٠٠٠ قرض في العام التالي ثم إلى ١٥٠٠٠ قرض عام ١٤٠٤-١٤٠٥هـ (١٩٨٤م) وكانت نسبة التراجع في حركة الإقراض أكثر وضوحاً في العقد التالي

---

(١) البنك الزراعي، (د. ت)، مرجع سابق، ص ص١٥، ٣٣، ٤٣.

(٢) البنك الزراعي، (١٤١٦هـ)، مرجع سابق، ص٣٦.

حيث وصلت إلى زهاء ٤١٠٠ قرض عام ١٤١٠-١٤١١هـ (١٩٩٠م) ثم إلى ٢٦٤٢ قرضاً عام ١٤١٥-١٤١٦هـ (١٩٩٥م). وقد كانت حركة التراجع محسوسة بشكل أوضح بالنسبة لحركة القروض القصيرة حيث انخفضت أعدادها من ٩٣١٠ قروض عام ١٤٠٠-١٤٠١هـ (١٩٨٠م) إلى ٧١ قرضاً فقط عام ١٤١٥-١٤١٦هـ،[1] وهو مؤشر على تحسن الأوضاع الاقتصادية للمزارعين حيث أصبح بإمكانهم تأمين احتياجاتهم من المتطلبات الموسمية من موادهم الذاتية.

جدول (٦-١-١٥) إجمالي عدد القروض الزراعية وقيمتها من عام ١٣٨٤/ ١٣٨٥هـ - ١٤١٥/ ١٤١٦هـ (١٩٩٤-١٩٩٥م) (القيمة ألف ريال)

نوع القرض	إجمالي المملكة		منطقة الرياض			
	العدد	القيمة	العدد	٪ من المملكة	القيمة	٪ من المملكة
قروض قصيرة	٥٧,١٥٨	٢٨٥,٨٥٨	١٣,٤٢٢	٢٣,٥	٨٧,٩٥٧	٣٠,٨
قروض متوسطة	٣١١,٧٥٤	٢٨,٢٣١,٤٣٢	٥٨,٣٥٤	١٨,٨	٩,٣١٤,٠٦٠	٣٣,٠
إجمالي القروض	٣٦٨,٩١٢	٢٨,٥١٧,٢٩٠	٧١,٧٧٥	١٩,٤	٩,٤٠٢,٠١٧	٣٣

المصادر: مجمعة من بيانات أولية من المصادر التالية:

البنك الزراعي، (د. ت)، **البنك الزراعي في عشرين عاماً**، ص٣٥-٣٨.

البنك الزراعي، (١٤٠٥هـ)، **التقرير السنوي**، ٢١، ص٢٨.

البنك الزراعي، (١٤٠٦هـ)، **التقرير السنوي**، ٢٢، ص٣٢.

البنك الزراعي، (١٤١٤هـ)، **التقرير السنوي**، ٣٠، ص٣٥.

البنك الزراعي، (١٤١٥هـ)، **التقرير السنوي**، ٣١، ص٣٥.

البنك الزراعي، (١٤١٦هـ)، **التقرير السنوي**، ٣٢، ص٣٥.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٠م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد ٢٦، ص٥٥٧.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٣م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد ٢٩، ص٣٦٥.

---

(١) المرجع السابق، ص٣٦.

ج- الإعانات الزراعية:

تعد الإعانات الممنوحة للمزارعين من قبل الدولة رافداً من روافد تكوين رأس المال الزراعي، وتهدف إلى تخفيض النفقات الزراعية اللازمة للإنتاج وتشجيع المزارعين على الاستثمار في هذا القطاع وعلى التحول من أساليب الزراعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة. ويتولى تقديم الإعانات الزراعية كل من البنك الزراعي ووزارة الزراعة والمياه، كل في مجال اختصاصه. ففي حين يتولى البنك تقديم الإعانات المعينة على الإنتاج، تركز وزارة الزراعة والمياه عبر مديرياتها وفروعها المنتشرة في مختلف مناطق المملكة على إعانات الإنتاج نفسه.

فمنذ عام ٩٣/ ١٣٩٤هـ أنيط بالبنك الزراعي، إلى جانب نشاطه الرئيس المتمثل في تقديم القروض الزراعية، صرف مجموعة من الإعانات الزراعية التي تشمل ٤٥٪ من ثمن الآلات الزراعية كالحراثات وملحقاتها وآلات التسوية وآلات الحصاد والدراس والتذرية، و٥٠٪ من ثمن المكائن والمضخات، و٥٠٪ من تكلفة الأعلاف المركزة للدواجن والحيوانات الأخرى، و٣٠٪ من تكلفة معدات وآلات تربية الدواجن ومعدات إنتاج الألبان وتصنيعها، إضافة إلى تحمل كافة تكاليف نقل الأبقار المستوردة الخاصة بمشاريع الألبان.(١) وقد بلغ مجموع ما صرفه البنك من إعانات حتى نهاية عام ١٤١٦/١٥هـ (١٩٩٥م) زهاء ١٠٣٧٢ مليون ريال. ونظراً للأهمية الكبرى للمكائن والمضخات والآليات الزراعية فقد بلغت إعاناتها زهاء ٧١٤٤ مليون ريال أو ما يعادل حوالي ٦٩٪ من إجمالي الإعانات، في حين بلغ إجمالي إعانات الأعلاف المركزة ٢٩٠٦ مليون ريال أو ما يعادل ٢٨٪ من إجمالي الإعانات.(٢)

إما الإعانات المقدمة عن طريق وزارة الزراعة والمياه فتشمل إعانة إنتاج الحبوب بواقع ٢٥ هللة لكل كيلو جرام من القمح والذرة، و٣٠ هللة لكل كيلو جرام من الأرز، و١٥ هللة لكل كيلو جرام من الشعير والدخن، وإعانة التمور بواقع ٢٥ هللة لكل كيلو جرام، و٥٠ ريالاً لكل فسيلة نخيل مغروسة على ألا يقل عددها عن ٣٠ فسيلة.(٣)

---

(١) البنك الزراعي، (د. ت)، مرجع سابق، ص٤٧-٥٤.

(٢) البنك الزراعي، (١٤١٦هـ)، مرجع سابق، ص٥٨.

(٣) وزارة الزراعة والمياه، (١٩٧٩م)، **الصحاري الخضر**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٤٩-٥٠.

كما تصرف الوزارة إعانة نقدية لمربي الأغنام والإبل سواء في البادية أو المزارع بواقع ٢٠ ريالاً لكل رأس من الغنم في السنة على ألا يقل حجم القطيع عن ٤٠ رأساً، و٦٠ ريالاً لكل رأس من الإبل على أن يكون لدى المالك ٥ رؤوس على الأقل.

وقد بلغ إجمالي الإعانات التي قدمتها وزارة الزراعة والمياه للمزارعين خلال الفترة ١٤٠٤-١٤١٥هـ حوالي ٤٨٩ مليون ريال، وكان نصيب مزارعي منطقة الرياض زهاء ٧٠ مليون ريال أو ما يعادل ١٤,٣٪. (١)

د- مؤسسة الغلال ومطاحن الدقيق:

تعد المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق من المؤسسات الوطنية الرائدة التي كان لها دور ملموس في التنمية الزراعية الحديثة عن طريق تشجيعها للإنتاج الوطني من الحبوب الغذائية، حيث أنيط بها منذ إنشائها عام ١٣٩٧هـ شراء إنتاج المزارعين من الحبوب، وخاصة القمح والشعير بأسعار مجزية وإيجاد مخزون احتياطي منه لمواجهة الظروف الطارئة. كما جعل من اختصاصها تكوين صناعة متكاملة للغلال وإنتاج الدقيق وتصنيع علف الحيوان، وتسويق ما يزيد عن طاقتها من الحبوب أو من المنتجات الأخرى داخل المملكة وخارجها. (٢)

وقد بدأت صوامع الغلال بتشغيل أول فرع لها في مدينة الرياض في عام ١٣٩٧هـ بطاقة محدودة لم تتجاوز ٤٠ ألف طن، ثم توسعت في إنشاء فروع جديدة حتى بلغت عشرة فروع منتشرة في أهم المناطق الزراعية في المملكة. وقد زادت الطاقة الاستيعابية لهذه الصوامع لتبلغ حوالي ٢,٤ مليون طن عام ١٤٠٩/ ١٤١٠هـ وظلت كذلك حتى عام ١٤١٦/١٥هـ. وقد ارتفعت طاقة مطاحن الدقيق لتصل إلى (٥٤٠٠) طن يومياً، بعد أن كانت (٢٧٠) طناً فقط عام ١٣٩٧/ ١٣٩٨هـ. (٣) ونتيجة لأهمية منطقة الرياض في إنتاج الحبوب فقد استحوذت على ثلاثة فروع للصوامع في كل من الرياض والخرج ووادي الدواسر. وقد بلغت طاقتها التخزينية مجتمعة في عام ١٤١٦/١٥هـ حوالي ١,٢ مليون طن أو ما

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٢٩٠.

(٢) المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، (١٤١١هـ)، **التقرير السنوي**، مؤسسة الصوامع، الرياض، صفحات متعددة.

(٣) وزارة التخطيط، (١٩٩٦م)، **منجزات خطط التنمية**، وزارة التخطيط، الرياض، ص١٤٨.

يعادل ٥٢٪ من إجمالي الطاقة التخزينية للصوامع في المملكة.[١]

وقد تطورت كمية القمح المشتراة من الإنتاج المحلي بواسطة مؤسسة الغلال من حوالي ٣٣٠٠ طن فقط عام ٩٨/ ١٣٩٩هـ لتبلغ ذروتها في عام ١٤١٠/ ١٤١١هـ حيث بلغت زهاء ٣,٦ مليون طن، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي، نتيجة لانخفاض إنتاج البلاد من هذه الغلة، لتبلغ ٢,٩ مليون طن عام ١٣/ ١٤١٤هـ[٢] و١,٦٥ مليون طن عام ١٤١٤/ ١٤١٥هـ ثم ٩٠٩ آلاف طن عام ١٥/ ١٤١٦هـ.[٣]

وتطبيقاً لسياسة تنويع المحصولات التي تبنتها وزارة الزراعة بوجه خاص منذ بداية خطة التنمية الرابعة فقد بدأت صوامع الغلال باستلام محصول الشعير منذ عام ١٤٠٧/ ١٤٠٨هـ حيث بلغت الكمية المستلمة منه في ذلك العام زهاء ٩٦ ألف طن. وتزايدت الكميات المستلمة لتبلغ زهاء ١,٨٢ مليون طن عام ١٤/ ١٤١٥هـ، منها حوالي ٤٩٣٠٠٠ طن،[٤] أو ما يعادل ٢٧٪ من إجمالي كمية الشعير المشتراة بواسطة الصوامع استلمت بواسطة الصوامع الثلاث الواقعة في منطقة الرياض.

وقد انعكست مجمل السياسات التي طبقتها مؤسسة الغلال منذ إنشائها في الزيادة الهائلة في إنتاج الحبوب الغذائية في المملكة، وبوجه خاص في منطقة الرياض، وهو ما جعل المملكة تصل ليس فقط إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي بل تصدر جزءاً كبيراً من إنتاجها إلى الخارج. وعلى سبيل المثال فقد بلغت كمية القمح المصدرة للأسواق العالمية حوالي ٢,٤ مليون طن في عام ١٤١٢/ ١٤١٣هـ، ومثلها تقريباً في العام الذي يليه.[٥]

هـ- الإرشاد والخدمات الزراعية:

تتولى وزارة الزراعة والمياه عبر أقسامها المتخصصة وعبر مديرياتها ومكاتبها المنتشرة في أنحاء المملكة تقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة كمكافحة الآفات الزراعية وإرشاد المزارعين وتوجيههم، وتوزيع الشتلات والبذور المحسنة. فبالنسبة لمقاومة الآفات الزراعية تقوم فرق الوزارة بتشخيص الآفات

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص ص٣٠٠-٣٠١.

(٢) المرجع السابق، ص٣٠٣.

(٣) وزارة التخطيط، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص١٤٨.

(٤) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٥م)، مرجع سابق، ص٤٥٥.

(٥) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٣٠٦.

والقيام بأعمال المكافحة الفعلية بجميع متطلباتها من آلات ومعدات مكافحة ومبيدات وعمالة، خاصة عندما تشكل الآفة أو المرض خطراً كبيراً على الزراعة في المملكة، مثل سوسة النخيل الحمراء التي انتشرت في بعض المناطق في السنوات الأخيرة. ومن هذه الخدمات إرشاد المزارعين وتدريبهم على أساليب الزراعة الحديثة كالري والتسميد والتخلص من الأعشاب الضارة ونحوه. وتتم هذه الخدمات بطرق متعددة مثل إقامة حقول إرشادية في بعض المناطق الزراعية الهامة لتدريب مزارعي المنطقة على الأساليب الزراعية الحديثة، خاصة بالنسبة للمحصولات غير المألوفة لهم، كالبطاطس، أو عبر قيام المرشدين الزراعيين بجولات إرشادية على المزارع وإرشاد المزارعين وتدريبهم للقضاء على أي مشكلات طارئة، أو التوعية عن طريق وسائل الإعلام أو النشرات المتخصصة.[١] ومن هذه الخدمات توفير شتلات الخضار والفاكهة ذات النوعيات الجيدة وتوزيعها على المزارعين بأسعار رمزية.

وعلى سبيل المثال فقد بلغ إجمالي الحقول الإرشادية التي أقامتها الوزارة في مختلف مناطق المملكة خلال الفترة ١٤٠٢-١٤١٤هـ أكثر من ١٦٦٠٠ حقل، كما بلغ عدد الزيارات التي قام بها المرشدون الزراعيون للمزارعين في مزارعهم حوالي ٢٧٥٠٠٠ زيارة، وعقدوا أكثر من ٢٣٥٠٠ اجتماع مع المزارعين. كما تم توزيع زهاء ١,٧ مليون شتلة فاكهة و١,٦ مليون شتلة خضار، وعشرة آلاف خلية نحل على المزارعين في المملكة خلال الفترة نفسها.[٢]

وقد كان للخدمات الزراعية المتنوعة التي تقدمها وزارة الزراعة والمياه للمزارعين مجاناً أثر كبير في التنمية الزراعية الحديثة، خاصة أن التوسع الكبير في الأراضي المزروعة في العقود الأخيرة، والاستخدام المكثف لأساليب الزراعة الحديثة، وظهور بعض المشكلات التي لم تكن مألوفة للمزارعين من قبل، كبعض الآفات الزراعية والأعشاب الضارة، كل ذلك قد زاد من الحاجة لهذه الخدمات.

وباختصار فإن البرامج التشجيعية المتعددة السالفة الذكر، التي تبنتها الدولة وغيرها من البرامج والمشروعات والخدمات الأخرى التي تستفيد منها الزراعة في المملكة بشكل مباشر أو غير مباشر، كإنشاء السدود، وإمداد بعض المزارع بالمياه، وإنشاء الطرق وإقامة مشاريع الري والصرف، وتشجيع قيام شركات التسويق الزراعي، وتنمية الأيدي العاملة، كان لها الدور الأكبر في التنمية الزراعية الهائلة

---

(١) العمار، عبدالعزيز، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص٩٠.

(٢) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٣١٧.

التي شهدتها منطقة الرياض، والمملكة بشكل عام خلال العقدين الماضيين. ولما كانت جميع هذه البرامج والخدمات مهيأة لكل من يريد الاستفادة منها من مزارعي المملكة في أي مكان فإن تفاوت حجم التنمية الزراعية من منطقة إلى أخرى، بل وداخل منطقة الرياض نفسها راجع في الأساس لتأثير عوامل أخرى أهمها توزيع وحجم الموارد المائية، ثم توزيع السكان والمراكز العمرانية والطرق والتفاوت في وفرة الموارد الأرضية.

المبحث الخامس

خصائص الزراعة والحيازات الزراعية الحديثة

تعرفنا في المباحث السابقة على بعض من خصائص الزراعة الحديثة في منطقة الرياض كنمو أعداد المزارع والأراضي الزراعية والمساحة المحصولية والتطور في تقنيات الزراعة وأساليبها. وسنحاول هنا أن نلقي مزيداً من الضوء على أهم ما تتميز به الزراعة الحديثة:

أولاً: حجم ووحدة الحيازة الزراعية:

إن من أهم خصائص الحيازات الزراعية الحديثة في منطقة الرياض تميزها بضخامة أحجامها مقارنة مع الحيازات الزراعية القديمة، بل مقارنة مع المزارع الحديثة في مناطق المملكة الأخرى. ويظهر ذلك بوضوح من مقارنة متوسط حجم الحيازة الزراعية حيث ازداد هذا المتوسط في منطقة الرياض من زهاء سبعة هكتارات عام ١٩٦٢م إلى ١٩ هكتار عام ١٩٧٤ ثم ٤٧ هكتار عام ١٩٨٢م و٧١ هكتار عام ١٩٨٨م وأخيراً ١١٥ هكتار عام ١٩٩٥م. أما على مستوى المملكة فقد كان متوسط حجم الحيازة الزراعية عشرة هكتارات عام ١٩٨٢ و١٣ هكتار تقريباً عام ١٩٨٨ و١٦ هكتار عام ١٩٩٥. [(١)] وهذا يعني أن متوسط حجم الحيازة الزراعية في منطقة الرياض يبلغ خمسة أضعاف مثيله في المملكة عام ١٩٨٢ وعشرة أضعافه عام ١٩٩٥م وهو مؤشر واضح على نمط الزراعة الحديثة في منطقة الرياض التي يغلب عليها المزارع والمشاريع الزراعية كبيرة الحجم.

أما النقطة الثانية الجديرة بالاهتمام فهي وحدة أو تفتت الحيازة الزراعية. وتشير البيانات المتوفرة (جدول: ٦-١-١٦-أ) إلى أنه في الوقت الذي ازدادت فيه أحجام المزارع فإن هناك اتجاهاً واضحاً نحو وحدة الحيازة الزراعية، أي تألفها في الغالب من قطعة زراعية واحدة متصلة لا تفصلها ملكيات أخرى أو مرافق عامة، خاصة في منطقة الرياض. ففي حين كان متوسط عدد القطع في الحيازة الواحدة على مستوى المملكة ٢,٧ قطعة عام ١٩٧٤ تضاءل إلى ١,٧ عام ١٩٨٢م، أما في منطقة الرياض فقد كان متوسط عدد القطع في الحيازة الواحدة ١,٢ و١,١ في العامين المذكورين على التوالي. ويزداد تفتت الحيازة بشكل واضح في المناطق الجنوبية الغربية من المملكة حيث كان متوسط عدد القطع في الحيازة

---

(١) راجع جدول (٦-١-١٠).

الزراعية الواحدة في عسير عام ١٩٧٤م حوالي ٤,٥ قطعة، وفي الباحة ٤,٢ قطعة وفي نجران ٢,٨ قطعة. [(١)]

جدول (٦-١-١٦-أ) تقسيم الحيازات في المملكة وفي منطقة الرياض تبعاً لتفتت الحيازة "عدد القطع" لعامي ١٩٧٤م، ١٩٨٢م (المساحة بالهكتار)

البيـــــــــــان	إجمالي المملكة		منطقة الرياض	
	١٩٧٤	١٩٨٢	١٩٧٤	١٩٨٢
عدد الحيازات	١٨٠٦٧٠	٢١٢١٥٧	١٠٨٦٣	١٦٥٦٧
عدد القطع	٤٩١٦٦٥	٣٥٣٦٥٦	١٢٥٥٧	١٨٩٤٤
متوسط عدد القطع في الحيازة الواحدة	٢,٧	١,٧	١,٢	١.١
إجمالي مساحة الحيازات	١٢١٣٤٦٢	٢١٣٥٠٣٣	٢١٠٣٨٠	٧٧٣١٨٥
متوسط حجم الحيازة	٦,٧	١٠,١	١٩,٤	٤٦,٧

جدول (٦-١-١٦-ب) تقسيم الحيازات في المملكة وفي منطقة الرياض تبعاً لعدد القطع في الحيازة الواحدة لعامي ١٩٧٤م، ١٩٨٢م

تقسيم الحيازات حسب عدد القطع في الحيازة	إجمالي المملكة				منطقة الرياض			
	١٩٧٤		١٩٨٢		١٩٧٤		١٩٨٢	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
قطعة واحدة	٨٠٩٧٨	٤٤,٨	١٣٢٩٤٣	٦٢,٧	٩٦٩١	٨٩,٢	١٤٨٠٣	٨٩,٤
٢-٣ قطعة	٦١٠٣٥	٣٣,٨	٦١٦٤٩	٢٩,٠	١٠٦٠	٩,٨	١٦٢٦	٩,٨
٤ قطعة فأكثر	٣٧٩٧٩	٢١,٠	١٧٥٦٥	٨,٣	١٠١	٠,٩	١٣٨	٠,٨
غير مبين	٦٧٨	٠,٤	-	-	١١	٠,١	-	-

مصادر الجدولين: اعتماداً على بيانات أوليـــة مـــن:

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٧٤م)، **نتائج التعـــداد الزراعـــي الشـــامل** لعـــام ٧٣-١٩٧٤م، ج١، ص ص٣-٤.

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٢م)، **نتائج التعـــداد الزراعـــي الشـــامل** لعـــام ٨١-١٩٨٢م، ج١، ص٤٧.

---

(١) شعبة الإحصاء الزراعي، (١٩٧٤م)، **نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ٧٣/ ١٩٧٤م**، ج١، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٣.

ويظهر من بيانات جدول (٦-١-١٦-ب) أنه لم يحدث اختلاف يذكر في تركيب الحيازة الزراعية في منطقة الرياض بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٢م حيث تشكل الحيازات الزراعية ذات القطعة الواحدة أكثر من ٨٩٪ من عدد الحيازات، وتندرج معظم الحيازات الباقية ضمن فئة ٢-٣ قطعة، في حين لا تشكل الحيازات ذات الأربع قطع فأكثر سوى ٠,٨٪ من الحيازات. أما على مستوى المملكة فمن الواضح الزيادة المطردة في أعداد الحيازات ذات القطعة الواحدة حيث ارتفعت نسبة هذه الفئة من حوالي ٤٥٪ إلى ٦٣٪ من إجمالي الحيازات بينما انخفضت نسبة الحيازات بقطعتين أو ثلاث من ٣٤٪ إلى ٢٩٪ والحيازات بأربع قطع أو أكثر من ٢١٪ إلى ٨٪ فقط في العامين المذكورين على التوالي.

وترجع أهمية وحدة الحيازة الزراعية وعدم تفتتها في الزراعة الحديثة في تخفيض التكلفة الاقتصادية للعمليات الزراعية حيث يسهل استخدام الميكنة الزراعية والطرق الزراعية الحديثة. أما في الحيازات الصغيرة أو التي تتألف من قطع صغيرة متشتتة فإن استخدام المعدات الزراعية الحديثة يتعذر في معظم الأحيان، أو يصبح استخدامها مكلفاً من الناحية الاقتصادية، وبالتالي فليس أمام المزارع في هذه الحالة سوى الاعتماد على الطرق الزراعية التقليدية ذات الكفاءة المنخفضة. ومن الواضح أن ارتفاع معدل تفتت الحيازة يرتبط بشكل كبير بالحيازات التقليدية "القديمة"، أما الحيازات الحديثة ففي الغالب تتكون الحيازة من قطعة واحدة فقط، وتبعاً لذلك نجد ارتفاع معدل تفتت الحيازة في المناطق التي لا تزال تسود فيها الحيازات التقليدية كمعظم المناطق الجنوبية الغربية والغربية من البلاد. وعلى سبيل المثال؛ فقد بلغت نسبة الحيازات التي تبلغ فيها عدد القطع أربعاً فأكثر زهاء ٤٧٪ من عدد الحيازات في عسير و٤١٪ من عدد الحيازات في الباحة عام ١٩٧٤م في حين لم تشكل الحيازات ذات القطعة الواحدة سوى ١٦٪ و١٨٪ في المنطقتين المذكورتين على التوالي.[١]

ثانياً: الملكية الزراعية ونوع الحيازة:

الحائز هو الشخص العادي أو الاعتباري الذي تقع عليه مسؤولية إدارة الحيازة "المزرعة" ويضع خطة الاستثمار ويتخذ القرارات اليومية بشأن الحيازة كما يتحمل المسؤولية الفنية والاقتصادية لتشغيل هذه الحيازة واستغلال أرضها.[٢] والحائز قد يكون المالك نفسه، سواء كان فرداً أو هيئة أو مؤسسة

---

(١) شعبة الإحصاء الزراعي، (١٩٧٤م)، مرجع سابق، ص ص٣-٤.

(٢) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، مرجع سابق، ص٧

حكومية أو أهلية، أو قبيلة أو فخذ من قبيلة، أو جمعية تعاونية، وقد يكون مستأجراً لهذه الأرض لقاء أجر نقدي أو عيني أو مشاركة، وقد تخضع الحيازة الواحدة لأكثر من نوع واحد من نظم الحيازة. وتشير أرقام جدول (٦-١-١٧) أن هناك اتجاهاً واضحاً لانخفاض نسبة الحيازات التي تدار وتستغل بواسطة ملاكها أنفسهم مقارنة بالأوضاع التي كانت سائدة في الزراعة التقليدية حتى انخفضت نسبة هذا النوع من ٩٢,٣٪ من إجمالي الحيازات في المملكة عام ١٩٧٤م إلى زهاء ٨٦٪ عام ١٩٨٢م، كما انخفضت هذه النسبة على مستوى منطقة الرياض من حوالي ٨١٪ عام ١٩٧٤م إلى ٧٧٪ عام ١٩٨٢م. ورغم أنه لا توجد بيانات أحدث عن نوع الحيازة الزراعية إلا أن الاتجاه العام خلال الثلاثين سنة الماضية على الأقل يشير إلى أن هذه النسبة في انخفاض مستمر سواء على مستوى المملكة أو منطقة الرياض.

جدول (٦-١-١٧) توزيع الحيازات في المملكة وفي منطقة الرياض تبعاً لنوع الحيازة

في عامي ١٩٧٤م، ١٩٨٢م

البيـــان	إجمالي المملكة				منطقة الرياض			
	١٩٧٤		١٩٨٢		١٩٧٤		١٩٨٢	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
حيازات مملوكة	١٦٦٧٥٢	٩٢,٣	١٨٢٣٠٣	٨٥,٩	٨٧٦٣	٨٠,٧	١٢٨٢٩	٧٧,٤
حيازات مستأجرة	٧٦٢٥	٤,٢	٥٥٤٨	٢,٦	١٣٥٦	١٢,٥	١١٤٢	٦,٩
شكل آخر	٣٨٦	٠,٢	٢٥٣٣	١,٢	٤٩	٠,٤	١٠٨	٠,٧
أكثر من نوع	٥٨٨٠	٣,٣	٢١٧٧٣	١٠,٣	٦٩٥	٦,٤	٢٤٨٨	١٥,٠
الإجمالي	**١٨٠٦٧٠**	**١٠٠**	**٢١٢١٥٧**	**١٠٠**	**١٠٨٦٣**	**١٠٠**	**١٦٥٦٧**	**١٠٠**

المصدر: مستخلص من بيانات أولية من:

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٧٤م)، **نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ٧٣-١٩٧٤م**، ج١، ص ص٧.

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٢م)، **نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ٨١-١٩٨٢م**، ج١، ص٤٥.

ويعود الانخفاض المستمر لنسبة الملاك الحائزين على مستوى المملكة بشكل عام إلى عاملين رئيسين : أحدهما أن نسبة من ملاك المزارع القديمة في مختلف أنحاء المملكة قد هجروا أراضيهم بحكم تحول مهنهم إلى أنشطة اقتصادية أخرى أو وظائف حكومية أو أهلية تكون في الغالب في مدن بعيدة عن مناطقهم الأصلية . ولما كان من الصعب عليهم الإشراف على مزارعهم من أماكن إقامتهم الجديدة فإن أفضل الحلول أمامهم في معظم الأحوال هو تأجير هذه الأراضي لغيرهم من المزارعين الذين لازالوا يمارسون الزراعة في هذه المناطق . أما العامل الآخر فهو أن الدعم الحكومي الهائل للزراعة، خاصة خلال العقدين الماضيين قد شجع كثيراً من المواطنين، بما فيهم سكان المدن، على الاستفادة من الفرص المتاحة وامتلاك أراض زراعية واستثمارها . وقد وجد نسبة من هؤلاء أيضاً مع مرور الوقت صعوبة كبيرة في التوفيق بين أعمالهم الرئيسة وبين الزراعة، خاصة أن معظمهم ليست له خبرة زراعية، ثم إن مزارعهم أحياناً قد تبعد مئات الكيلومترات عن أماكن إقامتهم . ولذلك فقد وجد بعض من هؤلاء أيضاً أن من الأفضل لهم تأجير مزارعهم لمن يرغب استثمارها من مزارعي المنطقة .

وعلى ضوء ما يشير إليه الجدول السابق من انخفاض في نسبة الحيازات المستأجرة أيضاً من زهاء ٤٪ إلى ٢,٦٪ على مستوى المملكة ومن ١٢,٥٪ إلى حوالي ٧٪ في منطقة الرياض في عامي ١٩٧٤م و١٩٨٢م على التوالي فمن الواضح أن غالبية المستأجرين لهذه الأراضي في كلا الحالتين السابقتين ليسوا من المستثمرين الجدد بل هم من المزارعين في نفس المنطقة الذين ضموا هذه الأراضي إلى الأراضي التي يمتلكونها للحصول على عائد اقتصادي أكبر . ويعزز هذا التفسير الارتفاع الواضح في نسب الحيازات التي تدار بأكثر من نوع من أنواع الحيازة حيث ارتفعت نسبتها على مستوى المملكة من ٣,٣٪ عام ١٩٧٤م إلى ٣,١٠٪ عام ١٩٨٢م، كما زادت نسبة هذا النوع في منطقة الرياض من ٦,٤٪ إلى ١٥٪ في العامين المذكورين على التوالي . ومن المرجح ارتفاع نسبة هذه الشريحة بشكل أكبر في الوقت الحاضر، في منطقة الرياض وفي مناطق المملكة الأخرى على حدٍ سواء .

ثالثاً : مصادر مياه الري وأساليبه :

١- مصادر مياه الري:

كانت الآبار اليدوية (القلبان) تشكل حتى عام ١٩٧٤م مصدراً رئيساً لمياه الري في منطقة الرياض وفي مختلف مناطق المملكة الأخرى على حدٍ سواء، رغم أن طريقة رفع الماء منها قد تحولت من الطريقة

التقليدية القديمة المعتمدة على استخدام الحيوانات في رفع الماء (السواني) إلى استخدام المضخات الحديثة. وقد بلغ عدد الحيازات التي كانت تعتمد على هذا المصدر كلياً أو جزئياً في العام المشار إليه زهاء ٧١٢٨ حيازة، أو ما يعادل ٦٥,٦٪ من مجمل الحيازات في منطقة الرياض، كما بلغ عدد الحيازات التي تستخدم هذا المصدر على مستوى المملكة ٧٧٥٤٤ حيازة، أي ما يعادل حوالي ٤٣٪ من إجمالي الحيازات. أما الحيازات التي كانت تستخدم آباراً أنبوبية فقد بلغ عددها ٢٦١٦ و٩٧٢٢ أي ما يعادل ٢٤٪ و٥,٤٪ من إجمالي الحيازات في كلٍ من منطقة الرياض والمملكة على التوالي، وهذا مؤشر على أن منطقة الرياض قد سبقت غيرها في استخدام هذا النوع الحديث من الآبار وبدرجة تفوق بشكل واضح مناطق المملكة الأخرى.

وإلى جانب هذين المصدرين فإن هناك زهاء ٣٦٠ حيازة في منطقة الرياض في نفس العام، معظمها (٢٨٤ حيازة) توجد في منطقة الأفلاج كانت تعتمد في ريها على مياه العيون، كما أن ١٢٣١٣ حيازة أو ما يعادل ٦,٨٪ من إجمالي الحيازات في المملكة كانت تعتمد على نفس المصدر.[١] وبالإضافة إلى ذلك كانت السيول والأمطار تستخدم في ري بعض الحيازات، سواء كمصدر وحيد، كما هو الحال في مناطق جنوب غرب المملكة، أو كمصدر مساند للمصادر الأخرى، وهو الشائع في معظم المناطق. وعلى سبيل المثال فقط بلغ إجمالي الحيازات التي تستفيد من مياه السيول في منطقة الرياض، جزئياً أو كلياً في عام ١٩٧٤م زهاء ٤٩٤٢ حيازة، أي حوالي ٤٥٪ من مجموع الحيازات، كما بلغ عدد الحيازات التي تستفيد من هذا المصدر على مستوى المملكة ٨٩٣١٦ حيازة، أي نصف عدد الحيازات تقريباً.[٢]

وتشير نتائج الإحصاء الشامل لعام ١٩٨٢م إلى التوسع الكبير في استخدام الآبار الأنبوبية في مختلف مناطق المملكة، ولكن الآبار اليدوية "القلبان" ظلت هي الأخرى تشكل مصدراً رئيساً من مصادر الري في بعض المناطق، ومنها منطقة الرياض. وقد ارتفعت أعداد الحيازات التي تستخدم آباراً أنبوبية في منطقة الرياض إلى زهاء ٧٧٣٠ حيازة، تشكل حوالي ٤٦,٧٪ من عدد الحيازات في المنطقة. أما على مستوى المملكة فقد بلغ عدد الحيازات المعتمدة على هذا النوع من الآبار ٢٦٢٦١ حيازة، أي حوالي ١٢,٤٪ من إجمالي الحيازات.[٣] وتدل هذه الأرقام مرة أخرى على أن نسبة تزايد استخدام

(١) شعبة الإحصاء الزراعي، (١٩٧٤م)، مرجع سابق، ص٤٣.

(٢) المرجع السابق، ص٤٣.

(٣) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، مرجع سابق، ص٦٥.

الآبار الأنبوبية في منطقة الرياض يفوق بشكل كبير مثيله بالنسبة للمملكة وهو مؤشر آخر على أن مزارعي منطقة الرياض قد استجابوا لاستخدام الطرق الحديثة في الزراعة بدرجة تفوق مزارعي المناطق الأخرى.

وعلى خلاف ما يتبادر للذهن من الوهلة الأولى فإن نسبة كبيرة من الحيازات لا زالت حتى عام ١٩٨٢م تستخدم الآبار اليدوية كمصدر لمياه الري، بل إن عدد الحيازات من هذا النوع في منطقة الرياض قد ارتفع من ٧١٢٨ حيازة عام ١٩٧٤م إلى ٨٥٠٠ حيازة عام ١٩٨٢م.[١] كما شهد عقد الثمانينات الميلادية زيادة واضحة في عدد الآبار اليدوية في منطقة الرياض وفي مناطق المملكة الأخرى على حد سواء. فقد زادت أعداد الآبار المستعملة من هذا النوع في منطقة الرياض من زهاء ٨٠٠٠ بئر عام ١٩٨٢م إلى ٩٨٠٠ بئر عام ١٩٨٨م، كما زادت على مستوى المملكة من حوالي ٧٢٠٠٠ بئر إلى زهاء ٨٠٠٠٠ بئر في عامي ١٩٨٢م و١٩٨٨م على التوالي (جدول: ٦-١-١٨).

جدول (٦-١-١٨) عدد الآبار المستعملة في المملكة وفي منطقة الرياض في الأعوام (١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٤م)

البيان	آبار يدوية "قلبان"			آبار أنبوبية		
	١٩٨٢ [١]	١٩٨٨ [٢]	١٩٩٤ [٣]	١٩٨٢ [١]	١٩٨٨ [٢]	١٩٩٤ [٣]
المملكة	٧٢١٥١	٧٩٦٠٩	غ.م	٣٣١٤٨	٤٨٢٨٩	٧٢٨٣٣
الرياض	٨٠١٢	٩٨٢٥	غ.م	١٠٨٤٨	١٩٢٧٦	٣٢٠٣٠
٪ الرياض من إجمالي المملكة	١١,١	١٢,٣	غ.م	٣٢,٧	٣٩,٩	٤٤,٠

المصدر:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، **التعداد الزراعي الشامل لعام ٨١-١٩٨٢م**، ج١، وزارة الزراعة والمياه، ص٦٥.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، **بيانات غير منشورة عن تصحيح إطار القرى والحائزين في المملكة**، وزارة الزراعة والمياه.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي**، العدد التاسع، وزارة الزراعة والمياه، ص٣٥٩.

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، مرجع سابق، ص٦٥.

وإذا كان التزايد الكبير في أعداد الآبار الأنبوبية أمر واضح في ظل الإقبال الكبير على الأساليب الحديثة، نظراً لأن هذا النوع من الآبار أكثر كفاءة وأكثر إنتاجية في معظم الأحوال من الآبار اليدوية، إضافة إلى إمكانية الحفر إلى أعماق كبيرة، وهو أمر غير متاح بالنسبة للآبار اليدوية، فإن تزايد عدد الآبار اليدوية في منطقة الرياض وعموم المملكة على حد سواء يمكن إرجاعه لسببين رئيسين: أحدهما أن هذا النوع من الآبار قد يكون الأنسب من الناحية الهيدرولوجية لاستغلال المياه الجوفية الضحلة، خاصة في المناطق الواقعة ضمن الدرع العربي، كعسير والباحة ومكة المكرمة، والأجزاء الغربية من منطقة الرياض (عفيف، الدوادمي، القويعية)، أو تلك المعتمدة على تجمعات المياه السطحية في الأودية كبعض مناطق سدير والمحمل والوشم والحوطة والحريق والدرعية وغيرها. ويعزز هذا الاستنتاج نمط توزيع الآبار التقليدية في منطقة الرياض حيث يظهر جدول (٦-١-١٩) تركزاً واضحاً لهذه الآبار في مناطق الدوادمي والمناطق التابعة لمديرية الزراعة والمياه بالرياض التي تضم القويعية والمزاحمية وضرما والمناطق المحيطة بمدينة الرياض، ثم مديرية الزراعة في الوشم حيث يوجد بها مجتمعة زهاء ٨٠٪ من عدد الآبار اليدوية في منطقة الرياض، بينما لا يوجد في مناطق الخرج والأفلاج والزلفي سوى ١٪ و٣٪ و٤٪ من عدد الآبار اليدوية في منطقة الرياض على التوالي. أما السبب الثاني فقد يكون عامل التكلفة الاقتصادية خاصة في الحيازات التقليدية الصغيرة، حيث يجد المزارع من الأوفر له حفر بئر يدوية لا يزيد عمقها عن بضعة أمتار على أن يحفر بئراً أنبوبية، رغم فارق الإنتاجية بين البئرين ولكن إنتاجية الأولى رغم محدوديته يمكن أن يكفي احتياجات المزرعة.

ويدل التزايد الهائل في عدد الآبار الأنبوبية في العقدين الماضيين في منطقة الرياض والمملكة على حد سواء على أهمية هذا المصدر من جهة وعلى التوسع الكبير في الأراضي المروية من جهة أخرى. ففي حين كان عدد المستعمل من هذه الآبار في منطقة الرياض زهاء ١١٠٠٠ بئر عام ١٩٨٢م فقد تزايدت أعدادها بسرعة لتبلغ حوالي ١٩٣٠٠ بئر عام ١٩٨٨م، أي أن عددها قد تضاعف تقريباً خلال ست سنوات فقط. ويشكل العدد الأخير ٤٠٪ من عدد الآبار الأنبوبية المستعملة في المملكة في العام نفسه والبالغ عددها زهاء ٤٨٣٠٠ بئر (جدول: ٦-١-١٨). وعلى خلاف نمط توزيع الآبار اليدوية، فإن توزيع الآبار الأنبوبية يتناسب إلى حد كبير مع حظوظ كل منطقة من التنمية الزراعية الحديثة، ولذلك فأكثر من ٢٨٪ من هذه الآبار توجد في منطقة الخرج، وحوالي ٢٠٪ في مديرية الرياض، معظمها يتركز

في مناطق مثل ضرما والمزاحمية، وزهاء ١٥٪ في الدوادمي، جلها في منطقة السر الزراعية، و١٠٪ في وادي الدواسر، وهي من المناطق التي شهدت تنمية زراعية كبيرة في السنوات الماضية، (جدول: ٦-١-١٩) و(شكل: ٦-١-١٠)، وقد صاحب النمو المستمر في عدد الحيازات الزراعية الحديثة خلال العقد الأخير نمو مماثل في عدد الآبار الأنبوبية بحكم كونها المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه الزراعة الحديثة. ويظهر ذلك جلياً من تطور أعداد الآبار الأهلية المرخصة من قبل وزارة الزراعة والمياه في منطقة الرياض وسائر مناطق المملكة الأخرى على حد سواء، حيث بلغ عددها في منطقة الرياض حتى عام ١٤١٤هـ (١٩٩٤م) زهاء ٣٢٠٠٠ بئر، أي ما يُعادل حوالي ٤٤٪ من إجمالي عدد الآبار الأنبوبية المرخصة في المملكة والبالغ ٧٢٨٣٣ بئراً.[١] والجدير بالذكر أن هذا العدد لا يعكس كل الحقيقة، فالعدد الحقيقي للآبار يفوق ذلك بكثير، لأن هناك عدداً غير قليل من الآبار غير المرخصة إما لأنها حفرت قبل إصدار نظام المحافظة على المياه أو لأنها حفرت بدون رخصة.[٢]

جدول (٦-١-١٩) توزيع الآبار الزراعية في منطقة الرياض عام ١٩٨٨م حسب المديريات الزراعية (المناطق الزراعية)

المنطقة "المديرية الزراعية"	آبار يدوية "قلبان"		آبار أنبوبية	
	العدد	٪	العدد	٪
الرياض	٣٠٢٥	٣٠,٨	٣٨٧٨	٢٠,١
الخرج	١٠٧	١,١	٥٤٦٦	٢٨,٣
الوشم "شقراء"	٣٢٠	٣,٣	٩٨٤	٥,١
سدير "المجمعة"	١٤٥٤	١٤,٨	١٣٢٨	٦,٩
الدوادمي	٣٣٩٧	٣٤,٦	٢٧٦٧	١٤,٤
الزلفي	٣٩٤	٤,٠	١١٠٧	٥,٧
الأفلاج	٣٠٤	٣,٠	١٧٨٩	٩,٣
وادي الدواسر	٨٢٤	٨,٤	١٩٥٧	١٠,٢
مجموع منطقة الرياض	٩٨٢٥	١٠٠	١٩٢٧٦	١٠٠

المصدر:

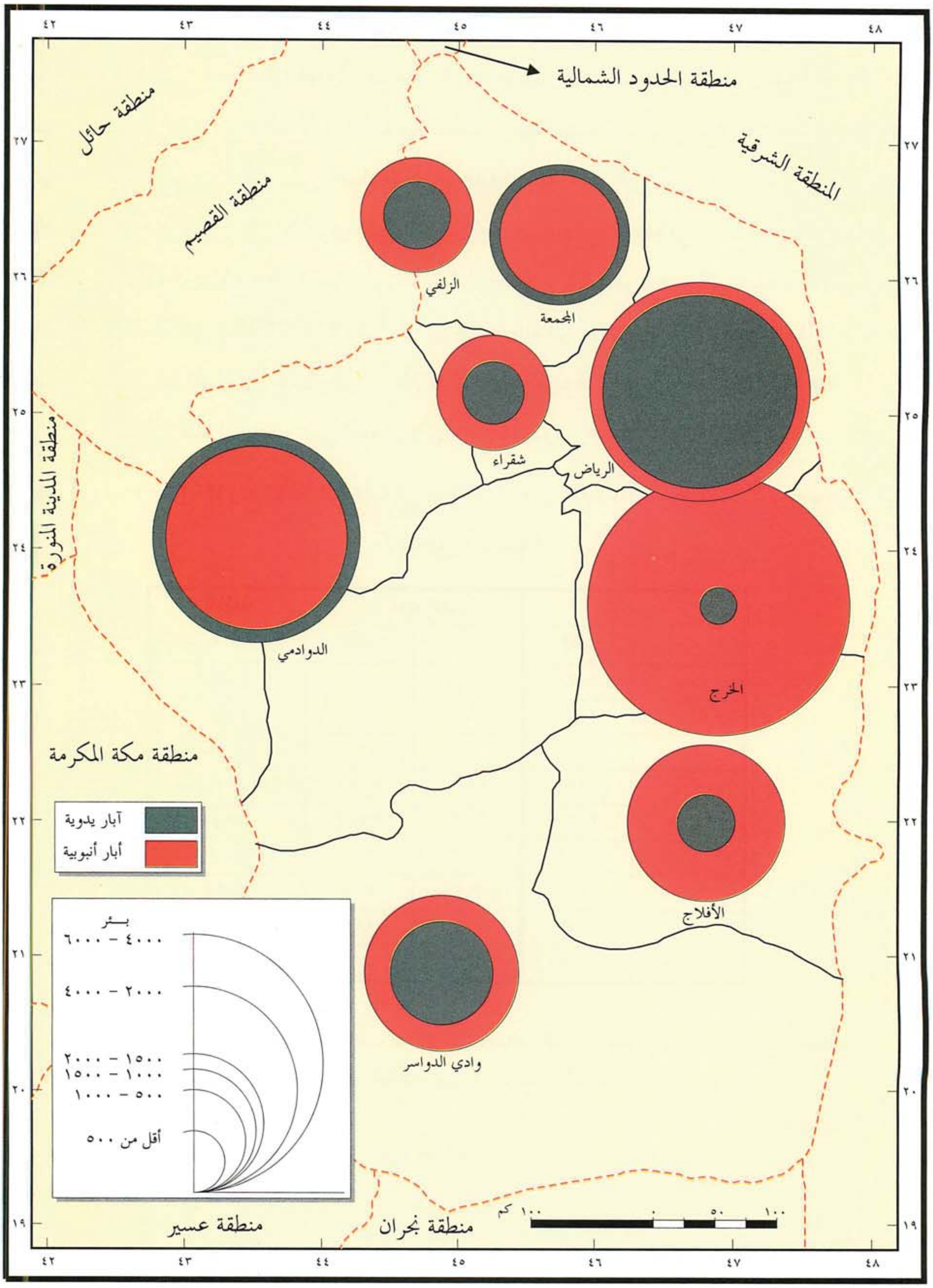
إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، **بيانات غير منشورة عن تصحيح إطار القرى الزراعية والحائزين في المملكة**، وزارة الزراعة والمياه.

---

(١) وزارة الزراعة والمياه، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٣٥٩.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

شكل (٦-١-١٠) توزيع الآبار الزراعية في منطقة الرياض عام ١٩٨٨م حسب المناطق الزراعية



٢- طرق الري وأساليبه:

ظلت الزراعة في المملكة حتى وقت قريب تعتمد اعتماداً كلياً على أساليب الري التقليدية، أي استخدام القنوات الترابية "السواقي" والأحواض، وهو ما يعرف بأسلوب الري بالغمر. ومن أهم خصائص هذا الأسلوب صغر المساحة المروية، والحاجة إلى الاستواء التام في سطح الأرض المروية، وانخفاض كفاءة الري، بسبب أن جزءاً من مياه الري يضيع بالتسرب عبر القنوات الترابية أو بالبخر، إضافة إلى ما يصاحب هذا الأسلوب من مشكلات أهمها تملح التربة. ولم تشر نتائج الإحصاء الزراعي لعام ١٩٧٤م إلى استخدام أساليب ري أخرى خلاف هذا الأسلوب، عدا ما يعمله بعض المزارعين من محاولات لرفع كفاءة الري مثل تبطين قنوات الري بشرائح بلاستيكية، أو عمل القنوات من الأحجار والطوب والإسمنت، أو حتى استخدام قنوات أنبوبية.

وقد حدث تحول كبير في أساليب الري خلال العقدين الماضيين نحو استخدام أساليب الري الحديثة كالري بالرش أو التنقيط. وإذا كانت نتائج الإحصاء الزراعي لعام ٨١-١٩٨٢م تشير فقط إلى استخدام الري بالرش بأنواعه المختلفة في ٣٥٤ حيازة زراعية في المملكة منها ١٩٨ حيازة، أو ما يعادل حوالي ٥٦٪ في منطقة الرياض، واستخدام الري بالتنقيط في ٧٧ حيازة في المملكة، منها ٣٦ حيازة (٤٧٪) في منطقة الرياض،[1] فإنه يمكن القول أن الحيازات الزراعية والمساحة المزروعة التي أضيفت بعد ذلك جلها يعتمد على أساليب الري الحديثة، خاصة الري بالرش المحوري لري المحصولات الحقلية كالقمح والشعير وأعلاف البرسيم والرودس. ويكفي أن نشير هنا إلى تطور أعداد أجهزة الري المحوري بين عامي ١٩٨٢م و١٩٨٨م للدلالة على حجم التوسع في استخدام أجهزة الري الحديثة. فقد قفز عدد أجهزة الري المحورية المستخدمة في المملكة وفي منطقة الرياض على التوالي من ٩٥٤ و٥٧٣ جهازاً عام ١٩٨٢م إلى ١٧٢٠٨ أجهزة محورية في المملكة و٨٣٨٤ في منطقة الرياض عام ١٩٨٨م. وتتضح ريادة وأهمية منطقة الرياض في استخدام أساليب الري الحديثة في احتوائها على ٦٠٪ من إجمالي هذه الأجهزة في المملكة عام ١٩٨٢م وحوالي ٤٩٪ منها عام ١٩٨٨م.

ويتناسب توزيع أجهزة الري المحورية في منطقة الرياض كما يتضح من جدول (٦-١-٢٠)، كما هو الحال بالنسبة لتوزيع الآبار الأنبوبية مع توزيع المزارع الحديثة. وتبعاً لذلك نجد أن حوالي ٥٦٪ من

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، مرجع سابق، ص٦٤.

العدد الإجمالي لهذه الأجهزة توجد في منطقتي الخرج والدوادمي وهما من أول المناطق التي انتشرت فيها المزارع الحديثة نظراً لضخامة حجم مواردهما المائية. ويلي هاتين المنطقتين المناطق القريبة من الرياض، وبوجه خاص المزاحمية وضرما حيث يوجد زهاء ١٤٪ من هذه الأجهزة، ثم منطقة وادي الدواسر الزراعية الهامة بحوالي ١٠٪ من هذه الأجهزة. ويعطي تنامي المساحة المحصولية في السنين التالية، كما يظهرها جدول (٦-١-١٢) مؤشراً واضحاً على زيادة كبيرة في أعداد هذه الأجهزة بحكم أن جل المساحة المحصولية تشغلها الحبوب والأعلاف التي تروى بواسطة أجهزة الري المحورية.

جدول (٦-١-٢٠) توزيع أجهزة الري بالرش المحوري في منطقة الرياض عام ١٩٨٨م حسب المديريات الزراعية (المناطق الزراعية)

المنطقة "المديرية الزراعية"	عدد أجهزة الري المحوري	٪
الرياض	١١٧٠	١٤,٠
الخرج	٢١٢٧	٢٥,٤
الوشم "شقراء"	٥١٨	٦,٢
سدير "المجمعة"	٥٣٦	٦,٤
الدوادمي	٢٥٥٧	٣٠,٥
الزلفي	١٤٥	١,٧
الأفلاج	٥١٢	٦,١
وادي الدواسر	٨١٩	٩,٨
منطقة الرياض	٨٣٨٤	١٠٠

المصدر:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، **بيانات غير منشورة عن تصحيح إطار القرى الزراعية والحائزين في المملكة**، وزارة الزراعة والمياه.

ويوازي التوسع في استخدام أجهزة الري المحورية نمواً كبيراً أيضاً في استخدام أنظمة الري بالرش الأخرى كالري بأجهزة الرش الثابت أو المدفعي، والري بالتنقيط. وبينما تستخدم أجهزة الرش الثابتة أو المدفعية في ري المحصولات الحقلية، خاصة في المساحات الصغيرة أو غير المنتظمة التي لا تحتمل أو لا يناسب فيها استخدام الأجهزة المحورية، فإن الري بالتنقيط يقتصر استخدامه على ري المحصولات الشجرية "النخيل وأشجار الفاكهة" والخضروات المزروعة في البيوت المحمية. ونظراً للكفاءة العالية لنظام الري بالتنقيط قياساً بأنظمة الري الأخرى فقد بدأ استخدامه ينتشر بسرعة خاصة لري المحصولات الشجرية سواء في منطقة الرياض أو في المملكة بشكل عام. كما أن نمو مشاريع إنتاج الخضروات في البيوت المحمية التي بلغ عددها في عام ١٩٩٥م زهاء ٤٣٣ مشروعاً، منها ١٠٥ مشروعات، أو ما يعادل حوالي ٢٤,٢٪ في منطقة الرياض[١] يدل أيضاً على التوسع الملحوظ في استخدام الري بالتنقيط في إنتاج الخضروات.

رابعاً: الغرض الرئيس من الإنتاج:

إن من أهم التحولات الكبرى التي صاحبت ظهور التنمية الزراعية الحديثة في المملكة تغير الهدف الرئيس من الإنتاج. ففي حين كان من أهم خصائص الزراعة القديمة أنها زراعة معاشية، أي أن هدف المزارع الرئيس هو سد احتياجات أسرته من الغذاء، وتوفير بعض النقود لسد الاحتياجات الأخرى ومتطلبات الزراعة في السنة التالية، فإن هذا الهدف بدأ يتوارى مع بزوغ شمس التنمية الحديثة حيث المزارع الكبيرة والإنتاج الضخم الموجه للبيع والتجارة. وتبعاً لذلك يمكن القول أن المزارع التي أنشئت خلال العقدين الماضيين جميعها تهدف لأغراض تجارية سواء جزئياً أو كلياً.

ويتبين من جدول (٦-١-٢١) أن عدد الحيازات التي تهدف لسد احتياجات الأسرة شهدت انخفاضاً ملحوظاً، خاصة خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢م في حين نمت أعداد الحيازات التجارية بشكل كبير سواء على مستوى المملكة أو منطقة الرياض. فعلى مستوى المملكة انخفضت أعداد الحيازات التي تنتج لاستهلاك الأسرة فقط من زهاء ١٢٩٠٠٠ حيازة عام ١٩٧٤م إلى نصف هذا العدد تقريباً عام ١٩٨٢م كما انخفضت نسبة هذا النوع من أكثر من ٧١٪ إلى ٣١٪ فقط من إجمالي عدد الحيازات في

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد (١٠)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٢٧٠.

العامين المذكورين على التوالي . أما في منطقة الرياض فقط انخفضت أعداد الحيازات المعاشية من حوالي ٤١٠٠ حيازة إلى ٣٥٠٠ تقريباً وانخفضت تبعاً لذلك نسبة هذا النوع من الحيازات من ٣٨٪ إلى ٢١٪ فقط في عامي ١٩٧٤م و١٩٨٢م على التوالي . أما الحيازات المنتجة لغرض البيع كلياً أو جزئياً فقد ارتفعت نسبتها خلال هذه الفترة من ٢٩٪ إلى ٦٩٪ على مستوى المملكة ، ومن ٦٢٪ إلى ٧٩٪ في منطقة الرياض .

وبتقدير أن الحيازات الزراعية التي أنشئت بعد عام ١٩٨٢م جميعها تقريباً مزارع تجارية سواء جزئياً أو كلياً ، وأن أعداد المزارع المعاشية لم تتبدل كثيراً فمن الواضح أن نسبة المزارع التجارية في تنامٍ مستمر سواء على مستوى المملكة أو في منطقة الرياض . فقد ارتفعت نسبة هذا النوع من المزارع على مستوى المملكة إلى حوالي ٧٠٪ من المزارع عام ١٩٨٨م و٧٧٪ عام ١٩٩٥م . أما في منطقة الرياض فقد بلغت نسبة المزارع التجارية ٨١٪ عام ١٩٨٨م وحوالي ٨٣٪ عام ١٩٩٥م . ويشير ارتفاع نسبة المزارع التجارية في منطقة الرياض ، مقارنة مع مثيلاتها في المملكة ، خاصة في عام ١٩٧٤م على أن منطقة الرياض قد سبقت غيرها من مناطق المملكة الأخرى في ظهور التنمية الزراعية الحديثة وانتشارها .

جدول (٦-١-٢١) توزيع الحيازات الزراعية في المملكة وفي منطقة الرياض حسب الغرض الرئيس من الإنتاج (١٩٧٤-١٩٩٥م)

السنة	إجمالي المملكة				منطقة الرياض			
	استهلاك الأسرة		للبيع (*)		استهلاك الأسرة		للبيع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٧٤ (١)	١٢٨٦٠٧	٧١,٢	٥٢٠٦٣	٢٨,٨	٤٠٨٨	٣٧,٦	٦٧٧٥	٦٢,٤
١٩٨٢ (٢)	٦٦٣٥١	٣١,٣	١٤٥٨٠٦	٦٨,٧	٣٤٨٢	٢١,٠	١٣٠٨٥	٧٩
١٩٨٨ (٣)	٦٦٣٥١	٣٠,١	١٥٣٨٩٧	٦٩,٩	٣٤٨٢	١٨,٩	١٤٨٩٤	٨١,١
١٩٩٥ (٣)	٦٦٣٥١	٢٢,٨	٢٢٤٥٥٨	٧٧,٢	٣٤٨٢	١٦,٨	١٧٢٢٧	٨٣,٢

(*) للبيع جزئياً أو كلياً.

المصدر: مستخلص من بيانات أولية من:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٧٤م)، **نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ٧٣-١٩٧٤م**، ج١، وزارة الزراعة والمياه، ص ص١٤.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، **نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ٨١-١٩٨٢م**، ج١، وزراة الزراعة والمياه، ص٤٨.

تقديرات الباحث اعتماداً على أرقام جدول (٦-١-١٠) وعلى تقدير أن الحيازات التي استحدثت بعد عام ١٩٨٢م جميعها تنتج لغرض البيع جزئياً أو كلياً.

المبحث السادس
التركيب المحصولي في منطقة الرياض

تطرقنا في مبحث سابق لتطور المساحة المحصولية في منطقة الرياض وفي المملكة على حد سواء. والواقع أن من أهم التغيرات التي صاحبت الزيادة الهائلة في المساحة المحصولية كما يظهر من جدول (٦-١-١٢) تغير نمط التركيب المحصولي والمساهمة النسبية للمحصولات المختلفة. ففي حين كان هناك نوع من التوازن النسبي بين المساحة التي تشغلها المجموعات المحصولية الرئيسة في الزراعة القديمة، خاصة في منطقة الرياض (راجع جدول: ٦-١-٨)، فإن التركيب المحصولي في السنين الأخيرة يتصف بسيطرة محصولات الحبوب الغذائية، على معظم المساحة المحصولية. ويتضح هذا النمط من التوزيع بشكل خاص في المناطق التي توطنت بها معظم التنمية الزراعية الحديثة، كمنطقة الرياض، وبعض المناطق الأخرى التي تشاركها نفس الظروف، كالقصيم وحائل وتبوك. ففي منطقة الرياض ارتفعت حصة محصولات الحبوب الغذائية من إجمالي المساحة المحصولية من ٣٤٪ عام ١٩٨٠م إلى ٧٨٪ عام ١٩٨٥م ثم ٨١٪ عام ١٩٩٠م قبل أن تنخفض إلى ٧٨٪ عام ١٩٩٤م و٦٦٪ عام ١٩٩٥م، في حين انخفض نصيب الخضروات من المساحة المحصولية من ٢٣٪ عام ١٩٦٣م إلى ٢١٪ عام ١٩٨٠م و٥٪ فقط عام ١٩٩٠ . وقد ساعد انخفاض مساحة الحبوب الغذائية في السنوات التالية على زيادة نسبة الخضروات لتصل إلى ١٢٪ من المساحة المحصولية عام ١٩٩٥م، كما سارت على نفس النمط المحصولات الأخرى. أما النخيل وأشجار الفاكهة فقد كانت تشغل زهاء ٣٢٪ من المساحة المحصولية عام ١٩٨٠م بينما تدنت نسبتها إلى ٥٪ فقط عام ١٩٨٥م و٦٪ في عامي ١٩٩٠م و١٩٩٤م قبل أن تستقر عند ٩٪ عام ١٩٩٥م، كما انخفضت نسبة المساحة التي تشغلها محصولات الأعلاف من ١٣٪ عام ١٩٨٠م إلى ٧٪ و٨٪ في عامي ١٩٨٥م و١٩٩٠م على التوالي، قبل أن ترتفع هي الأخرى إلى زهاء ١٤٪ من المساحة المحصولية عام ١٩٩٥م.[١]

---

(١) استخلصت هذه الأرقام بناء على بيانات الجداول (٦-١-١٢)، (٦-١-٢٢)، (٦-١-٢٤)، (٦-١-٢٥)، (٦-١-٢٦).

والواقع أن هذا التذبذب في المساهمة النسبية لهذه المحصولات لا يعود إلى تناقص أو تذبذب المساحة التي تشغلها، فجميعها بوجه عام قد شهدت تزايداً ملحوظاً، بقدر ما يعود إلى تذبذب المساحة التي تشغلها الحبوب الغذائية بحكم كونها المحصولات الرئيسة في العقدين الماضيين، وأي تذبذب في مساحتها ينعكس بشكل واضح على المساهمة النسبية للمحصولات الأخرى. وسنحاول خلال الصفحات التالية التعرف على أهم المجموعات المحصولية وتطور إنتاجها في السنوات الماضية:

أولاً: الحبوب الغذائية:

تعد الحبوب الغذائية أهم المجموعات المحصولية التي أفادت من السياسات والبرامج الحكومية الداعمة للقطاع الزراعي، وانعكس ذلك في التوسع الكبير في المساحة المخصصة لها، خاصة بعد إنشاء مؤسسة الغلال ومطاحن الدقيق في عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م). ولذلك فقد زادت المساحة المزروعة بالحبوب على مستوى المملكة من ١٥٦٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٢م إلى ٤٥٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٠م وإلى زهاء ٩٧٨٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٠م لتبلغ ذروتها عام ١٩٩٣م حيث وصلت إلى ١,١٣٣,٠٠٠ هكتار، جدول (٦-١-٢٢) وشكل (٦-١-١١). وقد صاحب هذه الزيادة في المساحة زيادة أكبر في الإنتاج حيث ارتفع إنتاج الحبوب في المملكة من ١١٠٠٠٠ طن فقط عام ١٩٧٢م إلى ٢,٢ مليون طن عام ١٩٨٥م ثم إلى أكثر من ٥ مليون طن عام ١٩٩٣. ونتيجة أن الإنتاج أصبح يفوق كثيراً احتياجات المملكة، ولما صاحب هذا التوسع الكبير في إنتاج الحبوب من سلبيات خاصة على موارد المياه الجوفية فقد نحت خطط الدولة، خاصة منذ بدء خطة التنمية الخامسة في عام ١٩٩٠م إلى الحد من توسع المحصولات الحقلية التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه وانتهاج سياسة التنوع المحصولي، خاصة باختيار المحصولات والأساليب الزراعية الموفرة للمياه، مثل زراعة الخضروات في البيوت المحمية، وأشجار الفاكهة والنخيل باستخدام الري بالتنقيط. وتبعاً لذلك فقد انخفضت المساحة المخصصة للحبوب إلى حوالي مليون هكتار في عام ١٩٩٤م وزهاء ٨٠٠٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م، وانخفض تبعاً لذلك إنتاج المملكة من الحبوب من ٤,٥ مليون طن إلى ثلاثة ملايين طن في العامين المذكورين على التوالي.

ونظراً لأن زراعة الحبوب، خاصة القمح والشعير، تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه فقد تركزت زراعتها بشكل أساسي في المناطق ذات الإمكانات المائية الكبيرة وفي مقدمتها منطقة الرياض. ولذلك

فإن مساحة إنتاج الحبوب في منطقة الرياض قد تأثرت بمجمل الظروف السالف ذكرها فارتفعت مساحتها من حوالي ٥٥٠٠ هكتار عام ١٩٧٢م و١٧٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٠م إلى ٢٩٠٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م و٣٧٣٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٠م ثم إلى أكثر من ٥٠٠٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٢م. وتناسباً مع الاتجاه العام لزراعة الحبوب في المملكة انخفضت المساحة المخصصة للحبوب في منطقة الرياض في السنين التالية لتصل إلى حوالي ٣٠٦٠٠٠ هكتا عام ١٩٩٥م. وتبعاً لذلك فقد ارتفع نصيب منطقة الرياض من أقل من ٤٪ من إجمالي مساحة الحبوب في المملكة عام ١٩٨٠م وما قبله إلى ٤٦٪ من مساحة الحبوب عام ١٩٨٥م وما بين ٣٨ و٤٥٪ في السنوات التالية ليستقر أخيراً عند ٣٨٪ من مساحة الحبوب في المملكة عام ١٩٩٥م.

جدول (٦-١-٢٢) تقدير المساحة والإنتاج لمحصولات الحبوب في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	١٥٥٥٧٤	٥٥٣١	٣,٦	١١٠٢٩٢	١٠٦٣٤	٩,٦
١٩٧٥	٣٤٦٧٠٤	١٣٣٩٧	٣,٩	٢٨٩٤٤٦	٣٩٣٥٦	١٣,٦
١٩٨٠	٤٥٤٧١٧	١٦٨٤٦	٣,٧	٢٦٧٢٨٩	٤٣١٩١	١٦,٢
١٩٨٥	٦٣٣٦٣٤	٢٩٠١٦٦	٤٥,٨	٢١٩٠٥٧٤	١١٦١٢٢٥	٥٣,٠
١٩٨٦	٦٤٣٤٦٧	٢٧٧٩٤٤	٤٣,٢	٢٤٦٢٩٦٧	١١٣٠٧٤٠	٤٥,٩
١٩٨٧	٧١٧٦٤٩	٣٠٥٧٨٩	٤٢,٦	٢٩٣٤٦٦٩	١٢٩٤٨٦٩	٤٤,١
١٩٨٨	٨٩٧٩٠٢	٣٧٠٧٦٦	٤١,٣	٣٦٩٥٩٨٢	١٦٧٧٢١١	٤٥,٤
١٩٨٩	٩٦٧٦٦١	٣٨٤٧٠٨	٣٩,٨	٣٩٥٠٤٣٠	١٦٨٤٥٠٦	٤٢,٦
١٩٩٠	٩٧٨٣٣٦	٣٧٣١٠٦	٣٨,١	٤١٣٨٤٦٦	١٦٧١٤٢٠	٤٠,٤
١٩٩١	١٠٩٠٣٣٣	٤٩٠١٩٤	٤٥,٠	٤٥٧٥٥٢٥	٢١٨٩٠٩٩	٤٧,٨
١٩٩٢	١١٢٤٥٩٧	٥٠٠٥٩٠	٤٤,٥	٤٧٠٤٨٣٨	٢٢٢٣١٤٨	٤٧,٣
١٩٩٣	١١٣٢٦١٦	٤٩٤٢٩٠	٤٣,٦	٥٠٤٤٦٧٧	٢٢٦٨٤٠٢	٤٥,٠
١٩٩٤	١٠٧١١٦٢	٤٥٢٨٩١	٤٢,٣	٤٨٣٣٣١١	٢١٢٨١٢٤	٤٤,٠
١٩٩٥	٨٠٣٢٣١	٣٠٦٠٧٨	٣٨,١	٢٩٨٣٦٤٧	١٢٩٦٦٦٠	٤٣,٦

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه، حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (٧٠/١٩٧١-٧٤/١٩٧٥م)، ص ص٥٣-٥٤.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (٧٥/١٩٧٦-٧٩/١٩٨٠م)، عدة صفحات.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٢، ص٤.

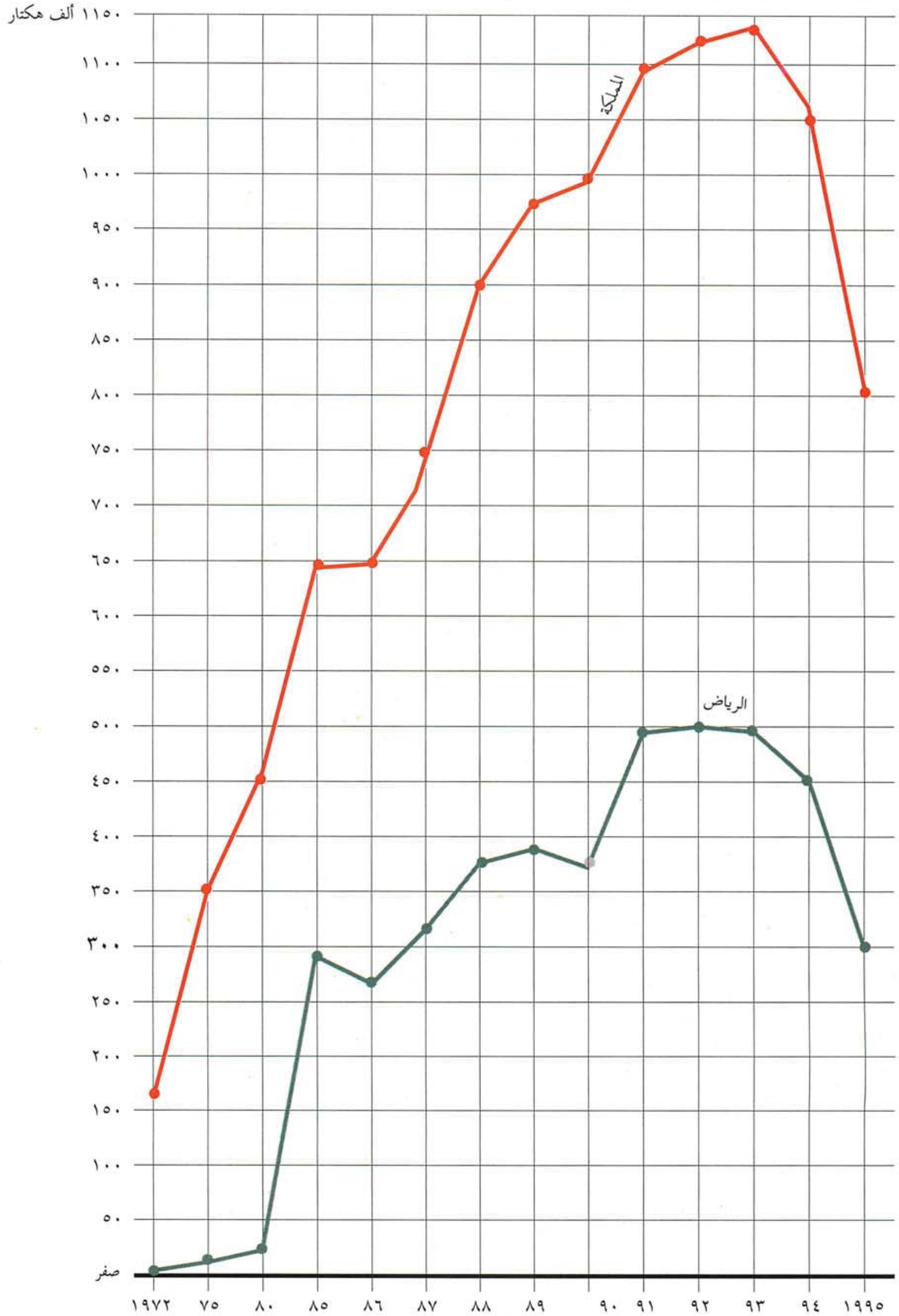
١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٢، ص٤.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٢، ص٤.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٢، ص٤.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٢، ص٤.

شكل (٦-١-١١) تطور المساحة المزروعة بالحبوب في المملكة وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م



وتدل أرقام ونسب الإنتاج كما يوضحها جدول (٦-١-٢٢) على زيادة أكبر في نصيب منطقة الرياض من إنتاج الحبوب في المملكة. فقد ارتفع نصيبها من حوالي ١٠٪ من إنتاج الحبوب في المملكة عام ١٩٧٢، إلى ٥٣٪ عام ١٩٨٥م وما بين ٤٠ و٤٨٪ في السنين العشر التالية، ليستقر في عام ١٩٩٥م عند حوالي ٤٤٪ من إجمالي إنتاج الحبوب في المملكة. ويدل التفوق الواضح لنصيب منطقة الرياض من الإنتاج على نصيبها من المساحة على ارتفاع إنتاجية الأرض فيها مقارنة بالمناطق الأخرى. ويعود ذلك إلى سببين رئيسين على الأقل، أحدهما أن جزءاً كبيراً من مساحة الحبوب في المملكة هو من الدخن والذرة الرفيعة التي تزرع في المناطق الجنوبية الغربية بأسلوب الزراعة المطرية، وهي بطبيعتها تتصف بانخفاض إنتاجيتها مقارنة بالزراعة المروية. أما السبب الثاني فهو أن إنتاجية الأرض في منطقة الرياض حتى بالنسبة للقمح والشعير التي تعد أهم محصولات الحبوب في المملكة تفوق غيرها من المناطق وهو ما يمكن إرجاعه لمجموعة من العوامل كتفاوت الخبرة الزراعية والاستخدام الأمثل للمخصبات والأسمدة والأساليب الزراعية الحديثة واختلاف الموارد الزراعية وغيرها.

ويعد القمح أهم محصولات الحبوب على الإطلاق في المملكة حيث يشغل معظم المساحة المخصصة لها، خاصة في منطقة الرياض والمناطق الأخرى المشابهة لها في توفر المياه، كالقصيم وحائل وتبوك والجوف والمنطقة الشرقية، حيث بلغت مساحته على مستوى المملكة في عام ١٩٩٠م على سبيل المثال زهاء ٧٩٪ من إجمالي مساحة الحبوب و٥٦٪ من إجمالي المساحة المحصولية. أما في منطقة الرياض فترتفع مساحة القمح إلى حوالي ٩٣٪ من مساحة الحبوب و٧٥٪ من إجمالي المساحة المحصولية في نفس العام. ويتضح من هذه الأرقام الأهمية الكبيرة لمحصول القمح في التنمية الزراعية الحديثة بحكم كونه أهم المحصولات الاستراتيجية التي دعمتها الدولة بقوة عن طريق شراء إنتاج المزارعين بأسعار مجزية.

ويبين جدول (٦-١-٢٣) وشكل (٦-١-١٢) أن مساحة القمح وإنتاجه بدأت تتطور بشكل ملحوظ منذ بدء خطة التنمية الأولى حيث ارتفعت مساحته على مستوى المملكة من زهاء ٣٩٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٢م إلى ٦٢٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٥م وحوالي ٦٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٠م، ولكن الانطلاق الحقيقي لزراعة القمح والتوسع في زراعته ارتبط إلى حد كبير، كما سبق أن ذكرنا، بإنشاء مؤسسة الغلال ومطاحن الدقيق في عام ١٩٧٨م وممارسة نشاطها في تشجيع زراعة القمح على نطاق واسع بعد ذلك. ولذلك فقد زادت المساحة المزروعة بالقمح على مستوى المملكة إلى حوالي ٥٨٧٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م أي حوالي عشرة أضعاف ما كانت عليه قبل خمس سنوات.

جدول (٦-١-٢٣) تقدير المساحة والإنتاج لمحصول القمح في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	٣٨٧٢١	٥٤٩٣	١٤,٢	٣٨٩٥٤	١٠٥٥٧	٢٧,١
١٩٧٥	٦٢١٠١	١٢٢٢٦	١٩,٧	١٣٢٠٣٨	٣٧٤٩٧	٢٨,٤
١٩٨٠	٦٧٢٢٦	١٥٣٣٩	٢٢,٨	١٤١٧٣٢	٤٢٨٨٣	٣٠,٣
١٩٨٥	٥٨٧٤٢١	٢٩٠٠٩٨	٤٩,٤	٢١٣٤٩٣٠	١١٦٠٩٧٠	٥٤,٤
١٩٨٦	٥٦٦٤١٨	٢٦٧٦٢٦	٤٧,٢	٢٢٨٩٩٩٥	١٠٩٨٦٦٤	٤٨,٠
١٩٨٧	٦٠١٧٠٣	٢٩٥٨٩٩	٤٩,٢	٢٦٤٨٧٧٣	١٢٤٧٩٨٣	٤٧,١
١٩٨٨	٧٢٦٣٧٠	٣٥٢٥٣٢	٤٨,٥	٣٢٦٧٣٩١	١٥٦٣٣٣٧	٤٧,٨
١٩٨٩	٧٨٠٤٠٣	٣٥٩٣٣٠	٤٦,٠	٣٤٥٢٤٢٩	١٥٥٣٦٤٣	٤٥,٠
١٩٩٠	٧٧٠٦١٦	٣٤٦٣١٥	٤٤,٩	٣٥٨٠٣٤٤	١٥٢٦٣٣٥	٤٢,٦
١٩٩١	٨٩٦١٨٥	٤٥٩٧٦١	٥١,٣	٤٠٣٥٤٩٨	٢٠٢٣٥٧٧	٥٠,١
١٩٩٢	٩٢٤٤٠٧	٤٦٩٢٣٢	٥٠,٨	٤١٢٣٦٥٦	٢٠٥٤٤١٠	٤٩,٨
١٩٩٣	٧٦٤١٥٠	٣٩٠٨٦٧	٥١,٢	٣٤٢٩٩٨٢	١٧١٤٤٣٦	٥٠,٠
١٩٩٤	٥٨١٥٠٩	٢٩٩٢٤٦	٥١,٥	٢٦١٨٠٢٣	١٣١٥٧٦٦	٥٠,٣
١٩٩٥	٤٣٩٩٠٩	٢٢٦٥٧٦	٥١,٥	١٨٩١٨٧٠	٩٦٢٤٢١	٥٠,٩

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه، حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص١٥.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص١.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٣، ص٦.

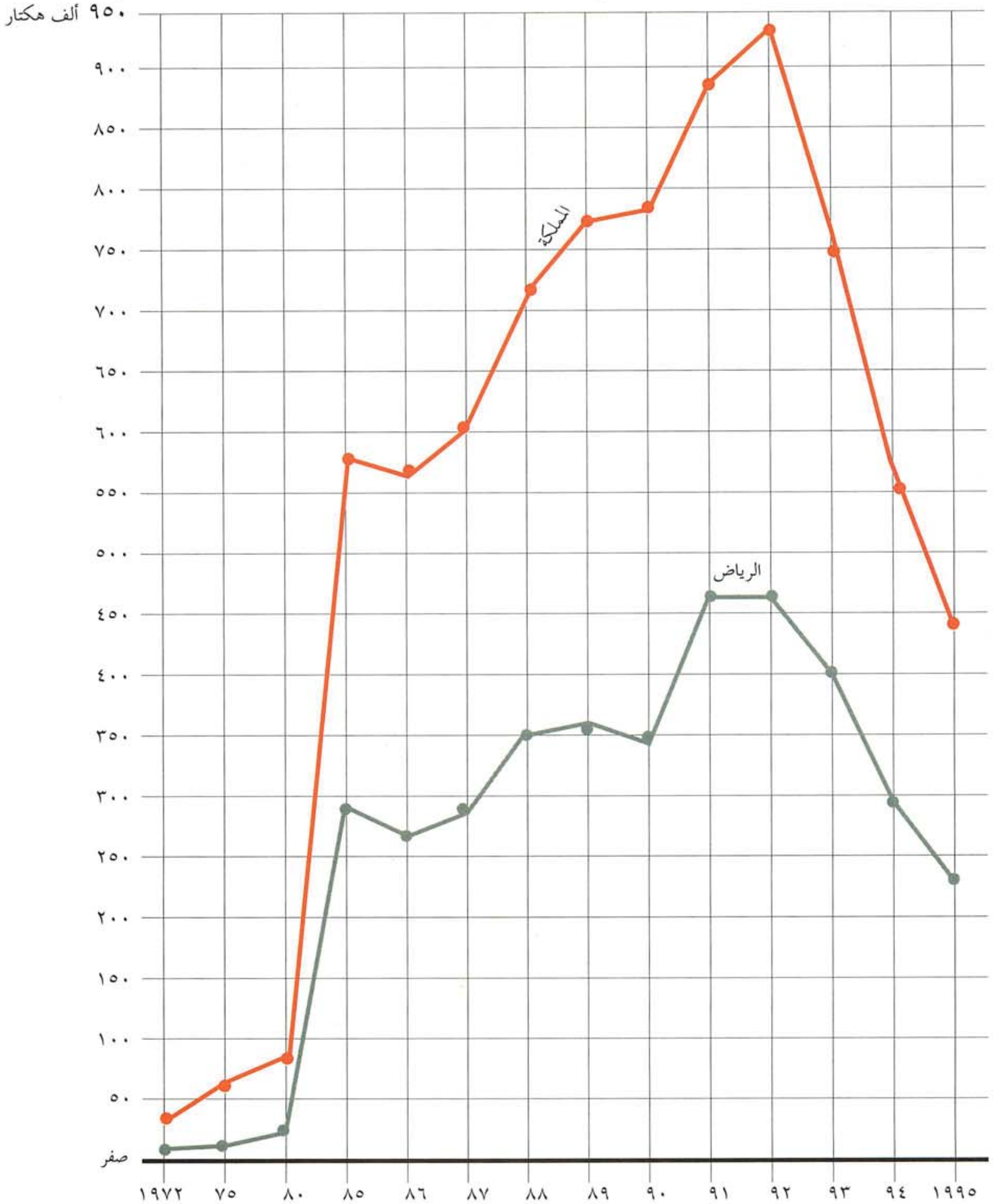
١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٣، ص٦.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٣، ص٦.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٣، ص٦.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٣، ص٦.

شكل (٦-١-١٢) تطور المساحة المزروعة بالقمح في المملكة وفي منطقة الرياض في الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م



وقد كانت الزيادة في منطقة الرياض بحكم إمكاناتها الزراعية الكبيرة، أكبر من ذلك بكثير حيث قفزت المساحة المزروعة بهذا المحصول من حوالي ١٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٠م إلى أكثر من ٢٩٠٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م، أي أنها تضاعفت حوالي ٢٠ ضعفاً خلال هذه الفترة، وزاد تبعاً لذلك نصيب منطقة الرياض من حوالي ١٤٪ من مساحة القمح في المملكة عام ١٩٧٢م و٢٠٪ عام ١٩٧٥م إلى أكثر من ٤٩٪ عام ١٩٨٥م.

وقد واصلت المساحة المزروعة بالقمح الزيادة خلال السنوات التالية لتبلغ ذروتها في عام ١٩٩٢م حيث بلغت على مستوى المملكة أكثر من ٩٢٤٠٠٠ هكتار منها حوالي ٤٦٩٠٠٠ أو ما يعادل زهاء ٥١٪ في منطقة الرياض. وقد صاحب هذه الزيادة في المساحة زيادة أكبر في الإنتاج حيث ارتفع إنتاج المملكة من القمح من حوالي ٣٩٠٠٠ طن فقط عام ١٩٧٢م إلى حوالي ٤,١ مليون طن عام ١٩٩٢م، نصفها تقريباً ينتج في منطقة الرياض.

ونتيجة لهذه الزيادة الهائلة في إنتاج القمح والتي تفوق كثيراً احتياجات البلاد البالغة حوالي ٩٠٠٠٠٠ طن عام ١٩٨٥م وزهاء ٤,١ مليون طن عام ١٩٩٣م.[1] فقد رأت الدولة تحديد المساحة المزروعة لهذا المحصول والتركيز على التنوع المحصولي، خاصة منذ بداية خطة التنمية الرابعة عام ١٩٩٠م. وتبعاً لذلك انخفضت المساحة المزروعة بالقمح على مستوى المملكة عام ١٩٩٥م لتبلغ زهاء ٤٤٠٠٠٠ هكتار وهو ما يعادل زهاء ٤٨٪ من مساحة هذا المحصول عام ١٩٩٢م، كما انخفض إنتاجه في نفس السنة إلى حوالي ٩٦٢٠٠٠ طن، أكثر من نصفها ينتج في منطقة الرياض.

ويأتي محصول الشعير كثاني أهم محصولات الحبوب في منطقة الرياض بعد القمح، خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة. والواقع أن إنتاج هذا المحصول قد شهد تحولاً كبيراً منذ منتصف الثمانينات الميلادية بعد أن بدأت صوامع الغلال - وتطبيقاً لسياسة تنويع المحصولات الزراعية - بشراء إنتاج المزارعين بأسعار تشجيعية في محاولة لتحفيزهم لزيادة الإنتاج. وتبعاً لذلك فقد قفزت المساحة المزروعة بهذا المحصول من زهاء ٢٠٤٣ هكتار عام ١٩٨٥م، منها هكتارين فقط في منطقة الرياض، إلى ٣٢٢٧٦ هكتار في العام التالي، ثلثها تقريباً في منطقة الرياض. وارتفع إنتاج المملكة من الشعير تبعاً لذلك من ٤٣٩٣ طناً إلى ١٢٠٥١٩ طن في عامي ١٩٨٥م، و١٩٨٦م على التوالي، كما ارتفع إنتاج منطقة

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٣٠٦.

الرياض من تسعة أطنان فقط عام ١٩٨٥م، إلى ٣١٥٠٥ أطنان[١] أو ما يعادل حوالي ٢٦٪ من إنتاج المملكة في العام التالي.

ونتيجة لتزايد الطلب على محصول الشعير نتيجة لزيادة مشاريع الثروة الحيوانية وللإقبال المتزايد عليه من مربي الماشية كعلف رئيس للحيوانات فقد تزايدت المساحة المزروعة بهذا المحصول وإنتاجه خلال السنوات التالية لتبلغ ذروتها في عام ١٩٩٤م حيث بلغت مساحته على مستوى المملكة ٣١٥٩٤٠ هكتار، منها ١٥٣٣٩٣ أو ما يعادل حوالي ٤٩٪ في منطقة الرياض، كما بلغ إنتاجه في نفس السنة أكثر من ٢ مليون طن،[٢] ٤٠٪ منها أنتجت في منطقة الرياض.

أما الحبوب الأخرى، كالذرة الرفيعة، والذرة الشامية، والدخن فأهميتها محدودة جداً في منطقة الرياض، رغم أهميتها في بعض مناطق المملكة الأخرى خاصة المناطق الجنوبية الغربية من البلاد. وعلى سبيل المثال فلم تتجاوز المساحة المزروعة بهذه المحصولات في منطقة الرياض أكثر من ٢٥٢ هكتار عام ١٩٩٤م و٢٨٢ هكتار في العام التالي.[٣]

ثانياً: الخضروات:

تضم هذه المجموعة عدداً كبيراً من المحصولات أهمها الطماطم والخيار والبطاطس والكوسا والباميا والقرع والبصل الجاف، إضافة إلى البطيخ والشمام. وقد أفادت هذه المحصولات من خطط التنمية الزراعية المتعاقبة، خاصة منذ عام ١٩٩٠م الرامية لتنوع المحصولات، وتشجيع المزارعين على الاستثمار في مشاريع إنتاج الخضروات، خاصة داخل البيوت المحمية نظراً لكفاءتها العالية وارتفاع إنتاجيتها وتوفيرها لمياه الري.

ولذلك فقد تطورت المساحة المزروعة بالخضروات تطوراً ملحوظاً خلال العقود القليلة الماضية، كما يتبين من جدول (٦-١-٢٤) وشكل (٦-١-١٣)، في المملكة وفي منطقة الرياض على حد سواء، فارتفعت مساحتها على مستوى المملكة من حوالي ٢٩٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٢م إلى أكثر من ٥٧٠٠٠

---

(١) راجع الملحق رقم (١).

(٢) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص١٤.

(٣) المرجع السابق، ص ص٤، ٦، ١٤.

هكتار عام ١٩٧٥م ثم إلى حوالي ٩٣٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م وزهاء ١٠٩٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٠م. ونتيجة لمجمل الخطوات التي تبنتها الدولة منذئذ للحد من زراعة الحبوب والمحصولات الحقلية وتشجيع زراعة المحصولات الأخرى، خاصة الخضروات والفاكهة، فقد شهدت زراعة الخضروات في المملكة نمواً بنسب متصاعدة خلال السنوات القليلة الماضية لتبلغ المساحة المزروعة بها زهاء ١٢٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٣م ثم ١٥٩٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م.

جدول (٦-١-٢٤) تقدير المساحة والإنتاج لجميع الخضروات في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	٢٩٤٢٢	٨٦٤٩	٢٩,٤	٦٠٨٦٩١	١٠٤٤١٩	١٧,٢
١٩٧٥	٥٧٣٨٧	١١٢٥٢	١٩,٦	٧١٨٠٧٤	١٧٦١٩٣	٢٤,٥
١٩٨٠	٥٢٩٥٤	١٠٤٤٩	١٩,٧	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٨٥	٩٢٥١٢	٣٢٦٢١	٣٥,٣	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٨٦	٨٦٦٢٨	٢٨٧٠٢	٣٣,١	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٨٧	٩٩١٠٠	٢٧٥٢٥	٢٧,٨	غ.م	غ.م	غ.م
١٩٨٨	٩٧٦٦٣	٢٨٦١٧	٢٩,٤	١٩٥٢٦٩٨	٦١٦٦٦٠	٣١,٦
١٩٨٩	١٠٤٥٦٨	٢٧١٨٢	٢٦,٠	١٨٩٤٥٢٦	٥٩٣٦٩٤	٣١,٣
١٩٩٠	١٠٨٩١٤	٢٣٣١٤	٢١,٤	١٩٠٠٧٢٣	٤٨٩٠٠٢	٢٥,٧
١٩٩١	١٠٥٩٠٦	٣١٠٩٤	٢٩,٤	١٩٠٣٦٥٤	٥٣٩٢٨١	٢٨,٣
١٩٩٢	١٢٤٢٢٢	٣٥٩٢٢	٢٨,٩	٢٠٧٣٥٤٦	٦٢٦٨٦٩	٣٠,٢
١٩٩٣	١٢٤٧١١	٣٤٧٤٠	٢٧,٩	٢١٨١٨٥١	٦٢٧٤٤٩	٢٨,٨
١٩٩٤	١٣٣٦٨٤	٣٦٧٠٩	٢٧,٥	٢٢٨٩٠١١	٦٦٦٥٧٦	٢٩,١
١٩٩٥	١٥٩٠٠١	٥٤١٣٨	٣٤,٠	٢٦٩٢٥٤٩	٩٦١٩٦٣	٣٥,٧

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه، حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (٧٠/١٩٧١-٧٤/١٩٧٥م)، ص ص٥٣-٥٤ وصفحات أخرى متفرقة.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (٧٥/١٩٧٦-٧٩/١٩٨٠م)، ص ص١٧، ٣٣.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٩، ص١٨.

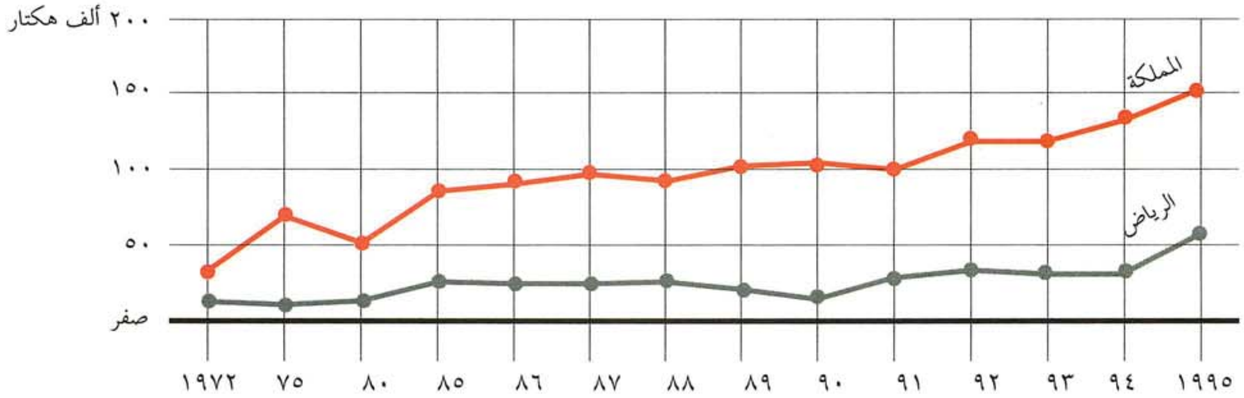
١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٩، ص١٨.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٩، ص١٨.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٩، ص١٨.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٩، ص١٨.

شكل (٦-١-١٣) تطور مساحة الخضروات في المملكة وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م



وقد صاحب هذه الزيادة في المساحة زيادة بنسب أكبر في الإنتاج حيث ارتفع إجمالي إنتاج المملكة من الخضروات من حوالي ٧١٨٠٠٠ طن فقط عام ١٩٧٥م إلى ١,٩ مليون طن عام ١٩٩٠م وزهاء ٢,٧ مليون طن عام ١٩٩٥م. ونتيجة لتطور أساليب الإنتاج سواء باستخدام تقنيات البيوت المحمية، أو بالتوسع في استخدام الأسمدة المختلفة والمخصبات فقد انعكس ذلك في زيادة إنتاجية الأرض، أي متوسط إنتاج الهكتار الواحد من الخضروات، حيث ارتفعت من حوالي ١٢,٥ طن للهكتار عام ١٩٧٥م إلى ١٧ طناً للهكتار عام ١٩٩٥م.

وكما هو الحال بالنسبة لإجمالي المساحة المحصولية، ومساحة وإنتاج الحبوب، تأتي منطقة الرياض في صدارة مناطق المملكة في إنتاج الخضروات، كما يتبين من الجدول السابق، حيث ارتفع نصيبها من إجمالي مساحة الخضروات في المملكة من ٢٠٪ عام ١٩٧٥م إلى ٣٤٪ عام ١٩٩٥م، وارتفع نصيبها من الإنتاج من ٢٥٪ إلى ٣٦٪ من إنتاج المملكة في السنتين المذكورتين على التوالي. ونتيجة لأن منطقة الرياض من أكثر المناطق التي انتشرت بها زراعة الخضروات بالطرق الحديثة "البيوت المحمية" حيث يوجد بها ١٠٥ مشاريع من هذا النوع،[١] أو ما يعادل ربع المشاريع المحمية في المملكة، فقد انعكس ذلك في ارتفاع متوسط إنتاجية الهكتار الواحد من الخضروات مقارنة بالمتوسط العام للمملكة حيث ارتفع من ١٥,٧ طن للهكتار عام ١٩٧٥م إلى ١٧,٨ طن للهكتار عام ١٩٩٥م.

وتعد الطماطم من أهم الخضروات التي توسع في إنتاجها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، كما تعد أهم الخضروات التي أفادت من تطور أساليب الإنتاج داخل البيوت المحمية. وعلى سبيل المثال فقد زادت المساحة المخصصة لها على مستوى المملكة من حوالي ٢١٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٥م إلى ٢٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م وأكثر من ٢٨٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. وقد تراوح نصيب منطقة الرياض بين ٢٥٪ من مساحة هذا المحصول عام ١٩٧٥م إلى ٤٢٪ عام ١٩٨٥م ثم استقر نصيبها في السنوات الخمس الأخيرة في حدود ٣٦٪ من إجمالي مساحته في المملكة. ونتيجة للزيادة الملحوظة في المساحة المزروعة بهذا المحصول، ولتطور أساليب الإنتاج فقد انعكس ذلك في زيادة أكبر في الإنتاج حيث ارتفع إجمالي إنتاج المملكة من زهاء ٣٠٠٠٠٠ طن عام ١٩٧٥م إلى ٣٣١٠٠٠ طن عام ١٩٨٥م ثم إلى ٤٨٩٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م. كما زاد إنتاج منطقة الرياض من حوالي ٦٣٠٠٠٠ طن، أو ما يعادل ٢١٪ من إنتاج

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص٢٧٠.

المملكة عام ١٩٧٥م إلى ١٧١٠٠٠ طن أو حوالي ٣٥٪ من إنتاج المملكة عام ١٩٩٥م.[١] الجدير بالذكر أن جزءاً متصاعداً من الإنتاج في السنوات الأخيرة أصبح ينتج من مشاريع البيوت المحمية خاصة في منطقة الرياض. وعلى سبيل المثال فقط بلغ نصيب البيوت المحمية من إنتاج الطماطم على مستوى المملكة في عام ١٩٩٥م زهاء ٧٧٠٠٠ طن أو ما يعادل ١٥,٧٪ من إجمالي الإنتاج. أما في منطقة الرياض فقد بلغ إنتاج البيوت المحمية في السنة الآنفة الذكر ٢٩٤٢٣ طناً أو ما يعادل ١٧,٢٪ من إجمالي إنتاج الطماطم في المنطقة. وقد بلغ إنتاج البيوت المحمية في منطقة الرياض زهاء ٣٨٪ من إجمالي إنتاج البيوت المحمية في نفس السنة.[٢]

ومن أهم الخضروات التي شهدت تطوراً كبيراً في مساحتها وأساليب إنتاجها محصول الخيار، حيث ارتفعت المساحة المزروعة به في المملكة من ٨٢٢ هكتار عام ١٩٧٩م إلى حوالي ٢٧٨٠ هكتار عام ١٩٨٥م ثم إلى ٥٢٨٠ هكتار عام ١٩٩٥م. وارتفع تبعاً لذلك إنتاج هذا المحصول من ٥٨٦٥ طناً عام ١٩٧٩م إلى أكثر من ١٤٢٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م. أما في منطقة الرياض فقد ارتفعت مساحته من ٢٧٨ هكتار فقط، أو ما يعادل ٣٤٪ من مساحته في المملكة عام ١٩٧٩م إلى ١٦٧١ هكتار أو حوالي ٣٢٪ من مساحة الخيار في المملكة عام ١٩٩٥م. أما إنتاج هذا المحصول في منطقة الرياض فقد ارتفع من حوالي ٢٢٠٠ طن فقط عام ١٩٧٩م إلى ٥٦٢٧٤ طناً عام ١٩٩٥م وارتفعت تبعاً لذلك مساهمة منطقة الرياض في إنتاج الخيار في المملكة من ٣٧٪ إلى حوالي ٤٠٪ في العامين المذكورين على التوالي.[٣] ويعتبر الخيار أكثر الخضروات المنتجة داخل البيوت المحمية حيث بلغ إنتاجه بهذه الطريقة زهاء ٦٧٪ من إجمالي إنتاج الخيار في المملكة و٦٩٪ من إنتاجه في منطقة الرياض في عام ١٩٩٥م.[٤]

ومن الخضروات التي كانت تزرع على نطاق ضيق جداً في الماضي ولكنها شهدت نمواً كبيراً في السنوات العشر الأخيرة محصول البطاطس. ففي حين لم تتجاوز المساحة المزروعة به في عام ١٩٧٥م أكثر من ١٨٢ هكتار على مستوى المملكة، منها هكتار واحد فقط في منطقة الرياض، فقد بلغت

---

(١) راجع ملحق رقم (٢).

(٢) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص٢٧٤.

(٣) راجع ملحق رقم (٣).

(٤) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص٢٧٢.

مساحته في المملكة عام ١٩٩٠ أكثر من ٣٢٠٠ هكتار، كما تزايدت بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية لتبلغ أكثر من ١٩٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م، منها زهاء ٥٠٠٠ هكتار أو ما يعادل حوالي ٢٧٪ في منطقة الرياض. أما الإنتاج فقد زاد على مستوى المملكة من ٤٧٨ طناً فقط عام ١٩٧٥م ليبلغ أكثر من ٣٧٥٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م، منها حوالي ١٠٢٠٠٠ طن أو ما يعادل ٢٧٪ من إنتاج المملكة ينتج من منطقة الرياض.(١) وتعود هذه الزيادة الهائلة في إنتاج البطاطس للإقبال المتزايد على استهلاكه ثم إلى نجاح زراعته تحت أجهزة الري المحورية التي أنشئت أصلاً لزراعة الحبوب. ولذلك فإن إنتاج هذا المحصول يتركز بدرجة أساسية في المناطق التي تزرع فيها الحبوب على نطاق واسع، كالرياض، والقصيم وحائل وتبوك والجوف والمنطقة الشرقية، حيث تخصص بعض هذه الأجهزة ما بين فترة وأخرى لإنتاج البطاطس، أما المناطق الأخرى فلا تنتج إلا كميات محدودة.

أما الكوسا وهو من الخضروات التقليدية فقد تبع نفس نمط الإنتاج للخضروات السابقة فزادت مساحته وإنتاجه بشكل ملحوظ في العشرين سنة الماضية. ففي حين كان إجمالي المساحة المزروعة به على مستوى المملكة لا تتجاوز ٣٧٦ هكتار عام ١٩٧٢م و٩١٩ هكتار عام ١٩٧٥م ارتفعت إلى أكثر من ٤١٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م و٨١٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. كما زاد إنتاجه من ٧٤٦٨ طناً عام ١٩٧٥م إلى حوالي ٤٣٠٠٠ طن عام ١٩٨٥م و٧٨٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م. وكما هو الحال بالنسبة للخضروات الأخرى فإن منطقة الرياض تأتي في صدارة مناطق المملكة في إنتاجه، حيث يوجد بها على مدى السنوات الخمس الأخيرة حوالي ٢٧٪ من المساحة المزروعة، وتنتج زهاء ٢٦٪ من إجمالي إنتاجه في المملكة.(٢)

ومن المحصولات المتميزة التي شهد إنتاجها تطوراً ملحوظاً في العقود القليلة الماضية محصولي البطيخ والشمام حيث يستحوذان على نسبة كبيرة من المساحة المخصصة للخضروات وصلت إلى ٢٦٪ عام ١٩٩٠م و٢١٪ عام ١٩٩٥م. ويعد هذان المحصولان من المحصولات التي استفادت هي الأخرى من تجهيزات الري الحديثة التي أنشئت أصلاً لزراعة الحبوب، خاصة أن موعد زراعتهما يتزامن مع نهاية موسم القمح والشعير، وبالتالي يمكن للمزارع بعد فراغه من حصاد القمح أو الشعير استخدام نفس

---

(١) راجع ملحق رقم (٤).

(٢) راجع ملحق رقم (٥).

الأرض ونفس جهاز الري لزراعة البطيخ أو الشمام أو كليهما معاً في الموسم الصيفي وجني محصولهما قبل موسم زراعة الحبوب التالي. وتبعاً لذلك فإن معظم إنتاجهما تركز في السنين الأخيرة أيضاً في نفس مناطق إنتاج الحبوب كالرياض والقصيم وحائل وتبوك وغيرها.

وقد ارتفعت المساحة المزروعة بهذين المحصولين على مستوى المملكة من ١٤٤٠١ هكتار عام ١٩٧٥م إلى ٢٤٤٦٠ هكتاراً عام ١٩٨٥م ثم إلى ٣٣٥٤٤ هكتار عام ١٩٩٥م. أما الإنتاج فقد زاد من حوالي ٢٩٨٠٠٠ طن عام ١٩٧٥م إلى ٥٣٥٠٠٠ طن عام ١٩٨٥م ثم إلى ٥٨٣٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م. وقد تصاعدت المساحة المزروعة بالبطيخ والشمام في منطقة الرياض من ٢٦١٢ هكتار أو ما يعادل ١٨٪ من مساحتها الإجمالية في المملكة عام ١٩٧٥م إلى ١٠٥٦٥ هكتاراً (٤٣٪ من مساحتهما في المملكة) عام ١٩٨٥م. ثم إلى حوالي ١٣٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م وهو ما يعادل ٣٨,٥٪ من إجمالي مساحتهما في المملكة. كما تزايد إنتاجهما في منطقة الرياض بنسب أكبر حيث ارتفع نصيبهما من إجمالي إنتاج المملكة من ١١٪ عام ١٩٧٢م و٢٨٪ عام ١٩٧٥م ليصل إلى أكثر من ٤٣٪ في عام ١٩٨٥م و٤٤٪ عام ١٩٩٥م.[(١)]

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره فقد تطور إنتاج الخضروات الأخرى كالباذنجان والباميا والقرع والبصل وغيرها تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الماضية سواء على مستوى المملكة، أو في منطقة الرياض بوجه خاص.

ثالثاً: محصولات الأعلاف:

تضم محصولات الأعلاف في منطقة الرياض محصول البرسيم، الذي يعد محصول الأعلاف الرئيس في المنطقة، ثم حشائش الرودس التي بدأ التوسع في زراعتها مؤخراً، إضافة إلى كميات محدودة من الدخن وبعض أنواع الذرة خاصة الذرة الرفيعة. وقد أخذت المساحة المزروعة بالأعلاف المختلفة في المملكة بالزيادة المستمرة في السنوات الماضية نظراً لتزايد الاحتياجات العلفية لقطعان الثروة الحيوانية المتنامية سواء التي تربى داخل المزارع العادية أو في مشاريع الثروة الحيوانية المتخصصة، أو حتى حيوانات البادية، خاصة في السنين التي يقل فيها المطر وتتدهور فيها المراعي الطبيعية.

---

(١) راجع ملحق رقم (٦).

ويبين جدول (٦-١-٢٥) وشكل (٦-١-١٤) أن إجمالي المساحة المزروعة بالأعلاف قد زادت من حوالي ٣٢٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٥م إلى أكثر من ١٤٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م ثم إلى زهاء ٣٠٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. وتشغل محصولات الدخن والذرة الرفيعة التي تزرع بشكل أساسي في منطقة جازان وأجزاء من منطقة مكة المكرمة نسبة كبيرة من هذه المساحة.

جدول (٦-١-٢٥) تقدير المساحة لجميع محصولات الأعلاف في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة الإجمالية			مساحة البرسيم		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	٣٢٣٤٢	٢٧٥٣	٨,٥	٨٣٢٣	٢٤٣٩	٢٩,٣
١٩٧٥	٤٤٦٦٩	٨٥١٣	١٩,١	١٨٩١٥	٧١٤٦	٣٧,٨
١٩٨٠	٢٩٠٠٨	٦٤٥٣	٢٢,٢	٢٦٩١٦	٦٣٧٧	٢٣,٧
١٩٨٥	١٤٥٠٨٦	٢٧٥٣٩	١٩,٠	٤٣٩٣٣	٢٠٤٢٢	٤٦,٥
١٩٨٦	١٣٩٠٥٠	٢٩٣٤٢	٢١,١	٤٦١١٨	٢١٥٣١	٤٦,٧
١٩٨٧	١٦٣٣٢٢	٣٣٨٣٨	٢٠,٧	٤٨٢٤٧	٢٢٣٨٨	٤٦,٤
١٩٨٨	١٦٧٨٦٩	٣٥٩٩١	٢١,٤	٥٠٨٩٤	٢٣٤٩٤	٤٦,٢
١٩٨٩	١٦٦٥٠٤	٣٥٢٨٨	٢١,٢	٥٢٧٤٦	٢٤٠٤٥	٤٥,٦
١٩٩٠	٢٠٠٩٩٣	٣٧٤٣٢	١٨,٦	٥٤٨٤٠	٢٦٦٥٤	٤٨,٦
١٩٩١	٢٢٧٣٢٥	٤٩٦٧٥	٢١,٩	٧٩٤٩٨	٣٤٠٠٤	٤٢,٨
١٩٩٢	٢١٩٤٢٣	٥٥٩٦٥	٢٥,٥	٧٦٠٨٥	٣٣١١٨	٤٣,٥
١٩٩٣	٢٢٦٣٣٢	٥٠٤٢٢	٢٢,٣	٨٨٤٣٢	٣٢٣٢٣	٣٦,٦
١٩٩٤	٢٧٢٩٥٩	٦١٢٩٨	٢٢,٥	٩٧٩٨٠	٣٩١٣٠	٣٩,٩
١٩٩٥	٣٠٥٢٥٥	٦٧٠٣٨	٢٢,٠	١٠٩٠٦٣	٤٣٠٨٦	٣٩,٥

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه، حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (٧٠/١٩٧١-٧٤/١٩٧٥م)، ص ص٣٠، ٤٢، ٤٤.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (٧٥/١٩٧٦-٧٩/١٩٨٠م)، ص ص١٨، ٣٠، ٣٢.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٢٢/٢٣، ص ص٤٤، ٤٦.

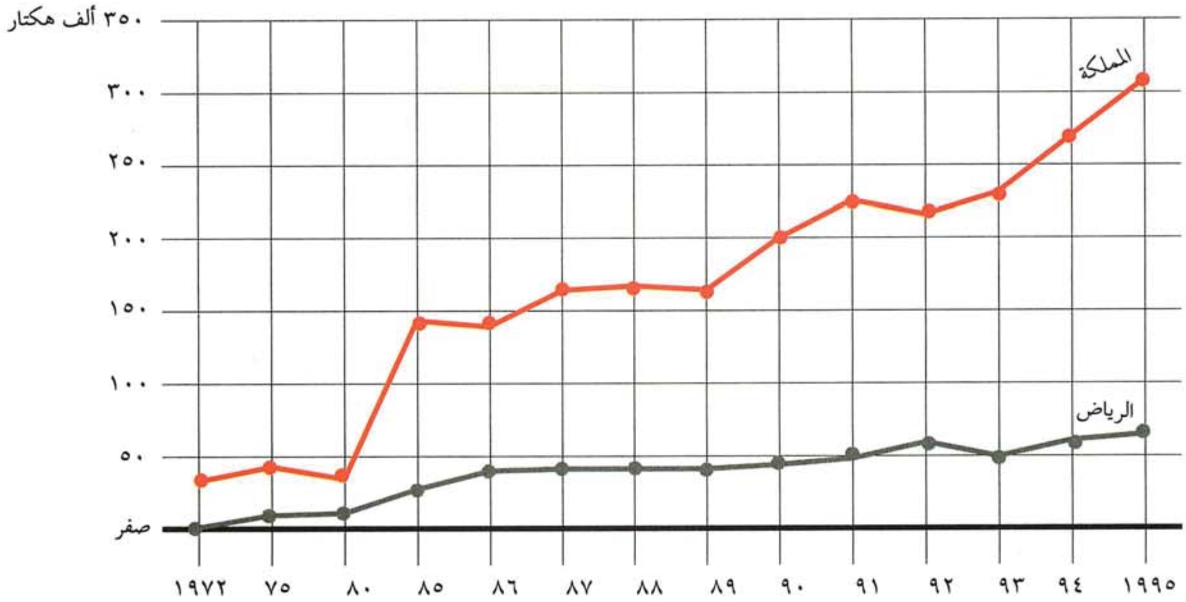
١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٢٢/٢٣، ص ص٤٤، ٤٦.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٢٢/٢٣، ص ص٤٤، ٤٦.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٢٢/٢٣، ص ص٤٤، ٤٦.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٢٢/٢٣، ص ص٤٤، ٤٦.

شكل (٦-١-١٤) تطور المساحة لمحصولات الأعلاف في المملكة وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م



وعلى سبيل المثال فقد بلغت المساحة المزروعة بالأعلاف في منطقة جازان عام ١٩٩٥م حوالي ١٢١٠٠٠ هكتار[١] وهي تشكل ٦٢٪ تقريباً من إجمالي مساحة الأعلاف في المملكة، باستثناء البرسيم، وجميع هذه المساحة مزروعة بالدخن والذرة الرفيعة اعتماداً على الأمطار والسيول. ولعل ذلك يفسر التدني النسبي لنصيب منطقة الرياض من إجمالي مساحة الأعلاف في المملكة حيث لم يتجاوز ١٩٪ في سنتي ١٩٧٥م و١٩٨٥م وزهاء ٢٢٪ من هذه المساحة عام ١٩٩٥م.

أما بالنسبة لمحصول البرسيم، الذي يعد أهم محصولات الأعلاف في مختلف مناطق المملكة، باستثناء بعض المناطق الجنوبية الغربية، فقد ارتفعت المساحة المزروعة به على مستوى المملكة من حوالي ١٩٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٥م إلى ٤٤٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م ثم أكثر من ١٠٩٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. وتدل الزيادة الهائلة في المساحة المزروعة خلال السنوات الأخيرة على الإقبال المتزايد على زراعته خاصة بعد الاتجاه لتحديد مساحة الحبوب الغذائية، والذي بدأ تطبيقه بشكل خاص منذ عام ١٩٩٠م.

ويوضح جدول (٦-١-٢٥) أن منطقة الرياض تأتي في صدارة مناطق المملكة المنتجة لهذا المحصول حيث زادت مساحته من ٧١٤٦ هكتار عام ١٩٧٥م إلى ٢٠٤٢٢ هكتار عام ١٩٨٥م ثم تضاعفت مساحته لتصل إلى أكثر من ٤٣٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. وقد ارتفعت نسبة المساحة المزروعة به في منطقة الرياض من إجمالي مساحته في المملكة تبعاً لذلك من ٣٨٪ عام ١٩٧٥م إلى ٤٧٪ عام ١٩٨٥م ثم استقرت عند حدود ٤٠٪ في السنوات الأخيرة. وتدل المؤشرات المبنية على تحديد مساحة الحبوب وزيادة قطعان الثروة الحيوانية على استمرار تصاعد المساحة المزروعة بالبرسيم في منطقة الرياض وفي بعض المناطق الأخرى كالقصيم وحائل والجوف وتبوك.

رابعاً: المحصولات الشجرية "الدائمة":

تضم هذه المجموعة بشكل رئيس أشجار النخيل التي تعد اللبنة الأساسية التي قامت عليها الزراعة في معظم مناطق المملكة لقرون عديدة، ويليها مجموعة من أنواع الفواكه المختلفة أهمها الحمضيات والعنب والتين والخوخ والزيتون وغيرها. ونتيجة للجهود التي تبذلها وزارة الزراعة والمياه لزيادة الإنتاج من هذه المحصولات، كإعانة فسائل النخيل وتوزيع شتلات الفاكهة المحسنة على المزارعين بأسعار

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص٤٨.

رمزية، فقد تزايدت المساحة المزروعة بها بشكل ملحوظ خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وخاصة في السنوات القليلة الماضية.

ويبين جدول (٦-١-٢٦) وشكل (٦-١-١٥) أنه في حين كانت المساحة المزروعة بالمحصولات الشجرية الدائمة في المملكة لا تتجاوز ٣٦٤٢٣ هكتار عام ١٩٧٢م فقد تضاعفت هذه المساحة خلال ثلاث سنوات تقريباً لتبلغ ٦٤١٤٨ هكتار عام ١٩٧٥م. وقد استمرت المساحة المزروعة بهذه المحصولات بالزيادة المستمرة بعد ذلك، رغم المنافسة الحادة من المحصولات الأخرى، خاصة الحبوب، لتبلغ أكثر من ٧٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م وزهاء ٩١٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٠م ثم أكثر من ١٣٠٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. ورغم أن جزءاً كبيراً من هذه الزيادة راجع إلى التوسع في زراعة أشجار الفاكهة في المناطق الشمالية كالجوف وتبوك وبعض المناطق الأخرى كنجران وعسير فقد واكبت زراعة هذه المحصولات في منطقة الرياض هذا التطور فارتفعت المساحة المزروعة بها من ٨٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٢م إلى ٢٠٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م ثم إلى أكثر من ٣٦٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. وارتفع تبعاً لذلك نصيب منطقة الرياض من المساحة الإجمالية لهذه المحصولات من ٢٢٪ عام ١٩٧٢م إلى ٢٧٪ عام ١٩٨٥م ثم إلى ٢٨٪ عام ١٩٩٥م.

وقد صاحب التطور الملحوظ في مساحة هذه المجموعة من المحصولات تطوراً مشابهاً في إنتاجها على مستوى المملكة وعلى مستوى منطقة الرياض على حد سواء. فارتفع إنتاجها الإجمالي في المملكة من حوالي ٨١٨٠٠٠ طن عام ١٩٨٨م إلى زهاء ١,١ مليون طن عام ١٩٩٥م، كما ارتفع إنتاج منطقة الرياض من حوالي ١٦٤٠٠٠ طن إلى ٢٠٩٠٠٠ طن في العامين المذكورين على التوالي.

ورغم هذه الزيادة الملحوظة في إنتاج منطقة الرياض من التمور والفاكهة إلا أن من الواضح أن نصيبها من الإنتاج يقل بشكل ملحوظ عن نصيبها من المساحة. وفي ظل كون منطقة الرياض من أهم مناطق المملكة المنتجة للتمور، قديماً وحديثاً، فإن هذا الانخفاض يعود بشكل رئيس إلى انخفاض نصيبها من إنتاج الفواكه مقارنة مع المناطق الأخرى.

جدول (٦-١-٢٦) تقدير المساحة والإنتاج للمحصولات الشجرية الدائمة في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	٣٦٤٢٣	٨٠٨٠	٢٢,٢	غ. م	غ. م	غ. م
١٩٧٥	٦٤١٤٨	١٧٩٣٨	٢٨,٠	غ. م	غ. م	غ. م
١٩٨٠	٧١٩٧٦	١٥٩٧٧	٢٢,٢	غ. م	غ. م	غ. م
١٩٨٥	٧٥١٢٧	٢٠٠٩٨	٢٦,٨	غ. م	غ. م	غ. م
١٩٨٦	٧٨٢٣٨	٢٤١٦٣	٣٠,٩	غ. م	غ. م	غ. م
١٩٨٧	٨١٧٠٦	٢٣٧٤٣	٢٩,١	غ. م	غ. م	غ. م
١٩٨٨	٨١٦٢٨	٢٢٧٤٢	٢٧,٩	٨١٧٧٧٠	١٦٣٥٢٧	٢٠,٠
١٩٨٩	٨٧٥٢٢	٢٤٣٥٠	٢٧,٨	٨٤٨٦٩١	١٦٩٣٥٩	٢٠,٠
١٩٩٠	٩٠٩٤٣	٢٨٤٥٩	٣١,٣	٨٠٣٨٩٠	١٩٦٥٥١	٢٤,٤
١٩٩١	٩٦١٩٢	٢٧٥٧٨	٢٨,٧	٨٣٣٩٩٤	١٦٧٢٣٩	٢٠,١
١٩٩٢	١٠٢٥٧٤	٢٩٠٠٥	٢٨,٣	٨٩٩١٦٩	١٨٥٧٦٠	٢٠,٧
١٩٩٣	١١٢٧٤٤	٣٢١٨٥	٢٨,٥	٩٥١٣٩٠	١٩٥٣٤٠	٢٠,٥
١٩٩٤	١١٧٧٤٢	٣٢٩٧٩	٢٨,٠	٩٨٧٩٤١	٢٠٠٧٠٢	٢٠,٣
١٩٩٥	١٣٠٢١٠	٣٦٤٥٥	٢٨,٠	١٠٥٢٩٨٩	٢٠٩٢٦٢	١٩,٩

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه، حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص٥٢.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص٣٩.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٢٥، ص٥٠.

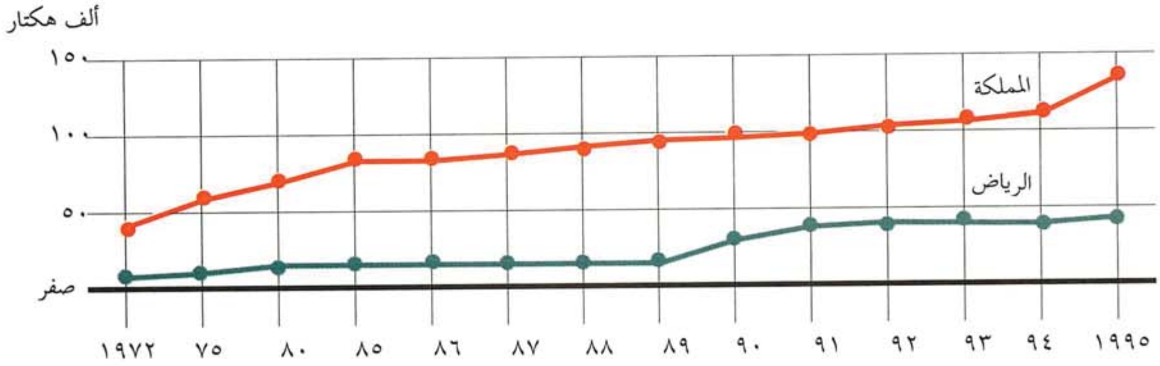
١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٢٥، ص٥٠.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٢٥، ص٥٠.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٢٥، ص٥٠.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٢٥، ص٥٠.

شكل (٦-١-١٥) تطورالمساحة للمحصولات الشجرية في المملكة وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م



ويتضح من جدول (٦-١-٢٧) وشكل (٦-١-١٦) الأهمية النسبية لأشجار النخيل وإنتاج التمور في هيكل إنتاج المحصولات الشجرية الدائمة، رغم ما توحي به هذه الأرقام من أهمية متزايدة لأشجار الفاكهة. فقد بلغت نسبة المساحة المزروعة بالنخيل في المملكة زهاء ٩٠٪ من مساحة المحصولات الشجرية عام ١٩٧٢م و٨٠٪ عام ١٩٨٥م ثم ٧٢٪ عام ١٩٩٥م. كما بلغ إنتاج التمور حوالي ٦٣٪ و٥٦٪ من إجمالي إنتاج هذه المجموعة من المحصولات في عامي ١٩٨٨م و١٩٩٥م على التوالي. أما في منطقة الرياض فقد تراوحت نسبة المساحة المخصصة لأشجار النخيل من إجمالي مساحة المحصولات الشجرية بين ٩٨٪ عام ١٩٧٢م و٨١٪ و٨٠٪ في عامي ١٩٨٥م و١٩٩٥م على التوالي. من جهة أخرى فقد تراوحت نسبة إنتاج التمور من إجمالي هذه المحصولات بين ٩٢٪ عام ١٩٨٨م و٨٢٪ عام ١٩٩٥م.

ويبين جدول (٦-١-٢٧) التطور المستمر في المساحة المخصصة لأشجار النخيل وإنتاج التمور في المملكة وفي منطقة الرياض على حد سواء. فقد تزايدت المساحة المزروعة بأشجار النخيل على مستوى المملكة من زهاء ٣٣٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٢م إلى أكثر من ٥٣٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٥م وإلى حوالي ٦٠٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٠م ثم ٦٤٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٨م. ومن الملاحظ أن نسبة زيادة المساحة المزروعة بأشجار النخيل خلال عقد الثمانينات الميلادية كانت محدودة قياساً بالفترة السابقة لها، ويعود ذلك إلى أن جل جهود المزارعين خلال تلك الفترة كانت موجهة لزراعة الحبوب نتيجة لربحيتها العالية وسرعة دوران رأس المال والحصول على العوائد على خلاف الاستثمار بالمحصولات الشجرية الذي يحتاج لعدة سنوات حتى يجني المزارع ثمار ما غرس. وقد تبدل الوضع بشكل واضح خلال السنوات العشر الماضية، وبوجه خاص منذ عام ١٩٩٠م، نتيجة لمجمل السياسات التي تبنتها الدولة ممثلة بوزارة الزراعة للحد من زراعة الحبوب وتشجيع زراعة المحصولات الأخرى، ومنها النخيل وأشجار الفاكهة، فانعكس ذلك في زيادة ملحوظة في المساحة المزروعة بأشجار النخيل لتصل إلى أكثر من ٧٢٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٠م وإلى ٨٤٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٣م ثم إلى حوالي ٩٤٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. ومن الجدير ذكره أن عدد أشجار النخيل في المملكة في تلك الفترة قدر بحوالي ١٣ مليون شجرة في عام ١٩٩٠م، منها حوالي ٢٨٢٠٠٠ شجرة من الأشجار غير المثمرة.(١)

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٣١١.

جدول (٦-١-٢٧) تقدير مساحة النخيل وإنتاج التمور في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	٣٢٩٥٦	٧٩١٠	٢٤,٠	١٨٧٨٤٦	٤٦٥٠٤	٢٤,٨
١٩٧٥	٥٣١٢١	١٦٥٣٣	٣١,١	٣٣٧٢٨٣	١٣٨٩٧٠	٤١,٢
١٩٨٠	٦٠٣٥٣	١٣٧٤٦	٢٢,٨	٣٤٢٢٨٦	٨٨٩٦٠	٢٦,٠
١٩٨٥	٥٩٧٨٧	١٦٢٩١	٢٧,٢	٤٥٥٧٣٠	١٢١٣٧٠	٢٦,٦
١٩٨٦	٦٣٠٣٣	٢٠٧٣٧	٣٢,٩	٤٥٧٤٤٣	١٣٠٨٩٨	٢٨,٦
١٩٨٧	٦٤٣٢٨	٢٠٨٦٥	٣٢,٤	٥٠٢٨١٠	١٤٥٧٦١	٢٩,٠
١٩٨٨	٦٤٠٧٣	١٩٨٨٧	٣١,٠	٥١٣٦١٣	١٥٠٢١٩	٢٩,٢
١٩٨٩	٦٨٣٠٥	٢١٢٥١	٣١,١	٥٢١٨٤٦	١٤٨٦٧٥	٢٨,٥
١٩٩٠	٧٢٣٧٩	٢٢٦١٤	٣١,٢	٥٢٧٨٨١	١٥١٤٩٩	٢٨,٧
١٩٩١	٧٧٤٤٨	٢٤٣١٨	٣١,٤	٥٢٨٠٧٤	١٥٢٠٤٢	٢٨,٨
١٩٩٢	٧٩٥٧٥	٢٤٤٦٢	٣٠,٧	٥٥٢٤٩٣	١٥٩١٢٤	٢٨,٨
١٩٩٣	٨٣٧٠٣	٢٥٧٧٣	٣٠,٨	٥٦٣٠٠٨	١٦٣٩١٢	٢٩,١
١٩٩٤	٨٥٧٩٠	٢٦٢٠٠	٣٠,٥	٥٦٧٧٦٢	١٦٤٠٧٨	٢٨,٩
١٩٩٥	٩٣٨٢٥	٢٩١٢٥	٣١,٠	٥٨٩٢٦١	١٧٠٥٨٥	٢٨,٩

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه، حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص٤٨.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص٣٥.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٢٦، ص٥٢.

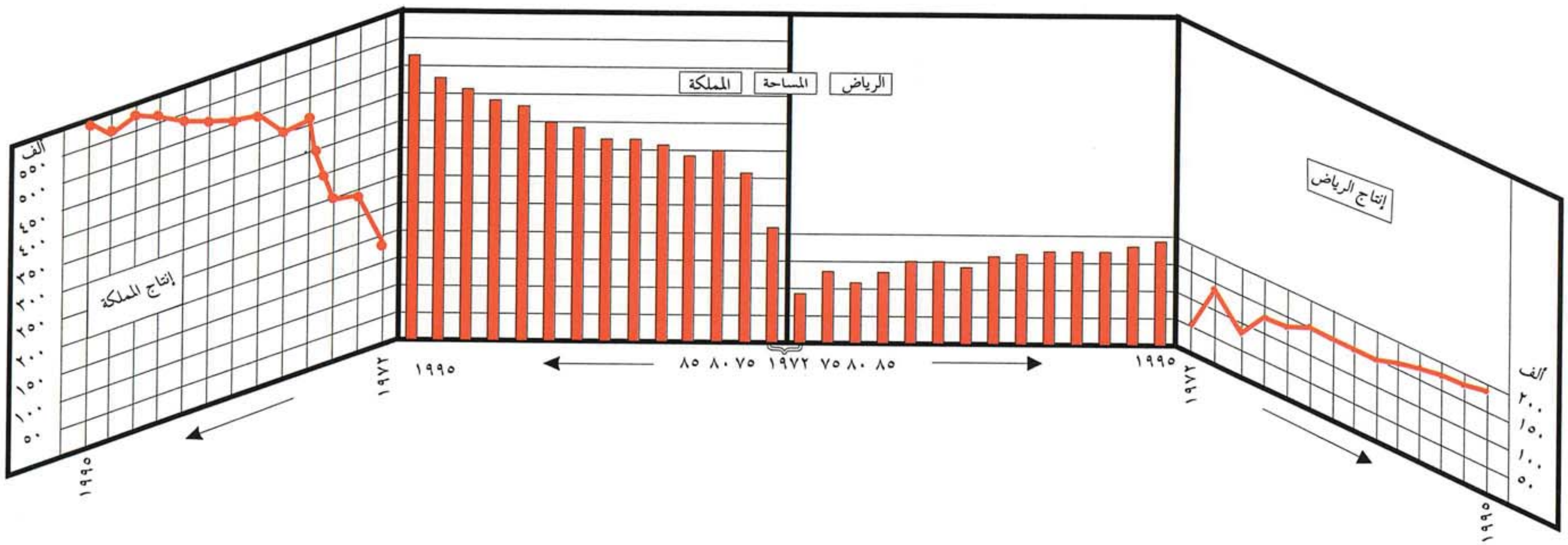
١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٢٦، ص٥٢.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٢٦، ص٥٢.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٢٦، ص٥٢.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٢٦، ص٥٢.

شكل (٦-١-١٦) تطور مساحة النخيل وإنتاج التمور في المملكة وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م



ولما كانت منطقة الرياض تأتي في صدارة مناطق المملكة التي انتشرت فيها التنمية الزراعية الحديثة فقد تأثرت زراعة النخيل فيها إيجاباً وسلباً بمجمل الظروف السابقة. وعليه فقد ارتفعت المساحة المخصصة لأشجار النخيل من حوالي ٨٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٢م إلى ١٦٥٣٣ هكتار عام ١٩٧٥م، أي أنها تضاعفت تقريباً خلال فترة ثلاث سنوات فقط. أما خلال الفترة التالية، حتى منتصف الثمانينات فقد تراجعت المساحة المزروعة بالنخيل نتيجة لمجمل الظروف السالف ذكرها، بل إن منطقة الرياض كانت أكثر تأثراً من باقي المناطق نتيجة لأنها أهم مناطق المملكة المنتجة للحبوب خلال تلك الفترة، وهو ما يوحي بأن جزءاً من الأراضي المزروعة بالنخيل قد أهملت حتى ماتت نخيلها بل قد تكون حولت لزراعة الحبوب وبعض المحصولات الأخرى. وتبعاً لذلك فقد انخفضت المساحة المزروعة بالنخيل في منطقة الرياض إلى حوالي ١٤٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٠م ثم زادت قليلاً لتصل إلى ١٦٣٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م ولكنها رغم هذه الزيادة لم تصل إلى مستواها الذي كانت عليه قبل عشر سنوات.

وقد بدأت المساحة المزروعة بالنخيل بالزيادة التدريجية خلال النصف الثاني من الثمانينات لتصل إلى زهاء ٢١٠٠٠ هكتار خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩م قبل أن تتصاعد بشكل واضح منذ عام ١٩٩٠م لتصل إلى أكثر من ٢٩٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. وتبعاً لذلك أصبح نصيب منطقة الرياض من إجمالي المساحة المزروعة بأشجار النخيل منذ عام ١٩٨٦م حوالي ٣١٪ بعد أن كان لا يتجاوز ٢٤٪ عام ١٩٧٢م. أما بالنسبة لعدد أشجار النخيل في منطقة الرياض فقد بلغ زهاء ٢,٦ مليون شجرة، أو حوالي ٢٠٪ من إجمالي أشجار النخيل في المملكة عام ١٩٩٠م. ومن هذه الأشجار حوالي ٦٧١٠٠٠ شجرة من الأشجار غير المثمرة في ذلك العام، وهو ما يعادل حوالي ٢٦٪ من إجمالي أشجار النخيل في المنطقة.(١)

وقد تأثر إنتاج المملكة ومنطقة الرياض من التمور بشكل أساسي بدرجة نمو المساحة المزروعة بالنخيل وعدد أشجارها، كما تأثر بعوامل أخرى كنسبة النخيل المثمر والتفاوت في إنتاجية النخلة وغيرها. وعموماً فقد شهد إنتاج التمور تصاعداً ملحوظاً خلال الثلاثين سنة الماضية، عدا استثناءات قليلة، فارتفع إجمالي الإنتاج بالمملكة من حوالي ١٨٨٠٠٠ طن عام ١٩٧٢م إلى ٤٥٦٠٠٠ طن عام ١٩٨٥م ثم إلى حوالي ٥٨٩٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م. أما في منطقة الرياض فقد ارتفع الإنتاج من حوالي

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٣١١.

٤٧٠٠٠ طن، أو ما يعادل حوالي ربع إنتاج المملكة من التمور في عام ١٩٧٢م، إلى ١٢١٠٠٠ طن، أو زهاء ٢٧٪ من إنتاج المملكة عام ١٩٨٥م. وقد شهد الإنتاج في السنين التالية نمواً أكبر ليصل إجمالي منطقة الرياض من التمور إلى حوالي ١٥١٠٠٠ طن عام ١٩٩٠م ثم ١٧١٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م. وزادت تبعاً لذلك المساهمة النسبية لمنطقة الرياض إلى زهاء ٢٩٪ من إجمالي إنتاج التمور في المملكة في السنوات العشر الأخيرة.

وإذا انتقلنا من إنتاج التمور لإنتاج الفاكهة فإن أهم ما ينتج منها في منطقة الرياض الموالح والعنب، ولكن من الملاحظ أن إنتاج منطقة الرياض من الفواكه، على خلاف المحصولات الأخرى، لا يشكل إلا نسبة قليلة من إجمالي إنتاج الفواكه في المملكة خاصة خلال السنين الأخيرة رغم الزيادة المطردة في المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة. فقد تطورت المساحة المزروعة بالموالح[١] على مستوى المملكة من ١٣٦٨ هكتار فقط عام ١٩٧٢م إلى أكثر من ٢٠٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م، ثم قفزت مساحتها بسبب التشجيع الكبير من وزارة الزراعة والمياه للإكثار منها في الآونة الأخيرة لتبلغ أكثر من ١٢٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٥م. كما تصاعد إنتاج المملكة من الموالح، تبعاً لذلك، من حوالي ٨٠٠٠ طن عام ١٩٧٢م إلى ١١٠٠٠ طن عام ١٩٨٥م ثم إلى حوالي ٧٥٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م.

وفي حين سايرت منطقة الرياض الاتجاه العام في زيادة المساحة المزروعة بأشجار الحمضيات حيث ارتفعت مساحتها من ٦٥ هكتار فقط عام ١٩٧٢م إلى ٥٠٠ هكتار عام ١٩٨٥م ثم بلغت ٣٢٥٨ هكتار عام ١٩٩٥م، فإن إنتاجها ظل يتنامى ببطء شديد من زهاء ٧٧٠ طناً عام ١٩٧٢م إلى ١٣٤٤ طناً عام ١٩٨٥م ثم إلى ٦٨٣٧ طناً عام ١٩٩٥م. ولذلك ففي حين تصاعد نصيب منطقة الرياض من المساحة المزروعة بالحمضيات بالمملكة من ٥٪ عام ١٩٧٢م إلى ٢٧٪ عام ١٩٩٥م فإن نصيبها من الإنتاج في عام ١٩٩٥م ظل مقارباً لما كان عليه في عام ١٩٧٢م رغم أن مساهمتها في إنتاج الحمضيات قد شهدت بعض التحسن خلال فترة الثمانينات الميلادية.

ويبدو هذا التفاوت الواضح بين المساحة والإنتاج أكثر وضوحاً في محصول العنب[٢] حيث ارتفع إجمالي المساحة المزروعة به في منطقة الرياض من ٧٧ هكتار فقط عام ١٩٧٢م إلى زهاء ١٢٠٠ هكتار

---

(١) راجع ملحق رقم (٧).

(٢) راجع ملحق رقم (٨).

عـام ١٩٨٠م، ثم أخـذت المسـاحـة بالتطور خـاصـة في السنين الأخيـرة لتـصل إلى ٢٧٢٦ هكتـار عـام ١٩٩٥م. أما إنتاج المنطقة من العنب فقد تزايد من حوالي ١٢٠٠٠ طن عام ١٩٧٢م إلى زهاء ٢١٠٠٠ طن عام ١٩٨٠م ولكنه شهد هبوطاً شديداً بعد ذلك ليصل إلى ٢٥٥٨ طناً فقط عام ١٩٨٦م. ولم يلبث الإنتاج أن أخذ بالتحسن التدريجي بعد ذلك، خاصة منذ عام ١م ليستقر أخيراً في حدود ١٠٠٠٠ طن عام ١٩٩٥م. وتبعاً لذلك فبينما كان نصيب منطقة الرياض من المساحة المزروعة بالعنب في المملكة في تصاعد بشكل عام حيث زاد من ٩٪ عام ١٩٧٢م إلى ٢٩٪ عام ١٩٨٠ ثم إلى ٣٧٪ عام ١٩٩٠م قبل أن يستقر أخيراً عند ٢٦٪ عام ١٩٩٥م، فإن نصيبها من الإنتاج انحدر من ٤٣٪ من إنتاج العنب في المملكة عام ١٩٧٢م إلى ٣٧٪ عام ١٩٨٠م ثم إلى ما بين ٧-٨٪ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥م.

إن هذا التـفـاوت بين نصيب منطقة الرياض من المساحة المزروعة بالفـواكـه بالمملكة ونصيبـها من الإنتاج، بل التصاعد التدريجي في نصيبها من المساحة في نفس الوقت الذي يتناقص نصيبها من الإنتاج يمكن تفسيره بعدة عوامل منها:

١- إن تركيز مزارعي منطقة الرياض خلال فترة الطفرة الزراعية في الثمانينات كان منصباً بدرجة أساسية على زراعة الحبـوب، خاصـة القـمح، وقد صـحب ذلك إهمـال لبعض المحـصـولات الأخـرى، وأهمهـا أشجار الفـاكـهة. ولعل ذلك يفسر انخفـاض إنتاج العنب في منطقـة الرياض من حوالي ٢١٠٠٠ طن عـام ١٩٨٠م، وهو مـا يشكل حـوالي ٣٧٪ من إنتاج المملكة، إلى ٣٠٨٤ طناً فقط في ذروة الطفرة الزراعية عام ١٩٨٥م، وانخفض تبعاً لذلك نصيبها من إنتاج العنب في المملكة إلى حوالي ٤٪ فقط. وما ينطبق على العنب ينطبق أيضاً على الموالح حيث انخفض إنتاجها من ٦٤٣٤ طناً عام ١٩٨٠م إلى ١٣٤٤ طناً عام ١٩٨٥م، كما ينطبق على سائر الفواكه الأخرى.

٢- إن الظروف المناخية والبيئية العامة في منطقة الرياض أقل ملاءمة لزراعة بعض أشجار الفاكهة من بعض مناطق المملكة الأخرى، خاصة المناطق الشمالية (تبوك والجوف وحائل)، ومنطقة نجران، التي انتشرت فيها زراعة الفواكه في السنين الأخيرة على نطاق واسع، أو حتى مناطق زراعة الفواكه التقليدية في المملكة كالطائف والباحة وعسير. وتبعاً لتفاوت هذه الظروف تتفاوت الإنتاجية، حيث بلغت إنتاجية الهكتار الواحد من الموالح في عام ١٩٩٥م، على سبيل المثال، ١٠,٢ طن في تبوك و٦,٢ طن في الجوف بينما لم تتجاوز ٢ طن للهكتار في منطقة الرياض. (١١٣) وقد لا يعود

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص ٥٤.

ارتفاع الإنتاجية في المناطق المذكورة آنفاً لملائمة الظروف البيئية فقط، بل لتقنيات الإنتاج المتقدمة المستخدمة هناك، حيث تبنت زراعة الفواكه في هذه المناطق، وخاصة المناطق الشمالية، شركات زراعية عملاقة تطبق أحدث أساليب الإنتاج، كشركة أسترا وشركة تبوك وشركة الجوف وشركة حائل للتنمية الزراعية.

٣- إن المتتبع لبيانات الملحقين (٧، ٨) ليلحظ بوضوح أنه بعد مرحلة الهبوط الشديد في مساحة وإنتاج الفواكه خلال عقد الثمانينات نتيجة لتركيز المزارعين على محصولات الحبوب فإن جزءاً كبيراً من المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة تم خلال السنوات القليلة الماضية، وهو ما يعني أن نسبة منها لم تدخل مرحلة الإثمار بعد. وقد يكون ذلك مؤشراً لتوقع زيادة إنتاج منطقة الرياض من الفواكه خلال السنوات القليلة القادمة، خاصة في ضوء سياسة الدعم والتشجيع الذي يلقاه المزارعون للإكثار من زراعة وإنتاج الفواكه تطبيقاً لأهداف التنمية الزراعية الشاملة والمتوازنة.

ملحوظات ختامية:

إن استعراض أوضاع الزراعة في منطقة الرياض قديماً وحديثاً يظهر بكل جلاء الأهمية الزراعية الكبيرة لهذه المنطقة ومساهمتها النسبية العالية في إنتاج المملكة من معظم المنتجات الزراعية. ولعل من أهم ما يميز الزراعة القديمة في منطقة الرياض وفي سائر مناطق المملكة الأخرى هو التنوع المحصولي والتوازن في إنتاج المحصولات المختلفة، وهو نمط يتناسب مع الأهداف الرئيسة من الزراعة في ذلك الوقت، كونها المهنة الرئيسة للسكان المستقرين، ولذا فكان هدف المزارع حينئذ إنتاج ما يلبي مستلزمات أسرته من المواد الغذائية طوال العام في المقام الأول ثم بيع ما يفيض عن ذلك في الأسواق المحلية، أو دفعه للتاجر الذي يتعامل معه الفلاح في مقابل ما يأخذه منه من بضائع وحاجيات طوال الموسم الزراعي.

ومع بزوغ شمس التنمية الزراعية الحديثة ظهر نوع آخر من الزراعة أصبح مع مرور الوقت يشكل معظم الحيازات والأراضي الزراعية، هذا النمط الجديد لا يهدف كما هو النمط القديم إلى سد احتياجات الأسرة بل ينحو منحىً جديداً هدفه زراعة الغلات والمحصولات الزراعية المطلوبة في الأسواق والتي تدر على المزارع أرباحاً كبيرة. ولذلك فإن التنمية الزراعية الحديثة وبتأثير من تشجيع الدولة لإنتاج بعض السلع الاستراتيجية، وخاصة الحبوب، اتجهت في معظمها للتخصص في إنتاج هذه الغلات وكان

الحافز الرئيس للتركيز عليها هو ضمان التسويق المربح للإنتاج حيث تستقبل مؤسسة الغلال إنتاج المزارعين من القمح والشعير وتدفع مقابل ذلك أسعاراً مجزية. وتبعاً لذلك فقد طغت الحبوب الغذائية على معظم المساحة المحصولية في المملكة، وخاصة في المناطق التي انتشرت فيها المزارع الواسعة وأهمها منطقة الرياض. وكانت النتيجة أن إنتاج المملكة من الحبوب، وخاصة القمح، لم يتوقف عند حدود تلبية احتياجات سكانها بل أصبحت تنتج في بعض الفترات ما يفوق ثلاثة أضعاف احتياجاتها من القمح ودخلت منذ عام ١٩٨٥م نادي الدول المصدرة لهذه الغلة.

إن المتمعن في الأوضاع البيئية للمملكة ولمواردها المائية والأرضية ليدرك لأول وهلة أنه إذا كان من الممكن تفهم أن تسعى الدولة لإنتاج ما يكفيها من أهم السلع الزراعية الاستراتيجية، ومنها القمح، للحفاظ على أمنها الغذائي من تقلبات الأسواق العالمية أو ضغوط الدول المنتجة، خاصة في أوقات الأزمات، وهو ما فعلته الدولة مشكورة عبر برامج الدعم العديدة للقطاع الزراعي فإنه ليس من مصلحة دولة صحراوية كالمملكة ذات إمكانات مائية محدودة أن تتوسع في إنتاج هذه المحصولات إلى ما يفوق مستوى الاكتفاء الذاتي، في حين أن هناك محصولات أخرى لا زال الإنتاج الوطني منها محدوداً، ومنها معظم أنواع الخضروات والفاكهة.

لقد ظهرت هذه الحقيقة واضحة أمام المخططين عند مراجعتهم لإيجابيات وسلبيات التجربة الزراعية الحديثة، ولذا فقد ركزت خطط التنمية الثلاث الأخيرة على الحد من المحصولات الحقلية كالحبوب والأعلاف وتشجيع سياسة التنوع المحصولي، واختيار المحصولات والأساليب الزراعية الموفرة للمياه كإنتاج الخضروات داخل البيوت المحمية وزراعة النخيل وأشجار الفاكهة بأسلوب الري بالتنقيط. وقد بدأت بوادر نجاح هذه التجربة منذ عام ١٩٩٠م في زيادة المساحة المخصصة للخضروات والفاكهة وفي الزيادة الملحوظة في الإنتاج الوطني من هذه الغلات ليسد جزءاً من احتياجات البلاد المتنامية، ولكن النجاح المأمول لسياسة التنوع المحصولي والإكثار من إنتاج الخضروات والفاكهة والمحصولات الأخرى لا يتوقف فقط على برامج التشجيع الحكومية التي وصلت إلى توزيع شتلات الفاكهة المحسنة على المزارعين بأسعار رمزية، بل يحتاج في المقام الأول إلى تحسين نظام تسويق هذه المنتجات ليحصل المزارع المنتج على أرباح معقولة.

إن من الواضح أن أهم الأسباب وراء التوسع الهائل في زراعة الحبوب خلال العقدين الماضيين هو

ضمان المزارع لتسويق إنتاجه بأسعار مربحة عبر ما تقدمه مؤسسة الغلال من أسعار تشجيعية، ولكي يتجه المزارعون لإنتاج غلات أخرى مثل الخضروات والفاكهة فيجب أولاً التركيز على تحسين وتطوير ظروف التسويق الحالي لهذه المنتجات الذي يسيطر عليه الوسطاء والدلالون ويتحكمون بأسعارها فيفرضون أسعاراً متدنية على المزارع في حين تصل نفس السلعة للمستهلك النهائي بسعر عال. والنتيجة أن هؤلاء الوسطاء يجنون الكثير من الأرباح في جميع الأحوال ودون أن يضيفوا أي خدمات تذكر لتحسين خصائص المنتج الزراعي في حين يتكبد المزارع في معظم الأحوال خسائر طائلة في الوقت الذي يدفع المستهلك أضعاف السعر الأساسي لنفس السلعة.

إن الوضع الصحيح لتسويق هذه المنتجات الزراعية يقضي أن تنتقل السلعة من المزارع إلى المستهلك النهائي بأقصر الطرق وهو ما يجعل المزارع يحصل بالفعل على الجزء الأكبر من ثمن المنتج في الوقت الذي يدفع المستهلك سعراً أقل وهو أمر يصعب تحقيقه في ظل نظام التسويق الحالي. ولذلك فإن تطوير نظام تسويق المنتجات الزراعية يحتاج إلى فتح قنوات جديدة لتسويق هذه المنتجات كالتوسع في إنشاء شركات التسويق الزراعي التي بدأت أعداد منها في مزاولة هذا النشاط مؤخراً، وإنشاء الجمعيات التعاونية المتخصصة في تسويق وتصنيع المنتجات الزراعية، كما قد يتطلب أيضاً تنظيم استيراد السلع الزراعية من الخارج بالحدود التي تتناسب مع النهج الاقتصادي للدولة والتزاماتها الدولية وفي نفس الوقت لا يؤثر على الإنتاج الوطني من هذه المحصولات عبر تطبيق دقيق للروزنامة الزراعية التي وافق عليها مجلس الوزراء مؤخراً. إن تطبيق مثل هذه الخطوات قد يساعد البلاد في تبني تنمية زراعية متوازنة تلبي احتياجات الوطن وتخدم المزارع والمستهلك.

من جانب آخر فإن التوسع الزراعي الهائل الذي شهدته البلاد في العقدين الماضيين على وجه الخصوص رغم إيجابياته العديدة قد أفرز بالإضافة إلى استنزاف موارد المياه الجوفية عدداً من السلبيات الأخرى منها على سبيل المثال المشكلات البيئية الناتجة عن الإفراط في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات المختلفة، خاصة ما يتعلق بتلويث المياه الجوفية وتدهور التربة وتغيير خصائصها. هذه المشكلات وغيرها تحتاج إلى دراسات متخصصة لتحديد أبعادها، واقتراح الحلول الناجعة لها.

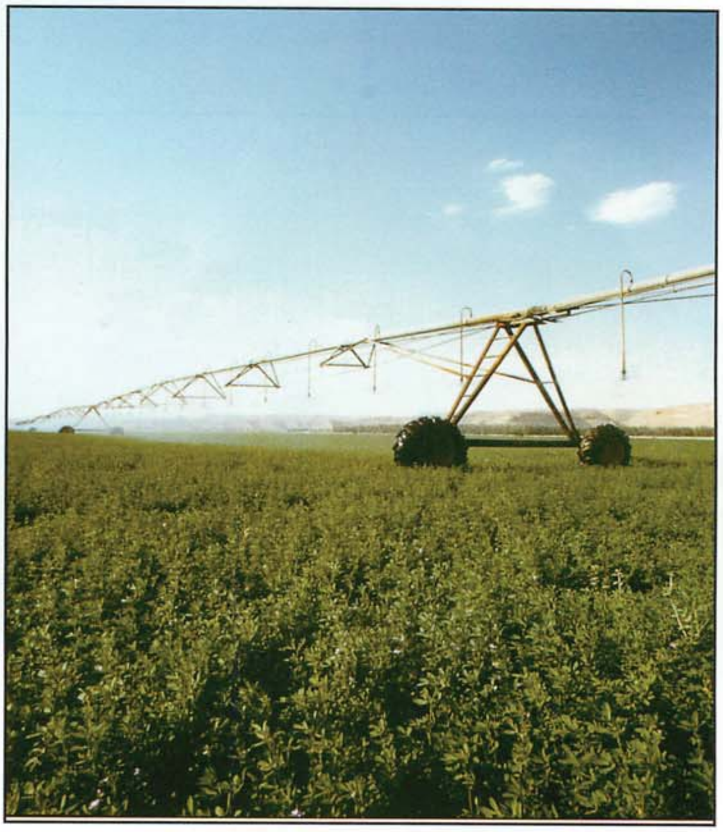
صور الفصل الأول



صوامع الغلال ومطاحن الدقيق بمنطقة الرياض



زراعة القمح في منطقة الرياض



إحدى المزراع الحديثة في منطقة الرياض



الزراعة الحديثة في منطقة الرياض





نماذج لأساليب الري الحديثة، الري بالرش للمحاصيل الحقلية والري بالتنقيط
للمحاصيل الشجرية





عين الصوينع في منطقة السر، نموذج للزراعة المعتمدة على العيون في منطقة الرياض في الماضي، ويرى المجرى الرئيس للعين في الصورة الأولى، والسواقي المتفرعة من المجرى الرئيس «السجور» في الصورة الثانية





نمط زراعة الأودية أحد أشهر أنماط الزراعة في منطقة الرياض قديماً وحديثاً





الزراعة في المنخفضات البيئية وسط الكثبات الرملية «العقل»، واحد من الأنماط الموجودة بكثرة في منطقة الزلفي

السواني



المضخات الميكانيكية



طريقتان لرفع الماء من الآبار العادية



الآبار اليدوية القديمة بالدرعية

المصادر والمراجع

أولاً : المراجع العربية:

ابن خميس، عبدالله، (١٩٧٨م)، **معجم اليمامة**، ج١، الفرزدق، الرياض.

البنك الزراعي السعودي، (١٤٠٥هـ)، **التقرير السنوي**، (٢١)، المركز الرئيس، الرياض.

البنك الزراعي السعودي، (١٤٠٦هـ)، **التقرير السنوي**، (٢٢)، المركز الرئيس، الرياض.

البنك الزراعي السعودي، (١٤١٤هـ)، **التقرير السنوي**، (٣٠)، المركز الرئيس، الرياض.

البنك الزراعي السعودي، (١٤١٥هـ)، **التقرير السنوي**، (٣١)، المركز الرئيس، الرياض.

البنك الزراعي السعودي، (١٤١٦هـ)، **التقرير السنوي**، (٣٢)، المركز الرئيس، الرياض.

البنك الزراعي السعودي، (د. ت)، **البنك الزراعي في عشرين عاماً**، المركز الرئيس، الرياض.

دراز، عمر، (١٩٦٥م)، **التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

الربدي، محمد، (تحت النشر)، **السكان في المملكة العربية السعودية**، **في الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي**، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

السدحان، عبدالله والغامدي عبدالعزيز، (١٩٨٥م)، **الزراعة والمياه في عهد الملك عبدالعزيز**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

الشويعر، محمد، (١٤٠٥هـ)، **شقراء**، دار الناصر للنشر، الرياض.

عثمان، مصطفى نوري، (١٩٨٤م)، **الماء ومسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية**، تهامة، جدة.

العمار، عبدالعزيز، (١٩٨٥م)، **الزراعة في منطقة الرياض**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

الفوزان، فوزان والخلف، عبدالله والزهراني، عبدالله، (تحت النشر)، **الزراعة التقليدية في المملكة العربية السعودية**، موسوعة الثقافة التقليدية، دار الدائرة للنشر والتوثيق، الرياض.

قسم الجغرافيا، (١٩٨١م)، **أطلس السكان للمملكة العربية السعودية**، كلية الآداب، جامعة الرياض، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٧٧م)، **التعداد العام للسكان، البيانات التفصيلية لمنطقة الرياض**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (١)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٦م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٢)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٧م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٣)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٦٨م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٤)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٠م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٢٦)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٣م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٢٩)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، (٣١)، وزارة التخطيط، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (د. ت)، **التنائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ**، وزارة التخطيط، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٧م)، **التنائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ**، وزارة التخطيط، الرياض.

المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، (١٤١١هـ)، **التقريري السنوي**، مؤسسة الصوامع، الرياض.

النشوان، عبدالرحمن، (١٤١٠هـ)، **منطقة الأفلاج: دراسة جغرافية ميدانية**، مكتبة الرشد، الرياض.

وزارة التخطيط، (د. ت)، **خطط التنمية الأولى-السادسة**، وزارة التخطيط، الرياض.

وزارة التخطيط، (١٩٩٦م)، **منجزات خطط التنمية**، وزارة التخطيط، الرياض.

شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (د. ت)، **نتائج الحصر الزراعي لبعض مناطق الجنوب عام ١٣٨٣/ ١٣٨٤هـ**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (١٩٦٦م)، **نشرة الإحصاء والاقتصاد الزراعي**، العدد الثالث، مارس، (١٩٦٦م)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

شعبة الإحصاء والاقتصاد الزراعي، (١٩٦٨م)، **الإحصاءات الزراعية الأساسية**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

وزارة الزراعة والمياه، (١٣٩٥هـ)، **اللائحة التنفيذية لنظام توزيع الأراضي البور**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٧٩م)، **الصحاري الخضر**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

شعبة الإحصاء الزراعي، (١٩٧٤م)، **نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ٧٣/ ١٩٧٤م**، عدة أجزاء، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

شعبة الإحصاء الزراعي، (١٩٧٥م)، **نشرة الإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة، (١٩٧٠-١٩٧٥م)**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٠م)، **نشرة الإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة، (١٩٧٦-١٩٨٠م)**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، **النتائج العامة للتعداد الزراعي الشامل لعام ١٩٨١/ ١٩٨٢م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٤م)، **أطلس المياه**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٦م)، **خريطة التربة العامة للمملكة العربية السعودية**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٧م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد (٥)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٢م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد (٧)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٤م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد (٨)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد (٩)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد (١٠)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، **بيانات غير منشورة عن تصحيح إطار القرى الزراعية والحائزين في المملكة**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٧م)، **بيانات غير منشورة عن أعداد المستفيدين وحجم الأراضي الموزعة وفق برنامج توزيع الأراضي البور**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (د. ت)، **بيانات غير منشورة عن تقدير أعداد الحيازات ومساحتها بناءً على مؤشر توزيع الأراضي البور**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

اليوسف، عبد الرزاق، (١٤٠٥هـ)، **الزلفي**، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الرياض.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

Crary, D. D., (1951), Recent agricultural development in Saudi Arabia in **Geographical Review**, 41 (5), 366-383.

El-Mallakh, R., (1982), **Saudi Arabia: Rush to development,** Croom Helm, London.

Hajrah, H. H., (1982), **Public Land distribution in Saudi Arabia**, Longman, London.

ملحق رقم (١)

تقدير المساحة والإنتاج لمحصول الشعير في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	١٥٢٨٤	٣٨	٠,٢	٩٣١٨	٧٧	٠,٨
١٩٧٥	٧٠٥٨	١٠٤	١,٥	١٦٧١٠	١٤٩	٠,٩
١٩٨٠	٤٤٠٣	١٤٨	٣,٤	٥٤٦١	٢٠	٠,٤
١٩٨٥	٢٠٤٣	٢	٠,١	٤٣٩٣	٩	٠,٢
١٩٨٦	٣٢٢٧٦	١٠١٦٢	٣١,٥	١٢٠٥١٩	٣١٥٠٥	٢٦,١
١٩٨٧	٣٧٧٠٤	٩٦٣٩	٢٥,٦	١٠٤٣٣٧	٤٥٢٩٩	٢٩,٤
١٩٨٨	٤٤٧١١	١٧٩٩٦	٤٠,٢	٢٨٥٤٣٩	١١٢٤٣٠	٣٩,٤
١٩٨٩	٥٤٠٧٠	٢٥٠٤٤	٤٦,٣	٣٥٠٠٢٨	١٢٩٧٧٧	٣٧,١
١٩٩٠	٥٥٧٧١	٢٦٧٨٨	٤٨,٠	٣٧٢٢٩١	١٤٥٠٥٥	٣٩,٠
١٩٩١	٦٠٥٧٦	٣٠٠٨٧	٤٩,٧	٤٠٦٧٧٣	١٦٤٠٥٩	٤٠,٣
١٩٩٢	٦٢٢٣٩	٣١٠٨٧	٤٩,٩	٤١٦٦٤٧	١٦٧٩٣٢	٤٠,٣
١٩٩٣	٢١١٦٤١	١٠٣١٨٢	٤٨,٨	١٤٢٠٧٤٥	٥٥٣٤٤٢	٣٩,٠
١٩٩٤	٣١٥٩٤٠	١٥٣٣٩٣	٤٨,٦	٢٠١٠٥٠٠	٨١١٦٤٩	٤٠,٤
١٩٩٥	١٦٨٩٥٧	٧٩٢٢٠	٤٦,٩	٨٦٢٦٤٢	٣٣٣٤٤٦	٣٨,٧

المصدر: اعتمـاداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسـات الاقتصاديـة والإحصـاء، **نتـائج الإحصـاءات الزراعيـة الشـاملة، والجاريـة بالعينـة**، وزارة الزراعة والميـاه. حسب التفصيل التـالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (٧٠/١٩٧١-٧٤/١٩٧٥م)، ص١٩.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (٧٥/١٩٧٦-٧٩/١٩٨٠م)، ص٥.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٧، ص١٤.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٧، ص١٤.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٧، ص١٤.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٧، ص١٤.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٧، ص١٤.

ملحق رقم (٢)

تقدير المساحة والإنتاج لمحصول الطماطم في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	١٠٩٥٩	٣٨٣١	٣٥,٠	١١٠٩٥٠	٤٥٥٨٦	٤١,١
١٩٧٥	٢٠٨٧٠	٥٢٤٢	٢٥,١	٣٠١٤١٤	٦٣٠٥٠	٢٠,٩
١٩٨٠	١٧٦١٦	٢٦٨٧	١٥,٣	٢٠٠١٢١	٤٣٢١٠	٢١,٦
١٩٨٥	٢٥٠٦٩	١٠٤١٥	٤١,٥	٣٣٠٩٥٠	١٢٩٢٣٤	٣٩,٠
١٩٨٦	٢٤٣٥٩	١٠١٩٤	٤١,٨	٣٢٦٧٥٦	١٢٩٥٧٨	٣٩,٧
١٩٨٧	٢٣١١٨	٧٤٢٩	٣٢,١	٤٢٦٨٦٦	١٢٩٥٠٦	٣٠,٣
١٩٨٨	٢٢٥٢٨	٧٥٨٥	٣٣,٧	٤٠٠٨٠٩	١٣٦٣٣٨	٣٤,٠
١٩٨٩	٢٢٤٢٦	٧٢٢٦	٣٢,٢	٣٩٦٥١٦	١٣٩٢٥٧	٣٥,١
١٩٩٠	٢٤٥٩٣	٩٠٧٠	٣٦,٩	٣٨٧١٤٧	١٣٧١٥٨	٣٥,٤
١٩٩١	٢٣٣١٩	٨٤٠٤	٣٦,٠	٣٦٧٨١١	١٢٨١٣١	٣٤,٨
١٩٩٢	٢٤٧٧١	٨٦٣٣	٣٤,٩	٤١٦٨٤١	١٤٥٨١٩	٣٥,٠
١٩٩٣	٢٥٧٦٠	٩٢٩٠	٣٦,١	٤٣٣٣٩٣	١٤٧٤٦٥	٣٤,٠
١٩٩٤	٢٥١٧٢	٨٩٣٠	٣٥,٥	٤٤١٩٣٨	١٥٤٦٣٨	٣٥,٠
١٩٩٥	٢٨١١٣	٩٩٧٠	٣٥,٥	٤٨٨٨٦٦	١٧٠٥٩٠	٣٤,٩

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه. حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (٧٠/١٩٧١-٧٤/١٩٧٥م)، ص٢١، ٣٨.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (٧٥/١٩٧٦-٧٩/١٩٨٠م)، ص٧، ٢٤.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٢٦، ص٥٢.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-١٠، ص٢٠.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-١٠، ص٢٠.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-١٠، ص٢٠.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-١٠، ص٢٠.

ملحق رقم (٣)

تقدير المساحة والإنتاج لمحصول الخيار في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٥م.

السنـــة	المســـاحة			الإنتـــاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للريـاض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للريـاض من المملكة
١٩٧٩	٨٢٢	٢٧٨	٣٣,٨	٥٨٦٥	٢١٩٤	٣٧,٤
١٩٨٥	٢٧٧٩	١٢٢٤	٤٤,٠	٦١٩٣٥	٣٤٨٠٥	٥٦,٢
١٩٨٦	٣١٤٠	١٠٨١	٣٤,٤	٧٠٤٢٠	٣٠٢٢٢	٤٢,٩
١٩٨٧	٣٣٨٠	٩٣٠	٢٧,٥	٩١٣٨١	٣٧٧٣٦	٤١,٣
١٩٨٨	٤١٢٤	١٠٦٥	٢٥,٨	٩٣٧٩٤	٣٤٧١٢	٣٧,٠
١٩٨٩	٤٠٥٦	١١١٥	٢٧,٥	٩٠٥٣٩	٣٦٢٧٢	٤٠,١
١٩٩٠	٣٠٣٧	٥٩٩	١٩,٧	٨٣٤١٨	٢٨٦٣٨	٣٤,٣
١٩٩١	٣٦٤١	١١٥٣	٣١,٧	٩٦٠٧٠	٤٠٣٩٢	٤٢,٠
١٩٩٢	٤٤٠٩	١٣٥٥	٣٠,٧	١١٠٠٩٦	٤٣١٧٩	٣٩,٢
١٩٩٣	٤٦٥٥	١٣٧٥	٢٩,٥	١٢٨٢٦١	٤٣٦٧٥	٣٤,١
١٩٩٤	٤٨٠٦	١٥٣٠	٣١,٨	١٣٢٣٠٤	٥٢٥١٠	٣٩,٧
١٩٩٥	٥٢٨٠	١٦٧١	٣١,٦	١٤٢٢٢٦	٥٦٢٧٤	٣٩,٧

المصدر: اعتمـاداً علـى أرقـام مصدرهـا:

إدارة الدراسـات الاقتصاديـة والإحصـاء، **نتـائج الإحصـاءات الزراعيـة الشـاملة، والجاريـة بالعينـة**، وزارة الزراعة والميـاه. حسـب التفصيـل التـالي:

١٩٧٩م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص١٥.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-١٧، ص٣٤.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-١٧، ص٣٤.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-١٧، ص٣٤.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-١٧، ص٣٤.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-١٧، ص٣٤.

ملحق رقم (٤)

تقدير المساحة والإنتاج لمحصول البطاطس في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنــة	المســاحـة			الإنتــاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للريـاض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للريـاض من المملكة
١٩٧٢	١٠٠	٨١	٨١,٠	٨١٠	٧٥٥	٩٣,٢
١٩٧٥	١٨٢	١	٠,٥	٤٧٨	١٠	٢,١
١٩٨٠	٣٢٦	٢٣	٧,١	٢٥٦٩	٤٢٩	١٦,٧
١٩٨٥	١٢٢١	٤٥٧	٣٧,٤	٢٤٦٣٣	٩١٤٨	٣٧,١
١٩٨٦	١٧٨٧	٥٤١	٣٠,٣	٢٧٦٧١	٨٨٧٢	٣٢,١
١٩٨٧	١٨٣١	٥٥٥	٣٠,٣	٣٥٧٠٠	١١١٠٢	٣١,١
١٩٨٨	١٨١٨	٧٤٦	٤١,٠	٣٦٣٦٨	١٤٩٢٨	٤١,٠
١٩٨٩	١٨٦٢	٦٢٨	٣٣,٧	٣٧٢٣٣	١٢٥٥٦	٣٣,٧
١٩٩٠	٣٢٠٩	٨٨٦	٢٧,٦	٦٣٦٣٨	١٧٨٠٦	٢٨,٠
١٩٩١	٤٣٦٤	٩٨٤	٢٢,٥	٧٦٥٢٥	١٩٣٩٤	٢٥,٣
١٩٩٢	٦٠٢٩	١٦٢٧	٢٧,٠	٩٦٥٣٠	٢٧٨٣٦	٢٨,٨
١٩٩٣	٩١٤٥	١٥٦٩	١٧,٢	١٦٧٢٤٤	٣٢١٨٤	١٩,٢
١٩٩٤	١٢٥٦٥	٢١٠٩	١٦,٨	٢٣٨٠٦٧	٤٦٠٥٨	١٩,٣
١٩٩٥	١٩٠٧٤	٥٠٦٥	٢٦,٦	٣٧٥٣١٧	١٠١٧٤٤	٢٧,١

المصدر: اعتمـاداً علـى أرقـام مصدرهـا:

إدارة الدراسـات الاقتصاديـة والإحصـاء، **نتـائج الإحصـاءات الزراعيـة الشـاملة، والجاريـة بالعينـة**، وزارة الزراعة والميـاه. حسـب التفصيـل التـالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص٢٢.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص٨.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-١١، ص٢٢.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-١١، ص٢٢.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-١١، ص٢٢.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-١١، ص٢٢.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-١١، ص٢٢.

ملحق رقم (٥)

تقدير المساحة والإنتاج لمحصول الكوسة في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنة	المساحة			الإنتاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للرياض من المملكة
١٩٧٢	٣٧٦	٨٣	٢٢,١	٣٩٦٣	١١١٤	٢٨,١
١٩٧٥	٩١٩	٢٦٩	٢٩,٣	٧٤٦٨	٣٥٥٣	٤٧,٦
١٩٨٠	٣٩٤٠	١١٠٨	٢٨,١	٣٥٦٤١	١٥٠٧٢	٤٢,٣
١٩٨٥	٤١٠٥	١٣٧٤	٣٣,٥	٤٢٧١١	١٤٤٠٦	٣٣,٧
١٩٨٦	٤٠٦٣	١١٩٢	٢٩,٣	٤٥٠٤٥	١٢٥٨٨	٢٧,٩
١٩٨٧	٥٠٨٩	١٣٥٢	٢٦,٦	٦١٢٨٧	١٥٦٩٠	٢٥,٦
١٩٨٨	٥١٢٥	١٠٣٢	٢٠,١	٥٩٦٦٥	١٣٥٢٤	٢٢,٧
١٩٨٩	٥٠٨٩	٩٧٥	١٩,٢	٥٢٤١٩	١٢٣٥٦	٢٣,٦
١٩٩٠	٦٠٠٠	١٣٧٥	٢٢,٩	٥٧٦٣٧	١٣٢٣٧	٢٣,٠
١٩٩١	٦٠٨٨	١٦٨٩	٢٧,٦	٦٤٩٠٤	١٦٧٤٨	٢٥,٨
١٩٩٢	٦٣٦٤	١٧٣٨	٢٧,٣	٦٢٥٩٤	١٦٧٩٨	٢٦,٨
١٩٩٣	٦٨٥٢	١٨٥٩	٢٧,١	٦٧٧٦٣	١٧٤٥٠	٢٥,٨
١٩٩٤	٧٢٤٠	١٩٤٣	٢٦,٨	٦٩٦٨٧	١٧٨٤٤	٢٥,٦
١٩٩٥	٨١٠١	٢١٧٤	٢٦,٨	٧٧٩٧٢	١٩٩٦٥	٢٥,٦

المصدر: اعتماداً على أرقام مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، **نتائج الإحصاءات الزراعية الشاملة، والجارية بالعينة**، وزارة الزراعة والمياه. حسب التفصيل التالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (٧٠/١٩٧١-٧٤/١٩٧٥م)، ص٢٥.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (٧٥/١٩٧٦-٧٩/١٩٨٠م)، ص٩، ٢٨.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-١٢، ص٢٤.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-١٢، ص٢٤.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-١٢، ص٢٤.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-١٢، ص٢٤.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-١٢، ص٢٤.

ملحق رقم (٦)

تقدير المساحة والإنتاج لمحصولي الشمام والبطيخ في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنـــة	المســـاحة			الإنتـــاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للريـاض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للريـاض من المملكة
١٩٧٢	٧٨٧٩	٢٥٩٤	٣٢,٩	٤٣٦٠٧٥	٤٨١٨٦	١١,٠
١٩٧٥	١٤٤٠١	٢٦١٢	١٨,١	٢٩٧٧٢٥	٨٣٥٦٣	٢٨,١
١٩٨٠	١٧٩٨٥	٤٣٧٣	٢٤,٣	٣٥٩٥٥٢	١١٠٢١٢	٣٠,٧
١٩٨٥	٢٤٤٦٠	١٠٥٦٥	٤٣,٢	٥٣٤٨١٢	٢٣١٥٨٢	٤٣,٣
١٩٨٦	٢٤٣٢٧	٨٧٩٣	٣٦,١	٥٣٦٨٥٩	٢١٧٣٧٧	٤٠,٥
١٩٨٧	٢٢٢٥٣	٨٥٥١	٣٨,٤	٥٥٣٣٣٥	٢١٩٩٦٠	٣٩,٨
١٩٨٨	٢٥٣٧٨	٩٣٣٢	٣٦,٨	٥٦١٩٤٠	٢٢٥٢٩٧	٤٠,١
١٩٨٩	٣٠٥٢٤	٨٣٤٠	٢٧,٣	٥٢١٥٤٣	٢٠٦٩٢٤	٣٩,٧
١٩٩٠	٢٨٢٠٤	٧٢٥٠	٢٥,٧	٥٢٢٩١٣	٢١١٢١١	٤٠,٤
١٩٩١	٢٦٠١٣	٩٦٢٩	٣٧,٠	٤٩٠٧٣٥	٢١٢٠٩٧	٤٣,٢
١٩٩٢	٢٨٩٩٠	١١٤٣٢	٣٩,٤	٥٤١٥٠٩	٢٣٥١٠١	٤٣,٤
١٩٩٣	٢٨٨٦٩	١١١٣٨	٣٨,٦	٥٢٩٨٠٤	٢٠٨٥٥١	٣٩,٤
١٩٩٤	٢٩٩٧٩	١١٥٥٠	٣٨,٥	٥٢١١٨٨	٢٣٠٣١٤	٤٤,٢
١٩٩٥	٣٣٥٤٤	١٢٩٢٤	٣٨,٥	٥٨٣١٥٠	٢٥٧٦٩٥	٤٤,٢

المصدر: اعتمـاداً على أرقـام مصدرهـا:

إدارة الدراسـات الاقتصاديـة والإحصـاء، **نتـائج الإحصـاءات الزراعيـة الشـاملة، والجاريـة بالعينـة**، وزارة الزراعة والميـاه. حسـب التفصيـل التـالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص٣٩، ٤٠.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص٢٥، ٢٦.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-١٨، ص٣٦.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-١٨، ص٣٦.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-١٨، ص٣٦.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-١٨، ص٣٦.

١٩٩٣- ١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-١٨، ص٣٦.

ملحق رقم (٧)

تقدير المساحة والإنتاج لأشجار الموالح في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنــة	المســاحة			الإنتـــاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للريـاض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للريـاض من المملكة
١٩٧٢	١٣٦٨	٦٥	٤,٨	٧٩٥٣	٧٧٠	٩,٧
١٩٧٥	٣٥٥٨	٢٦٧	٧,٥	١٩٥١٦	١٢٦٠	٦,٥
١٩٨٠	٥٠٣١	٩٧٠	١٩,٣	٣٩٧١١	٦٤٣٤	١٦,٢
١٩٨٥	٢٠٠٢	٥٠١	٢٥,٠	١٠٩٠٥	١٣٤٤	١٢,٣
١٩٨٦	٢٠٨١	٤٨٤	٢٣,٣	١١١٤١	٢٤٦٤	٢٢,١
١٩٨٧	٣٦٠٢	٥٥٨	١٥,٥	٢٧٣٧٨	٣١٥٥	١١,٥
١٩٨٨	٣٩٣٨	٦٤٥	١٦,٤	٢٦٨٥٩	٣٧٣٨	١٣,٩
١٩٨٩	٤١١٧	٧٠١	١٧,٠	٢٧٠٦٩	٣٤٠٨	١٢,٦
١٩٩٠	٤٦٢٨	١٤٦٨	٣١,٧	٢٨٦١٩	١٥٥٠	٥,٤
١٩٩١	٤٥٩٦	١٥٦٩	٣٤,١	٣٠٩١٧	٢٨٨٤	٩,٣
١٩٩٢	٦١٤٩	١٨٢٦	٢٩,٧	٣٩١٣٤	٣٣١٢	٨,٥
١٩٩٣	٩١١٨	٢٨٠٦	٣٠,٨	٥٢١٠٦	٤٤٤٥	٨,٥
١٩٩٤	١٠١٦١	٣١٣٩	٣٠,٩	٥٩١٩٣	٦٣٧٩	١٠,٨
١٩٩٥	١٢٠٠٤	٣٢٥٨	٢٧,١	٧٤٩٢٥	٦٨٣٧	٩,١

المصدر: اعتمـاداً علـى أرقـام مصدرهـا:

إدارة الدراســات الاقتصاديــة والإحصــاء، **نتــائج الإحصــاءات الزراعيــة الشــاملة، والجاريــة بالعينــة**، وزارة الزراعة والميـاه. حسـب التفصيـل التـالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (٧٠/١٩٧١-٧٤/١٩٧٥م)، ص٤٩.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (٧٥/١٩٧٦-٧٩/١٩٨٠م)، ص٣٦.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٢٧، ص٥٤.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٢٧، ص٥٤.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٢٧، ص٥٤.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٢٧، ص٥٤.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٢٧، ص٥٤.

ملحق رقم (٨)

تقدير المساحة والإنتاج لمحصول العنب في المملكة ومنطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٥م.

السنــة	المســاحة			الإنتــاج		
	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للريـاض من المملكة	إجمالي المملكة	منطقة الرياض	٪ للريـاض من المملكة
١٩٧٢	٨٣٤	٧٧	٩,٢	٢٨٧٩٥	١٢٣٢٢	٤٢,٨
١٩٧٥	٤٢١٥	٩٠٤	٢١,٤	٦١٢٦٢	١٦٩٣٨	٢٧,٦
١٩٨٠	٤١٩٣	١١٩٤	٢٨,٥	٥٦٦٩٩	٢٠٧٢٤	٣٦,٦
١٩٨٥	٥٢٦٢	٢٧٠٢	٥١,٣	٨٠٠٧٣	٣٠٨٤	٣,٩
١٩٨٦	٥٣٦٧	٢٣٩٧	٤٤,٧	٨٢٧٩٧	٢٥٥٨	٣,١
١٩٨٧	٥٥٤٦	٢٠٢٧	٣٦,٥	٨٥٥٢٥	٤٢٦١	٥,٠
١٩٨٨	٥٥٢٥	١٩٦٠	٣٥,٥	٩٢٩٤٠	٣٨٥٠	٤,١
١٩٨٩	٦٢٣٥	١٨٥٢	٢٩,٧	٩٧٨٢٨	٤٨٣١	٤,٩
١٩٩٠	٧٥٣٣	٢٧٨٣	٣٦,٩	١٠١٢١٨	٧٢٦٠	٧,٢
١٩٩١	٦١٧٢	١٤٦٣	٢٣,٧	٩٣٤٠٦	٧١٣٠	٧,٦
١٩٩٢	٧٣٤٠	١٨٩٤	٢٥,٨	١٠٩٠٥٧	٨٢٣٢	٧,٥
١٩٩٣	٨٩١٨	٢٤٠٨	٢٧,٠	١٢٠١٤٠	١٠٥٦٨	٨,٨
١٩٩٤	٩٢٦٥	٢٤٣٦	٢٦,٣	١٢٤٤٢٠	١٠٨٠٣	٨,٧
١٩٩٥	١٠٣٦٧	٢٧٢٦	٢٦,٣	١٢٩٢١٢	١٠٠٨٧	٧,٨

المصدر: اعتمــاداً على أرقـام مصدرهـا:

إدارة الدراســات الاقتصاديـة والإحصـاء، **نتـائج الإحصــاءات الزراعيـة الشــاملة، والجاريــة بالعينــة**، وزارة الزراعة والميـاه. حسب التفصيـل التـالي:

١٩٧٢، ١٩٧٥م عن إحصاءات العينة (١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م)، ص٥٠.

١٩٨٠م عن إحصاءات العينة (١٩٧٦/٧٥-١٩٨٠/٧٩م)، ص٣٧.

١٩٨٥، ١٩٨٦م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الخامس، ١٩٨٧م، جدول: ١-٢٨، ص٥٦.

١٩٨٧، ١٩٨٨م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد السابع، ١٩٩٢م، جدول: ١-٢٨، ص٥٦.

١٩٨٩، ١٩٩٠م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد الثامن، ١٩٩٤م، جدول: ١-٢٨، ص٥٦.

١٩٩١، ١٩٩٢م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد التاسع، ١٩٩٦م، جدول: ١-٢٨، ص٥٦.

١٩٩٣-١٩٩٥م عن الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد العاشر، ١٩٩٨م، جدول: ١-٢٨، ص٥٦.

الفصل الثاني

الرعي والثروة الحيوانية في منطقة الرياض
دراسة تحليلية للتطور والسمات والأنماط

إعداد

الدكتـور

فوزان بن عبدالرحمن الفوزان

قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة:

اعتمد سكان الجزيرة العربية، باستثناء سكان المناطق الساحلية، وحتى وقت قريب على مهنتين رئيستين هما الزراعة والرعي، فكانت الزراعة هي الحرفة الرئيسة للسكان المستقرين بينما كان الرعي وتربية الحيوان هي المهنة الوحيدة تقريباً لسكان البادية الذين كانوا يشكلون معظم السكان في ذلك الوقت، خاصة في المناطق الوسطى التي تشغل معظمها منطقة الرياض الحالية. وبالإضافة إلى هذا النمط المتنقل فإن تربية الحيوان كانت تمارس أيضاً على مستويات أقل أهمية من قبل الجماعات المستقرة من المزارعين وغيرهم اعتماداً على المراعي الطبيعية، حيث يتولى أحد الرعاة المحترفين في القرية رعي حيوانات أهلها لقاء أجر معين عن كل رأس، فيأخذها في الصباح الباكر إلى المراعي المجاورة للقرية ويعيدها لهم عند غروب الشمس، أو اعتماداً على الأعلاف المزروعة بالنسبة للمزارعين. ونظراً لمحدودية الإمكانات المادية للسكان في ذلك الوقت فقد كان هؤلاء يكتفون بأعداد محدودة للاستفادة من ألبانها أو للمساعدة في العمليات الزراعية كرفع الماء من الآبار "السواني" والحراثة والدياسة وجلب الأعشاب والنباتات البرية التي تستخدم لتغذية حيوانات السواني بوجه خاص.

ونظراً لقلة أعداد السكان في ذلك الوقت ولمحدودية متطلباتهم من المنتجات الحيوانية بسبب انخفاض مستويات المعيشة وشح الموارد الاقتصادية فقد كان إنتاج البلاد من قطعان الثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية المختلفة قادراً على تلبية احتياجات السكان، بل إن جزءاً من إنتاج البلاد من الحيوانات والمنتجات الحيوانية كان يصدر إلى الخارج. وعلى سبيل المثال فقد كانت المملكة في عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٥م) تعتمد اعتماداً كبيراً على إنتاجها المحلي من اللحوم لتلبية احتياجات سكانها حيث كان هذا الإنتاج يغطي زهاء ٩٨٪ من الاستهلاك، إضافة إلى تصدير بعض المنتجات الفائضة إلى الأقطار المجاورة حيث بلغ قيمة ما صدر منها في العام المشار إليه زهاء ٦,٩ مليون ريال.[١]

وقد شهد قطاع الرعي والثروة الحيوانية تبدلات كبرى بعد اكتشاف البترول وتنامي إيراداته حيث تضافرت مجموعة من الأحداث والظروف الطبيعية والاقتصادية والسياسية في تناقص إنتاج البلاد من الثروة الحيوانية، خاصة حيوانات البادية التي كانت تشكل العمود الفقري لهذا القطاع، في الوقت الذي

---

(١) الرويثي، محمد، (١٩٩٦م)، **الشخصية الجغرافية للمملكة العربية السعودية**، مكتبة التوبة، الرياض، ص٢١٥، عن وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة.

تزايدت فيه متطلبات السكان من اللحوم والمنتجات الحيوانية زيادة كبيرة نتيجة لتزايد أعداد السكان من جهة ولارتفاع معيشتهم من جهة أخرى. ولذلك فقد تميزت الفترة التالية لتوحيد المملكة، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بتنامي الفجوة بين الإنتاج المحلي من الثروة الحيوانية ومنتجاتها وبين الطلب على هذه المنتجات، وهو ما أدى إلى تزايد واردات المملكة منها سنة بعد أخرى حتى وصلت في عام ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) إلى زهاء ١٢١,٧ مليون ريال، وهي تشكل ٥,٥٪ من قيمة واردات المملكة في ذلك العام،[1] كما تصاعدت بشكل حاد لتبلغ زهاء ٢٣٢,٨ مليون ريال أو ما يعادل ٦,٩٪ من قيمة الواردات قبيل مرحلة التخطيط في عام ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م)، و٢٢٩,٨ مليون ريال (٧,٢٪ من قيمة الواردات) في العام التالي.[2]

ونتيجة لهذه الأوضاع فقد بدأت الدولة منذ انطلاقة خطط التنمية في عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م)، وخاصة منذ بداية خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ) بدعم هذا القطاع، أسوة بغيره من القطاعات الإنتاجية، سواءً عن طريق دعم أسعار الأعلاف وتوفيرها للرعاة والمنتجين أو تقديم الإعانات المقطوعة لقاء كل رأس من الماشية، أو بتقديم سلسلة من أوجه الدعم المتنوعة لإقامة المشاريع المتخصصة بالثروة الحيوانية ومنتجاتها. ولذلك ففي الوقت الذي أخذت أهمية الرعي المتنقل كمصدر رئيس لاحتياجات البلاد من الحيوانات الحية واللحوم والمنتجات الحيوانية تقل تدريجياً، فقد بدأت أنماط أخرى لتربية الحيوان وإنتاج المنتجات الحيوانية بالنمو الواضح خلال العقود القليلة الماضية. فقد أصبح هذا النشاط يشكل جزءاً هاماً من استثمارات المزارعين التقليدية والحديثة، كما أصبح جزءاً كبيراً من احتياجات السكان ينتج بواسطة المشاريع المتخصصة بالإنتاج الحيواني، كمشاريع تربية وتسمين الأغنام، ومشاريع تسمين العجول، ومشاريع الدواجن اللاحمة، ومشاريع الدجاج البياض، ومشاريع الألبان ومشتقاتها.

وتأتي منطقة الرياض في صدارة مناطق المملكة التي انتشرت فيها هذه المشاريع المتخصصة، كما أنها تضم جزءاً كبيراً من ثروة البلاد الحيوانية التي تربى بالطرق التقليدية (الرعي المتنقل، والمزارع العادية). وعلى سبيل المثال فقد بلغ عدد المشاريع المتخصصة في تربية وتسمين الأغنام في منطقة الرياض في عام

---

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٧٠م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد ٦، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، ص٣١٣.

(٢) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٧٢م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد ٨، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، ص٣٠٥.

١٩٩٥م سبعة عشر مشروعاً تشكل زهاء ٢٦٪ من إجمالي عدد هذا النوع من المشاريع في المملكة في نفس العام. [(١)] وبلغ عدد إجمالي حجم قطيع العجول المرباة في مشاريع تسمين العجول أو مشاريع الألبان حوالي ٢٣٠٠٠ رأس تشكل زهاء ٣,٤٥٪ من إجمالي أعداد العجول في المشاريع المتخصصة في المملكة. [(٢)] أما مشاريع الألبان في منطقة الرياض فقد بلغ عددها ثلاثة وعشرون مشروعاً تعادل ٦٤٪ من إجمالي عدد مشاريع الألبان المتخصصة في المملكة في العام المذكور، كما بلغ إنتاجها من الحليب الخام أكثر من ٣٢٣ مليون لتر، يعادل حوالي ٧٥٪ من إنتاج المملكة. وقد بلغ عدد قطيع الأبقار في هذه المشاريع ٤٠٥٨٣ رأساً، تشكل زهاء ٧١٪ من إجمالي عدد الأبقار الحلوب في المشاريع المتخصصة في المملكة في العام نفسه. [(٣)]

وتضم منطقة الرياض أيضاً ٣٠ مشروعاً من مشاريع الدجاج البياض في المملكة، أو ما يعادل ٢٧,٥٪ من العدد الإجمالي لهذه المشاريع في عام ١٩٩٥م، وقد بلغ إنتاجها زهاء ٧١١ مليون بيضة أو ما نسبته ٢٩,٧٪ من إنتاج المملكة من البيض. أما مشاريع الدجاج اللاحم فيوجد في منطقة الرياض ٧٢ مشروعاً، تشكل ٢٤,٢٪ من إجمالي عدد هذا النوع من المشاريع في المملكة، وتنتج في المتوسط ٥٨,٤ مليون دجاجة في السنة أو ما يعادل ١٩,٥٪ من إجمالي إنتاج الدجاج اللاحم في المملكة. [(٤)]

وعلى صعيد تنمية الثروة الحيوانية بالطرق التقليدية "المزارع غير المتخصصة" تضم منطقة الرياض أيضاً جزءاً كبيراً من هذه الثروة حيث يوجد بها زهاء ١٦٪ من حجم قطيع الأغنام في المملكة المربى بهذه الطريقة والبالغ عدده زهاء ٩,٥ مليون رأس في عام ١٩٩٥م، كما يوجد بها ١٠٪ من حجم قطيع الماعز البالغ زهاء ٤,٢ مليون رأس، و١٦٪ من إجمالي عدد الأبقار البالغ ١٤٩٠٠٠ رأس، و٣٢٪ من أعداد الإبل في المملكة البالغ حوالي ٤٢٢٠٠٠ رأس في العام المذكور. [(٥)] وإضافة إلى ذلك فإن منطقة الرياض تضم أيضاً نسبة كبيرة من حيوانات الرعي المتنقل، خاصة الأغنام والإبل.

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد ١٠، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٢٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص ص٢٥٤-٢٥٨.

(٣) المرجع السابق، ص٢٦٢.

(٤) المرجع السابق، ص ص٢٤٢-٢٤٤.

(٥) المرجع السابق، ص ص٦٦، ٧٠، ٨٠.

إن العرض السابق يظهر بجلاء الأهمية الواضحة لمنطقة الرياض في قطاع الثروة الحيوانية في المملكة، كما يوضح أن هذا القطاع يشتمل على ثلاثة أنماط رئيسة من أنماط التربية هي الرعي المتنقل "حيوانات البادية" وتربية الحيوانات في المزارع التقليدية، ثم المشاريع المتخصصة بتربية الحيوانات والمنتجات الحيوانية المختلفة. وتبعاً لهذا التقسيم فسوف يقسم البحث إلى مبحثين رئيسين يتناول أولهما الرعي المتنقل ويتناول الثاني النمطين المستقرين لتربية الثروة الحيوانية في المزارع التقليدية والمشاريع المتخصصة. ويلي ذلك خاتمة يناقش فيها خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته.

المبحث الأول
الرعـــي المتنقـــل

أولاً : أهمية الرعي المتنقل والعوامل المؤثرة فيه:

يرتبط الرعي المتنقل بحياة الترحال وعدم الاستقرار ولذا فإن تربية الحيوان هنا تعتمد على تنقل الرعاة مع قطعانهم من مكان إلى آخر تبعاً لمناطق وفرة الكلأ والماء، وهو نمط أملته الظروف الجافة لأراضي المملكة العربية السعودية، وخاصة المناطق الوسطى منها التي تضم منطقة الرياض. وقد كان هذا النمط من أنماط تربية الحيوان هو النمط السائد في منطقة الرياض وفي مختلف مناطق المملكة الأخرى بشكل عام لقرون عديدة حيث كان يعتمد عليه سكان البادية الذين كانوا يشكلون معظم السكان حتى وقت قريب. وكان هؤلاء يعتمدون في مأكلهم وملبسهم وتنقلاتهم في معظم الأحوال على ما يمتلكون من حيوانات، بل إن جزءاً كبيراً من احتياجات المجتمعات المستقرة في المدن والقرى من اللحوم والسمن والأقط والصوف والحيوانات الحية، خاصة الإبل، كانت تلبى بواسطة البدو الرعاة لقاء ما يحصلون عليه من منتجات المزارعين كالقمح والذرة والتمور، أو بعض المنتجات الاستهلاكية الأخرى كالبن والسكر والشاي والأرز والملبس.[١]

وقد أعقب توحيد المملكة العربية السعودية على يد المؤسس الملك عبدالعزيز رحمه الله، وخاصة بعد اكتشاف البترول وتنامي إيراداته تحولات كبرى في هيكل الاقتصاد السعودي وفي أنماط الحياة، فبرزت أنشطة اقتصادية جديدة وفرص عمل أكثر جذباً وأعلى دخلاً فتأثرت بذلك النشاطات الاقتصادية التقليدية وأخذت تفقد أهميتها شيئاً فشيئاً سواء كمشغل رئيس للقوى العاملة، أو في الاعتماد عليها في معيشة السكان وحياتهم أو في مساهمتها في هيكل الاقتصاد الوطني بشكل عام. ورغم أن النشاطات التقليدية، كالزراعة والأنشطة الحرفية جميعها قد تأثرت بهذا التحول الكبير من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث الذي يتصف بتنوع أنشطته ومدخلاته، فقد كان الرعي المتنقل أكثر تأثراً من غيره من الأنشطة الأخرى نظراً لتكالب عدد من الظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي جعلته يفقد أهميته

---

(١) الرويثي، محمد، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٢١٣.

سنة بعد أخرى . ويمكن إجمال أهم هذه الظروف التي أدت إلى تدني أهمية الرعي المتنقل كمصدر رئيس للحوم والحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية المختلفة تحت مجموعتين من العوامل إحداهما تتعلق بسكان البادية أنفسهم وزهدهم بحياة الترحال وعدم الاستقرار ، والأخرى بالظروف البيئية القاسية وتدهور المراعي ، وهي عوامل متشابكة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر .

لقد بدأ تحول سكان البادية من نمط حياة الترحال إلى الاستقرار والتوطن والعمل في أعمال أخرى كالزراعة والتجارة منذ السنوات الأولى لتوحيد المملكة حيث لم يغفل الملك عبدالعزيز وهو يكافح هنا وهناك لتوحيد البلاد أمر تنظيم وتنمية المجتمع الجديد . وقد رأى -رحمه الله- أن حياة البادية بما فيها من ترحال وتخاصم وقتال دائم وهجوم على المسافرين وعلى سكان الحاضرة أصبحت تشكل خطراً على الاستقرار والأمن ، ولذلك رأى ربط هذه القبائل بالدولة ، بحكم أنهم العمود الفقري لها ، عن طريق ربطهم بالأرض وتعليمهم فبدأ توطينهم في مستوطنات بشرية عرفت فيما بعد باسم "الهجر" وشجعهم على امتهان الزراعة والتجارة والأعمال الأخرى .(١)

وقد أنشئت الهجرة الأولى على آبار الأرطاوية في الجزء الشمالي من منطقة الرياض الحالية على الطريق بين الزلفي والكويت عام ١٣٣٠هـ (١٩١٢م) . وأصبحت خلال بضع سنوات بلدة عامرة .(٢) وتلى إنشاء هجرة الأرطاوية قيام حركة استقرار مماثلة للقبائل والفخوذ الأخرى حيث كانت تقام القرى بمعونة مباشرة من بيت مال المسلمين فتحفر البئر ويبنى المسجد وتبنى البيوت حوله بسرعة . وقد بلغ عدد الهجر التي أنشئت في المرحلة الأولى من قيام الهجر (١٣٣٠-١٣٤٨هـ) الموافق (١٩١٢-١٩٣٠م) زهاء ٢٠٠ هجرة في نجد وحدها ،(٣) جلها في منطقة الرياض . وقد شمل التوطين في هذه الفترة على وجه الخصوص قبائل عتيبة ومطير وحرب وشمر والعجمان وبني مرة والعوازم . وقدرت أعداد من شملهم التوطين في هذا الطور بأكثر من ١٦٠٠٠٠ نسمة منهم ٤٠٠٠٠ في هجر قبيلة مطير ، ومثلهم في هجر قبيلة حرب وزهاء ٣٠٠٠٠ في هجر قبيلة عتيبة .(٤) كما تضاعفت أعداد الهجر في الطور الثاني

(١) أبو علية ، عبدالفتاح ، (١٩٧٦م) ، **الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبدالعزيز** ، دارة الملك عبدالعزيز ، الرياض ، ص ص١٤٧-١٥٠ .

(٢) الزركلي ، خير الدين ، (١٩٧٧م) ، **الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز** ، ط٣ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ص٧٠ .

(٣) السلطان ، عبدالله ، (١٤٠٦هـ) ، **الاستيطان في المملكة العربية السعودية** ، في المؤتمر الثاني للبلديات والمجمعات القروية ، وزارة الشؤون البلدية والقروية ، الرياض ، ص٤٤٩ .

(4) Hajrah, H. H., (1982), **Public Land Distribution in Saudi Arabia,** Longman, London, p. 38.

من إنشاء الهجر الذي امتد حتى عام ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م)، واستمر إنشاء هذا النوع من الهجر بعد ذلك ولكن نصيب منطقة الرياض منها كان محدوداً. (١)

وبالإضافة إلى هذا النمط من أنماط الاستقرار الموجه فإن هناك أعداداً أخرى من المستوطنات البشرية التي أنشئت بمبادرة ذاتية من بعض الأفراد أو الجماعات التي كانت تمتهن حياة الترحال قبل ذلك، حيث توطن هؤلاء في بعض المواضع الصالحة للزراعة فأصبحت في بحر سنوات قرى عامرة، وأصبح سكانها يعتمدون على الزراعة والتجارة والأعمال الأخرى، وهو توطن تلقائي تم في البداية دون أي تخطيط حكومي، ومثله بعض الهجر التي قامت كنتيجة لتوزيع الأراضي البور على بعض أبناء البادية من قبل وزارة الزراعة والمياه. (٢) ولم تغفل الدولة هذا النوع من المستوطنات الحديثة حيث أخذت على عاتقها تنظيمها وتوفير الخدمات الضرورية لسكانها، خاصة بعد أن تكاثر عددها وأصبح سكانها وسكان الهجر السابقة لها يشكلون قطاعاً جديداً في المجتمع. (٣)

وإضافة إلى هذا النوع من الاستقرار المعتمد على التحول من حياة الترحال إلى السكن في الهجر والمستوطنات الخاصة بأبناء البادية فإن هناك أعداداً أكبر من السكان البدو قد زهدت هي الأخرى بحياة الترحال وتحولت للاستقرار في القرى والمدن القائمة والعمل في مهن جديدة أهمها الوظائف الحكومية، خاصة في القطاع العسكري، وقطاع النقل والتجارة والزراعة وغيرها. وقد استفاد هؤلاء كما استفاد غيرهم من السكان من الفرص التي تقدمها الدولة بتقديم القروض الميسرة وقطع الأراضي لبناء المساكن فأصبح لمعظمهم مساكن خاصة بهم في مختلف المدن والبلدات الرئيسة.

وقد نتج عن كل هذه الموجات من الهجرة من البادية إلى الاستقرار تناقص كبير في أعداد سكان البادية وهبوط مستمر في نسبتهم من إجمالي السكان. وعلى سبيل المثال فقد تناقصت أعداد البدو الرحل على مستوى المملكة من زهاء ثلاثة ملايين نسمة عند إعلان توحيدها عام ١٣٥١هـ (١٩٣٢م) أو

---

(١) اليوسف، عبدالرزاق، (١٤١٤هـ)، **النمو الحضري في منطقة الرياض الإدارية: دراسة في جغرافية العمران**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص١٨٤.

(٢) السلطان، عبدالله، (١٤٠٦هـ)، مرجع سابق، ص٤٥١.

(٣) عبدالعزيز، سمير دسوقي، (١٩٩١م)، **توطن البدو في المملكة العربية السعودية، بحوث** الندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة، ٢٤-٢٦ ديسمبر ١٩٩١م، جامعة أم القرى، ص١٢.

ما يشكل ٧ ,٥٧٪ من إجمالي عدد السكان[١] إلى حوالي ٧ ,١ مليون نسمة، أو ما يشكل ٢٥٪ من إجمالي السكان عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م). [٢] ورغم أن نتائج تعداد السكان لعام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م) لم تشر إلى أعداد السكان الرحل ونسبتهم من إجمالي عدد السكان في المملكة فإن المؤشرات المبنية على حساب عدد سكان المدن والمراكز الحضرية التي يزيد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة والذين يشكلون زهاء ٧٧٪ من السكان، [٣] إضافة إلى آلاف القرى والمستوطنات التي يقل عدد سكانها عن ذلك، يظهر بوضوح أن أعداد سكان البادية اليوم لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من سكان المملكة.

ويظهر تناقص أعداد سكان البادية بشكل أكثر جلاءً في منطقة الرياض أكثر من معظم مناطق المملكة الأخرى حيث انخفضت نسبتهم من إجمالي سكان المنطقة من زهاء ٦٢٪ عام ١٣٥١هـ (١٩٣٢م)[٤] إلى ٢٤٪ عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م). [٥] كما أن بيانات تعداد عام ١٤١٣هـ التي تشير إلى أن ٥ ,٩٣٪ من إجمالي سكان منطقة الرياض يعيشون في مراكز حضرية أو بلدات يزيد سكانها عن ٧٥٠ نسمة، [٦] وإذا ما أخذنا بالاعتبار أن هناك قطاعاً آخر من السكان يعيشون في مئات القرى التي يقل عدد سكانها عن ٧٥٠ نسمة، فإن ما تبقى للسكان البدو الرحل يظل نسبة ضئيلة جداً، بل إن الدلائل تشير إلى اختفاء هذا النمط من أنماط الحياة بشكل شبه تام في السنوات الأخيرة. [٧]

---

(١) حمزة، فؤاد، (١٩٦٨م)، **قلب جزيرة العرب**، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، ص٨٦.

(٢) قسم الجغرافيا، (١٩٨١م)، **أطلس السكان للمملكة العربية السعودية**، جامعة الرياض، الرياض، ص١٣.

(٣) الربدي، محمد، سكان المملكة العربية السعودية، **في الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي**، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض. (تحت النشر).

(٤) حمزة، فؤاد، (١٩٦٨م)، مرجع سابق، ص٨٦.

(٥) قسم الجغرافيا، (١٩٨١م)، مرجع سابق، ص١٣.

(٦) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٢م)، **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية لعام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م)**، وزارة التخطيط، عدة صفحات.

(٧) تشير بيانات تعداد عام ١٤١٣هـ، حسب المصدر السابق، أن إجمالي سكان منطقة الرياض كان ٩٢٢ ,٨٣٠ ,٣ نسمة، منهم ٠٩٦ ,٧٧٦ ,٢ أو ما يعادل ٥ ,٧٢٪ من العدد الإجمالي هم سكان مدينة الرياض وحدها. أما سكان المراكز الحضرية التي يزيد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة، باستثناء مدينة الرياض، فقد بلغ عددهم ٦٨٥٥٢٥ نسمة ويشكلون ٩ ,١٧٪ من سكان المنطقة، ويضاف إليهم ١١٩٤٤١ نسمة (١ ,٣٪ من سكان المنطقة) يعيشون في مستوطنات يتراوح سكانها بين ٧٥٠ وأقل من ٢٥٠٠ نسمة.

ومن الواضح أن هذا التناقص الهائل في سكان البادية وهجرهم لحياة الترحال قد انعكس انعكاساً مباشراً على مهنة الرعي المتنقل وتربية الحيوان التي كانت تشكل المهنة الرئيسة لهؤلاء السكان.

أما المجموعة الثانية من العوامل التي أدت هي الأخرى إلى تدنٍ مستمر في أهمية الرعي المتنقل كمصدر رئيس للحيوانات والمنتجات الحيوانية في المملكة وفي منطقةِ الرياض على حدٍ سواء فترتبط بتدهور البيئة الرعوية نتيجة لتوالي فترات الجفاف وجرف التربة وزحف الرمال علىً بعض المناطق الرعوية من جهة وللاستغلال غير الملائم لهذه المراعي من جهة أخرى. وتشمل الأخيرة الرعي المبكر والرعي الجائر، وتقطيع الأشجار والشجيرات، والتلف الناتج عن استخدام السيارات، إضافة إلى زحف الأنشطة الأخرى خاصة الزراعة والطرق على المناطق الرعوية. ولما كانت المراعي الطبيعية تشكل الغذاء الوحيد لحيوانات البادية في الماضي، فلم يكن متيسراً لهؤلاء السكان إمداد حيواناتهم بأغذية إضافية، مثل الشعير، كما يفعل معظم مربي الماشية في الوقت الحاضر، ولذا فإن أي تناقص ملحوظ في نباتات المراعي الطبيعية وتدهورها كان ينعكس انعكاساً سلبياً مباشراً على صحة الحيوانات فتصاب بالهزال وتنخفض قدرتها على الإنتاج، بل قد يصل الأمر إلى نفوق أعداد كبيرة منها في بعض المواسم التي ينحبس فيها المطر ويزداد الجدب.

ورغم أن هناك دلائل كثيرة تشير إلى أن تدهور المراعي الطبيعية في الجزيرة العربية قد بدأ منذ أمد بعيد فإن أعظم التلف قد حدث منذ عام (١٣٥٠هـ) ١٩٣٠م وتفاقم بعد عام (١٣٧٠هـ) ١٩٥٠م بعد فتح الطرق وتكاثر السيارات حيث ساعد ذلك على زيادة القطعان وسهل من تنقلها من مكان إلى آخر.[(١)] وعلى سبيل المثال فقد أدت موجات الجفاف التي ضربت بعض أجزاء المملكة، خاصة المنطقة الشمالية، في أواخر الخمسينات الميلادية إلى نفوق ما بين ٥٠ إلى ٧٥٪ من إجمالي عدد الأغنام في المناطق المتضررة،[(٢)] كما نفق ما بين ٥٠ إلى ٩٠٪ من المواشي في المنطقتين الشمالية والشرقية خلال موجات جفاف أخرى خلال السبعينات، ونتج عنها أيضاً أضرار بالنباتات المعمرة تراوحت ما بين ٢٥ إلى ١٠٠٪.[(٣)] كما أن هناك حالات عديدة في مناطق مختلفة من المملكة، بما فيها منطقة الرياض، وفي

(١) أولرد، ب. و.، (د. ت.)، **المراعي وإدارتها في المملكة العربية السعودية**، ترجمة حسن حمزة حجرة، إدارة استثمار الأراضي، وزارة الزراعة والمياه، ص١٤.

(٢) مشخص، محمد، (١٩٩٥م)، **الجغرافية البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية**، دار زهران، جدة، ص ص١٧٤-١٧٥.

(٣) أولرد، ب. و.، (د. ت.)، مرجع سابق، ص١٤.

فترات مختلفة انتهت فيها قطعان بأكملها وأصبح أصحابها لا يملكون شيئاً قط. [١]

وهكذا فإن تدهور المراعي الطبيعية كانت له آثار مزدوجة على كل من حجم الثروة الحيوانية من جهة وعلى طبيعة حياة الرعاة من جهة أخرى. فتدهور المراعي أدى إلى نفوق أعداد كبيرة من قطعان الثروة الحيوانية المعتمدة على المراعي الطبيعية "حيوانات البادية" كما أدى إلى الإضرار بالحالة الاقتصادية للرعاة مما جعل كثيراً منهم لهذا السبب يزهد في حياة البادية والترحال وما بها من شظف العيش والتعب والمفاجآت غير السارة ويستجيب لمغريات حياة الاستقرار والتحول للعمل في مهنة أخرى.

وسنعود لمناقشة أهم العوامل التي أدت إلى تدهور المراعي الطبيعية بعد أن نلقي بعض الضوء على هذه المراعي وخصائصها العامة.

ثانياً: البيئة الرعوية في منطقة الرياض:

تعرف المراعي الطبيعية بأنها الأراضي المغطاة كلياً أو جزئياً بغطاء نباتي طبيعي صالح للرعي وتغذية الحيوانات بأنواعها المختلفة، سواء كانت هذه النباتات عبارة عن حشائش وأعشاب أو جنبات "شجيرات"، أو أشجار، وغالباً ما يحول عامل جغرافي أو أكثر دون استغلالها استغلالاً اقتصادياً بالمحاصيل الزراعية. [٢] ونظراً لطبيعة المناخ الجاف لمنطقة الرياض الذي يتصف بقلة الأمطار (١٠٠ملم في المتوسط في السنة) وتركزها في فصلي الشتاء والربيع، وتذبذبها بين سنة وأخرى، وطول موسم الجفاف الذي يمتد إلى ما بين ٧-٨ أشهر في العام فإن الغطاء النباتي والمراعي الطبيعية في المنطقة تتصف بالفقر بشكل عام حيث توجد مساحات واسعة جرداء أو شبه جرداء من أي نوع نباتي، ومساحات أخرى غطاؤها النباتي قليل الكثافة. كما أن هناك مساحات شاسعة تدهور غطاءها النباتي الرعوي نتيجة لتكرار موجات الجفاف الطويلة وللاستغلال غير الملائم.

وطبقاً لنتائج الدراسات التي أجرتها وزارة الزراعة والمياه والشركات الاستشارية التي كلفت بدراسة المنطقة فإن أكثر من ٦٥٪ من إجمالي مساحة المراعي في منطقة الرياض يصنف في فئة المراعي الفقيرة

---

(١) دراز، عمر، (١٩٦٤م)، **المراعي بالمملكة العربية السعودية ووسائل تحسينها**، تقرير مقدم لقسم المراعي، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص١.

(٢) الشوربي، مصطفى أحمد؛ محروس، خالد سعيد، (١٩٧٧م)، **البرنامج العام لصيانة وتنمية المراعي الطبيعية في المملكة العربية السعودية**، إدارة الثروة الحيوانية، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص١.

والمتوسطة . أما المراعي الجيدة نسبياً فتصل نسبتها إلى زهاء ٣٠٪، في حين لا تزيد مساحة المراعي الممتازة عن ٥٪ فقط من إجمالي مساحة المراعي الكلية . وهذا الجزء الأخير يوجد فقط في المناطق التي حالت الظروف البيئية أو العوامل الأخرى ـ بإذن الله ـ دون استغلالها استغلالاً مكثفاً مع تمتعها بتوازن مائي أفضل كبعض الأودية والروضات . (١)

وتقع معظم منطقة الرياض، كما هو الحال بالنسبة لسائر الأجزاء الوسطى والشمالية والشرقية من المملكة حسب الأقاليم النباتية ضمن المنطقة الإقليمية للصحراء الأفريقية–العربية–السندية Sahara-Sindian . ورغم ما تتصف به المراعي الطبيعية في المنطقة من الفقر العام إلا أن الغطاء النباتي يتصف بالتنوع الكبير حيث يوجد في المنطقة ما يزيد على ٥٧٠ نوعاً نباتياً تقريباً . (٢) وتبعاً للمظهر العام والبنية فإن الغطاء النباتي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام هي الأشجار *Trees* والجنبات الصحراوية *Shrubs* والحشائش والأعشاب الصحراوية المعمرة والحولية *Grasses* . ومن أمثلة النوع الأول أشجار الطلح *Acacia gerrardii* والسلم *Acacia ehrenbergiana* والسمر *Acacia tortilies* والغضا *Haloxylon persicum* والأرطى *Calligonum comosum* . أما الجنبات فمن أمثلتها الرمث *Haloxylon salicornicum* والعلندة *Ephedra alata* والرخامي *Convolvulus cephalopodus* والعوسج *Lycium shawii* والحماط *Moltkiopsis ciliata* والذعلوق *Scorzonera musili* والجثجاث *Pulicaria crispa* والعرفج *Rhanterium epapposum* والهرم *Zygophyllum mandavillei* والعاذر *Artemisia monosperma* . ومن أهم الحشائش والأعشاب المعمرة السبط *Stipagrostis plumosa* والخطمي *Convolvulus pilosellifolius desr* . والأثموم *Pennisetum divisum* والثمام *Panicum turgidum* والنصي *Stipagrostis plumosa* . (٣) وأخيراً تأتي فئة النباتات العشبية الحولية المختلفة التي تتوقف كثافتها وتنوعها على كمية الأمطار والموطن الذي تنمو فيه . ومن أمثلتها الربلة *Plantago psammophila* والمكر *Polycarpaea repens* والنفل *Trigonella stellata* والسعدان *Neurada*

---

(١) إدارة المراعي والغابات، (١٩٩٧م)، **مراعي وغابات منطقة الرياض وجهود وزارة الزراعة والمياه للمحافظة عليها**، تقرير غير منشور، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٤ .

(٢) انظر الفصل الخامس الخاص بالتربة والبيئة الحيوية في منطقة الرياض في الجزء الرابع .

(٣) الغامدي، سعيد أحمد، (١٩٨٢م)، **عوامل تدهور المراعي وما يجري لإعادة تنميتها حالياً**، إدارة المراعي والغابات، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٧؛ وانظر الفصل الخامس من الجزء الرابع عن **"التربة والبيئة الحيوية في منطقة الرياض"** .

procumbens والخزامى *Horwoodia dicksoniae* والأقحوان *Anthemis deserti boiss* وغيرها.[(١)]
ورغم ما تشكله الحشائش والأعشاب الحولية من أهمية رعوية في موسم الأمطار حيث توفر الجزء الأكبر من الاحتياجات العلفية لحيوانات الرعي،[(٢)] إلا أن أهميتها الرعوية بشكل عام أقل من الأشجار والجنبات والحشائش المعمرة حيث تقتصر الاستفادة منها على فترة محدودة من السنة لا تزيد في الغالب على أربعة أشهر، لا تلبث بعدها أن تذبل وتيبس وتذروها الرياح، ولكن بذورها تبقى كامنة في التربة حتى موسم المطر التالي. أما النباتات المعمرة (الأشجار والجنبات والحشائش المعمرة) فتعد نباتات الرعي الرئيسة التي تقتات عليها الحيوانات طوال العام، خاصة في الفصل الجاف. ورغم ما يترتب على ذلك من القضاء على معظم أجزاء النبات الهوائية، خاصة الحشائش المعمرة والجنبات، إلا أنها لا تلبث في معظم الأحوال أن تستعيد ما فقدته من أجزاء خضرية مرة أخرى بعد فترة قصيرة من هطول الأمطار.

ونظراً لوجود اختلافات كبيرة في خصائص البيئة الطبيعية في منطقة الرياض من حيث المناخ وطبوغرافية الأرض وخصائص التربة فقد انعكس ذلك في وجود عدد من البيئات النباتية لكل منها صفاتها الخاصة وغطاؤها النباتي المميز. وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه البيئات:

أ- بيئة الرمال:

تغطي الرمال جزءاً كبيراً من منطقة الرياض يقدر بحوالي ثلث مساحتها الإجمالية. وتوجد الكثبان الرملية بشكل أساس في الجزء الرسوبي الذي يشغل الأجزاء الوسطى والشرقية من المنطقة حيث تمتد النفود على شكل سلاسل متوازية من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، إلى الغرب مباشرة من الحافات الصخرية التي تمتد بالاتجاه نفسه. ومن أهم هذه النفود الثويرات والملحاء وقنيفذة والدحي والسر، كما تمتد نفود الدهناء على حدود منطقة الرياض الشرقية، والربع الخالي في جنوبها الشرقي. كما توجد الكثبان الرملية في الأجزاء الغربية من المنطقة ولكنها هنا أقل امتداداً ومساحة، ومنها عروق سبيع والسرة والعويند وغيرها.[(٣)]

وفي حين تكاد تنعدم الحياة النباتية تماماً في الأجزاء غير الثابتة من الكثبان الرملية، كما هو الحال في

---

(١) السويداء، عبدالرحمن، (١٩٨٣م)، **نجد بالأمس القريب**، دار العلوم، الرياض، ص ص٥٧-٦٧.

(٢) إدارة المراعي والغابات، (١٩٩٧م)، مرجع سابق، ص٤.

(٣) انظر الفصل الخامس من الجزء الرابع عن "التربة والبيئة الحيوية في منطقة الرياض".

معظم أجزاء الربع الخالي، نتيجة للحر الشديد والجفاف واختلال التوازن بين المطر والتبخر، ولطبيعة تربتها الرملية السائبة المتحركة حيث لا يجد النبات تربة ثابتة يستقر عليها ويثبت فيها جذوره،[١] فإن المناطق شبه الثابتة والمناطق البيئية المحصورة بين الكثبان الرملية في المناطق الرملية الأخرى تتميز بوجود غطاء نباتي جيد، خاصة بعيد هطول أمطار كافية.

ومن أهم النباتات التي تعيش في بيئة الكثبان الرملية مجموعة الأرطى والغضا وهي تتكون أساساً من نبات الأرطى *Calligonum comosum* والغضا *Haloxylon persicum* والعاذر *Artemisia monosperma* والزيتاء *Schrophularia hypercifolia* وبعض المرافقات الأخرى التي يمكن أن تنمو في المناطق الرملية متوسطة العمق. ومنها مجموعة الثمام وتشمل الثمام *Panicum turgidum* والثندا *Cyperus conglomeratus* والسبط *Lasiurus hirsutus* والثيموم *Pennisetum spp*. والصليان *Stipagrostis Spp*. ، وهذه المجموعة من أكثر المجموعات النباتية انتشاراً في المناطق الرملية. وتنمو في هذه المناطق أيضاً بعض أنواع مجموعة الرمث مثل الرمث *Hammada elegans* والعلندي *Ephedra alata* والمرخ *Lyptadenia pyrotechnica* والحماط *Diptrygium glaucum* وغيرها.[٢] وتعتبر هذه الأنواع جميعها ذات أهمية خاصة في هذه البيئة النباتية ذلك أنها تستطيع أن تحتجز الرمال المتحركة وتحد من تحركها،[٣] كما أن لها طرقها بالتكيف مع هذه البيئة للحصول على احتياجاتها من المياه وذلك عن طريق جذورها المتفرعة والتي تمتد في العمق أو في الجوانب لمسافة عدة أمتار للحصول على ما يفي بحاجتها من الماء والرطوبة.

وبالإضافة إلى هذه النباتات المعمرة تغطى الأجزاء الثابتة من الكثبان الرملية والخبب الواقعة داخلها بأعداد كبيرة من النباتات الحولية التي تشكل جزءاً هاماً من الثروة الرعوية لعدة أشهر وتقبل عليها الأغنام والإبل ومختلف المواشي. وأهم هذه النباتات الربلة، والنفل والخزامى، والأقحوان، والسعدان، والغريراء *Eremobium aegyptiacum* والحمبصيص *Rumex pictus forssk* وغيرها.[٤]

---

(١) مجاهد، أحمد محمد، (١٩٨٠م)، النباتات البرية في المملكة العربية السعودية، **المجلة العربية**، العدد ٥، ٦، الرياض، ص ص٢٦-٢٧.

(٢) إدارة المراعي والغابات، (١٩٩٧م)، مرجع سابق، ص٤.

(٣) مجاهد، أحمد محمد، (١٩٨٠م)، مرجع سابق، ص ص٣٩-٤٠.

(٤) السويداء، عبدالرحمن، (١٩٨٤م)، مرجع سابق، ص ص٥٧-٦٧.

ب- بيئة الأودية والمجاري المائية:

تتميز هذه البيئة بأنها من أكثر البيئات النباتية في المنطقة غنىً بغطائها النباتي وأكثرها نمواً وكثافة، خاصة من الأشجار والجنبات والنباتات المعمرة، وذلك نتيجة للوفرة النسبية للمياه التي تأتيها عن طريق الجريان السطحي، وكذا وما تحمله هذه المياه من التربة المتجددة والمواد العضوية التي تشكل وسطاً مناسباً لنمو النباتات.(١)

ويتباين الغطاء النباتي من واد لآخر، بل في أجزاء الوادي الواحد تبعاً لكمية المياه وعمق التربة ودرجة التعرض لمياه الفيضان، فيتدرج الغطاء النباتي من النباتات الحولية التي تظهر في موسم الأمطار فقط في الأجزاء العليا للوادي حيث تكون الشعاب ضيقة والتربة قليلة العمق، إلى الأشجار والجنبات في الأجزاء الوسطى والدنيا من الوادي، حيث يتسع الوادي ويزيد عمق التربة وترتفع الرطوبة. كما تنبت في هذه الأجزاء أنواع متعددة من النباتات الحولية، خاصة في موسم الأمطار.

ومن المجموعات النباتية المهمة في هذه البيئة مجموعة الثمام، كالثمام *Panicum turgidum* والثندي *Cyperus conglomeratus* والسبط *Stipagrostis plumosa* والأثموم *Pennisetum spp*. ومجموعة السدر والعوسج، مثل السدر *Ziziphus spina christi* والعوسج *Lycium shawii* والجثجاث *Polycaria undulata*، ومجموعة الطلح والسرح وهي تشمل أنواع الطلح المختلفة *Acacia tortilis*, *Acacia seyal*, *Acacia gerradii* والسرح *Maerua crassifolia*.(٢) وتنمو هذه المجموعات في الغالب مختلطة مع بعضها وتتفاوت نسبة كل نوع تبعاً لتفاوت خصائص التربة ونسبة الرطوبة الأرضية المتاحة للنبات من المنبع حتى أدنى الوادي.

ومن النباتات الأخرى التي تنتشر في هذه البيئة أنواع القبار *Capparis spp*. والعشرق *Cassia Sp*. والشيح *Artemisia nerba* والقيصوم العطري *Achillea fragrantissima* والرخامي *Zilla spinosa* (الشبرم) والسله *Convlvulus lauatus*، كما تكثر في الفصل المطير أنواع متعددة من النباتات الحولية التي أشرنا إلى بعضها في البيئة السابقة، مثل النفل والأقحوان والحوذان والذعلوق

---

(١) العودات، محمد عبدو، عبدالله، عبدالسلام: الشيخ، عبدالله بن محمد، (١٩٨٥م)، **الجغرافيا النباتية**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ص٢٥٩.

(٢) إدارة المراعي والغابات، (١٩٩٧م)، مرجع سابق، ص ص٢-٣.

والجهق والقريص والمكر والبعيثران والقيصوم، وجل هذه النباتات من نباتات المراعي الهامة التي تأكلها الإبل والأغنام وسائر المواشي.(١)

ج- بيئة الرياض والفياض:

تتميز هذه البيئة بالتربات الغرينية الطينية العميقة الثقيلة، أو الغرينية الرملية نظراً لأنها تقع في الغالب في نهاية الأودية وبالتالي تنتهي إليها ما تحمله مياهها من الغرين والطين والرمال. ونظراً لخصوبة أراضيها وكمية المياه التي تنتهي إليها فإنها تتمتع في الغالب بغطاء نباتي جيد يتدرج من الأشجار والجنبات إلى الأعشاب الحولية. ورغم أنه لا توجد فروق كبيرة بين هذه البيئة والبيئة السابقة لها في نوعية النباتات إلا أن خلوها من المعوقات التي قد تحد من نمو النبات وانتشاره، كما هو الحال في البيئة السابقة، مثل أخطار انجراف التربة وضحالتها واقتلاع الأشجار والجنبات، يجعل هذه البيئة أكثر ملاءمة لوجود غطاء نباتي جيد ومتنوع.

ومن أمثلة الأشجار التي تنمو هنا وهي موجودة أيضاً في البيئة السابقة (بيئة الوديان) مجموعة الشيح والقيصوم التي تشمل الشيح والقيصوم العطري والرخامي والسله (الشبرم)، ومجموعة السدر والعوسج، كالسدر والعوسج والجثجاث *Polycaria undulata*. أما النباتات التي توجد في الفياض والروضات أكثر من أي مكان آخر فمنها السعدان والبعيثران والدَّعاع والسمح والثيل (النجم) *Cgnodon dactylon* وغيرها.

وتشكل الروضات والقيعان مراعٍ جيدة بعد هطول الأمطار، ولذا فكثيراً ما تخضع هذه البيئات، خاصة في الماضي، لنوع من نظم الحماية كأن تكون خاصة لمواشي القرية المجاورة كما هو الحال بالنسبة لروضة السبلة لأهل الزلفي، ومطربة لأهالي عين الصوينع بالسر، ورياض الحمادة الجنوبية لأهالي الوشم، وقاع ثرمداء لأهالي ثرمداء ونحو ذلك.

د- بيئة الأراضي المنبسطة وشبه المنبسطة:

توصف هذه البيئة بأنها فقيرة نسبياً في غطائها النباتي، خاصة من الأشجار والجنبات والنباتات المعمرة الأخرى لأنه ليس لها مورد مائي سوى الأمطار المباشرة، كما أن عاملي التبخر والنتح على

---

(١) السويداء، عبدالرحمن، (١٩٨٤م)، مرجع سابق، ص ص٥٧-٦٧.

أشدهما لأنها بيئة مكشوفة وسرعة الرياح فيها كبيرة . ونظراً لأن الرياح هنا تعمل في معظم الأحيان على تجميع الرمال حول النباتات فإن التراكمات الرملية تظل تنمو وترتفع مع نمو النبات لتصل أحياناً إلى ارتفاعات كبيرة . (١) ومن أهم النباتات في هذه البيئة نبات الحرمل Rhazya stricta وهو أوسع النباتات انتشاراً نظراً لعدم صلاحيته للرعي وبالتالي فهو لا يتناقص كما ينقص غيره من النباتات الصالحة للرعي .

ومن المجموعة النباتية التي تنتشر في هذه البيئة مجموعة العرفج وتشمل العرفج *Rhanterium epapposum* وأنواع القتاد *Astragalus spp* . والرخامي *Convolvulus oxyphyllus* وأنواعاً من الرقروق *Helianthemum spp* . . كما تنتشر أيضاً أنواع متعددة من نباتات مجموعة الرمث كالرمث *Hammada elegans* والعلندا *Ephedra alata* والمرخ *Lyptadenia pyrotechica* والحماط *Diptrygium glaucum* وغيرها . (٢) ومن نباتات هذه البيئة أيضاً بعض أنواع النجيليات مثل الثمام *Panicum turgidum* والثيموم *Pennisetum spp* . والضعة *Lasiuras hirsutus* والإذخر *Cymbopogon schoenanthus* . وهذه المجموعة الأخيرة تجف في الصيف وتفقد جميع أجزائها الخضراء الناتجة ثم تستأنف نشاطها في فصل الأمطار التالي وتكون فروعاً خضراء من براعم كامنة . وبهذه الطريقة تتكيف مع ظروف الجفاف الشديد الذي تتصف به هذه البيئة . (٣)

وبالإضافة إلى هذه النباتات المعمرة تكتسي هذه البيئة كغيرها من البيئات الأخرى بأنواع كثيرة من النباتات الحولية ، كالربلة والنفل والحوذان والأقحوان والخزامى والذعلوق والحواء وغيرها . وتشكل هذه النباتات جزءاً هاماً من الاحتياجات العلفية للمواشي خلال موسم نموها .

هـ- بيئة الصحاري الحصباوية (المذرية) Gravel desert:

وتختلف هذه البيئة عن البيئة السابقة في خصائص التربة وتشبهها في معظم الظروف الأخرى ، حيث يؤدي تأثير عوامل التعرية (الرياح والماء) في بعض السهول المكشوفة السالف ذكرها إلى جرف طبقة التربة الناعمة ويبقى بعد ذلك أديم صلد غير منفذ من الحصباء التي تعمل مواد التربة الغروية الموجودة بينها على إحكام تماسكها . (٤) وهذه المواضع الحصبائية تكون غالباً مرتفعة عن مستوى الأرض

(١) مجاهد ، محمد أحمد ، (١٩٨٠م) ، مرجع سابق ، ص٤١ .

(٢) إدارة المراعي والغابات ، (١٩٩٧م) ، مرجع سابق ، ص٢ .

(٣) العودات ، محمد عبدو ، وآخرون ، (١٩٨٥م) ، مرجع سابق ، ص٢٨٢ .

(٤) العودات ، محمد عبدو ، وآخرون ، (١٩٨٥م) ، مرجع سابق ، ص ص٢٧٩-٢٨٠ .

حولها ولذلك لا تستقر عليها تربة ناعمة لأن الرياح تذروها أولاً بأول كما لا تنفذ من خلال مياه الأمطار بل تتسرب إلى المناطق المنخفضة المجاورة لها . وتبعاً لذلك ففي حين تتصف هذه السهول الحصوية بأنها قليلة النبات أو عديمته تماماً حسب درجة تماسك الحصباء ونسبته فيها وما يتوفر لها من رطوبة ، فإن المنخفضات الواقعة بينها تحظى بحياة نباتية جيدة بسبب وجود التربة العميقة وانسياب المياه إليها من السهول الحصوية . (١)

وتتصف النباتات في بيئة السهول الحصوية ، إذا وجدت ، بقلة كثافتها وتباعدها عن بعضها ولا ينجح في النمو في هذه البيئة إلا بعض الأنواع الصغيرة الحجم سطحية الجذور مثل شوك الضب *Blepharis ciliaris* وكف مريم *Anastatatica hierochuntica* .

وقد تجمع النباتات المعمرة المتناثرة في هذه البيئة حولها بعض التربات الناعمة التي رسبت بواسطة الرياح وتشكل بيئة صالحة لنمو بعض النباتات المعمرة والحولية التي تظهر في فصل الأمطار على شكل جزر خضراء وسط مساحات واسعة خالية من النبات . (٢)

وعموماً فهذه البيئة تصنف على أنها من أفقر المناطق من الناحية الرعوية .

و- البيئات الأخرى:

بالإضافة إلى البيئات السابقة يوجد عدد من البيئات النباتية الأخرى الأقل أهمية من الناحية الرعوية . إما بسبب محدودية غطائها النباتي أو كون معظم النباتات من الأنواع غير المستساغة للرعي أو كليهما معاً . ومن أهم هذه البيئات بيئة الهضاب والحافات الصخرية وهي رغم انتشارها الواسع في منطقة الرياض وفي سائر مناطق المملكة الأخرى إلا أنها من أفقر البيئات من الناحية النباتية نظراً لعدم وجود الوسط الملائم لنمو النباتات حيث يتصف سطحها بالصلابة وعدم مقدرة الجذور على اختراقه : إضافة إلى عدم مقدرتها على الاحتفاظ بالماء . ولذلك فالغطاء النباتي في هذه البيئة يقتصر وجوده على المناطق التي تتراكم فيها التربة الناعمة مثل مناطق الصدوع والشقوق الفاصلة بين الكتل الصخرية أو الشعاب الصغيرة التي تنحدر منها . ومن النباتات التي تنتشر في هذه البيئة نبات الشفلح *Copparis spinosa* والنقد *Anvillea garcini* والطرفاء *Aerva javanica* وشوك الجمل *Echinops*

---

(١) مجاهد، محمد أحمد، (١٩٨٠م)، مرجع سابق، ص٤٤ .

(٢) العودات، محمد عبدو، وآخرون، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص٢٨٠ .

spinosissimas والحاد *Nulace cornulaca* والبسباس *Anisosciodium lanatum boiss* والحماط *Moltriopsis ciliala*. [(١)]

ومن البيئات الأخرى بيئة المنخفضات الملحية (السباخ) وهي تتكون لعاملين رئيسين أو لكليهما معاً، أولهما تجمع المياه المتدفقة من المناطق المرتفعة في المنخفضات، ونظراً لارتفاع التبخر في أجواء المنطقة فإن ذلك يعمل على تبخر المياه وترسب الأملاح وتراكمها عبر الزمن. ويزداد هذا التأثير إذا ما وجدت طبقة غير منفذة تحت طبقة التربة السطحية تمنع تسرب الماء إلى أسفل وتجعله عرضة لأشعة الشمس والتبخر.

أما الحالة الثانية لتكون السباخ فتوجد في بعض المناطق المنخفضة أيضاً حيثما يكون مستوى الماء الجوفي قريباً من السطح وبالتالي يكون عرضة للتبخر فتتبخر المياه العذبة وتبقى الأملاح وتتراكم.

ويقتصر وجود النبات في هذه البيئة على بعض النباتات التي تتميز بخاصية تحملها للأملاح "النباتات الملحية"، ولكن نظراً لتباين هذه النباتات نفسها في قدرتها على تحمل الأملاح، ولاختلاف نسبة الأملاح في التربة في أجزاء السبخة الواحدة، حيث تزيد في الغالب من الأطراف نحو الداخل فإن هذه النباتات تتوزع على شكل نطاقات متدرجة حسب ملوحة التربة.

وفي أحيان كثيرة تبلغ ملوحة التربة في بعض أجزاء هذه السبخات حداً لا يستطيع أي نبات أن ينمو فيه ولذا تبقى أجزاء واسعة بدون أي نبات. [(٢)] ومن أشهر النباتات التي تنتشر في هذه المنخفضات الملحية أنواع الهرم *Zygophy llum spp*. وأنواع الأثل والطرفاء *Tamarix spp*. والعراد *Salsola spp*. والأسل *Juncus arabicus* وأنواع متعددة من البوص *Pharagmites spp*. وأنواع السويدة *Suaeda spp*. وغيرها. [(٣)] وبوجه عام فإن معظم هذه الأنواع غير مستساغة من كثير من الحيوانات وأهميتها الرعوية محدودة.

---

(١) مجاهد، محمد أحمد، (١٩٨٠م)، مرجع سابق، ص٤٤؛ العودات، محمد عبدو، وآخرون، (١٩٨٥م)، مرجع سابق ص٢٨٢.

(٢) العودات، محمد عبدو، وآخرون، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص٢٧٧.

(٣) إدارة المراعي والغابات، (١٩٩٧م)، مرجع سابق، ص٣.

ثالثاً : حالة المراعي وأسباب تدهورها في منطقة الرياض :

رغم ما يوحي به الاستعراض السابق للبيئات الرعوية في منطقة الرياض من تنوع واضح في الغطاء النباتي ووجود عدد كبير من النباتات الرعوية الجيدة مثل الثمام والعرفج والأثموم والسبط والرقروق والرمث وغيرها إلا أن حالة المراعي الطبيعية تعتبر فقيرة بوجه عام حيث توجد مساحات كبيرة خالية تقريباً من النباتات (الجبال والهضاب)، كما يتصف الغطاء النباتي بالمنطقة، كما هو الحال في أي منطقة صحراوية أخرى بالضعف العام المتمثل في انخفاض الحيوية وقلة الكثافة وانخفاض التغطية النباتية وبساطة التركيب النوعي وقلة عدد الأنواع المكونة للعشيرة النباتية وانخفاض معدل الإنتاجية النباتية في وحدة المساحة.[1] وقد سبق أن أوضحنا أن مساحة المراعي الفقيرة والمتوسطة بمنطقة الرياض تبلغ حوالي ٦٥٪ من مساحة المراعي الكلية، بينما تبلغ نسبة المراعي الجيدة نسبياً حوالي ٣٠٪ ولا تزيد مساحة المراعي الممتازة عن ٥٪.

ومن الثابت أن وضع وحالة المراعي الحالية في منطقة الرياض وغيرها من مناطق المملكة الأخرى لا تعكس الحالة التي كانت عليها المراعي قبل عدة عقود، فقد كانت المنطقة مشهورة بمراعيها الجيدة المتنوعة على الأقل حتى (منتصف القرن العشرين الميلادي) السبعينات الهجرية من القرن الماضي وكانت إنتاجية وحدة المساحة لأراضي المراعي حينئذ أضعاف ما هي عليه الآن.[2] وقد أصاب التدهور مساحات واسعة من أراضي المراعي الجيدة فقلت نباتاتها وانخفضت إنتاجيتها الرعوية نتيجة لانحباس المطر وتوالي فترات الجفاف المتعاقبة من جهة وللاستغلال المكثف والضغط الذي تعرضت له هذه المراعي نتيجة لزيادة أعداد الحيوانات عن الطاقة الإنتاجية للمراعي الطبيعية.

ويمكن أن نوجز أهم أسباب تدهور المراعي فيما يلي :

١- العوامل البيئية :

تشمل هذه العوامل على وجه الخصوص قلة الأمطار وتذبذبها وتوالي فترات الجفاف والقحط كما تشمل عوامل أخرى مترتبة عليها وعلى سوء استغلال الغطاء النباتي كانجراف التربة والتصحر. ومن

---

(١) داود، ناصر، (١٩٩٦م)، **العلاقة التبادلية بين تدهور المراعي واختلال التوازن البيئي**، في الندوة القومية حول تطوير المراعي وحماية البيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ص٣٢.

(٢) الغامدي، سعيد أحمد، (١٩٨٢م)، مرجع سابق، ص٥.

المعلوم أن منطقة الرياض، تتصف بمناخ قاري شبه جاف، فالأمطار قليلة بشكل عام (٥٠-١٢٥ مم في السنة)، [١] وتتركز بشكل عام في فصلي الشتاء والربيع (فبراير-مارس) ولكنها تتصف بالتذبذب بين سنة وأخرى، فقد تسقط معظم الأمطار السنوية في يوم أو عدة أيام بينما تخلو بقية أيام السنة من أي أمطار. ومن خصائص المناخ الصحراوي السائد في منطقة الرياض أنه قد تمضي عدة سنوات دون أن تسقط إلا كميات ضئيلة من الأمطار. ويعد حدوث فترات الجفاف والقحط المتوالية التي تضرب معظم أجزاء المملكة من أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور الغطاء النباتي ونفوق أعداد كبيرة من الحيوانات في بعض المناطق، خاصة المناطق الوسطى والشمالية.

وتوجد العديد من الإشارات في الكتب التاريخية والدراسات العلمية التي تؤيد حدوث انخفاض في كمية الأمطار في الوقت الحاضر عما كان عليه الوضع في القرون الماضية. فقد أشار المؤرخ المشهور ابن غنام في حوادث سنة ١٢١١هـ إلى نزول أمطار غزيرة على منطقة الرياض استمر على أثرها جريان الماء في وادي حنيفة لمدة سنة كاملة. [٢]

كما أشار أحمد (١٩٩١م) في دراسته لنمطية الأمطار في المنطقة الوسطى والشرقية خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٨٤م إلى أن هناك اتجاهاً واضحاً لتناقص الأمطار في جميع المحطات التي شملتها الدراسة دون استثناء وهو ما يعزز الاعتقاد السائد لدى الرعاة والمزارعين بتناقص الأمطار في العقود القليلة الماضية. [٣]

من جانب آخر فإن هناك إشارات ودراسات أخرى تؤكد أن ظاهرة نقص الأمطار والجفاف لم تكن خاصة بالقرن الحالي أو العقود الأخيرة بل هي ظاهرة استمرت فترة طويلة من الزمن وبالتحديد منذ بداية الهولوسين. وعلى سبيل المثال فقد أشار البراك وحسين (١٩٨٣م) في دراستهما التي ركزت على التغيرات المناخية في المناطق الوسطى والشرقية من المملكة خلال الفترة ١٦٧٣ إلى ١٩٠٨م أي خلال

---

(١) وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٨م)، **أطلس المناخ في المملكة العربية السعودية**، وزارة الزراعية والمياه، الرياض، خريطة ١١٥.

(٢) ابن غنام، حسين، (١٤٠٣هـ)، **تاريخ نجد**، ج١، ط٣، تحقيق ناصر الدين الأسد، الرياض، عدة صفحات.

(٣) أحمد، سالم سليمان، (١٩٩١م)، **ظاهرة نقص معدل هطول الأمطار في المنطقة الوسطى والشمالية بالمملكة العربية السعودية**، في الندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة (٢٤-٢٦ ديسمبر ١٩٩١م)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص ص٣-٦.

٢٣٦ سنة إلى وجود فترات من القحط يتراوح طولها بين سنة وسبع سنوات تفصلها فترات أخرى تزيد فيها الأمطار يتراوح طولها بين ٨ و ٤٤ سنة . (١)

كما رجح دراز (١٩٦٤م)(٢) من واقع دراسته لأحد الكتب التي خطت قبل زهاء ألف عام أن البيئة الطبيعية في شبه الجزيرة العربية وخاصة المطر لم تتغير وبالتالي فإنه لا يمكن إرجاع نقص المراعي وتدهورها لهذا العامل لوحده . وبالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من الكتب التاريخية قد أشارت إلى حدوث موجات جفاف قاسية أدت إلى موت أعداد كبيرة من السكان وهلاك نسبة كبيرة . كما أشار الحسن (١٤١٣هـ) إلى أن تدهور المراعي في الفترة الماضية لا يمكن إرجاعه فقط إلى تناقص معدلات المطر والجفاف ، فقلة الأمطار وتذبذبها وتوالي فترات الجفاف هي سمة طبيعية ملازمة بل سائدة في المناخات الصحراوية وجزء من نظامها البيئي وبالتالي فالجفاف ليس وحده المسؤول عن التدهور الذي أصاب المراعي بل هناك أسباب أخرى لها تأثير أكبر . (٣)

والخلاصة أن فترات القحط المتعاقبة هي من سمات المناخ الأساسية في شبه الجزيرة العربية لقرون طويلة ، ولكن حتى لو سلمنا بأن هناك تناقصاً في كميات الأمطار في القرن الأخير ، وزيادة في معدل حدوث موجات الجفاف والقحط ، فإنها بالتأكيد ليست العامل الوحيد الذي أدى إلى تدهور البيئة الرعوية والغطاء النباتي ، بل إن هذا التدهور كان محصلة لأمور قدرها الله سبحانه وتعالى منها اختلال النظام البيئي بشكل عام ، أي العلاقة بين الإنسان والحيوان والبيئة الطبيعية بمواردها المختلفة .

لقد كان من المألوف في القرون الماضية عند حدوث موجات الجفاف الشديد أن يؤدي ذلك إلى نقص شديد في موارد المياه الجوفية التي يعتمد عليها المزارعون لدرجة قد لا يجدوا ما يكفيهم من الماء لتلبية احتياجاتهم من مياه الشرب ، عوضاً عن مياه الري . كما يؤدي ذلك بالنسبة لسكان البادية إلى هلاك معظم ما يمتلكون من حيوانات . والمحصلة النهائية لهذه الأوضاع أن هذه المناطق ، وفي ظل هذه الظروف ، تفقد ثلثي سكانها ، أحدهم بالموت نتيجة للجوع والمرض ، والثاني بالهجرة إلى أقطار أخرى

(1) Al-Barrak, S, and Hussain, G. (1983), A study into the agro-climatic conditions in the Central and Eastern Regions of Saudi Arabia, **Arab Gulf J. Sceint. Res,** Vol. 1 (2), PP. 551-553.

(٢) دراز ، عمر ، (١٩٦٤م) ، مرجع سابق ، ص٧ .

(٣) الحسن ، حمدان عجيرف ، (١٤١٣هـ) ، **تدهور حالة المراعي وسبل تحسينها في المملكة العربية السعودية** ، إدارة الأبحاث الزراعية ، وزارة الزراعة والمياه ، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، الرياض ، ص١ .

تتوفر فيها ظروف حياة أفضل كالشام والعراق، في حين يبقى الثلث الأخير ممن تتوفر لهم بعض الموارد المحدودة يعيشون حياة الكفاف. ولذلك فإن ما تبقى من السكان والحيوانات بعدئذ يخفف من الضغط على الموارد البيئية، ومنها البيئة الرعوية، ويجعل النظام البيئي يستعيد توازنه بسرعة عند انتهاء فترة الجفاف وهطول الأمطار ليبدأ الجميع حلقة جديدة.[١]

ولذا فإن الجفاف في القرون الماضية كان يؤدي دور عامل التحكم الرئيس للحفاظ على التوازن البيئي في المنطقة. وهكذا فإن النظام البيئي في الجزيرة العربية، رغم ما يتصف به من هشاشة وحساسية، ظل في حالة توازن مع الظروف القائمة، حيث يظل معدل الاستهلاك والاستغلال للغطاء النباتي، رغم زيادته في بعض الأوقات، في حدود القدرة التعويضية الكامنة له.[٢] ولا شك أن ما ذكرنا من تناقص أعداد السكان والحيوان في الأوقات الحرجة ومحدودية أنشطة السكان الأخرى، بحكم محدودية إمكاناتهم وقدراتهم التقنية، بالإضافة إلى الأعراف التي كانت سائدة بين القبائل في تنظيم حقوق الرعي، وشيوع نظام الحمى، هي التي أدت إلى بقاء هذا التوازن، وحالت دون تدهور المراعي وتصحر بيئاتها في ذلك الوقت.

وقد بدأ هذا الوضع بالتبدل السريع خلال المئة سنة الماضية، خاصة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي، حيث ازدادت أعداد السكان زيادة كبيرة نتيجة لشيوع الأمن والاستقرار منذ توحيد المملكة، وتحسن الظروف المعيشية والاقتصادية، وتقدم الخدمات الصحية. كما كان جزء من هذه الزيادة ناتجاً عن الهجرة الوافدة التي واكبت القفزة الحضارية التي شهدتها المملكة خلال هذه الفترة. وقد أدت هذه الزيادة في السكان إضافة إلى الارتفاع الملحوظ في مستويات المعيشة إلى زيادة احتياجاتهم من اللحوم والمنتجات الحيوانية، كما أدى الطلب المتزايد على هذه المنتجات وارتفاع أسعارها إلى تشجيع مربي الثروة الحيوانية بادية وحاضرة على زيادة قطعانهم من الحيوانات مما أحدث ضغطاً هائلاً على الثروة الرعوية الطبيعية زاد من حدته ما توفر للمربين في العقود القليلة الماضية من وسائل متعددة لم تكن

---

(1) Alwelaie, A. N. (1985), **The role of natural and human factors in the degradation of the environment in Central, Eastern, and Northern Saudi Arabia,** unpublished Ph. D. dissertation, University of California, Riverside, PP. 228-229.

(٢) داود، ناصر، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٤٣.

موجودة من قبل كالسيارات وصهاريج نقل المياه، وما توفر لهم من خدمات بيطرية وأعلاف معانة. وقد زاد من تفاقم الوضع عدد من الممارسات الأخرى كالاحتطاب وقطع الأشجار لغرض التملك وممارسة الزراعة البعلية، وامتداد الأنشطة الأخرى نحو المناطق الرعوية. وقد انعكس كل هذا في الإخلال بالنظام البيئي المتوازن مما أدى إلى تدهور مستمر في المراعي والغطاء النباتي بشكل عام وعجزه عن استعادة حالته السابقة كما كان يحدث في الأزمنة الماضية. وكان من نتائج هذا التدهور أن أصبح المربون مضطرين لأن يعتمدوا أكثر فأكثر على الأعلاف الإضافية، كالشعير خاصة في سنوات الجفاف.

من جانب آخر فقد أدى الرعي الجائر والقضاء على الأشجار والشجيرات والجنبات والحشائش المعمرة سواء بالرعي، أو بالممارسات الأخرى إلى أضرار بالغة بالتربة لأن هذه النباتات كانت من العوامل الرئيسة لتثبيت التربة وتماسكها وإيجاد بيئة مناسبة لنمو النباتات الأخرى. والقضاء عليها سهل من عمليات النحت وأصبحت مناطق واسعة من منطقة الرياض والمناطق الأخرى غير مناسبة لنمو أي حياة نباتية تذكر، نتيجة لخلوها من الترب ذات العمق المناسب. كما أن مناطق أخرى قد خرجت من الإنتاج نتيجة لتعرضها للتصحر وسفي الرمال.

٢- أساليب الاستغلال غير المناسبة للمراعي الطبيعية:

أشرنا في النقطة السابقة إلى أن الإخلال بالنظام البيئي ecosystem خلال القرن الماضي كان السبب الرئيس للتدهور الذي أصاب المراعي والغطاء النباتي في منطقة الرياض وفي المملكة بشكل عام، وأن هذا الاختلال في توازن النظام البيئي ناتج في معظمه عن نمط الاستغلال غير المناسب للموارد المتاحة وليس فقط لنقص الأمطار وتوالي فترات الجفاف. ويمكن حصر أهم أوجه أساليب الاستغلال المكثف وأساليب الإدراة غير الملائمة للغطاء النباتي فيما يلي:

أ- الرعي الجائر:

يعد الرعي الجائر أهم أسباب تدهور المراعي الطبيعية في منطقة الرياض وفي المملكة، بل وفي المناطق الجافة وشبه الجافة بشكل عام. ويأخذ الرعي الجائر عدة أشكال منها الرعي المبكر واختيار الوقت غير المناسب للرعي وزيادة أعداد الحيوانات وتجاوزها الطاقة الإنتاجية للمراعي، وبقاء الحيوانات في المراعي لفترة طويلة.

لقد تم الاعتماد على المراعي الطبيعية في توفير العلف اللازم للثروة الحيوانية في المنطقة منذ آلاف السنين، وقد كان هناك توازن بين عدد الحيوانات وطاقة المراعي على المدى الطويل، حتى لو حدث بعض التدهور في بعض السنين، لكن الغطاء النباتي لا يلبث أن يستعيد قوته من جديد. وقد ساعد على حفظ التوازن نمط استغلال المراعي الذي كان سائداً والمعتمد على نظام الحمى وتنظيم استغلال المرعى. وقد اختل هذا التوازن اختلالاً كبيراً منذ النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي كمحصلة لزيادة أعداد الحيوانات لعدة أضعاف فوق ما تحتمله طاقة المراعي، فكانت النتيجة تدمير مناطق واسعة من المراعي الجيدة وتحويلها إلى مناطق قاحلة، كما أدى ذلك إلى القضاء أو الإقلال بشكل واضح من بعض النباتات الرعوية الهامة التي تقبل على رعيها معظم الحيوانات.

وقد ساعد على سيادة نمط الرعي الجائر في منطقة الرياض وفي المملكة بشكل عام في العقود الأخيرة تغيير نمط الرعي التقليدي الذي كان يعتمد على تنقل أفراد القبيلة في مواقع محددة داخل أراضي القبيلة، وكانت تنتشر الأحمية التي ساعدت في المحافظة على المراعي وتنظيم استغلالها. وكانت لكل قبيلة أعراف ونظم محددة في تحديد الزمن والمدة التي يُسمح الرعي فيها في منطقة معينة. وقد أدى اختفاء هذا النمط من الرعي وإتاحة الرعي للجميع دون ضوابط استغلال محددة إلى سيادة الرعي الجائر والرعي المبكر في معظم مناطق الرعي بالمملكة. كما أن توفر الأعلاف المدعومة والخدمات البيطرية يسرت زيادة أعداد الحيوانات والاحتفاظ بها لدى المربين حتى في أوقات الجفاف مما أدى إلى زيادة الضغط على المراعي الطبيعية وتدهورها.

إن الرعي يعني استهلاك بعض أو كل الأنسجة الخضرية للنبات، ويعني فسيولوجياً إزالة جزء أو كل الأنسجة القائمة بعملية التمثيل الضوئي. وبشدة الرعي تقل عملية التمثيل الضوئي وبالتالي يتأثر معدل نمو النبات الخضري والجذري ويضعف النبات وتتأثر عملية التكاثر نتيجة لانخفاض إنتاج البذور أو حتى انعدامها. [١] ورغم أن الرعي الجائر مضر في كل الأحوال والظروف إلا أن شدته وتأثيره على النبات تتفاوت من نبات إلى آخر، كما تتفاوت حسب مرحلة نمو النبات والظروف المحيطة به. وبوجه عام تتحمل النباتات المعمرة الرعي أكثر من الحوليات خاصة إذا ما تم الرعي خلال فترة النمو النشط للنبات. وتتأثر جميع النباتات بالرعي إذا ما كانت في مراحل النمو المبكرة حيث يؤدي الرعي في هذه المرحلة إلى

(١) الحسن، حمدان عجيرف، (١٤١٣هـ)، مرجع سابق، ص٤.

القضاء على هذه الأعشاب والحشائش قبل أن تكتمل دورة حياتها ونموها وتنثر بذورها التي يعتمد عليها نمو هذه الحشائش في الموسم القادم.[(١)] ومن المراحل الحرجة بالنسبة للنبات فترة الإزهار حيث إن الرعي في هذه المرحلة كما هو الحال بالنسبة لفترة النمو المبكرة أكثر ضرراً على النباتات منه في نهاية فترة الإثمار حيث يكون النبات أقوى عوداً وأكثر تحملاً، عوضاً أنها قد فرغت من إنتاج البذور اللازمة لنمو نباتات جديدة. من جانب آخر لموسم الرعي وارتباطه بمقدار الرطوبة المتوفرة للنباتات دور كبير في حيوية النبات ودرجة تحمله للرعي، فإذا تم الرعي في فترة الجفاف حيث تكون رطوبة التربة عند حدودها الدنيا فإن النبات يفشل في تعويض الأنسجة المزالة بالرعي ويكون أكثر عرضة للتدمير والهلاك على خلاف لو تم الرعي في ظروف بيئية أفضل.[(٢)]

ولا تنحصر مظاهر الرعي الجائر وغير المنظم في القضاء الكلي أو الجزئي على الغطاء النباتي في المنطقة المعنية، بل إن من مظاهره القضاء على بعض النباتات المستساغة والمفضلة للرعي في حين تتزايد النباتات غير المستساغة (غير الصالحة للرعي) والتي لا تستهلكها الحيوانات إلا تحت ظروف الجفاف الشديد. فمن المعروف أن الحيوانات الرعوية اكتسبت القدرة على اختيار النباتات المفضلة لها ولذا فهي تختار النباتات عالية الاستساغة وعند القضاء عليها تتحول إلى النباتات متوسطة الاستساغة ثم قليلة الاستساغة. وفي ظروف الرعي العادية توجد هذه المجموعات من النباتات إلى جانب النباتات غير المستساغة في توازن طبيعي تحكمه الظروف البيئية المحيطة، ويمكن أن يظل كذلك تحت أساليب الإدارة السليمة للمراعي ولكن مع سيادة أنماط الرعي الجائر يبدأ الغطاء النباتي سلسلة من العمليات التدهورية تبدأ باختفاء النباتات المستساغة والمفضلة للرعي ثم المتوسطة ثم الضعيفة، وتحل محلها النباتات غير المستساغة. وفي حالة كتلك وتحت وطأة الجوع الشديد وحاجة الحيوانات للغذاء، إضافة إلى تضافر عوامل التدمير الأخرى للمراعي يتم القضاء على ما تبقى من النبات وبالقضاء عليه تنشط عمليات هدم أخرى متعلقة بتعرية التربة وجرفها وإزالتها بواسطة الرياح أو المياه لتصبح المنطقة أرضاً قاحلة خالية من أي نبات يذكر.[(٣)]

---

(١) الداود، عبدالرحمن، (١٤٠٣هـ)، **المراعي بالمملكة العربية السعودية، تدهورها والسبل المتبعة لصيانتها وتنميتها**، (تقرير)، إدراة المراعي والغابات، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص١.

(٢) إدارة المراعي والغابات، (د. ت.)، **أسس إدراة المراعي**، (تقرير)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٢.

(٣) داود، ناصر، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٤٤.

وقد دلت العديد من الدراسات على أن مساحات كبيرة من الأراضي قد فقدت نباتاتها الرعوية المعمرة العميقة الجذور التي كانت توفر المرعى لعدة شهور إذا ما أحسن استغلالها، وحلت مكانها نباتات غير رعوية "غير مستساغة للحيوانات" أو نباتات حولية تقتصر الاستفادة منها على أسابيع معدودة في السنة،[١] وقد قدر الباحثون أن هناك أكثر من ٤٠ نباتاً رعوياً هاماً في المملكة بدأت تتناقص وبدأ بعضها في الانقراض التام.[٢] ومن الأنواع النباتية الرعوية الهامة التي انقرضت في بعض المناطق أو تكاد، الروثة *Salsola vermiculta* والشيح *Artemisia judaica*، والثمام *Panicum turgidum*، وحل محلها بعض الأعشاب غير المرغوبة وغير المستساغة للرعي مثل العشار *Calotropis procera*، والحرمل *Rhazya stricta*.[٣]

وفي دراسة ميدانية جرى فيها استطلاع آراء الرعاة والمزارعين عن أسباب تدهور المراعي وشملت منطقتي الخرج والوشم ومناطق أخرى متعددة في المملكة، أفاد هؤلاء بأن عدد أنواع النباتات التي لاحظوا اختفاءها أو تناقص أعدادها بشكل كبير خلال الخمسة عشر عاماً السابقة لزمن إجراء الدراسة (١٩٨٥م) وصلت إلى ١٦٤ نوعاً على مستوى المملكة. كما بلغت أعداد هذه النباتات في المناطق الواقعة ضمن منطقة الرياض ٣٣ نباتاً في الوشم و٢١ نباتاً في منطقة الخرج. وتشمل هذه النباتات أصنافاً من أهم النباتات الرعوية مثل النصي *Stipagrostis plumosa*، والثمام *Panicum turgidum*، والربلة *Plantago spp*.، والنفل *Erodium spp*.، والرمث *Hammada elegans*، والسعدان *Neurada procumbens*، والصمعاء *Stipa capensis*، والعرفج *Rhanterium eppaposum* والقفعاء *Astragalus annularis* وغيرها.[٤]

وتدل هذه الأرقام وهذه النماذج دلالة مخيفة على مدى التدهور الذي أصاب المراعي الطبيعية خلال العقود الماضية.

---

(١) أولرد، ب. و.، (د. ت.)، مرجع سابق، ص١٤.

(٢) الحسن، حمدان عجيرف، (١٤١٣هـ)، مرجع سابق، ص٢.

(٣) الداود، عبدالرحمن، (١٤٠٣هـ)، مرجع سابق، ص ص١-٢.

(٤) إسكندر، فريد داود؛ والشريف، عبده قاسم؛ والجوفي، لافي شامان، (١٩٨٥م) **المراعي الطبيعية: مشاكلها وتنميتها حسب رأي الرعاة والمزارعين**، بحث مقدم لندورة تنمية البيئة وحمايتها في المملكة العربية السعودية، أبها، إدارة المراعي والغابات، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٢٤-٣٠.

ب- استخدام السيارات وآلات النقل:

يعد استخدام السيارات وآلات النقل وصهاريج نقل المياه من العوامل الهامة التي أدت إلى تدهور الغطاء النباتي في مختلف المناطق الرعوية ومنها منطقة الرياض. فقد ساعد توفر هذه الآليات والوسائل الحديثة، عوضاً عن امتداد الطرق الواسعة، على تنقل الرعاة من مكان إلى آخر بسرعة كبيرة وأصبح بإمكان هؤلاء المربين الرعي في أي منطقة مهما بعدت، والانتقال إليها سريعاً بمجرد سماعهم لهطول الأمطار، والبقاء بها طويلاً حتى القضاء على غطائها النباتي. كما أن توفر صهاريج المياه مع هؤلاء المربين ساهم هو الآخر في انتقالهم إلى مناطق كانت في السابق في مأمن من انتقال الرعاة إليها بسبب بعدها النسبي عن موارد المياه.

وهكذا فبينما كان مورد الماء في السابق عاملاً بيئياً هاماً في الحفاظ على التوازن البيئي في هذه البيئات الهشة حيث كانت بعض المناطق بمثابة مناطق محمية تتكاثر فيها النباتات، نظراً لبعدها عن موارد المياه، ومن ثم تنتقل بذورها مع الرياح إلى المناطق المتضررة فتزيد من غطائها النباتي عند هطول الأمطار، فقد فَقَدَ هذا العامل أهميته حيث أصبح بإمكان الرعاة نقل المياه بواسطة الصهاريج إلى قطعانهم في أي مكان، وبالتالي فقد أصبح من السهل عليهم الانتقال إلى هذه المناطق ورعيها حتى لو استدعى الأمر نقل الماء من مسافات بعيدة. وتبعاً لذلك ففي حين كان نطاق الرعي لدى معظم الحيوانات خاصة الأغنام والماعز لا يبعد في الماضي سوى عدة كيلومترات عن مورد الماء، أصبح بإمكان الرعاة الرعي في مناطق تبعد أحياناً أكثر من ١٠٠ كم عن أقرب مورد مياه،[(١)] نظراً لقدرة الرعاة، بما توفر لديهم من وسائل النقل الحديثة "الصهاريج" وطرق المواصلات الجيدة أن ينقلوا المياه إلى قطعانهم بكل سهولة وفي وقت قصير. وهكذا فإن توفر وسائل النقل الحديثة لدى الرعاة كان من أهم العوامل التي ساعدت على سيادة نمط الرعي الجائر في مختلف المناطق.

إن الجانب الآخر السلبي لاستخدام السيارات والآليات وعربات النقل الأخرى هو أثرها التدميري المباشر على الغطاء النباتي عن طريق تحطيم النباتات وإتلافها وتفتيت التربة وتعريضها للتعرية، خاصة أن المسالك والطرق الصحراوية تتغير باستمرار مما يساعد على زيادة الرقعة المتدهورة.[(٢)] ولا يقتصر هذا

---

(١) إسكندر، فريد داود وآخرون، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص٤٢.

(٢) الحسن، حمدان عجيرف، (١٤١٣هـ)، مرجع سابق، ص٤.

الدور بالطبع على الرعاة لوحدهم فقد أصبح الخروج إلى المناطق البرية وقضاء بعض الوقت بالنزهة والترويح هواية لكثير من الناس، خاصة بعد هطول الأمطار ونمو النباتات. بل إن الأثر التدميري لهؤلاء لا يقتصر على ما تحدثه عرباتهم من إتلاف بل تجاوز ذلك إلى ما يتركونه في أراضي المراعي من مخلفات تؤدي إلى تلوث أراضي المراعي والإضرار بها بل والإضرار بالنظام البيئي بشكل عام.

ج - التحطيب:

يعد قطع وخلع الأشجار والشجيرات والجنبات الرعوية لاستخدامها كوقود من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تدهور المراعي في مناطق واسعة من المملكة، بما في ذلك منطقة الرياض، وأخرجت بعض المناطق من نطاق الأراض المنتجة إلى أراضي قاحلة خالية من أي نبات، أو على الأقل قضت على معظم الشجيرات المستساغة للرعي. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن هذا العامل قد يأتي في صدارة العوامل من حيث التأثير في اختفاء العديد من الشجيرات العلفية المستساغة للرعي على نطاق العالم العربي بأكمله،[(١)] كما دلت دراسات أخرى مشابهة أجريت على مراعي المملكة أنه يتم إتلاف قرابة ١٢٠ ألف هكتار من مراعي المملكة سنوياً بسبب التحطيب وأن معظم الغابات فقدت قيمتها الاقتصادية بسبب ذلك.[(٢)]

والواقع أنه برغم أن التحطيب سلوك درج عليه الرعاة، بل وغيرهم من السكان الآخرين لقرون عديدة، كما أنه يمارس أيضاً في الوقت الحاضر من هواة البر والرحلات البرية والنزهات إلا أن أخطر مظاهر التحطيب اليوم تندرج تحت ما يسمى بالتحطيب التجاري حيث يمتهنه بعض الناس ويبيعون ما قطعوه إما على شكل حطب أو فحم. ونظرة على أسواق الحطب والفحم في المدن والبلدان الرئيسة تكفي لإعطاء مؤشر واضح لحجم المشكلة وحجم الأشجار والشجيرات التي يقضى عليها كل سنة بواسطة التحطيب التجاري، رغم ما تقضي به الأنظمة من منع تحطيب وقطع الأشجار النامية. وتزداد المشكلة تعقيداً إذا ما علمنا أن ممتهني التحطيب التجاري في الوقت الحاضر أصبحوا يمارسون ما يمكن أن يطلق عليه "التحطيب المتعسف" حيث لم يقتصروا على قطع أغصان الأشجار اليابسة وتركها لتنمو مرة

(١) الخطيب، محمد محيي الدين، (١٩٩٦م)، **العوامل البيئية وأثرها على المراعي الطبيعية، في الندوة القومية حول تطوير المراعي وحماية البيئة في الوطن العربي،** المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ص٦٤.

(٢) الحسن، حمدان عجيرف، (١٤١٣هـ)، مرجع سابق، ص٧.

أخرى بل تجاوز ذلك إلى اقتلاع الأشجار النامية من جذورها بواسطة جرها بالسيارات ثم استخدام المناشير الآلية في تقطيعها.

إن خطر تحطيب الأشجار والشجيرات الرعوية لا يقتصر فقط على الآثار المباشرة في فقد هذه المجموعة من النباتات، خاصة إذا كانت من نباتات المراعي المستساغة، بل يتجاوز ذلك بكثير، فهذه الأشجار عامل مهم في تثبيت التربة والحفاظ عليها من الانجراف وحفظ التوازن البيئي العام، والقضاء عليها يؤدي إلى تفتت التربة وانجرافها وحدوث التصحر وتدمير مناطق واسعة كانت في السابق مهوداً لأنواع مختلفة من النباتات المعمرة والحولية.

د- امتداد الأنشطة الأخرى على أراضي المراعي:

لقد شهدت منطقة الرياض وسائر مناطق المملكة الأخرى، خاصة خلال الخمسين سنة الماضية زحف عدد من الأنشطة الاقتصادية والخدمية على مساحات واسعة من أراضي المراعي فانعكس ذلك ليس فقط في فقد هذه المساحات بل بازدياد الضغط على المناطق الرعوية الأخرى. وتعد الزراعة البعلية من أولى مظاهر امتداد الأنشطة الاقتصادية نحو أراضي المراعي في منطقة الرياض، حيث دأب سكان القرى، والبادية أحياناً، على اقتطاع بعض الأراضي التي تستقر فيها المياه، كالروضات وبعض الوديان، وإزالة ما بها من أشجار وشجيرات وجنبات وحرثها وبذرها ببعض الحبوب خاصة القمح والشعير. وقد قدرت بعض الدراسات أنه يتم اقتلاع قرابة عشرة آلاف نبتة في الهكتار الواحد لهذه الغاية.[(١)] ولما كانت الزراعة البعلية في هذه المناطق عادة ما تكون منخفضة الإنتاج، ولا يمكن تحقيق محصول جيد إلا مرة كل ٧-١٠ سنوات، فإن المحصلة النهائية أنها تترك معظم السنوات وبذلك تخرج من نطاق الإنتاج الرعوي والزراعي وتتدهور تربتها مع مرور الوقت نتيجة لفقدها غطائها النباتي، خاصة من النباتات المعمرة.[(٢)] وقد ازدادت المشكلة تفاقماً في العقود الأخيرة بعد استخدام الجرارات الزراعية في حراثة هذه الأراضي وتدمير مساحات واسعة من أراضي المراعي والقضاء على نباتاتها في وقت قصير.

وتعد الزراعة المروية هي الأخرى من أهم الأنشطة الاقتصادية التي توسعت على حساب أراضي

---

(١) الحسن، حمدان عجيرف، (١٤١٣هـ)، مرجع سابق، ص٤.

(٢) الخطيب، محمد محيي الدين، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص ص٦٤-٦٥.

المراعي الطبيعية خاصة بعد صدور نظام توزيع الأراضي البور عام ١٣٨٨هـ. فقد تم منذئذ وحتى نهاية عام ١٤١٦هـ توزيع ما مجموعه ٢,٧ مليون هكتار على المستثمرين الزراعيين في المملكة، بينما بلغ مجمل ما وزع في منطقة الرياض ٩٩٧٦٢٦ هكتاراً وهو ما يعادل زهاء ٣٦,٦٪ من إجمالي المساحات الموزعة في المملكة.[١]

ورغم أن اقتطاع هذه المساحات الكبيرة يعني تقليص مساحة المراعي الطبيعية، خاصة أن هذه الأراضي تعد من أفضل الأراضي في مواردها الأرضية، وهو ما يعني أنها كانت تشكل مراعي ممتازة أو جيدة، إلا أن بعض المختصين في المراعي وتربية الحيوانات لا يرون أن ذلك سيؤثر على إنتاجية وحدة المساحة من الأعلاف بل على العكس ستوفر الزراعة منتجات أساسية أو ثانوية من الأعلاف الخضراء أو الجافة على مدار العام لتساهم إسهاماً كبيراً في تنمية الثروة الحيوانية.[٢]

وبالإضافة إلى الأراضي المستغلة بالزراعة، سواء كانت بعلية أو مروية، فقد فقدت مساحات أخرى من أراضي المراعي نتيجة لامتداد الطرق المختلفة والنطاق العمراني والسكني لكثير من المدن والمراكز العمرانية. فقد نتج عن التنمية الهائلة التي شهدتها المملكة، خاصة بعد إنشاء صندوق التنمية العقاري إلى تضخم المراكز العمرانية حتى بلغت عشرات أضعاف أحجامها قبل عدة عقود من الزمن. وعلى سبيل المثال فقد توسعت الكتلة العمرانية لمدينة الرياض من بضعة كيلومترات مربعة فقط قبل ٤ عقود من الزمن إلى أكثر من ١٦٠٠كم٢ في الوقت الحاضر. وعلى المنوال نفسه توسعت معظم مدن منطقة الرياض وقراها، وكان هذا التوسع في معظمه على حساب اقتطاع مساحات واسعة من الأراضي الرعوية. كما صحب هذا التوسع تدمير مناطق رعوية أخرى عن طريق تجريف سطح التربة للحصول على بعض المواد المستخدمة في البناء وإنشاء الطرق كالحصباء والرمل وغيرها، خاصة في الأودية، وهو ما أدى إلى تدمير هذه البيئات والقضاء على ما بها من نباتات هامة.

والخلاصة أن تدهور المراعي في منطقة الرياض، وفي سائر مناطق المملكة الأخرى، خلال العقود القليلة الماضية لا يعود فقط إلى انحباس الأمطار وتوالي فترات الجفاف، بل لعوامل بشرية تتعلق بطريقة

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٧م)، **بيانات غير منشورة عن إجمالي مساحة الأراضي البور الموزعة على الأفراد والشركات**، مستقاة من إدارة استثمار الأراضي، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

(٢) الغامدي، سعيد أحمد، (١٩٨٢م)، مرجع سابق، ص٦.

استغلال الإنسان لهذه الموارد، كالاستغلال المكثف الذي تعرضت له هذه المراعي وأساليب الإدارة غير الملائمة.

ولقد بذلت الجهات الحكومية المعنية بتنمية المراعي والغابات والحفاظ عليها والمتمثلة بوزارة الزراعة والمياه والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وبعض الجهات الأخرى جهوداً طيبة لمحاولة وقف تدهور المراعي وتنميتها. ويمكن إجمال أهم الجهود المبذولة من وزارة الزراعة في مجال تنمية المراعي والغابات في المملكة بشكل عام وفي منطقة الرياض بشكل خاص فيما يلي:(١)

أ- حصر وتقويم الموارد الرعوية الطبيعية حيث يتوفر لدى الوزارة حالياً قاعدة معلومات جيدة عن مراعي المملكة تشمل المجتمعات الرعوية الهامة بها، والأنواع النباتية المكونة لها، والإنتاجية الرعوية لكل منها، وحالة المراعي بها، والأساليب المناسبة لصيانتها وتنميتها. وتعد هذه الخطوة إحدى اللبنات الأساسية التي لا غنى عنها لوضع خطط مدروسة لتنمية المراعي وصيانتها وتطويرها.

ب- وضع النظم والتشريعات الخاصة بحماية المراعي وتنظيم استغلالها حيث صدرت بناءً على ذلك عدد من المراسيم الملكية في هذا الشأن منها المرسوم الملكي الكريم رقم م/ ٢٢ في ٣/ ٥/ ١٣٩٨هـ المشتمل على الأسس الرئيسة لحماية المراعي وتنظيم استغلالها، والمرسوم الملكي الكريم رقم ٨/١١٨٢ في ٥/ ٧/ ١٤٠٥هـ الخاص بصيانة الغابات وعدم تمكين أي إنسان من استخراج حجج استحكام عليها. ومن هذه التشريعات المرسوم الملكي الكريم رقم ٤/ ١١٤/ ١ الخاص بتنظيم الحصباء ونقل الرمال من أراضي المراعي والغابات. وقد أسهمت هذه النظم والتشريعات في الحد من الإضرار بمراعي المملكة بما في ذلك مراعي منطقة الرياض.

ج- إنشاء مخازن الأعلاف حيث أنشأت الوزارة حتى الآن أربعة عشر مخزناً رئيساً للأعلاف في مناطق المملكة المختلفة لتخزين الأعلاف بها بهدف حماية الثروة الحيوانية ضد أخطار الجفاف وتخفيف الضغط على المراعي الطبيعية. وقد أنشئ في منطقة الرياض ثلاثة مخازن رئيسة، أحدها في ديراب والثاني في شقراء والثالث في المجمعة.

---

(١) إدارة المراعي والغابات، (١٩٩٧م)، مرجع سابق، ص ص٥-٨: الهويش، عبدالعزيز عبدالرحمن، (١٩٩٦م)، **تنمية الغطاء الرعوي في المملكة العربية السعودية**، في الندوة القومية حول تطوير المراعي وحماية البيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ص ص٢٥٩-٢٦٤.

د- إنشاء المحميات الرعوية والبيئية (المسيجات): حيث أنشأت الوزارة ثمانية عشر مسيجاً رعوياً وبيئياً في منطقة الرياض لوحدها تبلغ مساحتها زهاء ٣٠٠٠٠ دونم موزعة على أهم البيئات الرعوية المختلفة (الحيسية، والخميرة، وضروة، والأفلاج، والمجمعة، وشقراء، وعفيف). وتهدف هذه الخطوة لإجراء بعض الدراسات البيئية والرعوية عليها، وتنمية الغطاء النباتي، وإعطاء الفرصة للنباتات الرعوية الجيدة لتكوين البذور وانتشارها داخل المسيج وخارجه بهدف تحسين المراعي الطبيعية المتدهورة وزيادة إنتاجيتها.

هـ- استزراع بعض أراضي المراعي المتدهورة حيث تم على مدى السنوات القليلة الماضية استزراع أربعة عشر موقعاً رعوياً من أراضي المراعي المتدهورة في منطقة الرياض بهدف تحسين وزيادة الإنتاج الرعوي وتنويعه. وقد بلغت المساحة المزروعة ببذور مختلف الأنواع الرعوية حوالي ١٧٠٠٠ دونم موزعة في العيينة (شعيب الحيسية) وشقراء والمجمعة. ولخدمة هذا الهدف تم إنشاء محطة في مدينة شقراء لإنتاج البذور الرعوية الملائمة لبيئة منطقة الرياض، وهي تنتج حالياً حوالي ١,٥ طن من البذور الرعوية سنوياً. كما تم إنشاء بنك لبذور النباتات الرعوية في المملكة.

و- إنشاء ما مجموعه ١٢١ عقماً كنتورياً لنشر وتوزيع المياه في مراعي منطقة الرياض موزعة على ثلاثة عشر موقعاً في العيينة والمجمعة وشقراء والخرج والدوادمي. ويبلغ طول هذه السدود حوالي ٥٠٠٠٠م، كما تبلغ المساحات المستفيدة منها حوالي ٣٠٠٠٠دونم.

ز- وفي مجال الغابات والأشجار والشجيرات شملت جهود الوزارة تعيين عدد من الحراس في مواقع الغابات والأشجار الهامة يتولون مراقبتها والتبليغ عن أي تجاوزات عليها. كما تم إنشاء مشاتل لإنتاج الشتلات الحراجية الملائمة لبيئة منطقة الرياض. وقد بلغ عدد هذه المشاتل في منطقة الرياض ستة مشاتل موزعة على كل من مدينة الرياض ووادي الدواسر وشقراء والدوادمي والزلفي. وقد استخدمت الشتلات المنتجة في تشجير ثلاثة مواقع في منطقة الرياض في كل من الحيسية وروضة خريم وروضة التنهاة بهدف إعادة التوازن لأراضي الغابات الطبيعية المتدهورة. كما شملت جهود الوزارة في هذا المجال الحملات التوعوية المركزة لتوضيح فوائد الأشجار والمراعي وأهمية المحافظة عليها، وإجراء الدراسات لمعرفة أهم الأمراض والآفات التي تصيب هذه الأشجار ومعالجتها قبل توسعها وانتشارها.

من جانب آخر فقد أخذت الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها منذ صدور الأمر السامي الكريم بإنشائها في أواخر عام ١٤٠٦هـ على عاتقها أمر المعالجة الشاملة للبيئة في المملكة العربية السعودية والمحافظة على مواردها المختلفة، خاصة المهددة بالانقراض، سواء كانت نباتية أو حيوانية. ولتحقيق هذا الغرض تبنت الهيئة منذئذ إقامة عدد من المحميات في مختلف مناطق المملكة بلغ عددها حتى الآن ١٥ محمية: منها أربع محميات في منطقة الرياض، هي محمية الوعول في حوطة بني تميم، ومحمية مجامع الهضب التي يقع جلها في محافظة وادي الدواسر، وجزء من محمية عروق بني معارض التي يقع معظمها في منطقة نجران، ومحمية الجندلية التي يجري إنشاؤها شمال أم الجماجم في الجزء الشمالي من منطقة الرياض.(١)

ولما كان من الأهداف الرئيسة لهذه المحميات، خاصة الواقعة في منطقة الرياض، إعادة التوازن للغطاء النباتي فقد عملت الهيئة بالتعاون مع الهيئات الحكومية المعنية كوزارة الزراعة والمياه ووزارة الداخلية على منع الرعي تماماً في بعض أجزاء هذه المحميات وتنظيمه في أجزاء أخرى(٢) بحيث يتحكم بعدد الحيوانات والفترة التي تقضيها في المرعى حتى لا تتجاوز الحمولة الرعوية لهذه المناطق. من جهة أخرى تؤدي محميات الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية نفس الدور الذي تؤديه المناطق المحمية الخاصة بوزارة الزراعة والمياه في حماية التربة من الانجراف، وإعطاء النباتات المحمية فرصة النمو والتكاثر، وتكوين بذور النباتات الرعوية المستساغة من قبل الحيوانات، والتي ستنثر بذورها عبر الرياح ليس فقط داخل هذه المحميات بل وفي المناطق المجاورة.

ومن المأمول أن تؤدي الجهود التكاملية التي تقوم بها كل من وزارة الزراعة والمياه والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها وبعض الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة كمصلحة الأرصاد وحماية البيئة ووزارة الداخلية إلى إعادة التوازن إلى هذه البيئات المتدهورة وهو ما سينعكس إيجابياً على مواردها الفطرية، النباتية والحيوانية، كما سيفيد أيضاً الثروة الحيوانية المعتمدة على هذه المراعي.

---

(١) انظر الفصل السادس "المحافظة على الحياة الفطرية في منطقة الرياض" في الجزء الرابع.

(٢) الوليعي، عبدالله بن ناصر، (١٩٩٦م)، **المحميات الطبيعية في المملكة العربية السعودية**، الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها، الرياض، صفحات متفرقة.

رابعاً : نمط حياة الرعاة وتحركاتهم:

تتميز حياة سكان البادية بالترحال الدائم والتنقل من مكان إلى آخر تبعاً لأماكن توفر المياه والكلأ. وتندرج تحركات الرعاة في منطقة الرياض تحت ما يعرف بالتنقل الأفقي أي الانتقال من مكان إلى آخر، على خلاف ما يسود في بعض المناطق الجبلية حيث يسود نمط الانتقال الرأسي أي من الجبل وإليه حسب فصول السنة المختلفة. ورغم أن نمط تحركات الرعاة، والمسافة التي يقطعونها، والمدة التي يبقون فيها في مكان واحد تعتمد بشكل رئيس على أماكن نزول المطر وتوفر الكلأ إلا أن هناك عوامل أخرى لها أدوار مختلفة في تحديد وتغيير هذه التحركات.

ويمكن إجمال أهم العوامل التي تتحكم في تحركات الرعاة في منطقة الرياض فيما يلي:

١- كمية الأمطار وتوزيعها الزماني والمكاني:

تتأثر الهجرة الفصلية للرعاة البدو إلى حد كبير بكمية الأمطار وموسميتها ودرجة انتشارها. وعادة هناك ارتباط عكسي بين كمية المطر وانتشاره والمسافة التي يقطعها الرعاة من أماكن سكناهم في فصل الصيف إلى الأماكن التي تنزل فيها الأمطار.[١] فكلما كان المطر غزيراً وشاملاً لأراضي القبيلة قلت المسافة التي يقطعها الرعاة بحثاً عن الكلأ والمنزل الجديد. ويحدث العكس تماماً عندما تقل الأمطار سواء في الكمية أو الانتشار حيث يتطلب ذلك أن يقطع الرعاة مسافات طويلة نحو المناطق التي هطلت فيها الأمطار وتوفر فيها الكلأ الجيد.

ولما كان فصل الصيف في منطقة الرياض فصل جاف شديد الحرارة فقد كان البدو الرحل يقضونه بالظعن عند موارد المياه وقرب القرى والمناطق الزراعية. وما إن تبدأ درجة الحرارة بالاعتدال وتطل تباشير فصل الأمطار حتى تبدأ فترة الترقب والتوجس والاستطلاع لمعرفة أخبار المطر وأماكن نزوله. وعندما يتحقق الناس من نزول المطر في مكان ما يرسلون من يستطلع مكان نزوله ومدى غزارته، ويكون هذا الرائد ممن يمتازون برجاحة العقل وبعد النظر ومعرفة الأرض فإذا ما رأى المكان مناسباً أشار لقومه بذلك لتبدأ رحلة القوم إلى المكان المقصود التي قد تستغرق يوماً واحداً أو عدة أيام.[٢] ويمكث

---

(١) محمدين، محمد محمود وأحمد، حسن عبدالعزيز، (١٩٨٥م)، **الأقاليم الجافة**، دراسة جغرافية في السمات والأنماط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الرياض، ص٢٣٩.

(٢) السويداء، عبدالرحمن، (١٩٨٣م)، مرجع سابق، ص ص٨٥-٩٠.

البدو في هذا المكان فترة من الزمن قد تطول أو تقصر تبعاً لتوالي هطول المطر ولوفرة الكلأ، فقد يمكثون فيه طويلاً وقد ينتقلون إلى مكان آخر أوفر مطراً وأكثر وفرة في نباتاته الرعوية. وهكذا حتى يحل فصل الصيف ليعودوا مرة أخرى للتحلق قرب موارد المياه والقرى والمزارع.

٢- مناطق نفوذ القبائل الرعوية "الديرة":

يمكن تصنيف معظم المراعي في أراضي المملكة قبل توحيدها من ناحية علاقتها بنوع الاستغلال إلى قسمين رئيسين:

أولهما مناطق محمية قد يمنع فيها الرعي بتاتاً أو يقيد لفترة محدودة من السنة أو لنوع معين من الحيوانات، ويكون حق استغلاله لقبيلة أو فخذ أو عشيرة أو أهل قرية، وينتشر هذا النمط بشكل أساس في جبال الحجاز. أما النوع الثاني فيندرج تحت ما يسمى بمناطق نفوذ القبيلة أو "الديرة" وهي مناطق يعرفها وتعترف بها سائر القبائل الأخرى،[١] وتقتصر حقوق الرعي فيها على هذه القبيلة ولا يشاركها فيها أي قبيلة أخرى إلا بعد الاتفاق والتراضي. ويعتمد حجم المساحة التي تسيطر عليها قبيلة ما على حجم القبيلة وحجم نفوذها وقوتها وضعفها[٢] ولذا فإن الحدود بين القبائل المختلفة ليست ثابتة بل تتبدل تبعاً لتبدل الظروف والمعطيات السابقة.

وباستثناء بعض المناطق الصغيرة التي تكون مناطق شبه محمية للقرى فإن معظم أراضي الرعي في المناطق الوسطى من المملكة، والذي تشغل معظمه منطقة الرياض حالياً، كانت تخضع حتى وقت توحيد المملكة لهذا النمط من الاستغلال[٣] حيث كانت تتوزع مناطق النفوذ على عدد من القبائل المعروفة أهمها مطير في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية، وعتيبة في الأجزاء الوسطى والغربية، وسبيع والسهول في المناطق المحيطة بمدينة الرياض والعجمان وبني مرة في المناطق الشرقية، والدواسر وقحطان في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية من المنطقة (شكل: ٦-٢-١). ولما كانت موارد العشب والماء هي محور العلاقات القبلية فقد نشأ مبدأ التحالف بين القوى القبلية ذات المصالح سواء داخل منطقة الرياض أو خارجها كحلف حرب ومطير والعجمان، وحلف بني عبدالله من مطير وعتيبة

(١) الوليعي، عبدالله بن ناصر، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٧٨.

(٢) محمدين محمود وأحمد، حسين عبدالعزيز، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص٢٣٨.

(٣) الوليعي، عبدالله بن ناصر، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص ص٧٨-٧٩.

وحلف الظفير وشمر والعوازم، وحلف العجمان وآل مرة ويام.[١] وقد ظلت هذه القبائل تحتفظ بنفوذها على مناطقها، ولذا فعندما بدأ الملك عبدالعزيز -رحمه الله- حركة توطين البدو وإنشاء الهجر توطنت كل قبيلة بشكل أساس في مناطق نفوذها السابقة.

وبعد توحيد المملكة العربية السعودية بدأت مناطق النفوذ القبلية تضعف شيئاً فشيئاً حيث توجه الناس بولائهم إلى الله سبحانه وتعالى ثم إلى الدولة وقائدها الملك عبدالعزيز ـ يرحمه الله ـ وأبناءه من بعده بدلاً من القبائل، واعتبروا الدولة كلها "ديرتهم". وتتويجاً لذلك صدر أمر ملكي في عام ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م وضع حداً لجميع أشكال الحمى الحكومية ومناطق النفوذ القبلي عدا الأحمية الخاصة،[٢] وجعل جميع أراضي المراعي وموارد المياه مفتوحة للجميع دون قيود ودون اعتبار لمناطق النفوذ السابقة.

٣- موارد المياه:

تؤثر أماكن وفرة المياه وتوزيع مواردها تأثيراً كبيراً في أنماط تحركات الرعاة الفصلية، خاصة عندما يشتد الحر وتزداد الحاجة للماء. ونظراً لحاجة هؤلاء السكان للماء سواء لاستخداماتهم الشخصية أو لري حيواناتهم فقد كانوا لا يبعدون كثيراً عن موارد المياه، خاصة أنها لم تتوفر لهم في ذلك الوقت وسائل النقل الحديثة، وكان اعتمادهم على الجمال في تنقلاتهم. ولما كانت الحاجة للماء في فصلي الشتاء والربيع محدودة مقارنة بفصلي الصيف والخريف فقد كان الرعاة يتحركون مع قطعانهم في هذين الفصلين على نطاق أوسع لاستغلال المراعي في المناطق التي هطلت فيها الأمطار، خاصة أنهم خلال هذه الأشهر يستطيعون أن يحصلوا على حاجتهم من الماء من الأودية والغدران والثمائل والمشاش التي تنتشر في بطون الأودية الكبيرة والمنخفضات. أما المناطق التي لا تتوفر فيها المياه حتى ولو كانت ذات مراعٍ جيدة فعادة تكون في منأى من الرعاة وحيواناتهم، ولذا فهي تشكل مناطق محمية ذاتياً. وكان لها دور كبير في إعادة التوازن للمناطق المرعية حيث تتكاثر فيها النباتات وتنثر بذورها في المناطق الأخرى.

وما أن يقترب فصل الصيف وتبدأ درجة الحرارة بالارتفاع وتجف الأعشاب وتنحسر مياه الأودية والغدران والثمائل حتى يبدأ الرعاة بالتحرك نحو موارد المياه الدائمة. وعادة ينقسم السكان البدو في

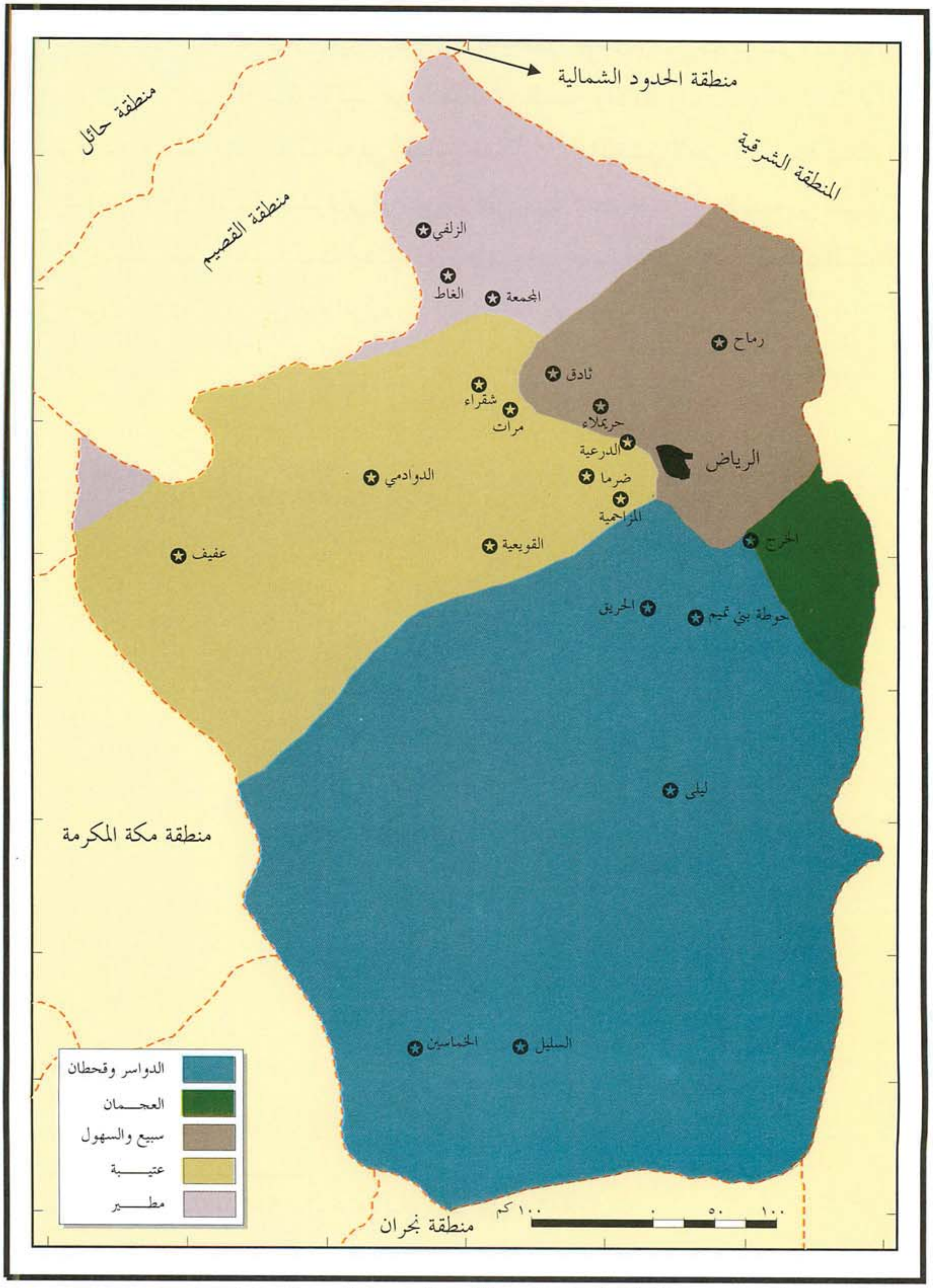
(١) أبو علية، عبدالفتاح، (١٩٧٦م)، مرجع سابق، ص١٧.

(٢) الوليعي، عبدالله بن ناصر، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص ص٧٩-٨٠؛ دراز، عمر، (١٩٧٧م)، **تقرير عن وضع برنامج لتحسين المراعي وإنتاج الأعلاف**، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، روما، ص٤٨.

مرحلة العودة إلى فريقين، فريق يتجه إلى القرى أو المزارع حيث يكون لكل منهم صاحب من الفلاحين يقطن قرب مزرعته ويوفر له الفلاح مياه السقي لماشيته وبعض منتجاته الزراعية كالتمر والقمح والذرة. وفي المقابل يهدي البدوي لصديقه ما تيسر من منتجاته من السمن والإقط والغنم، وأحياناً يعيره جملاً أو أكثر ليقوم الفلاح بسنيه والاستفادة منه في أعماله الحقلية.[١] أما القسم الآخر من البادية فيقطنون قرب موارد المياه الدائمة (القلبان) المنتشرة في أراضي المراعي. ولما كانت حيوانات البادية من الضأن والماعز تحتاج إلى السقي يومياً فقد كان لموارد المياه دور رئيس في تحديد أماكن توطن السكان البدو في هذا الفصل حتى لا يبتعدوا كثيراً عن هذه الموارد.

(١) السويداء، عبدالرحمن، (١٩٨٣م)، مرجع سابق، ص ص١٠٨-١٠٩.

شكل (٦-٢-١) مناطق النفوذ القبلية للقبائل الرئيسة في منطقة الرياض عند تأسيس المملكة العربية السعودية



المصدر: أبو علية، عبد الفتاح، (١٩٧٦م)، **الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز**، دارة الملك عبد العزيز، الرياض ، ص ١٧
بندقجي، حسين حمزة، (١٣٩٨هـ)، **أطلس المملكة العربية السعودية**، دار جامعة أكسفورد، إنجلترا ،ص ١١

٤- الأوبئة والأمراض:

لقد كان السكان في الماضي سواء البادية أو الحاضرة شديدي التأثر بالأوبئة والأمراض سواء تلك التي تصيبهم أنفسهم كالجدري والطاعون والملاريا والحصبة، أو تلك التي تصيب حيواناتهم حيث كان وقع هذه الأمراض شديداً إلى درجة تصل أحياناً إلى إبادة سكان قرية أو أخرى بكاملها، أو نفوق أعداد كبيرة من الحيوانات. ولشدة وقع هذه الأمراض على الناس وما تخلفه من ذكريات لا تنسى، فقد كان الناس قديماً يؤرخون بالسنوات التي تحل فيها هذه الأمراض وتفتك بالإنسان والحيوان. ومن أشهر السنوات التي لا تزال معروفة حتى اليوم عند كبار السن في منطقة الرياض ما يطلق عليه سنة الرحمة وهي سنة ١٣٣٢هـ، وسميت بذلك لانتشار مرض الأنفلونزا الإسبانية (النزلة الوافدة أو الوافدة الإسبانيولية) وكثير من الناس انتقلوا بسببه إلى رحمة الله في مختلف أرجاء المنطقة.(١)

ونتيجة لحجم المآسي التي تخلفها هذه الأمراض، سواء التي تصيب الإنسان والحيوان، فقد كان البدو بوجه خاص يتحاشون المناطق الموبوءة حالما يسمعون عن حدوث مرض أو وباء معين، حتى لو كانت من المناطق الغنية بمواردها الرعوية والمائية.

ومع التقدم الذي شهدته المملكة خلال العقود الأخيرة في مجال الصحة بشكل عام، وانتشار العيادات البشرية والمستشفيات والعيادات البيطرية في كل مكان أمكن بعون من الله وتوفيقه السيطرة على معظم الأمراض المعدية، سواء التي تصيب الإنسان أو الحيوان، ولذا فلم يعد لهذا العامل اليوم دور يذكر في تحديد حركة الرعاة وتنقلاتهم.

٥- استفادة الرعاة من وسائل النقل والخدمات الحديثة:

تعزى التغيرات الكبرى في نمط حياة سكان البادية وتحركاتهم التي ظهرت بجلاء خلال الخمسين سنة الماضية إلى استفادتهم من معطيات التنمية الشاملة التي شهدتها المملكة خلال هذه الفترة، خاصة فيما يتعلق بامتداد الطرق المزفتة في مختلف المناطق، وتحسن ظروفهم الاقتصادية حيث أصبح بإمكانهم اقتناء السيارات والشاحنات التي ينقلون بها حيواناتهم من مكان إلى آخر بكل سهولة، وصهاريج المياه المتنقلة التي بواسطتها ينقلون الماء إلى حيواناتهم حيث كانت.

---

(١) المرجع السابق، ص٣٤٧.

وتبعاً لذلك فبينما كان مورد الماء في الماضي يؤثر تأثيراً كبيراً في تحركات الرعاة والمناطق التي يرتادونها خاصة في فصل الصيف فقد تقلص هذا التأثير ولم يعد له دور يذكر بعد أن توفرت لهم وسائل نقل المياه والطرق الحديثة التي تساعدهم على الحركة السريعة .

خامساً : الثروة الحيوانية في الرعي المتنقل:

أ- أنواع الحيوانات وأنماط حيازتها:

تتألف الثروة الحيوانية عند البادية بشكل أساس من الإبل والأغنام والماعز وأعداد محدودة من الخيول والحمير . ويعد الجمل بشكل خاص أهم الحيوانات لدى البادية قبل انتشار استخدام السيارة حيث كان يستخدم في حمل الأمتعة والتنقل من مكان إلى آخر ، كما يستخدم في رفع الماء من آبار الموارد ، خاصة إذا كانت ذات أعماق كبيرة . وإضافة إلى ذلك فللنوق أهمية كبرى كمصدر من المصادر الرئيسة للحليب ومشتقاته . أما الأغنام والماعز فكانت تشكل معظم الثروة الحيوانية لدى جميع البادية والعمود الفقري لنشاطهم الاقتصادي .

وسنلقي الضوء على أهم هذه الأنواع فيما يلي:

الإبل:

تنتمي معظم الإبل الموجودة في منطقة الرياض وسائر مناطق المملكة الأخرى للإبل العربية ذات السنام الواحد ، ورغم أنها تتبع بشكل عام لنفس النوع الذي تنتمي إليه جميع الإبل في المنطقة العربية ووسط آسيا إلا أن توطن الإبل في هذه المناطق جعلها تتأثر بالظروف البيئية المحيطة مما انعكس في حدوث بعض الفروقات التركيبية البسيطة بينها كالحجم واللون والسرعة والقدرة على التحمل .[١] وتتميز الإبل المنتشرة في وسط المملكة ، والتي يطلق عليها البعض الإبل النجدية[٢] بصغر الحجم مقارنة مع الأنواع الأخرى المنتشرة في السودان أو وسط آسيا على سبيل المثال ، ولكنها قوية وتتحمل العمل الشاق وحمل الأمتعة الثقيلة والسير بها مسافات طويلة . كما تمتاز بتحملها للظروف البيئية الشاقة

---

(١) الهواوي ، عبدالرحمن ، (١٩٩١م) ، **الجمل العربي بين العلم والتراث** ، المهرجان الوطني للتراث والثقافة ، الحرس الوطني ، الرياض ، ص ص٢٥-٢٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص٣١ .

والحرارة العالية ومقاومة العطش حيث يمكنها السير العادي دون حاجة للماء لمدة ثلاثة أو أربعة أيام في فصل الصيف القائظ. أما في فصل الشتاء عندما تكون المراعي خضراء وغضة فيحصل الجمل على معظم احتياجاته من الماء من تناول هذه النباتات ولا يحتاج إلى الماء إلا قليلاً.(١) وتمتاز إناث الإبل (النوق) من أنواع الإبل النجدية بإدرارها الغزير للبن، ولذا كان لبن النوق والتمر يشكل غذاءً متكاملاً لسكان البادية خاصة كبار السن.(٢)

وإلى جانب أنواع الإبل التي كانت متوطنة في منطقة الرياض "الإبل النجدية" فقد كان سكان البادية في هذه المنطقة يحرصون على اقتناء أنواع أخرى من الإبل، خاصة الأصائل منها مثل الإبل العمانية المشهورة بسرعتها العالية والتي تستخدم بشكل خاص في سباقات الإبل وبعض الأنواع التي اشتهرت بها قبائل معينة في الجزيرة العربية كالشرارات وبني عطية وبعض قبائل الشمال الأخرى. كما اتجه البدو أيضاً، خاصة في العقود الأخيرة، إلى استيراد أنواع أخرى من الإبل العربية، خاصة الإبل السودانية التي تتميز بكبر الحجم والقدرة الكبيرة على التحمل والانتقال لمسافات بعيدة. وقد أصبحت الإبل السودانية تشكل اليوم جزءاً هاماً من قطيع الإبل في منطقة الرياض وفي المناطق الأخرى من المملكة على حد سواء.

ويتباين نمط حيازة الإبل لدى البادية تبايناً واضحاً فهناك بعض البدو المتخصصون بتربية الإبل بشكل رئيس، ولذا فعادة ما يصل حجم القطيع الواحد من هذا النوع ما بين ٥٠ و١٠٠ رأس وربما أكثر. ويحتاج القطيع من هذا النوع إلى راعٍ، بل أحياناً عدة رعاة ينتقلون معه في المراعي ويسقونه من موارد المياه. وعلى خلاف الأغنام والماعز فإن الإبل عادة لا تذهب وترجع كل يوم من المرعى إلى مضارب البادية بل تقضي معظم وقتها في المراعي وحول موارد المياه ويعود الرعاة ما بين وقت وآخر إلى أهلهم ليحل مكانهم غيرهم.

أما البدو الذين يمتهنون تربية الأغنام والماعز فعادة ما يكون لديهم أيضاً أعداداً محدودة من الإبل تقتنى بشكل أساس لاستخدامها في الحمل والتنقل ولكن ليستفاد أيضاً من حليبها وأوبارها وربما لحومها أيضاً في بعض السنوات. وعادة ما يجمع البدو من هذا النوع القاطنون في مكان واحد أو متقارب إبلهم

---

(١) أولرد، ب، و، (د. ت.)، مرجع سابق، ص١٤١.

(٢) الهواوي، عبدالرحمن، (١٩٩١م)، مرجع سابق، ص٢٦.

في قطيع واحد ويتولى رعيها والعناية بها شخص واحد أو أكثر . ولما كان بعض أهل البادية يتجهون إلى القرى الزراعية والحقول خلال فصل الصيف، ويقطنون مع مواشيهم قربها، ويعتمدون في ري مواشيهم عليها، فقد كان من الشائع أن يعير البدوي جملاً أو أكثر لصاحب المزرعة ليستخدمه في عملية السني طوال فصل الصيف، خاصة أن البدوي طوال مدة بقائه هناك لا يحتاج إليه، ولذا فهو يعتبر إعارة جمل أو أكثر لصاحبه المزارع خلال هذه الفترة، إضافة إلى ما يمنحه له من بعض المنتجات الحيوانية كالسمن والإقط، جزء من رد معروفه لقاء استقباله له وتهيئة المكان المناسب لسكناه وريه لحيواناته، فضلاً عن ما يمده به من إنتاجه الزراعي كالتمر والقمح والذرة.

الضأن:

تعد أغنام الضأن العمود الفقري للثروة الحيوانية لسكان البادية سواء من حيث العدد أو من حيث الاعتماد عليها في معيشتهم وحياتهم الاقتصادية. فباستثناء نسبة من البادية التي تعتمد أساساً على تربية الإبل فإن معظم أهل البادية يعتمدون بشكل أساس على الضأن سواء في احتياجاتهم من الألبان ومشتقاتها (السمن والإقط) أو على أصوافها في صناعة بيوت الشعر والمنسوجات الصوفية. وعندما يحل فصل الربيع وتكتنز الخراف بالشحم يلجأ معظم سكان البادية لبيع معظم الخراف، وكبار السن، إضافة إلى بيع المنتجات الحيوانية من السمن والإقط. ولذا فهي تشكل المصدر الرئيس للحصول على النقود التي يستخدمها هؤلاء في الحصول على احتياجاتهم من الملبس والمواد الغذائية، خاصة السكر والشاي والأرز، طول العام.

وتنتمي معظم أغنام الضأن الموجودة في منطقة الرياض خاصة في الماضي إلى فصيلة الأغنام النجدية الواسعة الانتشار في المناطق الوسطى والشمالية من المملكة وبعض الأقطار المجاورة كالكويت والعراق والأردن. والأغنام النجدية معظمها ذات لون أسود، ونسبة قليلة منها بيضاء اللون، وهي كبيرة الحجم نسبياً حيث يصل متوسط وزن الذكر البالغ حياً أكثر من ٧٠كجم ووزن الأنثى حوالي ٥٥كجم.[(١)] وتتميز هذه السلالة من الأغنام بأنها مهيأة بطبيعتها لمقاومة العطش والتأقلم مع قلة المراعي والأعلاف، وعلى السير لمسافات بعيدة قياساً بالسلالات الأخرى.[(٢)] كما تعتبر من أجود الحيوانات المنتجة للحم

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (١٩٨٣)، **واقع الثروة الغنمية في العراق والسعودية والأردن والكويت**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ص٤١.

(٢) أولرد، ب، و، (د. ت.)، مرجع سابق.

واللبن، ولكن إنتاجها من الصوف قليل حيث يتراوح وزن جزة الصوف ما بين ٥ , ٠-٢كجم. ولذا فإن معظم الرعاة لا يقومون بجز الصوف لأغراض تجارية لأن تكاليف الجز والنقل والتسويق تفوق الثمن، [١] وهم يكتفون بجز ما يكفي احتياجاتهم الذاتية لصناعة بيوت الشعر أو بعض أجزائها، وبعض المنسوجات الصوفية كالبسط "السياح" والعدول والمزاود ونحوها. كما تعد جلود الأغنام من المواد الخام الهامة لدى البادية حيث تستخدم في صناعة القربة والصميل والمروب والنحو والعكة والعيبة وغيرها. [٢]

وقد بدأ البدو خاصة خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة في تربية أنواع أخرى من الأغنام الموجودة في الأقطار المجاورة أو المستوردة من مناطق أخرى خاصة أفريقيا. وتعد مجموعة الأغنام العواسية التي تنتشر بشكل أساس في العراق والشام والأجزاء الشمالية من المملكة، خاصة نوع النعيمي، ثاني أهم أنواع الأغنام في منطقة الرياض في الوقت الحاضر. وقد شهدت تربيته في الفترة الأخيرة إقبالاً متزايداً من قبل المربين من البادية والحاضرة على حد سواء نتيجة لتفضيل بعض الناس للحومه على لحوم الأغنام النجدية عطفاً على مقاومته للأمراض، خاصة بعض الأمراض الخراجية والطلوع التي بدأت تنتشر بشكل ملحوظ في الخراف النجدية. ولذلك فقد أصبحت الأغنام العواسية تشكل جزءاً هاماً من الثروة الغنمية لدى البادية، حيث تربى إلى جانب الأغنام النجدية في قطيع واحد، وغالباً توجد قطعان بكاملها من هذا النوع.

وتتصف الأغنام العواسية "النعيمي" بأنها ذات لون أبيض في الغالب ورأس أسود أو بني وهي أقل ارتفاعاً من الأغنام النجدية ولكنها أكثر اكتنازاً وبالتالي فهي تضاهيها من حيث الوزن حيث يتراوح وزن الذكر البالغ بين ٦٠-٧٠كجم والأنثى بين ٥٠-٦٠كجم. [٣] وفي حين تماثل الأغنام العواسية سابقتها في إنتاج اللحم فغالباً ما تتفوق عليها في معظم نواحي الإنتاج الأخرى، كمتوسط إنتاج الحملان في السنة وإنتاج اللبن، حيث تنتج كميات كبيرة من الحليب. [٤] كما تتفوق الأغنام العواسية في إنتاج

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (١٩٨٣م)، مرجع سابق، ص٤٢.

(٢) السويداء، عبدالرحمن، (١٩٨٣م)، مرجع سابق، ص٩٥.

(٣) الفخري، عبدالله قاسم، (١٩٨٢م)، **الزراعة في الوطن العربي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ص٤٦.

(٤) أولرد، ب، و، (د. ت.)، مرجع سابق، ص١٣١.

الصوف كماً ونوعاً حيث يتراوح وزن الجزة الواحدة بين ٥ , ١-٢كجم من الأصواف الجيدة الأكثر نعومة من أصواف الأغنام النجدية، [١] ولذا فهذا النوع من الصوف يستخدم عادة في صناعة الملابس الصوفية وبعض أنواع البسط الممتازة.

وإلى جانب هذين النوعين الرئيسين من الضأن توجد أعداد محدودة أيضاً من سلالات أخرى أهمها الأغنام العرابية "العربية" والأغنام البربرية. وتنتمي الأولى بدورها إلى مجموعة الأغنام ذات الصوف الخشن ولكن صوفها أنعم من السلالات المحلية الأخرى. والأغنام العربية تنتشر بشكل رئيس في دول الخليج والمنطقة الشرقية من المملكة وهي تشبه الأغنام العواسية من حيث الشكل العام ولكنها تختلف عنها باللون فهي سوداء في الغالب، وأصغر منها بالحجم وإنتاجها من الحليب محدود جداً، يكاد يكفي لرضاعة الحملان فقط. [٢] أما أغنام الضأن الصومالية والحبشية المعروفة باسم "البربري" فهي حيوانات تتصف بصغر حجمها حيث لا يزيد وزن الذكر البالغ عن ٣٠كجم ولها ذيل مكتنز، وهي دائماً بيضاء اللون ذات رأس أسود غالباً أو بني ومغطاة بشعر قصير ناعم. وتقتصر أهمية هذا النوع على استهلاك لحمه وليس لها أهمية تذكر بالنسبة للبن. [٣] وعادة تقتصر البادية وكذلك الحاضرة على تربية أعداد محدودة منها لاستهلاكهم الشخصي فقط، ولا يستسيغون ذبحها للضيوف نظراً لصغر حجمها.

وتربى الضأن عادة في قطعان مختلطة بغض النظر عن سلالاتها وأنواعها فيما عدا صغار الضأن "البهم" حيث يتولى رعيها الأطفال الصغار أو كبار السن قريباً من مضارب البادية. ويكون لكل مربٍ قطيع خاص به يتولى رعيه والعناية به وسقياه راعٍ أو أكثر حسب حجم القطيع. ويسرح القطيع في الصباح الباكر ولا يعود إلى المضارب إلا مع غروب الشمس وتقسم هذه الفترة عادة إلى ثلاثة أقسام، قسم لرعي النباتات والأعشاب وقسم للراحة والاجترار وقسم للسقي وشرب الماء. وعادة ما تتركز فترة الرعي في طرفي النهار خاصة عند اشتداد الحرارة، أما فترة الظهر فيختار لها الراعي مكاناً مظللاً للراحة، تحت أشجار أو نحوها، ويكون ذلك قريباً من مورد الماء.

ويختلف حجم القطيع حسب الحالة الاقتصادية للمربي وحسب الموسم ووفرة الأعشاب. وعادة

---

(١) المنظمة العربية للتنمية والزراعة، (١٩٨٣م)، مرجع سابق، ص٤٣.

(٢) المنظمة العربية للتنمية والزراعة، (١٩٨٣م)، مرجع سابق، ص٤٤؛ الفخري، عبدالله قاسم، (١٩٨٢م)، مرجع سابق، ص٢٠١.

(٣) أولرد، ب. و.، (د. ت.)، مرجع سابق، ص١٣٢.

يتـراوح كل قطيع بين ١٠٠-٦٠٠ رأس، فـتـتـراوح القطعـان العـادية التي يمتلكهـا مـعظم الناس بين ١٠٠-٣٠٠ رأس وتزيد قطعان الشيوخ وعلية القوم إلى مـا بين ٣٠٠-٦٠٠ رأس. (١) وتصل قطعان الأغنام الذروة كـماً وكيفاً في نهاية فصل الربيع بعد أن تكون اقتاتت طوال فـترة الشتاء والربيع على المراعي الغضة واكتنزت شحماً ولحماً. وعندئذ يميل بعض المربين البدو إلى بيع جزء من أغنامهم، وعادة ما يعزل المالك كبار الأغنام ذكوراً وإناثاً ويضم إليها الخراف الأخرى ويبيعها ولا يبقى لديه إلا الثنية وهو ما له سنة، والرباعية وهو مـا له سنتان، وفحل الغنم فقط. وبذلك يكسب مبالغ من المال إلى جانب سلامته من الكبار ومشكلاتها، خاصة إذا ما تأخر نزول المطر في الموسم التالي. أما البعض الآخر ممن تكون نظرتهم قريبة وتطغى عليهم عاطفة حب الأغنام والتغني بمنظرها وعددها والافتخار بسلالاتها فإنهم يحتفظون بكبيرها وصغيرها وعند تأخر نزول الأمطار تكثر مشكلاتها وربما أكل سمينها ضعيفها. (٢)

الماعز:

تشكل الماعز جزءاً هاماً من الثروة الحيوانية لدى البادية، وتربى جنباً إلى جنب مع "الضأن" في نفس القطيع، وعادة ما تشكل الماعز ما بين ربع إلى ثلث القطيع عند معظم الرعاة في البادية. وفي حين تعتبر لحوم الماعز، خاصة صغار الذكور من أفضل اللحوم التي يقبل على استهلاكها سكان البادية والتي تضاهي أحياناً لحوم الضأن، فإن أهميتها تعود بشكل أساس إلى إنتاجها الكبير من الحليب والذي يتفوق كماً ونوعاً على إناث الضأن.

ولذا عادة ما يتخلص البدو من ذكور الماعز "التيوس" بذبحها أولاً بأول أو بيعها في حين يبقون على الإناث الحلوب. وإضافة إلى ذلك يستخدم شعر الماعز في أعمال النسيج، خاصة بيوت الشعر، حيث تتفوق البيوت المصنوعة من شعر الماعز على البيوت الأخرى المصنوعة من صوف الضأن تفوقاً واضحاً. وتعد جلود الماعز خاصة الصغار منها من أفضل الجلود التي يستخدمها أهل البادية في صناعة قرب الماء وصملان اللبن وعكك السمن.

وتنتمي الماعز التي تربيها البادية في منطقة الرياض للأنواع المحلية ذات اللون الأسود غالباً والتي

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (١٩٨٣م)، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٢) السويداء، عبدالرحمن، (١٩٨٣م)، مرجع سابق، ص١٠١.

تتصف بصغر الجسم مقارنة بالأنواع السائدة في مناطق أخرى كالشام ومصر، وشعرها متوسط إلى طويل، وهي ذات مقدرة كبيرة على التأقلم مع ظروف المناخ القاسية وتحمل الحر ونقص الغذاء. وقد بدأ البدو منذ عدة عقود باقتناء بعض سلالات الماعز المشهورة الأكبر حجماً كالماعز السورية الحمراء والماعز المصرية نظراً لقدرتها الكبيرة على إنتاج الحليب مقارنة بالسلالات المحلية.

الحيوانات الأخرى:

كان البدو في الماضي يحرصون على اقتناء أعداد من الخيول والحمير، الأولى تستخدم في الركوب والأسفار السريعة والغزوات والحروب، والثانية تستخدم لحمل الأثقال والتنقل للمسافات القصيرة، وكثيراً ما يصاحب الراعي في مرعاه حمار يحمل أمتعته وقربة مائه. وفي حين لا تزال أعداد محدودة من الحمير يستخدمها الرعاة للأغراض المذكورة آنفاً، فقد أدى انتشار السيارات لدى البادية إلى استغنائهم عن الخيول وسائر حيوانات الركوب وحمل الأثقال وأصبح اقتناء هذه الحيوانات يهدف لغايات أخرى، كالاستفادة من ألبانها ولحومها، كما هو الحال بالنسبة للإبل، أو استخدامها بالسباقات المنتشرة في معظم مدن المملكة، وخاصة سباقات الخيل.

ب- التوزيع العددي لحيوانات البادية:

من الصعوبات الكبرى التي تعترض الدارسين لقطاع الثروة الحيوانية عند السكان الرحل عدم توفر إحصاءات دقيقة عن هذه الحيوانات حيث يصعب إحصاؤها وتقديرها نظراً لحركة الرعاة الدائبة. وإذا كان تعداد أو تقدير الحيوانات من هذا النوع صعباً وغير ميسور على مستوى المملكة فإن الصعوبة تزداد عند الحديث عن توزيع هذه الحيوانات داخل المناطق الرئيسة أو المحافظات. وتبعاً لذلك ليس هناك إحصاء دقيق لحيوانات البادية في المملكة حتى الآن وما يوجد من أرقام يتناقلها الكتاب هنا وهناك لا تعدو أن تكون أرقاماً تقديرية تتفاوت درجة صحتها تبعاً للمقاييس والمؤشرات المستخدمة في تقديرها. فبينما يمكن أن يصنف بعضها كضرب من التخمينات، لأنه لا يعتمد على أي أساس إحصائي، فإن بعضها الآخر أحرى أن يكون مقارباً للحقيقة نظراً لاعتماده على بعض المؤشرات التي تتفاوت هي الأخرى في دلالاتها العلمية والإحصائية.

وعموماً، ودون الخوض في تفاصيل التقديرات المتعددة والجهات التي قامت بها فإن أكثر التقديرات قرباً من الواقع هي تلك التي عملت بواسطة وزارة الزراعة والمياه وأجهزتها المختصة. وتعتمد هذه التقديرات على مؤشرين رئيسين أحدهما ربط حيوانات البادية بحيوانات شبه البادية: أي الحيوانات التي

يمتلكها مزارعون ولكنها تعيش وتبيت في المراعي الطبيعية. وقد جرى تقدير حيوانات البادية بناءً على الخبرة الميدانية للمختصين بإدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء بوزارة الزراعة والمياه بواقع ٥٠٪ من حيوانات شبه البادية بالنسبة للضأن والإبل و٢٥٪ من حيوانات شبه البادية بالنسبة للماعز.[١] أما المؤشر الثاني الذي اعتمد عليه في تقدير حيوانات البادية فهو نتائج حملات تطعيم الحيوانات ضد الأمراض وخاصة الحمى المالطية (البروسيلا). ونظراً لأن حملات التطعيم قد شملت تقريباً جميع الحيوانات في المملكة، سواء في المزارع أو البادية، خلال السنوات القليلة الماضية، فلا شك أن التقديرات المبنية عليها أقرب للحقيقة من أي تقديرات أخرى. ولذلك فسنعول على هذه التقديرات بشكل أساس في تقدير حيوانات البادية على مستوى المملكة كما هو واضح في جدول (٦-٢-١)، وسنستخدم التقديرات والمعلومات الأخرى في الحالات التي لم يتيسر الحصول عنها على معلومات تفصيلية كتلك المتعلقة بمنطقة الرياض.

جدول (٦-٢-١) تقديرات إجمالي الحيوانات وحيوانات البادية في المملكة العربية السعودية، وفي منطقة الرياض عام ١٩٩٥م.[٢]

نوع الحيوان	إجمالي المملكة			منطقة الرياض			
	إجمالي الحيوانات	حيوانات البادية	٪ البادية	إجمالي الحيوانات	حيوانات البادية	٪ البادية	٪ بادية الرياض للمملكة
الإبل	٧٨٠٠٠٠	٣٥٩٠٠٠	٤٦,٠	٢٢٤٧٦٣	٨٩٠٣٢	٣٩,٦	٢٤,٨
الضأن	١٠٥٣٠٠٠٠	٢٧٧٨٠٠٠	٢٦,٤	١٢٥١٥٢٩	٢٢٢٢٤٠	١٧,٨	٨,٠
الماعز	٦١٤٠٠٠٠	١٧٦٧٠٠٠	٢٨,٩	٤٨٨٥٣٧	٤٢٤٠٨	٨,٧	٢,٤

المصدر:

تقديرات الباحث بناءً على مؤشر حيوانات شبه البادية لعام ١٩٨٢م وتقديرات حيوانات البادية الموضحة في المصدر الأول.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٥م)، **بيانات غير منشورة عن تقدير إجمالي الحيوانات وحيوانات البادية بناءً على مؤشر حملات التطعيم**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد العاشر، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٦٦، ٦٨، ٨٠.

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٤١١هـ)، **تقدير إنتاج واستهلاك الأعلاف في المملكة العربية السعودية**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص١٤.

(٢) استخدام التاريخ الميلادي ليس بسبب تفضيله وإنما لأن الإحصاءات الزراعية تستخدمه لثباته مع فصول السنة بدلاً من التاريخ الهجري المتغير.

ويتضح من جدول (٦-٢-١) وشكل (٦-٢-٢) أنه رغم التقهقر المستمر للأهمية النسبية لحيوانات البادية في العقود الأخيرة، خاصة في منطقة الرياض نظراً لمجمل الظروف والتطورات التي سبق الحديث عنها، إلا أن حيوانات البادية لا زالت تشكل نسبة جيدة من إجمالي الثروة الحيوانية في المملكة. وتأتي الإبل في صدارة الحيوانات من حيث نسبة حيوانات البادية حيث لا زال زهاء ٤٦٪ منها على مستوى المملكة و٤٠٪ على مستوى منطقة الرياض يربى بأسلوب الرعي المتنقل اعتماداً على المراعي الطبيعية. ويرجع السبب لارتفاع نسبة إبل البادية إلى أن طبيعة تربيتها واحتياجاتها العلفية والفسيولوجية تتناسب مع أسلوب الرعي المتنقل والمساحات الواسعة أكثر من الرعي المستقر اعتماداً على الأعلاف المزروعة. ولذلك فإن معظم مربي الإبل من المزارعين يحرصون هم أيضاً على أن تقضي إبلهم معظم الوقت أو بعضه على الأقل في المراعي الطبيعية. وللسبب نفسه فلا توجد مزارع أو مشاريع متخصصة بتربية الإبل كما هو الحال بالنسبة للحيوانات الأخرى.

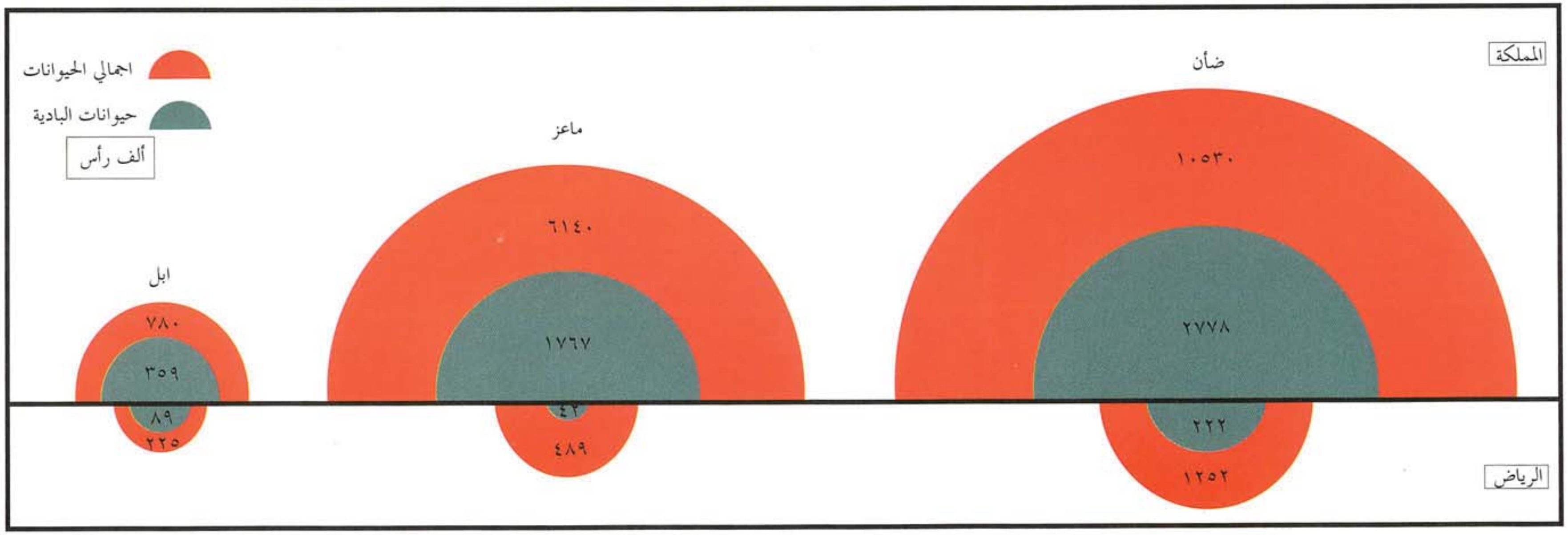
وتأتي منطقة الرياض في صدارة مناطق المملكة بالنسبة لثروتها من الإبل سواء في عددها الإجمالي حيث تضم المنطقة زهاء ٢٩٪ من إجمالي أعداد الإبل بالمملكة، أو فيما يتعلق بإبل البادية حيث يوجد في منطقة الرياض زهاء ٢٥٪ من الإبل المعتمدة على هذا النمط من أنماط التربية، ولا غرو في ذلك فمنطقة الرياض، ونجد بشكل عام، عرفت منذ القدم بأنها موطن الإبل ومرتعها الخصب.

ويختلف نمط توزيع الضأن والماعز تبعاً لطبيعة تربيتها اختلافاً واضحاً عن الإبل حيث يظهر هنا بكل وضوح تدني نسبة حيوانات الرعي المتنقل "البادية" في وجه المنافسة الشديدة من أنماط التربية الحديثة سواء في المزارع العادية أو المشاريع المتخصصة. ولذلك ففي حين كانت معظم ثروة البلاد من الضأن والماعز تنتمي بشكل عام لحيوانات الرعي المتنقل فلم تعد هذه الشريحة تشكل سوى ٢٦٪ و٢٩٪ من أعداد الضأن والماعز في المملكة على التوالي عام ١٩٩٥م.

وتتدنى الأهمية النسبية لحيوانات الرعي المتنقل بشكل أكبر في منطقة الرياض حيث لا تتجاوز نسبة الضأن المربى بواسطة البدو ١٩٪ من العدد الإجمالي للضأن في المنطقة. وتنحدر النسبة إلى ٩٪ فقط بالنسبة للماعز. وتبعاً لذلك فلا تشكل حيوانات الرعي المتنقل "البادية" في منطقة الرياض سوى ٨٪ و٤,٢٪ من أعداد الضأن والماعز المرباة بنفس الطريقة على مستوى المملكة.

وتشير هذه الأرقام إلى أن منطقة الرياض تأتي في مقدمة مناطق المملكة التي انتشرت بها تربية الضأن والماعز في المزارع والمشاريع الحيوانية الحديثة وهو ما سيلقى عليه مزيد من الضوء في المبحث التالي.

شكل (٦-٢-٢) المساهمة النسبية لحيوانات البادية في إجمالي الثروة الحيوانية في المملكة وفي منطقة الرياض عام ١٩٩٥م



المبحث الثاني
الثروة الحيوانية في المزارع والمشاريع المتخصصة

تشكل الثروة الحيوانية المعتمدة على نمط التربية المستقر في المزارع العمود الفقري لقطاع الثروة الحيوانية في المملكة في الوقت الحاضر، خاصة أن بعض أصناف هذه الثروة ومنتجاتها يقتصر إنتاجه وتربيته على هذه الطريقة كالأبقار والدواجن والطيور، عدا استثناءات قليلة.

وقد بدأت أهمية هذا النمط تزداد بوضوح في العقود الأخيرة نتيجة لتناقص أعداد الثروة الحيوانية في الرعي المتنقل "حيوانات البادية" نتيجة لتوطن البدو وتناقص أعدادهم ولتدهور المراعي الطبيعية وتقلص مساحاتها، في الوقت الذي تزايدت فيه احتياجات سكان المملكة للحوم والمنتجات الحيوانية المختلفة نظراً للزيادة الكبيرة في أعدادهم ولارتفاع مستوى معيشتهم.

ويضم النمط المستقر لتنمية الثروة الحيوانية ومنتجاتها بدوره نمطين مختلفين، أحدهما قديم، ولكنه شهد تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة، وهو تربية الحيوانات في المزارع التقليدية، والآخر حديث وهو المشاريع المتخصصة بتنمية الثروة الحيوانية ومنتجاتها. وسنتحدث عنهما تباعاً.

أولاً: الثروة الحيوانية في المزارع التقليدية:

أ- أهمية الثروة الحيوانية في المزارع التقليدية:

يقصد بالمزارع التقليدية هنا المزارع العادية غير المتخصصة في الإنتاج الحيواني والتي يكون النشاط الزراعي فيها عادة نشاطاً مختلطاً يجمع بين الإنتاج النباتي كنشاط رئيس وبين الإنتاج الحيواني كنشاط مساند. والواقع أن تربية أنواع متعددة من الحيوانات داخل المزارع كان أمراً مألوفاً وسائداً منذ أقدم العصور في مختلف أنحاء الجزيرة العربية ومنها ما تشمله اليوم منطقة الرياض. وكانت الحيوانات التي يحتفظ بها المزارع في الماضي تنقسم عادة إلى قسمين رئيسين: حيوانات العمل، وحيوانات اللبن. وتشمل حيوانات العمل جميع الحيوانات التي تعين المزارع في عملياته الزراعية المختلفة وأعماله الأخرى المساندة، وتضم بشكل خاص حيوانات السواني، أي الحيوانات المستخدمة في رفع المياه من الآبار، ثم الحيوانات المستخدمة في جر المحاريث الخشبية لحراثة الأرض والحيوانات المستخدمة في النقل والحمل وجلب الأعشاب والحشائش البرية ونحوها.

وباستثناء المزارع المعتمدة على الري من العيون أو السيول والأمطار المباشرة فإن جميع المزارع الأخرى كانت تعتمد في ريها على مياه الآبار اليدوية التي ترفع مياهها بواسطة الحيوانات، وتبعاً لذلك فقد كانت هذه الحيوانات تحتل صدارة اهتمامات الفلاح في ذلك الوقت وكان أمر تدبير عدد من الحيوانات المناسبة للسني طوال موسم الزراعة شغل المزارع الشاغل الذي لا ينازعه بالأهمية أي أمر آخر. وتتفاوت أنواع حيوانات السني من مزارع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، فعادة تستخدم الجمال عندما تكون الآبار عميقة والحاجة إلى الماء كبيرة في حين تستخدم الثيران والحمير في الآبار الأقل عمقاً. وقد تكون الحالة الاقتصادية للفلاح هي الأمر الحاسم في اختيار ذلك النوع من الحيوانات أو ذلك.

أما عدد الحيوانات المستخدمة في السني فيتحكم بها عدد الغروب "الدلاء" التي يرفع بها الماء من البئر، فكلما زادت الغروب زادت الحيوانات، كما يتحكم بها أيضاً فترة السني. ففي حين يستطيع المزارعون الموسرون توفير عدة مجموعات من الحيوانات القوية التي تتناوب السني ليل نهار من أجل توفير كميات كبيرة من المياه، فإن بعض المزارعين في الماضي قد لا يكون بمقدورهم توفير أكثر من حيوان واحد يجعلونه يعمل جزءاً من اليوم ويرتاح الجزء الآخر.

أما الجزء الثاني من الثروة الحيوانية التي كان المزارعون في الماضي يحرصون على اقتنائها فهي الحيوانات التي تربى للاستفادة من ألبانها ثم لحومها، فعادة كان المزارع يقتني بقرة أو أكثر ومجموعة من الشياه والماعز لتوفير ما يحتاج إليه الفلاح وأفراد أسرته والعاملين لديه من الحليب واللبن، خاصة أن اللبن والتمر كانا يشكلان الغذاء الرئيس للسكان في ذلك الوقت. ورغم الحاجة الكبيرة للحيوانات في مجتمع الفلاحين سواء حيوانات العمل، أو تلك التي تربى من أجل اللبن واللحم فقد كان معظم الفلاحين في المملكة العربية السعودية في القرون الماضية، خاصة المناطق التي تعتمد على الري من الآبار، كما هو الحال في معظم أجزاء منطقة الرياض، لا يحتفظون إلا بأعداد محدودة من الحيوانات. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى محدودية إمكانات المزارعين وقدراتهم المادية على شراء الحيوانات وإعالتها وتقديم الغذاء الضروري لها، خاصة أن كمية المياه التي يستطيعون رفعها بواسطة السواني كانت محدودة ولذا كان التركيز على زراعة أهم المحصولات الزراعية وهي القمح والنخيل والذرة بينما لا تحظى محصولات الأعلاف بأهمية تذكر. وتناسباً مع هذا المفهوم فقد كان المزارعون يعتمدون على الحشائش والأعشاب والشجيرات البرية في إطعام أهم الحيوانات لديهم وهي حيوانات السواني، وكان جمع

الأعشاب والشجيرات البرية في فصل الربيع وتخزينها لوقت الحاجة يشكل جزءاً هاماً من عمل المزارعين وأفراد أسرهم في ذلك الوقت.

والخلاصة أن المزارعين في منطقة الرياض وفي معظم مناطق المملكة الأخرى ظلوا لقرون طويلة امتدت حتى وقت قريب لا يحتفظون إلا بأعداد محدودة من الحيوانات بالقدر الذي يلبي فقط متطلبات العمل الزراعي واحتياجات المزارعين الضرورية.

وقد بدأت طبيعة العلاقة بين الفلاح وما يربيه من أنواع الحيوان تتبدل تبدلاً واضحاً منذ أن دخلت الآليات والميكنة الزراعية قطاع الزراعة في منتصف القرن الهجري الماضي، فلم يعد الفلاح بحاجة منذئذ لحيوانات العمل الزراعي، خاصة حيوانات السواني، حيث حلت مكانها المكائن والمضخات الآلية والحراثات وسائر المعدات الزراعية الأخرى. ومن جانب آخر فقد أدى تغير نمط العمل الزراعي والاستخدام المكثف للميكنة الزراعية، علاوة على الدعم الكبير الذي يلقاه القطاع الزراعي من قبل الدولة، إلى تحسن ظروف الإنتاج وارتفاع قدرة المزارعين الاستثمارية والمادية والإنتاجية فأصبح بإمكانهم زراعة مساحات أوسع من مختلف المحصولات الزراعية بما في ذلك المحصولات العلفية. كما أن زيادة الطلب على اللحوم والألبان والمنتجات الحيوانية الأخرى، كنتيجة لزيادة السكان وارتفاع مستويات المعيشة، جعلت نسبة كبيرة من المزارعين تتجه إلى الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية. ومع مرور الوقت وتناقص حيوانات البادية أصبحت الثروة الحيوانية المرباة داخل المزارع التقليدية تشكل جزءاً هاماً من معظم أصناف الثروة الحيوانية الوطنية.

ب- تطور أعداد الثروة الحيوانية في المزارع التقليدية:

شهدت معظم أنواع الحيوانات المرباة في المزارع التقليدية نمواً جيداً خلال العقود الأخيرة. وسنحاول هنا أن نتتبع أهم التطورات في أعداد أهم هذه الحيوانات خلال العقدين الماضيين.

الإبل:

يبين جدول (٦-٢-٢) وشكل (٦-٢-٣) أن تربية الإبل في المزارع التقليدية قد شهدت إقبالاً كبيراً من قبل المزارعين سواء على مستوى المملكة أو على مستوى منطقة الرياض. فقد تزايدت أعدادها على مستوى المملكة من زهاء ١٠٥٠٠٠ رأس عام ١٩٧٥م إلى ٤٢٢٠٠٠ رأس عام ١٩٩٥م أي بنسبة

إجمالية قدرها ٣٠٢٪ ومتوسط زيادة سنوية قدره ١٥٪. أما في منطقة الرياض فقد كان مستوى الزيادة أكثر وضوحاً حيث ارتفعت أعداد الإبل من ٧٤٧٠ رأساً عام ١٩٧٥م إلى زهاء ١٣٦٠٠٠ رأس عام ١٩٩٥م، أي بنسبة إجمالية قدرها ١٧١٧٪ خلال العشرين سنة المذكورة، وبمتوسط زيادة سنوية قدره ٨٦٪. ويتضح من الجدول أن معظم هذه الزيادة سواء على مستوى المملكة أو في منطقة الرياض قد حدثت خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥م، في حين كان النمو بطيئاً في العقد التالي.

جدول (٦-٢-٢) تطور أعداد الإبل في المزارع التقليدية في عموم المملكة العربية السعودية ومنطقة الرياض في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م.

السنة	إجمالي المملكة		منطقة الرياض		
	العدد	متوسط الزيادة السنوية ٪	العدد	متوسط الزيادة السنوية ٪	٪ الرياض من إجمالي المملكة
١٩٧٥	١٠٤٩٢٢	-	٧٤٧٠	-	٧,١
١٩٨٢	٣١١٠٦٨	٢٨,١	٩٣٦٣٧	١٦٤,٩	٣٠,١
١٩٨٥	٣٧٢١٢٦	٦,٥	١٣٠٥٦٢	١٣,١	٣٥,١
١٩٨٨	٣٩٠٢٥٠	١,٦	١٠٢٣٤٧	٧,٢	٢٦,٢
١٩٩١	٤٠٥٢٦١	١,٣	١٣٠٤٣٩	٩,٢	٣٢,٢
١٩٩٤	٤١٥٤٦٨	٠,٨	١٣٣٧٢٥	٠,٨	٣٢,٢
١٩٩٥	٤٢١٧٠٠	٠,٥	١٣٥٧٣١	٠,٥	٣٢,٢

المصدر:

عام ١٩٧٥م عن: إدارة الأبحاث والتنمية الزراعية، (١٩٧٥م)، **نشرة الإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة من ١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٥٧.

عام ١٩٨٢م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٥م)، **النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة ١٩٨٥/٨٤م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص١٢٦.

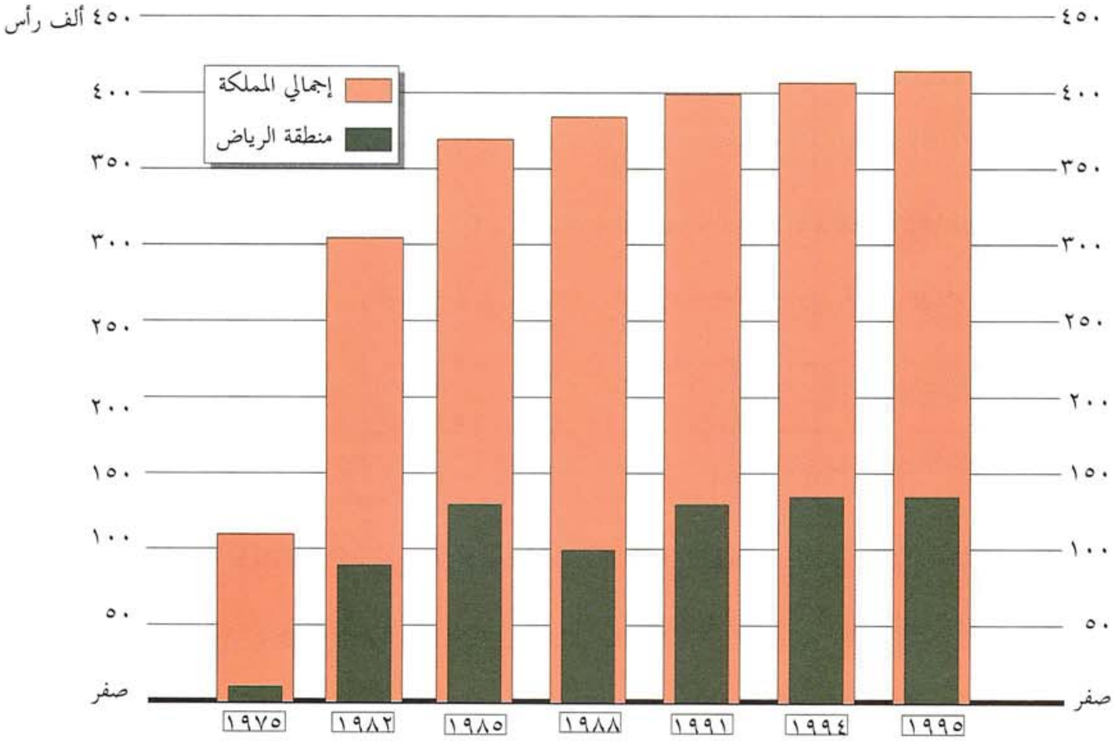
عام ١٩٨٥م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٦، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٨٠.

عام ١٩٨٨م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٤م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٨، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٨٠.

عام ١٩٩١م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٩، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٨٠.

عاما ١٩٩٥/٩٤م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد١٠، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٨٠.

شكل (٦-٢-٣) تطور أعداد الإبل في المزارع التقليدية في المملكة العربية السعودية وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م



ويبدو أن هذا التغير الواضح في نمط النمو، خاصة في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥م يرتبط بشكل وثيق بمجمل التغيرات التي حدثت في القطاع الزراعي خلال تلك الفترة حيث أدى الدعم السخي للقطاع الزراعي من قبل الدولة إلى تحول أعداد كبيرة من سكان البادية، وبعضهم من مربي الإبل، إلى القطاع الزراعي، مع استمرار امتلاكهم لإبلهم التي استمرت تعتمد بشكل أساس على المراعي الطبيعية. ولعل ذلك يفسر تناقص أعداد إبل البادية بشكل ملحوظ في الوقت الذي تزايدت فيه الإبل المملوكة للمزارعين حتى غدت تشكل زهاء ٥٤٪ من أعداد الإبل في المملكة و٦٠٪ من أعداد الإبل في منطقة الرياض (جدول: ٦-٢-١)، كما يفسر النسبة الكبيرة للإبل المملوكة لمزارعين ولكنها تعتمد كلياً أو جزئياً على المراعي الطبيعية كما سيرد توضيحه لاحقاً.

من جانب آخر يبين جدول (٦-٢-٢) الأهمية النسبية الكبيرة لمنطقة الرياض في تربية الإبل في المزارع التقليدية، كما هو الحال بالنسبة لإبل البادية. فقد ارتفعت نسبة الإبل المرباة في المزارع في منطقة الرياض من زهاء ٧٪ من إجمالي عدد الإبل المرباة بهذه الطريقة في المملكة عام ١٩٧٥م لتبلغ ٣٥٪ عام ١٩٨٥م وتستقر عند ٣٢٪ منذ عام ١٩٩١م. وتتوافق هذه الزيادة الكبيرة في نصيب منطقة الرياض من الإبل مع إمكاناتها الزراعية الضخمة سواء في عدد المزارع أو إجمالي الأراضي الزراعية أو المساحة المزروعة. كما تشير هذه الأرقام إلى أن هذه المنطقة تأتي في مقدمة المناطق التي اجتذبت سكان البادية، ومنهم مالكي قطعان الإبل، للتوطن والعمل الزراعي وهو ما أدى إلى زيادة نسبة المزارع التي تربى فيها الإبل مقارنة بمعظم مناطق المملكة الأخرى. وعلى سبيل المثال فقد أشارت نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ٨١/ ١٩٨٢م إلى أن نسبة الحيازات الزراعية التي تربى فيها إبل قد بلغت زهاء ٢٧٪ من إجمالي الحيازات في منطقة الرياض مقارنة بحوالي ٨٪ على مستوى المملكة. [1]

الضأن "الأغنام":

تشكل قطعان الضأن في المزارع التقليدية في الوقت الحاضر العمود الفقري لتربية الأغنام على مستوى المملكة وعلى مستوى منطقة الرياض على حد سواء. ففي حين كانت معظم ثروة البلاد من الضأن في القرون الماضية تربى بواسطة البدو اعتماداً على المراعي الطبيعية أصبح هذا النمط يقتصر على

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، **النتائج العامة للتعداد الزراعي الشامل لعام ١٤٠١-١٤٠٢هـ/ ١٩٨١-١٩٨٢م)**، ج١، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٣٩.

زهاء ٢٦٪ من قطيع الضـأن في المملكة و١٨٪ من أعـدادها في منطقـة الرياض، (راجع جـدول: ٦-٢-١)، في حين بلغت نسبة الأغنام المرباة في المزارع التقليدية زهاء ٥٦,٤٪ من إجمالي الأغنام في المملكة و٧٥,٤٪ من إجمالي الأغنام في منطقة الرياض في عام ١٩٩٥م، رغم الزيادة الملحوظة في أعداد الضأن المرباة في المشاريع المتخصصة، (جدول: ٦-٢-٣). ورغم زيادة المشاريع المتخصصة فلا زال النمط التقليدي لتربية الأغنام في المزارع هو المسيطر في القطاع الزراعي حيث بلغت نسبة الأغنام المرباة في المزارع التقليدية زهاء ٧٧٪ من إجمالي عدد الأغنام في المزارع التقليدية والمشاريع المتخصصة على مستوى المملكة عام ١٩٩٥م، وزادت لتبلغ زهاء ٩٢٪ في منطقة الرياض.

ويوضح جدول (٦-٢-٣) وشكل (٦-٢-٤) أن أعداد الضأن المرباة في المزارع التقليدية قد شهدت نمواً كبيراً خلال العقدين الماضيين حيث تزايدت أعدادها على مستوى المملكة من زهاء ٢,١ مليون رأس عام ١٩٧٥م إلى ٥,٩ مليون رأس عام ١٩٩٥م: أي بنسبة زيادة إجمالية قدرها ١٧٧٪ ونمو سنوي متوسطه ٨,٨٪ خلال الفترة المذكورة. أما على مستوى منطقة الرياض فقد كان النمو أكثر وضوحاً حيث تزايد قطيع الأغنام من زهاء ٢٤٥٠٠٠ رأس عام ١٩٧٥م إلى ٩٤٤٠٠٠ رأس عام ١٩٩٥م، أي بنسبة إجمالية قدرها ٢٨٤٪ من بداية هذه الفترة حتى نهايتها، ونمو متوسط قدره ١٤٪ في السنة. وتبعاً لاختلاف معدلات نمو قطيع الأغنام في عموم المملكة عنه في منطقة الرياض فقد انعكس ذلك في تصاعد نصيب منطقة الرياض من إجمالي الأغنام المرباة في المزارع التقليدية في المملكة من ١١,٤٪ عام ١٩٧٥م إلى نحو ١٦٪ في الأعوام الأخيرة.

وكما هو الحال بالنسبة للإبل فإن معدلات نمو قطيع الأغنام في المزارع التقليدية كانت كبيرة جداً خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥م سواء على مستوى المملكة أو في منطقة الرياض قبل أن يتباطأ بشكل واضح بعد ذلك. فبينما نما قطيع الأغنام على مستوى المملكة بنسبة سنوية متوسطها ١٩,٥٪ خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢م ونسبة متوسطها ٣٪ بالسنة في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٥م ظلت نسبة النمو في حدود ١,٢-١,٨ في السنة في الأعوام الأخيرة. وقد سايرت معدلات النمو في منطقة الرياض هذا النمط فتناقص معدل النمو السنوي لحجم القطيع في المزارع التقليدية من زهاء ٢٧٪ في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢م و١٠٪ في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٥م ليتراوح بين ٣,٣ و١,٥٪ في الفترة الأخيرة ١٩٩١-١٩٩٥م. وتعد هذه التباينات الواضحة في معدلات نمو قطيع الأغنام في المزارع التقليدية انعكاساً واضحاً للتفاوت في معدلات نمو القطاع الزراعي بشكل عام حيث شهدت الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥م معدلات نمو كبيرة نتيجة للتحولات الهائلة في تركيبة الاقتصاد الوطني والتركيز على

القطاعات الإنتاجية وتحول كثير من الناس، سواء من سكان البادية أو غيرهم، للاستثمار في القطاع الزراعي استجابة لمجمل الحوافز التي قدمتها الدولة لهذا القطاع، بينما تباطأ نمو هذا القطاع بشكل عام بما في ذلك مجال تربية الأغنام في الفترة التالية. كما أن منافسة المشاريع المتخصصة في تربية وتسمين الأغنام للأنماط التقليدية خلال العقد الأخير قد تكون من العوامل الهامة التي قللت ربحية القطاع التقليدي وأثرت على معدلات نموه والاستثمار فيه.

جدول (٦-٢-٣) تطور أعداد الضأن في المزارع التقليدية والمشاريع المتخصصة في عموم المملكة العربية السعودية ومنطقة الرياض في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م.

السنة	إجمالي المملكة				منطقة الرياض				
	مشاريع متخصصة	مزارع تقليدية	٪ (١)	٪ (٢)	مشاريع متخصصة	مزارع تقليدي	٪ (١)	٪ (٢)	٪ (٣)
١٩٧٥	غ.م	٢١٤٧٨٥٠	-	-	غ.م	٢٤٥٤٧٤	-	-	١١,٤
١٩٨٢	٧٩٤٧٨٤	٥٠٦١٨٧٠	١٩,٥	٨٦,٤	٨٧٨	٧٠٣٥٦٩	٢٦,٧	٩٩,٩	١٣,٩
١٩٨٥	١١٧٠٩٣٩	٥٥١٣٣٤٤	٣,٠	٨٢,٥	٨٨٧٩٤	٩٢٠٣٥٧	١٠,٣	٩١,٢	١٦,٧
١٩٨٨	٨٤١٧٨٩	٥٣٥٢٦٨٠	١,٠	٨٦,٤	١٠٠٢٠٩	٨٠١٧٥١	٤,٣	٨٨,٩	١٥,٠
١٩٩١	٩٩٦٢٩٨	٥٥٥٦٦٢٩	١,٢	٨٤,٨	١٠١٣٠٥	٨٨٢٢٧٠	٣,٣	٨٩,٧	١٥,٩
١٩٩٤	١٦٧٤٧٦٩	٥٨٥٦٣٩٤	١,٨	٧٧,٨	٧٩١٤٦	٩٢٩٨٦٤	١,٨	٩٢,٢	١٥,٩
١٩٩٥	١٨٠٨٧٥٠	٥٩٤٤٢٤٠	١,٥	٧٦,٨	٨٥٤٧٧	٩٤٣٨١٢	١,٥	٩١,٧	١٥,٩

بيانات الجدول:

(١) متوسط الزيادة السنوية في أعداد الضأن في المزارع التقليدية فقط (٪).

(٢) النسبة المئوية لأعداد الضأن في المزارع التقليدية لإجمالي الضأن في المزارع التقليدية والمشاريع المتخصصة.

(٣) النسبة المئوية لأعداد الضأن في منطقة الرياض من إجمالي أعداد الضأن في المزارع التقليدية في المملكة.

المصدر:

عام ١٩٧٥م عن: إدارة الأبحاث والتنمية الزراعية، (١٩٧٥م)، **نشرة الإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة من ١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٥٧.

عام ١٩٨٢م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٥م)، **النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة ١٩٨٥/٨٤م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص١٢٢-١٤٦.

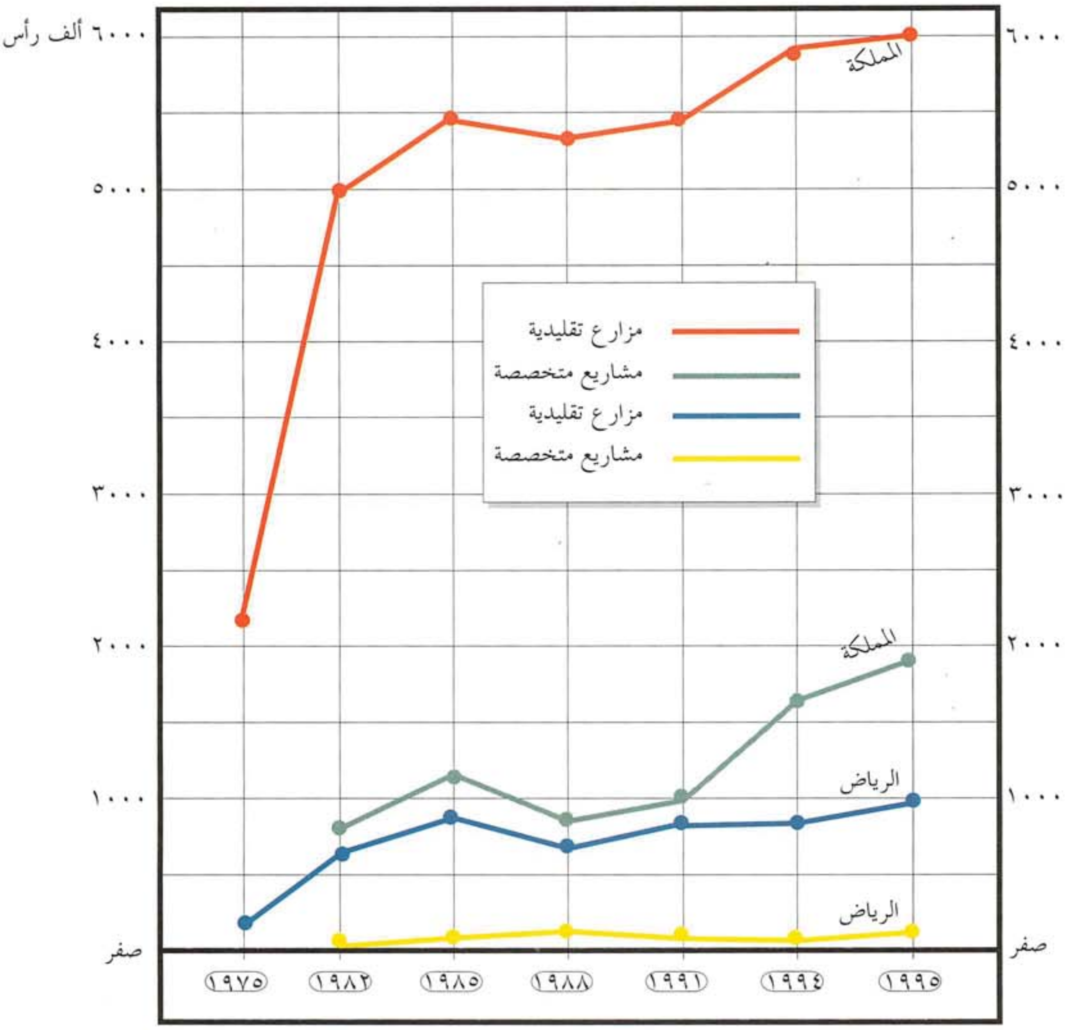
عام ١٩٨٥م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٦، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٧٠-٧٢.

عام ١٩٨٨م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٤م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٨، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٧٠-٧٢.

عام ١٩٩١م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٩، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٧٠-٧٢.

عاما ١٩٩٥/٩٤م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد١٠، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٧٠-٧٢.

شكل (٦-٢-٤) تطور أعداد الضأن في المملكة وفي منطقة الرياض تحت نمط التربية المستقر "مزارع ومشاريع" في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م



الماعز:

تقتصر تربية الماعز سواء على مستوى المملكة أو في منطقة الرياض على الأساليب التقليدية حيث لا توجد حتى الآن مشاريع متخصصة لتربيتها. ويشكل القطيع المربى في المزارع زهاء ٧١,٢٪ من حجم قطيع الماعز في المملكة وأكثر من ٩١٪ من أعدادها في منطقة الرياض عام ١٩٩٥م (جدول: ٦-٢-١).

وتعكس هذه النسب الأهمية الكبيرة التي يوليها المزارعون لتربية هذه الحيوانات فهي من حيوانات الحليب الهامة، كما يقبل الكثيرون على استهلاك لحومها، خاصة الحملان الصغيرة "التيوس" التي تتميز بلذة الطعم وسهولة الهضم.

ويبين جدول (٦-٢-٤) أن أعداد الماعز في المزارع التقليدية قد شهدت نمواً كبيراً خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م حيث تزايدت أعدادها على مستوى المملكة من حوالي ١,٢ مليون رأس عام ١٩٧٥م إلى ٤,٤ مليون رأس عام ١٩٩٥م، أي بنسبة إجمالية بلغت ٢٥٢٪، ونسبة سنوية متوسطها ١٢,٦٪. كما تزايدت أعدادها في منطقة الرياض من حوالي ١٢٦٠٠٠ رأس عام ١٩٧٥م إلى ٤٤٦٠٠٠ رأس عام ١٩٩٥م، أي بنسبة إجمالية مجموعها ٢٥٣٪ ومتوسط زيادة قدره ١٢,٧٪ في السنة (شكل: ٦-٢-٥).

وفي حين تتشابه معدلات نمو أعداد الماعز في المزارع التقليدية مع نمو أعداد الحيوانات الأخرى (الإبل، الضأن) في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥م حيث نمت أعدادها بنسب كبيرة بلغ متوسطها السنوي زهاء ١٤٪ في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٢م و٨٪ في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٥م على مستوى المملكة و٦٪ و١٣٪ في منطقة الرياض على التوالي، فقد تميزت الماعز، على خلاف معظم الحيوانات الأخرى، باستمرار نمو أعدادها بمعدلات جيدة بعد ذلك سواء على مستوى المملكة أو في منطقة الرياض. وقد تراوحت معدلات نمو قطيع الماعز في المزارع التقليدية في المملكة في الفترة التالية لعام ١٩٨٥م بين ٤ و٥٪ سنوياً قبل أن تتباطأ في عام ١٩٩٥م لتصل إلى ١,٥٪. أما في الرياض فقد تراوحت نسبة الزيادة في الفترة المذكورة بين ٤ و١٣٪ قبل أن تهبط هي الأخرى سنة ١٩٩٥م لتصل إلى نفس مستوى معدل الزيادة لإجمالي الماعز في المملكة.

وقد انعكس الاختلاف في معدلات نمو قطيع الماعز بين المملكة ومنطقة الرياض في تزايد نصيب منطقة الرياض من أعداد الماعز المربى في المزارع التقليدية في المملكة، حيث ارتفعت مساهمتها النسبية

من ٤,٧٪ عام ١٩٨٢م إلى ما بين ٢,١٠ و٥,١٠٪ في السنوات الخمس الأخيرة. ورغم هذه الزيادة في نصيب منطقة الرياض من الماعز المربى في المزارع التقليدية إلا أن هناك العديد من مناطق المملكة التي تتفوق عليها في حجم قطيع الماعز، على خلاف معظم الحيوانات الأخرى والمحاصيل الزراعية، خاصة المناطق الجنوبية الغربية والغربية التي تلائم ظروفها الطبيعية ونمط زراعتها المطرية تربية هذه الحيوانات، حيث تعيش معظم القطعان بين المزارع والمراعي الطبيعية. ولذلك فقد احتلت عسير صدارة مناطق المملكة عام ١٩٩٥م حيث بلغ حجم قطيع الماعز زهاء ١,٢ مليون رأس، أو ما يعادل ٢٧,٣٪ من حجم قطيع الماعز المربى بالمزارع التقليدية في المملكة، كما أتت مكة المكرمة بالمرتبة الثانية بواقع ١٧,٨٪، وجيزان بالمرتبة الثالثة بواقع ١٥,٨٪ من حجم قطيع الماعز في المملكة.[١] ويعني ذلك أن زهاء ٦١٪ من إجمالي أعداد الماعز المرباة في المزارع التقليدية يتركز في المناطق الثلاث المذكورة.

الأبقار:

تتصف الأبقار من بين الحيوانات الأخرى بضآلة نسبة الحيوانات المرباة تحت نمط الرعي المتنقل في المراعي الطبيعية "حيوانات البادية" حيث لم تتجاوز ٧٪ من إجمالي عدد الأبقار في المملكة عام ١٩٩٥م،[٢] تتركز جميعها تقريباً في المناطق الجنوبية الغربية التي تتصف بغنى مراعيها الطبيعية، بينما تخلو المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، ومنها منطقة الرياض من وجود الأبقار في هذا النمط من أنماط التربية. ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى الخصائص الفسيولوجية للأبقار حيث تعد أقل الحيوانات قدرة على السير لمسافات طويلة بحثاً عن الكلأ أو بعداً عن مورد الماء، كما أنها تحتاج إلى حشائش وأعشاب غنية قلما تتوفر في المملكة، باستثناء المناطق الجنوبية الغربية.

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص٦٦.

(٢) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٧م)، **بيانات غير منشورة عن تقدير أعداد الحيوانات في المملكة، في البادية والمزارع التقليدية والمتخصصة**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

جدول (٦-٢-٤) تطور أعداد الماعز في المزارع التقليدية في عموم المملكة العربية السعودية ومنطقة الرياض في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م.

السنة	إجمالي المملكة		منطقة الرياض		
	العدد	متوسط الزيادة السنوية ٪	العدد	متوسط الزيادة السنوية ٪	٪ الرياض من إجمالي المملكة
١٩٧٥	١٢٤٢٢١٦	–	١٢٦٣٤٤	–	١٠,٢
١٩٨٢	٢٤٤٤٠٣١	١٣,٨	١٨٠٦٣٩	٦,١	٧,٤
١٩٨٥	٣٠٠٥٤٥٤	٧,٧	٢٥٠٥٦٥	١٢,٩	٨,٣
١٩٨٨	٣٣٨٧٧٩٠	٤,٢	٢٨٤٤٢٠	٤,٥	٨,٤
١٩٩١	٣٧٦٣٢٦١	٣,٧	٣٩٣٩١٣	١٢,٨	١٠,٥
١٩٩٤	٤٣٠٨٥٠٩	٤,٨	٤٣٩٥٣٦	٣,٩	١٠,٢
١٩٩٥	٤٣٧٣١٣٧	١,٥	٤٤٦١٢٩	١,٥	١٠,٢

المصـدر:

عام ١٩٧٥م عن: إدارة الأبحاث والتنمية الزراعية، (١٩٧٥م)، **نشرة الإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة من ١٩٧١/٧٠-١٩٧٥/٧٤م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٥٧.

عام ١٩٨٢م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٥م)، **النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة ١٩٨٥/٨٤م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص١٢٠.

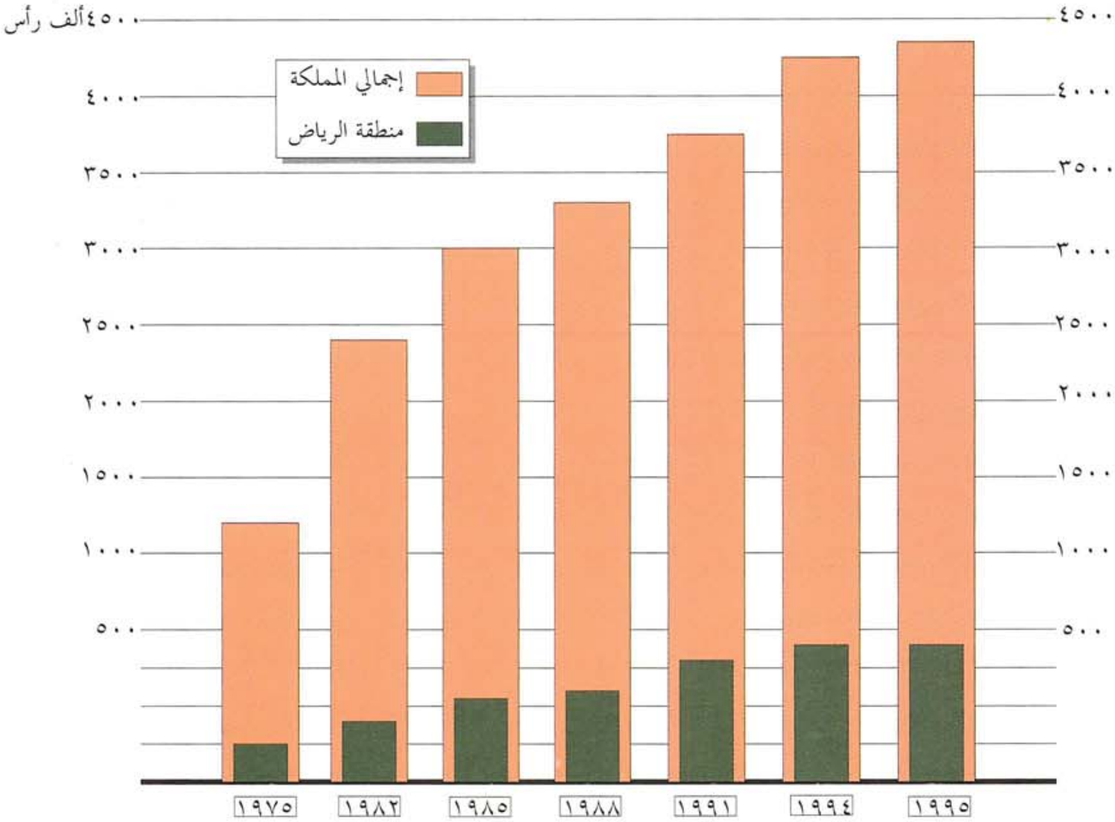
عام ١٩٨٥م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٦، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٦٦.

عام ١٩٨٨م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٤م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٨، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٦٦.

عام ١٩٩١م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٩، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٦٦.

عاما ١٩٩٥/٩٤م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد١٠، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٦٦.

شكل (٦-٢-٥) تطور أعداد الماعز في المزارع التقليدية في المملكة وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م



جدول (٦-٢-٥) تطور أعداد الأبقار في المزارع التقليدية والمشاريع المتخصصة في عموم المملكة العربية السعودية ومنطقة الرياض في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م.

السنة	إجمالي المملكة				منطقة الرياض				
	مشاريع متخصصة	مزارع تقليدية	٪ (١)	٪ (٢)	مشاريع متخصصة	مزارع تقليدي	٪ (١)	٪ (٢)	٪ (٣)
١٩٧٥	غ.م	٢٨١٧٥٣	-	غ.م	-	٢٩٩٣١	-	غ.م	١٠,٦
١٩٨٢	٧٠٠٦٣	١٥٤٠٤٥	٦,٥-	٦٨,٧	١٢٣٤٨	٢٢١٤٨	٣,٧-	٦٤,٢	١٤,٤
١٩٨٥	١١٩٦٤٤	١٧٠٢٠٣	٣,٥	٥٨,٧	٢٢٦٩٨	٣٣٩٦٢	١٧,٨	٥٩,٩	٢٠,٠
١٩٨٨	٥٦٢٦٦	١٣٩١٧٥	٦,١-	٧١,٢	٢٧٣٩٦	٢١٦٥٦	١٢,١-	٤٤,١	١٥,٦
١٩٩١	٧٣٩٧٢	١٤٤٥٢٦	١,٣	٦٦,١	٤٣١٨١	٢٣٣١١	٢,٥	٣٥,١	١٦,٢
١٩٩٤	٩٥٥٠١	١٤٧٠٤٦	٠,٦	٦٠,٦	٥٥٨٩٢	٢٣٧١٥	٠,٦	٢٩,٨	١٦,٢
١٩٩٥	١٠٠٠٧١	١٤٩٢٥٢	٠,٥	٥٩,٩	٥٩٤٥٤	٢٤٠٧١	١,٥	٢٨,٨	١٦,٢

بيانات الجدول:

(١) متوسط الزيادة السنوية في أعداد الأبقار في المزارع التقليدية فقط (٪).

(٢) النسبة المئوية لأعداد الأبقار في المزارع التقليدية لإجمالي الأبقار في المزارع التقليدية والمشاريع المتخصصة.

(٣) النسبة المئوية لأعداد الأبقار في منطقة الرياض من إجمالي عدد الأبقار في المزارع التقليدية في المملكة.

المصدر:

عام ١٩٧٥م عن: إدارة الأبحاث والتنمية الزراعية، (١٩٧٥م)، **نشرة الإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة من ٧٠/١٩٧١-٧٤/١٩٧٥م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٥٧.

عام ١٩٨٢م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٥م)، **النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة ٨٤/١٩٨٥م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص١٥٢، ١٥٤، ١٦٢.

عام ١٩٨٥م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٦، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٧٦-٧٨.

عام ١٩٨٨م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٤م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٨، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٧٦-٧٨.

عام ١٩٩١م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، .(١٩٩٦م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٩، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٧٦-٧٨.

عاما ٩٤/١٩٩٥م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد١٠، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٧٦-٧٨.

شكل (٦-٢-٦) تطور أعداد الأبقار في المزارع التقليدية والمشاريع المتخصصة في المملكة وفي منطقة الرياض في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م



ويظهر جدول (٦-٢-٥) الذي يبين أعداد الأبقار في المزارع التقليدية والمشاريع المتخصصة بتربية العجول وإنتاج الألبان في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م، وجهاً آخر من أوجه الاختلاف بين الأبقار والحيوانات الأخرى ألا وهو التراجع الملحوظ في أعداد الأبقار في المزارع التقليدية، سواء على مستوى المملكة أو في منطقة الرياض. فقد تناقصت أعداد الأبقار في المزارع التقليدية في المملكة من زهاء ٢٨٢٠٠٠ رأس عام ١٩٧٥م إلى ١٤٩٠٠٠رأس فقط عام ١٩٩٥م، أي بما مجموعه ٤٧٪ من حجم القطيع في سنة ١٩٧٥م، وبنسبة وسطية قدرها ٢,٤٪ سنوياً. كما تناقصت أعدادها في منطقة الرياض من زهاء ٣٠٠٠٠ رأس عام ١٩٧٥م إلى حوالي ٢٤٠٠٠رأس عام ١٩٩٥م، وهو ما يعادل ٢٠٪ من حجم القطيع في سنة الأساس، وبنسبة تراجع متوسطها ١٪ في السنة. وقد حدث جميع هذا الهبوط في أعداد الأبقار، على خلاف الحيوانات الأخرى، خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٨م، رغم حدوث بعض الزيادة خلال الأعوام ١٩٨٢-١٩٨٥م (شكل: ٦-٢-٦).

ويعود التراجع الملحوظ في أعداد الأبقار المرباة في المزارع التقليدية، والتي كانت تشكل العمود الفقري لثروة البلاد من الأبقار لقرون عديدة، إلى المنافسة الحادة التي أصبح يلاقيها هذا النمط من أنماط التربية إثر النمو الكبير للمشاريع المتخصصة بالثروة الحيوانية، وخاصة مشاريع الألبان. ولذلك فبينما كانت جل ثروة البلاد من الأبقار تربى في المزارع التقليدية قبل نحو ثلاثة عقود فقط، فقد تراجعت نسبة أبقار المزارع التقليدية لتبلغ زهاء ٦٩٪ من أعداد الأبقار في المزارع التقليدية والمشاريع المتخصصة في المملكة عام ١٩٨٢م و٦٠٪ منها فقط عام ١٩٩٥م. وإذا ما أضيفت حيوانات البادية (٧٪ من إجمالي عدد الأبقار) فستهبط هذه النسبة إلى حدود ٥٥٪ من إجمالي الأبقار في المملكة في العام الأخير.

ونظراً لأن منطقة الرياض تأتي في صدارة مناطق المملكة في المشاريع المتخصصة بإنتاج الألبان بدون منازع، كما سيرد إيضاحه لاحقاً، فقد أدى التزايد الكبير في أعداد الأبقار في هذه المشاريع، في الوقت الذي تراجعت فيه أعداد الأبقار المرباة في المزارع التقليدية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٨م، إلى هبوط حاد في نصيب المزارع التقليدية من إجمالي الأبقار في المنطقة خلال العقدين الماضيين. فبينما كانت الأبقار في المزارع التقليدية تشكل جل أعداد الأبقار في منطقة الرياض قبل عدة عقود خلت، فقد انحدرت نسبة الأبقار المرباة تحت هذا النمط إلى زهاء ٦٤٪ عام ١٩٨٢م و٣٥٪ عام ١٩٩١م و٢٩٪ فقط عام ١٩٩٥م.

ومن الملفت للنظر أنه في الوقت الذي استمرت فيه نسبة الأبقار المرباة في المزارع التقليدية من

إجمالي الأبقار بالهبوط المستمر، كنتيجة للزيادة المستمرة والكبيرة في أعداد الأبقار في المشاريع المتخصصة، فقد حدث نمو بطيء في أعداد الأبقار في المزارع التقليدية منذ عام ١٩٨٨م في المملكة وفي منطقة الرياض على حد سواء. وقد تراوح معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة ما بين ٠,٥-٣,١٪ على مستوى المملكة، و٠,٦-٥,٢٪ في منطقة الرياض. وتوحي هذه الأرقام بأن هناك استجابة من المزارعين في المملكة لمجمل الخطط التي تبنتها الدولة خلال العقد الماضي بوجه خاص بضرورة تطبيق سياسة تنويع الاستثمار الزراعي نباتياً وحيوانياً وعدم التركيز على جانب دون الآخر. من جانب آخر تظهر هذه الأرقام أن المستثمرين في المزارع التقليدية أصبحوا أكثر قدرة في السنوات الأخيرة على منافسة المشاريع المتخصصة نتيجة لما تكون لديهم من خبرات ولما يلقاه القطاع الزراعي والحيواني من دعم من أجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة.

الدواجن:

منذ أن بدأت المشاريع المتخصصة بالدواجن والطيور تنتشر بشكل كبير في جميع أنحاء المملكة، خاصة خلال العقدين الماضيين، أخذت المزارع التقليدية تفقد أهميتها كمنتج رئيس للدواجن، وأصبح ما يربى اليوم في هذه المزارع، وما يربى أيضاً في المنازل، موجه بالأساس لسد احتياجات أصحابها من البيض والدواجن والطيور ولا يخصص منه للبيع إلا نسبة ضئيلة. وتبعاً لذلك فلم تعد أعداد الدواجن في المزارع التقليدية تمثل إلا نسبة لا تذكر من أعداد الدواجن في المملكة وفي منطقة الرياض على حد سواء.

ويشير جدول (٦-٢-٦) إلى أن إجمالي أعداد الدواجن في المزارع التقليدية في المملكة لم يتجاوز ٢,٣ مليون دجاجة عام ١٩٨٢م كانت تشكل ٢,٨٪ من إجمالي أعداد الدواجن في السنة المذكورة. ونتيجة للمنافسة الحادة من المشاريع المتخصصة أخذت أعداد الدواجن في المزارع التقليدية بالهبوط المستمر لتبقى في حدود نصف مليون دجاجة منذ عام ١٩٨٨م وهبطت تبعاً لذلك نسبتها إلى ٠,٢٪ فقط من أعداد الدواجن في المملكة في العشرة أعوام الأخيرة.

وتناسباً مع الهبوط العام لأعداد الدواجن المرباة في المزارع التقليدية هبطت أعداد الدواجن المرباة بهذه الطريقة في منطقة الرياض من زهاء مليوني دجاجة عام ١٩٨٢م لتستقر عند حوالي ٢٠٠٠٠٠ دجاجة في السنة منذ عام ١٩٨٥م. وتبعاً لهذا الهبوط هبطت مساهمة المزارع التقليدية في العدد

الإجمالي للدواجن في منطقة الرياض من زهاء ١٤٪ عام ١٩٨٢م إلى ٥,٠٪ عام ١٩٨٨م و٣,٠٪ فقط عام ١٩٩٥م.

ورغم الهبوط الحاد في الأعداد المطلقة للدواجن المرباة في المزارع التقليدية ومساهمتها النسبية في العدد الإجمالي للدواجن في المملكة وفي منطقة الرياض على حد سواء، فقد كانت منطقة الرياض ولا زالت تحتل صدارة مناطق المملكة في أعداد الدواجن في المزارع التقليدية. فقد بلغ نصيب منطقة الرياض من هذه الدواجن زهاء ٨٧٪ من إجمالي أعدادها في المملكة عام ١٩٨٢م و٤٠٪ من أعدادها في العقد الأخير. وتوحي هذه الأرقام إلى أنه برغم كون منطقة الرياض تأتي في مقدمة مناطق المملكة في توطن مشاريع إنتاج الدجاج الحديثة إلا أن الدجاج والبيض البلدي لازال مفضلاً عند بعض السكان نظراً لما يتميز به من جودة مقارنة ببيض ودجاج المشاريع المتخصصة.

ج- التوزيع النمطي والإقليمي للثروة الحيوانية في المزارع التقليدية:

١- توزيع الثروة الحيوانية حسب نمط الحياة:

يقصد بتوزيع الحيوانات حسب نمط الحياة توزيعها حسب المرعى والمبيت سواء داخل المزرعة أو خارجها. فمن المعروف أن الاستفادة من المراعي الطبيعية لا تقتصر فقط على حيوانات الرعي المتنقل "حيوانات البادية" بل إن جزءاً من الحيوانات التي يربيها المزارعون، خاصة في الماضي، تستفيد من هذه المراعي وتعتمد عليها في معيشتها سواء بصورة كلية أو جزئية، بعضها يقضي بعض الوقت في المرعى ثم يعود في نفس اليوم إلى المزرعة، وبعضها الآخر قد يبيت في المراعي أو في مكان آخر.

وتتفاوت الحيوانات المملوكة للمزارعين في درجة اعتمادها على أعلاف المزرعة أو المراعي الطبيعية، وفي نمط حياتها وأين تقضي معظم اليوم، وهو تفاوت تتداخل فيه الأسباب والمؤثرات كنوع الحيوان، ونوع المزرعة وحجمها، وتركيبها المحصولي، ونسبة المحاصيل العلفية، وعلاقة المزرعة بمحيطها الخارجي. فالإبل مثلاً من الحيوانات التي يفضل المالكون الزراعيون أن تقضي بعض الوقت

جدول (٦-٢-٦) تطور أعداد الدواجن (بالمليون) في المزارع التقليدية والمشاريع المتخصصة في عموم المملكة العربية السعودية ومنطقة الرياض في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥م.

السنة	إجمالي المملكة				منطقة الرياض				
	مشاريع متخصصة	مزارع تقليدية	٪ (١)	٪ (٢)	مشاريع متخصصة	مزارع تقليدي	٪ (١)	٪ (٢)	٪ (٣)
١٩٧٥	غ.م	٠,٨	–	–	غ.م	٠,٢	–	–	٢٥,٠
١٩٨٢	٨١,٦٠	٢,٣	٢٦,٨	٢,٨	١٤,٥	٢,٠	١٢٨,٦	١٣,٨	٨٧,٠
١٩٨٥	١٨٨,٨	٠,٦	٢٤,٦-	٠,٣	٣٢,٦	٠,٢	٣٠,٠	٠,٦	٣٣,٣
١٩٨٨	٢١٣,٤	٠,٥	٥,٥-	٠,٢	٣٧,٧	٠,٢	٠,٠	٠,٥	٤٠,٠
١٩٩١	٢١٨,١	٠,٥	٠,٠	٠,٢	٤٦,٦	٠,٢	٠,٠	٠,٤	٤٠,٠
١٩٩٤	٢٩٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٢	٦٢,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٣	٤٠,٠
١٩٩٥	٢٩٩,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٢	٦٤,١	٠,٢	٠,٠	٠,٣	٤٠,٠

بيانات الجدول:

(١) متوسط الزيادة السنوية في أعداد الدواجن في المزارع التقليدية فقط (٪).

(٢) النسبة المئوية للدواجن في المزارع التقليدية لإجمالي أعدادها في المزارع التقليدية والمشاريع المتخصصة.

(٣) النسبة المئوية للدواجن في منطقة الرياض من إجمالي الدواجن في المزارع التقليدية في المملكة.

المصدر:

عام ١٩٧٥م عن: إدارة الأبحاث والتنمية الزراعية، (١٩٧٥م)، **نشرة الإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة من ٧٠/١٩٧١-٧٤/١٩٧٥م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٥٧.

عام ١٩٨٢م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٥م)، **النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة ٨٤/١٩٨٥م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص١١٨-١٣٤.

عام ١٩٨٥م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٦، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٦٢-٦٤.

عام ١٩٨٨م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٤م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٨، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٦٢-٦٤.

عام ١٩٩١م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٩، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٦٢-٦٤.

عاما ٩٤/١٩٩٥م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد١٠، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٦٢-٦٤.

على الأقل خارج المزرعة، اعتماداً على المراعي الطبيعية نظراً لحاجتها للسير والحركة بقدر حاجتها للمـرعى والعلف. والمزارع المتناثرة وسط مـحيط من الأراضي الرعـوية تسـمح للمـربين بأن يطلقـوا حيواناتهم لبعض الوقت في المراعي المجاورة على خلاف المزارع المتجاورة المتراصة والممتدة لمسافات طويلة.

وعطفاً على ذلك يبين جدول (٦-٢-٧) أن هناك تباينات واضحة في توزيع الحيوانات حسب نمط الحياة "المرعى والمبيت" سواء على مستوى المملكة أو في منطقة الرياض، وهي تباينات يحكمها في معظم الأحوال اختلاف نوع الحيوان والاختلافات الإقليمية في خصائص المزارع وعلاقتها بمحيطها الخارجي. ففي حين ترتفع نسبة الإبل المعتمدة على المراعي الطبيعية، أي التي لا تعيش ولا تبيت في المزرعة، لتصل إلى أكثر من ٤٧٪ من أعداد الإبل في المملكة و٣٩٪ من أعدادها في منطقة الرياض، نظراً لما أشرنا إليه من قدرة الإبل على التنقل لمسافات طويلة وتحملها البعد عن موارد المياه أياماً عديدة، تنخفض هذه النسبة بالنسبة للأبقار، التي تخالف الإبل في معظم خصائصها الفسيولوجية خاصة القدرة على السير والبعد عن موارد المياه، لتصل إلى أقل من ١٤٪ من أعداد الأبقار على مستوى المملكة و١٪ فقط من أعدادها الإجمالية في منطقة الرياض. وتتركز معظم الأبقار التي تعتمد في رعيها على المراعي الطبيعية في المناطق الجنوبية الغربية من البلاد حيث تسمح المراعي الطبيعية الغنية نسبياً والقريبة من القرى الزراعية بانتشار هذا النوع من أنماط التربية بشكل يفوق المناطق الأخرى.

ونظراً لتركز معظم قطعان الماعز أيضاً في المناطق الغربية والجنوبية الغربية، كما أوضحنا ذلك سابقاً، فإن نسبة الماعز التي تعتمد على المراعي الطبيعية في هذه المناطق، ولنفس الأسباب المذكورة آنفاً، تكون عالية وهو ما أدى إلى زيادة نسبة الماعز التي تربى بهذه الطريقة على مستوى المملكة لتصل إلى زهاء ٤٤٪ من إجمالي أعداد الماعز المملوكة لمزارعين، في حين لا تزيد نسبة هذه الشريحة عن ١٤,٢٪ فقط في منطقة الرياض.

ويقع الضأن وسطاً بين الحيوانات الأخرى، حيث تبلغ نسبة القطيع المعتمد كلياً على المراعي الطبيعية والمملوك لمزارعين ولكنه لا يبيت بالمزرعة حوالي ٢٦٪ من إجمالي أعداد الضأن في المملكة و١٧٪ من أعدادها في منطقة الرياض. وتشترك أغنام الضأن والماعز من هذه الشريحة بأنها في جميع الأحوال تقريباً تذهب للمرعى في الصباح وتعود لتبيت عند أصحابها من المزارعين في المساء، على خلاف الإبل التي قد تبيت في المرعى.

جدول (٦-٢-٧) التوزيع النسبي للثروة الحيوانية في المزارع التقليدية في المملكة العربية السعودية ومنطقة الرياض حسب نمط الحياة لعام ١٩٨٢م.

نوع الحيوان	المملكة				منطقة الرياض			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
الإبل	٢٨,٠	١٨,٠	٦,٦	٤٧,٤	٤٧,٢	٨,٢	٥,٦	٣٩,٠
الضأن	٤١,٣	٢٠,١	١٢,٣	٢٦,٣	٧٠,٦	٨,٤	٣,٦	١٧,٤
الماعز	١٩,٢	١٧,١	٢٠,٠	٤٣,٦	٧٥,٢	٧,٣	٣,٣	١٤,٢
الأبقار	٦٤,٨	٤,٣	١٧,٣	١٣,٦	٩٦,٧	١,١	١,٢	١,٠

بيانات الجدول:

١- تعيش دائماً في المزرعة. ٢- تعيش في المزرعة وترعى خارجها.

٣- تعيش في المزرعة ولا تبيت فيها. ٤- لا تعيش ولا تبيت في المزرعة.

المصدر:

حسبت بيانات هذا الجدول اعتماداً على بيانات مصدرها:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، **النتائج العامة للتعداد الزراعي الشامل لعام ١٤٠١-١٤٠٢هـ/١٩٨١-١٩٨٢م**، المجلد الأول، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٨٨-٩١.

وتتميز منطقة الرياض بأهمية المزرعة كمصدر غذاء ومأوى لحيوانات المزارعين، مقارنة مع إجمالي المملكة، حيث تبلغ نسب الحيوانات التي تعيش دائماً في المزرعة في منطقة الرياض زهاء ٩٧٪ من الأبقار، و٧٥٪ من الماعز، و٧١٪ من الضأن، و٤٧٪ من الإبل، في حين تنخفض هذه النسب على مستوى المملكة إلى ٦٥٪، و١٩٪ و٤١٪ و٢٨٪ من إجمالي عدد الحيوانات المملوكة لمزارعين على التوالي. ويعكس ذلك أهمية المراعي الطبيعية في مناطق المملكة بالنسبة للحيوانات الزراعية، خاصة المناطق التي تتوفر فيها المراعي الغنية، كالمناطق الجنوبية الغربية، أو تلك التي تتصف بقلة كثافة المزارع بحيث يكون هناك مجال أكبر لرعي حيوانات المزارعين خارج المزرعة، كما هو الحال في بعض المناطق الشمالية.

ولنفس الأسباب المذكورة تزداد نسب الحيوانات التي تجمع بين العيش بالمزرعة والرعي أو المبيت خارجها على مستوى المملكة عنها في منطقة الرياض. فبينما تبلغ نسب الحيوانات التي تعيش في المزرعة وترعى خارجها على مستوى المملكة ما بين ١٧-٢٠٪ من الأعداد الإجمالية للإبل والضأن والماعز و٤٪ بالنسبة للأبقار، تنخفض نسب هذه الشريحة من الحيوانات في منطقة الرياض إلى ما بين ٧-٨٪ بالنسبة للإبل والضأن والماعز و١٪ فقط بالنسبة للأبقار. وعلى نفس المنوال، بينما تبلغ نسب الحيوانات التي تعيش في المزرعة وتبيت خارجها "غالباً في منازل أصحابها" ٧٪ من الإبل و١٢٪ من الضأن و٢٠٪ من الماعز و١٧٪ من الأبقار على مستوى المملكة، تنخفض هذه النسب إلى ٦٪ و٤٪ و٣٪ و١٪ من إجمالي هذه الحيوانات في المزارع التقليدية في منطقة الرياض على التوالي.

ونظراً للزيادة الكبيرة في أعداد المزارع خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة والامتداد الواسع للأراضي الزراعية، وطغيانها ومعها بعض الأنشطة الأخرى على كثير من أراضي المراعي السابقة، وشيوع نمط المزارع المتجاورة الممتدة لمسافات طويلة، وارتفاع مساحات المحاصيل العلفية داخل المزارع، والاستخدام المتزايد للأعلاف المركزة والعادية سواء المستوردة أو المنتجة محلياً فمن المؤكد ارتفاع نسب الحيوانات المعتمدة كلياً على المزرعة في الوقت الحاضر، وانخفاض نسب الحيوانات المستفيدة من المراعي الطبيعية. ومن المرجح استمرار هذا التوجه في الاعتماد المتزايد على المزرعة في تربية الحيوانات المملوكة للمزارعين في المستقبل المنظور.

٢- التوزيع الإقليمي للثروة الحيوانية في منطقة الرياض:

يبين جدول (٦-٢-٨) توزيع الثروة الحيوانية المرباة في المزارع التقليدية في منطقة الرياض حسب المناطق الزراعية "المديريات الزراعية". وتعكس بيانات الجدول بكل وضوح تبايناً واضحاً في أهمية كل منطقة من هذه المناطق، سواء بالنسبة للعدد الإجمالي للثروة الحيوانية بشكل عام أو في كل نوع على حدة. وتأتي مديريتا الزراعة والمياه في الدوادمي والرياض في صدارة المديريات الزراعية بدون منازع حيث يوجد بهما حوالي ٦٠٪ من إجمالي أعداد الثروة الحيوانية المرباة في المزارع التقليدية في منطقة الرياض (٣١,٢٪ في الدوادمي، و٢٨,٢٪ في الرياض) (شكل: ٦-٢-٧). ويليهما مباشرة في الأهمية منطقة الخرج التي يوجد بها زهاء ١٣,٧٪ من إجمالي هذه الحيوانات في منطقة الرياض. أما مديريتا الزراعة والمياه في كل من الزلفي والمجمعة فتضمان زهاء ٩٪ و٨٪ من إجمالي أعداد الثروة الحيوانية في المنطقة، في حين تتراوح أنصبة المناطق الثلاث الأخرى (الأفلاج ووادي الدواسر وشقراء) بين ٣-٤٪ من إجمالي أعداد الثروة الحيوانية في المزارع التقليدية في منطقة الرياض.

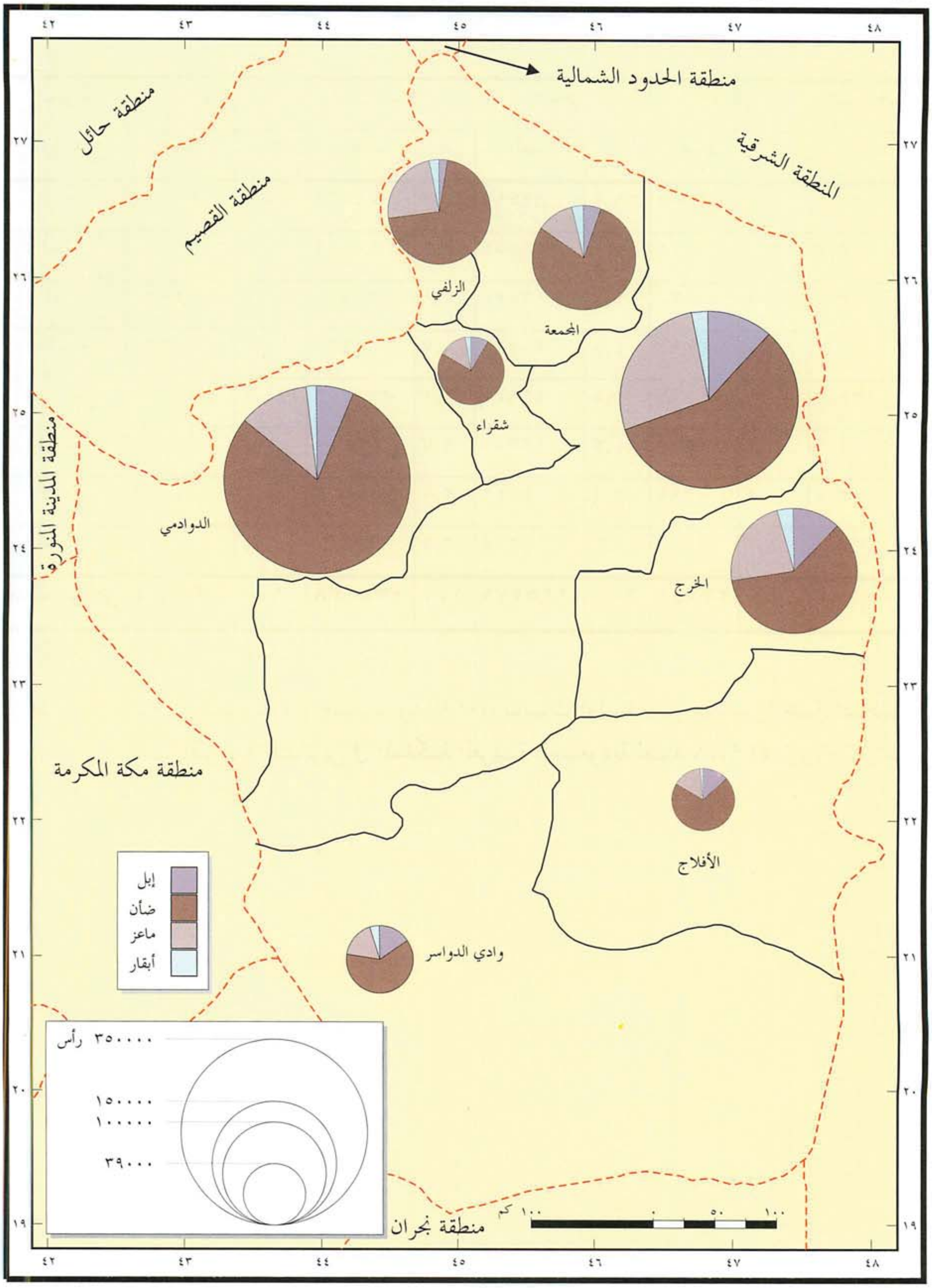
جدول (٦-٢-٨) توزيع الثروة الحيوانية في المزارع التقليدية في منطقة الرياض عام ١٩٨٨م حسب المناطق "المديريات" الزراعية

المديرية	الإبل		الضأن		الماعز		الأبقار		إجمالي الحيوانات
الزراعية	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	٪
الرياض	٣٣٤١٧	٣٧,٠	١٧٤٣٣٩	٢٣,٧	٨٩٧٩٧	٣٩,٩	٥٣٥٥	٢٤,٧	٢٨,٢
الخرج	١٧٦٨١	١٩,٦	٩٠٠٩٩	١٢,٣	٣١٤٥١	١٤,٠	٧٣٢٦	٣٣,٩	١٣,٧
شقراء	٢٥٢٦	٢,٨	٢٨٥٦٥	٣,٩	٦٥٥١	٢,٩	١٣٠	٠,٦	٣,٥
المجمعة	٢٦٥٩	٢,٩	٦٣٩٢٧	٨,٧	١٠٧٦١	٤,٨	٣٨٩٤	١٨,٠	٧,٦
الداوادمي	٢١٧٢٢	٢٤,١	٢٦٥٧٠٩	٣٦,١	٤٣٩٥٠	١٩,٥	٢٣٦٧	١٠,٩	٣١,٢
الزلفي	١٨٣٠	٢,٠	٧١٣٠٠	٩,٧	٢٣٣٠٠	١٠,٣	١٣٦٩	٦,٣	٩,١
الأفلاج	٤٥٢٣	٥,٠	١٥٦٠٩	٢,١	١٢١٤٦	٥,٤	٢٩٤	١,٤	٣,٠
الوادي	٥٩٠٦	٦,٦	٢٥٦٣٠	٣,٥	٧٣١٥	٣,٢	٩٠٦	٤,٢	٣,٧
منطقة الرياض	**٩٠٢٦٤**	**١٠٠**	**٧٣٥١٧٨**	**١٠٠**	**٢٢٥٢٧١**	**١٠٠**	**٢١٦٤١**	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر: اعتماداً على بيانات أولية من:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، **بيانات أولية غير منشورة عن تصحيح إطار القرى والحائزين في المملكة العربية السعودية لعام ١٩٨٨م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

شكل (٦ -٢ - ٧) توزيع الثروة الحيوانية المرباة في المزارع التقليدية في منطقة الرياض عام ١٩٨٨م حسب المناطق "المديريات" الزراعية



ويتوافق هذا التوزيع بشكل رئيس مع الأهمية الزراعية لكل مديرية "منطقة" والمتمثل في أعداد المزارع وإجمالي الأراضي الزراعية ومتوسط حجم الحيازة، ثم في حجم المنطقة التي تغطيها خدمات كل مديرية وعدد سكانها. وقد يكون للقرب أو البعد عن مدينة الرياض - بثقلها السكاني الهائل (٥, ٧٢٪ من سكان المنطقة) - دور في هذا النمط من التوزيع. فمديرية الزراعة والمياه في الدوادمي التي تشمل بخدماتها محافظتي الدوادمي وعفيف وتضم داخلها منطقة السر الزراعية الهامة تحتل صدارة المديريات الزراعية في منطقة الرياض في عدد المزارع حيث يوجد بها زهاء ٢٤٪ من أعداد المزارع في المنطقة، كما تأتي بعدها مديريتي الزراعة في الرياض والخرج من حيث مساحة الأراضي الزراعية ومتوسط حجم الحيازة، حيث يوجد بها زهاء ١, ١٣٪ من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في منطقة الرياض، ويرتفع لذلك متوسط حجم الحيازة إلى ٤٠ هكتاراً.(١)

أما مديرية الزراعة والمياه في الرياض فتضم تحت خدماتها هي الأخرى مناطق زراعية هامة كضرما والمزاحمية والقويعية وحريملاء وثادق، إضافة إلى المناطق الزراعية المحيطة بالمدينة كالدرعية والعمارية والحائر. وتبعاً لذلك فهي تشغل المرتبة الثانية بعد الدوادمي في عدد المزارع (٦, ٢٢٪ من أعداد المزارع "الحيازات" في منطقة الرياض)، ولكنها تمثل الصدارة بدون منازع في إجمالي الأراضي الزراعية ومتوسط حجم المزرعة، حيث تختص بزهاء ٤٦٪ من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في منطقة الرياض، ويرتفع فيها متوسط حجم المزرعة "الحيازة"، تبعاً لذلك، إلى حوالي ١٤٦ هكتاراً. وبالإضافة إلى هذه المعطيات الزراعية تستفيد هذه المديرية من وقوع مدينة الرياض داخلها بثقلها السكاني والتسويقي الهائل وهو ما يساعد في جذب وتوطن مراكز الإنتاج قريباً منها.

ويتناسب نصيب منطقة الخرج من الثروة الحيوانية أيضاً مع حصتها من أعداد المزارع والأراضي الزراعية حيث يوجد بها زهاء ٤, ١٥٪ من أعداد الحيازات الزراعية في منطقة الرياض و١٤٪ من إجمالي الأراضي الزراعية. ويرتفع فيها متوسط حجم الحيازة إلى ١١١ هكتاراً، وهي تأتي بذلك في

---

(١) الأرقام الواردة هنا عن أعداد المزارع وإجمالي مساحة الأراضي الزراعية عن:

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، بيانات غير منشورة عن **تصحيح إطار القرى الزراعية والحائزين**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض. وللاستزادة انظر: "الزراعة في منطقة الرياض" الفصل الأول من هذا الجزء.

المرتبة الثانية بعد مديرية الزراعة والمياه في مدينة الرياض. ويتبع مديرية الزراعة والمياه في الخرج مناطق زراعية هامة إضافة إلى الخرج نفسها، كالدلم وحوطة بني تميم والحريق والهياثم.

أما المديريات الزراعية الأخرى التي تضم مجتمعة زهاء ٢٧٪ فقط من إجمالي الثروة الحيوانية في منطقة الرياض فيتوافق نصيب كل منها مع أعداد المزارع الموجودة فيها وحجمها.[(١)] وتأتي الزلفي في المرتبة الرابعة في حجم ثروتها الحيوانية (٩,١٪) وتليها منطقة سدير "المجمعة" بواقع ٧,٦٪، في حين يتراوح نصيب كل من المديريات الثلاث الأخرى (الوشم "شقراء"، والأفلاج، ووادي الدواسر) بين ٣,٣-٧٪ من إجمالي الثروة الحيوانية المرباة في المزارع التقليدية في منطقة الرياض.

ويسير التوزيع الإقليمي لكل نوع من أنواع الحيوانات على نفس النهج مع تبدلات بسيطة في المواقع والرتب. فبينما تحتل الدوادمي صدارة المديريات في أعداد الضأن وتليها الرياض فالخرج، تأتي الرياض في الطليعة بالنسبة للإبل والماعز، وتليها مديريتا الدوادمي والخرج. أما بالنسبة للأبقار فتقع مديرية الخرج في الصدارة وتليها الرياض ثم المجمعة فالدوادمي. ومن الملاحظ أنه رغم أن مديرية الزراعة والمياه في الرياض تحتل صدارة المديريات في أعداد الإبل والماعز حيث يوجد بها ٣٧٪ و٤٠٪ من أعدادهما الإجمالية في منطقة الرياض على التوالي إلا أنها تتأخر إلى المركز الثاني في العدد الإجمالي للحيوانات. ويعود ذلك إلى الأهمية النسبية لأغنام الضأن في الثروة الحيوانية في منطقة الرياض حيث تشكل لوحدها زهاء ٦٩٪ من أعداد الحيوانات. ولما كانت نسبة كبيرة من الضأن (٣٦٪) توجد في الدوادمي فقد أدى ذلك لاعتلائها صدارة المديريات الزراعية، ليس في أعداد الضأن فحسب، بل بالعدد الإجمالي للثروة الحيوانية.

ثانياً: المشاريع المتخصصة بالثروة الحيوانية ومنتجاتها:

لقد أدى التزايد الكبير لسكان المملكة خلال العقود القليلة الماضية، سواء نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان، أو للهجرة الوافدة، وارتفاع مستويات المعيشة وتغير نمط الغذاء إلى تزايد الطلب بشكل كبير على المنتجات الحيوانية المختلفة كاللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والبيض والألبان ومشتقاتها. ونظراً لعدم قدرة قطاعات الثروة الحيوانية التقليدية (الرعي المتنقل والمزارع التقليدية) عن مواكبة هذا الطلب

---

(١) راجع الفصل الأول من هذا الجزء عن "الزراعة في منطقة الرياض".

المتصاعد بمعدلات عالية فقد أدى ذلك إلى تزايد واردات المملكة من الحيوانات الحية واللحوم والمنتجات الحيوانية المختلفة لتصل إلى ٥ آلاف مليون ريال عام ١٩٨٣م و٤,٧ ألف مليون ريال عام ١٩٨٤م(١) وما متوسطه ٤,٩ ألف مليون ريال في السنة خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠م(٢)، و٥٦١٣ مليون ريال عام ١٩٩١م، قبل أن تنخفض إلى مستوى ٣٣٣٢ مليون ريال عام ١٩٩٤م أو ما يعادل زهاء ٤٪ من إجمالي واردات المملكة. (٣)

وتبعاً لذلك فقد تبنت الدولة منذ عدة عقود سياسة دعم القطاع الحيواني، سواء عن طريق أوجه الدعم المتعددة المقدمة للنشاط الزراعي بشكل عام، كتوزيع الأراضي البور على المستثمرين في القطاع الزراعي والحيواني، وتقديم الإعانات والقروض المختلفة لتوفير المكائن والمضخات وأجهزة الري والآليات المختلفة، أو الإعانات الموجهة بشكل خاص لتنمية الثروة الحيوانية ومنها تقديم مبلغ مقطوع عن كل رأس من الإبل أو البقر أو الضأن أو الماعز تتم تربيته سواء في البادية أو في المزارع التقليدية. وكان من أهم أوجه الدعم التي تبنتها الدولة لتشجيع وتحفيز قطاع الثروة الحيوانية هو دعمها المستمر للمشاريع المتخصصة في الإنتاج الحيواني، كمشاريع الدجاج اللاحم ومشاريع الدجاج البياض ومشاريع الألبان ومشاريع تربية وتسمين الأغنام ومشاريع تسمين العجول وغيرها. فبالإضافة إلى القروض التي يقدمها البنك الزراعي لإقامة هذه المشاريع، تتولى الدولة أيضاً تقديم إعانات مجزية لتشجيع الاستثمار فيها تصل إلى ٣٠٪ من قيمة معدات مشاريع الدواجن و٣٠٪ من تكلفة معدات حلب الأبقار وتصنيع وتعبئة الحليب ومشتقاته، وكامل تكاليف نقل الأبقار الحلوب من بلد المنشأ إلى المملكة ونحوها.

وقد أدى هذا الدعم السخي لمشاريع الثروة الحيوانية المتخصصة إلى جذب رؤوس الأموال لهذا القطاع وتنامي المشاريع المتخصصة في مختلف مجالات الثروة الحيوانية ومنتجاتها. وقد ساعد هذا النمو الكبير لهذه المشاريع خلال العقدين الماضيين على أن تصل المملكة لدرجات متقدمة من مراحل الاكتفاء

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٨٤م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد ٢٠، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، ص٤٠٦.

(٢) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٤م)، **الإنتاج الزراعي وأثره على التجارة الخارجية**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ١٥.

(٣) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد ٣١، وزارة التخطيط، الرياض، ص٣٧٣.

الذاتي من العديد من السلع والمنتجات الحيوانية، بل ويفيض الإنتاج المحلي عن طاقة الاستهلاك من بعض السلع كبيض المائدة، والحليب، مما أتاح الفرصة لتصدير كميات متزايدة منها للدول المجاورة.

وتأتي منطقة الرياض كأهم مناطق المملكة في توطن أنواع مختلفة من مشاريع الثروة الحيوانية ومنتجاتها كما سيتضح ذلك من الاستعراض التالي:

مشاريع الدواجن:

تضم مشاريع الدواجن المتخصصة نوعين رئيسين من المشاريع هما مشاريع إنتاج بيض المائدة (الدجاج البياض) ومشاريع الدجاج اللاحم، كما تضم أيضاً بعض المشاريع المساندة كمشاريع أمهات الدجاج اللاحم ومشاريع أمهات الدجاج البياض. ويبين جدول (٦-٢-٩) تطور إنتاجية مشاريع البيض المنتج في مشاريع الدجاج البياض المتخصصة على مستوى المملكة وفي منطقة الرياض. فبرغم تناقص أعداد هذا النوع من المشاريع على مستوى المملكة من ١٨٧ مشروعاً عام ١٩٨٥م إلى ١٠٩ مشاريع عام ١٩٩٥م كنتيجة لتوقف بعض المشاريع الصغيرة ذات النظام المفتوح[١] إلا أن إجمالي الإنتاج بشكل عام ومتوسط إنتاجية المشروع الواحد في تزايد مستمر. فقد ارتفع إجمالي إنتاج هذه المشاريع من بيض المائدة من ١٢٤٤ مليون بيضة عام ١٩٨٢م إلى ٢٠٥٩ مليون بيضة عام ١٩٩٠م و٢٣٩٢ مليون بيضة عام ١٩٩٥م، كما تزايد متوسط إنتاجية المشروع الواحد من ٧,٥ مليون بيضة عام ١٩٨٢م إلى ١٧,٣ مليون بيضة عام ١٩٩٠م وحوالي ٢٢ مليون بيضة عام ١٩٩٥م. ويدل ذلك على سيادة المشاريع الكبيرة ذات القدرة الأكبر على خفض تكاليف الإنتاج والتسويق نتيجة لاستخدامها الأساليب الحديثة في الإنتاج مما أدى إلى اكتفاء المملكة ذاتياً من بيض المائدة وتصدير بعض الإنتاج إلى الدول المجاورة.

ويبين جدول (٦-٢-٩) أن منطقة الرياض تأتي في مقدمة مناطق المملكة في عدد المشاريع المتخصصة بإنتاج بيض المائدة، وفي إجمالي الإنتاج، ومتوسط إنتاجية المشروع الواحد. فرغم انخفاض عدد المشاريع من ٥٠ مشروعاً عام ١٩٨٥م إلى ٣٠ مشروعاً عام ١٩٩٥م، وهو انخفاض يساير الاتجاه العام لهذه المشاريع في المملكة بدليل احتفاظ منطقة الرياض بنفس النسبة من هذه المشاريع (٢٧٪ من

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٤م)، **الكتاب الزراعي الإحصائي السنوي**، عدد ٨، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٢٣٤.

عدد المشاريع في المملكة) في السنتين المذكورتين، برغم ذلك إلا أن الإنتاج بشكل عام قد تصاعد من ٤٧٥ مليون بيضة عام ١٩٨٢م إلى ٦٥٦ مليون بيضة عام ١٩٩٠م و٧١١ مليون بيضة عام ١٩٩٥م. ويتراوح هذا الإنتاج بين ٣٠٪ و٣٨٪ من إجمالي إنتاج المملكة من البيض خلال هذه الفترة. ويدل تفوق نسب الإنتاج على نصيب المنطقة من عدد المشاريع على زيادة واضحة في متوسط إنتاجية المشروع الواحد، حيث ارتفع هذا المتوسط من زهاء ١٣ مليون بيضة عام ١٩٨٢م إلى ٢٠ مليون بيضة عام ١٩٩٠م وحوالي ٢٤ مليون بيضة عام ١٩٩٥م، مقارنة مع ٧,٥، و١٧، و٢٢ مليون بيضة على مستوى المملكة في السنوات الثلاث المذكورة على التوالي.

وتدل زيادة الإنتاج العام وارتفاع متوسط إنتاجية المشروع الواحد سواء على مستوى المملكة بشكل عام أو في منطقة الرياض بشكل خاص، في الوقت الذي تناقصت فيه أعداد هذه المشاريع على المستويين المذكورين كليهما، خاصة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠م، على أن المشاريع التي خطط لها تخطيطاً سليماً وأديرت بكفاءة قد استمرت في الإنتاج بل ورفعت من معدلات إنتاجيتها وأرباحها. وفي الوقت نفسه فإن هناك عدد غير قليل من المشاريع الصغيرة التي أنشئت مستفيدة من الدعم الهائل من الدولة لهذه المشاريع وغيرها، خاصة خلال النصف الأول من عقد الثمانينات الميلادية، ولكنها لم تحظ بدراسة كافية عند إنشائها ولم تحظ بإدارة جيدة عند تنفيذها مما جعلها تتكبد خسائر قبل أن تولد أو بعد مرحلة الإنتاج وهو ما أدى إلى توقفها عن الإنتاج بعد فترة قصيرة من مزاولتها هذا النشاط.[1]

---

(١) إدارة البحوث الاقتصادية، (١٩٨٥م)، **دليل الاستثمار في المشاريع الزراعية**، **سلسلة مكتبة رجل الأعمال**، عدد ٩، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، الرياض، ص١٣.

جدول (٦-٢-٩) تطور أعداد وإنتاجية مشاريع البيض المنتج بمشاريع الدجاج البياض في المملكة العربية السعودية وفي منطقة الرياض خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٥م)، الإنتاج (مليون بيضة)

العام	إجمالي المملكة			منطقة الرياض				
	عدد المشاريع	الإنتاج	متوسط إنتاج المشروع	عدد المشاريع	٪	الإنتاج	٪	متوسط إنتاج المشروع
١٩٨٢	١٦٥	١٢٤٤	٧,٥	٣٦	٢١,٨	٤٧٥	٣٨,٢	١٣,٢
١٩٨٥	١٨٧	٢٣٩٤	١٢,٨	٥٠	٢٦,٧	٨٤٦	٣٥,٤	١٦,٩
١٩٩٠	١١٩	٢٠٥٩	١٧,٣	٣٣	٢٧,٧	٦٥٦	٣١,٩	٢٠,٠
١٩٩٥	١٠٩	٢٣٩٢	٢١,٩	٣٠	٢٧,٥	٧١١	٢٩,٧	٢٣,٧

المصادر: اعتماداً على بيانات أولية مصدرها:

عاما ١٩٨٢، ١٩٨٥م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٥م)، **النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة ١٩٨٥/٨٤م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص١٣٠.

عام ١٩٩٠م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٤م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٨، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٢٣٤.

عام ١٩٩٥م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد١٠، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٢٣٤.

من جانب آخر تعد منطقة الرياض المنطقة الرئيسة في المملكة دون منافس في توطن مشاريع إنتاج أمهات الدجاج البياض. فحتى عام ١٩٩٠م كان بالمملكة أربعة مشاريع فقط من هذا النوع كانت جميعها في منطقة الرياض. وقد تطورت إنتاجية هذه المشاريع من زهاء ٥,٥ مليون صوص بياض عام ١٩٨٥م،[١] إلى ٧,١ مليون صوص بياض عام ١٩٩٠م.[٢] وقد أنشئ في عام ١٩٩١م مشروع خامس في منطقة مكة المكرمة بلغت طاقته الإنتاجية في عام ١٩٩٥م زهاء ٣,٦مليون صوص بياض في حين ارتفعت طاقة المشاريع الأربعة الأخرى، الواقعة في منطقة الرياض إلى ٨,٩ مليون صوص،[٣] وهو ما يعني أن كامل إنتاج المملكة من هذه الصيصان حتى عام ١٩٩٠م كان ينتج في منطقة الرياض، وأن ٨٠٪ من عدد المشاريع وزهاء ٧١٪ من الإنتاج في عام ١٩٩٥م كان في منطقة الرياض.

ويبين جدول (٦-٢-١٠) نوعاً آخر من مشاريع الدواجن وتطور أعدادها وطاقتها الإنتاجية ألا وهي مشاريع الدجاج اللاحم. وعلى خلاف مشاريع الدجاج البياض يتضح من هذا الجدول أن هذا النوع من المشاريع أكثر نجاحاً من النوع السابق حيث تصاعدت أعداد المشاريع وإنتاجها الإجمالي ومتوسط إنتاجية المشروع الواحد، سواء على مستوى المملكة بشكل عام أو في منطقة الرياض. وكان لهذه الزيادة المطردة في إنتاج هذه المشاريع انعكاسه الإيجابي في وصول المملكة إلى مرحلة متقدمة من الاكتفاء الذاتي من الدجاج، بل وتصدير بعض الكميات إلى دول الخليج العربية.

لقد تصاعدت أعداد المشاريع المتخصصة في إنتاج الدجاج اللاحم على مستوى المملكة من ٢١٢ مشروعاً عام ١٩٨٢م إلى ٢٨٨ مشروعاً عام ١٩٩٠م، كما بلغت ٢٩٨ مشروعاً عام ١٩٩٥م. ومع هذه الزيادة لأعداد المشاريع ارتفعت الكميات المنتجة من حوالي ٨١,٦ مليون فروج عام ١٩٨٢م إلى ٢٠٨ مليون فروج عام ١٩٩٠م ثم إلى زهاء ٣٠٠ مليون فروج عام ١٩٩٥م. كما ارتفع متوسط إنتاجية المشروع الواحد من ٠,٤ مليون فروج عام ١٩٨٢م إلى ٠,٧ مليون فروج عام ١٩٩٠م ومليون فروج عام ١٩٩٥م.

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص١٤٢.

(٢) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٤م)، مرجع سابق، ص٢٤٠.

(٣) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص٢٤٠.

جدول (٦-٢-١٠) تطور أعداد وإنتاج مشاريع الدجاج اللاحم المتخصصة في المملكة العربية السعودية وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٥م. (الإنتاج مليون فروج)

العام	إجمالي المملكة			منطقة الرياض				
	عدد المشاريع	الإنتاج	متوسط إنتاج المشروع	عدد المشاريع	٪	الإنتاج	٪	متوسط إنتاج المشروع
١٩٨٢	٢١٢	٨١,٦	٠,٤	٣٥	١٦,٥	١٤,٥	١٧,٨	٠,٤
١٩٨٥	٢٤٧	١٧٦,٨	٠,٧	٥٢	٢١,١	٢٨,٧	١٦,٢	٠,٦
١٩٩٠	٢٨٨	٢٠٨,١	٠,٧	٦٥	٢٢,٦	٣٦,٧	١٧,٦	٠,٦
١٩٩٥	٢٩٨	٢٩٩,٩	١,٠	٧٢	٢٤,٢	٥٨,٤	١٩,٥	٠,٨

المصدر: اعتماداً على بيانات أولية مصدرها:

عاما ١٩٨٢، ١٩٨٥م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٥م)، **النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة ١٩٨٥/٨٤م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص١٣٤.

عام ١٩٩٠م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٤م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٨، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٣٢٦.

عام ١٩٩٥م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد١٠، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٣٢٦.

وقد كان معدل نمو المشاريع المتخصصة بإنتاج الدجاج اللاحم في منطقة الرياض وطاقتها الإنتاجية أكثر وضوحاً حيث تضاعفت أعداد المشاريع بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٥م وارتفعت تبعاً لذلك حصة منطقة الرياض من هذه المشاريع من زهاء ١٦٪ إلى ٢٤٪ من إجمالي أعدادها في المملكة في السنتين المذكورتين على التوالي. كما ارتفع إجمالي إنتاج هذه المشاريع من ١٤ مليون فروج عام ١٩٨٢م إلى أكثر من ٥٨ مليون فروج عام ١٩٩٥م، وتصاعدت حصة منطقة الرياض من إجمالي إنتاج المملكة من ١٨٪ عام ١٩٨٢م إلى ٢٠٪ عام ١٩٩٥م، كما ارتفع متوسط إنتاجية المشروع الواحد من ٤ ,٠ مليون إلى ٨ ,٠ مليون فروج في السنتين المذكورتين على التوالي. ورغم هذا الارتفاع فإن هناك مناطق عدة من المملكة تتفوق على منطقة الرياض من هذه الناحية كمنطقة القصيم التي وصل فيها هذا المتوسط إلى ١ ,٤ مليون فروج للمشروع الواحد، في عام ١٩٩٥م، ومكة المكرمة وحائل التي بلغ فيهما هذا المتوسط

١,٣ و١,٢ مليون فروج[1] في السنة المذكورة على التوالي. ويعود ذلك إلى توطن مشاريع عملاقة في هذه المناطق كالشركة الوطنية وفروج الأسياح في منطقة القصيم وشركة حائل للتنمية الزراعية ومزارع فقيه للدواجن وغيرها.

وتعتمد مشاريع الدجاج اللاحم على مشاريع أمهات الدجاج اللاحم أو الفقاسات المتخصصة بتزويدها بالصيصان اللازمة لهذه المشاريع، ولذلك فقد أقيمت مشاريع متخصصة لإنتاج هذه الصيصان. وقد بلغ إجمالي مشاريع أمهات الدجاج اللاحم ٣١ مشروعاً عام ١٩٩٥م بلغت طاقتها زهاء ٣٤٧ مليون صوص لاحم عمره يوم واحد. وقد توطنت تسعة مشاريع من هذه المشاريع في منطقة الرياض، وبلغت طاقتها الإنتاجية في العام المذكور ٧١ مليون صوص،[2] أو ما يعادل ٢٠,٥٪ من الطاقة الإنتاجية لهذه المشاريع في المملكة.

والخلاصة أن المملكة قد شهدت نمواً كبيراً في مشاريع الدواجن المختلفة وارتفاعاً ملحوظاً في الإنتاج المحلي من البيض والدجاج اللاحم. وقد أدى ذلك إلى أن يغطي الإنتاج المحلي معدل الاستهلاك بل ويفيض عن ذلك لتصدر كميات منه للدول المجاورة.

مشاريع تربية وتسمين الضأن:

يبين جدول (٦-٢-١١) التطور المطرد في أعداد مشاريع تربية وتسمين الأغنام (الضأن) وطاقتها الإنتاجية خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٥م) في المملكة العربية السعودية، وخاصة في منطقة الرياض. فقد تزايدت أعداد هذه المشاريع على مستوى المملكة من ١٦ مشروعاً فقط عام ١٩٨٢م إلى ٩٤ مشروعاً عام ١٩٨٥م، ثم لتستقر أخيراً عند ٦٥ مشروعاً عام ١٩٩٥م.

ورغم ما تشير إليه هذه الأرقام من تناقص أعداد هذه المشاريع في العشر سنوات الأخيرة كنتيجة لتوقف بعض المشاريع الصغيرة عن الإنتاج، فإن الإنتاجية العامة لمشاريع تربية وتسمين الضأن ظلت بوجه عام بارتفاع مستمر. فقد ارتفع الإنتاج من زهاء ٨٠٠٠٠٠ رأس عام ١٩٨٢م إلى ١٢٠٠٠٠٠ رأس عام ١٩٨٥م ثم إلى أكثر من ١٦٠٠٠٠٠ رأس عام ١٩٩٥م.

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص٣٢٦.

(٢) المرجع السابق، ص٢٣٨.

جدول (٦-٢-١١) تطور أعداد مشاريع تربية وتسمين الأغنام "الضأن" في المملكة العربية السعودية وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٥م.

العام	إجمالي المملكة			منطقة الرياض				
	عدد المشاريع	عدد الأغنام	متوسط حجم القطيع في المشروع الواحد	عدد المشاريع	٪	عدد الأغنام	٪	متوسط حجم القطيع في المشروع الواحد
١٩٨٢	١٦	٧٩٤٧٨٤	٤٩٦٧٤	١	٦,٣	٨٧٨	١,١	٨٧٨
١٩٨٥	٩٤	١١٧٠٩٣٩	١٢٤٥٧	٢١	٢٢,٣	٨٨٧٩٤	٧,٦	٤٢٢٨
١٩٩٠	٦٤	٦٤٦٨٨١	١٠١٠٨	٢٤	٣٧,٥	٩٥٩٦٣	١٤,٨	٣٩٩٨
١٩٩٥	٦٥	١٦٤٣٤٨٠	٢٥٢٨٤	١٧	٢٦,٢	٩٩٨٢٩	٦,١	٥٨٧٢

المصدر: اعتماداً على بيانات أولية مصدرها:

عاما ١٩٨٢، ١٩٨٥م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٥م)، **النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة ١٩٨٥/٨٤م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص١٤٦.

عام ١٩٩٠م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٤م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٨، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٢٤٢.

عام ١٩٩٥م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد١٠، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص٢٥٠.

ورغم حدوث بعض الانخفاض لمتوسط إنتاجية المشروع الواحد خلال الثمانينات الميلادية إلا أن الملاحظ ارتفاع معدل إنتاجية المشروع الواحد في السنوات الخمس الأخيرة من زهاء ١٠٠٠٠ رأس للمشروع عام ١٩٩٠م إلى أكثر من ٢٥٠٠٠ رأس عام ١٩٩٥م. ويعني ذلك أن متوسط إنتاجية المشروع الواحد على مستوى المملكة قد زادت بنسبة إجمالية قدرها ١٥٠٪ خلال الفترة المذكورة، أي بمتوسط سنوي قدره ٣٠٪، وهو ما يوحي بأن المشاريع الكبيرة بدأت تفرض سيطرتها على هذا النوع من المشاريع نتيجة لقدرتها على خفض التكاليف، وما يتوفر لديها من كوادر إدارية وفنية تفوق بكثير مثيلاتها من المشاريع الصغيرة التي كانت سائدة خلال معظم عقد الثمانينات الميلادية، ولكن نسبة كبيرة منها قد توقف عن الإنتاج بسبب نقص الخبرة وارتفاع التكاليف.

وكما هو الحال بالنسبة للمملكة بشكل عام فقد زادت مشاريع تربية وتسمين الضأن في منطقة الرياض خلال الفترة المذكورة من مشروع واحد فقط عام ١٩٨٢م إلى ٢١ مشروعاً عام ١٩٨٥م و٢٤ مشروعاً عام ١٩٩٠م، وأخيراً استقر عددها عند ١٧ مشروعاً عام ١٩٩٥م. وقد تصاعد تبعاً لذلك نسبة هذا النوع من المشاريع في منطقة الرياض من حوالي ٦٪ من إجمالي المشاريع في المملكة عام ١٩٨٢م إلى ٢٢٪ عام ١٩٨٥م ثم ٣٨٪ عام ١٩٩٠م، واستقرت في عام ١٩٩٥م عند زهاء ٢٦٪. كما تطورت الطاقة الإنتاجية لهذه المشاريع من ٨٧٨ رأس فقط عام ١٩٨٢ إلى ٩٦٠٠٠رأس عام ١٩٩٠م، وزهاء ١٠٠٠٠٠رأس عام ١٩٩٥م. وعلى نفس النهج تزايد متوسط إنتاج المشروع الواحد من ٨٧٨ رأس عام ١٩٨٢م إلى زهاء ٤٢٠٠ رأس عام ١٩٨٥ ثم إلى ما يقارب ٦٠٠٠ رأس في المشروع الواحد عام ١٩٩٥م.

ورغم أن منطقة الرياض تضم نسبة كبيرة من مشاريع تربية وتسمين الضأن، والتزايد المطرد في إجمالي إنتاجها وفي متوسط إنتاج المشروع الواحد إلا أن نصيبها من إجمالي إنتاج هذه المشاريع على مستوى المملكة لا يزال محدوداً، حيث لم يتجاوز ٦,١٪ عام ١٩٩٥م رغم ارتفاع هذه النسبة إلى زهاء ١٥٪ عام ١٩٩٠م. ولا يعود هذا الارتفاع في السنة الأخيرة لزيادة الإنتاج في منطقة الرياض، حيث تزايد حجم القطيع في هذه المشاريع من زهاء ٨٩٠٠٠ رأس عام ١٩٨٥م (٦,٧٪ من إجمالي المملكة) إلى ٩٦٠٠٠ رأس عام ١٩٩٠م، أي بزيادة سنوية متوسطها ٦,١٪ فقط، بقدر ما يعود إلى تناقص مشاريع تربية وتسمين الأغنام وطاقتها الإنتاجية على مستوى المملكة بين عامي ١٩٨٥م و١٩٩٠م كنتيجة لما ذكر آنفاً عن توقف نسبة كبيرة من المشاريع الصغيرة عن الإنتاج خلال نفس الفترة.

وتبعاً لذلك فإن انخفاض نسبة منطقة الرياض من إجمالي قطيع الأغنام (الضأن) في المشاريع المتخصصة، في الوقت الذي يوجد فيها أكثر من ربع أعداد هذه المشاريع في السنوات الأخيرة يدل على تركز المشاريع العملاقة، ذات الطاقة الإنتاجية الكبيرة في مناطق أخرى من المملكة تتميز بمعطيات أفضل لتنمية القطعان الكبيرة، خاصة المناطق الشمالية والشمالية الشرقية التي يتوفر فيها مجال أوسع للاعتماد جزئياً على المراعي الطبيعية. وعلى سبيل المثال ففي حين تتساوى منطقة الرياض ومنطقة الجوف في عدد المشاريع (١٧ مشروعاً لكل منهما) في عام ١٩٩٥م، يرتفع حجم القطيع في الجوف إلى ٤٣٦٣٨٢ رأساً (٢٦,٦٪ من إجمالي إنتاج المشاريع المتخصصة في المملكة)، ومتوسط إنتاجية المشروع الواحد إلى

حوالي ٢٦٠٠٠ رأس. كما يرتفع متوسط إنتاج المشروع الواحد في تبوك إلى ٧٠٠٠٠ رأس وفي المنطقة الشرقية إلى أكثر من ١٣٨٠٠٠ رأس في السنة المذكورة.[١]

مشاريع إنتاج العجول المتخصصة:

هناك نوعان من مشاريع إنتاج العجول: أحدها هي المشاريع المتخصصة بتسمين العجول والثاني هي المشاريع المتخصصة بالألبان والتي تنتج أيضاً العجول كنشاط ثانوي، إلى جانب نشاطها الرئيس في إنتاج الألبان وتصنيعها. وتعد مشاريع تسمين العجول المتخصصة من أقل المشاريع انتشاراً خاصة في منطقة الرياض، وقد يعود السبب في ذلك إلى الكلفة العالية لمثل هذه المشاريع وحاجتها إلى خبرة إدارية وفنية كبيرة، خاصة في ظل المناخ الحار في معظم أشهر السنة كما هو الحال في المملكة. كما أن للعادات الغذائية للسكان خاصة في المناطق الوسطى وعدم إقبالهم على لحوم الأبقار دور في ذلك. وتدل الإحصاءات المتوفرة أنه حتى عام ١٩٩٢م لم يكن هناك سوى أربعة مشاريع من هذا النوع في جميع أنحاء المملكة، ثلاثة منها في المنطقة الشرقية والرابع في منطقة المدينة المنورة، وكانت طاقتها الإنتاجية لا تتجاوز ٨٣٤٢ رأساً في السنة.[٢] ومع إطلالة عام ١٩٩٣م أنشئ مشروع خامس في منطقة الرياض، كما أنشئ مشروع سادس في المنطقة الشرقية في السنة التالية. وتبعاً لذلك فقد بلغ عدد مشاريع تسمين العجول المتخصصة عام ١٩٩٥م على مستوى المملكة ستة مشاريع كما بلغت طاقتها الإنتاجية ١٩٦٦١ عجلاً في السنة المذكورة،[٣] منها ٤٩٠ فقط من إنتاج المشروع الوحيد المتوطن في منطقة الرياض.

أما العجول المنتجة بمشاريع الألبان المتخصصة فقد بلغ عددها ٣٠٥٨٣ عجلاً تنتج من ٣٦ مشروعاً على مستوى المملكة. وبلغ عدد المشاريع المنتجة للعجول من هذا النوع في منطقة الرياض ٢٣ مشروعاً، تمثل زهاء ٦٤٪ من العدد الإجمالي للمشاريع المماثلة في المملكة. كما بلغت طاقتها الإنتاجية ٢٢٧٨٧ عجلاً،[٤] تعادل حوالي ٧٥٪ من إجمالي إنتاج المشاريع المماثلة على مستوى المملكة. وتتوافق

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص٢٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص٢٤٦.

(٣) المرجع السابق، ص٢٤٦.

(٤) المرجع السابق، ص٢٥٢.

النسب العالية التي تحظى بها منطقة الرياض سواء في عدد المشاريع أو طاقتها الإنتاجية مع توزيع مشاريع الألبان المتخصصة حيث تأتي منطقة الرياض في صدارة مناطق المملكة دون منازع كما سيتضح في النقطة التالية.

مشاريع الألبان المتخصصة:

تأتي المشاريع المتخصصة بإنتاج الألبان ومشتقاتها على رأس المشاريع المتخصصة بالثروة الحيوانية التي لاقت نجاحاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة وانعكس ذلك في ارتفاع أعداد هذه المشاريع وزيادة طاقتها الإنتاجية. ويبين جدول (٦-٢-١٢) أن أعداد المشاريع المتخصصة في إنتاج الألبان قد ارتفع من ٢٢ مشروعاً عام ١٩٨٢م إلى ٣٦ مشروعاً عام ١٩٩٥م. وقد تزامن هذا الارتفاع في أعداد المشاريع مع زيادة أكبر في أعداد الأبقار الحلوب، والإنتاج، ومتوسط إنتاجية المشروع الواحد. فقد ارتفع عدد الأبقار الحلوب على مستوى المملكة من زهاء ١٨٠٠٠ بقرة عام ١٩٨٢م إلى ٤٤٠٠٠ بقرة و٥٧٠٠٠ بقرة و٥٩٠٠٠ بقرة في أعوام ١٩٩٠م و١٩٩٥م و١٩٩٦م على التوالي. وارتفع تبعاً لذلك متوسط ما يحويه المشروع الواحد من أبقار حلوب من ٨١٨بقرة عام ١٩٨٢م إلى ١١٠٠بقرة عام ١٩٩٠م ثم إلى زهاء ١٦٠٠بقرة عام ١٩٩٥م (شكل: ٦-٢-٨).

ولذلك فقد تزايد إنتاج المملكة من الحليب الخام من ٦١مليون لتر عام ١٩٨٢م إلى ٢٨٣ مليون لتر في عامي ١٩٩٥م و١٩٩٦م على التوالي. وارتفع تبعاً لذلك متوسط إنتاجية المشروع الواحد من ٢,٨مليون لتر في السنة عام ١٩٨٢م إلى سبعة ملايين و١٢مليون لتر في عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥م على التوالي. وقد أدى هذا الارتفاع الهائل في إنتاج الحليب الخام من المشاريع المتخصصة أن يصبح هذا النمط هو المسيطر على إنتاج الحليب الخام حيث ارتفع نصيب المشاريع المتخصصة من إجمالي إنتاج المملكة من الحليب الخام من ٣٨٪ عام ١٩٨٦م إلى ٥٥٪ عام ١٩٩٠م و٦٠٪ عام ١٩٩٦م.[١] وقد ساعد هذا الارتفاع في إنتاجية المشاريع المتخصصة، والارتفاع المصاحب لإنتاج الحليب في القطاع التقليدي (المزارع العادية والبادية) التي ارتفع الإنتاج فيها من ٢٦٦مليون لتر عام ١٩٨٦م إلى ٢٩٦مليون

---

(١) إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٤١٨هـ)، **لمحة عن إنتاج الألبان في المملكة العربية السعودية**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص١١.

لتر عام ١٩٩٦م،[1] إلى أن تصل المملكة إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من الحليب الطازج، بل وتصدر بعض الكميات من الحليب والألبان إلى الدول المجاورة. كما أدت زيادة الإنتاج من الحليب الخام عن متطلبات السوق المحلي إلى دخول بعض المنتجين مجال تصنيع الألبان ومشتقاتها لتصريف الفائض من الإنتاج ولتلبية الطلب المتزايد للسوق المحلي من هذه المنتجات.

جدول (٦-٢-١٢) تطور أعداد وإنتاجية مشاريع الألبان المتخصصة في المملكة العربية السعودية وفي منطقة الرياض خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٥م، الإنتاج (مليون لتر حليب خام)

العام	إجمالي المملكة				منطقة الرياض						
	عدد المشاريع	عدد الأبقار	الإنتاج	متوسط إنتاج المشروع	عدد المشاريع	٪	عدد الأبقار	٪	الإنتاج	٪	متوسط إنتاج المشروع
١٩٨٢	٢٢	١٨٠٤١	٦١	٢,٨	١١	٥٠	١٢٣٤٨	٦٨,٤	٤٨	٧٨,٧	٤,٤
١٩٨٥	٣٨	٢٩٧٥١	١٢٥	٣،٣	٢٠	٥٢,٦	٢٢٦٩٨	٧٦,٣	٩٦	٧٦,٨	٤,٨
١٩٩٠	٤٠	٤٤٠٠٩	٢٨٣	٧,١	٢١	٥٢,٥	٢٩٣٨٥	٦٦,٨	١٩٤	٦٨,٦	٩,٢
١٩٩٥	٣٦	٥٧٣٦٦	٤٢٨	١١,٩	٢٣	٦٣,٩	٤٠٥٨٣	٧٠,٧	٣٢٣	٧٥,٥	١٤,٠
١٩٩٦	غ. م	٥٨٩٤٣	٤٥٣	غ. م	غ. م	غ. م	٤٢٤٧٦	٧٢,١	٣٥٦	٧٨,٦	غ. م

المصدر: اعتماداً على بيانات أولية مصدرها:

عاما ١٩٨٢، ١٩٨٥م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٥م)، **النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة ١٩٨٥/٨٤م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص١٥٨-١٦٢.

عام ١٩٩٠م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٤م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد٨، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٢٥٠-٢٥٢.

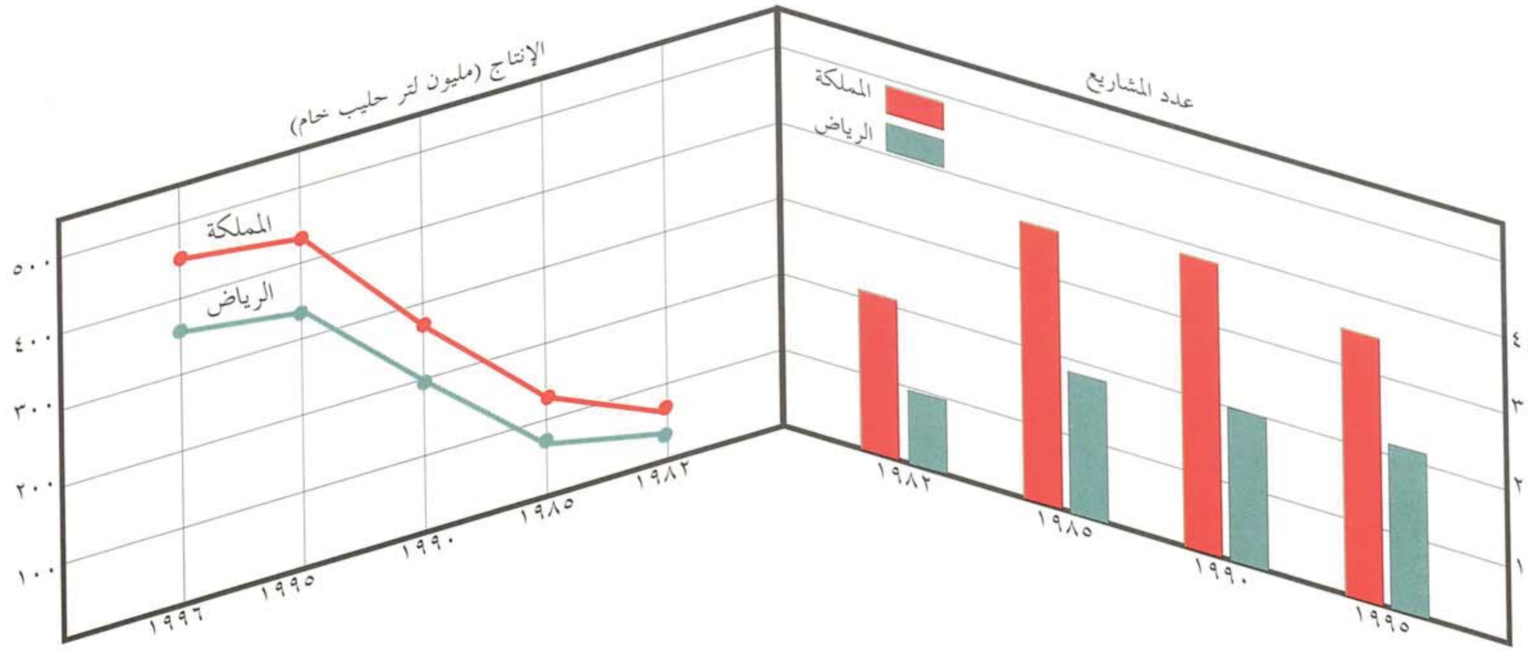
عام ١٩٩٥م عن: إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد١٠، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص ص٢٥٤-٢٥٦.

عام ١٩٩٦م إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٤١٨هـ)، **لمحة عن إنتاج الألبان في المملكة العربية السعودية**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، ص١٣.

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

شكل (٦-٢-٨) تطور أعداد وانتاج مشاريع الألبان المتخصصة في المملكة
وفي منطقة الرياض خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٥م)



وتتركز نسبة كبيرة من مشاريع إنتاج وتصنيع الألبان في المملكة في منطقة الرياض حيث تزايدت أعـداد هذه المشـاريع من ١١ مـشـروعـاً، تعـادل ٥٠٪ من عـدد المشـاريع في المملكة عـام ١٩٨٢ إلى ٢٣ مشروعاً، تمثل زهاء ٦٤٪ من عدد المشاريع في المملكة عام ١٩٩٥م. أما الأبقار الحلوب فقد ارتفع عـددها من ١٢٣٤٨ بقـرة تمثل زهاء ٦٨٪ من الأبقار الحلوب في المملكة عـام ١٩٨٢م إلى ٤٢٤٧٦ بقرة تعادل أكثر من ٧٢٪ من أعداد الأبقار الحلوب في المشاريع المتخصصة في المملكة عام ١٩٩٦م. وتبعاً لذلك فقد ارتفع إجمالي إنتاج الحليب الخام في المشاريع المتخصصة في منطقة الرياض من ٤٨ مليون لتر عام ١٩٨٢م إلى ٣٥٦ مليون لتر تشكل زهاء ٧٩٪ من إجمالي إنتاج الحليب في المشاريع المتخصصة في المملكة عام ١٩٩٦.

وفي حين تدل مجمل هذه البيانات على الأهمية الكبرى لمنطقة الرياض في مجال إنتاج الألبان فإنها تدل أيضاً على ضخامة المشروعات المتوطنة في منطقة الرياض قياساً بالمناطق الأخرى سواء في متوسط عدد الأبقار أو الإنتاجية. ومن أهم مشاريع الألبان الموجودة في منطقة الرياض مشروعاً ألبان الصافي والمراعي اللذان يعدان من أضخم المشاريع، ليس على مستوى المملكة فحسب، بل على مستوى العالم.

والخلاصة أن مشاريع الثروة الحيوانية المتخصصة أخذت ترسخ وضعها كنمط رئيس من أنماط تربية الحيوان يضاف إلى الأنماط التقليدية السابقة، بل إن هذا النمط الحديث نسبياً أصبح في السنوات الأخيرة المورد الرئيس لبعض المنتجات الحيوانية، ومن المنتظر أن يساهم بدور أكبر في المستقبل.

ملحوظات ختامية:

تندرج تربية وتنمية الثروة الحيوانية في منطقة الرياض، وفي المملكة بشكل عام تحت ثلاثة أنماط رئيسة هي الرعي المتنقل، والمزارع التقليدية، والمشاريع المتخصصة بتنمية الثروة الحيوانية ومنتجاتها. وقد ظهر أن النمط الأول الذي بدأ منذ عدة عقود بدأ يفقد أهميته تدريجياً. فبينما كان هذا النمط هو النمط الرئيس لتربية الثروة الحيوانية لقرون عديدة فقد أسهمت مجموعة من الظروف في تدني أهميته، خاصة في تربية الضأن والماعز حيث لم يعد يساهم سوى بحوالي ٢٦٪ و٣٠٪ من إجمالي أعدادها على مستوى المملكة و١٩٪ و٩٪ من إجمالي أعدادها في منطقة الرياض.

وفي حين تعد العوامل الطبيعية، خاصة محدودية كمية الأمطار وانجراف التربة من العوامل التي ساعدت على تدهور المراعي الطبيعية وبالتالي الثروة الحيوانية المعتمدة عليها فإنها بالتأكيد ليست المسؤولة كلية عن هذه المشكلة. وقد أظهرت الدراسة أن أساليب إدارة المراعي وغيرها من الممارسات الأخرى كالرعي الجائر، والرعي المبكر وزيادة أعداد الحيوانات عن طاقة المراعي، وتقطيع الأشجار والجنبات، وزحف الأنشطة الأخرى على مساحات واسعة من أراضي المراعي السابقة، جميعها كانت لها أدوار واضحة في تفاقم مشكلة تدهور المراعي الطبيعية. ولما كانت العوامل الطبيعية، خاصة ما يتعلق بالأمطار وتذبذبها وتوالي فترات الجفاف، لا مجال للتدخل أو التحكم فيها فإن تنمية الثروة الحيوانية في هذا القطاع تقتضي أولاً الحد من الممارسات غير المناسبة التي أدت لتدهور المراعي الطبيعية سواء المتعلقة بالرعي أو بالأنشطة الأخرى، ومن ثم محاولة تنمية المناطق الرعوية المتضررة حتى تستعيد غطاءها النباتي عن طريق تبني أساليب الاستغلال المناسبة.

والواقع أنه قد بذلت جهود مشكورة من عدد من المؤسسات والهيئات الحكومية على مدى السنوات الماضية، خاصة وزارة الزراعة والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية، سواء فيما يتعلق بالحد من أساليب الاستغلال غير المناسبة كالتحطيب وتجريف التربة ونقلها، أو في مجال حماية بعض المناطق ومنح نباتاتها فرصة التكاثر والنمو وتكوين البذور وانتشارها داخل هذه المناطق وخارجها، أو في تبني أساليب متعددة لتنمية المراعي والغابات كاستزراع بعض النباتات ذات القيمة الرعوية العالية في أراضي الرعي المتدهورة وإقامة السدود الترابية لنشر وتوزيع المياه على أراضي المراعي ونحو ذلك. ومن المؤمل أن يساعد تضافر هذه الجهود في إعادة التوازن للغطاء النباتي والرعوي ومنح الفرصة لنباتات المراعي الجيدة بالتكاثر والنماء مما يوفر الغذاء لمزيد من قطعان الثروة الحيوانية سواء المعتمدة كلياً على المراعي الطبيعية أو غيرها.

من جانب آخر فرغم النمو الجيد للثروة الحيوانية في المزارع التقليدية والمشاريع المتخصصة فإنها هي الأخرى لا تخلو من بعض المعوقات والمشكلات. ولعل من أكثر ما يواجه المستثمرين في تربية الثروة الحيوانية من مشكلات تلك المتعلقة بالتخطيط ودراسة الجدوى الاقتصادية واختيار نوع وحجم الاستثمار وموقعه. كما أن نقص الخبرة الإدارية والفنية من أكثر المشكلات التي أدت إلى توقف كثير من المشاريع عن الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراكم الخسائر. ولما كان جزء كبير من تكاليف الإنتاج في

المزارع التقليدية والمشاريع المتخصصة يختص بالأعلاف فإن تخفيض تكلفة الأعلاف سيساهم في إنجاح العديد من المشاريع الحيوانية المتعثرة ويزيد من إقبال المستثمرين في المزارع التقليدية على توجيه جزء من نشاطهم نحو تربية وتنمية الثروة الحيوانية .

وفي ضوء الجهود المبذولة لتنمية المراعي الطبيعية فلعل من المفيد إيجاد نوع من التكامل بين أنماط الرعي المختلفة وبين الإنتاج الزراعي والحيواني بحيث يستفاد استفادة قصوى من المتاح من المراعي الطبيعية والأعلاف المزروعة ومخلفات المحصولات الزراعية لتنمية الثروة الحيوانية في المزارع والمشاريع الزراعية المتخصصة، خاصة على ضوء تناقص حيوانات البادية . كما أن ضخامة أحجام المزارع الحديثة والمشاريع المتخصصة، وبقاء أجزاء واسعة من أراضيها دون استغلال في السنوات الأخيرة، بعد الحد من زراعة القمح، يجعل هذا النمط من أنماط الرعي التكاملي سهل التطبيق، مما سيساعد على خفض تكاليف الإنتاج وخفض استنزاف موارد المياه المستغلة حالياً استغلالاً هائلاً لإنتاج الأعلاف . ولعل التجارب الناجحة لبعض المشاريع الحيوانية في المنطقة الشمالية التي تعتمد على الجمع بين الرعي في المراعي الطبيعية والأعلاف المزروعة والمصنعة نماذج يمكن أن تحتذى في تربية وتنمية الثروة الحيوانية في المناطق الأخرى .

صور الفصل الثاني





قطيع من أغنام الضأن النجدية وآخر مختلط من الأغنام العواسية والماعز في المزارع التقليدية

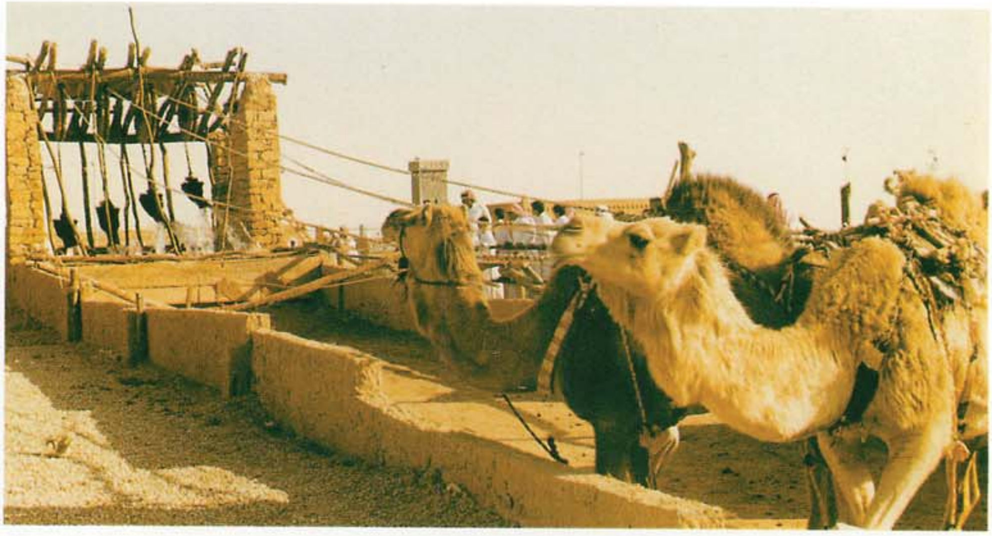




صور من المشاريع المتخصصة في إنتاج الألبان في منطقة الرياض



نموذج من بعض المشاريع المتخصصة بإنتاج البيض والدجاج اللاحم



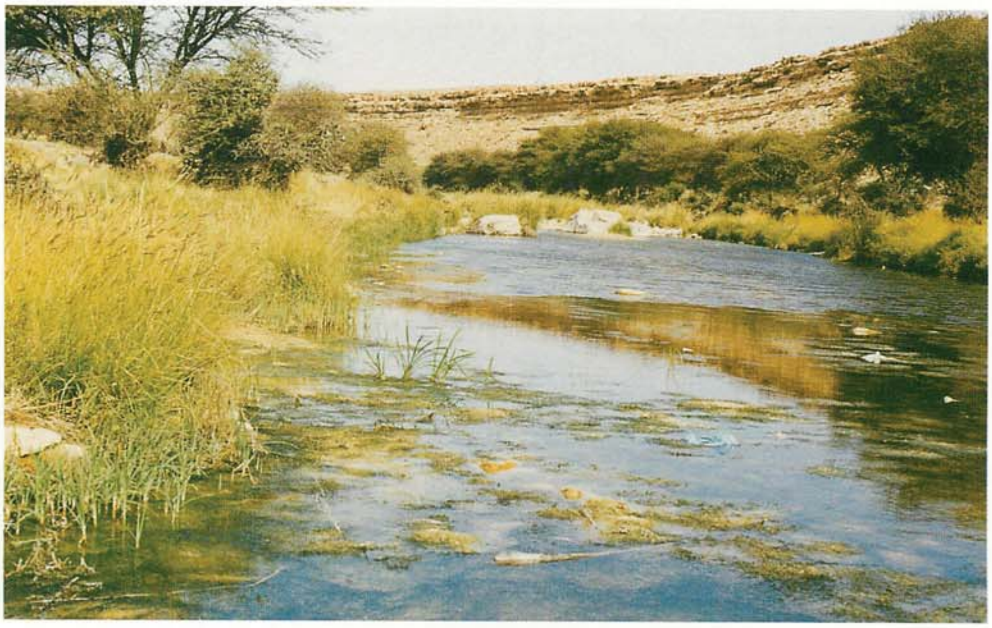


أنماط من استخدام الحيوانات في العمل الزراعي في العصور الماضية (السواني، الحراثة)



نماذج من الغطاء النباتي والرعوي في بيئة الكثبان الرملية





نماذج من الغطاء النباتي والرعوي في بيئة الأودية والمجاري المائية





صور استخدام صهاريج نقل المياه المتحركة في الرعي المتنقل

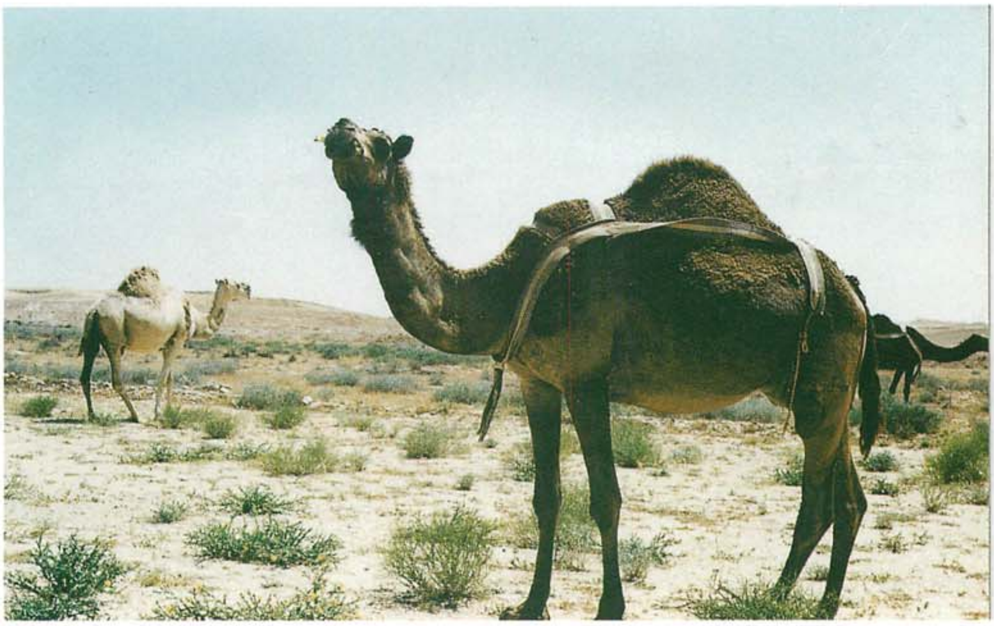


جانب من أحد أسواق الحطب في مدينة الرياض



جانب من أحد أسواق الحطب في الزلفي





قطيع من الجمال في المراعي الطبيعية





قطيع مختلط من الضأن النجدية والماعز والأغنام الصومالية «البربري» وقطيع آخر من الأغنام العواسية «النعيمي» في المراعي الطبيعية





أغنام الضأن الصومالية «البربري» وقطيع من الماعز المحلية

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

أبو علية، عبدالفتاح، (١٩٧٦م)، **الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبدالعزيز**، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض.

أحمد، سالم سليمان، (١٩٩١م)، **ظاهرة نقص معدل هطول الأمطار في المنطقة الوسطى والشمالية بالمملكة العربية السعودية**، في الندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة (٢٤-٢٦ ديسمبر ١٩٩١م)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

إدارة الأبحاث والتنمية الزراعية، (١٩٧٥م)، **نشرة الإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة (٧٠/ ١٩٧١-٧٤/ ١٩٧٥م)**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة البحوث الاقتصادية، (١٩٨٥م)، **دليل الاستثمار في المشاريع الزراعية، سلسلة مكتبة رجل الأعمال**، عدد ٩، مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٤١١هـ)، **تقدير إنتاج واستهلاك الأعلاف في المملكة العربية السعودية**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٤١٨هـ)، **لمحة عن إنتاج الألبان في المملكة العربية السعودية**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٢م)، **النتائج العامة للتعداد الزراعي الشامل لعام ١٤٠١-١٤٠٢هـ/ ١٩٨١-١٩٨٢م**، ج١، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٥م)، **النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية الجارية بالعينة ١٩٨٤/ ١٩٨٥م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، عدد ٦، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٨٨م)، بيانات أولية غير منشورة عن **تصحيح إطار القرى الزراعية والحائزين في المملكة العربية السعودية لعام ١٩٨٨م**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٤م)، **الإنتاج الزراعي وأثره على التجارة الخارجية**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٤م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، عدد ٨، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٥م)، **بيانات غير منشورة عن تقدير إجمالي الحيوانات وحيوانات البادية بناءً على مؤشر حملات التطعيم**، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٦م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، عدد ٩، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٧م)، **بيانات غير منشورة عن إجمالي مساحة الأراضي البور الموزعة على الأفراد والشركات**، مستقاة من إدارة استثمار الأراضي، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٧م)، **بيانات غير منشورة عن تقدير أعداد الحيوانات في المملكة**، في البادية والمزارع التقليدية والمتخصصة، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء، (١٩٩٨م)، **الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي**، العدد ١٠، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة المراعي والغابات، (١٩٩٧م)، **مراعي وغابات منطقة الرياض وجهود وزارة الزراعة والمياه للمحافظة عليها**، تقرير غير منشور، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إدارة المراعي والغابات، (د. ت.)، **أسس إدراة المراعي**، (تقرير)، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

إسكندر، فريد داود والشريف، عبده قاسم والجوفي، لافي شامان، (١٩٨٥م) **المراعي الطبيعية: مشاكلها وتنميتها حسب رأي الرعاة والمزارعين**، بحث مقدم لندوة تنمية البيئة وحمايتها في المملكة العربية السعودية، أبها، إدارة المراعي والغابات، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

أولرد، ب. و.، (د. ت.)، **المراعي وإدارتها في المملكة العربية السعودية**، ترجمة حسن حمزة حجرة، إدارة استثمار الأراضي، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

ابن غنام، حسين، (١٤٠٣هـ)، **تاريخ نجد**، ج١، ط٣، تحقيق ناصر الدين الأسد، بدون ناشر، الرياض.

الحسن، حمدان عجيرف، (١٤١٣هـ)، **تدهور حالة المراعي وسبل تحسينها في المملكة العربية السعودية**، إدارة الأبحاث الزراعية، وزارة الزراعة والمياه، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الرياض.

حمزة، فؤاد، (١٩٦٨م)، **قلب جزيرة العرب**، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

الخطيب، محمد محيي الدين، (١٩٩٦م)، العوامل البيئية وأثرها على المراعي الطبيعية، في **الندوة القومية حول تطوير المراعي وحماية البيئة في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم.

الداود، عبدالرحمن، (١٤٠٣هـ)، **المراعي بالمملكة العربية السعودية، تدهورها والسبل المتبعة لصيانتها وتنميتها**، (تقرير)، إدراة المراعي والغابات، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

داود، ناصر، (١٩٩٦م)، **العلاقة التبادلية بين تدهور المراعي واختلال التوازن البيئي**، في الندوة القومية حول تطوير المراعي وحماية البيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم.

دراز، عمر، (١٩٦٤م)، **المراعي بالمملكة العربية السعودية ووسائل تحسينها**، تقرير مقدم لقسم المراعي، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

دراز، عمر، (١٩٧٧م)، **تقرير عن وضع برنامج لتحسين المراعي وإنتاج الأعلاف**، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، روما.

الربدي، محمد، سكان المملكة العربية السعودية، في **الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي**، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض (تحت النشر).

الرويثي، محمد، (١٩٩٦م)، **الشخصية الجغرافية للمملكة العربية السعودية**، مكتبة التوبة، الرياض.

الزركلي، خير الدين، (١٩٧٧م)، **الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز**، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت.

السلطان، عبدالله، (١٤٠٦هـ)، **الاستيطان في المملكة العربية السعودية**، في المؤتمر الثاني للبلديات والمجمعات القروية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض.

سنكري، محمد نذير، (١٩٧٨م)، **إدارة وتطوير مراعي المملكة العربية السعودية، مع دراسة بيئية نباتية تعاقبية لبعض المواقع الهامة فيها**، المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة، جامعة الدول العربية، دمشق.

السويداء، عبدالرحمن، (١٩٨٣م)، **نجد بالأمس القريب**، دار العلوم، الرياض.

الشوربي، مصطفى أحمد ومحروس، خالد سعيد، (١٩٧٧م)، **البرنامج العام لصيانة وتنمية المراعي الطبيعية في المملكة العربية السعودية**، إدارة الثروة الحيوانية، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

عبدالعزيز، سمير دسوقي، (١٩٩١م)، **توطن البدو في المملكة العربية السعودية، بحوث** الندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة، ٢٤-٢٦ ديسمبر ١٩٩١م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

العمار، عبدالعزيز محمد، (١٩٨٥م)، **الزراعة في منطقة الرياض**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

العودات، محمد عبدو، وعبدالله، عبدالسلام، والشيخ، عبدالله بن محمد، (١٩٨٥م)، **الجغرافيا النباتية**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.

الغامدي، سعيد أحمد، (١٩٨٢م)، **عوامل تدهور المراعي وما يجري لإعادة تنميتها حالياً**، إدارة المراعي والغابات، وزارة الزراعة والمياه، الرياض.

الفخري، عبدالله قاسم، (١٩٨٢م)، **الزراعة في الوطن العربي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد.

قسم الجغرافيا، (١٩٨١م)، **أطلس السكان للمملكة العربية السعودية**، جامعة الرياض، الرياض.

مجاهد، أحمد محمد، (١٩٨٠م)، النباتات البرية في المملكة العربية السعودية، في **المجلة العربية** العدد ٥، ٦، الرياض.

محمدين، محمد محمود، وأحمد، حسن عبدالعزيز، (١٩٨٥م)، **الأقاليم الجافة**، دراسة جغرافية في السمات والأنماط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الرياض.

مشخص، محمد، (١٩٩٥م)، **الجغرافية البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية**، دار زهران، جدة.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٧٠م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد ٦، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٧٢م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد ٨، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٨٤م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد ٢٠، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٢م)، **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية لعام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م)**، وزارة التخطيط، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٥م)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد ٣١، وزارة التخطيط، الرياض.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (١٩٨٣م)، **واقع الثروة الغنمية في العراق والسعودية والأردن والكويت**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (١٩٩٦م)، **الندوة القومية حول تطوير المراعي وحماية البيئة في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم.

الهواوي، عبدالرحمن، (١٩٩١م)، **الجمل العربي بين العلم والتراث**، المهرجان الوطني للتراث والثقافة، الحرس الوطني، الرياض.

الهويش، عبدالعزيز عبدالرحمن، (١٩٩٦م)، **تنمية الغطاء النباتي الرعوي في المملكة العربية السعودية**، في الندوة القومية حول تطوير المراعي وحماية البيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم.

وزارة الزراعة والمياه، (١٩٨٨م)، **أطلس المناخ في المملكة العربية السعودية**، وزارة الزراعية والمياه، الرياض.

الوليعي، عبدالله بن ناصر، (١٩٩٦م)، **المحميات الطبيعية في المملكة العربية السعودية**، الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها، الرياض.

اليوسف، عبدالرزاق، (١٤١٤هـ)، **النمو الحضري في منطقة الرياض الإدارية: دراسة في جغرافية العمران**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

Al-Barrak, S., and Hussain, G., (1983), A study into the agro-climatic conditions in the Central and Eastern Regions of Saudi Arabia, in **Arab Gulf J. Sceint. Res.,** Vol. 1 (2), pp. 551-553.

Alwelaie, A. N., (1985), **The role of natural and human factors in the degradation of the environment in Central, Eastern, and Northern Saudi Arabia,** unpublished Ph. D. dissertation, university of California, Riverside.

Hajrah, H. H., (1982), **Public Land Distribution in Saudi Arabia**, Longman, London.

الفصل الثالث

الصناعة في منطقة الرياض

إعداد

الدكتــور

عبدالله بن عبدالرحمن السبيهين

قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تمهيد:

لم تعد التنمية الصناعية تشكل الأساس القوي لتنويع القاعدة الاقتصادية لأي بلد فحسب، بل إنها الآن تمثل الأسلوب الأفضل الذي تتجه الدول بكافة مستوياتها لتطبيقه من أجل تحقيق معدلات أعلى وأسرع من التنمية الشاملة بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي المملكة العربية السعودية أكدت خطط التنمية الخمسية المتتابعة أهمية التصنيع كأداة فعالة للإسراع في تحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة، والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل، وتخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام، وزيادة إسهام القطاع الخاص في عملية التنمية بكافة مساراتها، وتوفير فرص وظيفية جديدة مع تنمية القوى الوطنية العاملة وإرساء قاعدة تقنية متطورة.[(١)]

ومن هنا فلا غرابة في أن تكون الصناعة السعودية -بعد مرور نحو ثلاثين سنة من عمر التنمية المخططة- قد قفزت قفزات واسعة وحققت في سنوات قليلة ما لم يتحقق في كثير من الدول عبر عقود طويلة من الزمن، وما ذلك إلا نتيجة توفيق الله تعالى ثم إدراك المخططين في المملكة لدور الصناعة في اختصار الزمن وأهمية البدء من حيث انتهى الآخرون.

وهكذا شهدت المملكة ملحمة بناء صناعي كبيرة، نتج عنها بنهاية عام ١٩٩٦م ما يزيد على ألفين وخمسمائة مصنع متطور، يدير عجلتها أكثر من ٢١٤ ألف عامل، ويقارب إجمالي تمويلها ١٥٨ ألف مليون ريال، وكانت معدلات نمو هذه العناصر خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية ٦,٤ و٦,٦ و٧,٦٪ على التوالي (جدول: ٦-٣-١). وقد ساهمت هذه المصانع في خدمة السوق المحلية بتأمين نسبة كبيرة ومتزايدة من احتياجاتها من السلع الإنتاجية والاستهلاكية، وكانت بفضل الله السبب في اختصار قائمة الواردات الصناعية الطويلة التي كانت البلاد فيما مضى تضطر لاستيرادها من الخارج.

ودخلت الصناعة السعودية مرحلة جديدة عندما وصلت صادراتها إلى أسواق ما يزيد على ٩٠ دولة في مختلف القارات، محققة عائدات مالية تجاوزت ٥٤ ألف مليون ريال عام ١٩٩٦م (شاملة قيمة صادرات المملكة من البتروكيماويات ومنتجات تكرير النفط)، وبذلك تجاوزت نسبة الصادرات الصناعية الوطنية حاجز الـ ٢٥٪ من إجمالي صادرات المملكة لأول مرة في تاريخها، مع العلم أن هذه

---

(١) وزارة التخطيط، (١٩٩٥م)، **خطة التنمية الخمسية السادسة**، وزارة التخطيط، الرياض، ص٢٣٨.

النسبة لم تصل إلى ١٠٪ عام ١٩٨٤م، وبذلك يكون معدل نمو هذه الصادرات قد بلغ ١٢,٧٪ سنوياً خلال تلك الفترة (جدول: ٦-٣-١).

جدول (٦-٣-١) بعض مؤشرات النمو الصناعي في المملكة خلال الفترة ١٩٨٤م-١٩٩٦م

المؤشر	١٩٨٤م	١٩٨٧م	١٩٩٠م	١٩٩٣م	١٩٩٦م	معدل النمو ٪
هيكل الصناعة (أ):						
عدد المصانع المنتجة	١٢٠٨	١٥١١	١٨١٨	٢١٤٧	٢٥٣٥	٦,٤
عدد العمال	١٢٥٢٣٤	١٥٤٢٤٢	١٧٢٧٤٧	١٩١١١٤	٢١٤٥٩٠	٤,٦
إجمالي التمويل (ألف مليون ريال)	٦٥,٧	١٢٦,١	١٤٤,٤	١٤٩,٨	١٥٧,٩	٧,٦
الصادرات الصناعية (ب):						
بتروكيماويات	٠,٨	٥,٨	٨,١	٦,٥	١٠,٤	-
منتجات النفط المكررة	١١,٨	٢١,٣	٢٧,٠	٢٤,٧	٣٤,٧	-
صناعات تحويلية أخرى	٠,٤	١,١	٢,٩	٤,٦	٨,٩	-
الإجمالي (ألف مليون ريال)	١٣,٠	٢٨,٢	٣٨,٠	٣٥,٨	٥٤,٠	١٢,٧
الاستهلاك الصناعي من الكهرباء (ألف مليون كيلووات/ساعة) (ج):	٩,٣	١٢,٤	١٦,٧	١٩,١	٢٢,٥	٧,٧
مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي المحلي "٪" (د):	١٠,٤	١٣,٢	١٢,٤	١٤,٢	١٤,٤	٢,٨

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **النشرة الإحصائية الصناعية**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

مؤسسة النقد العربي السعودي، (١٩٩٠ و١٩٩٧م)، **التقارير السنوية**، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض.

وباستخدام بعض مؤشرات التصنيع العالمية، نجد أن التزايد السريع في الاستهلاك الصناعي من الطاقة الكهربائية في المملكة دليل على سرعة نمو هذا القطاع، حيث حقق زيادة معدلها ٧,٧٪ خلال تلك الفترة ليصل إلى ما يزيد على ٢٢,٥ ألف مليون كيلووات/ ساعة عام ١٩٩٦م (جدول: ٦-٣-١)، وهو ما يعادل استهلاك سنة ١٩٧٠م عشرين مرة.

كما أن مساهمة الصناعة المحلية في الناتج الإجمالي المحلي في المملكة -وهي أيضاً من المقاييس المستخدمة دولياً لتقويم مستوى التصنيع- قد وصلت إلى حوالي ١٤,٤٪ عام ١٩٩٦م، بعد أن كانت لا تتجاوز ١٠,٤٪ قبل اثنتي عشرة سنة (جدول: ٦-٣-١)، وهذا النمو دلالة واضحة على أن الصناعة السعودية تسير سيراً جيداً، ولن يمضي وقت طويل حتى تحتل المملكة -إن شاء الله- مركزاً صناعياً مرموقاً على المستوى العالمي.

وبما أن منطقة الرياض هي نواة المملكة العربية السعودية وقلبها النابض فإنه يمكن من خلال التعرف على تطور الصناعة فيها إلقاء الضوء على ما تشهده المملكة عموماً من ازدهار صناعي، كما يمكن أيضاً اكتشاف الدور الذي تقوم صناعات منطقة الرياض -وعموم صناعات المملكة- في خدمة الاقتصاد الوطني ورفع مستوى معيشة الإنسان في هذه البلاد.

وهذا البحث هو الأول الذي يتناول النهضة الصناعية في منطقة الرياض، بالرغم من أن صناعات مدينة الرياض قد تناولتها بعض الدراسات.[1] وبالإضافة إلى ذلك يمكن التعرف على بعض ملامح صناعات منطقة الرياض من خلال دراسات تناولت بعض أنواع الصناعة على مستوى المملكة العربية السعودية، ومنها الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية،[2]

(١) الدخيل، إيمان عبدالرحمن، (١٩٨٤م)، **الجغرافيا الصناعية لإقليم مدينة الرياض: التوزيع وعوامل التوطن**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود، الرياض.

الحرة، عبدالعزيز إبراهيم، (١٩٨٩م)، **التحليل الجغرافي لخصائص الصناعات الغذائية في مدينة الرياض، دراسة في جغرافية التخطيط الصناعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود، الرياض.

الصليع، عبدالله حمد، الجمال، فاروق، (١٩٩٢م)، **الأبعاد الجغرافية للبنية الصناعية في مدينة الرياض عام ١٤٠٩هـ**، مركز البحوث، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

(٢) المطيردي، عبدالعزيز راشد، (١٩٨٦م)، **الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية في المملكة العربية السعودية، دراسة في جغرافية الصناعة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

والغذائية،[١] وصناعات مواد البناء.[٢]

ويتخذ هذا البحث أكثر من منهج في تناوله لواقع الصناعة في هذه المنطقة من بلادنا، حيث يبدأ بإلقاء نظرة تاريخية تهدف إلى التعرف على قصة نشأة هذه الصناعة إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن، ثم ينتقل إلى تتبع واقع صناعة منطقة الرياض حالياً بشكل وصفي تحليلي يتناول حجمها وهيكلها وتوزيعها وأهم خصائصها، لينتهي بنا المطاف إلى تقويم هذا الواقع وذلك بمحاولة استنباطية تهدف إلى التعرف على أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه هذه الصناعة ووصف حلول لها من جهة واكتشاف آفاق مستقبلها من جهة أخرى.

---

(١) الأحمد، خالد أحمد، (١٩٨٧م)، **الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

القحطاني، شريفة معيض، (١٩٩٢م) **تصنيع الألبان ومنتجاتها في المملكة العربية السعودية، دراسة في الجغرافية الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب للبنات، الدمام.

(٢) الرشيد، بدرية عبدالله، (١٩٩٠م)، **صناعة مواد البناء في المملكة العربية السعودية، دراسة في جغرافية الصناعة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية التربية للبنات، الرياض.

محبوب، عبدالحفيظ، (١٩٩٢م)، **صناعة مواد البناء في المملكة العربية السعودية: التحليل الجغرافي والتخطيط الاقتصادي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود، الرياض.

المبحث الأول

نشأة الصناعة في منطقة الرياض

تعتبر الصناعة وما تنتجه من سلع ضرورة من ضرورات الحياة لا يستغني عنها أي مجتمع من المجتمعات مهما كان مستواه الحضاري والتنموي، وفي كثير من الأحيان تشكل الصناعة واحداً من أهم مقومات الاقتصاد للدول؛ خاصة إذا توفرت مقوماتها الأساسية من أيد عاملة ومواد أولية وسوق تستوعب إنتاجها. ويمكن تقسيم حياة الصناعة في منطقة الرياض إلى ثلاث مراحل زمنية متتابعة لكل منها ملامح ومزايا تختص بها على النحو التالي:

المرحلة الأولى: الصناعات الحرفية التقليدية:

يمكن تلمس بدايات الصناعة في منطقة الرياض من خلال التعرف على المهن والحرف اليدوية التي سادت لفترات طويلة من الزمن في أواسط شبه الجزيرة العربية. وكما هو معلوم فقد توفرت لهذه الحرف التقليدية عوامل بقائها من أيد عاملة ومواد أولية وسوق محلية يتم تزويدها بحاجتها عند ظهور هذه الحاجة أولاً بأول. ويمكن تصنيف هذه الصناعات على النحو التالي:

الصناعات المعدنية:

وتقسم بدورها إلى قسمين: أولهما الحدادة، ويمارس هذه المهنة رجال حاذقون يتوارثونها كابراً عن كابر، ويقومون بإنتاج أنواع مختلفة من السلع المصنوعة من المعادن؛ ومنها بعض الأواني المنزلية كالقدور النحاسية، والصحون والسكاكين والمحامص الحديدية (لتحميص البن)، والنجور النحاسية (لدق القهوة والهيل). ومنها كذلك لوازم أهل الحرف المختلفة كالعتلة والمسحاة (للحَفْر)، والمطرقة والمنشار والأوتاد (للنجارة)، والمخراز (للأعمال الجلدية) والمحش والمقشعة (للحصاد) ونحوها. ويضاف إلى ذلك بعض الأسلحة وأدوات الصيد من بنادق وسيوف وخناجر ونبال وفخاخ وغيرها.

أما القسم الثاني فهو صناعة الحلي من الذهب والفضة، لتلبية حاجة النساء للزينة خاصة في المناسبات: ومنها القلائد والأساور والخواتم والخماخم (تلبس في الآذان)، وكذلك الخلاخيل والحجول (تلبس في الأرجل)، ونحوها.

الصناعات الخشبية:

ويقصد بها -في ذلك الوقت- النجارة، وهذه المهنة -كسابقاتها- يتوارثها رجال ذوو مهارات وينتجون كثيراً من الحاجيات المنوعة، فمن الأثاث المنزلي -رغم تواضعه في ذلك الوقت- هناك المائدة والصندوق (السَّحَّارة)، ومن الأواني المدخنة (لحرق البخور)، والميقعة (إناء خشبي يقدم فيه الأكل) والمُوجَاة (يُدَق فيها الهيل بواسطة يد صخرية). أما لوازم البناء فمنها الباب والشباك و "الساكف" (وهو جذوع بعض الأشجار الكبيرة تستخدم كدعامة يعتمد عليها السقف في البيوت الطينية) والميزاب (ويسمى محلياً بالمثعب وهو قطعة منحوتة من الخشب تستخدم كمجرى لتصريف مياه الأمطار من سطوح المنازل)، وأخيراً من لوازم الفلاحة "المحَّالة" (وهي عجلة يتحرك عليها الحبل عند استخراج الماء من البئر)، والمحراث والغربال وغيرها.

الصناعات الصخرية والطينية والفخارية:

ومن أهمها صخور البناء التي كانت تقطع من التكوينات الصخرية الرسوبية الواسعة الانتشار، بالإضافة إلى بعض اللوازم المصنوعة من الصخر وأهمها الرحى (لطحن الغلال) والمنحاز (وهو وعاء من الصخر المنحوت واسع الفوهة تدق فيه الحبوب بواسطة عمود من الخشب) والقرو (خزان صخري منحوت يستخدم لتجميع الماء). ومن الطين المقوّى بإضافة التبن يصنع اللَّبن لبناء المنازل، وأخيراً المنتوجات الفخارية كالأزيار والجرار ونحوها.

الصناعات النسيجية والجلدية:

وتشمل غزل صوف الغنم ووبر الإبل، الذي كانت تمارسه النساء خاصة في البادية حيث تتوفر مواده الأولية من حيوانات الرعي، فكنَّ يصنعن البسط وبيوت الشعر وبعض الملابس، بالإضافة إلى الخياطة اليدوية والتطريز وتمارسها ربات البيوت في الأرياف والمدن، حيث كن يساهمن في تأمين حاجة العائلة من الملابس، والبعض منهن كن يمارسنها لأغراض تجارية.

أما الصناعات الجلدية فكانت تسمى "الخرازة" ويمارسها المهرة من الرجال، حيث ينتجون الكثير من الحاجيات الضرورية كالدلاء والقرب والأسقية والأحزمة وبعض المفروشات، بالإضافة إلى الأحذية النجدية الفاخرة التي اشتهرت بجودتها وارتفاع أثمانها حتى الوقت الحاضر.

الصناعات الغذائية:

وأهمها حفظ الأطعمة مثل كبس التمور وتجفيفها، وتجفيف اللحوم (عمل القديد)، وصنع اللبن الرائب من الحليب، وتجفيف اللبن (لعمل الأقط)، بالإضافة إلى طحن الغلال بواسطة الرحى والمنحاز، وعمل الخبز في التنور أو على "المقرصة" وهي قطعة حديدية مستديرة ومحدبة توقد النار تحتها، ومعظم هذه الأعمال كانت تمارسها النساء في المنازل لسد حاجة الأسرة فقط، وقلما كانت تعمل لأغراض تجارية.

الصناعات الأخرى:

وأهمها صناعة بعض الحاجيات من خوص سعف النخيل -المتوفرة بكثرة في المنطقة- وتسمى هذه الصناعة (أو المهنة) بالسَّف، وتمارسها النساء في الغالب، ومن إنتاجها الزنابيل والسلال والمكاتل والخصف (أكياس يكبس فيها التمر لحفظه) والمهاف (المراوح اليدوية) والسُّفَر والحصر وغيرها الكثير. وغالباً ما كان هذا العمل يتحول إلى عمل فنّي متقن حيث تستخدم النساء الخوص الملون بألوان طبيعية محلية الصنع لإضفاء لمسة جمالية على هذه المنتوجات، خاصة عندما تكون معدة للبيع، وهذا مما يميز هذه الحرفة النسائية.

ظلت هذه الصناعات التقليدية تعمل على سد حاجة الاستهلاك المحلي من تلك السلع فترات طويلة من الزمن، وأهم ما كان يميز هذه الصناعات بأنواعها تواضعها التقني ومحدودية إنتاجها، ومزاولة معظمها داخل المنازل في أغلب الأحيان رغم أن بعض الصناع كانوا يمارسون أعمالهم في دكاكين صغيرة. ومما حافظ على تواضعها خلو البلاد فيما مضى من الموارد الاقتصادية المهمة مما أدى إلى انخفاض دخل البلاد وبالتالي ضعف القدرة الشرائية لدى الأفراد، وهذا أثر بدوره على إبقاء حجم سوق المنتوجات الصناعية صغيراً مما وضع حداً لنمو تلك الصناعات المرتبطة بالسوق المحلية ارتباطاً وثيقاً.[(١)]

---

(١) مشخص، محمد عبدالحميد، (١٩٩٥م)، **الجغرافيا البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية**، مكتبة دار زهران، جدة، ص١٩٩.

المرحلة الثانية: الصناعات الحديثة قبل المرحلة التخطيطية (عام ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م):

كان ظهور النفط وقيام صناعة استخراجه في المنطقة الشرقية من المملكة ابتداء من عام ١٩٣٨م نقطة تحول هامة في حياة إنسان هذه البلاد وخاصة في جوانبها الاقتصادية، فقد توفرت للدولة عوائد مالية ضخمة مكنتها من البدء في وضع برامج تنموية ساهمت في رفع مستوى معيشة السكان وزيادة القوة الشرائية لديهم. ومن ثم اتجهت البلاد نحو تلبية حاجة سكانها المتزايدة من السلع الصناعية عن طريق استيرادها من الخارج، فامتلأت بها الأسواق، ولم تستطع الصناعات الحرفية التقليدية الصمود أمام منافسة السلع الأجنبية المستوردة؛ التي تميزت عنها بكونها أكثر جمالاً وإتقاناً وأقل كلفة، مما ساهم في انكماشها واختفاء الكثير منها إلى الأبد.[١]

إن آثار الاستيراد من الخارج لم تكن سلبية تماماً على الصناعة المحلية؛ حيث إن هذا الوضع هو نفسه الذي شجع نخبة من رجال الأعمال على إقامة بعض الصناعات الحديثة لإنتاج سلع لها نفس مواصفات السلع المستوردة. ومن هؤلاء ناصر الحميد الذي أنشأ ما يمكن اعتباره أول مصنع حديث في منطقة الرياض عام ١٣٧٥هـ (١٩٥٥م)، وكان لإنتاج الأثاث المعدني.[٢] ولم يسبق هذا المصنع على مستوى المملكة سوى عدد قليل جداً من المصانع أهمها مصفاة أرامكو البترولية في رأس تنورة عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م)، ومصنع للصابون أسس في مدينة جدة عام ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م)، وكان تابعاً لوزارة المالية آنذاك.

ومن تلك النقطة كانت انطلاقة الصناعة في منطقة الرياض، حيث انضم مصنع آخر إلى سابقه في السنة التالية يمارس نفس النشاط إذ كان متخصصاً في منتوجات الألومنيوم. وتوالت بعد ذلك المشاريع الصناعية حتى أصبح مجموعها خلال عشر سنوات (أي عام ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م) ٢١ مصنعاً تغطي أصناف الصناعة. وقد تركزت هذه المصانع التي شكلت نحو ٣٠٪ من إجمالي مصانع المملكة في ذلك

---

(١) الشريف، عبدالرحمن صادق، (١٩٩٤م)، **جغرافية المملكة العربية السعودية**، ج١، ط٤، دار المريخ، الرياض، ص, ٢٥٤

(٢) تجارة الرياض، (١٩٩٦م)، لقاء مع صاحب أول مصنع في الرياض، العدد ٤٠٠، يناير ١٩٩٦م، **تجارة الرياض**، الرياض، ص٤٦.

الوقت في مدينة الرياض (جدول: ٦-٣-٢ وشكل: ٦-٣-١) ولم تنتشر الصناعة إلى بقية أنحاء المنطقة طوال هذه المرحلة.

ويعكس ذلك التزايد في أعداد المشاريع الصناعية الجهود المبكرة للدولة في مجال العناية بالصناعة الوطنية وتشجيعها، ففي تلك المرحلة أنشئت أول هيئة حكومية مسؤولة عن تشجيع ودعم الصناعة الوطنية هي إدارة شؤون الصناعة التي اعتُمِدَت في ١/ ٧/ ١٣٨١هـ ضمن جهاز وزارة التجارة، كما صدر نظام حماية وتشجيع الصناعة الوطنية في نفس السنة وتبعه في عام ١٣٨٣هـ نظام استثمار رأس المال الأجنبي.[(١)] وفي عام ١٣٨٦هـ (١٩٦٦م) أنشئ مركز الأبحاث والتنمية الصناعية في مدينة الرياض للعمل في مجال الاستشارات والخدمات الصناعية، بالإضافة إلى إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية ودراسات تخطيط وتنفيذ المشروعات الصناعية.[(٢)]

---

(١) وزارة الصناعة والكهرباء، (١٩٨٤م)، **الصناعة والكهرباء: خطوات وإنجاز**، تهامة للإعلان والعلاقات العامة، الرياض، ص١٥٢ وما بعدها.

(٢) الدار السعودية للخدمات الاستشارية، (١٩٩٠م)، **دليل الاستثمار الصناعي**، ط٨، الدار السعودية للخدمات الاستشارية، الرياض، ص١٠٢.

جدول (٦-٣-٢) تطور أعداد المصانع في منطقة الرياض خلال الفترة من ١٩٥٦-١٩٩٦م

النشاط الصناعي	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	معدل النمو السنوي (٪)
الصناعات الغذائية والمشروبات	–	٣	١٤	٥٦	١٠٦	١٢,٦
الصناعات النسيجية والجلدية	–	–	١	١٦	٤٧	٢١,٠
الصناعات الخشبية	–	٤	٩	٢٥	٤٨	٨,٧
صناعات الورق والطباعة	–	٢	١٥	٤١	٦٧	١٢,٤
الصناعات الكيماوية	–	٣	١٨	٦١	١٤٥	١٣,٨
صناعات مواد البناء والزجاج	–	٤	٢٧	١٠٤	١٥٩	١٣,١
الصناعات المعدنية والهندسية	٢	٥	٥٢	١٧٠	٢٧٣	١٣,١
الصناعات الأخرى	–	–	٣	١٧	٢٥	١١,٢
إجمالي منطقة الرياض	**٢**	**٢١**	**١٣٩**	**٤٩٠**	**٨٧٠**	**١٦,٤**
إجمالي المملكة	**١٥**	**٧٢**	**٣٧٦**	**١٥١١**	**٢٥٣٥**	**١٣,٧**
نسبة منطقة الرياض (٪)	**١٣,٣**	**٢٩,٢**	**٣٧,٠**	**٣٢,٤**	**٣٤,٣**	–

المصـدر:

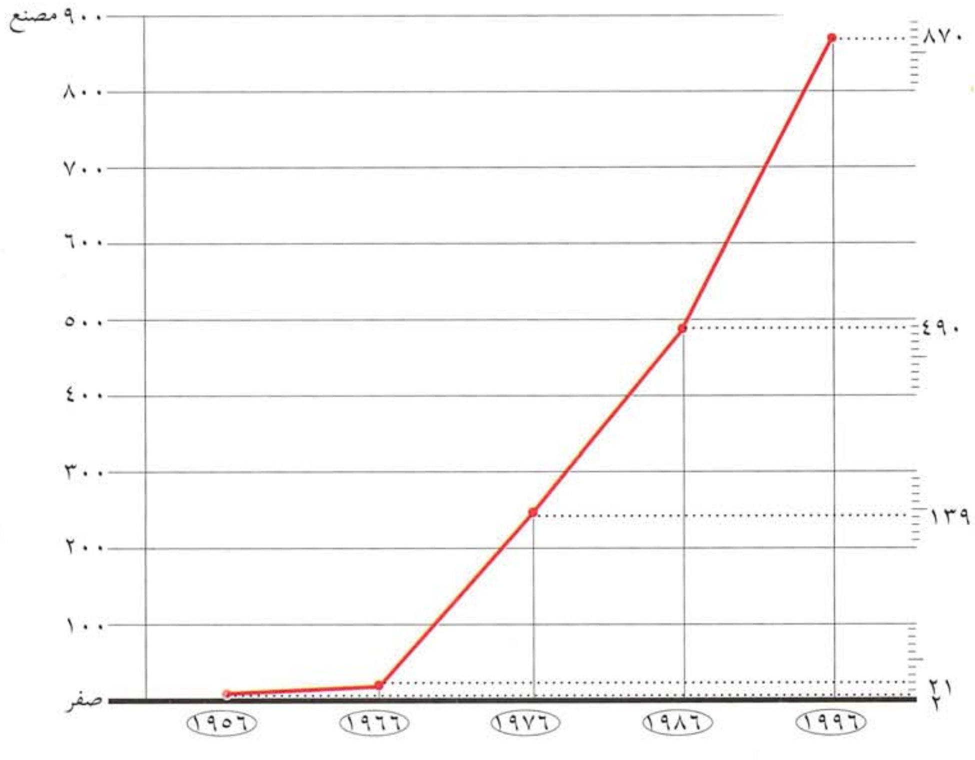
إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٨٢م)، **قائمة المصانع المرخصة والتراخيص الصناعية حتى نهاية عام ١٤١٢هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **النشرة الصناعية لعام ١٤١٦هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

شكل (٦ - ٣ - ١) تطور أعداد المصانع في منطقة الرياض ١٩٥٦ - ١٩٩٦م



المصدر: جدول (٦-٣-٢)

ورغم وجود بعض الصناعات الضخمة بمعياري عدد العمال وإجمالي التمويل -خاصة بعض الصناعات الغذائية كمصانع الجميح لتعبئة المرطبات، وشركة المرطبات والصناعة السعودية- إلا أن الصفة الغالبة على مصانع منطقة الرياض في هذه المرحلة هي صغر الحجم مقارنة بالوضع العام لصناعات المملكة، بدليل أن متوسط حجم تمويل المصنع في منطقة الرياض عام ١٩٦٦م قد بلغ ٤,٢ مليون ريال فقط مقابل ١٧,٣ مليون ريال على مستوى المملكة، كما أنه على الرغم من أن عدد مصانع الرياض قد قارب ٣٠٪ من إجمالي مصانع المملكة في ذلك العام إلا أن عمالتها الصناعية لم تشكل سوى ٢٠٪ من عمالة المملكة، كما أن نصيبها من التمويل متواضع كثيراً إذ لم يتجاوز ٧,١٪ من إجمالي رأس المال الصناعي في المملكة (جدول: ٦-٣-٣ وشكل: ٦-٣-٢).

جدول (٦-٣-٣) الصناعة في منطقة الرياض عام ١٩٦٦م

النشاط الصناعي	عدد المصانع	عدد العمال	متوسط نصيب المصنع	إجمالي التمويل "مليون ريال"	متوسط نصيب المصنع
الصناعات الغذائية والمشروبات	٣	٥٦٤	١٨٨	٣٢,٣	١٠,٨
الصناعات النسيجية والجلدية	-	-	-	-	-
الصناعات الخشبية	٤	١٤٤	٣٦	٤,٠	١,١
صناعات الورق والطباعة	٢	٦٢	٣١	١,٤	٠,٧
الصناعات الكيماوية	٣	١٢٦	٤٢	١٥,٠	٥,٠
صناعات مواد البناء والزجاج	٤	١٨٣	٤٦	٢١,٥	٥,٤
الصناعات المعدنية والهندسية	٥	٢٠٤	٤١	١٤,٣	٢,٩
الصناعات الأخرى	-	-	-	-	-
إجمالي منطقة الرياض	**٢١**	**١٢٨٣**	**٦١**	**٨٨,٥**	**٤,٢**
إجمالي المملكة	**٧٢**	**٦٣٣٠**	**٨٨**	**١٢٤٤,١**	**١٧,٣**
نسبة منطقة الرياض (٪)	**٢٩,٢**	**٢٠,٣**	**-**	**٧,١**	**-**

المصـدر:

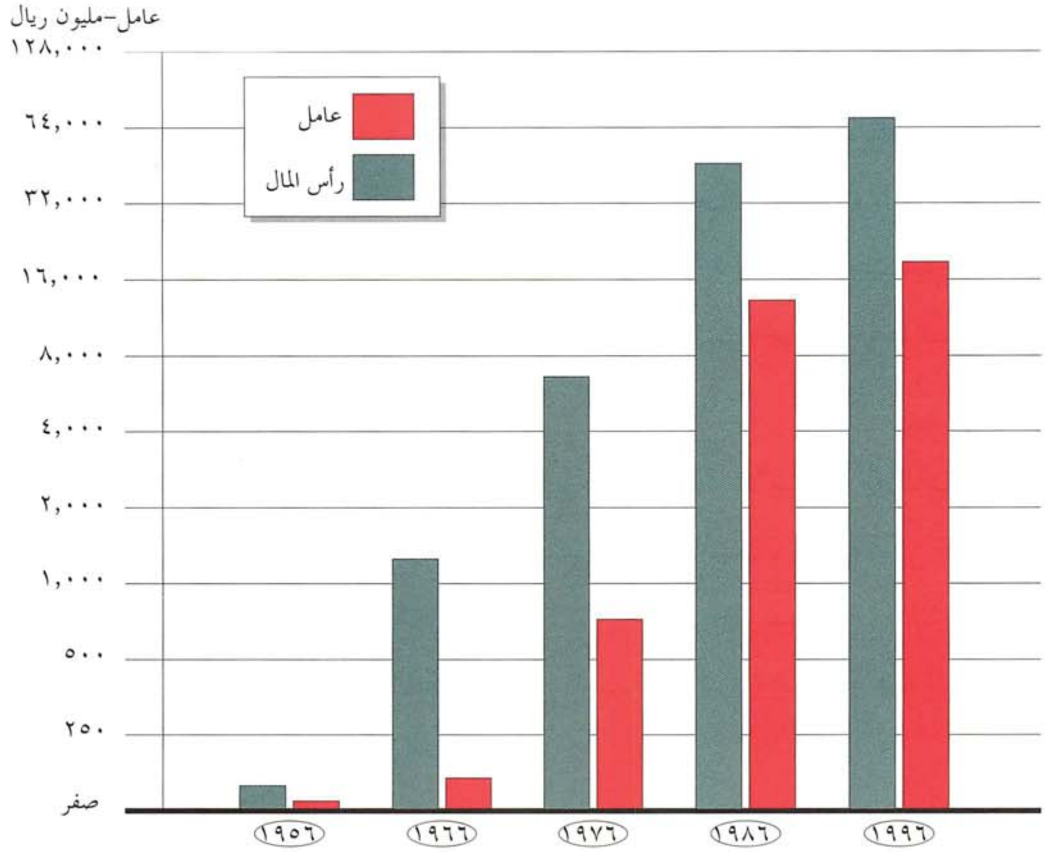
إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٨٢م)، **قائمة المصانع المرخصة والتراخيص الصناعية حتى نهاية عام ١٤١٢هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **النشرة الصناعية لعام ١٤١٦هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

شكل (٦-٣-٢) نمو العمالة الصناعية والاستثمارية المالية في الصناعة في منطقة الرياض ١٩٥٦-١٩٩٦م



المصدر: جدول (٦-٣-٣).

وتبقى الإشارة إلى أنه بنهاية هذه المرحلة -أي عام ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م- قفز عدد المصانع في منطقة الرياض إلى ٨٢ مصنعاً يعمل بها ٢٥٢٨ عاملاً وتناهز استثماراتها ١٠٦ ملايين ريال.[(١)]

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مصانع المنطقة إلى أكثر من ٤١٪ من مصانع الدولة إلا أن نسبة العمالة الصناعية ونسبة إجمالي التمويل قد نقصتا إلى ١٨٪ و٨,٣٪ على التوالي، بعد ما كانتا نحو ٢٠٪ و٧٪ على التوالي أيضاً قبل ذلك بأربع سنوات.[(٢)]

المرحلة الثالثة: الصناعات الحديثة بعد عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) (أي خلال الفترة التخطيطية):

يعد عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) نقطة تحول كبيرة في تاريخ التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية، وفي تاريخ التنمية الصناعية بوجه خاص، فقد دخلت المملكة في ذلك العام عصراً جديداً لم يكن لها به عهد من قبل وهو عصر التنمية المخططة، عندما وضعت الدولة موضع التنفيذ خطة التنمية الخمسية الأولى التي غطت الفترة من ١٣٩٠-١٣٩٥هـ (١٩٧٠-١٩٧٥م). وبنهاية عام ١٩٩٦م يكون قد مضى من عمر التنمية المخططة سبع وعشرون سنة؛ أي أنه تم تنفيذ خمس خطط تنموية بالإضافة إلى سنتين من الخطة السادسة.

وعلى الرغم من أن هدف تنويع القاعدة الاقتصادية واعتماد الأسلوب الصناعي الطموح لتقليل الاعتماد على تصدير الزيت الخام هدفاً مشتركاً لجميع الخطط الست، إلا أنه يمكن تقسيم هذه المرحلة التنموية المخططة إلى ثلاث فترات تشتمل كل منها على خطتين خمسيتين، وذلك للتعرف على أهم أهداف وبرامج هذه الخطط بشيء من التفصيل من ناحية والإشارة إلى آثار هذه البرامج على أرض الواقع الصناعي في منطقة الرياض من ناحية أخرى.

---

(١) مركز الأبحاث والتنمية الصناعية، (١٩٧٣م)، **التركيب الصناعي من الناحيتين الفنية والاقتصادية واحتمالات النمو في المملكة العربية السعودية**، مركز الأبحاث والتنمية الصناعية، الرياض، ص٣٤٥.

(٢) وزارة التخطيط، (١٩٩٦م)، **منجزات خطط التنمية: ١٣٩٠-١٤١٦هـ**، وزارة التخطيط، الرياض، ص٢٩٦.

الفترة الأولى من عام ١٣٩٠-١٤٠٠هـ (١٩٧٠-١٩٨٠م)

(الخطتان الخمسيتان الأولى والثانية):

تعتبر هذه الفترة البداية الحقيقية للتنظيم الصناعي المبرمج في المملكة، سواء من ناحية الأهداف المرسومة أو من ناحية المؤسسات الحكومية والأهلية التنفيذية التي أوكل إليها وضع الأهداف موضع التنفيذ. فمن ناحية الأهداف نجد أن الخطتين اشتملتا على ما يلي:

نادت الخطة الأولى بالهدف الأساس البعيد المدى الذي ظل مصاحباً لجميع خطط التنمية اللاحقة وهو تنويع النشاطات الاقتصادية (وخاصة الصناعية) لتخفيف الاعتماد على البترول كمصدر رئيس للعملة الأجنبية اللازمة للإنفاق على برامج التنمية، بالإضافة إلى محاولات الاستعاضة عن المستوردات الصناعية بالمنتوجات المحلية للحفاظ على إيرادات المملكة من العملات الأجنبية.[(١)] أما الخطة التنموية الثانية فقد سارعت إلى اعتماد أهداف تنفيذية مكنت من وضع حجر الزاوية للصناعة السعودية وتتمثل في إقامة صناعات مستندة على الموارد الهيدروكربونية ذات المزايا الاقتصادية النسبية التي تتمتع بها المملكة، وكذلك إقامة صناعات ضرورية للأمن الوطني والرفاه الاجتماعي، بالإضافة إلى التأكيد على نشر الصناعة في مختلف مناطق المملكة على أساس إمكانات كل منطقة وبما يؤكد التكامل الاقتصادي بين مختلف المناطق.[(٢)]

وهكذا سارعت الدولة إلى اتخاذ خطوات تنفيذية تمثلت في تأسيس عدد من المؤسسات الحكومية التي أوكل إليها دعم وتوجيه الحركة الصناعية في المملكة، فخلال الخطة الأولى أسست الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس (١٣٩٢هـ) مهمتها وضع واعتماد مواصفات قياسية وطنية للسلع المستوردة والمنتجات المحلية والتأكيد على الالتزام بها من قبل الموردين والمنتجين، والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق (١٣٩٢هـ) التي أوكل إليها تأسيس صناعة أساسية استراتيجية متكاملة تشمل تخزين الغلال وإنتاج الدقيق وتصنيع الأعلاف، وهي بذلك توجد مخزوناً احتياطياً مناسباً من الحبوب لمواجهة الظروف الطارئة، وتشكل منطلقاً لكثير من الصناعات الغذائية المرتبطة بها والمستخدمة

---

(١) وزارة التخطيط، (١٩٧٠م)، **خطة التنمية الخمسية الأولى**، وزارة التخطيط، الرياض، ص٢٣٨.

(٢) وزارة التخطيط، (١٩٧٥م)، **خطة التنمية الخمسية الثانية**، وزارة التخطيط، الرياض، ص٢٧٣.

لمنتوجاتها كمواد أولية. وفي هذه الخطة أيضاً أقامت الدولة صندوقين ضخمين لتمويل الصناعة عن طريق الإقراض هما صندوق الاستثمارات العامة (١٣٩١هـ)، وصندوق التنمية الصناعية السعودي (١٣٩٤هـ)، وأصدرت بياناً يحدد ولأول مرة مبادئ السياسة الصناعية التي تتبعها الدولة لتحقيق التنمية الصناعية المأمولة وذلك عام ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، كما شهدت تلك الخطة إقامة أول ثلاث مدن صناعية متطورة في كل من جدة والرياض والدمام.

أما خطة التنمية الثانية فشهدت تأسيس كل من وزارة الصناعة والكهرباء (١٣٩٥هـ) والهيئة الملكية للجبيل وينبع (١٣٩٥هـ) والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) (١٣٩٦هـ). كما تم في عام ١٣٩٩هـ تحويل مركز الأبحاث والتنمية الصناعية الذي كان قد أنشئ عام ١٣٨٦هـ إلى مؤسسة وطنية تقدم الخدمات الاستشارية الهندسية والاقتصادية الضرورية للقطاع الصناعي هي الدار السعودية للخدمات الاستشارية. وبذلك اكتمل عقد الهيئات والمؤسسات الحكومية التي أخذت على عاتقها تشجيع وتنظيم ورعاية الصناعة الوطنية في انطلاقتها الحقيقية التي شهدتها هذه الفترة.

ويمكن التعرف على الأثر المباشر لتلك الجهود من خلال النظر لما تحقق للصناعة في منطقة الرياض حتى نهاية عام ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م (جدول: ٦-٣-٤)، فبانتهاء العام الثاني من خطة التنمية الثانية أصبح في منطقة الرياض ١٣٩ مصنعاً منوعاً، تمثل نحو ٣٧٪ من إجمالي مصانع المملكة، وبزيادة سنوية معدلها نحو ٢١٪ خلال فترة العشر سنوات التي سبقت. أما العمالة الصناعية فقد تجاوزت ٧٣٠٠ عامل، أي نحو ٢٠٪ من إجمالي العمالة الصناعية في المملكة، في حين أن الاستثمارات المالية في الصناعة لم تتجاوز ٨٪ من جملة استثمارات المملكة حيث ناهزت ٧٣٠ مليون ريال، وبذلك يكون معدل نسبة نمو هذين العنصرين (العمالة الصناعية وإجمالي التمويل) هي ١٩٪ و٥, ٢٣٪ سنوياً على التوالي. ويعزى النقص في نسبة منطقة الرياض من إجمالي التمويل رغم الزيادة الواضحة في معدلات النمو السنوية إلى ضخامة الاستثمارات المالية في المنطقة الشرقية من البلاد خاصة في الصناعات الأساسية من بتروكيماويات وصلب وأسمدة.

ويتخصص نحو ٥٢ مصنعاً من مصانع منطقة الرياض (أي ما يعادل ٤, ٣٧٪ من إجمالي مصانع المنطقة) في إنتاج السلع المعدنية والهندسية، كما تتميز مصانع المنتوجات الغذائية ومصانع مواد البناء بتفوقها في كثافة التوظيف، حيث يتجاوز متوسط حجم عمالة المصنع الواحد لهذين القطاعين ٧٠ عاملاً، على أن الصناعات الكيماوية تتميز بتفوقها في مجال التمويل باستحواذها على نحو ٣٧٪ من

إجمالي التمويل وبضخامة متوسط نصيب المصنع من التمويل مقارنة ببقية النشاطات الصناعية.

وعلى الرغم من تواضع متوسط حجم المصنع بالرياض مقارنة بالمتوسطات على مستوى المملكة في مجالي العمالة والتمويل إلا أن منطقة الرياض شهدت في هذه الفترة تطورين كبيرين في مجال التنمية الصناعية، أولهما الشمولية في الإنتاج الصناعي، أي أن سوق منطقة الرياض بدأ ولأول مرة يحصل على معظم حاجاته من السلع الصناعية من مصادر محلية بعد أن أصبحت مصانع الرياض تغطي كافة النشاطات الصناعية، أما الثاني فهو بداية انطلاقة التنمية الصناعية إلى بقية أنحاء المنطقة، فقد أسس أول مصنع في منطقة الرياض خارج مدينة الرياض وهو مصنع الشركة السعودية للتنمية الزراعية في مدينة الخرج عام ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.[(١)]

جدول (٦-٣-٤) الصناعة في منطقة الرياض عام ١٩٧٦م

النشاط الصناعي	عدد المصانع	عدد العمال	متوسط نصيب المصنع	إجمالي التمويل "مليون ريال"	متوسط نصيب المصنع
الصناعات الغذائية والمشروبات	١٤	١٠٢١	٧٣	٩٨,٦	٧,٠
الصناعات النسيجية والجلدية	١	٢٥	٢٥	٢,٧	٢,٧
الصناعات الخشبية	٩	٢٩١	٣٢	٩,٦	١,١
صناعات الورق والطباعة	١٥	٥٢٣	٣٥	٤٥,٨	٣,١
الصناعات الكيماوية	١٨	١١١٣	٦٢	٢٦٩,٩	١٥,٠
صناعات مواد البناء والزجاج	٢٧	١٩١٠	٧١	١٤٨,٧	٥,٥
الصناعات المعدنية والهندسية	٥٢	٢٣٧٦	٤٦	١٥٣,١	٢,٩
الصناعات الأخرى	٣	٥٨	١٩	١,٧	٠,٦
إجمالي منطقة الرياض	**١٣٩**	**٧٣١٧**	**٥٣**	**٧٣٠,١**	**٥,٣**
إجمالي المملكة	**٣٧٦**	**٣٦٦٩٢**	**٩٨**	**٩٠١١,٦**	**٢٤,٠**
نسبة منطقة الرياض (٪)	**٣٧,٠**	**١٩,٩**	–	**٨,١**	–

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٨٢م)، **قائمة المصانع المرخصة والتراخيص الصناعية حتى نهاية عام ١٤١٢هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **النشرة الصناعية لعام ١٤١٦هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

---

(١) إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، مرجع سابق، ج١، ص٥٠.

الفترة الثانية: من عام ١٤٠٠-١٤١٠هـ / ١٩٨٠-١٩٩٠م

(الخطتان الخمسيتان الثالثة والرابعة):

استكمالاً لمسيرة البناء الصناعي، وبعد مراجعة هذه المسيرة خلال الخطتين التأسيسيتين، جاءت الخطة التنموية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ/ ١٩٨٠-١٩٨٥م) لتضيف إلى الأهداف القائمة أهدافاً متممة أخرى منها إقامة صناعات مكملة للصناعات الأساسية -التي أرسيت دعائمها خلال الخطة الثانية- أو مرتبطة بها حسب الجدوى ودرجة الاختصاص.[١] كما أن تطوير القوى العاملة الوطنية بهدف إحلالها محل العمالة الأجنبية قد نال اهتماماً كبيراً في هذه الخطة، من أجل إصلاح الخلل الواضح المتمثل في اعتماد الصناعة السعودية اعتماداً يكاد أن يكون كلياً على غير السعوديين، مما دعى إلى ضرورة زيادة أعداد العمالة الوطنية وبناء مهاراتها ورفع إنتاجيتها.[٢]

ثم جاءت خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥-١٤١٠هـ/ ١٩٨٥-١٩٩٠م) بأهداف تلائم المرحلة التي وصلت إليها النهضة الصناعية السعودية، فاستمرار غلبة العمالة الأجنبية تطلب استمرار تنمية القوى البشرية السعودية عن طريق التدريب المكثف والتدريب على رأس العمل، كما أن تواضع المستوى التقني استدعى استمرار تشجيع رأس المال الأجنبي من أجل جلب وتوطين التقنية الأجنبية الحديثة عن طريق المشاركة مع المستثمرين السعوديين، إضافة إلى أن وفرة المنتوجات الوطنية من السلع الصناعية فرضت وضع البرامج المشجعة للأفراد والمؤسسات الحكومية والخاصة في المملكة على شراء منتجات الصناعة الوطنية، وبنفس الأهمية توسعة أوجه نشاط التسويق العالمية للسلع المنتجة محلياً.[٣]

وفي إطار استكمال عقد المؤسسات الراعية لمسيرة الصناعة الوطنية بما يتلاءم مع الأهداف المذكورة تم إنشاء عدد من الهيئات الحكومية والخاصة، فأسست في مطلع الخطة الثالثة المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني بهدف تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة لتطوير القوى العاملة الوطنية كماً ونوعاً، وذلك من أجل إحلالها تدريجياً محل العمالة الأجنبية التي دعت الضرورة إلى استقدامها لتشغيل الصناعات الوطنية، فسارعت المؤسسة لأداء مهمتها من خلال الكليات التقنية والمعاهد الثانوية الصناعية ومراكز التدريب المهني التي انتشرت في كافة مناطق المملكة ومحافظاتها.

---

(١) وزارة التخطيط، (١٩٧٠م)، مرجع سابق، ص١٩٥.

(٢) المرجع السابق، ص٤١.

(٣) وزارة التخطيط، (١٩٧٥م)، مرجع سابق، ص ص٢٠٨-٢٠٩.

وضمن هذا الإطار أيضاً صدر النظام الموحد للغرف التجارية الصناعية في المملكة عام ١٤٠٠هـ، وتبعه في نفس العام إنشاء مجلس الغرف السعودية للعناية بمصالح هذه الغرف والتنسيق فيما بينها وتحقيق حضور إقليمي ودولي لها، وبذلك يتحقق للصناعة الوطنية الكثير من أوجه الرعاية والمساعدة، ومنها التعريف بمنتوجاتها من خلال إقامة المعارض المحلية والخارجية، ومتابعة المناقصات والمشاريع الحكومية والخاصة، والمشاركة في تذليل صعوبات عمل القطاع الخاص عن طريق إصدار الأدلة الصناعية وتوفير الدراسات الفنية والاقتصادية، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بالصناعة وإعداد أوراق العمل اللازمة لها. كما شهد مطلع الخطة الرابعة إنشاء مركز تنمية الصادرات السعودية، ويهدف هذا المركز إلى المساعدة في فتح الأسواق العالمية أمام الصادرات الصناعية ومساعدة الصناعة فنياً وإعلامياً على المنافسة الدولية.

وإزاء ذلك تطورت الصناعة بكافة قطاعاتها في شتى مناطق المملكة وبشكل ملحوظ، وكان لمنطقة الرياض منها حظاً وافراً كما يتضح من جدول (٦-٣-٥). فبانتهاء عام ١٩٨٦م قفز عدد مصانع المنطقة إلى ٤٩٠ مصنعاً، محققاً معدل نمو سنوي قدره حوالي ١٣,٥٪ خلال العشر سنوات التي سبقت، كما أن حجم هذه المصانع قد تطور هو الآخر حيث ارتفع متوسط الحجم الوظيفي للمصنع من ٥٣ إلى ١٠٠ عامل خلال تلك الفترة، وارتفع معدل تمويل المصنع إلى خمسة أضعاف ما كان عليه عام ١٩٧٦م بحيث أصبح أكثر من ٢٨ مليون ريال. وبذلك أصبح نصيب منطقة الرياض من إجمالي العمالة الصناعية بالمملكة أكثر من ٣١٪ بعد أن كان نحو ٢٠٪، كما أن نصيبها من إجمالي الاستثمارات الصناعية قد زاد من ٨٪ إلى ١١٪ خلال تلك السنوات.

أما من ناحية طبيعة الإنتاج فقد اختص نحو ٥٦٪ من مصانع المنطقة في إنتاج السلع المعدنية ومواد البناء، بإجمالي قدره ١٧٠ مصنعاً للأولى و١٠٤ مصنع للثانية. في حين تفوقت الصناعات النسيجية والجلدية والصناعات غير المصنفة في كثافة توظيف الأيدي العاملة، إذ بلغ متوسط الحجم العمالي للمصنع فيهما ٢١٥ و١٨١ على التوالي. على أن الكثافة الرأسمالية الأعلى كانت من نصيب الصناعات النسيجية والجلدية التي تجاوز متوسط تمويل المصنع فيها ٤٥ مليون ريال، تلتها صناعات مواد البناء التي استأثرت بنحو ثلث إجمالي تمويل الصناعة في منطقة الرياض.

أخيراً تبقى الإشارة إلى النمو الجيد الذي شهدته الصناعة خارج مدينة الرياض حيث بلغت المصانع ٤٢ مصنعاً، في حين لم يكن هناك سوى مصنع واحد فقط قبل عشر سنوات، وقد اختص معظم هذه المصانع بإنتاج مواد البناء (١٩ مصنعاً) والمواد الغذائية (١٦ مصنعاً) بمجموع تجاوزت نسبته ٨٣٪ من عدد المصانع، كما أن العمالة الصناعية خارج مدينة الرياض قد بلغت ١٥٣٤ عاملاً، منهم نحو ٩٠٪ يعملون في إنتاج المواد الغذائية ولوازم البناء، أما الاستثمارات المالية الموظفة في صناعات خارج مدينة الرياض فقاربت ٧٠٠ مليون ريال، وظف معظمها (نحو ٩٧٪) في النشاطين الصناعيين المذكورين. ولا تخفى أهمية هذين النشاطين الاستهلاكيين في المدن الصغيرة في منطقة الرياض التي تشهد ازدهاراً ملحوظاً في أعداد السكان والنهضة العمرانية.

جدول (٦-٣-٥) الصناعة في منطقة الرياض عام ١٩٨٦م

النشاط الصناعي	عدد المصانع	عدد العمال	متوسط نصيب المصنع	إجمالي التمويل "مليون ريال"	متوسط نصيب المصنع
الصناعات الغذائية والمشروبات	٥٦	٣٩٢٨	٧٠	١٦١٧,٨	٢٨,٩
الصناعات النسيجية والجلدية	١٦	٣٤٤٢	٢١٥	٧٢١,٧	٤٥,١
الصناعات الخشبية	٢٥	١٧٣٦	٦٩	١٧٢,٥	٦,٩
صناعات الورق والطباعة	٤١	٢٦٥٢	٦٥	٧٥٥,٤	١٨,٤
الصناعات الكيماوية	٦١	٦٨٦٢	١١٣	٢٠٦٦,٨	٣٣,٩
صناعات مواد البناء والزجاج	١٠٤	١٢٣٥٥	١١٩	٤٥٤٢,٤	٤٣,٧
الصناعات المعدنية والهندسية	١٧٠	١٤٨٥٩	٨٧	٣٥٢١,٨	٢٠,٧
الصناعات الأخرى	١٧	٣٠٧٧	١٨١	٤٩١,٩	٢٨,٩
إجمالي منطقة الرياض	**٤٩٠**	**٤٨٩١١**	**١٠٠**	**١٣٨٩٠,٣**	**٢٨,٤**
إجمالي المملكة	**١٥١١**	**١٥٤٢٤٢**	**١٠٢**	**١٢٦٠٥٧,٤**	**٨٣,٤**
نسبة منطقة الرياض (٪)	**٣٢,٤**	**٣١,٧**	–	**١١,٠**	–

المصـدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٨٢م)، **قائمة المصانع المرخصة والتراخيص الصناعية حتى نهاية عام ١٤١٢هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **النشرة الصناعية لعام ١٤١٦هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

الفترة الثالثة: بعد عام ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م:

تأتي هذه الفترة وقد استُكْملت مجموعة المؤسسات الحكومية والخاصة الراعية لمسيرة التطوير الصناعي في المملكة، كما أن الصناعات السعودية قد بلغت درجة لا بأس بها من النضج والتنوع، لذا نجد أن الأهداف المعتمدة في الخطتين التنمويتين الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ) والسادسة (١٤١٥-١٤٢٠هـ) تعكس هذا الواقع، فقد ركزت هذه الأهداف على ترشيد المسيرة ومحاولة علاج مشكلاتها وفتح آفاق جديدة أمامها لمزيد من النماء.

لذلك فقد اشتملت الخطة الخامسة على أهداف عدة منها تحقيق الحد الأقصى من التصنيع المعتمد على المواد الأولية المتوفرة محلياً خاصة البترول والغاز، وتشجيع الصناعات بنوعيها الإحلالية والتصديرية من أجل تغيير الصورة التقليدية التي عرف بها المجتمع السعودي من مجرد مستهلك إلى منتج ومصدر بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى هدف تحقيق التكامل والترابط بين القطاع الصناعي من جهة وبين بقية القطاعات الاقتصادية الوطنية من جهة أخرى،(١) وذلك من أجل أن تتحول الصناعة إلى أداة فعالة لتنمية الاقتصاد الوطني بكافة جوانبه.

أما خطة التنمية السادسة فقد نادت بتنويع الهيكل الصناعي عن طريق التوسع في الصناعات الأمامية والخلفية المرتبطة بالصناعات القائمة، وحث الصناعات على الانطلاق وتجاوز حدود السوق المحلي والتوجه نحو التصدير، وكذلك الإسهام في إيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين، مع الاستمرار في عملية إحلال السعوديين محل غيرهم في الوظائف المتاحة، بالإضافة إلى انفراد هذه الخطة بالتأكيد على ضرورة تحقيق النمو الصناعي المنشود في إطار المحافظة على البيئة، وعدم الإخلال بحق الأجيال القادمة من أبناء الوطن في بيئة نظيفة وموارد غنية غير مستنزفة ولا مدمرة.(٢)

وهكذا بلغت الصناعات في منطقة الرياض -ضمن الصناعات السعودية- مستوى مرموقاً، حيث وصل عدد مصانعها إلى ٨٧٠ مصنعاً بانتهاء عام ١٩٩٦م، بمعدل نمو سنوي قارب ٩,٥٪ خلال العشر سنوات الأخيرة (جدول: ٦-٣-٦). وتتمثل أضخم القطاعات الصناعية في هذه المنطقة في الصناعات المعدنية والهندسية (٢٧٣ مصنعاً)، تليها صناعات مواد البناء (١٥٩ مصنعاً) ثم الصناعات الكيماوية

---

(١) وزارة التخطيط، (١٩٩٠م)، **خطة التنمية الخمسية الخامسة**، وزارة التخطيط، الرياض، ص٢٥٨.

(٢) وزارة التخطيط، (١٩٩٥م)، **خطة التنمية الخمسية السادسة**، وزارة التخطيط، الرياض، ص ص٢٤٢-٢٤٨.

(١٤٥ مصنعاً). وقد استحوذت هذه القطاعات الثلاثة مجتمعة على ما يزيد على ٦٥٪ من إجمالي العمالة الصناعية في منطقة الرياض التي تجاوزت ٧٣ ألف عامل، بالإضافة إلى أكثر من ٦٨٪ من جملة الاستثمارات الموظفة في الصناعة والتي زادت على ٢٠ ألف مليون ريال.

جدول (٦-٣-٦) الصناعة في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

النشاط الصناعي	عدد المصانع	عدد العمال	متوسط نصيب المصنع	إجمالي التمويل "مليون ريال"	متوسط نصيب المصنع
الصناعات الغذائية والمشروبات	١٠٦	٦٣٥٤	٦٠	٢٦٥٠,٥	٢٥,٠
الصناعات النسيجية والجلدية	٤٧	٧١٣٥	١٥٢	١٣٧٧,٩	٢٩,٣
الصناعات الخشبية	٤٨	٤١١٦	٨٦	٦٥٨,٤	١٣,٧
صناعات الورق والطباعة	٦٧	٤٠٧٤	٦١	١١٩١,١	١٧,٨
الصناعات الكيماوية	١٤٥	١٢٤٩٦	٨٦	٣٨٢٤,١	٢٦,٤
صناعات مواد البناء والزجاج	١٥٩	١٥٤٧٤	٩٧	٥٠٥٤,٥	٣١,٨
الصناعات المعدنية والهندسية	٢٧٣	٢٠٠٩٩	٧٤	٤٩٤٣,٩	١٨,١
الصناعات الأخرى	٢٥	٣٥٢٦	١٤١	٥٥٠,٩	٢٢,٠
إجمالي منطقة الرياض	**٨٧٠**	**٧٣٢٧٤**	**٨٤**	**٢٠٢٥١,٣**	**٢٣,٣**
إجمالي المملكة	**٢٥٣٥**	**٢١٤٥٩٠**	**٨٥**	**١٥٧٩٢٩,٦**	**٦٢,٣**
نسبة منطقة الرياض (٪)	**٣٤,٣**	**٣٤,٢**	–	**١٢,٨**	–

المصـدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٨٢م)، **قائمة المصانع المرخصة والتراخيص الصناعية حتى نهاية عام ١٤١٢هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **النشرة الصناعية لعام ١٤١٦هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

وختاماً اتضح من خلال هذا المبحث أن صناعات منطقة الرياض قد نمت نمواً كبيراً خلال فترة الأربعين سنة الماضية، وأنها قد حققت معدلات نمو سنوية تجاوزت معدلات نمو الصناعة في المملكة على وجه العموم، وهذا يدل على أن منطقة الرياض تتميز على بقية مناطق المملكة بعوامل جذب صناعية قوية، مما يَعِدُ بمزيد من النمو والتفوق في المستقبل القريب في هذا المجال إن شاء الله. ولا غرابة فمنطقة الرياض تحتضن عاصمة البلاد الناهضة وأكبر مدنها، وتسجل معدلات نمو سكاني تتجاوز بكثير معدلات نمو سكان المملكة، حيث يتوقع أن يصل عدد سكانها عام ٢٠٢٠م إلى تسعة ملايين نسمة،(١) لذلك فمنطقة الرياض تمثل أهم الأسواق المحلية وأكثرها نمواً وتوسعاً. وقد سجلت الصناعات النسيجية والجلدية والصناعات الكيماوية -على التوالي- أعلى معدلات النمو السنوية في المنطقة، وأتت بعدها كل من الصناعات المعدنية والهندسية وصناعات مواد البناء كما يتضح من النظر في جدول (٦-٣-٢).

(١) تجارة الرياض، (١٩٩٧م)، الرياض بعد خمسين عاماً: السكان والتنمية والأبعاد البيئية الثلاثة، العدد ٤١٨، يوليو ١٩٩٧م، **تجارة الرياض**، الرياض، ص١٩.

المبحث الثاني

التوزيع المكاني لصناعات منطقة الرياض

يمكن اعتبار الرياض الكبرى "مدينة الرياض وضواحيها" معقل الصناعة في منطقة الرياض، وذلك لاشتمالها على ٧٩٠ منشأة صناعية، يديرها نحو ٦٩,٥ ألف عامل، ويبلغ إجمالي استثماراتها المالية أكثر من ١٨,٩ ألف مليون ريال، وتنتج ما يزيد على ٢٧,٧ مليون طن من السلع الصناعية. وتعني هذه الأرقام أن مدينة الرياض تستحوذ على نحو ٩١٪ من إجمالي المصانع، وحوالي ٩٥٪ من الأيدي العاملة الصناعية، وقرابة ٩٤٪ من مجموع الاستثمارات الصناعية، بالإضافة إلى مساهمتها بـ ٩١٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي في منطقة الرياض بشكل عام (جدول: ٦-٣-٧).

ويعكس هذا النمط من التوزيع عظم أهمية الرياض (العاصمة) نسبة لعموم المملكة ولمنطقتها الإدارية بشكل خاص، فهي كما ذكرنا عاصمة البلاد وكبرى مدنها، وملتقى طرق النقل والمواصلات بأنواعها، كما أنها تمثل أكبر سوق محلي متصل باشتمالها على تعداد سكاني يزيد على ٢,٨ مليون، وهو ما يمثل أكثر من ٧٣٪ من سكان المنطقة، ونحو ١٧٪ من سكان الدولة، يضاف إلى كونها تتمتع بناتج إقليمي يزيد على ٩٠ مليار ريال، وهو ما يعادل نحو ١٨٪ من الناتج الإجمالي المحلي للمملكة عام ١٩٩٦م الذي ناهز ٥٠٩ مليار ريال.[١]

ومن الملاحظ أن الصناعة قد بدأت مؤخراً في الانطلاق خارج مدينة الرياض إلى باقي أنحاء المنطقة كما يتبين من الجدول المذكور وشكل (٦-٣-٣): فمن بين محافظات المنطقة البالغ عددها ١٨ محافظة (بالإضافة إلى محافظة الدرعية الداخلة في هذه الدراسة ضمن ضواحي مدينة الرياض)، توجد الصناعة في ١٤ محافظة. وتأتي محافظة الخرج في طليعة هذه المحافظات، حيث تشتمل على ٢٩ مصنعاً وأكثر من ألفي عامل، ونحو ٨٢٥ مليون ريال من الاستثمارات الصناعية، كما أنها تساهم بنحو ١,٢ مليون طن من المنتوجات الصناعية المختلفة، معظمها من الصناعات الغذائية نظراً لما تتميز به المحافظة من إمكانات زراعية كبيرة.

---

(١) تجارة الرياض، (١٩٩٧م)، ع٤١٨، مرجع سابق، ص٢٢.

جدول (٦-٣-٧) توزيع الصناعة في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

المحافظات	المصانع	٪	عدد العمال	٪	رأس المال "مليون ريال"	٪	مجموع الإنتاج "ألف طن"	٪
مدينة الرياض وضواحيها	٧٩٠	٩٠,٨٠	٦٩٥١٣	٩٤,٨٧	١٨٩٤٣,٥	٩٣,٥٤	٢٧٧١١,٩	٩٠,٩٥
محافظة الخرج	٢٩	٣,٢٤	٢١١٠	٢,٨٧	٨٢٥,٩	٤,٠٨	١١٦٧,٤	٣,٨٣
محافظة الزلفي	١٣	١,٤٩	٥٣٠	٠,٧٢	٨٢,٩	٠,٤١	١٩٣,٤	٠,٦٣
محافظة الدوادمي	٩	١,٠٤	١٦٩	٠,٢٣	٣٩,٥	٠,١٩	٣٩٧,٥	١,٣١
محافظة القويعية	٥	٠,٥٧	١٠٣	٠,١٤	٣٤,٨	٠,١٧	٥٧,٢	٠,١٩
محافظة وادي الدواسر	٤	٠,٤٦	٩١	٠,١٣	٣١	٠,١٥	٤١,٨	٠,١٤
محافظة المجمعة	٤	٠,٤٦	٩٢	٠,١٣	١١,٦	٠,٠٦	٣٧,٦	٠,١٢
محافظة المزاحمية	٣	٠,٣٤	٢٦٦	٠,٣٦	١١٨,٢	٠,٥٨	٣٨٣,٨	١,٢٦
محافظة حوطة بني تميم	٣	٠,٣٤	١٤٧	٠,٢٠	٥,٦	٠,٠٣	١٢١,١	٠,٤٠
محافظة السليل	٣	٠,٣٤	٤٣	٠,٠٦	٩,٢	٠,٠٥	٥٧,٢	٠,١٩
محافظة ضرما	٢	٠,٢٣	٨٦	٠,١٢	٨١,٩	٠,٤٠	٧٩,٨	٠,٢٦
محافظة الأفلاج	٢	٠,٢٣	٣٧	٠,٠٥	٣,٣	٠,٠٢	٩,٢	٠,٠٣
محافظة الغاط	١	٠,١٢	٦٢	٠,٠٩	٤٧,٩	٠,٢٤	١٧٤,٤	٠,٥٧
محافظة شقراء	١	٠,١٢	٩	٠,٠١	٩,٢	٠,٠٥	٢٤,٠	٠,٠٨
محافظة ثادق	١	٠,١٢	١٦	٠,٠٢	٦,٧	٠,٠٣	١٤,٤	٠,٠٥
المجموع	٨٧٠	١٠٠	٧٣٢٧٤	١٠٠	٢٠٢٥١,٢	١٠٠	٣٠٤٧٠,٧	١٠٠

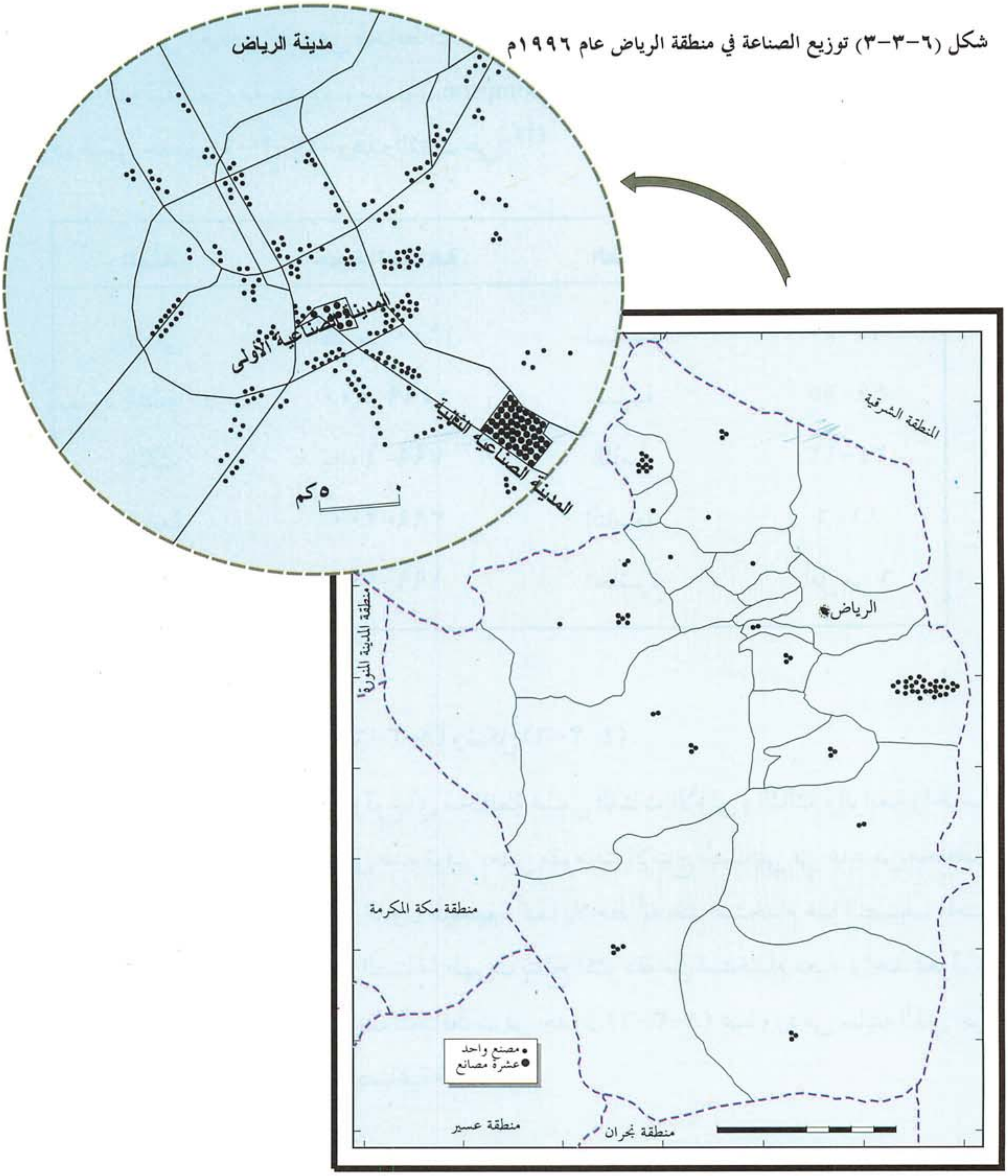
المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

وتأتي محافظة الزلفي بعد الخرج، حيث يقوم فيها ١٣ مصنعاً بعمالة صناعية تبلغ ٥٣٠ عاملاً، أما استثماراتها الصناعية فحوالي ٨٣ مليون ريال، ثم محافظة الدوادمي بتسعة مصانع وحوالي ١٧٠ عاملاً، ونحو ٤٠ مليون ريال من الاستثمارات الصناعية. ويوجد خمسة مصانع في محافظة القويعية، وأربعة مصانع في كل من محافظة المجمعة ومحافظة وادي الدواسر، وثلاثة في كل من المزاحمية وحوطة بني تميم والسليل. أما باقي المحافظات فكل منها يضم مصنعاً أو مصنعين وهي محافظات ضرما والأفلاج، ثم الغاط وشقراء وثادق.

شكل (٦-٣-٣) توزيع الصناعة في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م



الوزن الصناعي للمحافظات:

للتعرف على الحجم الصناعي لمحافظات منطقة الرياض بشكل أدق فقد تم تصنيفها إلى الفئات الصناعية الدولية المعروفة بفئات تومبسون Thompson ، باستخدام مجموع نقاط(١) تقييم المعايير الواردة ضمن جدول (٦-٣-٧)، وهذه الفئات هي :(٢)

الفئة	حجم الصناعة	الفئة	حجم الصناعة
الأولى	أكثر من ١٦٠٠	السادسة	٥٠-٩٩
الثانية	٨٠٠-١٥٩٩	السابعة	٢٥-٤٩
الثالثة	٤٠٠-٧٩٩	الثامنة	١٢-٢٤
الرابعة	٢٠٠-٣٩٩	التاسعة	٦-١١
الخامسة	١٠٠-١٩٩	العاشرة	أقل من ٦

وقد وقعت النتائج في جدول (٦-٣-٨) وشكل (٦-٣-٤).

ويتبين من هذا التصنيف عدم وقوع أي محافظة ضمن الفئات الأولى والثالثة والرابعة والخامسة والسابعة، والسبب في ذلك يعود إلى عدم توفير بعض مقومات الإنتاج الصناعي في عدد من محافظات المنطقة بالقدر الموجود في الكثير من الدول المتقدمة. كما يلاحظ أنه عند استخدام هذا التصنيف المعتمد على أكثر من معيار في تحديد حجم الصناعة ظهرت نتائج أكثر دقة من استخدام معيار واحد بمعزل عن غيره من المعايير، بدليل اختلاف ترتيب المحافظات في جدول (٦-٣-٨) عما ورد في سابقه الذي جرى ترتيبه بناء على معيار عدد المنشآت الصناعية فقط.

(١) المقصود بالنقاط هنا هو متوسط النسب المئوية الأربع الواردة في جدول (٦-٣-٧): أي بجمعها ثم قسمتها على أربعة.

(٢) سيف، محمود محمد، (١٩٨٥م)، **المواقع الصناعية**، دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص٣١٥.

جدول (٦-٣-٨) حجم الصناعة في محافظات منطقة الرياض للعام ١٩٩٦م

المحافظات	٪ من متوسط عدد المصانع (أ)	٪ من متوسط عدد العمال (ب)	٪ من متوسط رأس المال (ج)	٪ من متوسط جملة الإنتاج (د)	حجم الصناعة أ+ب+ج+د / ٤	الفئة	الترتيب
مدينة الرياض وضواحيها	١٣٦٢,١	١٤٢٣,٠	١٤٠٣,٢	١٣٦٤,٤	١٣٨٨,٢	الثانية	١
محافظة الخرج	٥٠,٠	٤٣,٢	٦١,٢	٥٧,٥	٥٣,٠	السادسة	٢
محافظة الزلفي	٢٢,٤	١٠,٩	٦,١	٩,٥	١٢,٢	الثامنة	٣
محافظة الدوادمي	١٥,٥	٣,٥	٢,٩	١٩,٦	١٠,٤	التاسعة	٤
محافظة المزاحمية	٥,٢	٥,٥	٨,٨	١٨,٩	٩,٦	"	٥
محافظة القويعية	٨,٦	٢,١	٢,٦	٢,٨	٤,٠	العاشرة	٦
محافظة ضرما	٣,٥	١,٨	٦,١	٣,٩	٣,٨	"	٧
محافظة الغاط	١,٧	١,٣	٣,٥	٨,٦	٣,٨	"	٨
محافظة حوطة بني تميم	٥,٢	٣,٠	٠,٤	٦,٠	٣,٧	"	٩
محافظة وادي الدواسر	٦,٩	١,٩	٢,٣	٢,١	٣,٣	"	١٠
محافظة المجمعة	٦,٩	١,٩	٠,٩	١,٩	٢,٩	"	١١
محافظة السليل	٥,٢	٠,٩	٠,٧	٢,٨	٢,٤	"	١٢
محافظة الأفلاج	٣,٥	٠,٨	٠,٢	٠,٥	١,٣	"	١٣
محافظة شقراء	١,٧	٠,٢	٠,٧	١,٢	١,٠	"	١٤
محافظة ثادق	١,٧	٠,٣	٠,٥	٠,٧	٠,٨	"	١٥
المتوسط القياسي	**٥٨**	**٤٨٨٥**	**١٣٥٠**	**٢٠٣١**	–	–	–

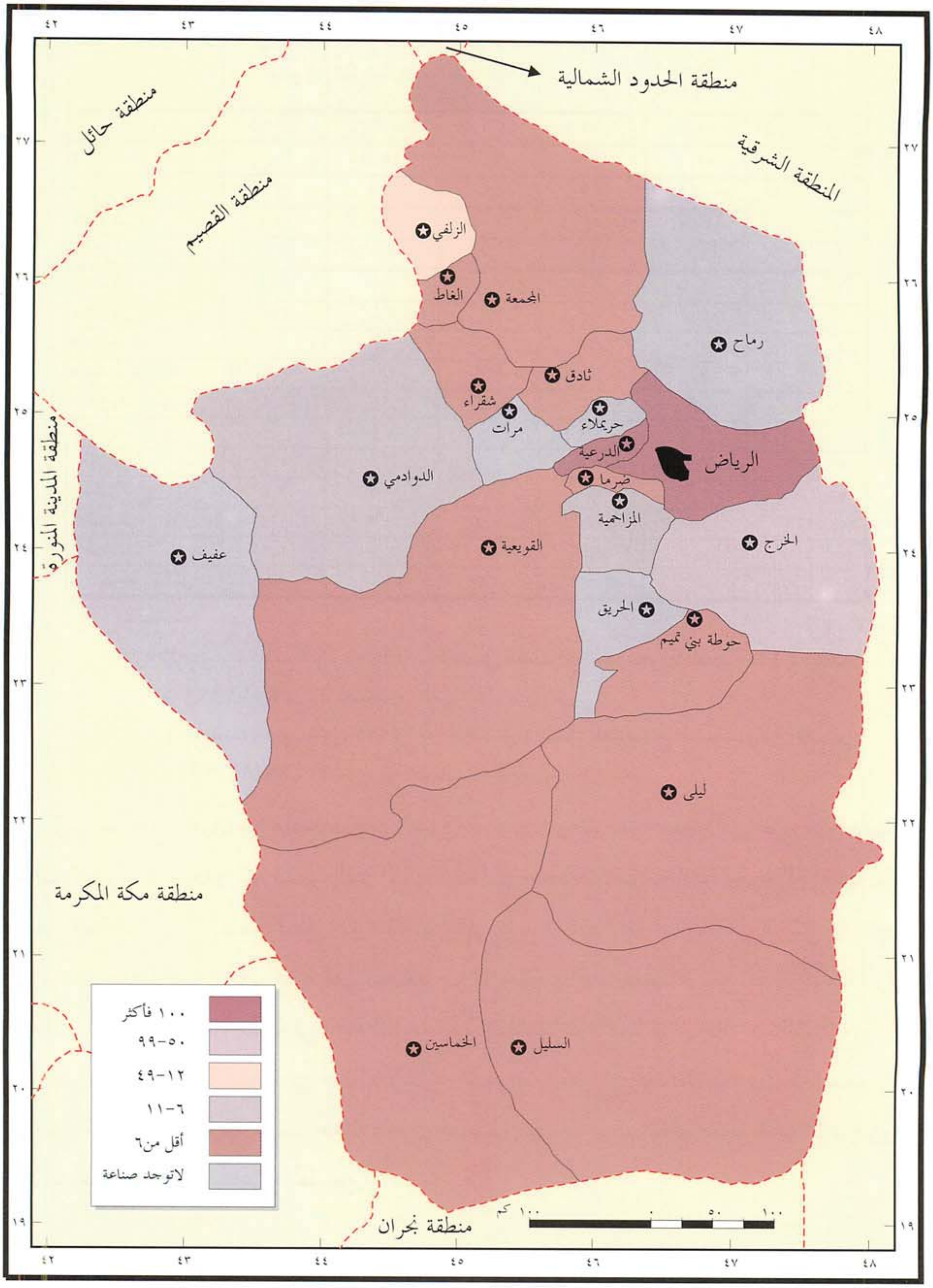
المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

ومن الواضح للعيان من هذا التصنيف التفوق الفريد الذي تميزت به مدينة الرياض وضواحيها في حجم الصناعة مما جعلها تقع ضمن الفئة الثانية، كما أن حجم صناعة محافظة الخرج قد أهلها لتكون ضمن الفئة السادسة، بتفوق شمل جميع المعايير على بقية المحافظات، أما محافظة الزلفي فإن تفوقها في مجال عدد المنشآت الصناعية على المحافظات اللاحقة لها قد جعلها ضمن الفئة الثامنة، وتأتي محافظتا الدوادمي والمزاحمية في الفئة التاسعة وذلك لتميز أولاهما في مجال عدد المصانع وكمية الإنتاج الصناعي، وتميز الثانية في مجال الإنتاج والتمويل. أما باقي المحافظات -وعددها عشر- فإن تواضع أحجامها الصناعية بسبب حداثة دخول الصناعة إليها قد جعلها تقبع ضمن الفئة الأصغر وهي العاشرة ذات الحجم الصناعي الأقل من ٦.

شكل (٦-٣-٤) حجم الصناعة في محافظات منطقة الرياض عام ١٩٩٦م



الأساس الجغرافي لتوزيع الصناعة في محافظات المنطقة:

إن فلسفة التوزيع المكاني للصناعة على أنحاء منطقة الرياض لا تستند على أنظمة مسبقة الإعداد، فالجهات المسؤولة عن الترخيص والإشراف والمتابعة للاستثمارات الصناعية لا تتدخل في تفاصيل اختيار الموقع الصناعي، ولكنها تترك للمستثمر حرية الاختيار ما دام يلتزم بالخطوط العريضة للسياسة الصناعية المعتمدة، وهذا الترتيب يوفر بيئة استثمارية ممتازة تتيح لعوامل التوطن الصناعي ممارسة دورها الحقيقي الذي يضمن للصناعة فرص النجاح، وفيما يلي محاولة لتلمس هذا الدور.

يشتمل جدول (٦-٣-٩) على تطبيق لمعامل ارتباط بيرسون على الصناعة في منطقة الرياض، بهدف اختبار توزيع الاستثمارات الصناعية على محافظات منطقة الرياض في ضوء مساحة كل محافظة. ويعد معامل ارتباط بيرسون من أفضل الطرق الكمية المستخدمة بكثرة في الأبحاث الجغرافية لقياس الترابط بين متغيرين.(١)

وقد بلغت نتيجة هذا الاختبار حوالي (-١٥٧, ٠)، وهي نتيجة سلبية ضعيفة تدل على علاقة عكسية: أي أن الاستثمارات الصناعية في منطقة الرياض لا تعتمد في توزيعها على مساحة المحافظات، ولذلك ينبغي البحث عن أسباب أخرى تفسِّر هذا التوزيع.

إن النظر في نوعية الأنشطة الصناعية التي بدأت في الانتشار في منطقة الرياض خارج مدينة الرياض وضواحيها يكشف عن أن معظمها من الصناعات الاستهلاكية الموجهة لأنها تحل محل الواردات، أي أنها تسعى لخدمة السوق المحلية المتنامية، ومن هنا فإن فحص العلاقة بين الصناعة وحجم السوق المحلية في منطقة الرياض ربما يفصح عن عامل هام يقف -مع عوامل أخرى- وراء التوزيع الحالي لهذه الصناعات، وقد يكون كذلك مؤشراً هاماً على المسيرة المستقبلية للتوطن الصناعي في منطقة الرياض.

---

(١) لمزيد من الشرح لكيفية حساب معامل الارتباط انظر: الفرا، محمد علي، (١٩٧٨م)، **مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية**، ط٣، وكالة المطبوعات، الكويت، ص ص١٩٥-١٩٩.

جدول (٦-٣-٩) معامل ارتباط بيرسون لاختبار توزيع الاستثمارات الصناعية في منطقة الرياض حيث توجد الصناعة عام ١٩٩٦م

المحافظات	الاستثمار الصناعي بالألف مليون ريال (س)	(س٢)	المساحة بالألف كم٢ (ص)	(ص٢)	س×ص
مدينة الرياض وضواحيها	١٨,٩٤٤	٣٥٨,٨٧٥	١١,٨٢٠	١٣٩,٧١٢	٢٢٣,٩١٨
محافظة الخرج	٠,٨٢٦	٠,٦٨٢	١٩,٧٩٠	٣٩١,٦٤٤	١٦,٣٤٧
محافظة المزاحمية	٠,١١٨	٠,٠١٤	٣,٥٨٠	١٢,٨١٦	٠,٤٢٢
محافظة الزلفي	٠,٠٨٣	٠,٠٠٧	٥,٥٤٠	٣٠,٦٩٢	٠,٤٦٠
محافظة ضرما	٠,٠٨٢	٠,٠٠٧	٢,٠٦٠	٤,٢٤٤	٠,١٧٠
محافظة الغاط	٠,٠٤٨	٠,٠٠٢	٢,٦٩٠	٧,٢٣٦	٠,١٢٩
محافظة الدوادمي	٠,٠٤٠	٠,٠٠٢	٣٠,٥٨٠	٩٣٥,١٣٦	١,٢٢٣
محافظة القويعية	٠,٠٣٥	٠,٠٠١	٥٠,٥٨٠	٢٥٥٨,٣٣٦	١,٧٧٠
محافظة وادي الدواسر	٠,٠٣١	٠,٠٠١	٤٨,٩٠٠	٢٣٩١,٢١٠	١,٥١٦
محافظة المجمعة	٠,٠١٢	٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٠,٣٦٠
محافظة السليل	٠,٠٠٩	٠,٠٠٠	٤٢,٤٢٠	١٧٩٩,٤٥٦	٠,٣٨٢
محافظة شقراء	٠,٠٠٩	٠,٠٠٠	٤,١١٠	١٦,٨٩٢	٠,٠٣٧
محافظة ثادق	٠,٠٠٧	٠,٠٠٠	٥,٦٠٠	٣١,٣٦٠	٠,٠٣٩
محافظة حوطة بني تميم	٠,٠٠٦	٠,٠٠٠	٧,٣٥٠	٥٤,٢٢٣	٠,٠٤٤
محافظة الأفلاج	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠	٥٤,١٢٠	٢٩٢٨,٩٧٤	٠,١٦٢
مجموع المحافظات (ن)=١٥	٢٠,٢٥٣	٣٥٩,٥٩١	٣١٩,١٤٠	١٢٢٠١,٩٣١	٣٤٦,٩٧٩

معامل الارتباط (ر)= -٠,١٥٧

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

وزارة الشئون البلدية والقروية، (١٩٨٤م)، **المسح الاقتصادي والاجتماعي الشامل لقرى وهجر المملكة العربية السعودية**، التقرير الثاني، منطقة الرياض، ص١٤، الرياض.

وعلى ذلك يشتمل جدول (٦-٣-١٠) على توزيع الطاقات الإنتاجية لمصانع المنطقة من ناحية، وتوزيع السكان على محافظات المنطقة التي توجد فيها الصناعة من ناحية أخرى، وبتطبيق معامل ارتباط بيرسون -سابق الذكر- على هذه المتغيرين يتبين أن معامل الارتباط بينهما يبلغ نحو (٠,٩٨٨)، وهو

ارتباط قوي جداً مما يشير إلى رابطة جغرافية شديدة بين عنصري السكان والإنتاج الصناعي في المحافظات الخمس عشرة التي توجد فيها الصناعة في منطقة الرياض، وبعبارة أخرى يمكن اعتبار حجم السوق المحلية في كل محافظة معياراً يتم بموجبه تحديد الطاقة الإنتاجية لمصانعها، وهذا بدوره يدل على أن الصناعة في هذه المحافظات ستحاول تغطية حاجاتها المحلية -في المستقبل المنظور- قبل أن تتجاوزها إلى أسواق أخرى لتصدير ما يزيد من إنتاجها عن الطاقة الاستيعابية لأسواق هذه المحافظات.

على أن اشتمال مدينة الرياض على النسبة الكبرى من عناصر البناء الصناعي للمنطقة يجعل من الضروري أيضاً تقصي توزيع الصناعة داخل هذه المدينة، وعدم اعتبارها مجرد إقليم صناعي واحد ضمن ذلك التوزيع. وبملاحظة تركز عدد كبير من مصانع مدينة الرياض داخل المدينتين (المنطقتين) الصناعيتين اللتين قامت وزارة الصناعة والكهرباء بتطويرهما خدمة للصناعة، فإنه يمكن توزيع الصناعة داخل مدينة الرياض إلى ثلاثة أقاليم صناعية هي المدينة الصناعية الأولى، والمدينة الصناعية الثانية، وبقية مدينة الرياض كإقليم صناعي ثالث، ويمكن ضم محافظات منطقة الرياض التي توجد فيها الصناعة في إقليم صناعي واحد هو الرابع، نظراً لضآلة نصيب هذه المحافظات من عناصر البناء الصناعي.

وبتوزيع هذه العناصر على الأقاليم الأربعة يمكن معرفة الأهمية الصناعية لكل إقليم، حيث يتركز أكثر من ٥٦٪ من المصانع في المدينتين الصناعيتين (٧٨ مصنعاً في الأولى و٤١٢ في الثانية)، وينتشر أكثر من ثلث هذه المصانع في بقية أنحاء مدينة الرياض (٣٠٠ مصنع)، ويتبقى للمحافظات خارج الرياض ٨٠ مصنعاً تمثل أقل من ١٠٪ من إجمالي المنشآت الصناعية.

أما العناصر البشرية العاملة في الصناعة فيتركز ما يزيد على ٧١٪ منها في مصانع المدينتين الصناعيتين بمجموع يتجاوز ٥٢,٣ ألف عامل، ويعمل نحو ١٧,٢ ألف منهم في المصانع المنتشرة في بقية أرجاء مدينة الرياض، أما المصانع الموجودة خارج مدينة الرياض، فلا يتجاوز نصيبها من العمالة ٥٪ من المجموع. ويقترب توزيع الاستثمارات الصناعية من هذا النمط، حيث تستأثر المدينتان الصناعيتان بحوالي ١٤,٥ ألف مليون ريال وهو ما يمثل ٧١,٣٪ من الإجمالي الاستثماري، ويزيد مجموع تمويل المصانع الموجودة في بقية أنحاء مدينة الرياض على ٤,٥ ألف مليون ريال (٢٢,٣٪)، في حين يتوزع الباقي وقدره ١,٣ ألف مليون ريال (٦,٤٪) على المصانع الموجودة خارج مدينة الرياض.

جدول (٦-٣-١٠) معامل ارتباط بيرسون لفحص العلاقة بين الصناعة وحجم السوق الاستهلاكية بمحافظات منطقة الرياض حيث توجد الصناعة فقط عام ١٩٩٦م

المحافظات	الإنتاج الصناعي بالمليون طن (س)	(س٢)	السكان بالمليون (ص)	(ص٢)	س×ص
مدينة الرياض وضواحيها	٢٧,٧١٢	٧٦٧,٩٠٥	٢,٧٩٢	٧,٧٩٥	٧٧,٣٧٢
محافظة الخرج	١,١٦٧	١,٣٦٢	٠,٢٤٣	٠,٠٥٩	٠,٢٨٤
محافظة الدوادمي	٠,٣٩٨	٠,٤٥٨	٠,١٦٦	٠,٠٢٨	٠,٠٦٦
محافظة المزاحمية	٠,٣٨٤	٠,١٤٧	٠,٠٢٤	٠,٠٠١	٠,٠٠٩
محافظة الزلفي	٠,١٩٣	٠,٠٣٧	٠,٠٥٠	٠,٠٠٣	٠,٠١٠
محافظة الغاط	٠,١٧٤	٠,٠٣٠	٠,٠٠٨	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
محافظة حوطة بني تميم	٠,١٢١	٠,٠١٥	٠,٠٣٦	٠,٠٠١	٠,٠٠٤
محافظة ضرما	٠,٠٨٠	٠,٠٠٦	٠,٠١٥	٠,٠٠٠	٠,٠٠١
محافظة القويعية	٠,٠٥٧	٠,٠٠٣	٠,٠٩٠	٠,٠٠٨	٠,٠٠٥
محافظة السليل	٠,٠٥٧	٠,٠٠٣	٠,٠٣٢	٠,٠٠١	٠,٠٠٢
محافظة وادي الدواسر	٠,٠٤٢	٠,٠٠٢	٠,٠٧٧	٠,٠٠٦	٠,٠٠٣
محافظة المجمعة	٠,٠٣٨	٠,٠٠١	٠,٠٩٧	٠,٠٠٩	٠,٠٠٤
محافظة شقراء	٠,٠٢٤	٠,٠٠١	٠,٠٢٨	٠,٠٠١	٠,٠٠١
محافظة ثادق	٠,٠١٤	٠,٠٠٠	٠,٠١١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
محافظة الأفلاج	٠,٠٠٩	٠,٠٠٠	٠,٠٥٦	٠,٠٠٣	٠,٠٠١
المجموع (ن)=١٥	**٣٠,٤٧٠**	**٧٦٩,٧٢٠**	**٣,٧٢٥**	**٧,٩١٥**	**٧٧,٧٦٣**

المعامل (ر)= ٠,٩٩٨

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٢م)، **نتائج تعداد سكان ١٤١٣هـ/١٩٩٢م**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

وبذلك تستأثر المدينتان الصناعيتان الأولى والثانية في مدينة الرياض بنحو ثلثي الأهمية الصناعية، بل إن المدينة الصناعية الثانية تختص منفردة بما يزيد على ٥٥٪ من الأهمية الصناعية لعموم المنطقة، وتمثل بقية المصانع في مدينة الرياض (خارج المدينتين الصناعيتين نحو) ٢٧٪ من الأهمية، ولا يتبقى لمصانع المحافظات الأخرى سوى أقل من ٧٪ (جدول: ٦-٣-١١)، وفي هذا دلالة واضحة على أهمية المناطق الصناعية المجهزة بما تحتاجه الصناعة من مرافق وخدمات، إذ إنها خير وسيلة لتشجيع الصناعة وحثها على النمو السريع، وإن نشر مثل هذه المناطق الصناعية في محافظات المنطقة كفيل بدفع عجلة التنمية الصناعية في هذه المحافظات من ناحية، وتخفيف الضغط الشديد على المدينتين الصناعيتين في الرياض من قبل الصناعة حيث وصلت قائمة الانتظار من المستثمرين الصناعيين الطالبين لأراض صناعية إلى ٢٥٠ مستثمراً بنهاية عام ١٩٩٦م.(١)

جدول (٦-٣-١١) توزيع الأهمية الصناعية في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

	داخل مدينة الرياض			خارج مدينة الرياض
	المدينة الصناعية الأولى	المدينة الصناعية الثانية	بقية مدينة الرياض	المحافظات
عدد المصانع	٧٨	٤١٢	٣٠٠	٨٠
النسبة المئوية (أ)	٩,٠	٤٧,٣	٣٤,٥	٩,٢
عدد العمال	٨٢٤٠	٤٤٠٧٥	١٧١٩٨	٣٧٦١
النسبة المئوية (ب)	١١,٢	٦٠,٢	٢٣,٥	٥,١
إجمالي التمويل (مليون ريال)	٢٦٧٤,٥	١١٧٦٩,٥	٤٥٠٥,٣	١٣٠٢,٠
النسبة المئوية (ج)	١٣,٢	٥٨,١	٢٢,٣	٦,٤
معامل الأهمية الصناعية (أ+ب+ج)/٣	١١,١	٥٥,٢	٢٦,٨	٦,٩

المصـدر:

الإدارة الصناعية، (١٩٩٦م)، **دليل مصانع الرياض لعام ١٩٩٦م**، ط٧، الغرفة التجارية بالرياض، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

---

(١) تجارة الرياض، (١٩٩٧م)، الصناعة الوطنية تطوي حقبة الإحلال، عدد ٤٢٣، ديسمبر ١٩٩٧، **تجارة الرياض**، الرياض، ص ص٢٤-٣١.

التوزيع الحجمي للصناعات:

لا تكتمل صورة التوزيع المكاني للصناعة في منطقة ما؛ دون التعرف على أحجام المنشآت الصناعية في كل جزء منها، لما في ذلك من إبراز للكم الصناعي الحقيقي وإظهار لنمط الصناعة السائدة.[(١)] وفي منطقة الرياض تم تقسيم المصانع إلى فئات حجمية حسب القوة العاملة على النحو التالي:

- فئة المصانع الصغيرة: وهي المصانع التي يقل عدد العاملين في كل منها عن ٢٠ عاملاً.
- فئة المصانع المتوسطة: وهي تلك التي يتراوح عدد عمالها بين ٢٠ و٤٩ عاملاً.
- فئة المصانع الكبيرة: وهي المصانع التي يتراوح عدد العاملين فيها بين ٥٠ و١٩٩ عاملاً.
- فئة المصانع الضخمة: وهي التي يبلغ عدد عمال كل منها ٢٠٠ عاملٍ فأكثر.

وبتوزيع هذه الفئات على أنحاء منطقة الرياض (جدول: ٦-٣-١٢ وشكل: ٦-٣-٥)، يتضح أولاً أن صناعة هذه المنطقة تميل إلى الضخامة حيث تشكل مصانع الفئتين الكبيرة والضخمة ما يزيد على ٤١٪ من مصانعها، بينما لا تتجاوز نسبة مصانع الفئة الصغيرة ١٨٪. وتتميز المدينتان الصناعيتان في الرياض بارتفاع مستوى صناعاتهما، وذلك باستحواذهما على نحو ٧٠٪ من المصانع الكبيرة والضخمة في المنطقة، على أن المدينة الصناعية الثانية (الجديدة) تنفرد بالنصيب الأكبر (٦١٪) وذلك بسبب صغر مساحة وعدد مصانع المدينة الصناعية الأولى (القديمة).

وبما أن حوالي ٥٤٪ من مصانع المدينة الصناعية الثانية من الفئتين الكبيرة والضخمة، فإنه يمكن الحكم عليها بأنها معقل الصناعة الثقيلة في منطقة الرياض، وهذا ناتج عن توفر كل ما يحتاج إليه هذا النوع من الصناعة من أراض شاسعة مجهزة ومرافق متكاملة وخدمات عالية المستوى في هذه المدينة العملاقة التي تعتبر أضخم المدن الصناعية التي أنشأتها وتشرف عليها وزارة الصناعة والكهرباء.[(٢)]

وكلما ابتعدنا عن هاتين المدينتين الصناعيتين النموذجيتين تتميز المصانع بصغر حجمها أكثر فأكثر، ففي بقية أنحاء مدينة الرياض تشكل المصانع المتوسطة والصغيرة ما نسبته حوالي ٦٧٪، وهذا يعود في الغالب إلى طبيعة الصناعات المتناثرة في أحياء العاصمة، حيث إنها تتصف بكونها استهلاكية خفيفة

---

(١) سيف، محمود محمد، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص٣١١.

(٢) إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، مرجع سابق، ص٤٠.

بشكل عام، كما أن أسعار الأراضي خارج المدن الصناعية غير مدعومة من قبل الدولة مما يرفع من تكاليف الحصول عليها.

أما خارج مدينة الرياض وضواحيها (أي في المحافظات) فإن الصفة الغالبة على المصانع هي التواضع في أحجامها، إذ تشكل المصانع الصغيرة والمتوسطة منها ما تزيد نسبته على ٩٢٪، وهذا طبيعي في مصانع الأقاليم الريفية على المستوى العالمي، وعلى مستوى دول العالم الثالث على وجه الخصوص، حيث محدودية مقومات الصناعة من مواد أولية ومصادر للطاقة وتجهيزات ضرورية مقارنة بما يتوفر في المدن الكبيرة،(١) إضافة إلى تضاؤل أحجامها السكانية أمام سكان العاصمة، مما يحد من طاقتها الاستيعابية كأسواق مستهدفة لهذه الصناعات.

ولإعطاء المزيد من التفاصيل تم التوزيع الحجمي للصناعات في المنطقة على أساس الاستثمارات المالية لهذه الصناعات أيضاً، وكما يتضح من جدول (٦-٣-١٣) وشكل (٦-٣-٦) فإن هذا التوزيع لا يختلف كثيراً عن سابقه، ولكن هناك ملاحظة هامة برزت من هذا التوزيع وهي تضاؤل نسبة المصانع الصغيرة التي يقل تمويل كل منها عن مليون ريال، حيث لم تتجاوز ٢,٧٪ من مصانع المنطقة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المصانع الكبيرة والضخمة مالياً (التي يتجاوز تمويل كل منها ١٠ ملايين ريال) إلى نحو ٤٣٪.

ولشمولية هذا الوضع في المنطقة فإنه يمكن القول بأن معظم مصانع منطقة الرياض تأخذ بسياسة التركيز على رأس المال Capital Intensive، وذلك بهدف تعويض النقص في العمالة الصناعية الماهرة التي لا تزال نادرة وطنياً، فيتم استيراد آخر ما توفره الأسواق الدولية من آلات صناعية عالية التقنية، وحتى في الدول المتقدمة صناعياً تتجه الصناعات إلى نفس الاتجاه بهدف التقليل من حاجتها للأيدي العاملة المرتفعة التكاليف.(٢)

---

(1) Norcliffe, G. B., (1985), The Industrial Geography of the Third World, In Pacione, M. (ed.), **Progress in Industrial Geography,** Croom Helm, London p. 272.

(2) Lever, W. F., (1985), Theory and Methodology in Inddustrial Geography, In Pacione, M. (ed.), **Progress in Industrial Geography**, Croom Helm, London, p. 14.

جدول (٦-٣-١٢) التوزيع الحجمي للمنشآت الصناعية في منطقة الرياض حسب العمالة عام ١٩٩٦م

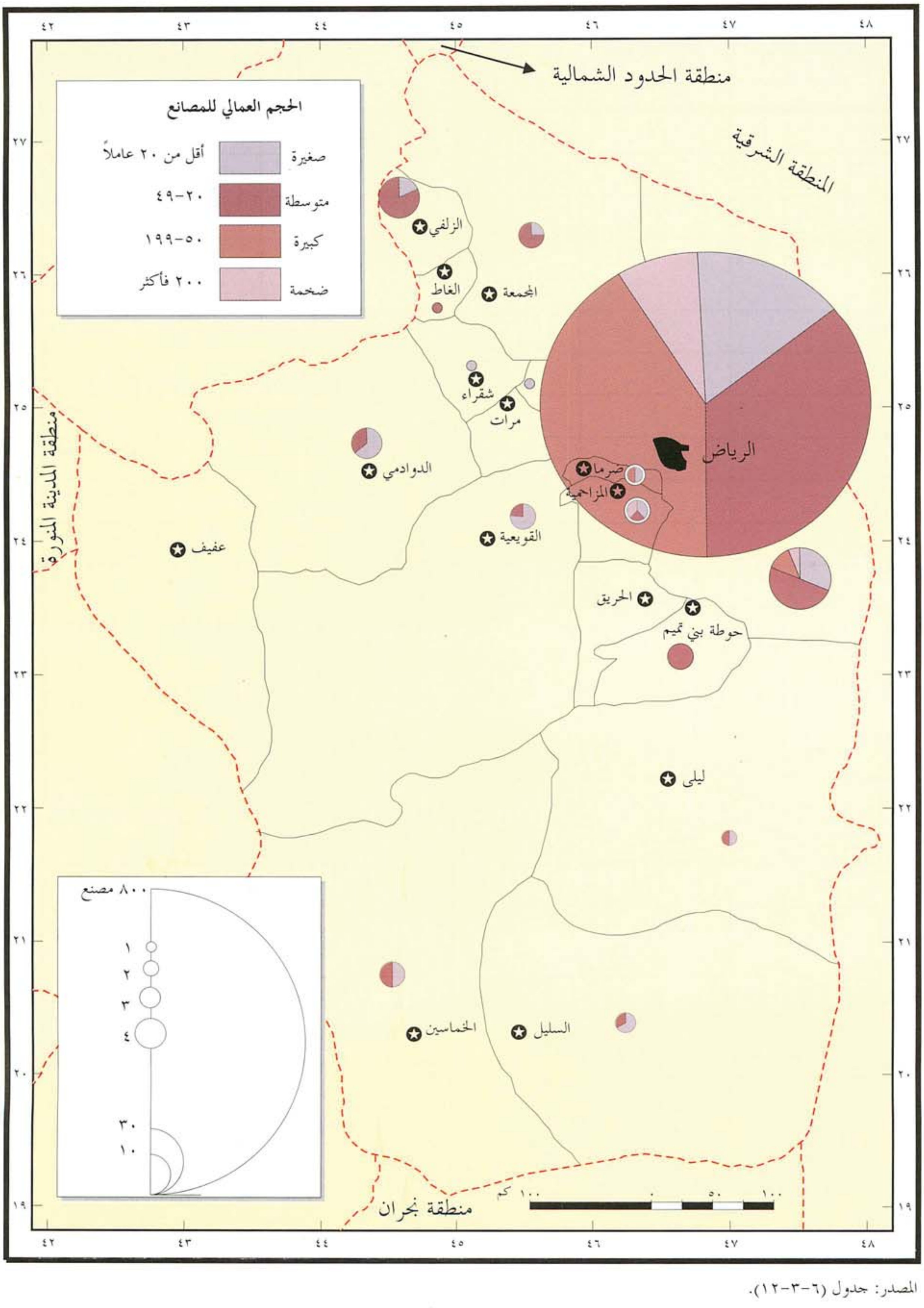
الحجم العمالي للمصانع	صغيرة (أقل من ٢٠)	متوسطة (٢٠-٤٩)	كبيرة (٥٠-١٩٩)	ضخمة (٢٠٠ فأكثر)
المدينة الصناعية الأولى بالرياض	١٧	٢٨	٢٤	٩
المدينة الصناعية الثانية بالرياض	٤٢	١٥٠	١٧٤	٤٦
بقية مدينة الرياض وضواحيها	٦٨	١٣٣	٨٦	١٣
مجموع مدينة الرياض وضواحيها	١٢٧	٣١١	٢٨٤	٦٨
محافظة الخرج	٨	١٦	٤	١
محافظة الزلفي	٣	١٠	-	-
محافظة الدوادمي	٦	٣	-	-
محافظة القويعية	٤	١	-	-
محافظة المجمعة	١	٣	-	-
محافظة وادي الدواسر	٢	٢	-	-
محافظة المزاحمية	١	١	-	١
محافظة حوطة بني تميم	-	٣	-	-
محافظة السليل	٢	١	-	-
محافظة الأفلاج	١	١	-	-
محافظة ضرما	١	-	١	-
محافظة الغاط	-	١	-	-
محافظة شقراء	١	-	-	-
محافظة ثادق	١	-	-	-
مجموع خارج مدينة الرياض وضواحيها	٣١	٤٢	٥	٢
إجمالي منطقة الرياض	١٥٨	٣٥٣	٢٨٩	٧٠
النسبة المئوية	١٨,٢	٤٠,٦	٣٣,٢	٨,٠

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

شكل (٦-٣-٥) التوزيع الحجمي للمنشآت الصناعية في منطقة الرياض حسب العمالة عام ١٩٩٦م



المصدر: جدول (٦-٣-١٢).

جدول (٦-٣-١٣) التوزيع الحجمي للمنشآت الصناعية في منطقة الرياض حسب الاستثمارات المالية عام ١٩٩٦م

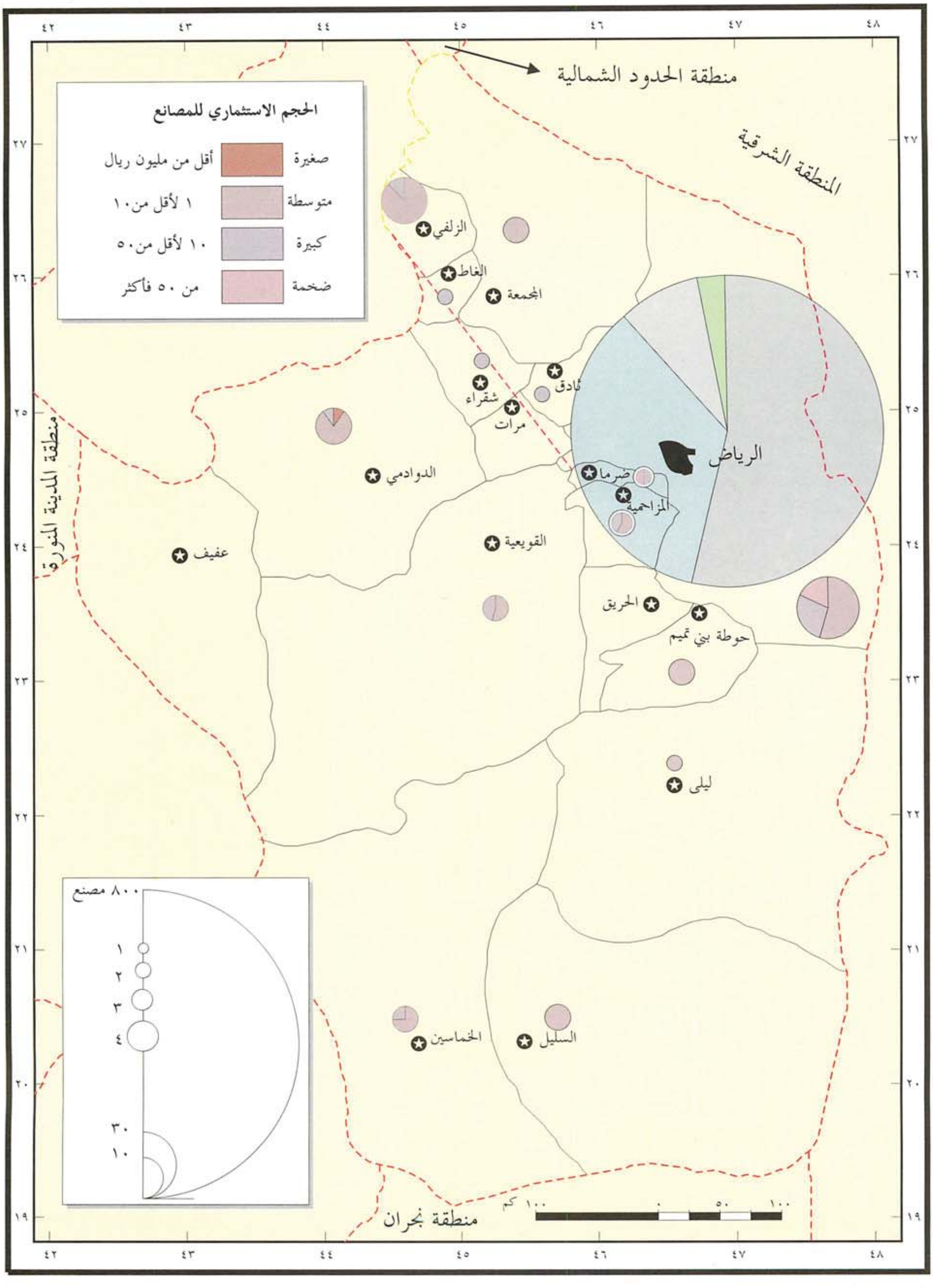
الحجم العمالي للمصانع	صغيرة (أقل من مليون ريال)	متوسطة (مليون-أقل من عشرة مليون)	كبيرة (١٠-أقل من ٥٠ مليون)	ضخمة (أكثر من ٥٠ مليون)
المدينة الصناعية الأولى بالرياض	١	٤٩	٢٢	٦
المدينة الصناعية الثانية بالرياض	٨	١٧٧	١٦٧	٦٠
بقية مدينة الرياض وضواحيها	١٤	١٩٢	٨٠	١٤
مجموع مدينة الرياض وضواحيها	٢٣	٤١٨	٢٦٩	٨٠
محافظة الخرج	-	١٦	٨	٥
محافظة الزلفي	-	١١	٢	-
محافظة الدوادمي	١	٧	١	-
محافظة القويعية	-	٣	٢	-
محافظة المجمعة	-	٤	-	-
محافظة وادي الدواسر	-	٣	١	-
محافظة المزاحمية	-	٢	-	١
محافظة حوطة بني تميم	-	٣	-	-
محافظة السليل	-	٣	-	-
محافظة الأفلاج	-	٢	-	-
محافظة ضرما	-	-	١	١
محافظة الغاط	-	-	١	-
محافظة شقراء	-	١	-	-
محافظة ثادق	-	١	-	-
مجموع خارج مدينة الرياض وضواحيها	١	٥٦	١٦	٧
إجمالي منطقة الرياض	٢٤	٤٧٤	٢٨٥	٨٧
النسبة المئوية	٢,٧	٥٤,٥	٣٢,٨	١٠,٠

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

شكل (٦-٣-٦) التوزيع الحجمي للمنشآت الصناعية في منطقة الرياض حسب الاستثمارات المالية عام ١٩٩٦م



المصدر: جدول (٦-٣-١٣).

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة في تطور وتوزيع الصناعة في منطقة الرياض

تعتمد الصناعة الحديثة في نشأتها ونمط توزعها ومدى نجاحها على مجموعة كبيرة من المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية والحضارية، وتنظر الجغرافيا إلى هذه المقومات على أنها الضوابط التي توجه وتتحكم مجتمعة في الواقع الصناعي في أي إقليم من العالم.(١)

وفي دول العالم الثالث غالباً ما تتركز المنشآت الصناعية في المدن الكبيرة حيث توجد التجهيزات الأساسية والخدمات الضرورية بشكل كاف، أو حيث تحقق ضوابط ألفرد فيبر Alfred Weber قرب الموارد الطبيعية ومناطق الوفرة الزراعية، كما أن السوق قد يمثل القوة الموجهة للصناعات في انتشارها: وبما أن النمط العمراني السائد في معظم الدول النامية هو نمط المدينة المهيمنة (أو المدينة الأم) Primate City، فإن هذه المدن تمثل الأسواق الرئيسية في هذه الدول وذلك باستحواذها على القسم الأكبر من السكان. وغالباً ما يحظى هذا التوجه بدعم قوي من الجهات الحكومية المشرفة والمنظمة للتنمية الصناعية في الدول النامية.(٢)

وفي منطقة الرياض -كبقية مناطق المملكة- تسعى الدولة ممثلة في وزارة الصناعة والكهرباء إلى تحويل هذه القوى (قوة التجهيزات الأساسية وقوة الموارد الطبيعية والإمكانات الزراعية وقوة السوق) إلى إمكانات هائلة يمكن تفعيلها لتطوير الصناعة الوطنية، فسعت إلى توجيه الاستثمارات الصناعية للتوطن حيث تتحقق الاستفادة القصوى من كل هذه القوى.

ورغبة من الحكومة في تشجيع رجال الأعمال على الاستفادة الحقيقية من هذه الإمكانات فيما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، فقد وضعت مجموعة كبيرة من الحوافز التشجيعية، يأتي في طليعتها

---

(1) Smith, D. M., (1981), **Industrial Location: an economic geographical analysis,** 2nd. Edn., Wiley, New York, pp. 45-67.

(2) Norcliffe, op. cit., pp. 270-710.

إقامة المدن الصناعية المتطورة وتوفير القروض المالية الميسرة الكفيلة بتذليل معظم الصعاب التي تواجه الصناعات الوطنية. (١)

من ناحية أخرى، تعتبر السياسة العامة للدولة والتخطيط الحكومي الداعم للصناعة من أهم المؤثرات المتحكمة في الصناعة تطوراً وتنظيماً وتوزيعاً، وفي هذا السياق يرى الكثير من الباحثين أن تخصيص مساحات كافية من المدن للتنمية الصناعية، بالإضافة إلى الحوافز المالية أهم الأدوات التي تستخدمها حكومات الدول المتقدمة لتوجيه الصناعة نحو خدمة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاستراتيجية للبلاد. (٢)

المدن الصناعية:

من أجل تفعيل تلك الفوائد المتبادلة بين التنمية الصناعية وبين المصالح الوطنية بشتى جوانبها، فقد سارعت حكومة المملكة إلى إنشاء المدن الصناعية منذ عام ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، وهي السنة التي بدأت فيها أولى خطط التنمية الخمسية. ففي ذلك العام أقيمت أول ثلاث مدن صناعية في كل من الرياض وجدة والدمام، بمساحة إجمالية بلغت نحو ٦,٣ مليون متر مربع. (٣)

وتتألف المدن الصناعية عادة من مساحات معينة من الأرض تحدد في ضواحي المدن الكبيرة، وتخصص لاستيعاب المنشآت الصناعية، وتجهز بكافة التسهيلات والخدمات التي تتطلبها الصناعة. (٤) وتستفيد الصناعات من توطنها في المدن الصناعية فوائد متعددة، فتجاور المصانع في هذه المخططات يساعد على إيجاد نوع من التفاعل فيما بينها، يبدأ متواضعاً ولكنه يأخذ في التنامي السريع مما يؤدي إلى التكامل بين المصانع، وتخفيض كلفة الإنتاج وتحقيق مزايا الإنتاج الواسع Mass Production.

كما أن وجود هذه المصانع على أرض واحدة يسهل حصولها على ما تحتاج إليه من خدمات ومرافق، حيث يتم ربطها بشبكات الخدمات المختلفة كالطاقة الكهربائية والمياه والصرف الصحي

---

(١) الدار السعودية للخدمات الاستشارية، (١٩٩٠م)، مرجع سابق، ص ص٥٣-٦٨.

(2) Smith, (1981), op. cit., p. 63.

(٣) وزارة الصناعة والكهرباء، (د. ت.)، **المدن الصناعية**، وكالة بكر للدعاية الإعلام، الرياض، ص٧.

(٤) رسول، أحمد حبيب، (١٩٨٥م)، **جغرافية الصناعة**، دار النهضة العربية، بيروت، ص١٣٩.

والطرق والاتصالات. كما أن خدمات الورش الفنية المجهزة في هذه المدن تمد المصانع بحاجتها من صيانة لآلاتها وتوفر ما يلزمها من قطع غيار مصنعة في الجوار، ناهيك عن المرافق الهامة كالمصارف ومكاتب البريد والمراكز الصحية والمساجد والمطاعم والخدمات الأمنية من شرطة ومراكز للدفاع المدني.

ونظراً لاختلاف متطلبات المصانع من المساحات الأرضية فإن المدن الصناعية -في المملكة وغيرها- تقسم إلى قطع ذات مساحات متفاوتة، تفي بما تحتاجه المصانع لإقامة منشآتها، بالإضافة إلى إنشاء مساكن للعمال في الجوار بمعدل ٢٥م٢ لكل عامل. وتؤجر الأراضي في المدن الصناعية بموجب عقد مبدئي يمتد لفترة ٢٥ سنة، وبكلفة رمزية بواقع ٠,٠٨ ريال (ثمان هللات) للمتر المربع الواحد سنوياً، وبهذه الكلفة لا يتجاوز إيجار مصنع مساحته ٢٠٠٠٠ متر مربع ١٦٠٠ ريال في السنة، كما أن خدمات الماء والكهرباء والغاز تقدم بأسعار مدعومة تقل كثيراً عن أسعارها خارج المدن الصناعية.[١]

ويشترط في المصانع التي تتقدم بطلب قطع أراضٍ في المدن الصناعية أن تكون مرخصة من قبل وزارة الصناعة والكهرباء، وتعطى الأولوية للصناعات التي تقترحها خطط التنمية الخمسية المتتابعة، وكذلك لفروع المصانع القائمة لإنتاج منتوجات جديدة مرتبطة بنشاطها الأصلي Downstream Expansion، وكذلك تفضل المشاريع التي تجلب تقنيات عالية وحديثة إلى المملكة، وتلك التي تكمل مشاريع صناعية قائمة في نفس المدن الصناعية، وكلما كانت نسبة رأس المال الوطني أكبر كانت الأفضلية أكبر رغم الترحيب برؤوس الأموال الأجنبية.[٢]

وقد توسعت الوزارة في إنشاء المدن الصناعية حتى وصلت الآن إلى ثمان مدن منتشرة في أنحاء المملكة، يبلغ مجموع مساحاتها نحو ٣٤ مليون متر مربع، وهذا لا يشمل المدن الصناعية التي أنشأتها الهيئة الملكية للجبيل وينبع ولا تلك التابعة للمؤسسة العامة للبترول والمعادن. ويخص منطقة الرياض مدينتان تقعان في مدينة الرياض، وتبلغ مساحتهما الإجمالية ١٢٤٥١ متراً مربعاً: أي ما نسبته حوالي ٣٧٪ من إجمالي المدن الثمان (جدول: ٦-٣-١٤). وتقوم الوزارة حالياً بتطوير مساحات إضافية مجموعها نحو ١٣,٥ مليون متر مربع، حوالي ٢٨٪ منها في مدينة الرياض، ويمثل الجزء الثالث من المدينة الصناعية الثانية، وبذلك يكون مجموع المساحات المطورة والتي تحت التطوير أكثر من ٤٧ مليون متر مربع، أي أن منطقة الرياض تتمتع بنحو ٣٤٪ من هذه المساحات.

---

(١) الدار السعودية للخدمات الاستشارية، (١٩٩٠م)، مرجع سابق، ص٥٨.

(٢) المرجع السابق، ص١٥٧.

وبمقارنة هذه النسبة بنسبة المصانع القائمة في المدينتين الصناعيتين في الرياض والبالغة نحو ٥٠٪ من إجمالي عدد المصانع في المملكة، يتضح مدى الضغط الشديد على الأراضي الصناعية في منطقة الرياض، فحتى نهاية عام ١٩٩٦م كان هناك ما يزيد على ٢٥٠ مستثمراً ينتظرون الحصول على أراضٍ صناعية في الرياض لإقامة مصانع عليها، بحيث أنه يمكن اعتبار النقص في الأراضي الصناعية في الرياض -نتيجة الإقبال الشديد من رجال الأعمال على الاستثمار الصناعي- بأنه المعوق الرئيس في الوقت الحاضر أمام التنمية الصناعية بالمنطقة.[١]

إن مشكلة نقص الأراضي الصناعية تعتبر من أهم كوابح الانطلاقة الصناعية في أي مكان من العالم المتقدم والنامي على حد سواء،[٢] ويمكن أن تنعكس في تأجيل قيام المشاريع الصناعية في منطقة الرياض، أو الحد من كفاءة القائم منها ووقف نموها لعدم إمكانية استيعاب خططها التوسعية. كما أن ذلك يمكن أن يدفع المستثمرين إلى إقامة مصانعهم خارج المدن الصناعية وهذا يسبب تشتت الصناعة مما يعيق التكامل والترابط بين المنشآت الصناعية، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة وصحة السكان. وأخيراً قد يكون ذلك سبباً في دفع بعض المستثمرين للبحث عن بدائل استثمارية خارج المملكة، مما يشكل خسارة للصناعة المحلية وللاقتصاد الوطني عامة.

جدول (٦-٣-١٤) المدن الصناعية التي تشرف عليها وزارة الصناعة والكهرباء في منطقة الرياض وعموم المملكة عام ١٩٩٦م

	المساحة القائمة مليون م٢	الكلفة المالية مليون ريال	عدد المصانع القائمة	مساحات تحت التطوير مليون م٢	المساحة الإجمالية مليون م٢
إجمالي المملكة	٣٣٩٩١	١٧٩٨	٩٩١	١٣٤٣٠	٤٧٤٢١
منطقة الرياض	١٢٤٥١	٥٢٧	٤٩٠	٣٧٨٦	١٦٢٣٧
نسبة منطقة الرياض	٣٦,٦٪	٢٩,٣٪	٤٩,٥٪	٢٨,٢٪	٣٤,٢٪

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **النشرة الإحصائية الصناعية**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض، ص٤٢.

(١) تجارة الرياض، (١٩٩٧م)، مرجع سابق، ص٢٨.

(2) Scott, (1982), op. cit., p. 114.

وقد شهدت الآونة الأخيرة جهوداً كبيرة مشتركة بين القطاع الخاص والجهات المسؤولة عن التنمية الصناعية -وهي وزارة الصناعة والكهرباء وأمانة مدينة الرياض والهيئة العليا لتطوير الرياض- من أجل الترتيب لإقامة مدينة صناعية كبيرة جديدة في إحدى محافظات منطقة الرياض.

القروض الصناعية:

أنشأت حكومة المملكة عدداً من مؤسسات الإقراض المتخصصة، تؤمن من خلالها قروضاً ميسرة للمشروعات الصناعية (مثل صندوق الاستثمارات العامة وهو الأضخم مالياً)، على أن القروض الحكومية المخصصة للقطاع الصناعي الخاص يتم تقديمها عبر الصندوق السعودي للتنمية الصناعية، وقد أسس هذا الصندوق عام ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م كجهاز تمويلي لدعم وتشجيع الصناعة السعودية، عن طريق تقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل، تصل قيمتها إلى ٥٠٪ من إجمالي تكلفة المشروع التأسيسية بالإضافة إلى تكاليف التشغيل للثلاثة أشهر الأولى بعد بداية الإنتاج.

ويشترط للموافقة على تقديم قروض الصندوق أن يحصل المشروع على ترخيص من وزارة الصناعة والكهرباء، وألا يقل رأس المال الوطني في المشروع عن ٥٠٪، وتخفض قيمة القرض بما يتناسب مع النقص عن تلك النسبة،[١] كما أن المشاريع التي يمولها الصندوق يجب أن تكون مجدية من النواحي الاقتصادية والفنية، ولابد من تسديد هذه القروض خلال فترة لا تتجاوز خمس عشرة سنة، وذلك طبقاً لجداول استحقاق تحدد وفق توقعات العائد المتحقق للمشاريع.

ولابد من الإشارة إلى أن نظام الصندوق يشترط أيضاً استخدام المواد المصنعة محلياً -عند توفرها- في بناء المصنع وكافة التجهيزات اللازمة للمشروع، كما أنه لابد من إسناد كافة الدراسات الفنية والأعمال الهندسية والإشراف على عملية بناء المصنع إلى مؤسسات استشارية سعودية، ولا مانع من مشاركة أجنبية عند تأكد الصندوق من ضرورة ذلك، يضاف إلى ذلك أن مراقبة حسابات المشروع منذ بدء إقامته وبعد تشغيله وحتى يتم تسديد آخر القروض يجب أن يقوم بها محاسب قانوني سعودي مرخص، وفي هذا دعم إضافي غير مباشر للمؤسسات والمصانع الوطنية.

وقد بلغ مجموع ما قدمه الصندوق للصناعات السعودية حتى نهاية عام ١٩٩٦م نحو ٢١,٥ ألف

---

(١) صندوق التنمية الصناعية السعودي، (١٩٧٧م)، **إرشادات القروض الصناعية**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، ص٦.

مليون ريال، وقد استأثرت صناعات منطقة الرياض بأكثر من ٣٠٪ منها. وقد كان نصيب صناعة مواد البناء الأكبر من إجمالي القروض، حيث زاد على ٧,٤ ألف مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٣٥٪. وتأتي بعد ذلك الصناعات الكيماوية فالمعدنية ثم الغذائية، حيث بلغت قروضها ٥,١ ألف مليون و٤,٣ ألف مليون و٢,٤ ألف مليون على التوالي، وبذلك يكون نصيب هذه الأنشطة الصناعية الأربعة مجتمعة نحو ٩٠٪ من إجمالي القروض التي قدمها الصندوق منذ إنشائه (جدول: ٦-٣-١٥).

وكان لنجاح برنامج الإقراض وكذلك تعاون المقترضين مع الصندوق أن تمكن عدد كبير منهم من تسديد ما يزيد على ١٢,٥ ألف مليون ريال، وهو ما يمثل نحو ٥٩٪ من قيمة القروض التراكمية التي منحت حتى نهاية عام ١٩٩٦م، ومنذ العام ١٩٨١م كانت المبالغ المسددة من القروض الصناعية كافية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصناعية المقترضة الجديدة، حيث يتم تدوير هذه المبالغ دون الحاجة إلى زيادة رأس مال الصندوق.[١]

جدول (٦-٣-١٥) القروض التي قدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي

حتى نهاية ١٩٩٦م بملايين الريالات

النشاط الصناعي	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦	المجموع التراكمي
الصناعات الغذائية والمشروبات	١٢٨,٣	٣٣,٦	٤٩	٣٩٩,٧	٢٤٣١,٨
صناعة المنسوجات والجلود	٥,٤	٩,٢	٧٥,٦	١٣٩,١	٨٠٦
الصناعات الخشبية والأثاث	١٠,٣	١٠,٣	١٦,٣	١,٨	٢٠٦,٤
صناعة الورق وانطباعة والنشر	٤١,٨	١٧,٤	٤٧,٣	٦٢,٦	٩٧١,٨
الصناعات الكيماوية والمنتوجات البلاستيكية	٩٠,١	١٠٧,٥	٥٠٨,٩	١٧٨,٥	٥٠٧٢,٧
صناعات مواد البناء والخزف والزجاج	١٣٨,١	٩٩,١	٦٥	٥٦١,٢	٧٤١٨,٧
الصناعات المعدنية والآلات	٢٣١,٢	٧٠,٥	٢٦٦,٢	٥٩٢,٥	٤٣٢٦,٥
صناعات أخرى غير مصنفة	٣,٢	-٣٤٧,٦	٠,٧	٦٦,٤	٢٥٦,٩
المجموع	٧٤٨,٤	٣٤٧,٦	١٠٢٩	٢٠٠١,٨	٢١٤٩٣,٨
التسديدات	٦٢٧	٩٠٥	٧٢٨	٨٤٩	١٢٥٦٨

المصدر:

مؤسسة النقد العربي السعودي، (١٩٨٤، ١٩٨٨، ١٩٩٢، ١٩٩٧م)، **التقارير السنوية لهذه السنوات**، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض.

(١) صندوق التنمية الصناعية السعودي، (١٩٨٥م)، **التقرير السنوي للعام المالي ١٤٠٥/١٤٠٦هـ**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، ص١٦.

وبهذين الأسلوبين -المدن الصناعية والقروض المالية- بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الحوافز، تمكنت الدولة بنجاح كبير من حشد القدرات الحكومية والخاصة لدفع عجلة التصنيع، وفي الواقع أن مثل هذه الجهود الحكومية لا غنى عنها في عملية تحويل اقتصاد أي دولة نامية إلى اقتصاد صناعي حديث، نظراً لمحدودية إمكانات القطاع الخاص في جميع الدول النامية دون استثناء، وبذلك وصلت الصناعة السعودية بشكل عام، وصناعة منطقة الرياض بشكل خاص، إلى مرحلة متقدمة نسبياً خلال فترة قصيرة إذا ما قيست بالمقاييس العالمية للتنمية الصناعية.

المبحث الرابع

تركيب الصناعة في منطقة الرياض

اتضح مما سبق أن عدد المصانع المنتجة في منطقة الرياض قد وصل بنهاية عام ١٩٩٦م إلى ٨٧٠ مصنعاً، تغطي كافة الأنشطة الصناعية، ويعمل بها أكثر من ٧٣ ألف عامل، وتتجاوز استثماراتها المالية ٢٠,٢ ألف مليون ريال. وبذلك تشتمل منطقة الرياض على أكثر من ٣٤٪ من المصانع المنتجة في المملكة، ونفس النسبة تقريباً من عمالة المملكة الموظفة في الصناعة التحويلية، كما أن الاستثمارات المالية في المنطقة تمثل نحو ١٣٪ من إجمالي الاستثمارات الصناعية على مستوى المملكة، ويعزى تواضع نسبة الاستثمارات في منطقة الرياض إلى الكثافة الرأسمالية العالية لمصافي البترول والصناعات البتروكيماوية الأساسية التي يقع معظمها في المدن الساحلية، خاصة الجبيل وينبع.

ويماثل متوسط حجم المصنع العمالي في منطقة الرياض متوسط الحجم على مستوى الدولة؛ والبالغ نحو ٨٤ عاملاً، إلا أن متوسط الحجم التمويلي في المنطقة يقل كثيراً عنه على مستوى المملكة، حيث يبلغ حوالي ٢٣,٣ مليون ريال مقابل ٦٢,٣ مليون ريال. وتقدر الطاقة الإنتاجية السنوية لمصانع المنطقة بنحو ٣٠,٥ مليون طن من مختلف المنتوجات، وبذلك يمكن تقدير متوسط طاقة المصنع بحوالي ٣٥ ألف طن سنوياً، مع ملاحظة الاختلافات الكبيرة في الطاقة الإنتاجية بين الصناعات المختلفة حسب طبيعة السلع المصنعة.

وكما يتضح من جدول (٦-٣-١٧) فإن أهم نشاط صناعي في المنطقة يتمثل في الصناعات المعدنية والهندسية، حيث يبلغ مؤشر الأهمية المركبة لهذا النشاط حوالي ٢٧,٧٪، فعدد هذه الصناعات البالغ ٢٧٣ يمثل أكثر من ٣١٪ من عدد المنشآت الصناعية في المنطقة، كما أن العمالة المشتغلة في هذه الصناعات تتجاوز ٢٠ ألف عامل، وهو ما يمثل أكثر من ٢٧٪ من الأيدي العاملة على مستوى المنطقة، إضافة إلى أن الاستثمارات المالية في هذا النشاط تبلغ زهاء خمسة آلاف مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٢٥٪ من إجمالي الاستثمارات.

وفي المرتبة الثانية تأتي صناعات مواد البناء والخزف والزجاج، التي تستأثر بنحو ٢١,٥٪ من

الأهمية المركبة، لأن عدد منشآتها البالغ ١٥٩ يمثل حوالي ١٨٪ من عدد المنشآت، وعمالتها تتجاوز ١٥ ألف عامل، ممثلة نحو ٢١٪ من إجمالي العمالة، كما أن إجمالي استثماراتها يتجاوز خمسة آلاف مليون ريال، أي أنها تزيد على ربع استثمارات الصناعة في المنطقة.

جدول (٦-٣-١٦) هيكل الصناعة في منطقة الرياض لعام ١٩٩٦م

رقم التصنيف الدولي	النشاط الصناعي	عدد المصانع	٪ أ	عدد العمال	٪ ب	رأس المال "مليون ريال"	٪ ج	مؤشر الأهمية (أ+ب+ج)/٣	الترتيب
٣١	الصناعات الغذائية والمشروبات	١٠٦	١٢,٨	٦٣٥٤	٨,٦٧	٢٦٥٠,٥	١٣,٠٩	١١,٣	٤
٣٢	صناعة المنسوجات والملابس والجلود	٤٧	٥,٤٠	٧١٣٥	٩,٧٤	١٣٧٧,٩	٦,٨١	٧,٣	٥
٣٣	الصناعات الخشبية والأثاث	٤٨	٥,٥٢	٤١١٦	٥,٦٢	٦٥٨,٤	٣,٢٥	٤,٨	٧
٣٤	صناعة الورق والطباعة والنشر	٦٧	٧,٧٠	٤٠٧٤	٥,٥٦	١١٩١,١	٥,٨٨	٦,٤	٦
٣٥	الصناعات الكيماوية والبلاستيكية	١٤٥	١٦,٦٧	١٢٤٩٦	١٧,٠٥	٣٨٢٤,١	١٨,٨٨	١٧,٥	٣
٣٦	صناعات مواد البناء والزجاج	١٥٩	١٨,٢٨	١٥٤٧٤	٢١,١٢	٥٠٥٤,٥	٢٤,٩٦	٢١,٥	٢
٣٧/٣٨	الصناعات المعدنية والآلات	٢٧٣	٣١,٣٨	٢٠٠٩٩	٢٧,٤٣	٤٩٤٣,٩	٢٤,٤١	٢٧,٧	١
٣٩/٧١	صناعات أخرى غير مصنفة	٢٥	٢,٨٧	٣٥٢٦	٤,٨١	٥٥٠,٩	٢,٧٢	٣,٥	٨
	المجموع العام	٨٧٠	١٠٠	٧٣٢٧٤	١٠٠	٢٠٢٥١,٣	١٠٠	١٠٠	-

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

أما الصناعات الكيماوية والبلاستيكية فتأتي في المرتبة الثالثة ببلوغ مؤشر أهميتها المركبة حوالي ١٧,٥٪، وذلك لأنها من ناحية العدد تبلغ ١٤٥ مصنعاً، بنسبة حوالي ١٧٪ من عدد المصانع، كما أن عمالتها البالغة حوالي ١٢٥٠٠ عامل تمثل نفس النسبة تقريباً من عمالة المنطقة، أما إجمالي تمويلها فنسبته تقارب ١٩٪ إذ يتجاوز ٣,٨ ألف مليون ريال. وفي المقابل تقل أهمية كل من الصناعات النسيجية والجلدية والصناعات الورقية والصناعات الخشبية والصناعات غير المصنفة، حيث لم تتجاوز

مؤشرات أهميتها ٣,٧ و٤,٦ و٨,٤ و٥,٣٪ على التوالي، فهي تشترك مجتمعة في أقل من ٢٢٪ من عدد المصانع، وحوالي ٢٥٪ من إجمالي العمالة الصناعية، وأقل من ٢٠٪ من إجمالي التمويل.

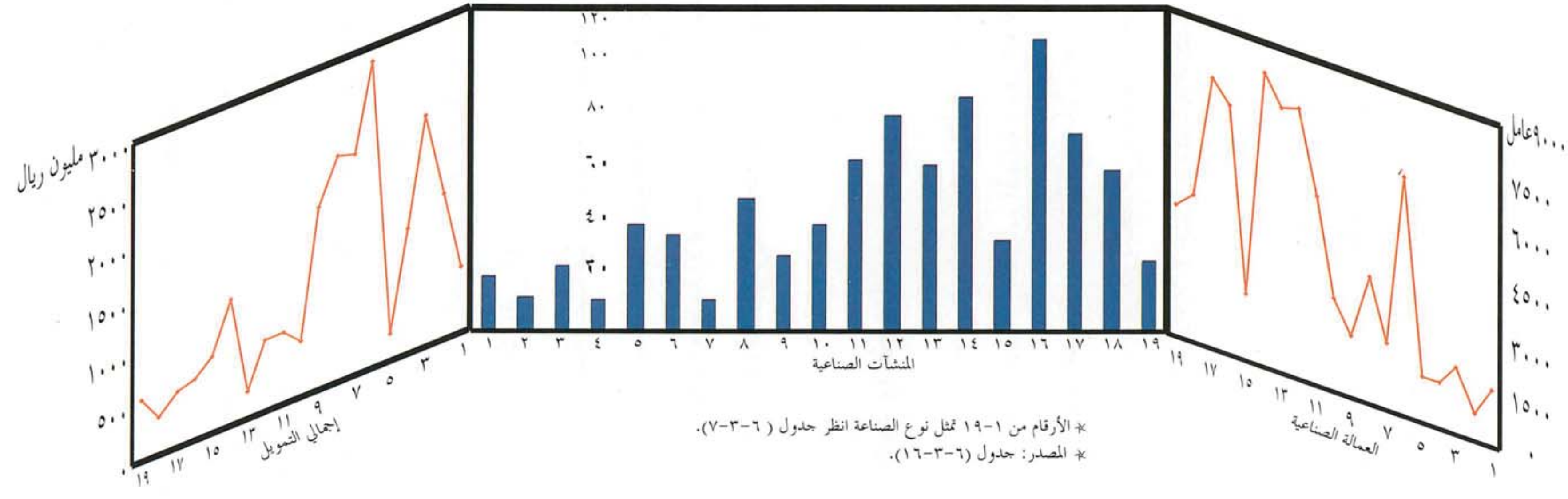
وأهم ملاحظة على صناعات منطقة الرياض أن معظمها ينتمي للصناعات الموجهة لإحلال منتوجاتها محل الواردات من الخارج Import Substituting Industries، وأنها اتجهت للتوطن في المنطقة بسبب ضخامة سوقها المتميز باشتماله على أكثر من ٢٣٪ من سكان المملكة، وارتفاع القوة الشرائية لهؤلاء السكان. كما أن معظم هذه الصناعات يقع في مدينة الرياض وضواحيها بسبب اشتمالها على ما يزيد عن ٨١٪ من سكان المنطقة، لذلك لم يزد نصيب المحافظات في المنطقة على ٩٠ مصنعاً، تمثل نحو ١٠٪ من الصناعات، وتتصف في الغالب بضآلة أحجامها العمالية والاستثمارية والإنتاجية مقارنة بالمصانع الموجودة في الرياض العاصمة.

وفيما يلي استعراض سريع للأنشطة الصناعية في منطقة الرياض (شكل: ٦-٣-٧) مقسمة حسب التصنيف الدولي المعياري للأنشطة الصناعية The International Standard Industrial Classification (ISIC) الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية The United Nations Industrial Development Organisation المعروفة اختصاراً باسم اليونيدو UNIDO، والذي تعتمده الدول الأعضاء ومنها المملكة العربية السعودية.

أولاً: صناعة المواد الغذائية والمشروبات:

يوجد في منطقة الرياض ١٠٦ مصانع حديثة، تنتج مواداً غذائية متنوعة، تغطي معظم فروع هذه المجموعة، وتمثل حوالي ١٢٪ من إجمالي مصانع المنطقة، وقرابة ٢٧٪ من إجمالي مصانع المواد الغذائية في المملكة. ويعمل في هذه المصانع نحو ٦٣٥٤ عمالاً، أو ما يعادل أقل من ٩٪ من إجمالي العمالة الصناعية في المنطقة. وتتميز هذه المصانع بانخفاض متوسط الحجم العمالي للمصنع، حيث يبلغ هذا المتوسط نحو ٦٠ عاملاً مقابل ٨٤ عاملاً لإجمالي مصانع المنطقة، وحوالي ٧٤ عاملاً لمجموع مصانع المواد الغذائية في المملكة. أما من ناحية إجمالي الاستثمارات في هذه المجموعة فيبلغ ما يزيد على ٢٦٥٠ مليون ريال، أي أن متوسط الحجم التمويلي للمصنع أفضل من الحجم العمالي إذ يبلغ نحو ٢٥ مليون ريال، وهذا يماثل تقريباً متوسط الحجم التمويلي على مستوى الصناعات الغذائية في المملكة، بل إنه يزيد على متوسط تمويل المصنع على مستوى إجمالي صناعات المنطقة البالغ نحو ٢٣ مليون ريال.

شكل (٦-٣-٧) هيكل الصناعة في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م



* الأرقام من ١-١٩ تمثل نوع الصناعة انظر جدول (٦-٣-٧).
* المصدر: جدول (٦-٣-١٦).

وتقسم الصناعات الغذائية في منطقة الرياض إلى ثمان مجموعات فرعية حسب تقسيمات التصنيف الدولي المعياري المذكور آنفاً (جدول: ٦-٣-١٧)، فيختص ٢٠ مصنعاً في إنتاج الألبان ومنتجاتها من حليب وجبن وقشدة وزبدة ونحوها، ويعمل في هذه المصانع نحو ١٥٥٠ عاملاً، أي نحو ربع عمالة الصناعات الغذائية في المنطقة، ويزيد تمويلها على ٥٧٠ مليون ريال، وبذلك يتجاوز متوسط تمويل المصنع منها ٢٨ مليون ريال، وتتجاوز كمية إنتاجها السنوية ٦٤٠ ألف طن. ويقع نصف هذه المصانع في مدينة الرياض والنصف الآخر في المحافظات خارجها، إلا أن أضخمها ثلاثة في مدينة الرياض هي مصنع شركة الربيع للألبان وشركة دانيا للأغذية والشركة السعودية الدانمركية، بالإضافة إلى ثلاثة في محافظة الخرج هي مصنع ألبان الصافي ومصنع ألبان المراعي ومصنع الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك)، فهذه المصانع الستة تستحوذ على ٦٤٪ من الأيدي العاملة، وعلى ٥٢٪ من إجمالي التمويل، وما يزيد على ثلاثة أرباع الطاقة الإنتاجية. ويلاحظ أن مدينة الخرج تحتضن عدداً كبيراً من المصانع الضخمة الإنتاج للألبان ومنتجاتها، والسبب في ذلك هو غنى هذه المحافظة زراعياً ومجاورتها لمدينة الرياض، مما يجعلها تمثل الظهير المباشر للعاصمة الذي يزودها بحاجتها من هذه المواد.

تأتي بعد ذلك مجموعتان هما مجموعة صناعة الخبز ومنتجات المخابز ومجموعة صناعة أعلاف الحيوانات والطيور، إذ تشتمل كل منهما على ستة عشر مصنعاً، وعلى حين تتميز مجموعة الخبز بتفوقها في مجال العمالة بتشغيلها لنحو ١٢٥٠ عاملاً، تتفوق مجموعة الأعلاف في إجمالي طاقتها الإنتاجية التي تناهز ٨٦٠ ألف طن، وهو ما يمثل نحو ٣٢٪ من الطاقة الإنتاجية لكل الصناعات الغذائية. وتختلف هاتان المجموعتان في أسلوب توطن كل منهما، فمصانع الخبز تقع كلها في مدينة الرياض عدا واحد في محافظة الدوادمي، والسبب في هذا أن المخابز ترتبط دائماً بالسوق المستهلكة لإنتاجها أكثر من ارتباطها بأي عامل آخر. ويتميز ثلاثة من مصانع الخبز ومنتوجاتها بالضخامة وهي شركة الأغذية المتحدة (ديمة) وشركة البابطين لصناعة البسكويت وشركة الراشد للأغذية، حيث تستحوذ على نحو ٧٠٪ من العمالة وما يزيد على ٦٠٪ من إجمالي التمويل.

وأما مجموعة صناعة الأعلاف فأكثرها يقع في المحافظات خارج مدينة الرياض، خمسة منها في محافظة الخرج واثنان في محافظة القويعية، بالإضافة إلى واحد في كل من محافظة ثادق ومحافظة

شقراء، والباقي في مدينة الرياض. وأضخم مصانع هذه المجموعة على الإطلاق هو مصنع شركة أراسكو للأعلاف والمركزات في محافظة الخرج، حيث يستأثر وحده بنحو ٣٠٪ من العمالة و٥٧٪ من الاستثمارات المالية، بالإضافة إلى أكثر من نصف الطاقة الإنتاجية لهذه المجموعة.

جدول (٦-٣-١٧) هيكل صناعات الأغذية والمشروبات في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

الإنتاج الصناعي	رقم التصنيف	عدد المصانع	عدد العمال	إجمالي التمويل "مليون ريال"	مجموع الإنتاج "ألف طن"
ذبح وتهيئة الحيوانات والطيور وحفظ اللحوم	٣١١١	١٠	٤٦١	٢١١,٢	١٤٣,٩
صناعة منتجات الألبان	٣١١٢	٢٠	١٥٤٩	٥٧٠,٩	٦٤١,١
صناعة تعبئة وحفظ الفواكه والخضار	٣١١٣	١٢	٦٨٨	٣٢٦,٩	٢٢٦,١
صناعة الخبز ومنتجات المخابز	٣١١٧	١٦	١٢٥٠	٢٩٧,٥	٩٨,٥
صناعة الحلويات والكاكاو والسكاكر	٣١١٩	٧	٥٤٤	١٨٥,٢	٣٧,٢
صناعة المشروبات الغازية والمياه المعدنية	٣١٣٤	١١	١١٤٥	٥٥٣,٦	٦٤٢,١
صناعة أعلاف الحيوانات والطيور	٣١٢٢	١٦	٣٢٠	٣٥٠,٦	٨٥٩,٩
صناعات غذائية متنوعة أخرى	٣١٢١	١٤	٣٩٧	١٥٤,٦	٤٨,٨
المجموع العام	-	**١٠٦**	**٦٣٥٤**	**٢٦٥٠,٥**	**٢٦٩٧,٦**

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

ومن المجموعات الفرعية أيضاً مجموعة صناعات حفظ وتعبئة الفواكه والخضار ومجموعة صناعات المشروبات الغازية والمياه المعدنية، إذ يتبع الأولى ١٢ مصنعاً، يشغلها ٦٨٨ عاملاً وتقارب استثماراتها المالية ٣٢٧ مليون ريال، في حين يتبع الثانية ١١ مصنعاً أكبر حجماً من سابقتها، حيث تزيد

عمالتها على ١١٠٠ عامل، وتتجاوز استثماراتها ٥٥٠ مليون ريال.

وتشتمل مجموعة صناعات حفظ الفواكه والخضار على صناعة التعبئة وإنتاج العصير والمخللات ونحوها، على أن مصانع تعبئة التمور تتميز بأهمية خاصة بسبب أهمية منطقة الرياض كواحدة من أهم مناطق المملكة في إنتاج التمور، لذلك تخصص في تعبئتها خمسة مصانع، ينتشر إنتاجها الفاخر في كافة أسواق المملكة، بل ويجد طريقه إلى أسواق بعض الدول الخليجية والعربية والآسيوية والأوربية، ويتميز مصنعان من مصانع مجموعة صناعات تعبئة الفواكه والخضار بضخامة الحجم، هما المصنع الوطني للمواد الغذائية (الواحة) ومصنع اليمامة لتعبئة التمور ومشتقاتها بالرياض، حيث يعمل بهما نحو ٦٠٪ من الأيدي العاملة، ويزيد تمويلهما على ٦٧٪ من إجمالي التمويل، وينتجان معاً أكثر من ٨٠٪ من إنتاج مصانع هذه المجموعة. وكذلك يتميز من بين مصانع المشروبات الغازية والمياه المعبأة مصنعان هما مصنع شركة الجميح لتعبئة المرطبات وشركة تعبئة المياه الصحية (نساح) بمدينة الرياض، حيث تزيد عمالتهما على ٤٢٪ من الأيدي العاملة، ويقارب تمويلهما ٥٥٪ من إجمالي التمويل، بينما تصل طاقتهما الإنتاجية إلى ما يقارب ٦٠٪ من إجمالي إنتاج هذه المجموعة.

أما بقية مجموعات الصناعات الغذائية فتشمل مجموعة صناعات ذبح وتهيئة وحفظ لحوم الحيوانات والطيور، ومجموعة صناعات الحلويات والسكاكر والكاكاو، ومجموعة الصناعات الغذائية الأخرى. ويعمل في إنتاج هذه المجموعات ٣١ مصنعاً، يشغلها نحو ١٤٠٠ عامل، وتزيد استثماراتها المالية على ٥٥٠ مليون ريال. وتتميز صناعات ذبح وتهيئة لحوم الحيوانات والطيور بأهمية خاصة نظراً لما تحظى به من دعم تخصها به الدولة ويتمثل في القروض التي يقدمها البنك الزراعي العربي السعودي بهدف تأمين أكبر قدر ممكن من استهلاك البلاد من اللحوم الحمراء والبيضاء. ويوجد منها ثمانية مصانع في مدينة الرياض واثنان في محافظة الخرج، إلا أن أهمها مصنع مؤسسة اليمامة الزراعية ومصنع شهية لمنتوجات اللحوم وكلاهما في مدينة الرياض، حيث يستأثران بنحو نصف العمالة ونصف التمويل وقرابة ٢٧٪ من الطاقة الإنتاجية. أما مصانع الحلويات والسكاكر فسبعة تستوطن كلها مدينة الرياض، ويتميز من بينها مصنع رنا لإنتاج الحلويات بضخامته حيث يعمل به أكثر من ثلث العمالة، ويناهز تمويله نصف الاستثمارات في هذا القطاع، وتتجاوز طاقته الإنتاجية النصف أيضاً.

توزيع صناعة المواد الغذائية والمشروبات في منطقة الرياض:

تتميز هذه المجموعة بأنها أكثر المجموعات الصناعية الرئيسة انتشاراً خارج مدينة الرياض، وعلى الرغم من الهيمنة الواضحة لمدينة الرياض على هذه الصناعة باستحواذها على أكثر من ٧٤٪ من الأهمية المركبة؛ إلا أن هذه المجموعة هي الوحيدة التي يقل نصيب مدينة الرياض منها عن نحو ٩٠٪، كما سيتضح من تتبع باقي المجموعات فيما بعد، وسبب هذا الاستثناء غالباً هو كون المجموعة ترتبط بالإنتاج الزراعي، بل إن معظمها يندرج تحت ما يسمى بالصناعات الزراعية Agro-industries، ولذا نجد أن المحافظات الغنية بمقومات الزراعة ذات الإنتاج الزراعي الغزير قد أصبحت مناطق جذب لكثير من الصناعات الغذائية كما يتضح من جدول (٦-٣-١٨).

كما أن محافظة الخرج وبسبب تفوقها الزراعي تستأثر بحوالي ٥٥٪ من عدد المصانع المنتجة للمواد الغذائية خارج مدينة الرياض، ونحو ٦٧٪ من الأيدي العاملة، بالإضافة إلى قرابة ٨٢٪ من مجموع الاستثمارات المالية. وتأتي محافظة الزلفي بعد الخرج في أهمية صناعاتها الغذائية، فيقوم على أرضها خمسة مصانع يعمل بها ١٩٦ عاملاً، ويتجاوز تمويلها ٣٨ مليون ريال. وتنتشر باقي المصانع في محافظات الدوادمي والقويعية والغاط وضرما وشقراء وثادق والسليل، على أن المصنع الموجود في محافظة الغاط والمختص في إنتاج الألبان ومشتقاتها يتميز بضخامة نسبية في الحجم العمالي والتمويلي.

في الواقع إن ما يقارب ٣٠٪ من المصانع المنتجة للسلع الغذائية تنتشر في محافظات الخرج والزلفي والدوادمي والقويعية وضرما وشقراء وثادق والسليل، ويعمل في هذه المصانع مجتمعة أكثر من ١٢٠٠ عامل، وتقارب استثماراتها ٧٧٨ مليون ريال، وبذلك فهي تتميز بضخامة التمويل حيث يتجاوز متوسط تمويل المصنع الواحد منها ٣٧ مليون ريال، مقابل ٢٥ مليون ريال كمتوسط عام للمجموعة.

أما مدينة الرياض فهي مقر ٧٥ مصنعاً، تنتشر في كافة أنحائها، إلا أن المدينة الصناعية الثانية تستأثر بـ ٤٥ منها، تمثل ٤٢٪ من مصانع المنطقة و٦٠٪ من مصانع مدينة الرياض المنتجة للمواد الغذائية، كما أن عمالتها تمثل نحو ٧٤٪ من عمالة المنطقة، وأكثر من ٩١٪ من عمالة مدينة الرياض المشتغلة في هذا القطاع، بالإضافة إلى قرابة نصف الاستثمارات المالية الموظفة في الصناعات الغذائية بالمنطقة، وبذلك فهذه المنطقة العالية التجهيز تستأثر بما يزيد على ٥٥٪ من الأهمية المركبة للصناعات الغذائية بمنطقة الرياض، ونحو ٧٥٪ من الأهمية على مستوى مدينة الرياض. أما بقية مصانع مدينة الرياض وعددها

٣٠ مصنعاً فتنتشر في كافة أحياء المدينة، وذلك لأنها من الصناعات المرتبطة بالسوق، فمعظمها مصانع للخبز والحلويات والسكاكر والمرطبات.

جدول (٦-٣-١٨) توزيع الصناعات الغذائية والمشروبات في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

	عدد المصانع	٪ أ	عدد العمال	٪ ب	رأس المال "مليون ريال"	٪ ج	مؤشر الأهمية (أ+ب+ج)/٣
المدينة الصناعية الأولى	١	٠,٩	٢٥	٠,٤	١٧	٠,٦	٠,٦
المدينة الصناعية الثانية	٤٥	٤٢,٥	٤٦٩١	٧٣,٨	١٣١١,٤	٤٩,٥	٥٥,٣
بقية مدينة الرياض	٢٩	٢٧,٤	٤٣٦	٦,٩	٥٤٤,٢	٢٠,٥	١٨,٣
مجموع مدينة الرياض	٧٥	٧٠,٨	٥١٥٢	٨١,١	١٨٧٢,٦	٧٠,٦	٧٤,٢
محافظة الخرج	١٧	١٦	٨٢٦	١٣	٦٣٥,٤	٢٤	١٧,٧
محافظة الزلفي	٥	٤,٧	١٩٦	٣,١	٣٨,١	١,٤	٣,١
محافظة الغاط	١	٠,٩	٦٢	١	٤٧,٩	١,٨	١,٢
محافظة الدوادمي	٢	١,٩	٤٩	٠,٨	١٠,٢	٠,٤	١
محافظة القويعية	٢	١,٩	٢٨	٠,٤	١٥,٩	٠,٦	١
محافظة ضرما	١	٠,٩	١٢	٠,٢	١٢,٢	٠,٥	٠,٥
محافظة شقراء	١	٠,٩	٩	٠,١	٩,٢	٠,٤	٠,٥
محافظة ثادق	١	٠,٩	١٦	٠,٢	٦,٧	٠,٢	٠,٤
محافظة السليل	١	٠,٩	٤	٠,١	٢,٣	٠,١	٠,٤
الإجمالي	**١٠٦**	**١٠٠**	**٦٣٥٤**	**١٠٠**	**٢٦٥٠,٥**	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

ثانياً : صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود:

يعمل في هذا المجال في منطقة الرياض ٤٧ مصنعاً، تمثل ٤,٥٪ من مصانع المنطقة، ونحو ٤٤٪ من مصانع المنسوجات والجلود في المملكة، إلا أن الحجم العمالي لهذه الصناعة كبير حيث يعمل بها أكثر من ٧١٣٠ عاملاً، يمثلون نحو ١٠٪ من العمالة الصناعية في المنطقة، وقرابة ٢٩٪ من عمالة هذا القطاع على مستوى المملكة، وبذلك يكون متوسط عمالة المصنع نحو ١٥٢ عاملاً، مقابل ١١٣ على مستوى المملكة. أما إجمالي تمويل هذه المصانع فيقارب ١٣٧٨ مليون ريال، أي نحو ٦,٨٪ من الاستثمارات الصناعية في المنطقة، وأكثر من ٥٣٪ من تمويل هذا الفرع الصناعي على مستوى المملكة، وتتفوق منطقة الرياض أيضاً في متوسط تمويل المصنع في هذا القطاع على المستوى الوطني بمعدل ٢٩,٣ مليون ريال مقابل ٢٤,٢ مليون.

وتقسم صناعات منطقة الرياض الداخلة ضمن هذا الفرع الصناعي إلى أربع مجموعات فرعية (جدول: ٦-٣-١٩)، الأولى هي مجموعة صناعة الغزل والنسيج وتشمل صناعات الخيوط الطبيعية والصناعية والمنسوجات الجاهزة عدا الملابس، وصناعة السجاد والبسط والحبال ونحوها، ويمثلها أربعة عشر مصنعاً يعمل بها أكثر من أربعة آلاف عامل، وتتجاوز استثماراتها المالية ٩٠٠ مليون ريال، ويناهز إنتاجها ٨٢٧ ألف طن، وبذلك يكون متوسط حجم المصنع عمالياً أكثر من ٢٩٠ عاملاً، ومالياً قرابة ٦٥ مليون ريال، فهي من المصانع الكثيفة عمالياً Labor Intensive، وتقع كل مصانع هذه المجموعة في مدينة الرياض، وتتميز أربعة منها بضخامة استثنائية حيث تستحوذ على ٨٦٪ من الأيدي العاملة، وحوالي ٨٣٪ من التمويل، ويتجاوز إنتاجها ٤٦٪ من إجمالي إنتاج هذه المجموعة. وهذه المصانع الأربعة هي: المصنع السعودي للسجاد ومصنع الرياض للبطانيات وشركة العبداللطيف للمنسوجات وشركة ضماد للمنتجات الطبية، وكلها تقع في المدينة الصناعية الثانية في مدينة الرياض.

المجموعة الثانية هي صناعات الملابس الجاهزة والأزياء التي يتبعها في منطقة الرياض ٢٢ مصنعاً، وتزيد الأيدي العاملة فيها على ٢٣٤٠ عاملاً، ويقارب إجمالي تمويلها ٢٧٥ مليون ريال، وتنتج نحو ٢٦٠ ألف طن. وتقع كل هذه المصانع في مدينة الرياض عدا واحد يقع في محافظة الخرج، ويتميز هذا الأخير وهو مصنع الملابس والتجهيزات العسكرية في الخرج بأنه أضخمها على الإطلاق، بل إنه أضخم المصانع الموجودة خارج مدينة الرياض في كافة الفروع الصناعية، ويعمل فيه ٨٥٠ عاملاً، بنسبة ٣٦٪

من عمالة هذه المجموعة، كما أن تمويله يتجاوز نصف إجمالي استثمارات هذه المجموعة إذ يبلغ نحو ١٤٠ مليون ريال، وينتج ما يزيد على ١,٣ مليون بدلة عسكرية.

جدول (٦-٣-١٩) هيكل صناعات المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

الإنتاج الصناعي	رقم التصنيف	عدد المصانع	عدد العمال	إجمالي التمويل "مليون ريال"	مجموع الإنتاج "ألف طن"
صناعة الغزل والنسيج	٣٢١١	١٤	٤٠٦٤	٩٠٣,٧	٨٢٦,٩
صناعة الملابس الجاهزة والأزياء	٣٢٢٠	٢٢	٢٣٤١	٢٧٤,٩	٢٥٩
صنعة دباغة الجلود وتهيئتها	٣٢٣١	٥	٣٠٧	١٣٠,٩	٢٢٤,١
صناعة المنتوجات الجلدية	٣٢٣٣	٦	٤٢٣	٦٨,٤	٣٧٣,٤
المجموع العام	–	**٤٧**	**٧١٣٥**	**١٣٧٧,٩**	**١٦٨٣,٤**

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

المجموعتان الثالثة والرابعة يمثلان الصناعات الجلدية، حيث يعمل في منطقة الرياض خمسة مصانع في مجال دباغة وتهيئة الجلود، وستة أخرى في إنتاج الجلديات بأنواعها، فالخمسة الأولى تشغل أكثر من ٣٠٠ عامل، وتستثمر نحو ١٣١ مليون ريال، ويتجاوز إنتاجها ٢٢٤ ألف طن، وتحصل على جزء متزايد من موادها الخام من مصادر محلية عن طريق استغلال كميات متناسبة من جلود الحيوانات التي تذبح في مدينة الرياض، التي يتزايد استهلاكها من الحيوانات الحية باطراد، وخاصة أيام عيد الأضحى المبارك من كل عام، ولذلك نجد أن كل هذه المصانع تقع في مدينة الرياض. وتؤمن مصانع الدباغة هذه

جانباً متزايداً من الجلود التي تستخدمها مصانع الجلديات، وتشمل الحقائب بأنواعها والأحذية بأنواعها والأبواب الجلدية وغيرها، ويعمل في هذه المصانع الستة ٤٢٣ عاملاً، ورأسمالها حوالي ٦٩ مليون ريال، وتنتج نحو ٣٧٣ ألف طن، ويتميز منها مصنعان بالضخامة هما مصنع درع الجزيرة للأحذية ومصنع الفيحاء للحقائب الجلدية -وكلاهما في مدينة الرياض- حيث يعمل بهما ثلث الأيدي العاملة الموظفة في هذا القطاع، فيما ينتجان حوالي ٢,٢ مليون زوج من الأحذية ونحو ٧٢٥ ألف حقيبة كل عام.

توزيع صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود في منطقة الرياض:

تهيمن مدينة الرياض على هذه المجموعة الصناعية بشكل واضح، حيث لا يوجد من المصانع التابعة لها خارج مدينة الرياض سوى مصنع واحد هو مصنع الملابس والتجهيزات العسكرية في محافظة الخرج الذي سبق الإشارة إليه، ولا تزيد أهميته المركبة على ٨٪ كما يتضح من جدول (٦-٣-٢٠).

جدول (٦-٣-٢٠) توزيع الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة والجلود بمنطقة الرياض عام ١٩٩٦م

	عدد المصانع	٪ أ	عدد العمال	٪ ب	رأس المال "مليون ريال"	٪ ج	مؤشر الأهمية (أ+ب+ج)/٣
المدينة الصناعية الأولى	١	٢,١	٣٢	٠,٥	٣,٩	٠,٣	١
المدينة الصناعية الثانية	١٨	٣٨,٣	٤٨٦٦	٦٨,٢	١١٢٩,٤	٨٢	٦٢,٨
بقية مدينة الرياض	٢٧	٥٧,٥	١٢٨٧	١٨	١٠٥	٧,٦	٢٧,٧
مجموع مدينة الرياض	٤٦	٩٧,٩	٦١٨٥	٨٨,١	١٢٣٨,٣	٨٩,٩	٩٢
محافظة الخرج	١	٢,١	٨٥٠	١١,٩	١٣٩,٦	١٠,١	٨
الإجمالي	**٤٧**	**١٠٠**	**٧١٣٥**	**١٠٠**	**١٣٧٧,٩**	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

وتتركز نسبة ٨,٦٢٪ من الأهمية في ١٨ مصنعاً تقع في المدينة الصناعية الثانية بمدينة الرياض، حيث يعمل في هذه المصانع ٤٨٦٦ عاملاً يمثلون أكثر من ٦٨٪ من عمالة هذا القطاع في منطقة الرياض ونحو ٧٩٪ على مستوى مدينة الرياض، كما أن الاستثمارات المالية في مصانع المدينة الصناعية الثانية تقارب ١١٣٠ مليون ريال، وهو ما يمثل ٨٢٪ من استثمارات هذا القطاع في المنطقة وما يزيد على ٩١٪ على مستوى المدينة، وبذلك يكون متوسط عمالة المصنع أكثر من ٢٧٠ عاملاً، ومتوسط التمويل يقارب ٦٣ مليون ريال. وتتوزع بقية المصانع الأصغر حجماً -وعددها ٢٨- على أنحاء مدينة الرياض.

ثالثاً: صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والأثاث:

يمثل هذا القطاع في منطقة الرياض ٤٨ مصنعاً، أي ما نسبته ٥,٥٪ من مصانع المنطقة، ونحو ٤١٪ من المصانع العاملة في هذا المجال في عموم المملكة، ويوظف هذا القطاع نحو ٤١١٦ عاملاً، يمثلون أكثر من ٤٥٪ من عمال الصناعات الخشبية في المملكة، ومن هنا تتميز مصانع الرياض بأنها أضخم من غيرها عمالياً حيث يبلغ متوسط عمالة المصنع نحو ٨٦ مقابل ٧٦ على مستوى المملكة. أما إجمالي الاستثمارات المالية لهذا القطاع في المنطقة فتبلغ نحو ٦٥٨ مليون ريال تمثل أكثر من ٤٣٪ من استثمارات قطاع الصناعات الخشبية في المملكة.

وتقسم صناعات هذا القطاع في منطقة الرياض إلى ثلاث مجموعات فرعية، المجموعة الأولى هي صناعات قطع وتسوية الأخشاب، ويمثلها في الرياض خمسة مصانع (جدول: ٦-٣-٢١)، عمالتها ٤٢٧ عاملاً، وإجمالي تمويلها نحو ٦٦ مليون ريال، وتبلغ طاقتها الإنتاجية نحو ١٠٦ آلاف طن سنوياً، وهو ما يعادل نحو ثلث إنتاجية هذه المجموعة، وهذا يكشف أهم ميزة لهذه المجموعة وهي ارتفاع الطاقة الإنتاجية مقارنة ببقية المجموعات. وأكبر هذه المصانع هو مصنع شركة منتجات الأخشاب المتحدة، الواقع في المدينة الصناعية الأولى بمدينة الرياض، حيث يعمل به أكثر من ٢٨٠ عاملاً، يمثلون ٦٦٪ من عمالة هذه المجموعة، ويزيد تمويله على ٥٢ مليون ريال، أو حوالي ٨٠٪ من إجمالي التمويل، كما أنه ينتج نحو ٩٣٪ من إنتاجية المجموعة، بطاقة سنوية قدرها نحو ١٠٠ ألف طن.

والمجموعة الثانية والثالثة تشملان صناعات الأثاث والمنصات الخشبية، بحيث يمثل الأثاث التجاري والمكتبي المجموعة الثانية، بينما يمثل الأثاث المنزلي بأنواعه المجموعة الثالثة، وفي منطقة الرياض يتخصص ١٥ مصنعاً في إنتاج الأثاث التجاري والمكتبي، بنسبة ٣١٪ من صناعات القطاع، ويشغل هذه المصانع ١٧٧٣ عاملاً، بمعدل ١١٨ عاملاً لكل مصنع، وتتجاوز استثماراتها المالية ٢٩٠ مليون ريال، بمعدل ١٩,٤ مليون ريال لكل مصنع، ويتميز من بين هذه المصانع ثلاثة تقع كلها في المدينة

الصناعية الثانية بمدينة الرياض، وهذه المصانع هي مصنع الرياض للأثاث ومصنع الكراسي والأنظمة المكتبية ومصنع الشركة السعودية لصناعة الأثاث (سيدكو)، فهذه المصانع تشغل ما يزيد على نصف الأيدي العاملة في هذه المجموعة، وتستثمر ما يعادل ٥٥٪ من إجمالي التمويل، كما أنها تنتج مجتمعة نحو ٦٠٪ من جملة الإنتاج.

أما مجموعة الأثاث المنزلي فيمثلها ٢٨ مصنعاً، تنتج أنواعاً مختلفة من الأثاث المنقول والثابت، ويتركز ثلثا هذه المجموعة في المدينتين الصناعيتين الأولى والثانية، بينما تتناثر البقية في نواحٍ متعددة من مدينة الرياض. يعمل في هذه المصانع ١٩١٦ عاملاً، وتتجاوز استثماراتها ٣٠٠ مليون ريال، وتنتج نحو ١٥١ ألف طن، ويتميز من بين هذه المجموعة أربعة مصانع: ثلاثة منها تقع في المدينة الصناعية الثانية هي الشركة الوطنية لصناعة الأثاث والشركة العربية للأثاث وشركة ساب، والرابع يقع شمال مدينة الرياض وهو مصنع المانع للأثاث، هذه المصانع الأربعة توظف نحو ٣٨٪ من عمالة المجموعة، ويتجاوز تمويلها ١٢٧ مليون ريال تناهز ٤٢٪ من إجمالي التمويل، وتنتج مجتمعة ما يزيد على ٦٥٪ من جملة الطاقة الإنتاجية السنوية لهذه المجموعة.

جدول (٦-٣-٢١) هيكل صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والأثاث في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

الإنتاج الصناعي	رقم التصنيف	عدد المصانع	عدد العمال	إجمالي التمويل "مليون ريال"	مجموع الإنتاج "ألف طن"
قطع وتسوية الأخشاب	٣٣١١	٥	٤٢٧	٦٥,٥	١٠٦,٦
أثاث مكتبي وتجاري	٣٣٢٠	١٥	١٧٧٣	٢٩٠,٦	٥٩,١
أثاث منزلي منوع ومطابخ خشبية	٣٣٢٠	٢٨	١٩١٦	٣٠٢,٣	١٥١
المجموع العام	–	**٤٨**	**٤١١٦**	**٦٥٨,٤**	**٣١٦,٧**

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

توزيع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والأثاث في منطقة الرياض:

تتركز مصانع هذه المجموعة برمتها في مدينة الرياض، ولا يوجد أي مصنع منها خارج العاصمة (جدول: ٦-٣-٢٢). إلا أنه يلاحظ وجود قوة جذب كبيرة في المدينتين الصناعيتين المجهزتين لهذا النوع من الأنشطة الصناعية، حيث لا يوجد خارجهما سوى ستة مصانع من أقلها حجماً وإنتاجية ومستوى تقنياً، ولذا نجد أن المدينتين الصناعيتين تستحوذان على أكثر من ٩٥٪ من الأهمية المركبة. وتتميز المدينة الصناعية الثانية -وهي الأحدث والأكبر مساحة والأفضل تجهيزاً- بتفردها بأكثر من ٧٣٪ من الأهمية، حيث تشتمل أرضها على ٢٨ مصنعاً -هي في الواقع الأكبر والأكثر أهمية- يعمل بها ما يزيد على ٣١٠٠ عامل يشكلون أكثر من ٧٥٪ من عمالة هذا القطاع، وتتجاوز استثماراتها المالية ٥٦١ مليون ريال تمثل نحو ٨٥٪ من إجمالي التمويل.

أما المدينة الصناعية الأولى فتضم نصف عدد مصانع المدينة الثانية، ولكن كونها الأقدم والأصغر مساحة نجد أن هذه المصانع القائمة بها أصغر حجماً وأقل في مستواها التقني وقدرتها الإنتاجية، ففي حين يصل متوسط نصيب المصنع من العمالة في المدينة الصناعية الثابتة إلى أكثر من ١١١ عاملاً، فإنه لا يتجاوز ٦٩ عاملاً في المدينة الأولى، كما أن متوسط تمويل المصنع في الأولى يقل عن سبعة ملايين ريال مقابل أكثر من ٢٠ مليون في الثانية. وبذلك فإن مصانع مدينة الرياض قد تطورت لكي تغطي حاجة العاصمة نفسها بالإضافة إلى أسواق المحافظات خارجها، بل يلاحظ أن الكثير من هذه المصانع يصدر نسباً من الإنتاج إلى خارج المملكة بفضل ما وصل إليه من مستوى تنافسي.

رابعاً: صناعة الورق والطباعة والنشر:

يمارس هذه الأنشطة في منطقة الرياض ٦٧ مصنعاً، أو نحو ٨٪ من مصانعها، لكنها تمثل نحو ٤٠٪ من صناعات هذه المجموعة في المملكة، ويعمل في هذه المصانع أكثر من ٤٠٠٠ عامل، وهم بذلك أقل من ٦٪ من عمالة الصناعة في المنطقة، ويمثلون نحو ٣٥٪ من العمالة المشغلة لهذه الصناعات على مستوى الدولة. أما من ناحية التمويل فإن مصانع منطقة الرياض تستثمر أكثر من ١١٩١ مليون ريال، وبذلك فإن متوسط حجم المصنع في منطقة الرياض عمالياً وتمويلياً يقل نوعاً ما عنه في المملكة، وهذا يعزى غالباً إلى حداثة هذا القطاع في المنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى خاصة منطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية.

جدول (٦-٣-٢٢) توزيع الصناعات الخشبية والأثاث في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

	عدد المصانع	٪ أ	عدد العمال	٪ ب	رأس المال "مليون ريال"	٪ ج	مؤشر الأهمية (أ+ب+ج)/٣
المدينة الصناعية الأولى	١٤	٢٩,٢	٩٦٩	٢٣,٥	٩٥	١٤,٤	٢٢,٤
المدينة الصناعية الثانية	٢٨	٥٨,٣	٣١١٢	٧٥,٦	٥٦١,٦	٨٥,٣	٧٣,١
بقية مدينة الرياض	٦	١٢,٥	٣٥	٠,٩	١,٨	٠,٣	٤,٥
مجموع مدينة الرياض	٤٨	١٠٠	٤١١٦	١٠٠	٦٥٨,٤	١٠٠	١٠٠
الإجمالي	**٤٨**	**١٠٠**	**٤١١٦**	**١٠٠**	**٦٥٨,٤**	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

ويمكن تقسيم هذه الصناعات إلى خمس مجموعات فرعية يبينها جدول (٦-٣-٢٣)، فالمجموعة الأولى تمثل صناعات الأوعية والصناديق الورقية والكرتونية، ومعظمها مصانع حديثة ذات قدرات تقنية عالية، وينتمي لهذه المجموعة ثمانية مصانع تقع كلها في مدينة الرياض، وتتميز ثلاثة منها بضخامة الحجم والطاقة الإنتاجية هي على التوالي: مصنع الرياض للكرتون والشركة الوطنية لمواد التعبئة ومصنع العبيكان للتعبئة، وتقع كلها في المدينة الصناعية الثانية، فهذه المصانع الثلاثة تشغل ٣٨٣ عاملاً، يمثلون حوالي ٧٢٪ من الأيدي العاملة لهذه المجموعة، كما أن تمويلها البالغ ٢١٠ مليون ريال يقارب ٦٦٪، بالإضافة إلى أن طاقتها الإنتاجية تزيد مجتمعة على ٨٢٪، حيث يتجاوز إنتاجها السنوي ٥٥ ألف طن.

جدول (٦-٣-٢٣) هيكل صناعة الورق والطباعة والنشر في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

الإنتاج الصناعي	رقم التصنيف	عدد المصانع	عدد العمال	إجمالي التمويل "مليون ريال"	مجموع الإنتاج "ألف طن"
صناعة الأوعية والصناديق الورقية والكرتونية	٣٤١٢	٨	٥٣٠	٣١٨,٢	٦٦,٦
صناعة منتوجات ورقية أخرى	٣٤١٩	٢٠	١٠٧٣	٣٤٤,٩	٩٩,٤
طباعة ونشر الصحف والمجلات	٣٤٢١	٦	٩٠١	٢٠٠	٢٤
طباعة الكتب	٣٤٢١	١٥	٩٤٧	٢١٣,٢	٤٥,٦
طباعة تجارية منوعة	٣٤٢١	١٨	٦٢٣	١١٤,٨	١٧,١
المجموع العام	-	**٦٧**	**٤٠٧٤**	**١١٩١,١**	**٢٥٢,٧**

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

المجموعة الثانية في هذا القطاع هي صناعات المنتوجات الورقية الأخرى، ويبلغ عددها في منطقة الرياض عشرون مصنعاً، تقع كلها في مدينة الرياض عدا واحد يقع في محافظة الخرج. وأضخم هذه المصانع عمالياً هو مصنع الشركة العربية للمنتجات الطبية الذي يعمل به ١٨٥ عاملاً، في حين أن الحجم التمويلي الأكبر هو من نصيب مصنع شركة دار العقل للطباعة الإلكترونية الذي يستثمر ما يزيد على ٥١ مليون ريال، أي أكثر من ١٤٪ من إجمالي استثمارات هذه المجموعة، أما الطاقة الإنتاجية الأكبر فتميز مصنع شركة الطفل السعيد للمنتوجات الصحية، وهذه المصانع الثلاثة تقع كلها في المدينة الصناعية الثانية.

أما المجموعات الثلاث الأخرى فتمثل فروع صناعة الطباعة والنشر، وهي طباعة ونشر الصحف والمجلات، وتضم ستة مصانع، وطباعة الكتب ويعمل بها ١٥ مصنعاً، بالإضافة إلى ١٨ مصنعاً تنتج مطبوعات تجارية منوعة. وبصفة عامة تأتي المؤسسات الصحفية الكبرى في طليعة المنشآت الصناعية في هذا المجال، فمطابع مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر ومؤسسة اليمامة الصحفية يحتلان الصدارة من حيث حجم العمالة إذ يعمل بهما نحو ٧١٧ عاملاً، كما أنهما من ناحية التمويل مهمتان. أخيراً تجدر الإشارة إلى أنه يوجد أربعة مصانع صغيرة ضمن هذه المجموعات تقع خارج مدينة الرياض، إذ يوجد مصنع واحد في كلٍ من محافظة المجمعة ومحافظة الدوادمي ومحافظة الزلفي ومحافظة الخرج.

توزيع الصناعات الورقية والطباعة والنشر في منطقة الرياض:

تستحوذ مدينة الرياض على نصيب الأسد من هذه الصناعات، وذلك بوجود ٦٢ مصنعاً -تمثل ٩٢,٥٪ من عدد المصانع- على أرضها، كما أن نحو ٩٨٪ من عدد الأيدي العاملة ومن إجمالي التمويل يتركز أيضاً في العاصمة، وبذلك تستحوذ على ما يزيد على ٩٦٪ من الأهمية المركبة لهذه الصناعات، ولا يتبقى إلا أقل من ٤٪ يتوزع على أربع محافظات هي الخرج والمجمعة والدوادمي والزلفي، فهذه المحافظات تتقاسم خمسة مصانع يعمل بها نحو ٢,٣٪ من الأيدي العاملة، وتقل استثماراتها المالية عن ٢٪.

أما عن توزيع هذه الصناعات في مدينة الرياض فإن المدينة الصناعية الثانية تحظى بنصيب وافر، حيث تضم ٣٧ مصنعاً، تمثل نحو ٥٥٪ من مصانع المنطقة، وحوالي ٧٠٪ من مصانع العاصمة، وتضم مصانعها نحو ٦٢٪ من إجمالي الأيدي العاملة في المنطقة، بمجموع يزيد على ٢٥٠٠ عامل، كما أن إجمالي استثمارات هذه المدينة الصناعية -البالغ ٦٦٦ مليون ريال- يقارب ٥٦٪ من إجمالي التمويل. وتستوعب المدينة الصناعية الأولى (القديمة) أربعة مصانع، يعمل بها نحو ٢٠٠ عامل وتقل استثماراتها عن ٢٠ مليون ريال. وفي حين تمثل المدينة الصناعية الثانية أكثر من ٥٧٪ من الأهمية المركبة، فإن أهمية المدينة الصناعية الأولى لا تجاوز ٤٪ كثيراً.

أما بقية هذه الصناعات وعددها ٢١ فتنتشر في أنحاء العاصمة، ورغم أن متوسط الحجم العمالي للمصنع خارج المدن الصناعية يقل عنه في المدينة الصناعية الثانية بمعدل ٦١ إلى ٦٧، إلا أن الحجم

التمويلي أفضل بشكل واضح: فمتوسط تمويل المصنع في أنحاء العاصمة يزيد على ٢٣ مليون ريال، بينما هو في حدود ٣٤,٤٪، ويعزى هذا الانتشار إلى ارتباط هذه الصناعات بالتطور التجاري الذي تشهده أحياء العاصمة، حيث تسعى لمجاورة دور المال والأعمال التي شهدت قفزات واسعة وانتشاراً كبيراً في العاصمة في الآونة الأخيرة.

جدول (٦-٣-٢٤) توزيع الصناعات الورقية والطباعة والنشر في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

	عدد المصانع	٪ أ	عدد العمال	٪ ب	رأس المال "مليون ريال"	٪ ج	مؤشر الأهمية (أ+ب+ج)/٣
المدينة الصناعية الأولى	٤	٦	١٩٩	٤,٩	١٩,١	١,٦	٤,٢
المدينة الصناعية الثانية	٣٧	٥٥,٢	٢٥١٢	٦١,٦	٦٦٦	٥٥,٩	٥٧,٦
بقية مدينة الرياض	٢١	٣١,٣	١٢٧٠	٣١,٢	٤٨٤,٦	٤٠,٧	٣٤,٤
مجموع مدينة الرياض	٦٢	٩٢,٥	٣٩٨١	٩٧,٧	١١٦٩,٧	٩٨,٢	٩٦,٢
محافظة الخرج	٢	٣	٥٧	١,٤	١٥,٣	١,٣	١,٩
محافظة المجمعة	١	١,٥	٢٠	٠,٥	٢,٩	٠,٢	٠,٧
محافظة الدوادمي	١	١,٥	١٠	٠,٣	١,٤	٠,١	٠,٦
محافظة الزلفي	١	١,٥	٦	٠,١	١,٨	٠,٢	٠,٦
الإجمالي	**٦٧**	**١٠٠**	**٤٠٧٤**	**١٠٠**	**١١٩١,١**	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

خامساً: الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية:

يمثل هذا القطاع جانباً مهماً من جوانب النشاط الصناعي في منطقة الرياض، حيث تضم هذه المنطقة ١٤٥ مصنعاً تعمل في هذا المجال، وهذا العدد يمثل حوالي ١٧٪ من مصانع المنطقة، وما يزيد على ٣٠٪ من الصناعات الكيماوية في المملكة. كما أن العمالة المشتغلة بهذا النشاط تقارب ١٢٥٠٠ عامل، أي بنسبة ١٧٪ من العمالة الصناعية في المنطقة، وحوالي ٢٥٪ من عمالة الصناعات الكيماوية في المملكة، وعلى ذلك فمتوسط الحجم العمالي للمصنع في منطقة الرياض يقل عنه على مستوى المملكة بما يعادل ٨٦ في الأولى و١٠٤ في الثانية.

أما عن التمويل الإجمالي لهذه المشاريع في المنطقة فيناهز ٨,٣ ألف مليون ريال، أو ما يعادل حوالي ١٨,٩٪ من إجمالي تمويل الصناعة في المنطقة، ونحو ٣,٩٪ من إجمالي تمويل الصناعات الكيماوية في المملكة. ومن هنا فإن متوسط حجم المصنع عمالياً واستثمارياً في المنطقة يقل عنه على مستوى الدولة، وما ذلك بناتج عن قلة أو قصور في قطاع الصناعات الكيماوية في منطقة الرياض، ولكن بسبب الأهمية النسبية التي اكتسبتها منطقتا الشرقية والمدينة المنورة بعد تأسيس الصناعات البتروكيماوية العملاقة في مدينتي الجبيل وينبع.

ويمكن تقسيم الصناعات الكيماوية في منطقة الرياض إلى أربع مجموعات فرعية: أولها مجموعة الصناعات الكيماوية الأساسية والتركيبية، وتشمل صناعات الغازات الصناعية والمركبات والألياف الكيماوية غير الزجاجية، ويمثلها ١٤ مصنعاً معظمها في المدينة الصناعية الثانية في مدينة الرياض، وتتميز بارتفاع مستواها التمويلي حيث يبلغ متوسط حجم تمويل المصنع نحو ٣٣ مليون ريال مقابل حوالي ٢٧ مليون ريال لعموم الصناعات الكيماوية في المنطقة (جدول: ٦-٣-٢٥). ويأتي في طليعة هذه الصناعات ثلاثة مصانع تتميز بضخامة الحجم والطاقة الإنتاجية العالية، هي مصنع شركة الكربونات السعودية ومصنع عدوان للصناعات الكيماوية والمصنع السعودي للألياف الصناعية، وتقع هذه المصانع في المدينة الصناعية الثانية، وتشغل نحو ٤٦٠ عاملاً يمثلون أكثر من ٦٠٪ من عمالة هذه المجموعة، كما أن إجمالي تمويلها يناهز ٨٦٪، ناهيك عن طاقتها الإنتاجية التي تزيد على ثلثي إنتاجية عموم المجموعة.

جدول (٦-٣-٢٥) هيكل الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

الإنتاج الصناعي	رقم التصنيف	عدد المصانع	عدد العمال	إجمالي التمويل "مليون ريال"	مجموع الإنتاج "ألف طن"
الصناعات الكيماوية الأساسية والتركيبية	٣٥١١	١٤	٧٦٠	٤٥٨,٦	٨٥٠,٢
المنتوجات الكيماوية غير البلاستيكية	٣٥٢١	٤٣	٢٢٣٥	٥٧٩,٠	٣١٧,٠
صناعة تكرير البترول والمنتوجات البترولية	٣٥٣٠	٧	٢٢٠٧	٦٤٦,٣	١١٧٢٣,٠
صناعة منتوجات البلاستيك	٣٥٦٠	٨١	٧٢٩٤	٢١٤٠,٢	٣٣٦,١
المجموع العام		**١٤٥**	**١٢٤٩٦**	**٣٨٢٤,١**	**١٣٢٢٦,٣**

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

المجموعة الثانية هي مجموعة صناعات المنتوجات الكيماوية غير البلاستيكية، وتشمل السلع الكيماوية الاستهلاكية من أسمدة كيماوية ومبيدات حشرية ودهانات وأدوية ومواد نظافة وعطور ومستحضرات تجميل ونحوها، وتضم هذه المجموعة ٤٣ مصنعاً، تمثل نحو ٣٠٪ من عدد المصانع الكيماوية، ويعمل بها ٢٢٣٥ عاملاً يمثلون حوالي ١٨٪ من عمالة هذا القطاع، ويستثمر فيها نحو ٥٧٩ مليون مليون ريال نسبتها حوالي ١٥٪ من جملة الاستثمارات. وأضخم هذه المصانع ثلاثة تتوطن المدينة الصناعية الثانية، وهي شركة الدهانات السعودية والشركة العربية الدانمركية للدهانات والشركة الوطنية لصناعة الأسمدة الكيماوية، ويعمل في هذه المصانع ٦٦٠ عاملاً يمثلون حوالي ٣٠٪ من عمالة هذه المجموعة، ويزيد تمويلها على ٩٣ مليون ريال، كما أن طاقتها الإنتاجية التي تزيد على ١٠٤ آلاف طن تناهز ثلث الإنتاج السنوي لهذه المجموعة.

المجموعة الثالثة هي مجموعة صناعات تكرير البترول والمنتوجات البترولية، ويعمل في هذا المجال سبعة مصانع ضخمة، تقع أو تجاور المدينة الصناعية الثانية، على أن أضخمها وبدون منازع يتمثل في مصفاة الرياض للبترول التابعة لشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، حيث تستحوذ على أكثر من ٥٧٪ من عمالة هذه المجموعة، وأهم من ذلك أنها بإنتاجها نحو ١٠ ملايين طن سنوياً من المنتوجات البترولية المكررة، فهي تنتج منفردة ما يزيد على ٨٥٪ من جملة الإنتاج، وضخامة الإنتاج صفة مميزة لمصافي البترول المتوطنة في الأسواق مقارنة بالمصافي المرتبطة بحقول البترول على المستوى العالمي.(١) كما أنه ينبغي الإشارة إلى مصنعين كبيرين لزيوت التشحيم أحدهما تابع لشركة بترومين الحكومية هو مصنع بترومين لزيوت التشحيم "بترولوب" والثاني هو مصنع الجميح وشل لزيوت التشحيم، إذ يعمل بهما ٢٥٠ عاملاً، ويناهز إجمالي تمويلهما ٢٤٥ مليون ريال، وينتجان ما يزيد على ٢٣٠ ألف طن سنوياً.

المجموعة الرابعة وهي الأكبر من حيث عدد المصانع وتضم مصانع منتوجات البلاستيك، ويعمل في هذا المجال في منطقة الرياض ٨١ مصنعاً، تمثل نحو ٥٦٪ من عدد مصانع الكيماويات، ويبلغ إجمالي عمالتها نحو ٧٣٠٠ عامل يمثلون أكثر من ٥٨٪ من العمالة المشتغلة في الصناعات الكيماوية في المنطقة، وبذلك يكون معدل حجم المصنع عمالياً ٩٠ عاملاً، ويزيد إجمالي تمويلها على ٢١٤٠ مليون ريال، بمعدل تمويل قدره نحو ٢٦ مليون ريال للمصنع الواحد. وتقع كل مصانع هذه المجموعة في مدينة الرياض عدا واحد صغير يقع في محافظة الخرج. ويمتاز بالأهمية من بين هذه المصانع كل من مصنع الشرق للبلاستيك وشركة تصنيع مواد التعبئة -وهما في المدينة الصناعية الثانية- بالإضافة إلى مصنع شركة منتجات البلاستيك السعودية (سابكو) -وهو في المدينة الصناعية الأولى- حيث يعمل بهذه المصانع الثلاثة نحو ٣٣٪ من جملة الأيدي العاملة في هذه المجموعة، ويزيد تمويلها على ٢٨٪، وتنتج حوالي ٣٧٪ من جملة الإنتاج.

توزيع الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية في منطقة الرياض:

تهيمن مدينة الرياض بشكل يكاد يكون كاملاً على هذه الصناعات، حيث لا يوجد خارجها سوى مصنعين صغيرين يقعان في محافظة الخرج كما ذكرنا، وبذلك تستحوذ العاصمة على ما يزيد على ٩٩٪

(1) Alexander, J. W., (1963), **Economic Geography**, Prentice-Hall, New Jersey, pp. 346-347.

من الأهمية المركبة لهذه الصناعات (جدول : ٦-٣-٢٦)، على أن المدينة الصناعية الثانية تحظى بالأهمية الحقيقية في هذا المجال، وذلك باشتمالها على ٩٨ مصنعاً تمثل أكثر من ٦٧٪ من إجمالي مصانع الكيماويات في المنطقة، كما أنها تضم نحو ٧٠٪ من عدد العمال في هذا المجال وهو ما يعادل نحو ٨٦٩١ عاملاً، وما يزيد على ٧٣٪ من إجمالي التمويل، وبذلك تمثل المدينة الصناعية الثانية ما يعادل نحو ٧٠,٣٪ من الأهمية المركبة لهذه الصناعات، أما المدينة الصناعية الأولى فتضم ١١ مصنعاً يعمل بها ١٤١٥ عاملاً، ويزيد تمويلها على ٢٩٠ مليون ريال، وبذلك تمثل المدينتان الصناعيتان معاً ما يزيد على ٧٩٪ من الأهمية المركبة.

وتنتشر بقية المصانع وعددها ٣٤ في أحياء مدينة الرياض، وباشتمال هذه المصانع على نحو ٢٣٣٤ عاملاً، وما يقارب ٧١٠ ملايين ريال من الاستثمارات، فإنها تمثل ما يزيد على ٢٠٪ من الأهمية المركبة للصناعات الكيماوية.

وتتركز هذه المصانع غالباً في مناطق متعددة قام القطاع الخاص بترتيبها بموافقة الجهات المسؤولة وهي وزارة الصناعة والكهرباء وأمانة مدينة الرياض، وأهم هذه المناطق منطقة الفوزان الصناعية شرق مدينة الرياض بجوار الطريق الدائري الشرقي، ومنطقة الراجحي الصناعية على الطريق الدائري الجنوبي، ومنطقة العروبة الصناعية على شارع العروبة، ومنطقة العويضة الصناعية شمال مدينة الرياض وغيرها. ويعزى هذا الانتشار إلى الطبيعة الاستهلاكية للصناعات الكيماوية، مما يجعل معظمها يميل إلى التوطن بجوار السوق الاستهلاكية، لا سيما وأن نقل خاماتها غير مكلف.[١]

سادساً : صناعة مواد البناء والخزف والزجاج:

إن اختصاص نحو ١٨٪ من المنشآت الصناعية في منطقة الرياض، وما يزيد على ٢١٪ من إجمالي العمالة الصناعية، بالإضافة إلى حوالي ٢٥٪ من استثمارات الصناعة في هذه الصناعة لدليل واضح على أهميتها الكبيرة بين صناعات المنطقة. من ناحية أخرى تمثل مصانع المنطقة المختصة في إنتاج مواد البناء -وعددها ١٥٩- نحو ٣٤٪ من مصانع مواد البناء في المملكة، كما أن عمالتها البالغة حوالي ١٥,٥ ألف عامل تقارب ٣٩٪ من عمالة المملكة المختصة في هذا المجال، بالإضافة إلى أن الأموال

---

(١) رسول، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص٦٩.

المستثمرة في هذا القطاع -ومقدارها أكثر من خمسة آلاف مليون ريال- تناهز ربع الاستثمارات على المستوى الوطني، وهذه مؤشرات أكيدة على أهمية منطقة الرياض في إنتاج هذه المواد، والسبب في ذلك هو النهضة العمرانية الهائلة التي تشهدها المملكة عموماً ومنطقة الرياض بشكل خاص، نتيجة للدعم السخي الذي تقدمه الحكومة لقطاع البناء والتشييد المتمثل في إنشاء صندوق التنمية العقارية عام ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، فبالإضافة إلى خدمة مدن وقرى المنطقة فإن توسطها الجغرافي يمكنها من إيصال منتوجاتها إلى كافة مناطق المملكة بتكاليف نقل معقولة.

جدول (٦-٣-٢٦) توزيع الصناعات الكيماوية والمنتوجات البلاستيكية في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

	عدد المصانع	٪ أ	عدد العمال	٪ ب	رأس المال "مليون ريال"	٪ ج	مؤشر الأهمية (أ+ب+ج)/٣
المدينة الصناعية الأولى	١١	٧,٦	١٤١٥	١١,٣	٢٩٠,٦	٧,٦	٨,٨
المدينة الصناعية الثانية	٩٨	٦٧,٦	٨٦٩١	٦٩,٦	٢٨١٦,٣	٧٣,٦	٧٠,٣
بقية مدينة الرياض	٣٤	٢٣,٤	٢٣٣٤	١٨,٧	٧٠٩,٤	١٨,٦	٢٠,٢
مجموع مدينة الرياض	١٤٣	٩٨,٦	١٢٤٤٠	٩٩,٦	٣٨١٦,٣	٩٩,٨	٩٩,٣
محافظة الخرج	٢	١,٤	٥٦	٠,٤	٧,٨	٠,٢	٠,٧
الإجمالي	**١٤٥**	**١٠٠**	**١٢٤٩٦**	**١٠٠**	**٣٨٢٤,١**	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

وبالنظر إلى تنوع صناعات مواد البناء وما يرتبط بها من خزف وصيني وزجاج فإنه يمكن تقسيمها إلى ست مجموعات صناعية فرعية على النحو التالي: الأولى مجموعة صناعة الصيني والخزف والفخار، ويمثلها في منطقة الرياض عشرة مصانع، منها مصنع يقع في محافظة المزاحمية وآخر في محافظة ضرما والباقي في مدينة الرياض، وتزيد عمالة هذه المصانع على ثلاثة آلاف عامل، ويقارب تمويلها ١,٥ ألف مليون ريال (جدول: ٦-٣-٢٧)، أما إنتاجها فيزيد على مليون طن سنوياً. وأهم مصانع هذه المجموعة مصنع شركة الخزف السعودية الضخم والواقع في المدينة الصناعية الثانية، حيث يبلغ عدد العاملين فيه نحو عامل ١٧٠٠ وهو ما يعادل نحو ٥٤٪ من إجمالي العمالة، كما أن تمويل هذا المصنع يقارب ٤٣٪ من إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع، أما من ناحية الإنتاج فإن مصنع اليمامة للطوب الأحمر في محافظة المزاحمية -القريبة جداً من العاصمة- ينتج ما يقرب من ٣٠٪ من الطاقة الإنتاجية الإجمالية.

جدول (٦-٣-٢٧) هيكل صناعة مواد البناء والخزف والزجاج في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

الإنتاج الصناعي	رقم التصنيف	عدد المصانع	عدد العمال	إجمالي التمويل "مليون ريال"	مجموع الإنتاج "ألف طن"
صناعة الصيني والخزف والفخار	٣٦١٠	١٠	٣١٥٦	١٤٨٢,٣	١٠٨٧,٦
صناعة الزجاج ومنتوجاته	٣٦٢٠	١٦	٨٧٥	٢٩٩,٠	١٤٧,٢
صناعة الرخام والأحجار والجبس ومنتوجاتها	٣٦٩٩	٤٦	٣٣٧٤	٣٣٩,٣	٧٩١,٤
صناعة البلوك والطوب الإسمنتي	٣٦٩٩	٥٠	٢٠٩٩	٢٧٩,٢	٣٢٧٤,٤
صناعة البلاط الإسمنتي	٣٦٩٩	٢٠	١٣٠٤	١٦٤,٦	٣١٥,٩
صناعة الإسمنت والمنتوجات الإسمنتية والخرسانية الأخرى	٣٦٩٩	١٧	٤٦٦٦	٢٣٩٠,١	٤٨٠٤,١
المجموع العام	-	**١٥٩**	**١٥٤٧٤**	**٥٠٥٤,٥**	**١٠٤٢٠,٦**

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

المجموعة الفرعية الثانية هي مجموعة مصانع الزجاج ومنتوجاته، وفي المنطقة منها ستة عشر مصنعاً تنتج زجاج المباني والسيارات والأثاث الزجاجي والمرايا والألياف الزجاجية والعبوات الزجاجية لمختلف الاستعمالات، وتقع كلها في مدينة الرياض. ويأتي في مقدمة هذه المصانع اثنان يستوطنان المدينة الصناعية الثانية، وهما المصنع الوطني للعبوات الزجاجية، ومصنع الشركة السعودية الأمريكية للزجاج، وتكمن أهميتهما في ضخامة حجمهما وإنتاجيتهما، فيعمل بهما نحو ٤٣٥ عاملاً يمثلون حوالي نصف عمالة هذه المجموعة، ويبلغ مجموع رأسمالهما أكثر من ١٨٨ مليون ريال، بنسبة ٦٣٪ من إجمالي التمويل، وينتجان في العام الواحد ما يقرب من ٤٥٪ من مجموع إنتاج المجموعة.

وتضم المجموعة الثالثة ٤٦ مصنعاً تنتج الرخام والأحجار والجبس ومنتوجاتها، أحد هذه المصانع يقع في محافظة الخرج والباقي في العاصمة، وهذه المجموعة تمد الأسواق في الدرجة الأولى بمواد البناء المأخوذة من الرخام والأحجار والجبس، بالإضافة إلى الأواني والأثاث المصنعة من هذه الخامات. وأضخم هذه المصانع هو مصنع شركة الجبس الأهلية الواقع جنوب مدينة الرياض، حيث يعمل به نحو ٤٧٠ عاملاً، وتزيد استثماراته على ١١٣ مليون ريال، وهو ما يعادل ثلث الاستثمارات في هذا القطاع، في حين يقرب إنتاجه السنوي من ٣٨٠ ألف طن وهو ما يعادل ٤٨٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية. كما أن المصنع الواقع في محافظة الخرج -وهو مصنع كسارة أبان- يتميز بطاقة إنتاجية عالية بسبب طبيعة المنتج حيث ينتج ما يزيد على ١٠٠ ألف طن سنوياً من الحصى المتدرج.

ويوجد في المنطقة خمسين مصنعاً تختص بإنتاج (البلك) الإسمنتي وتمثل المجموعة الفرعية الرابعة، وفي الواقع إن هذه السلعة تمثل أهم العناصر الداخلية في عملية البناء والتشييد فلا غرابة أن يختص ما يزيد على ٣١٪ من مصانع مواد البناء في إنتاجها، وأن تستحوذ على نفس النسبة من الطاقة الإنتاجية السنوية. وباعتبار هذه الصناعة من الصناعات التي تنتج سلعاً كبيرة الحجم ورخيصة القيمة نسبياً، فإنها تتوطن في الأسواق تلافياً لدفع تكلفة عالية على نقل منتجاتها الرخيصة،[1] ولذا نجدها انتشرت بأعداد كبيرة في مدينة الرياض لمواجهة الطلب الكبير المصاحب لتزايد سكانها السريع، ولما كان الطلب لا يقتصر على العاصمة فقد انتشرت مصانع (البلك) الإسمنتي خارجها وتوزعت بشكل استثنائي في معظم محافظات المنطقة منذ أواخر السبعينات الميلادية، فبالإضافة إلى ٢٨ مصنعاً في مدينة

(١) رسول، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص٦٩.

الرياض يوجد ٢٢ أخرى في عشر محافظات، أهمها محافظة الدوادمي المشتملة على ستة مصانع. وأضخم المصانع على مستوى المنطقة هو مصنع شركة المواد العمرانية، الواقع في المدينة الصناعية الثانية بمدينة الرياض، فعدد عماله نحو ٢٥٠ يمثلون نحو ١٢٪ من إجمالي العمالة، وإجمالي تمويله يقارب ٧٧ مليون ريال تمثل ما يزيد على ٢٧٪ من جملة الاستثمارات، كما أن طاقته الإنتاجية السنوية تتجاوز ما نسبته ١٥٪ من إجمالي إنتاجية مصانع هذه المجموعة.

المجموعة الخامسة هي مجموعة مصانع البلاط الإسمنتي، وتشبه هذه المجموعة سابقتها نوعاً ما في درجة الانتشار والعوامل المسببة له، فمن بين ٢٠ مصنعاً تنتمي لهذه المجموعة يوجد في مدينة الرياض ١٦ مصنعاً، بالإضافة إلى أربعة تتوزع في محافظات الخرج والأفلاج وحوطة بني تميم ووادي الدواسر. وأكثر مصانع هذه المجموعة أهمية مصنع الشركة العربية للبلاط (آرتك) الواقع في المدينة الصناعية الثانية بمدينة الرياض، فهذا المصنع يستحوذ على نحو ثلث العمالة وثلث الاستثمارات المالية بالإضافة إلى نحو ربع الطاقة الإنتاجية السنوية لهذه المجموعة الصناعية.

المجموعة الأخيرة هي مجموعة الصناعات الإسمنتية والخرسانية الأخرى، ويمثلها في منطقة الرياض ١٧ مصنعاً تنتج مادة الإسمنت نفسها والخرسانة السائلة والألواح والمباني الخرسانية المسبقة الصنع والأنابيب الإسمنتية ونحوها، ويبدو أن العاصمة تقوم بخدمة بقية أنحاء المنطقة بتأمين حاجتها من هذه السلع من مصانعها العالية التقنية، حيث إن كل مصانع هذه المجموعة تتوطن مدينة الرياض.

ويتميز مصنع شركة إسمنت اليمامة السعودية -المجاور للمدينة الصناعية الأولى- بضخامة واضحة، حيث يستحوذ على نحو ٢٨٪ من إجمالي الأيدي العاملة ونحو ٧٣٪ من إجمالي التمويل، بالإضافة إلى ما يقرب من ثلاثة أرباع الطاقة الإنتاجية السنوية لمصانع هذه المجموعة.

توزيع صناعة مواد البناء والخزف والزجاج في منطقة الرياض:

انعكس الازدهار العمراني والتزايد السكاني السريع للعاصمة على استئثارها بالنصيب الأوفر من المصانع المنتجة لمواد البناء، حيث تمثل مصانعها نحو ٩٠٪ من الأهمية المركبة لهذه الصناعات، وذلك باستحواذها على ١٣٠ مصنعاً تمثل نحو ٨٢٪ من عدد مصانع المنطقة، وكذلك على نحو ١٤,٥ ألف عامل يشكلون نحو ٩٤٪ من عمالة المنطقة الموظفة في هذا القطاع، كما أن ما استثمر من الأموال في

هذه الصناعات يتجاوز ٤٧٥٥ مليون ريال، نسبتها ٩٤٪ أيضاً من إجمالي تمويل هذه الصناعات في المنطقة. وفي الواقع إن مصانع مواد البناء الموجودة خارج العاصمة لا يتجاوز عددها ٢٩ مصنعاً تمثل ١٨٪ من عدد المصانع الداخلة ضمن هذا النشاط، يضاف إلى ذلك تواضعها حجماً وإنتاجاً؛ فمتوسط عمالة المصنع الواحد في المحافظات حوالي ٣٣ عاملاً مقابل أكثر من ١١١ عاملاً في العاصمة، كما أن متوسط تمويل المصنع في المحافظات لا يتجاوز عشرة ملايين مقابل أكثر من ٣٦,٥ مليون ريال في العاصمة (جدول: ٦-٣-٢٨).

جدول (٦-٣-٢٨) توزيع صناعات مواد البناء والخزف والزجاج في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

	عدد المصانع	٪ أ	عدد العمال	٪ ب	رأس المال "مليون ريال"	٪ ج	مؤشر الأهمية (أ+ب+ج)/٣
المدينة الصناعية الأولى	٥	٣,١	٢٣٥٩	١٥,٢	١٨٢٤	٣٦,١	١٨,١
المدينة الصناعية الثانية	٤٠	٢٥,٢	٦٠٦١	٣٨,٩	١٢٨٧,٤	٢٥,٥	٢٩,٩
بقية مدينة الرياض	٨٥	٥٣,٥	٦١٣٦	٣٩,٧	١٦٤٤,١	٣٢,٥	٤١,٩
مجموع مدينة الرياض	١٣٠	٨١,٨	١٤٥١١	٩٣,٨	٤٧٥٥,٥	٩٤,١	٨٩,٩
محافظة المزاحمية	٣	١,٨	٢٦٦	١,٧	١١٨,٢	٢,٣	١,٩
محافظة الدوادمي	٦	٣,٩	١١٠	٠,٧	٢٧,٩	٠,٦	١,٨
محافظة وادي الدواسر	٣	١,٨	٨٢	٠,٥	٣٠	٠,٦	١
محافظة حوطة بني تميم	٣	١,٨	١٤٧	٠,٩	٥,٦	٠,١	٠,٩
محافظة ضرما	١	٠,٦	٧٤	٠,٥	٦٩,٧	١,٤	٠,٨
محافظة الخرج	٣	١,٨	٥١	٠,٣	١٢,٩	٠,٣	٠,٨
محافظة الزلفي	٢	١,٣	٩٠	٠,٦	١٢,٦	٠,٢	٠,٧
محافظة المجمعة	٢	١,٣	٤٣	٠,٣	٥	٠,١	٠,٦
محافظة السليل	٢	١,٣	٣٩	٠,٣	٦,٩	٠,١	٠,٦
محافظة القويعية	٢	١,٣	٢٤	٠,٢	٦,٩	٠,١	٠,٥
محافظة الأفلاج	٢	١,٣	٣٧	٠,٢	٣,٣	٠,١	٠,٥
الإجمالي	**١٥٩**	**١٠٠**	**١٥٤٧٤**	**١٠٠**	**٥٠٥٤,٥**	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

وفي العاصمة تستأثر المدينتان الصناعيتان بنصيب كبير من الأهمية المركبة يناهز ٤٨٪ مقابل نحو ٤٢٪ لبقية أنحاء العاصمة، وذلك يعود إلى تفوق مصانعها حجماً وتقنية وطاقة إنتاجية، ورغم قلة عدد المنشآت الصناعية فيهما (نحو ٢٨٪ من إجمالي المنشآت) إلا أنهما تستحوذان على ما يزيد على ٥٤٪ من الأيدي العاملة، ونحو ٦٢٪ من إجمالي التمويل. نتيجة لذلك نجد أن متوسط نصيب المصنع من الأيدي العاملة في المدينتين الصناعيتين يبلغ ١٨٦ عاملاً مقابل ٧٢ عاملاً في بقية أنحاء العاصمة، ومتوسط حجم الاستثمارات المالية في المصنع الواحد فيهما يزيد على ٦٩ مليون ريال مقابل أقل من ٢٠ مليوناً خارجها. وعلى الرغم من قلة عدد مصانع المدينة الصناعية الأولى إلا أنها تتفوق في متوسط حجم المصنع على المدينة الصناعية الثانية، والسبب في ذلك يعود إلى ظهور مصانع المدينة الأولى (الأقدم) في وقت مبكر زامن الطفرة العمرانية الهائلة التي شهدتها العاصمة في بدايات خطط التنمية، والنقص الخطر الذي كان قطاع البناء يعاني منه في سبيل تأمين حاجته المتزايدة من مواد البناء، وذلك بسبب عجز الموانئ في ذلك الوقت عن استيعاب حركة الواردات من هذه المواد، مما حتم على المصانع تأمين طاقات إنتاجية كبيرة لمواجهة ذلك النقص.

أما خارج مدينة الرياض فقد حظيت محافظتان هما المزاحمية والدوادمي بنحو ٢٪ من الأهمية المركبة لكل منهما، في حين تتواضع أهمية المحافظات التسع الأخرى إلى ١٪ فأقل لكل منها، والسبب في تميز المحافظتين الأولتين عما سواهما يعود في الغالب إلى الموقع الجغرافي، حيث إن قرب محافظة المزاحمية من العاصمة وسهولة اتصالها بها منحها فرصة المشاركة في تأمين جزء من حاجة السوق الكبير الذي تمثله مدينة الرياض، كما أن بعد محافظة الدوادمي عن الرياض العاصمة وصعوبة اتصالها بأي من مناطق الوفرة الصناعية فرض عليها السعي لتأمين ما تستطيع من حاجتها وحاجة المراكز العمرانية القريبة منها من هذه السلع الاستراتيجية، ولذلك قام فيها ستة مصانع بأحجام وإنتاجية لا بأس بها، وهذا ما لم تضطر إليه بقية المحافظات.

سابعاً: الصناعات المعدنية والآلات والأجهزة:

هذه المجموعة هي أهم المجموعات الصناعية على وجه الإطلاق كما سبق، ويتبين هذا أكثر عند معرفة أن عدد مصانع المنطقة المختصة في إنتاج هذه السلع والبالغة ٢٧٣ مصنعاً تمثل أكثر من ٣١٪ من مصانع المنطقة، وما يزيد على ٣٨٪ من الصناعات المعدنية الموجودة في المملكة العربية السعودية. كما

أن الأيدي العاملة في هذا القطاع التي تزيد على ٢٠ ألف عامل تعادل أكثر من ٢٧٪ من عمالة المنطقة، وما يقرب من ٣٦٪ من العمالة الصناعية في المملكة المختصة في هذا القطاع، يضاف إلى ذلك أن الاستثمارات التي تقارب ربع استثمارات الصناعة في المنطقة، تناهز في الوقت نفسه ٢٧٪ من إجمالي الأموال المستثمرة في الصناعات المعدنية على مستوى المملكة.

ورغم أن منطقة الرياض تشتمل على أكبر عدد من المنشآت الصناعية المنتجة للسلع المعدنية من أي منطقة أخرى في المملكة، إلا أن حجم المصنع منها عمالياً واستثمارياً يقل عنه في المملكة، فيبلغ متوسط عدد العمال في المصنع في منطقة الرياض ٧٤ مقابل ٧٩ على مستوى المملكة، كما أن متوسط تمويل المصنع يبلغ ١٨ مليون ريال مقابل ٢٦ مليوناً على مستوى المملكة. لكن نعود مرة أخرى إلى حقيقة أن الصناعات المعدنية هي الأهم في منطقة الرياض باستحواذها على أكبر نسبة من المصانع ومن الأيدي العاملة الصناعية ومن الاستثمارات المالية للاستدلال على أن المنطقة قد بلغت مستوى صناعياً متقدماً، حيث إن تقدم الصناعات المعدنية في أي إقليم من العالم يعتبر دليلاً على تقدم التنمية الصناعية بشكل عام في ذلك الإقليم.[1]

وبالنظر إلى تنوع إنتاج الصناعات المعدنية في منطقة الرياض فإنه يمكن تقسيمها إلى ست مجموعات فرعية تمثل أهم فروع هذا النشاط الصناعي (جدول: ٦-٣-٢٩)، تضم المجموعة الأولى المصانع المنتجة للأدوات والعدد اليدوية والأواني المنزلية والأثاث المعدني المنقول، ويبلغ عددها في المنطقة ٣٣ مصنعاً، يعمل بها ١٧٧٦ عاملاً وتزيد استثماراتها على ٢٢٨ مليون ريال، كما أن طاقتها الإنتاجية تقارب ٩٤ ألف طن. وتقع كل هذه المصانع في مدينة الرياض عدا اثنين يقع أحدهما في محافظة الزلفي والآخر في محافظة الخرج. ويتميز من بين مصانع هذه المجموعة أربعة باستحواذها على أكثر من ثلث الأيدي العاملة وهي: مصنع المشاريع ومصنع خلدون للأثاث ومصنع بسمة للأثاث وتقع في المدينة الصناعية الثانية بالعاصمة، بالإضافة إلى مصنع المطلق للمفروشات المعدنية الواقع بالمدينة الصناعية الأولى بالعاصمة أيضاً.

المجموعة الثانية هي مصانع المنتجات المعدنية الإنشائية، ويشمل إنتاجها لوازم البناء الحديدية والمطابخ المعدنية والأبراج وأعمدة الإنارة وأعمدة الاتصالات ونقل الطاقة والبيوت المعدنية الجاهزة والأسلاك والمسطحات والخزانات والمستودعات المعدنية ونحوها، ويعمل في تأمين هذه السلع ١٠٧

(1) Alexander, (1963), op. cit., pp. 394-395.

مصانع تمثل ٣٩٪ من الصناعات المعدنية، أما عمالتها فتناهز ٦٩٠٠ عامل يمثلون أكثر من ٣٤٪ من إجمالي العمالة، وتزيد استثماراتها المالية على ١١٧٠ مليون ريال، وتساهم بنحو ٣٢٪ من إنتاج الصناعات المعدنية، وهي بذلك تأتي في مقدمة المجموعات الصناعية المعدنية.

ويلاحظ تركز كل هذه المصانع في مدينة الرياض عدا ثلاثة صغيرة الحجم تتوزع على محافظات الخرج والزلفي والمجمعة. وتقف على رأس هذه المجموعة الصناعية أربعة مصانع تتميز بضخامتها الحجمية والإنتاجية، وهي مصنع البابطين للأعمدة والصواري ومصنع البابطين للأبراج والهياكل المعدنية ومصنع عميقة للفوانيس والأعمدة المجلفنة، ومصنع ألومنيوم التيسير، حيث تنفرد بأكثر من ربع العمالة الصناعية بتوظيفها لنحو ١٧٥٠ عاملاً، كما أن تمويلها يقارب ١٨٪، وتقارب طاقتها الإنتاجية ١٣٥ ألف طن سنوياً وهو ما يعادل ربع إنتاج هذه المجموعة.

المجموعة الثالثة تضم صناعات الآلات والمكائن ولوازمها، ويمثلها ٢٤ مصنعاً تنتج المعدات الزراعية وأنظمة التبريد والتدفئة وأجهزة إطفاء الحريق وآليات البناء وآلات المصانع والمخابز ونحوها. ويقع ثلاثة من هذه المصانع في محافظات الخرج والقويعية والزلفي، أما البقية فمواطنها مدينة الرياض، ويبلغ عدد الأيدي العاملة فيها أكثر من ١٨٠٠ عامل، وتقارب استثماراتها ٦٠٠ مليون ريال، وتنتج ما مجموعه أكثر من ٢٨٤ ألف طن كل عام. وتنفرد من بين هذه المصانع خمسة بضخامة الحجم والإنتاجية، وتختص بإنتاج المعدات الزراعية وتقع كلها في المدينة الصناعية الثانية وهي: مصنع الشركة السعودية للصناعات الميكانيكية وشركة الخريف ويسترن للمضخات وشركة الخريف لأنظمة الري والمصنع السعودي للمضخات ومصنع أبونيان للمضخات. هذه المصانع الخمسة تستحوذ على ٤٥٪ من العمالة و٧٠٪ من إجمالي الاستثمارات، وتساهم بقرابة ٧٠٪ أيضاً من إجمالي الإنتاج السنوي.

كما يوجد في منطقة الرياض خمسون مصنعاً تنتج الأجهزة المنزلية وأجهزة تكييف الهواء وتبريد وتسخين الماء والأجهزة الصوتية، بالإضافة إلى لوازم نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، ممثلة المجموعة الصناعية الفرعية الرابعة، وتتميز هذه المصانع عموماً بكثافة عمالتها وتمويلها في الوقت نفسه، حيث يبلغ مجموع الأيدي العاملة فيها قرابة ٥٦٠٠ ألف عامل، ومجموع التمويل نحو ١,٦ ألف مليون ريال، مما يجعل متوسط عمالة المصنع الواحد تقارب ١١٢ عاملاً، وتمويله يناهز ٣٢ مليون ريال. ويتركز نحو ٤٣٪ من عمالة هذه المجموعة وما يزيد على ٥٢٪ من تمويلها في أربعة مصانع ضخمة تقع كلها في المدينة الصناعية الثانية بالعاصمة، ولا تقل عمالة كل منها عن ٤٥٠ عاملاً، كما لا يقل تمويل

أي منها عن ١٢٣ مليون ريال. هذه المصانع هي بالترتيب مصنع الشركة السعودية لصناعة الكابلات (كابلات الرياض) ومصنع شركة أيه بي بي للصناعات الكهربائية والمصنع الوطني لمكيفات الفريون ومصنع شركة الإنارة السعودية، التي تزود السوق السعودي بنحو ٦٠ ألف طن من الكابلات والأسلاك، وحوالي ٣٢٠ ألف لوحة توزيع وتحويل كهربائية، وأكثر من ٤١٥ ألف جهاز تكييف هواء، بالإضافة إلى ما يزيد على مليوني وحدة إنارة مختلفة الحجم والتصميم.

جدول (٦-٣-٢٩) هيكل الصناعات المعدنية والآلات والأجهزة في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

الإنتاج الصناعي	رقم التصنيف	عدد المصانع	عدد العمال	إجمالي التمويل "مليون ريال"	مجموع الإنتاج "ألف طن"
صناعة الأدوات والعدد والأثاث المعدني	٣٨١١	٣٣	١٧٧٦	٢٢٨,٣	٩٣,٦
صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية	٣٨١٣	١٠٧	٦٨٩٧	١١٧١,٥	٥٣٢,٥
صناعة الآلات والمكائن ولوازمها	٣٨٢٠	٢٤	١٨٣٧	٥٩٥,٨	٢٨٤,١
صناعة الأجهزة واللوازم الكهربائية	٣٨٣٠	٥٠	٥٥٩٤	١٥٩٨,٥	١٧٦,٣
صناعات السيارات والدراجات والعربات وأجزائها	٣٨٤٠	٢٣	١٣٥٨	٢٠٦,٣	١٤٥,٨
الصناعات المعدنية الأخرى	٣٧١٠ ٣٨٥٠	٣٦	٢٦٣٧	١١٤٣,٥	٤٤٥,٠
المجموع العام	-	**٢٧٣**	**٢٠٠٩٩**	**٤٩٤٣,٩**	**١٦٧٧,٣**

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

المجموعة الخامسة تشمل صناعة وسائل النقل من سيارات ركاب وحافلات وشاحنات ودراجات وعربات منوعة بالإضافة إلى أجزائها وقطع غيارها، ويمثلها في منطقة الرياض ٢٣ مصنعاً تقع كلها في مدينة الرياض عدا واحد في محافظة الزلفي، توفر هذه المصانع ما يزيد على ١٣٥٠ وظيفة، ويتجاوز حجم استثماراتها المالية ٢٠٠ مليون ريال. ويتميز أربعة من هذه المصانع بالضخامة النسبية وهي شركة العويضة للصناعات ومصنع كروسري الجميل ومصنع السعودية للحافلات -وهي في المدينة الصناعية الأولى في العاصمة- بالإضافة إلى مصنع الجميح للحافلات الواقع في المدينة الصناعية الثانية. يعمل في هذه المصانع الأربعة حوالي ٤٧٪ من إجمالي عمالة هذه المجموعة، كما أن تمويلها يزيد على ٥٨٪ من إجمالي استثمارات هذا القطاع.

وتشكل بقية الصناعات المعدنية المجموعة الفرعية السادسة والأخيرة، وأهم هذه الصناعات صناعات المعادن الأساسية وصهر وتشكيل المعادن، وإنتاج المسامير والبراغي والسلاسل والقوالب والصنابير والأنابيب المعدنية، والبراميل والأوعية والأغطية المعدنية، واسطوانات وخزانات الغاز والمعدات واللوازم البصرية وعدادات المياه والكهرباء وغيرها. ويعمل في هذه المجالات ٣٦ مصنعاً، كلها في مدينة الرياض عدا واحد يقع في محافظة الخرج، ويزيد عدد العمال المشتغلين في هذه المصانع على ٣٦٠٠، بينما تتجاوز رؤوس أموالها ١١٤٣ مليون ريال، وتتميز بطاقة إنتاجية عالية حيث يصل مجموع إنتاجها من السلع إلى نحو ٤٤٥ ألف طن سنوياً، مما يجعل هذه المجموعة أعلى مجموعات الصناعات المعدنية إنتاجية، حيث ينتج المصنع الواحد منها أكثر من ١٢,٤ ألف طن سنوياً في المتوسط. وتستحوذ أربعة من هذه المصانع على أكثر من ٤٤٪ من مجموع الأيدي العاملة، ونحو ٧٠٪ من إجمالي التمويل، بالإضافة إلى أكثر من ٥٥٪ من الطاقة الإنتاجية المركبة لهذه المجموعة الصناعية، وهي مصانع الرياض لصناعة الأوعية والجميح لإنتاج علب المرطبات والشركة العربية للأنابيب والراجحي للصناعات الحديدية، وكلها تقع في المدينة الصناعية الثانية في الرياض العاصمة.

توزيع الصناعات المعدنية والآلات والأجهزة في منطقة الرياض:

تستحوذ مدينة الرياض على الأغلبية الساحقة من هذه الصناعات، حيث تتمتع بما يزيد على ٩٧٪ من الأهمية المركبة لهذا القطاع، وذلك باشتمالها على ٢٦١ مصنعاً تمثل نحو ٩٦٪ من مجموع المنشآت الصناعية، وما يزيد على ١٩,٦ ألف عامل في هذه المصانع يمثلون أكثر من ٩٧٪ من العمالة، وأكثر من

٤,٨٨ ألف مليون ريال من الاستثمارات وهو ما يقارب ٩٩٪ من إجمالي تمويل هذا القطاع. وعلى ذلك تتميز مصانع العاصمة بالضخامة حيث يعمل في المصنع الواحد نحو ٧٥ عاملاً في المتوسط مقابل نحو ٤١ في بقية أنحاء المنطقة, وتقارب الاستثمارات في المصنع ما يعادل ١٨,٧ مليون ريال وسطياً مقابل نحو ٥,٢ مليون ريال خارج العاصمة (جدول: ٦-٣-٣٠).

جدول (٦-٣-٣٠) توزيع الصناعات المعدنية والآلات والأجهزة في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

	عدد المصانع	٪ أ	عدد العمال	٪ ب	رأس المال "مليون ريال"	٪ ج	مؤشر الأهمية (أ+ب+ج)/٣
المدينة الصناعية الأولى	٤٠	١٤,٧	٣١٤٨	١٥,٧	٤١٩,٦	٨,٥	١٣,٠
المدينة الصناعية الثانية	١٤١	٥١,٦	١٢٧١٥	٦٣,٢	٣٨٩٠,٨	٧٨,٧	٦٤,٥
بقية مدينة الرياض	٨٠	٢٩,٣	٣٧٣٩	١٨,٦	٥٧١,٢	١١,٥	١٩,٨
مجموع مدينة الرياض	٢٦١	٩٥,٦	١٩٦٠٢	٩٧,٥	٤٨٨١,٦	٩٨,٧	٩٧,٣
محافظة الزلفي	٥	١,٨	٢٣٨	١,١	٣٠,٣	٠,٦	١,٢
محافظة الخرج	٤	١,٤	١٧٠	٠,٨	١٥,٣	٠,٣	٠,٨
محافظة القويعية	١	٠,٤	٥١	٠,٣	٩,٥	٠,٢	٠,٣
محافظة المجمعة	١	٠,٤	٢٩	٠,٢	٣,٧	٠,١	٠,٢
محافظة وادي الدواسر	١	٠,٤	٩	٠,١	٣,٥	٠,١	٠,٢
الإجمالي	**٢٧٣**	**١٠٠**	**٢٠٠٩٩**	**١٠٠**	**٤٩٤٣,٩**	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

وفي العاصمة تتسم المدينة الصناعية الثانية بتفوق نسبي منقطع النظير، وذلك باشتمالها على ١٤١ مصنعاً، يديرها أكثر من ١٢,٧ ألف عامل، وتزيد استثماراتها على ٣٨٩٠ مليون ريال، أي أنها تضم أكثر من ٥١٪ من مجموع المنشآت الصناعية المعدنية في المنطقة، وما يزيد على ٦٣٪ من إجمالي عمالتها، ونحو ٧٩٪ من استثماراتها. ومع تفوقها العددي فهي تتفوق في أحجام مصانعها، حيث يبلغ متوسط حجم المصنع فيها عمالياً نحو ٩٠ عاملاً، ويزيد متوسط الحجم الاستثماري للمصنع فيها على ٢٧,٥ مليون ريال، ولذا فلا غرابة أن تستحوذ هذه المدينة الصناعية الحديثة على ما يزيد على ٦٤٪ من الأهمية المركبة للصناعات المعدنية.

أما المدينة الصناعية الأولى فتمثل نحو ١٣٪ من الأهمية الكلية لهذا القطاع، وذلك باشتمالها على ٤٠ مصنعاً (نحو ١٥٪) وحوالي ٣١٥٠ عاملاً (١٦٪) وما يقرب من ٤٢٠ مليون ريال من الاستثمارات في هذا المجال تقل عن ٩٪ من إجمالي الاستثمارات. وينتشر في بقية أحياء العاصمة ما مجموعه ٨٠ مصنعاً تابعة لهذه المجموعة، يعمل بها نحو ٣٧٤٠ عاملاً، ويستثمر فيها ما يزيد على ٥٧١ مليون ريال، وعلى ذلك فهذه المصانع تتسم بحجم أصغر مقارنة بمصانع المدينتين الصناعيتين المجهزتين، إذ لا يتجاوز متوسط عمالة المصنع منها ٤٧ عاملاً، ولا يزيد تمويل المصنع على سبعة ملايين ريال وسطياً، والسبب في ذلك أن ارتفاع أسعار الأراضي في العاصمة خارج المدينتين الصناعيتين يفرض أن لا تكون المصانع كبيرة الحجم للحد من كلفة الحصول على المساحات الأرضية اللازمة لها.

ويوجد خارج العاصمة ١٢ مصنعاً تابعة لهذا القطاع، وتتميز بتواضعها حجماً وإنتاجية، إذ لا تمثل مجتمعة إلا أقل من ٣٪ من الأهمية المركبة، والحقيقة أن هذه المصانع تسجل أدنى المتوسطات الحجمية، إذ لا يزيد متوسط نصيب المصنع على ٤١ عاملاً، وحوالي ٥,٢ مليون ريال وهذا يتناسب مع الطاقة الاستيعابية المحدودة لأسواق المحافظات مقارنة بسوق العاصمة. وأهم هذه المحافظات: محافظة الزلفي التي تضم خمسة مصانع، ثم محافظة الخرج التي تضم أربعة مصانع، في حين يوجد مصنع صغير في كل من محافظة القويعية ومحافظة المجمعة ومحافظة وادي الدواسر.

ثامناً: الصناعات الأخرى غير المصنفة:

جرت العادة على ضم بقية الصناعات التي لا تتبع المجموعات الصناعية الرئيسة التي سبق ذكرها في مجموعة أخيرة، يتم من خلالها إكمال الأنشطة الصناعية دون استثناء،[1] ويدخل ضمن هذا الإطار

(1) United Nations, (1971), **Indexes to the international industrial classification of all economic activities**, Statistical Papers, No.4, New York, p. 13.

في منطقة الرياض ٢٥ مصنعاً، ممثلة أقل من ٣٪ من مصانع المنطقة، ولكنها تزيد على ٣٠٪ من مصانع هذه المجموعة على المستوى الوطني، ورغم أن العمالة المشتغلة في هذا القطاع -البالغ عددها ٣٥٢٦- تمثل أقل من ٥٪ من إجمالي عمالة المنطقة إلا أنها مهمة على مستوى الدولة، حيث تزيد على ٦٠٪ من عدد العاملين في هذا القطاع. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الاستثمارات المالية، حيث يستثمر في هذه المصانع نحو ٥٥٠ مليون ريال، وهذه الاستثمارات تقل عن ٣٪ من حجم استثمارات الصناعة في المنطقة، ولكنها تزيد على ٤٥٪ من إجمالي تمويل الصناعات غير المصنفة في المملكة.

وتتميز هذه الصناعات بكبر نسبي في حجمها، إذ يبلغ متوسط نصيب المصنع من العمال في منطقة الرياض نحو ١٤١ مقابل ٧١ على مستوى المملكة، كما أن متوسط تمويل المصنع في المنطقة يبلغ نحو ٢٢ مليون ريال، فيما يقل عن ١٥ مليون ريال على المستوى الوطني. ويعزى هذا التفوق الحجمي لمصانع منطقة الرياض إلى الحجم الكبير لسوق العاصمة بسبب ضخامة حجمها السكاني وارتفاع القوة الشرائية للسكان، لا سيما وأن مصانع هذه المجموعة تندرج ضمن الصناعات المرتبطة بالسوق Market Oriented، وما تطورها وزيادة قدرتها إلا انعكاس لمستوى السوق الذي تقوم بخدمته.

ويمكن تقسيم هذه الطائفة من الصناعات إلى ثلاث مجموعات فرعية يوضحها جدول (٦-٣-٣١)، ومنه نجد أن المجموعة الأولى تشمل صناعة المصوغات والمجوهرات، وتشمل أحد عشر مصنعاً من مصانع منطقة الرياض، يعمل بها نحو ١٦٠٠ عامل، وتزيد استثماراتها على ٢٢٣ مليون ريال، وبذلك تكون هذه المنطقة موطن ٣١٪ من مصانع المصوغات والمجوهرات في المملكة. ويتميز من هذه المجموعة الصناعية ثلاثة مصانع بضخامتها الحجمية والإنتاجية، وهي على الترتيب مصنع الذهب واللؤلؤ السعودي ومصنع الرميزان للحلي والمصوغات ومصنع شركة سعودي جولد، ويعمل في هذه المصانع ١١٦٠ عاملاً يمثلون نحو ٧٢٪ من إجمالي عمالة هذه المجموعة الفرعية، كما أنها تستأثر بنفس النسبة تقريباً من إجمالي التمويل إذ تزيد رؤوس أموالها على ١٦٠ مليون ريال. أما طاقتها الإنتاجية فتعادل نحو نصف إنتاجية مصانع هذه المجموعة.

المجموعة الثانية صناعات منوعة تشمل أدوات الدعاية والإعلان والأدوات المكتبية والمهنية والكماليات ونحوها، ويعمل على إنتاج هذه السلع عشرة من مصانع منطقة الرياض، يعمل بها نحو ٣٨٠ عاملاً، وتتجاوز استثماراتها ٧٠ مليون ريال. وعلى ذلك فإن هذه المصانع محدودة الحجم عمالياً ومالياً، كما أنها تتقارب في الحجم والإنتاجية دون تميز يذكر لبعضها على البعض الآخر، وذلك بسبب

ما تتصف به هذه المصانع من محدودية تفرضها طبيعة منتوجاتها، وضيق الأسواق بالمستوردات من الخارج من هذه المنتوجات وبتكاليف منافسة.

جدول (٦-٣-٣١) هيكل الصناعات غير المصنفة في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

الإنتاج الصناعي	رقم التصنيف	عدد المصانع	عدد العمال	إجمالي التمويل "مليون ريال"	مجموع الإنتاج "ألف طن"
صناعة المصوغات والمجوهرات	٣٩٠١	١١	١٦١٦	٢٢٣,٦	٠,١
صناعة أدوات الدعاية والأقلام والكماليات	٣٩٠٤	١٠	٣٨١	٧٠,١	٤٦,٥
صناعة تخزين المواد الغذائية	٧١٩٢	٤	١٥٢٩	٢٥٧,٢	١٤٩,٥
المجموع العام	-	**٢٥**	**٣٥٢٦**	**٥٥٠,٩**	**١٩٦,١**

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

وأخيراً تلحق منشآت تخزين المواد الغذائية(١) بالمؤسسات الصناعية نظراً لطبيعتها المتطورة وأهميتها الصحية للسكان، وبذلك فهي تشكل المجموعة الفرعية الثالثة، ويدرج ضمنها في منطقة الرياض أربع مؤسسات تتصف بالكثافة العمالية والمالية، والضخامة الإنتاجية النسبية، حيث يعمل بها أكثر من ١٥٠٠ عامل، وتزيد استثماراتها على ٢٥٧ مليون ريال، وتصل طاقتها الإنتاجية السنوية إلى نحو ١٥٠ ألف طن. وتتميز من بين هذه المنشآت شركة بندة المتحدة التابعة لسلسلة الأسواق المنتشرة في كثير من مدن المملكة بنفس الاسم، وتعتبر هذه المنشأة الأضخم على مستوى المملكة، حيث يعمل بها ما يزيد على ٩٠٪ من عمال هذه المجموعة في المنطقة، وتزيد استثماراتها المالية على ٢٠٥ ملايين ريال وهو ما يعادل نحو ٨٠٪ من إجمالي تمويل مجموعتها، بالإضافة إلى أن طاقتها السنوية تقارب ٦٧٪ من الطاقة الإجمالية لهذه المجموعة الصناعية الفرعية.

---

(١) يلاحظ أن المقصود بالطاقة الإنتاجية لمجموعة منشآت تخزين المواد الغذائية هي الطاقة الاستيعابية.

توزيع الصناعات غير المصنفة في منطقة الرياض:

تتوطن كل هذه الصناعات في مدينة الرياض، وبذلك فإن بقية أجزاء المنطقة تعتمد على العاصمة في تأمين حاجتها من السلع التي تنتجها هذه الصناعات. وكما يتضح من جدول (٦-٣-٣٢)، فإن هذه المجموعة تمثل الاستثناء الوحيد الذي تزيد فيه أهمية الصناعات المنتشرة في أحياء العاصمة على تلك التي تستوطن المدينتين الصناعيتين بحيث إن ١٨ من هذه الصناعات -تمثل ٧٢٪ من المصانع- تنتشر خارج هاتين المدينتين، كما أن العمالة الصناعية المرتبطة بالمصانع المتفرقة في أحياء المدينة تمثل أكثر من ٥٥٪ من إجمالي العمالة: إذ تزيد على ١٩٦٠ عاملاً، إضافة إلى أن استثماراتها المالية تناهز ٨٠٪ من إجمالي الاستثمارات، وبذلك فإن هذه المصانع تستحوذ على ما يزيد على ٦٩٪ من الأهمية المركبة لهذه الصناعات.

ومن هنا فإن المدينتين الصناعيتين تتقاسمان نحو ٣١٪ من الأهمية، مع تفوق واضح للمدينة الصناعية الثانية على الأولى، حيث تستوعب خمسة من المصانع السبعة، كما أن أحجام مصانعها أضخم عمالياً ومالياً من مصانع المدينة الأولى بشكل واضح. ففي حين يبلغ متوسط عمالة المصنع في المدينة الثانية نحو ٢٩٤ عاملاً نجده في الأولى لا يتجاوز ٤٧ عاملاً، كما أن متوسط حجم استثمارات المصنع في الثانية يبلغ ٢١ مليون ريال مقابل أقل من ثلاثة ملايين في الأولى، ولذلك نجد أن أهمية هذه الصناعات في المدينة الصناعية الثانية تبلغ ٢٧٪ مقابل أقل من ٤٪ في المدينة الأولى. والسبب في نقص أهمية هذه الصناعات في المدينتين مقابل الصناعات الموجودة خارجهما يعود في الغالب إلى ارتباط مؤسسات تخزين المواد الغذائية بأسواق المواد الغذائية المنتشرة في أنحاء العاصمة، كما أن الصناعات الأخرى من هذه المجموعة تتميز بصغر حجمها المساحي وارتباطها الشديد بالمستهلك العادي، مما يسمح بانتشارها حيث تباع منتوجاتها، كما أن ارتفاع أسعار الأراضي في أحياء العاصمة لا يؤثر عليها بسبب قلة متطلباتها منها.

جدول (٦-٣-٣٢) توزيع الصناعات غير المصنفة في منطقة الرياض عام ١٩٩٦م

	عدد المصانع	٪ أ	عدد العمال	٪ ب	رأس المال "مليون ريال"	٪ ج	مؤشر الأهمية أ+ب+ج / ٣
المدينة الصناعية الأولى	٢	٨	٩٣	٢,٦	٥,٣	١	٣,٩
المدينة الصناعية الثانية	٥	٢٠	١٤٧٢	٤١,٨	١٠٦,٦	١٩,٣	٢٧
بقية مدينة الرياض	١٨	٧٢	١٩٦١	٥٥,٦	٤٣٩	٧٩,٧	٦٩,١
مجموع مدينة الرياض	٢٥	١٠٠	٣٥٢٦	١٠٠	٥٥٠,٩	١٠٠	١٠٠
الإجمالي	**٢٥**	**١٠٠**	**٣٥٢٦**	**١٠٠**	**٥٥٠,٩**	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

أضخم المنشآت الصناعية في منطقة الرياض وأهم ملامحها:

يشتمل جدول (٦-٣-٣٣) على قائمة بأضخم عشرة مصانع في المنطقة اعتماداً على حجم العمالة وإجمالي التمويل، ومنه يمكن استخلاص الحقائق الآتية:

إن أضخم المنشآت الصناعية في منطقة الرياض هي شركة إسمنت اليمامة السعودية، التي بنت مصنعها الضخم عام ١٩٦٦م بجوار المدينة الصناعية الأولى بالعاصمة، حيث يقارب عدد الأيدي العاملة فيه ١٣٠٠ عاملٍ ويزيد إجمالي تمويله على ١٧٦٠ مليون ريال. ويتميز هذا المصنع بضخامة استثنائية حيث إن المصنع الذي يليه في الحجم -وهو مصنع شركة الخزف السعودي- لا يزيد حجمه على ٥٢٪ من حجمه، كما أن إنتاجه البالغ حوالي ٣,٥ مليون طن من الإسمنت يغطي حاجة المنطقة من هذه السلعة الاستراتيجية.

إن توطن جميع هذه المصانع الضخمة في مدينة الرياض دون بقية أنحاء المنطقة يدل على الثقل الصناعي الكبير الذي تتميز به العاصمة، بسبب ما تتمتع به من سوق استهلاكية ضخمة وتجهيزات

أساسية متكاملة. كما أن قدم هذه الصناعات نسبياً واضح حيث يبلغ عمر أقدمها -وهو مصنع إسمنت اليمامة المذكور- نحو ٣٠ سنة، ومتوسط عمر المصنع منها ١٦ سنة، مما يدل على أن قيام وتطور هذه المنشآت الصناعية الضخمة جاء معايشاً لأحوال البلاد الاقتصادية ومرتبطاً بخطط التنمية المتتابعة التي شهدتها المملكة خلال العقود الثلاثة الماضية.

يلاحظ أيضاً أن هذه المنشآت الصناعية تتميز بتنوع أنشطتها ومنتوجاتها، حيث إنها تمثل خمس مجموعات صناعية من بين المجموعات الثمان، وتتمتع الصناعات المعدنية والكيماوية بأهمية خاصة حيث يمثل كلاً منهما ثلاثة مصانع، بينما ينتمي مصنعان لمجموعة صناعة مواد البناء، وواحد لكل من صناعات النسيج وصناعة تخزين المواد الغذائية، ولا تتمثل بقية المجموعات وهي الغذائية والخشبية والورقية، وفي هذا إشارة إلى ترتيب أهمية المجموعات الصناعية التي سبق إعطاء لمحة عنها.

إن هذه المنشآت الصناعية تمثل أساس الاقتصاد الصناعي للمنطقة على وجه خاص، وتقوم بدور كبير في خدمة الاقتصاد الوطني على وجه العموم، ومعظمها صناعات أساسية تعتمد عليها الكثير من الصناعات الأخرى في الحصول على حاجتها من مواد أولية مصنعة جزئياً. ومما يضفي مزيداً من الأهمية والقدر لهذه المصانع ضخامة ما سخر لها من أيد عاملة واستثمارات مالية، فتزيد عمالتها على ١١٨٠٠ عامل، بمتوسط يبلغ ١١٨٠ عاملاً لكل مصنع، وبذلك فإن إجمالي عمالتها يعادل ١٦٪ من إجمالي العمالة الصناعية في المنطقة، ونحو ٥,٥٪ من العمالة الصناعية في المملكة. كما أن تمويلها يتجاوز ٤٦٦٣ مليون ريال، بمتوسط تمويل يزيد على ٤٦٦ مليون للمصنع الواحد، أي أن إجمالي التمويل هذا يعادل ٢٣٪ من الاستثمارات المالية في صناعات المنطقة، وما يقرب من ٣٪ من تمويل صناعة المملكة ككل.

جدول (٦-٣-٣٣) أضخم عشرة مصانع في منطقة الرياض عمالة وتمويلاً عام ١٩٩٦م

اسم المنشأة الصناعية	بداية الإنتاج	موقع المنشأة الصناعية	نوع الإنتاج	حجم الإنتاج	عدد العمال أ	الوزن النسبي أ/س	التمويل "مليون ريال" ب	الوزن النسبي ب/ص	مؤشر الحجم (أ/س + ب/ص)/٢	الترتيب الحجمي
شركة إسمنت اليمامة السعودية	١٩٦٦	جوار المدينة الصناعية الأولى	الإسمنت	٣,٥ مليون طن	١٢٩٥	١٥,٤٢	١٧٦١,٨	٧٥,٦١	٤٥,٥٢	١
شركة الخزف السعودي	١٩٧٩	المدينة الصناعية الثانية	الخزف	١٧٣ ألف طن	١٧٠٠	٢٠,٢٤	٦٣٥	٢٧,٢٥	٢٣,٧٥	٢
المصنع السعودي للسجاد	١٩٨٢	المدينة الصناعية الثانية	السجاد	١٨٥ مليون م٢	٢٣٥١	٢٧,٩٩	٤٤١,٨	١٨,٩٦	٢٣,٤٨	٣
شركة مواد التعبئة والتغليف	١٩٩٣	المدينة الصناعية الثانية	أوعية بلاستيكية	٤٥ ألف طن	١٥٨٦	١٨,٨٨	٣١٦,٤	١٣,٥٨	١٦,٢٣	٤
شركة بندة المتحدة	١٩٧٨	شمال مدينة الرياض	تخزين مواد غذائية	١٠٠ ألف طن	١٣٧٨	١٦,٤٠	٢٠٧,٥	٨,٩١	١٢,٦٦	٥
شركة مصفاة الرياض للبترول	١٩٧٤	جوار المدينة الصناعية الثانية	تكرير البترول	١٠,٥ مليون طن	١٢٧٣	١٥,١٥	١٥٠	٦,٤٤	١٠,٨٠	٦
شركة الجميح لإنتاج العلب	١٩٨١	المدينة الصناعية الثانية	علب مرطبات	١١٠٠ مليون علبة	٣٩٥	٤,٧٠	٣٧٨,٦	١٦,٢٥	١٠,٤٨	٧
مصنع كابلات الرياض	١٩٨٤	المدينة الصناعية الثانية	كابلات وأسلاك	٦٢ ألف طن	٦٥٠	٧,٧٤	٣٠٠	١٢,٨٨	١٠,٣١	٨
شركة أيه بي بي للصناعات الكهربائية	١٩٨٧	المدينة الصناعية الثانية	لوازم توزيع الطاقة	٣٠٠ ألف وحدة	٦٢٠	٧,٣٨	٢٣٥	١٠,٠٩	٨,٧٤	٩
مصانع الشرق لمنتجات البلاستيك	١٩٧٤	المدينة الصناعية الثانية	أوعية بلاستيكية	٤٦ ألف طن	٥٦٨	٦,٧٦	٢٣٧,٢	١٠,١٨	٨,٤٧	١٠
متوسط حجم المصنع في منطقة الرياض	-	-	-	-	٨٤ (س)	-	٢٣,٣ (ص)	-	-	-

المصـدر:

إدارة الإحصـاء الصنـاعي، (١٩٩٥م)، **دليـل المصـانع السـعودية لعـام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعـة والكهربـاء، الريـاض.

إدارة الإحصـاء الصنـاعي، (١٩٩٧م)، **ملحـق دليـل المصـانع السـعودية حتـى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعـة والكهربـاء، الريـاض.

أخيراً لا بد من الإشارة إلى الأهمية العظمى التي تمثلها الأراضي الصناعية المجهزة بما تحتاجه الصناعة من مرافق وخدمات، وضرورتها لأي شكل من التقدم الصناعي، بدليل توطن تسع من هذه المنشآت داخل أو جوار المدينتين الصناعيتين التابعتين لوزارة الصناعة والكهرباء في مدينة الرياض. وإن جهود الدولة واضحة من خلال هذا الوضع حيث إن ارتفاع أسعار الأراضي وزيادة تكلفة الخدمات خارج المدينتين الصناعيتين مقارنة بما يتوفر فيهما قد منع الصناعات المتناثرة في أحياء العاصمة وكذلك في بقية المحافظات من الوصول إلى ما تتمتع به صناعاتهما من أهمية كبرى وحجم ضخم ومستوى تقني رفيع وإنتاجية عالية.

ونظراً لغياب الصناعات الواقعة خارج العاصمة عن تلك القائمة، ولأهمية التعرف على ملامح المتميز منها، يورد جدول (٦-٣-٣٤) قائمة أخرى تمثل أضخم عشرة مصانع في منطقة الرياض خارج

جدول (٦-٣-٣٤) أضخم عشرة مصانع في محافظات منطقة الرياض (خارج مدينة الرياض) عمالةً وتمويلاً، عام ١٩٩٦م

اسم المنشأة الصناعية	بداية الإنتاج	موقع المنشأة الصناعية	نوع الإنتاج	حجم الإنتاج	عدد العمال أ	الوزن النسبي أ/س	التمويل "مليون ريال" ب	الوزن النسبي ب/ص	مؤشر الحجم (أ/س + ب/ص)/٢	الترتيب الحجمي
مصنع الملابس والتجهيزات العسكرية	١٩٩٥	محافظة الخرج	بدل عسكرية	١٣٦٠ مليون وحدة	٨٥٠	١٠,١٢	١٣٩,٦	٥,٩٩	٨,٦	١
مصنع أراسكو للأعلاف والمركزات	١٩٨٨	محافظة الخرج	أعلاف حيوانات	٤٤١ ألف طن	٩٥	١,١٣	١٩٨,٤	٨,٥٢	٤,٨٣	٢
مصانع اليمامة للطوب الأحمر	١٩٧٩	محافظة المزاحمية	طوب فخاري	٣٠٠ ألف طن	٢١٨	٢,٦٠	١١٣,٤	٤,٨٧	٣,٧٤	٣
مصنع ألبان المراعي	١٩٧٨	محافظة الخرج	ألبان ومشتقاتها	٦٠ ألف طن	١٠٤	١,٢٤	٨٢,٦	٣,٥٥	٢,٤٠	٤
الشركة السعودية للتنمية الزراعية	١٩٧٥	محافظة الخرج	دواجن وأعلاف	١٠٠ ألف طن	٥٣	٠,٦٣	٨٤,٤	٣,٦٢	٢,١٣	٥
مصنع ألبان نادك	١٩٨١	محافظة الخرج	ألبان ومشتقاتها	٦٥ ألف طن	٦٩	٠,٨٢	٧٥,٤	٣,٢٤	٢,٠٣	٦
الشركة الوطنية للطوب الفخاري	١٩٨٦	محافظة ضرما	طوب فخاري	٧٦ ألف طن	٧٤	٠,٨٨	٦٩,٧	٢,٩٩	١,٩٤	٧
مصنع ألبان الصافي	١٩٨١	محافظة الخرج	ألبان ومشتقاتها	١٥٠ ألف طن	١٥٩	١,٨٩	٢١,٨	٠,٩٣	١,٤١	٨
مصنع ألبان الهنا	١٩٨٥	محافظة الغاط	ألبان ومشتقاتها	٢٠ ألف طن	٦٢	٠,٧٤	٤٧,٩	٢,٠٦	١,٤	٩
مصنع ألبان سنابل	١٩٧٨	محافظة الخرج	ألبان ومشتقاتها	٢١ ألف طن	٤٩	٠,٥٨	٣٣,٥	١,٤٤	١,٠١	١٠
متوسط حجم المصنع في منطقة الرياض	-	-	-	-	٨٤ س	-	٢٣,٣ ص	-	-	-

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ (١٩٩٥م)**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

العاصمة. ومنه يتضح أن أضخم هذه المصانع هو مصنع الملابس والتجهيزات العسكرية الواقع في محافظة الخرج، رغم أنه أحدث مصانع القائمة إذ لا يزيد عمره على سنة واحدة، كما أن هذا المصنع يأتي مباشرة بعد المصانع العشرة الأضخم في مدينة الرياض، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنشآت والمصانع العسكرية الموجودة في جواره، حيث يؤمن قدراً من حاجتها من الملابس العسكرية، وضخامة هذا المصنع واضحة من خلال تفوقه على المصنع الذي يليه -وهو مصنع أراسكو للأعلاف- بنحو ٦٧٪ من أهميته المركبة.

إن توطن سبعة من هذه المصانع في محافظة الخرج ليدل على أهمية هذه المحافظة المستمدة من قربها وسهولة اتصالها بالعاصمة، لذا نجد أن هذه المصانع الضخمة نسبياً تتجه للعاصمة لتسويق منتوجاتها. وإن الحداثة النسبية لنشأة المصانع الواردة في هذه القائمة مقارنة بمصانع العاصمة يدل على أن الصناعة في منطقة الرياض خارج العاصمة لا زالت في بداياتها، وتنتظر انطلاقة كبيرة وشيكة الحدوث بدليل تمكن البعض من مصانعها من الوصول إلى هذه المستويات.

يلاحظ أيضاً على هذه المصانع قلة تنوع منتوجاتها، حيث ينتمي سبعة منها لمجموعة واحدة هي مجموعة الصناعات الغذائية، وذلك بسبب الوفرة الزراعية التي تتمتع بها هذه المحافظات، وتشكل عماد هذه الصناعات في تأمين موادها الأولية. وتأتي بعدها مجموعة صناعة مواد البناء التي يمثلها مصنعان يقع أحدهما في محافظة المزاحمية والآخر في محافظة ضرما، والعلاقة التسويقية لهذين المصنعين بالعاصمة واضحة لقرب هاتين المحافظتين منها.

أخيراً يلاحظ تواضع أحجام هذه المصانع مقارنة بتلك التي سبق تتبعها من مصانع العاصمة، فمجموع الأيدي العاملة الموظفة فيها لا يزيد على ١٧٣٣، أي بمتوسط لا يتجاوز ١٧٣ عاملاً للمصنع الواحد، ورغم أن هذا المجموع يناهز ٤٦٪ من العمالة الصناعية في محافظات منطقة الرياض إلا أنه لا يمثل أكثر من ٢,٥٪ من العمالة الصناعية في عموم المنطقة. ونفس الشيء يمكن قوله في مجال التمويل، حيث يناهز إجمالي رؤوس أموال هذه المصانع ٨٦٦,٧ مليون ريال، بمتوسط تمويلي قدره نحو ٨٦,٧ مليون ريال للمصنع، ورغم أن إجمالي التمويل يتجاوز ٦٦٪ من الاستثمارات الصناعية في المحافظات إلا إنه يمثل ٤٪ فقط من تمويل صناعة منطقة الرياض.

المبحث الخامس

ملامح البنية الصناعية لمنطقة الرياض

تهدف دراسة البنية الصناعية لأي إقليم إلى محاولة اكتشاف وضع ومزايا ومكانة الصناعة في ضوء الخصائص والمقومات التي يتميز بها الإقليم، بحيث تتضح الركائز الأساسية التي تعتمد عليها هذه الصناعة من ناحية، والأهمية والثقل الذي يمثله الإقليم في البناء الصناعي للدولة ككل من ناحية أخرى. ويتم ذلك باستخدام مجموعة من طرق القياس الكمي للمواقع الصناعية، وتحظى هذه القياسات باهتمام الباحثين بشكل عام، والجغرافيين منهم على وجه الخصوص.

وسبب هذا الاهتمام هو أن قياس المواقع الصناعية من الأمور التي أضحت تهم جميع ذوي العلاقة بالصناعة من مخططين ومسؤولين ومستثمرين وأكاديميين، لما له من أهمية في ترشيد مسيرة الصناعة وضمان الوصول بها إلى النجاح المأمول بإذن الله. وسنتطرق هنا لدراسة التوطن الصناعي في منطقة الرياض، ودرجة كثافة الصناعة فيها، ومدى التجمع الجغرافي والارتباط الوظيفي بين صناعاتها، ودرجة تنوع هيكلها الصناعي.

أولاً: التوطن الصناعي في منطقة الرياض:

يمكن قياس درجة التوطن الصناعي في أي مكان باستخدام ما يعرف بمعامل التوطن الصناعي Industrial Location Quotient، ويعتمد هذا المعامل على قياس مسيرة النمو الصناعي في الإقليم، ثم مقارنة ذلك بالمستوى العام للدولة. ويمكن في سبيل ذلك استخدام أي من عناصر البناء الصناعي كمعيار، على أن أكثر هذه العناصر استخداماً هي أعداد المنشآت الصناعية وأعداد عمال الصناعة وإجمالي الاستثمارات الصناعية والقيمة المضافة من الصناعة.[١]

وقد طبق هذا المعامل هنا -أولاً- للتعرف على واقع توطن الصناعة في مناطق المملكة، كما يتضح من جدول (٦-٣-٣٥)، ومنه يتضح أن منطقة الرياض من أكثر مناطق المملكة حظاً في هذا المجال، ولا يزيد عليها من المناطق سوى المنطقة الشرقية التي أخذت تتصدر مناطق المملكة بعد تأسيس أضخم قاعدة

---

(١) لمزيد من الشرح لكيفية حساب معامل التوطن الصناعي انظر: رسول، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص ص١٢٧-١٢٩.

صناعية على المستوى الوطني فيها وهي مدينة الجبيل الصناعية . وفي الواقع أن هاتين المنطقتين -المنطقة الشرقية ومنطقة الرياض- بالإضافة إلى منطقة مكة المكرمة تمثل دون غيرها المناطق المتمتعة بدرجة واضحة من التوطن الصناعي، حيث يزيد معامل كل منها على واحد صحيح .

أما بقية المناطق فبعضها قد بدأ يخطو خطوات جادة في مجال التنمية الصناعية، ولن يمضي وقت طويل قبل أن تنضم إلى مناطق التوطن الصناعي، وهذا ينطبق على منطقتي المدينة المنورة والقصيم . أما بقية المناطق فتقل أهميتها الصناعية في الوقت الحاضر ويؤمل لها أن تنضم إلى ركب التقدم الصناعي في وقت قريب جداً إن شاء الله .

جدول (٦-٣-٣٥) التوطن الصناعي في المناطق الإدارية للمملكة العربية السعودية ١٩٩٦م

المنطقة الإدارية	عمال الصناعة أ	السكان بالألف ب	أ / ب	معامل التوطن (أ / ب) ÷ ع	واقع توطن الصناعة
المنطقة الشرقية	٦٢٤٤٢	٢٥٦٩	٢٤,٣١	١,٩٢	متوطنة جداً
الرياض	٧٣٢٧٤	٣٨٣١	١٩,١٣	١,٥١	
مكة المكرمة	٥٩٤٨٦	٤٤٦٤	١٣,٣٣	١,٠٥	متوطنة
المدينة المنورة	٨٥٧٩	١٠٨٣	٧,٩٢	٠,٦٣	شبه متوطنة
القصيم	٥٥٩٨	٧٥٢	٧,٤٤	٠,٥٩	
جازان	١٢٤٧	٨٦٥	١,٤٤	٠,١١	
حائل	٥٨٣	٤١٠	١,٤٢	٠,١١	
عسير	١٨٧٢	١٣٣٩	١,٤	٠,١١	صناعة غير متوطنة
نجران	٤٢٢	٣٠٣	١,٣٩	٠,١١	
الجوف	٢٩٩	٢٦٩	١,١١	٠,٠٩	
تبوك	٤٨٢	٤٨٥	٠,٩٩	٠,٠٨	لا توجد صناعة تذكر
الباحة	٢١٤	٣٣٢	٠,٦٤	٠,٠٥	
الحدود الشمالية	٩٢	٢٢٩	٠,٤٠	٠,٠٣	
إجمالي المملكة	**٢١٤٥٩٠**	**١٦٩٣١**	**١٢,٦٧ (ع)**	–	–

المصـدر:

إدراة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدراة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٣م)، **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

وأهم ميزة مشتركة بين المناطق الثلاث ذات التوطن الصناعي الكبير -وهي المنطقة الشرقية والرياض ومكة المكرمة- هي كونها مناطق الثقل السكاني الرئيسة في البلاد، والأغنى بالتجهيزات الأساسية Infrastructure بمختلف عناصرها، مما يجعلها أقوى مناطق المملكة جذباً للصناعات وإقبالاً من قبل رجال الصناعة لإقامة مصانعهم. وهذا واضح من الجدول من خلال اجتماع أكبر النسب من عمال الصناعة وأكبر النسب من السكان، وبالتالي أكبر معاملات التوطن لهذه المناطق.

وإذا ما قصرنا دائرة البحث على منطقة الرياض، بهدف التعرف على درجة توطن الصناعات المختلفة في هذه المنطقة، فإن جدول (٦-٣-٣٦) يضم المعلومات المطلوبة، ومنه يتبين أنه اعتماداً على توزيع الاستثمارات المالية على الأنشطة الصناعية المختلفة في منطقة الرياض وفي المملكة، فإن كل الصناعات عدا الصناعات الكيماوية تتمتع بدرجة عالية من التوطن في منطقة الرياض، والسبب في ذلك يعود إلى أن مدينة الجبيل (في المنطقة الشرقية) ومدينة ينبع الصناعية (في منطقة المدينة المنورة) تستأثران بنصيب الأسد من الاستثمارات في مجال الصناعات الكيماوية الأساسية حيث تسهمان بنحو ٥٪ من إنتاج العالم من البتروكيماويات الأساسية. وإذا علمنا أن الصناعات الكيماوية تضم أكثر من ٦٢٪ من جملة الاستثمارات الصناعية على مستوى المملكة، اتضح لنا مدى الأثر العكسي لقلة نصيب منطقة الرياض منها على بقية الأنشطة الصناعية.

وتتميز صناعة المنسوجات والملابس والصناعات غير المصنفة والصناعات الخشبية بأعلى درجات التوطن في المنطقة إذ تتجاوز معاملات توطنها (٣)، وذلك نظراً لاستئثارها بنحو ٥٣٪ و٤٦٪ و٤٣٪ من الاستثمارات المالية في هذه المجموعات على التوالي. أما بقية الأنشطة الصناعية -عدا الكيماوية طبعاً- فقد سجلت معاملات توطن تراوحت بين ١ و٣، وهي معاملات جيدة أيضاً إذ أن ما تجاوز الواحد الصحيح من المعاملات يعني درجة من التوطن الصناعي أعلى مما هو في الدولة. ويوحي توطن كل هذه الأنواع من الصناعة في منطقة الرياض إلى حاجة سوقها المتنامية إلى كل هذه المنتوجات، لاسيما وأن معظم هذه الصناعات موجهة لتحل محل الواردات من الخارج كما رأينا سابقاً.

ثانياً: درجة الكثافة الصناعية في منطقة الرياض:

يلجأ الباحثون إلى استخدام مؤشر الكثافة الصناعية Index of Industrial Intensity لإلقاء الضوء على دور الصناعة في خدمة الاقتصاد المحلي، حيث إن هذا المقياس يقيِّم أهمية الصناعة المحلية في الحياة

الاقتصادية لسكان أي إقليم، سواء كان هذا التأثير مباشراً أو غير مباشر، أي بتأثير النشاط الصناعي في الأنشطة الاقتصادية الأخرى وبالتالي على حياة السكان، ويتم القياس عن طريق الربط بين عناصر النمو الصناعي من جهة وبين أحوال المجتمع ومستوى معيشته من جهة أخرى.[(١)]

جدول (٦-٣-٣٦) معامل التوطن للصناعات المختلفة في منطقة الرياض، ١٩٩٦م

النشاط الصناعي	إجمالي التمويل في المنطقة "مليون ريال" أ	إجمالي التمويل في المملكة "مليون ريال" ب	أ / ب	معامل التوطن (أ / ب) ÷ ع	درجة التوطن
صناعة النسيج والملابس	١٣٧٧,٩	٢٥٨٦,٤	٠,٥٣٢٧	٤,١٦	كبيرة جداً
الصناعات غير المصنفة	٥٥٠,٩	١٢٠٢,٤	٠,٤٥٨٢	٣,٥٧	
الصناعات الخشبية والأثاث	٦٥٨,٤	١٥٢٩,٩	٠,٤٣٠٤	٣,٣٦	
صناعة الورق والطباعة والنشر	١١٩١,١	٤٣٣٨,٣	٠,٢٧٤٦	٢,١٤	كبيرة
الصناعات الغذائية والمشروبات	٢٦٥٠,٥	٩٨٣٨,٨	٠,٢٦٩٤	٢,١٠	
الصناعات المعدنية والآلات	٤٩٤٣,٩	١٨٥٥٧,٣	٠,٢٦٦٤	٢,٠٨	
صناعة مواد البناء والخزف والزجاج	٥٠٥٤,٥	٢٠٧٣٩,٤	٠,٢٤٣٧	١,٩٠	
الصناعات الكيماوية والبلاستيكية	٣٨٢٤	٩٩١٣٧,١	٠,٠٣٨٦	٠,٣٠	ضعيفة
إجمالي الصناعات	**٢٠٢٥١,٢**	**١٥٧٩٢٩,٦**	**٠,١٢٨٢** ع	–	–

المصـدر:

إدراة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدراة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

وعند تطبيق هذا المقياس على منطقة الرياض (جدول: ٦-٣-٣٧) استخدمت نسبة العمالة الصناعية إلى إجمالي العمالة المحلية، ونسبة العمالة الصناعية إلى إجمالي السكان، ومعدل نصيب

---

(١) لمزيد من الإيضاح لطريقة حساب مؤشر الكثافة الصناعية انظر: سيف، (١٩٨٥م)، مرجع سابق، ص ص٣٢١-٣٢٦.

الفرد من السكان من الاستثمارات الصناعية، ومعدل نصيب الفرد من مبيعات الصناعة المحلية، كما شمل القياس بقية مناطق المملكة لتسهيل المقارنة والتعرف على أكبر مناطق المملكة كثافة من الناحية الصناعية.

ومن عملية القياس هذه يتضح أن نسبة عمال الصناعة إلى جملة العمالة المدنية في المملكة تبلغ نحو ٣,١٪ وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة صناعياً، كما يتضح أن هذه النسبة أفضل ما تكون في منطقة الرياض حيث تصل إلى نحو ٤٪ (أي ما يعادل ١٢٨,٩٪ من نسبة المملكة)، وتأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثانية ثم منطقة القصيم بعدها. كما تبين أن نسبة عمال الصناعة إلى جملة سكان المملكة تنخفض إلى حوالي ١,٣٪، وأن هذه النسبة أفضل ما تكون في المنطقة الشرقية حيث تبلغ نحو ٢,٤٪، وأن منطقة الرياض تأتي في المرتبة الثانية بعد المنطقة الشرقية، بنسبة تناهز ١,٩٪، وهو ما يعادل ١٥٠,٦٪ من النسبة الوطنية.

جدول (٦-٣-٣٧) الكثافة الصناعية في مناطق المملكة العربية السعودية، ١٩٩٦م

معايير القياس	الرقم القياسي "المملكة"	الرياض×١٠٠ الرقم القياسي	مكة المكرمة×١٠٠ الرقم القياسي	المنطقة الشرقية×١٠٠ الرقم القياسي	المدينة المنورة×١٠٠ الرقم القياسي	القصيم×١٠٠ الرقم القياسي	بقية المناطق×١٠٠ الرقم القياسي
نسبة عمال الصناعة لجملة العمالة	٠,٠٣١٢	١٢٨,٩	١١٢,٧	٨٨,٨	٨٠,٦	١٠٥,٢	٢٨,١
نسبة عمال الصناعة لعدد السكان	٠,٠١٢٧	١٥٠,٦	١٠٤,٩	١٩١,٤	٦٢,٤	٥٨,٦	٩,٧
نصيب الفرد من استثمارات الصناعة "ألف ريال"	٩,٣٣	٥٦,٧	١٧,٧	٣٣٧,٧	٢١٧,٥	٣٦,٩	٥,٩
نصيب الفرد من مبيعات الصناعة "ألف ريال"*	٥,٧٣	١١٠,٥	١٣٧,١	١٨١,٨	١٦٦,٠	١,٨	٢,١
مؤشر كثافة الصناعة	-	١١١,٧	٩٣,١	١٩٩,٩	١٣١,٦	٥٠,٦	١١,٥

* عام ١٩٩١م.

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية، حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، (١٩٩٧م)، **التقرير الإحصائي السنوي للعام ١٤١٦هـ**، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٣م)، **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ**.

مشخص، محمد عبدالحميد، (١٩٩٥م)، **الجغرافيا البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية**، مكتبة دار زهران، جدة، ص٢٢٧.

وبالانتقال إلى الأوضاع المالية للصناعة، نجد أن معدل نصيب الفرد من سكان المملكة من استثمارات الصناعة يزيد على ٩٣٣٠ ريالاً، كما أن المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة تحتلان الصدارة بمعدل يزيد على ٣١٥٠٠ ريال في الأولى و٢٠٢٠٠ ريال في الثانية. وسبب تفوق هاتين المنطقتين هو ضخامة الاستثمارات المالية الموجهة لصناعات مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، مما يجعل منطقة الرياض تتزحزح إلى المرتبة الثالثة وبمعدل ٥٢٩٠ ريالاً، أي ٥٧٪ من المعدل الوطني فقط.

أما بالنسبة لمبيعات الصناعة المحلية فنجد أن معدل نصيب الفرد منها في المملكة يناهز ٥٧٣٠ ريالاً، كما أن معدل منطقة الرياض يأتي في المرتبة الرابعة بعد المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة ومنطقة مكة المكرمة على التوالي. والسبب في ارتفاع معدلات المنطقة الشرقية والمدينة المنورة في الغالب هو ما ذكرناه من تركز الصناعات الأساسية العملاقة فيهما، وبالتالي زيادة مشتريات الصناعة فيهما من المواد الأولية التي تنتجها صناعاتهما الأساسية، أما بالنسبة لمنطقة مكة المكرمة فلعل الملايين من حجاج وعمار بيت الله الحرام يساهمون في زيادة الاستهلاك من مختلف السلع المنتجة في مصانع المملكة.

ولكن باستخراج معدل هذه المعايير مجتمعة (وهو مؤشر الكثافة الصناعية) نجد أن منطقة الرياض تحتل المرتبة الثالثة، بعد كل من المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة على التوالي، مما يدل على أن مدينتي المستقبل الصناعي في المملكة (الجبيل وينبع) قد أخذتا في التأثير على كثافة الصناعة في منطقتيهما إلى الحد الذي أوصلهما للصدارة، ولا تزال خطط تطويرهما تعد بمزيد من الكثافة الصناعية لهما. إلا أن الكثافة الصناعية بمنطقة الرياض لا يستهان بها، حيث إنها تتفوق كثيراً على بقية المناطق -بما فيها منطقة مكة المكرمة- كما يبدو من مقارنة أرقام الكثافة الصناعية لكل منها.

ثالثاً: التجمع الجغرافي والارتباط الوظيفي لمصانع منطقة الرياض:

إن التجمع المكاني للصناعات يعني مقدرة بعض هذه الصناعات على جذب صناعات أخرى لمجاورتها، من أجل تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية: الأول هو حصول بعض الصناعات على حاجتها من المواد الأولية من منتوجات الصناعات الأخرى، الثاني تسويق منتوجات بعض الصناعات إلى الصناعات الأخرى التي تستخدمها كمواد أولية، الثالث الاستفادة من الخدمات والمرافق والتسهيلات التي غالباً ما تكون موجودة في أماكن تجمع الصناعات، دون ارتباط بالصناعات التي سبقتها إلى الموقع.

وتكون هذه التجمعات الصناعية على مستويات متفاوتة يمكن التعرف عليها وقياسها بواسطة معامل التجمع الجغرافي Coefficient of Geographic Association،[١] الذي يسمى أحياناً بمعامل الارتباط الوظيفي Coefficient of Functional Linkage عندما يرتبط التجمع بأدوار وظيفية تؤديها الصناعات لبعضها. ويعتمد قياس هذا المعامل على مقارنة توزيع عمالة كل مجموعة صناعية على أنحاء المنطقة بتوزيع كل العمالة الصناعية على تلك الأنحاء، فكلما كان التشابه كبيراً بين التوزيعين دل على تشتت منشآت المجموعة المشابهة للنمط العام في أنحاء المنطقة، والعكس إذا قل التشابه دل على تجمع تلك المنشآت في جزء أو أجزاء معينة من المنطقة دون بقية الأجزاء.

وبتطبيق هذا المقياس على كل مجموعة من المجموعات الصناعية الثمان في منطقة الرياض، نحصل على النتائج المدرجة في جدول (٦-٣-٣٨)، ومنه يتضح أن كلاً من الصناعات المعدنية والكيماوية والورقية والنسيجية على التوالي ترتبط ببعضها كثيراً، وتتجمع متجاورة بشكل واضح، وبالتالي نجد أن معظم هذه الصناعات تتجمع في المدينة الصناعية الثانية بمدينة الرياض بشكل يتيح قيام روابط أفقية بين هذه المصانع، حيث يستخدم بعضها منتوجات البعض الآخر كمواد أولية، في حين تستفيد طائفة منها مما تتميز به هذه المنطقة الصناعية المجهزة بكل ما تحتاجه الصناعة من مساحات أرضية ووسائل نقل واتصالات فعالة وشبكات مرافق كافية، بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه الصناعات من وقود وطاقة كهربائية وخدمات مختلفة.

وعلى العكس من ذلك تتصف المجموعات الصناعية ذات المعاملات الأصغر بدرجة معينة من التشتت، فلا هي ترتبط مع بعضها بمصالح متبادلة، ولا هي تستجيب لجذب الخدمات والمرافق المتوفرة في المدن الصناعية، وذلك لارتباطها إما بعوامل انجذاب إلى أسواق تصريف منتوجاتها، كالصناعات الخشبية والنسيجية، أو انجذاب إلى مصادر موادها الأولية غير المصنعة والمحلية المنشأ، وأهمها الصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء والصناعات الأخرى غير المصنفة.

وعموماً فكل صناعات المنطقة دون استثناء تتصف بدرجة معقولة من التجمع، حيث إن أقل المؤشرات -وهو مؤشر الصناعات غير المصنفة- يبلغ ٠,٦٨، وهو ليس شديد الانخفاض، مما يدل على أن مسيرة التنمية في منطقة الرياض وفي عموم المملكة تتم بأسلوب يهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من

---

(١) لمزيد من المعلومات عن طريقة قياس معامل التجمع الجغرافي، انظر:

Alexander, (1963), op. cit., pp. 595-597.

التعاون والتكامل بين الصناعات القائمة، وهو ما ينادي به الهدف الثامن من أهداف السياسة الصناعية للمملكة العربية السعودية. (١)

جدول (٦-٣-٣٨) معامل التجمع الجغرافي والارتباط الوظيفي لصناعات منطقة الرياض ١٩٩٦م

النشاط الصناعي	قيمة المعامل	درجة التجمع (أو الارتباط)
الصناعات المعدنية والآلات	٠,٩٢	
الصناعات الكيماوية والبلاستيك	٠,٩١	قوي
صناعة الورق والطباعة	٠,٩٠	
صناعة النسيج والملابس	٠,٨٢	
صناعة مواد البناء والخزف والزجاج	٠,٧٦	متوسط
الصناعات الخشبية والأثاث	٠,٧٢	
الصناعات الغذائية والمشروبات	٠,٧٢	
الصناعات الأخرى غير المصنفة	٠,٦٨	ضعيف

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية، حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

رابعاً: مدى التنوع الصناعي في منطقة الرياض:

إن معرفة درجة تنوع الصناعة في مكان ما تعطي صورة واضحة لما يتمتع به هذا المكان من مقدرة على جذب الصناعات باختلاف أنواعها. وهذا بدوره يعكس ما يتمتع به المكان دون غيره من مقومات تضمن نجاح بعض أو كل تلك الصناعات. وعادة ما يتم قياس هذا التنوع باستخدام مقياس صممه الجغرافي الأمريكي ألن روجرز Allan Rodgers منذ نحو أربعين سنة، ونال استحسان كثير من الدارسين الذين طبقوه في أماكن مختلفة من العالم، وتعتمد فكرة هذا المقياس الذي سمي بمؤشر التنوع الصناعي Index of Industrial Diversification على حقيقة أن أي مكان في العالم فيه صناعة لابد وأن يكون في مرحلة تقع بين افتراضين: أحدهما التخصص المطلق في صناعة معينة Absolute Industrial Specialisation، أي أن جميع عمال الصناعة في الإقليم يعملون في صناعة واحدة،

(١) الدار السعودية للخدمات الاستشارية، (١٩٩٠م)، مرجع سابق، ص٥١.

والثاني هو التنوع الصناعي المطلق Absolute Industrial Diversification، ويعني أن عمال الصناعة يتوزعون بالتساوي على كل المجموعات الصناعية.(١)

وبمقارنة توزيع العمالة الصناعية بين المجموعات الصناعية في منطقة ما بالافتراضين المذكورين، يتبين مدى تنوع الصناعة فيها، ويتراوح المؤشر بين الصفر والواحد صحيح، بحيث إنه كلما صغرت قيمة المؤشر دل ذلك على درجة أعلى من التنوع الصناعي، والعكس صحيح. وقد طبق هذا المؤشر على المناطق الإدارية في المملكة، وجاءت النائج كما يوضح جدول (٦-٣-٣٩)، ومنه يتبين ما يلي:

قسمت المناطق الثلاث عشرة إلى ثلاث مجموعات حسب مدى التنوع الصناعي الذي تميزت به كل منها: المجموعة الأولى تبين تمتعها بدرجة كبيرة من التنوع الصناعي، حيث قلت مؤشراتها عن ٠,٥، وهي مناطق الرياض ومكة المكرمة على التوالي، وقد يكون سبب هذا المستوى الرفيع من التنوع هو كونهما أكثف مناطق المملكة سكاناً، وبالتالي تمتعهما بأكبر قوة شرائية في البلاد، فلم تجد الصناعة فيهما بداً من تأمين كافة متطلبات هذه الأسواق المزدهرة من السلع الصناعية باختلاف أنواعها.

المجموعة الثانية تميزت صناعاتها بدرجة أقل من التنوع، بدلالة مؤشراتها التي تراوحت بين ٠,٥ و٠,٧، وهي مناطق حائل والجوف والقصيم والمنطقة الشرقية وتبوك والمدينة المنورة على التوالي، ويلاحظ أن المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة قد جاءتا ضمن هذه المجموعة رغم شبههما بمناطق المجموعة الأولى، خاصة في اتساع الأسواق وتوفر مقومات الصناعة بدرجة كبيرة، ولكن هيمنة الصناعات الهيدروكربونية ومشتقاتها (في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين) أكسبتهما صفة التخصص النسبي في هذه الصناعات.

المجموعة الثالثة وتضم بقية المناطق وتتميز بانخفاض درجة تنوع صناعاتها، حيث زادت مؤشراتها على ٠,٧، والسبب الأهم في ذلك هو أن الصناعة فيها لا تزال في بداياتها، بحيث إن كثيراً من المجموعات الصناعية لا تتمثل فيها، مما أكسبها نوعاً من التخصص في مجموعة صناعية أو اثنتين لعدم وجود سواهما. ففي منطقة جازان -على سبيل المثال- يستحوذ مصنع واحد هو مصنع إسمنت المنطقة الجنوبية على نحو نصف العمالة الصناعية هناك، كما أن جميع مصانع منطقة الحدود الشمالية تنتمي إلى

(١) لمزيد من الإيضاح لطريقة حساب مؤشر التنوع الصناعي، انظر:

Alexander, (1963), op. cit., pp. 406-410.

ثلاث مجموعات فقط هي صناعة مواد البناء والصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية . وفي منطقة عسير يعمل ما يزيد على ٧٧٪ من العمالة الصناعية في مجموعتين صناعيتين هما صناعة مواد البناء والصناعات الغذائية ، وتنفرد صناعة مواد البناء بما يزيد على ٤٦٪ من العمالة الصناعية في منطقتي الباحة ونجران .

جدول (٦-٣-٣٩) مؤشر التنوع الصناعي في مناطق المملكة العربية السعودية ١٩٩٦م

المنطقة الإدارية	مؤشر التنوع الصناعي	درجة التنوع
منطقة الرياض	٠,٣٨٧	كبيرة
منطقة مكة المكرمة	٠,٤٥٥	
منطقة حائل	٠,٥٠٢	متوسطة
منطقة الجوف	٠,٥٢٣	
منطقة القصيم	٠,٥٦٣	
المنطقة الشرقية	٠,٥٦٥	
منطقة تبوك	٠,٦١٨	
منطقة المدينة المنورة	٠,٦٢٨	
منطقة نجران	٠,٧١١	صغيرة
منطقة الباحة	٠,٧٢٣	
منطقة عسير	٠,٧٢٩	
منطقة الحدود الشمالية	٠,٨٢٦	
منطقة جازان	٠,٨٤١	

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

وعلى ذلك تحقق لمنطقة الرياض أعلى مستوى من التنوع الصناعي بين مناطق المملكة (شكل: ٦-٣-٨)، حيث لم يتجاوز مؤشر التنوع فيها ٠,٣٩، وإذا تذكرنا أن مدينة الرياض تضم ما يزيد عن ٩٠٪ من مصانع المنطقة، عرفنا أن مسرح هذا التنوع الصناعي الكبير هو العاصمة، كبرى مدن المملكة على الإطلاق، وهذا ليس بمستغرب إذ أنه "غالباً ما يكون مؤشر التنوع الصناعي في المدن الكبرى منخفضاً، مقارنة بالمدن الصغيرة والقرى، بسبب أن المدن الكبرى كثيراً ما تتميز بتنوع صناعاتها بشكل واضح على المستوى العالمي".[١] ولكن ألا يمكن تلمس أي درجة من التخصص في صناعات منطقة الرياض؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من استخدام مقياس آخر هو معامل التخصص الصناعي Coefficient of Industrial Speeilisation، الذي يعتمد في تطبيقه على تقصي الفروق بين أنصبة المجموعات الصناعية في المنطقة، مقارنة بالأنصبة على مستوى الدولة،[٢] كما يتضح من جدول (٦-٣-٤٠)، الذي يشتمل على تطبيق هذا المقياس على منطقة الرياض. ومنه يتضح أن معامل التخصص الصناعي لهذه المنطقة قد بلغ ٠,٢٢٤، وهو معامل منخفض جداً يدل على أن المنطقة لا تمارس تخصصاً صناعياً يذكر، وهذه النتيجة تؤيد نتيجة مؤشر التنوع الصناعي الذي أشار إلى أن منطقة الرياض تمثل أكثر مناطق المملكة تنوعاً في صناعاتها.

ولكن معامل التخصص الصناعي هذا يضيف حقيقة أخرى، هي أن بعض الصناعات توجد في منطقة الرياض بشكل أكبر من صناعات أخرى: إذ أن الفروق الموجبة في الجدول المذكور تشير إلى هذه الصناعات التي تفوقت في وجودها على الصناعات ذات الفروق السالبة، وهذه صفة تخصص صناعي طفيف يمكن إضفاؤه على المنطقة في صناعة المنسوجات والملابس وصناعة مواد البناء والصناعات غير المصنفة.

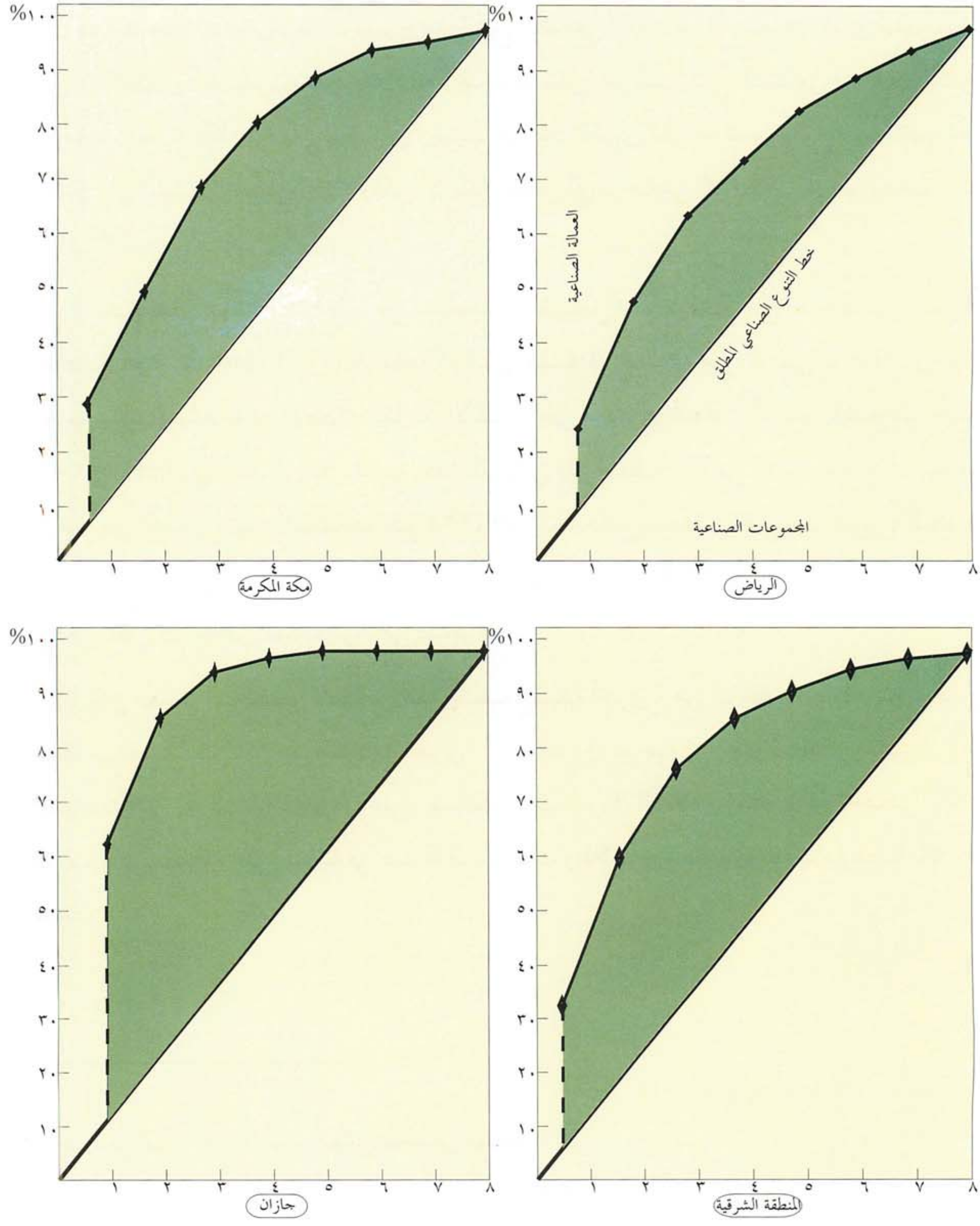
---

(1) Alexander, (1963), op. cit., p. 410.

(٢) لمزيد من الشرح لطريقة حساب معامل التخصص الصناعي، انظر:

Chorley, R. and Haggett, P. (1967), **Model in Geography**, Methuen, London, p. 271.

شكل (٦-٣-٨) التنوع الصناعي بيانيًا لبعض مناطق المملكة عام ١٩٩٦م



المصدر: جدول (٦-٣-٣٩).

جدول (٦-٣-٤٠) معامل التخصص في صناعات منطقة الرياض، ١٩٩٦م

النشاط الصناعي	المملكة	منطقة الرياض	
	العمالة ٪	العمالة ٪	الفرق عن نسب المملكة
الصناعات الغذائية والمشروبات	١٣,٦	٨,٧	-٤,٩
صناعة المنسوجات والملابس	٥,٦	٩,٧	+٤,١
الصناعات الخشبية والأثاث	٤,٢	٥,٦	+١,٤
صناعة الورق والطباعة والنشر	٥,٥	٥,٦	+٠,١
الصناعات الكيماوية والبلاستيك	٢٣,٤	١٧,١	-٦,٣
صناعة مواد البناء والخزف والزجاج	١٨,٦	٢١,١	+٢,٥
الصناعات المعدنية والآلات	٢٦,٣	٢٧,٤	+١,١
صناعات أخرى غير مصنفة	٢,٨	٤,٨	+٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	٢٢,٤
معامل التخصص الصناعي	-	-	٠,٢٢٤

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ١٤١٧/١٢/٢٩هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

المبحث السادس

معوقات الصناعة وآفاق النمو الصناعي في منطقة الرياض

يشتمل هذا المبحث على نظرة استنتاجية فاحصة لصناعات منطقة الرياض، تهدف إلى إلقاء بعض الضوء على أهم معوقات التنمية الصناعية في المنطقة من جهة، واستقراء آفاق مستقبلها من جهة أخرى.

أولاً: معوقات الصناعة في منطقة الرياض:

رغم ما توفر في منطقة الرياض -وفي عموم أنحاء المملكة- من دعم وتشجيع ومؤازرة من قبل الجهات المسؤولة في القطاعين العام والخاص، إلا أنه من الضروري تلمس المعوقات التي لا زالت تقف أمام هذه الصناعات وتحد من نموها وتطورها، لا سيما وأن الجهات الحكومية المشرفة على القطاع الصناعي تسعى جاهدة لمعرفة هذه المشكلات واكتشاف حقيقتها والعمل على تذليلها بكل ما أوتيت من قوة. ويمكن تلخيص أهم هذه المعوقات فيما يلي:

١- الفجوة التقنية:

لا تزال الدول النامية ومنها المملكة العربية السعودية تسعى للحاق بركب التقدم العالمي في المجالات العلمية والتقنية وردم الفجوة التقنية التي لا تزال تفصلها عن الدول المتقدمة عنها، على الرغم من السعي الدائب من هذه الأخيرة على إبقاء تلك الفجوة كما هي إن لم تتمكن من توسيعها. ومن أهم القطاعات التي تتأثر بهذه الفجوة قطاع الصناعة، ومن ثم فإن صناعات منطقة الرياض ستحقق الكثير من أهدافها وتذلل الكثير من عوائقها لو تم ردم هذه الفجوة، ومن وسائل تحقيق ذلك:

توطين التقنية: ذلك أن ارتفاع تكاليف الحصول على التقنية الأجنبية، وصعوبة متابعة التقنيات الحديثة بسبب سرعة التقدم العالمي في هذا المجال، بالإضافة إلى عدم ملاءمة الكثير من التقنيات العالمية للبيئة المحلية للمملكة؛ كل ذلك يتطلب السعي الحثيث لإيجاد تقنيات بديلة ذات هوية وطنية، وهذا يمكن تحقيقه عن طريق:

- الاهتمام بالمعرفة التقنية والتوعية بضرورة العناية بها ومتابعتها، وغرس ذلك في أذهان الناشئة.

- تكثيف العناية بالموهوبين من أبناء البلاد، وبذل الجهد لاكتشافهم وتهيئة الفرصة لتنمية مواهبهم وتأهيلهم وفتح الباب أمامهم للمشاركة في تحقيق التقدم التقني لبلادهم.

- تدعيم مراكز البحث العلمي، وزيادة الإنفاق على الأبحاث التقنية، والعناية بإيجاد مراكز أبحاث متخصصة في المناطق الصناعية، وذلك لتوفير المتطلبات التقنية للمصانع، وعلاج مشكلاتها التطبيقية.

تنمية العمالة الوطنية الماهرة: حيث إن ندرة العمال المهرة من أبناء البلاد قد حتم على صناعة المنطقة الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية، مما سبب عدم استقرار العمالة الصناعية البعيدة عن أوطانها، وعدم التفاهم والانسجام بين أفرادها داخل المصنع بسبب اختلاف جنسياتهم ولغاتهم، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية السيئة في بعض الأحيان للعمالة الأجنبية على المجتمع المحلي المتمسك بعقيدته وتعاليم دينه، وهذه الأمور لابد من علاجها عن طريق إحلال العمالة الوطنية المدربة تدريجياً محل العمالة الأجنبية عن طريق:

- تكثيف برامج التعليم الفني والتدريب المهني، من أجل الإسراع في بناء عمالة وطنية عالية الإعداد، تقنع أصحاب الصناعة بأنها البديل الأفضل نوعية وأداءً واستقراراً.

- توعية المجتمع وخاصة الفئات الشابة منه بأهمية العمل المهني وضرورة استيعاب التقنيات الحديثة، تناسباً مع تعاليم ديننا الحنيف، ولابد من توظيف البرامج التربوية والإعلامية في سبيل تحقيق ذلك.

- الارتقاء بأنظمة العمل في القطاع الخاص عموماً، والقطاع الصناعي بشكل خاص، بما يعطي الأمان والاستقرار للأيدي الوطنية العاملة من ناحية، ويحفظ حقوق أصحاب العمل ويحقق مصالحهم من ناحية أخرى.

- تمليك العاملين من أبناء الوطن بعض أسهم الشركات التي يعملون بها، بحيث توجد رابطة وثيقة بين المصنع والعاملين فيه تتجاوز الروابط الرسمية الشكلية المعتادة.

- ربط بعض الحوافز المادية والمعنوية التي تقدم للشركات الصناعية بمدى عنايتها باستقطاب وتدريب وتوظيف العمالة الوطنية بما لا يضر بمصلحة العمل.

٢- صعوبة اجتذاب الاستثمارات من الخارج:

إن التنافس بين الدول في اجتذاب الأموال إليها واستثمارها في بناء صناعتها قد بلغ درجة كبيرة، لا سيما وأن العالم قد أصبح مجتمعاً واحداً نتيجة للتقدم المذهل في وسائل الاتصال ونقل المعلومات، وأخذت الدول ذات الوفرة المالية تبحث عن أفضل الأماكن وأنجح الأنشطة لتوظيف أموالها. لذلك لابد من توفير البيئة الملائمة لاجتذاب هذه الاستثمارات سواء كانت أموالاً أجنبية أو أموالاً وطنية مهاجرة، وذلك عن طريق:

- توسيع نطاق التجهيزات الأساسية، وإيجاد المزيد من الأراضي الصناعية المجهزة بما تحتاجه الصناعة من خدمات ومرافق وتسهيلات، لا سيما وأن الصناعة في منطقة الرياض قد بدأت تعاني فعلاً من النقص في هذه الأراضي، وهذا من شأنه تأجيل بناء المشاريع الصناعية، أو الحد من كفاءتها الإنتاجية، أو الدفع بها لإقامة منشآتها خارج المناطق الصناعية، مع ما فيه من صعوبات مالية واجتماعية وبيئية.
- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم تنظيمياً وإدارياً، بما يضمن الأمان لأصحاب الاستثمارات، ويحقق لها الجدوى المطلوبة؛ والسعي للمنافسة في هذا الشأن مع الدول الأخرى لجذب هذه الأموال، وما يصحبها من تجارب وتقنيات.

٣- متطلبات انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية:

قطعت المفاوضات الرامية لانضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية World Trade Organisation شوطاً كبيراً، وأصبح الانضمام وشيكاً، ويعني ذلك أنه ينبغي على الصناعة في المملكة -ومنها صناعات منطقة الرياض- الاستعداد لدخول حقبة جديدة، تختلف كثيراً عما سبقها من مراحل، وسيكون لتطبيق معاهدة هذه المنظمة آثاراً كبيرة على القطاع الصناعي، منها:

- إعادة النظر في نظام وهيكل الحوافز التي تقدمها الدولة للصناعات الوطنية، مما يتطلب تحديد تلك الحوافز وتوجيهها بما يتناسب مع قواعد وأحكام هذه الاتفاقية، وهذا يفرض على الصناعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع جودة الإنتاج، وخفض التكاليف الإنتاجية قدر المستطاع، والاستغلال الأمثل لكافة الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية المتوفرة، بما يضمن اعتماد الصناعة على قدراتها الذاتية الحقيقية.

- المنافسة الشديدة التي ستتبع منح المنتجات الصناعية الأجنبية نفس المعاملة الممنوحة للمنتجات الوطنية، من حيث التداول والتسعير والضرائب والمواصفات وغير ذلك كما تقضي بذلك الاتفاقية، وبالتالي ستفتح السوق السعودية أبوابها أمام السلع الأجنبية دون تمييز بينها وبين الوطنية. ولمواجهة ذلك ينبغي تحديد الأولويات في تنمية الصناعة الوطنية، والاهتمام بالصناعات المرتبطة بالإمكانيات الاقتصادية المحلية، بحيث يستفاد من المزايا النسبية التي تتوفر للصناعات المعتمدة على المواد الهيدروكربونية (البترول والغاز الطبيعي)، والمحاصيل الزراعية المتوفرة بشكل كبير في المملكة كالتمور والقمح وبعض أنواع الخضر والفواكه والثروة الحيوانية والسمكية.

ولا زال الكثير من صناعاتنا تعتمد على مواد أولية مستوردة وعمالة أجنبية وتقنية أجنبية مكلفة، بحيث يصعب عليها منافسة منتوجات الصناعات الأجنبية الأقل تكلفة، لأنها تتمتع بوفرة المواد الأولية ورخص الأيدي العاملة، إضافة إلى التطور التقني المسخّر لها، وستكون النتيجة إذا استمرت هذه الأوضاع كما هي أن تعجز هذه الصناعات عن تسويق منتوجاتها، مما يستدعي إيقاف جزء من طاقتها الإنتاجية، وبالتالي تزداد تكلفة الإنتاج أكثر، ويثبت العجز في النهاية عن المنافسة التي تضمن البقاء.

ثانياً: آفاق النمو الصناعي في منطقة الرياض:

تشهد الصناعة في منطقة الرياض تقدماً كبيراً، وبدرجة ملحوظة بكافة أنشطتها وعناصر بنائها، حيث زاد عدد المصانع المنتجة خلال العشر سنوات الماضية من ٤٩٠ إلى ٨٧٠ مصنعاً، أي بنسبة زيادة سنوية قدرها ٩,٥٪، كما زاد عدد عمال الصناعة في المنطقة خلال الفترة نفسها من نحو ٤٩ ألف إلى أكثر من ٧٣ ألف عامل، أي بنسبة نمو قدرها ٢,٤٪ سنوياً، بالإضافة إلى نمو سنوي في الاستثمارات المالية في مجال الصناعة معدله نحو ٩,٣٪. (١)

ومن ناحية أخرى، بلغ عدد التراخيص الصناعية التي صدرت خلال عام ١٤١٧هـ لمشاريع يزمع قيامها في منطقة الرياض ٢٦٥ ترخيصاً، مؤمنة وظائف لحوالي ١٠٣١٦ عاملاً، وبتمويل إجمالي يزيد

---

(١) إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **النشرة الإحصائية الصناعية لعام ١٤١٦هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

على ٢٩٣٢ مليون ريال، وهذا ما يعادل نحو ٣٨٪ من عدد التراخيص الصادرة على مستوى المملكة في نفس السنة، ونحو ٣٥٪ من العمالة، وما يقرب من ٢٢٪ من إجمالي التمويل (جدول: ٦-٣-٤١). وبالنظر إلى نسب النمو السائدة في الآونة الأخيرة، فإن هذه التراخيص يمكن أن تدخل حيز الإنتاج بمرور نحو خمس سنوات من الآن، أي بحلول عام ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

وبناءً على ذلك يتوقع أن يصل عدد المصانع في منطقة الرياض في ذلك العام إلى ١١٣٥ مصنعاً، يعمل بها ما يزيد على ٨٣,٥ ألف عامل، وتتجاوز استثماراتها المالية ٢٣ ألف مليون ريال. كما يتوقع أن تزداد أهمية الصناعات الكيماوية والبلاستيكية، بحيث يرتفع عددها إلى ٢٢٣ مصنعاً، أي أن نسبتها ستصبح حوالي ٢٠٪ بعد أن كانت أقل من ١٧٪ عام ١٩٩٦م. كما أن الصناعات النسيجية سيصل عددها إلى ٨١ مصنعاً، بنسبة تتجاوز ٧٪، بعد أن كانت نحو ٥٪ فقط.

من جانب آخر يتوقع أن يرتفع عدد المصانع المنتجة في المملكة عام ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م) إلى نحو ٣٢٣٢، يعمل بها أكثر من ٢٤٤ ألف عامل، وتناهز استثماراتها ١٧٢ ألف مليون ريال. أي أن منطقة الرياض سيرتفع نصيبها من المصانع من نحو ٣٤,٥٪ حالياً إلى أكثر من ٣٥٪ بحلول ذلك التاريخ، ويرتفع تمويل صناعاتها ليمثل نحو ١٣,٥٪ بعد أن كان في حدود ١٢,٨٪. ومعنى ذلك أن الأهمية الصناعية لمنطقة الرياض آخذة في التزايد، ويمكن تفسير ذلك بالتزايد في حجمها السكاني الذي يسجل معدلات تزايد أكبر بكثير من المعدلات الوطنية.

أما من ناحية التوزيع الجغرافي للنمو الصناعي في المنطقة، فبناءً على التراخيص المذكورة، يتوقع أن تستحوذ مدينة الرياض على أكثر من ٩٠٪ من الزيادة في عدد المصانع، بحيث يكون نصيب محافظات المنطقة دون ١٠٪: فمقابل ٢٤٠ ترخيصاً لمشاريع ستقام في العاصمة، صدر ٢٥ ترخيصاً فقط لمشاريع تقام في بقية أنحاء المنطقة. كما ستحظى العاصمة بأكثر من ٩٦٪ من العمالة المرخصة للعمل في المصانع الجديدة، حيث سيخصها نحو ٩٩٣٢ عاملاً مقابل ٣٨٣ فقط في المحافظات. ومن ناحية التمويل فستستحوذ تراخيص العاصمة على ما يزيد على ٢٧٢٥ مليون ريال، وهو ما يعادل نحو ٩٣٪ من إجمالي التمويل، مقابل ٧٪ فقط ستوظف في باقي أنحاء المنطقة.

وتتوزع التراخيص الصناعية الممنوحة للمحافظات على أربع مجموعات صناعية من بين المجموعات الثمان، حيث سيخص الصناعات الغذائية ١٢ مصنعاً، يعمل بها ٢٨٧ عاملاً، ويناهز

تمويلها ١٠٥ ملايين ريال، وستقام أربعة منها في محافظة الخرج وثلاثة في محافظة المجمعة، واثنان في محافظة وادي الدواسر وواحد في كل من شقراء والغاط والمزاحمية. أما الصناعات الكيماوية فقد رخص لعشرة مشاريع منها، يعمل بها ٢٩٥ عاملاً، وتناهز استثماراتها ٦٢ مليون ريال، يقام مشروعان منها في محافظة الخرج ومشروعان في محافظة وادي الدواسر، ومشروع واحد في كل من شقراء والزلفي والقويعية والدوادمي والمزاحمية والأفلاج. وهناك ترخيصان لمصانع ورقية، يعمل بها ٤١ عاملاً، ويستثمران نحو ٣٥ مليون ريال، ويقع أحدهما في محافظة الخرج والآخر في محافظة شقراء. كما صدر ترخيص لمشروع ينتج الملابس الجاهزة، وسيقام في محافظة الخرج.

جدول (٦-٣-٤١) التراخيص الصناعية الصادرة خلال عام ١٤١٧هـ في المملكة ومنطقة الرياض ومدينة الرياض

النشاط الصناعي	المملكة العربية السعودية			منطقة الرياض			مدينة الرياض		
	المصانع	العمال	التمويل بالمليون ريال	المصانع	العمال	التمويل بالمليون ريال	المصانع	العمال	التمويل بالمليون ريال
الصناعات الغذائية والمشروبات	٩٦	٣٦٦٣	١٦٠١,٦	٣٢	٦٩٠	٢٧٣,٤	٢٠	٦٧٣	١٦٨,٤
صناعة المنسوجات والجلود	٦٥	٣٥١٠	١٥٠٤,٤	٣٤	١٧٨٣	٤٧٤,٣	٣٣	١٧٥٠	٤٦٩,٨
صناعة الخشب والأثاث	٣٢	١٣٠٤	٢١٩,٦	١٩	٧٥٥	١٠٦,٨	١٩	٧٥٥	١٠٦,٨
صناعة الورق والطباعة	٢٩	١١٤٠	٤٣٨	١٣	٣٩١	١٢١,٦	١١	٣٥٠	٨٦,٦
الصناعات الكيماوية والبلاستيك	٢٤٠	٨٤٠٥	٤٢٣١,٧	٧٨	٢٨٨١	١١١٥,٨	٦٨	٢٥٨٦	١٠٥٣,٨
صناعة مواد البناء والزجاج	٤٠	١٣٠٣	٣٩٠,٢	١٢	٤٠٩	١٠٧,٢	١٢	٤٠٩	١٠٧,٢
الصناعات المعدنية والآلات	١٨٠	٩٤٠٥	٤٩٩٨,٧	٦٦	٢٥٥٥	٥٩٦,١	٦٦	٢٥٥٥	٥٩٦,١
صناعات أخرى غير مصنفة	١٥	٩٧٢	١٦٠,٧	١١	٨٥٤	١٣٧,١	١١	٨٥٤	١٣٧,١
الإجمالي	**٦٩٧**	**٢٩٧٠٢**	**١٣٥٤٤,٩**	**٢٦٥**	**١٠٣١٦**	**٢٩٣٢,٣**	**٢٤٠**	**٩٩٣٢**	**٢٧٢٥,٨**

المصدر:

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **قائمة التراخيص الصناعية الصادرة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي خلال عام ١٤١٧هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

وأخيراً يتوقع أن تستمر مسيرة النمو الصناعي لمنطقة الرياض على أوجها في المستقبل المنظور إن شاء الله كما أن أهميتها في البناء الصناعي الوطني ستبقى على ما هي عليه إن لم تزد زيادة طفيفة، كما أن العاصمة ستستمر في هيمنتها على صناعات المنطقة بحيث تشكل بنيتها الصناعية ما يزيد على ٩١٪ من عدد المصانع، وحوالي ٩٦٪ من العمالة الصناعية، بالإضافة إلى نحو ٩٤٪ من إجمالي الاستثمارات الصناعية. وبعبارة أخرى، فإن هذه المدينة ستبقى واحدة من أهم أقطاب التنمية الصناعية في المملكة إن شاء الله تعالى.

صور الفصل الثالث



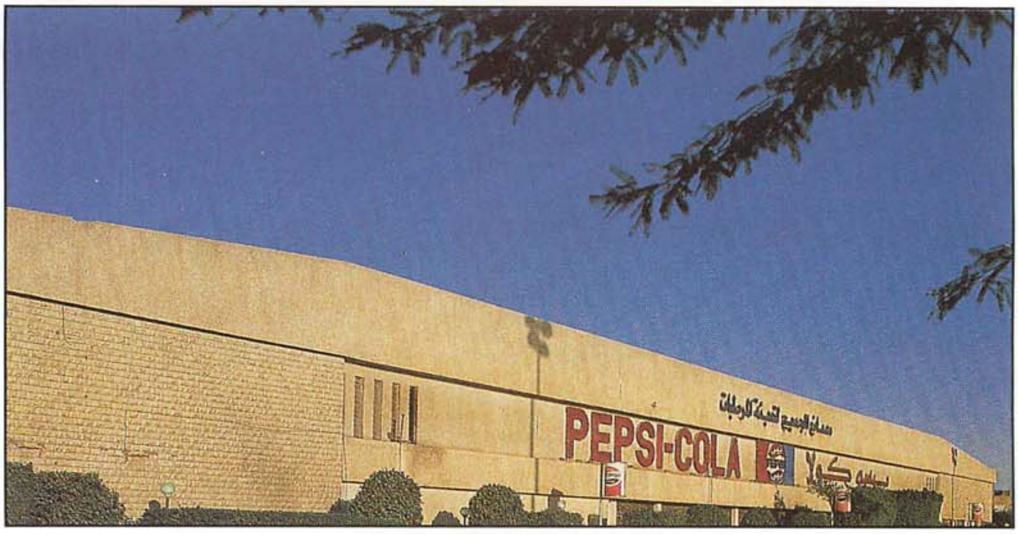
مصنع الأسمنت



مصنع الزيوت



مصنع الحديد بالخرج



مصنع البيبسي

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الأحمد، خالد أحمد، (١٩٨٧م)، **الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٨٢م)، **قائمة المصانع المرخصة والتراخيص الصناعية الصادرة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي حتى نهاية ١٤٠٢هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٢م)، **النشرة الإحصائية الصناعية لعام ١٤١٢/ ١٤١٣هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **دليل المصانع السعودية لعام ١٤١٦هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٥م)، **النشرة الإحصائية الصناعية لعام ١٤١٦هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **قائمة التراخيص الصناعية الصادرة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي خلال عام ١٤١٧هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

إدارة الإحصاء الصناعي، (١٩٩٧م)، **ملحق دليل المصانع السعودية حتى ٢٩/ ١٢/ ١٤١٧هـ**، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

تجارة الرياض، (١٩٩٦م)، لقاء مع صاحب أول مصنع في الرياض، العدد ٤٠٠، يناير ١٩٩٦م، **تجارة الرياض**، الرياض، ص ص٤٦-٤٧.

تجارة الرياض، (١٩٩٧م)، الرياض بعد خمسين عاماً: السكان والتنمية والأبعاد البيئية الثلاثة، العدد ٤١٨، يوليو ١٩٩٧م، **تجارة الرياض**، الرياض، ص ص١٨-٢٥.

تجارة الرياض، (١٩٩٧م)، الصناعة الوطنية تطوي حقبة الإحلال، العدد ٤٢٣، ديسمبر ١٩٩٧م، **تجارة الرياض**، الرياض، ص ص٢٤-٣١.

الحرة، عبدالعزيز إبراهيم، (١٩٨٩م)، **التحليل الجغرافي لخصائص الصناعات الغذائية في مدينة الرياض، دراسة في جغرافية التخطيط الصناعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود، الرياض.

الدار السعودية للخدمات الاستشارية، (١٩٩٠م)، **دليل الاستثمار الصناعي**، ط٨، الدار السعودية للخدمات الاستشارية، الرياض.

الدخيل، إيمان عبدالرحمن، (١٩٨٤م)، **الجغرافيا الصناعية لإقليم مدينة الرياض: التوزيع وعوامل التوطن**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود، الرياض.

رسول، أحمد حبيب، (١٩٨٥م)، **جغرافية الصناعة**، دار النهضة العربية، بيروت.

الرشيد، بدرية عبدالله، (١٩٩٠م)، **صناعة مواد البناء في المملكة العربية السعودية، دراسة في جغرافية الصناعة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية التربية للبنات، الرياض.

سيف، محمود محمد، (١٩٨٥م)، **المواقع الصناعية**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.

الشريف، عبدالرحمن صادق، (١٩٩٤م)، **جغرافية المملكة العربية السعودية**، ج١، ط٤، دار المريخ، الرياض.

الصليع، عبدالله حمد؛ الجمال، فاروق، (١٩٩٢م)، **الأبعاد الجغرفية للبنية الصناعية في مدينة الرياض عام ١٤٠٩هـ**، مركز البحوث، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

صندوق التنمية الصناعية السعودي، (١٩٧٧م)، **إرشادات القروض الصناعية**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

صندوق التنمية الصناعية السعودي، (١٩٨٥م)، **التقرير السنوي للعام المالي ١٤٠٥/١٤٠٦هـ**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني. الرياض.

الفرا، محمد علي، (١٩٧٨)، **مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية**، ط٣، وكالة المطبوعات، الكويت.

القحطاني، شريفة معيض، (١٩٩٢م) **تصنيع الألبان ومنتجاتها في المملكة العربية السعودية، دراسة في الجغرافية الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب للبنات، الدمام.

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، (١٩٩٧م)، **التقرير الإحصائي السنوي لعام ١٤١٦هـ**، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الرياض.

مؤسسة النقد العربي السعودي، (١٩٨٨م)، **التقرير السنوي لعام ١٤٠٨هـ**، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض.

مؤسسة النقد العربي السعودي، (١٩٩٠م)، **التقرير السنوي لعام ١٤١٠هـ**، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض.

مؤسسة النقد العربي السعودي، (١٩٩٧م)، **التقرير السنوي الثالث والثلاثون لعام ١٤١٨هـ**، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض.

محبوب، عبدالحفيظ، (١٩٩٢م)، **صناعة مواد البناء في المملكة العربية السعودية: التحليل الجغرافي والتخطيط الاقتصادي**، رسالة دكتوارة غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود، الرياض.

مركز الأبحاث والتنمية الصناعية، (١٩٧٣م)، **التركيب الصناعي من الناحيتين الفنية والاقتصادية واحتمالات النمو في المملكة العربية السعودية**، مركز الأبحاث والتنمية الصناعية، الرياض.

مشخص، محمد عبدالحميد، (١٩٩٥م)، **الجغرافيا البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية**، مكتبة دار زهران، جدة.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٧٤م)، **التعداد العام للسكان لعام ١٣٩٤هـ: البيانات الأولية على مستوى المناطق الإدارية**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٩٩٣م)، **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

المطيردي، عبدالعزيز راشد، (١٩٨٦م)، **الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية في المملكة العربية السعودية، دراسة في جغرافية الصناعة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

وزارة التخطيط، (١٩٧٠م)، **خطة التنمية الخمسية الأولى**، وزارة التخطيط، الرياض.

وزارة التخطيط، (١٩٧٥م)، **خطة التنمية الخمسية الثانية**، وزارة التخطيط، الرياض.

وزارة التخطيط، (١٩٨٠م)، **خطة التنمية الخمسية الثالثة**، وزارة التخطيط، الرياض.

وزارة التخطيط، (١٩٨٥م)، **خطة التنمية الخمسية الرابعة**، وزارة التخطيط، الرياض.

وزارة التخطيط، (١٩٩٠م)، **خطة التنمية الخمسية الخامسة**، وزارة التخطيط، الرياض.

وزارة التخطيط، (١٩٩٥م)، **خطة التنمية الخمسية السادسة**، وزارة التخطيط، الرياض.

وزارة التخطيط، (١٩٩٦م)، **منجزات خطط التنمية: ١٣٩٠-١٤١٦هـ**، وزارة التخطيط، الرياض.

وزارة الشؤون البلدية والقروية، (١٩٨٤م)، **المسح الاقتصادي والاجتماعي الشامل لقرى وهجر المملكة العربية السعودية**، التقرير الثاني، منطقة الرياض، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض.

وزارة الصناعة والكهرباء، (١٩٨٤م)، **الصناعة والكهرباء: خطوات وإنجاز**، تهامة للإعلان والعلاقات العامة، الرياض.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Alexander, J. W., (1958), Location of Manufacturing: methods of measurement, **Annals of Association of American Geographers,** vol. 48, pp. 20-26.

Alexander, J. W., (1963), **Economic Geography**, Prentic-Hell, New Jersey.

Chorley, R. and Haggett, P., (1967), **Models in Geography**, Methuen, London.

Lever, W. F., (1985), Theory and Methodology in Inddustrial Geography, In Pacione, M. (ed.), **Progress in Industrial Geography**, Croom Helm, London, pp. 10-39.

Norcliffe, G. B., (1985), The Industrial Geography of the Third World, In Pacione, M. (ed.), **Progress in Industrial Geography**, Croom Helm, London, pp. 249-283.

Rodgers, A., (1957), Some Aspects of Industrial Diversification in the United States, **Economic Geography**, pp. 33, 16-30.

Scoff, A. J., (1982), **Location Patterns and Dynamics of Industrial Activity in the Modern Metropolis**, Urban Studies, pp. 19, 111-142.

Smith, D. M., (1981), **Industrial Location: an Economic Analysis,** 2nd. Edn., Wiley, New York.

Thompson, J. H., (1955), A New Method for Measuring Manufacturing, **Annals of the Association of American Geogrphers,** vol. 45, pp. 416-436.

United Nations, (1971), **Indexes to the International Industrial Classification of All Economic Activities**, Statistical Papers, No. 4, New York.

Weber, A., (1929), **Webers Theory of Industrial Location,** Translated by: C. J. Friedrich, University of Chicago Press, Chicago.

الفصل الرابع

النشاط التجاري في منطقة الرياض
مع دراسة مفصلة لتجارة الجملة والتجزئة

إعداد

الدكتـور

خالد بن صالح القاضي

قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مقدمة:

تقع منطقة الرياض في وسط المملكة العربية السعودية، وكان لمراكز الاستقرار فيها أهمية تجارية كبيرة في الماضي من حيث وقوعها على طرق القوافل التي تعبر شبه الجزيرة العربية من الشرق للغرب أو من الشمال إلى الجنوب. وكانت هذه المراكز تقع في بؤر متباعدة وسط واحات زراعية خصبة، وبالتالي كانت القوافل -خاصة قوافل الحج- تجد في هذه المراكز الراحة بعد قطع مسافات صحراوية شاسعة، كما كانت تتزود من هذه المراكز بما تحتاجه من مؤن.

وقد كان الكثير من سكان الجزيرة العربية (وبعضهم يأتي من اليمن أو بلدان الخليج العربي) يقصدون أسواق المنطقة مثل سوق حجر (الرياض حالياً) بقوافل محملة بأنواع البضائع ليبيعوا ويبتاعوا.[١]

ونتيجة لاحتكاك أهل هذه الواحات بأصحاب القوافل فقد اكتسبوا منهم الخبرة التجارية، ورافقوهم إلى مناطق بعيدة من أجل كسب العيش. وهكذا اشتهر أهالي كثير من بلدان المنطقة مثل أهل الزلفي وشقراء والمجمعة بالتجارة، وكانت قوافلهم تقصد سائر الجهات العربية وبلاد الهند وغيرها.[٢]

وقد أشاد كثير من الجغرافيين والرحالة القدماء بأهمية الأسواق التجارية التي قامت في العديد من

---

(١) ابن خميس، عبدالله بن محمد (١٣٩٨هـ)، **المعجم الجغرافي للمملكة العربية السعودية**: معجم اليمامة، ط١، مطابع الفرزدق، الرياض، ص ص٤٢-٤٣.

قال ابن خميس "اتخذ العرب من (حجر اليمامة) سوقاً من أكبر وأعظم الأسواق في (جزيرة العرب) يفدون إليها من سائر أنحاء الجزيرة... من اليمن والخليج العربي والعراق في قوافل محملة بما لديهم وترجع بما يبتاعون من هذه السوق، وكان يجري في هذه السوق قريب مما يجري في (عكاظ) وأسواق العرب الكبيرة". (المرجع السابق، ص٤٤).

(٢) الخريصي، فهد بن صالح (١٤٠٧هـ) **مدينة شقراء: دراسة في جغرافية المدن**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص٨٤؛ التركي، عبدالله بن إبراهيم (١٤٠٦هـ) **منطقة سدير في عهد الدولة السعودية الأولى: دراسة تاريخية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص١٢١؛ الوهيد، بدر المحمد، (١٤٠٩هـ)، **مدينة الزلفي: دراسة في جغرافية المدن**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص٢٢٦

مراكز الاستقرار في المنطقة.[(١)]

وفي الوقت الحاضر فإن قطاع التجارة في المملكة يؤدي "دوراً هاماً في تنمية الاقتصاد الوطني.... ويعد بمثابة شريان الحياة لجميع النشاطات الاقتصادية الأخرى. ويقوم هذا القطاع بدور أساسي في تحقيق الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تنمية مصادر الدخل الوطني وتوفير احتياجات المواطنين".[(٢)]

وقد زادت أهمية القطاع التجاري مع تحسن الوضع الاقتصادي في المملكة خلال العقود الأخيرة، ومنذ منتصف التسعينات الهجرية من القرن الماضي شهد هذا القطاع ثورة كبيرة نتيجة لزيادة الطلب على الواردات وظهرت شركات عديدة في مختلف الأنشطة.

ونظراً لأهمية تجارة الجملة والتجزئة ودورهما الكبير -خاصة تجارة التجزئة- في المساهمة بالناتج المحلي للقطاع التجاري فسيتم مناقشتهما -بصفة خاصة- بالتفصيل في هذا البحث.

---

(١) ذكر الهمداني والأصفهاني والحموي كثيراً من مراكز الأسواق في منطقة الرياض مثل سوق حوطة سدير الذي كان يعد القاعدة التجارية لبلدان وادي الفقء (وادي سدير). (انظر: الهمداني، أحمد بن يعقوب (ت بعد سنة ٣٤٤ هـ، ط١٣٩٤هـ)، **صفة جزيرة العرب**، تحقيق محمد بن علي الأكوع، منشورات دار اليمامة، الرياض، ص٢٨٥: الحموي، ياقوت بن عبدالله، (ت٦٢٦هـ، ط١٣٩٧هـ)، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ج٢، ص٢٠٩: وسوق الفلج "الأفلاج"، انظر: (الأصفهاني الحسن بن عبدالله (ت٣١٠هـ، ط١٩٦٨م) **بلاد العرب**، تحقيق صالح العلي وحمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض، ص٢١٥).

(٢) وزارة التخطيط (١٤١٥هـ)، **خطة التنمية السادسة ١٤١٥-١٤٢٠**، وزارة التخطيط، الرياض، ص٢٦٧.

المبحث الأول

العوامل المؤثرة في نمو النشاط التجاري في المنطقة

تعد منطقة الرياض قلب المملكة العربية السعودية من حيث موقعها المتوسط، ووقوع مدينة الرياض -وهي العاصمة- في هذه المنطقة المتوسطة زاد من أهمية الوظيفة التجارية لمراكز المنطقة العمرانية المختلفة.

وإذا كانت الرياض تعتبر أكبر المراكز التجارية في المملكة وأهمها فإن المراكز الحضرية الكبرى في المنطقة تعد أيضاً بؤراً لتركز النشاط التجاري نظراً لأن وظيفتها التجارية تخدم أقاليم واسعة محيطة بها.

وتعد العوامل التالية أهم العوامل في ازدهار النشاط التجاري في مراكز المنطقة الحضرية:

أولاً: وقوع عاصمة المملكة في المنطقة:

إن موقع مدينة الرياض في وسط هذه المنطقة قد زاد من أهميتها؛ فمدينة الرياض أكبر وأهم مدن المملكة، وتتركز فيها الفعاليات التجارية والأنشطة الاقتصادية الرئيسة، كما أنها عقدة مواصلات برية وجوية وتنتهي إليها خطوط السكة الحديدية القادمة من المنطقة الشرقية.

ومدينة الرياض هي أكبر المدن السعودية سكاناً ومساحة، ويتركز فيها أكبر عدد من الوظائف في المملكة حيث وصلت إلى نحو ٧١٦,٠٠٠ وظيفة حكومية وخاصة عام ١٤١٦هـ. وقد وصل الدخل الإجمالي لسكان مدينة الرياض عام ١٤١٦هـ إلى حوالي ٦٠ مليار ريال صرف منه نحو ٤١ ملياراً لمجابهة متطلبات المعيشة المختلفة.[١] وقد ساعد هذا على ازدهار الحركة التجارية في العاصمة بشكل كبير جداً ولاسيما خلال العقدين الماضيين.

إن ظهور مدينة الرياض مركزاً مالياً رئيساً في المملكة جاء نتيجة لتركز المؤسسات المالية الكبرى فيها،

---

(١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤١٦هـ)، **تطوير**، العدد الثامن عشر، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض، ص٢؛ الغرفة التجارية الصناعية (١٤١٧هـ)، اقتصاد الرياض "١٤١٤-١٤١٥"، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض، ص٩.

وكذلك نتيجة للدور المتزايد الذي تقوم به المؤسسات العامة وشبه العامة والتي تنظم تدفق الاستثمارات في الاقتصاد السعودي، وفي مقدمتها مؤسسة النقد العربي السعودي التي نقل مقرها الرئيس من جدة إلى الرياض عام ١٣٩٩هـ.

وتركيز المؤسسات المالية في الرياض وعلى رأسها الإدارات الرئيسة للبنوك في المملكة قد أدى إلى تطور نشاط الخدمات المساعدة كالخدمات القانونية ومراجعة الحسابات والنشاطات المحاسبية. وكان من تأثير التركز الكبير للقوى التي تتخذ القرار المالي والاقتصادي في الرياض تدفق المؤسسات الخاصة التي تعتمد بصورة أساسية على الصلات الحكومية والدعم الحكومي لها. (١)

ثانياً: ارتفاع الدخل الوطني والفردي:

حدث ارتفاع كبير في معدلات الدخل الوطني وبالتالي الفردي نتيجة لارتفاع عائدات البترول وكميات إنتاجه منذ بداية العقد التاسع من القرن الهجري الماضي. وقد تزايدت إيرادات الدولة من البترول بصفة خاصة (إلى جانب المصادر الأخرى) زيادة ملحوظة، وذلك من ٥,٧ مليار ريال عام ٨٩/ ١٣٩٠هـ حتى بلغت قيمتها ٣٦٨ مليار ريال عام ١٤٠١/ ١٤٠٢هـ. (٢) وكان لذلك أثر كبير في زيادة الاستهلاك والطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات التجارية، وترتب على ذلك زيادة كبيرة في تدفق الواردات من السلع الخارجية، وقيام كثير من المصانع لسد الحاجات الاستهلاكية المتزايدة. (٣)

وقد تراوحت قيمة الواردات السنوية للمملكة بين ٣-١١ مليار ريال فقط خلال الفترة

---

(١) وزارة الشؤون البلدية والقروية (١٤٠٦هـ) خصائص التخطيط الحضري في مدينة الرياض، ذكر في المعهد العربي لإنماء المدن، **تخطيط المدينة العربية**، مجموعة أبحاث ودراسات المؤتمر الأول لمنظمة المدن العربية المنعقد في بيروت (٢٦/ ٧ - ٤/ ٨/ ١٩٦٨م)، الجزء الأول: المبادئ والمشكلات واتجاهات المستقبل، البحث الثالث عشر، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض، ص١٣٩.

(٢) وزارة التخطيط (١٤٠٦هـ)، **منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام، ١٣٩٠-١٤٠٦هـ**، وزارة التخطيط، الرياض، ص٢.

(٣) لقد تناقص الدخل الوطني بعد عام ١٤٠١/ ١٤٠٢هـ نتيجة لانخفاض أسعار البترول حتى وصل إلى نحو ١٠٥ مليار ريال عام ١٤٠٨/ ١٤٠٩هـ. وبعد ذلك تأرجح الدخل خلال الفترة ١٤٠٩/ ١٤١٠ - ١٤١٧/ ١٤١٨هـ بين ١٣٥-١٧٨ مليار ريال. (مصلحة الإحصاءات العامة، (١٤١٥ أ)، **المؤشر الإحصائي**، العدد العشرون، مصلحة الإحصاءات العامة، الرياض، ص٩٥).

١٣٩٠-١٣٩٤هـ،[١] وقفزت هذه القيمة إلى ما بين ٧٠-١٢٥ مليار ريال خلال الفترة ١٤٠٥-١٤١٤هـ.[٢]

أما قيم الصادرات فقد ارتفعت من حوالي ٧٥ مليار ريال عام ١٤٠٦/ ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م) إلى نحو ١٦٠ مليار عام ١٤١٤/ ١٤١٥هـ (١٩٩٤م): أي أن نسبة الزيادة في قيم الصادرات بلغت أكثر من ١١٣٪ خلال ثمان سنوات[٣]، شكل (٦-٤-١).

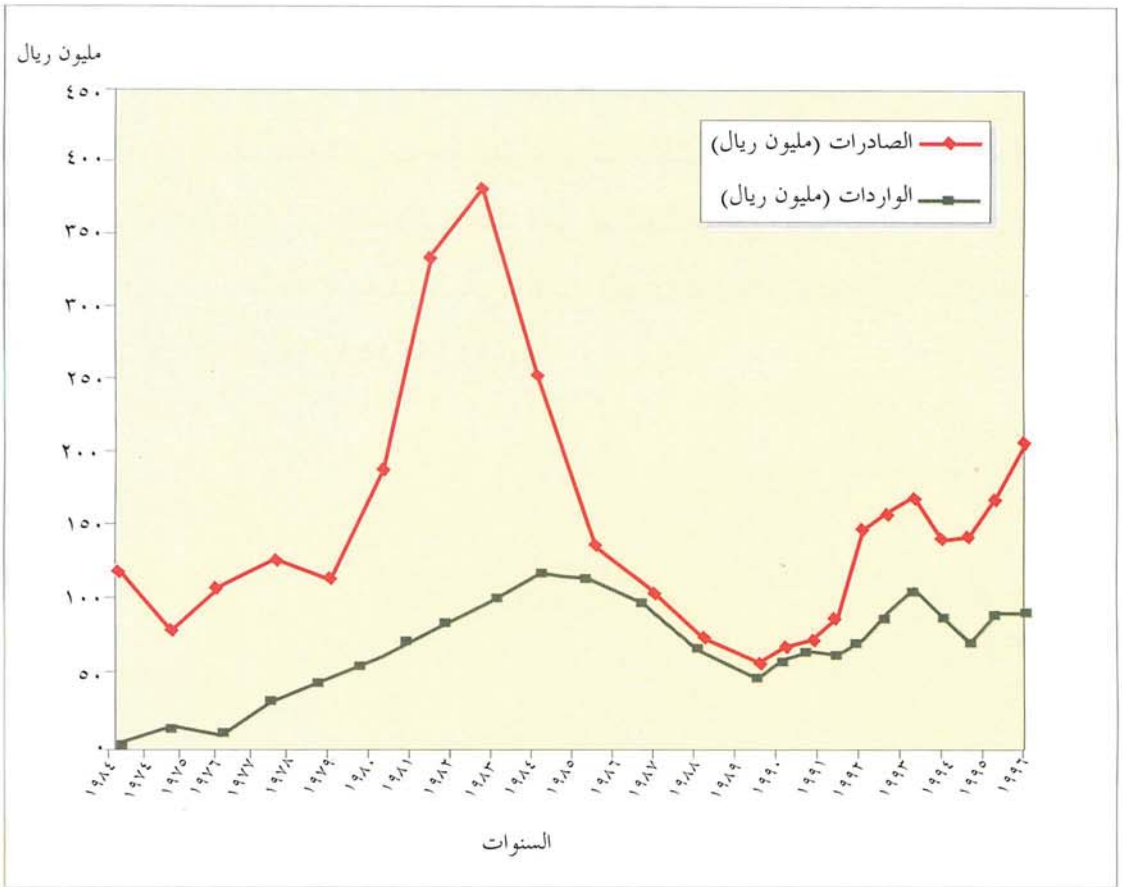
يوضح جدول (٦-٤-١) الوضع العام لميزانية الدولة خلال الفترة ١٤٠٢/ ١٤٠٣ - ١٤١٨/ ١٤١٩هـ حيث يظهر أن الميزانية العامة للدولة قد بلغت قمة في عام ١٤٠٢/ ١٤٠٣ هـ لارتفاع أسعار البترول وزيادة كمية الصادرات منه نتيجة لزيادة الطلب عليه. ولكن تراجع أسعاره، والطلب عليه بعد ذلك العام أدى إلى تراجع الإيرادات، ومن ثم النفقات في السنوات التالية حتى نهاية العقد الأول من هذا القرن. ومع بداية العقد التالي زادت الإيرادات والنفقات زيادة شبه مطردة، وبلغت الإيرادات قمتها في هذا العام (١٤١٨/ ١٤١٩).

(١) وزارة التخطيط (١٤٠٦هـ)، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(٢) مصلحة الإحصاءات العامة (١٤١٥هـ، أ)، مرجع سابق، ص٦٣.

(٣) المرجع السابق، ص٦٣: تميل قيمة التجارة الخارجية للمملكة -بصفة عامة- إلى الارتفاع، ومن هنا فإن الزيادة في قيمة تجارة المملكة الخارجية خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٩٣م زادت بنسبة ٣٣٤٥٪. انظر: (الهاجري، فريال محمد، (١٤١٨هـ)، جغرافية التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين ١٩٦٥-١٩٩٣م، **سلسلة بحوث جغرافية رقم (٢٩)**، الجمعية الجغرافية السعودية، الرياض، ص١١).

شكل (٦-٤-١) قيم الصادرات والواردات في المملكة



المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة، (١٤١٥هـ،أ)، **المؤشر الإحصائي**، العدد عشرين، مصلحة الإحصاءات العامة، وزارة التخطيط، الرياض، ص٦٣

جدول (٦-٤-١) تطور ميزانية الدولة خلال الفترة ١٤٠٢/ ١٤٠٣ - ١٤١٨/ ١٤١٩هـ

السنوات	الإيرادات (مليون ريال)	النفقات (مليون ريال)
١٤٠٣/١٤٠٢	٣١٣,٤٠٠	٣١٣,٤٠٠
١٤٠٧/١٤٠٦	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
١٤٠٨/١٤٠٧	١١٧,٢٨٠	١٧٠,٠٠٠
١٤٠٩/١٤٠٨	١٠٥,٣٠٠	١٤١,٢٠٠
١٤١٠/١٤٠٩	—	١٤٠,٤٦٠
١٤١١/١٤١٠	١١٨,٠٠٠	١٤٣,٠٠٠
١٤١٢/١٤١١	١١٨,٠٠٠	١٤٣,٠٠٠
١٤١٣/١٤١٢	١٥١,٠٠٠	١٨١,٠٠٠
١٤١٤/١٤١٣	١٦٩,٠٠٠	١٩٧,٠٠٠
١٤١٥/١٤١٤	١٦٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠
١٤١٦/١٤١٥	١٣٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
١٤١٩/١٤١٨	١٧٨,٠٠٠	١٩٦,٠٠٠

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة (١٤١٥هـ أ)، **المؤشر الإحصائي**، العدد العشرون، مصلحة الإحصاءات العامة، وزارة التخطيط الرياض، ص٩٥، وبالنسبة لعام ١٤١٨/١٤١٩هـ فالمصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، (١٤١٨هـ)، تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية للعام المالي ١٤١٨/١٤١٩هـ، **جريدة الرياض**، السنة ٣٤، العدد ١٠٧٨١، الثلاثاء ١ رمضان ١٤١٨هـ، الرياض، ص١.

ويشير الجدول إلى أن النفقات الحكومية كانت عالية في جميع السنوات، بل أحياناً تفوق قيمة الإيرادات، وكان ذلك سبباً مباشراً في زيادة السيولة في السوق، وارتفاع معدلات الصرف لدى المواطن، وبالتالي انتعاش الوظيفة التجارية.

وتجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق عام ١٤١٧/ ١٤١٨هـ (١٩٩٧م) نمواً إيجابياً للعام الرابع على التوالي، وبلغت نسبة النمو هذا العام ١,٧٪ مقارنة بالعام الذي سبقه(١).

(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطني (١٤١٨هـ)، تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية للعام المالي ١٤١٨/ ١٤١٩هـ، **جريدة الرياض**، السنة ٣٤، العدد ١٠٧٨١، الثلاثاء ١ رمضان ١٤١٨هـ، الرياض، ص١.

وبالنسبة للقطاع التجاري فقد بلغ حجم القيمة المضافة التي حققها في العام الأخير من خطة التنمية الخامسة ١٤١٤/ ١٤١٥ نحو ٣٢ بليون ريال، أي ما نسبته ١١٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. كما وفر هذا القطاع أكثر من مليون فرصة عمل، وساهم في تشغيل ١٥٪ من إجمالي القوى العاملة. (١)

وقد حددت خطة التنمية السادسة عدة أهداف لنمو الاقتصاد السعودي، ومن أهمها أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي متوسط قدره ٣,٨٪، وأن ينمو الناتج المحلي غير النفطي بمعدل سنوي متوسط قدره ٣,٩٪، وهو ضعف المعدل المحقق خلال فترة خطة التنمية الخامسة. (٢)

وقد حقق قطاع التجارة نمواً موجباً خلال العام المالي ١٤١٥/ ١٤١٦هـ انعكس على زيادة عدد المنشآت التي تدخل في نطاقه مثل سجلات الشركات والمؤسسات وفروعها التي زاد عددها بنسبة ٦,٥٪ عام ١٤١٥هـ مقارنة بالعام الذي سبقه. (٣)

ومن ناحية أخرى فإن الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال عام ١٩٩٧م يتوقع أن ينخفض حسب تقديرات مصلحة الإحصاءات العامة بمعدل ٠,٥٪. (٤) ورغم أن هذا الانخفاض يبدو قليلاً، إلا أن مجرد ثباته يعد استقراراً في الأسعار السائدة، وعاملاً مشجعاً على زيادة مصروفات المستهلكين، خاصة مع الزيادة المطردة في الدخل الفردي والوطني.

وقد كان للعوامل السابقة أثر كبير على تشجيع التوسع الكبير في نشأة المراكز التجارية على امتداد الطرق التجارية، وظهور أنماط جديدة منها خاصة في الأحياء الحديثة. وقد شجع على هذا التوسع سهولة الانتقال نتيجة لإنشاء الطرق الحديثة وزيادة عدد السيارات (وصل عدد السيارات في منطقة الرياض إلى ١,٥٦ مليون سيارة عام ١٤١٠هـ ثم ارتفع إلى ١,٩٧ مليون سيارة عام ١٤١٥هـ؛ أي

---

(١) الغرفة التجارية الصناعية (١٤١٧هـ)، مرجع سابق، ص٩١.

(٢) الغرفة التجارية الصناعية، (١٩٩٥م)، **التقرير السنوي للغرفة التجارية الصناعية بالرياض للعام المالي ١٩٩٥**، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض، ص٢٥.

(٣) الغرفة التجارية الصناعية، (١٩٩٥م)، مرجع سابق، ص٢٨.

(٤) وزارة المالية والاقتصاد الوطني (١٤١٨هـ)، مرجع سابق، ص١.

بزيادة قدرها ٢٦,٣ ٪ خلال خمس سنوات فقط). ويمثل الرقم الخاص بعام ١٤١٥هـ[١] حوالي ثلث السيارات في المملكة كلها.[٢]

وقد بلغت قيمة الناتج المحلي في المملكة حوالي ٤٦١ مليار ريال عام ١٩٩٢م؛ بزيادة قدرها ٦٧,٥٪ (١٨٦ ملياراً) عن قيمة الناتج المحلي قبل خمس سنوات (أي عام ١٩٨٧م).

وبالنسبة لتجارة الجملة والتجزئة (بما فيها المطاعم والفنادق) فقد بلغت قيمة الناتج المحلي فيها عام ١٩٩٣م أكثر من ٣١,٢ مليار ريال (بزيادة قدرها نحو ١٢,٤٪ مقارنة بعام ١٩٨٧م).[٣]

وهكذا يبلغ معدل نصيب الفرد في المملكة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٢م نحو ٢٧٢٣٠ ريالاً، ومن تجارة الجملة والتجزئة نحو ١٨٤٥ ريالاً. وعلى افتراض معدل نمو متوسط لسكان المملكة قدره ٥٪ خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧م، فإن معدل الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي سوف يكون بحدود ٢٥٢٠٧ ريال (على أساس أن الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧م بلغ ٥٤٧ مليار ريال حسب تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني).[٤] وهذا الرقم يعد مرتفعاً وعاملاً من العوامل التي ساعدت على زيادة معدلات الإنفاق لدى الأفراد وازدهار الحركة التجارية.

أما قياساً إلى الدخل الوطني فقط فقد ارتفع الدخل الفردي منه أربع مرات خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٧.[٥] وقد بلغ هذا المعدل للفرد من الدخل الوطني عام ١٩٩٧م نحو ٨٢٠٠ ريال (على أساس افتراض معدل النمو المذكور سابقاً للسكان).

وتجدر الإشارة إلى أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لقطاع تجارة الجملة والتجزئة قد

---

(١) بلغ عدد اللوحات المصروفة للمركبات المختلفة في منطقة الرياض نحو ١٠٧,٠٠٠ لوحة في عام ١٤١٥هـ منها حوالي ٥٠٪ للسيارات الخاصة، ونحو ٤٥٪ لسيارات النقل، والباقي لسيارات الأجرة والحافلات والدراجات النارية. انظر: (مصلحة الإحصاءات العامة، (١٤١٥هـ ب)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد الواحد والثلاثون، وزارة التخطيط، ص٢٠٥).

(٢) مصلحة الإحصاءات العامة (١٤١٥هـ، ب)، مرجع سابق، ص٢٠٤.

(٣) المرجع السابق، ص٤١٣.

(٤) وزارة المالية والاقتصاد الوطني (١٤١٨هـ)، مرجع سابق، ص١.

(٥) وزارة الشؤون البلدية والقروية (١٤٠٦هـ)، مرجع سابق، ص١٤١.

تراوح بين ٣,٥ - ٨,٧٪. [١] خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣م. ويتوقع أن يكون هذا المعدل ٦,٢ خلال خطة التنمية السادسة (١٩٩٥-٢٠٠٠م). [٢]

ثالثاً: الطرق والمواصلات:

كان لتطور شبكة الطرق في المنطقة أثر كبير في نمو أهمية الوظيفة التجارية في مراكز المنطقة الحضرية، فقد ربطت هذه الشبكة أقاليم المنطقة الريفية بمراكزها الحضرية. وهذا الأمر زاد من الدور التجاري الذي تقوم به هذه المراكز لخدمة القرى والبوادي المجاورة. هذا فضلاً عن أن اهتمام وزارة المواصلات وأمانة العاصمة وبلديات المراكز الحضرية الأخرى بتطوير شبكة المواصلات داخل المدن كان له أيضاً دور كبير في سهولة وصول المستهلكين إلى المراكز التجارية حتى وإن كانت بعيدة نسبياً عن مناطق سكنهم.

وتظهر الرياض حالياً عقدة مواصلات برية وجوية بالإضافة إلى استفادتها من سكة الحديد التي تربطها بالمنطقة الشرقية، ولذا أصبح الظهير التجاري للعاصمة واسعاً جداً بفضل شبكة الطرق الحديثة بحيث وصل إلى ما وراء المناطق المجاورة وغطى أجزاء واسعة من المملكة[٣]، بل وحتى دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة مع التسهيلات المتزايدة لتحركات مواطني دول مجلس التعاون.

وقد ساعدت الطرق البرية الحديثة على سهولة الوصول للعاصمة، مما جعل المدينة مركزاً لتجارة الجملة والتجزئة التي تخدم أقاليم واسعة خاصة في منطقة نجد. كذلك فإن سكة حديد الرياض-الدمام قد سهلت من وصول البضائع الخارجية للعاصمة عن طريق ميناء الدمام.

ويوجد بالعاصمة مطار دولي يعتبر من أحدث المطارات العالمية وقد بلغ فيه عدد الركاب في الطائرات القادمة والمغادرة أكثر من ثمانية ملايين راكب عام ١٩٩٤م. [٤]

---

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٤١٥هـ)، مرجع سابق، ص٤١٧.

(٢) وزارة التخطيط، (١٤١٥هـ)، مرجع سابق، ص١١٩.

(٣) بلغت أطوال الطرق المعبدة في المملكة في نهاية سنة ١٤١٥هـ ما مجموعه ٣٥,٢٥٣كم. هذا بالإضافة إلى الطرق الزراعية والترابية والتي سهلت من ربط مدن وقرى منطقة الرياض ببعضها البعض. وقد بلغت أطوال هذه الطرق في منطقة الرياض حوالي ٩,٥٠٠كم في عام ١٤١٥هـ. انظر: (مصلحة الإحصاءات العامة، (١٤١٥هـ، ب)، مرجع سابق، ص ص٣١١-٣١٣).

(٤) المرجع السابق، ص٣٢٧.

رابعاً: الزيادة الكبيرة في عدد السكان:

شهدت منطقة الرياض زيادة كبيرة في عدد سكانها خلال الفترة الماضية، فقد ارتفع عدد سكان مدينة الرياض ارتفاعاً كبيراً خلال العقود الأخيرة -كما شرحنا في مبحث العمران- وكذلك الأمر بالنسبة لمنطقة الرياض والتي ارتفع عدد سكانها بنسبة تزيد على ٢٠٠٪ خلال أقل من عقدين من الزمن؛ أي خلال الفترة التي فصلت بين الإحصاءين الأخيرين (١٣٩٤-١٤١٣هـ).

وتشهد مدينة الرياض حالياً نمواً سكانياً كبيراً فقد قدرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أن نسبة النمو السكاني السنوي خلال الفترة ١٤٠٧-١٤١٦ كان بحدود ٨,٦٪ سنوياً.[(١)] ويقدر أن يكون معدل النمو بحدود ٦,٨٪ خلال الفترة ١٤١٦-١٤٢٥هـ, وأن عدد السكان سيصل إلى ٥,٥٢٥,٠٠٠ نسمة عام ١٤٢٥هـ.[(٢)] ومع هذا النمو الكبير لعدد السكان فإن معدلات الدخول للأفراد (الأجور والرواتب) قد ارتفعت أيضاً بصفة مطردة ووصلت عام ١٤١٢هـ إلى ٣٠ بليون ريال؛ بنسبة زيادة قدرها ٥٨٪ عن ما كان عليه الوضع عام ١٤٠٧هـ.

وقد زاد معدل الإنفاق خلال الفترة ١٤٠٧-١٤١٢هـ بنسبة ٧٤٪.[(٣)] ويتوقع أن يرتفع الدخل للعاملين الذين يقيمون في أسر (الأجور والرواتب فقط) من ٤٢ مليار ريال عام ١٤١٦هـ إلى ٧٤ مليار ريال عام ١٤٢٦هـ[(٤)].

أما الدخل الإجمالي (من جميع المصادر) لسكان مدينة الرياض فقد وصل إلى ٦٠ مليار ريال عام ١٤١٥هـ. وتبلغ نسبة الصرف للأفراد والأسر في مدينة الرياض حوالي ٧٠٪ من الدخل، ويتوقع أن

---

(١) أقرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عام ١٤١٠هـ خطة التطوير الاقتصادي لمدينة الرياض. وقد اعتمدت هذه الخطة على قاعدة من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية التي يجمعها مركز المشاريع والتخطيط التابع للهيئة، وذلك لتحليل وضع المدينة الاقتصادي ودعمه، وتوفير بيانات متكاملة عن المناخ الاقتصادي في المدينة وتجديدها دورياً ليستفيد منها الباحثون. انظر: (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤١٠هـ)، **تطوير**، العدد ٢، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض، ص١٠).

(٢) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤١٦هـ)، مرجع سابق، ص٨.

(٣) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤١٣)، **تطوير**، العدد العاشر، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض، ص٢.

(٤) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤١٦هـ)، مرجع سابق، ص١٢.

يصل مجموع ما صرفه سكان المدينة على نواحي الحياة المختلفة نحو ٤١ مليار ريال عام ١٤١٦هـ.(١)

كما قدر إنفاق الأسرة الواحدة في مدينة الرياض عام ١٤١٦هـ بنحو ٨٣٠٠٠ ريال، ويتم إنفاق معظمه على الطعام والشراب، ثم السكن، فالنقل، فالملابس،(٢) شكل (٦-٤-٢).

ومع ارتفاع عدد السكان وارتفاع معدلات الدخل الفردي لدى سكان منطقة الرياض أصبحت هناك قوة شرائية كبيرة أدت إلى ازدهار الحركة التجارية حتى في المراكز العمرانية الصغيرة في المنطقة.

خامساً: صندوق التنمية العقارية:

لقد كان لهذه المؤسسة الحكومية دور كبير في نشأة كثير من المراكز التجارية على اختلاف أنواعها وأحجامها، حيث يقدم الصندوق تمويلاً بنسبة ٥٠٪ من تكلفة الاستثمار لأغراض بناء المجمعات التجارية والسكنية والمختلطة، وبحد أقصى قدره عشرة ملايين ريال. وتتلقى منطقة الرياض -خاصة العاصمة- نصيباً كبيراً من قيمة القروض الاستثمارية التي يقدمها الصندوق، فقد قدمت قروض استثمارية كبيرة وصلت في مدينة الرياض إلى نحو ٣٤١٠ مليون ريال موزعة على ١٧٥٥ قرضاً خلال الفترة ١٣٩٦-١٤١٨هـ.(٣)

وقد استحوذت مدينة الرياض وحدها على نحو ٦٥٪ من قيمة القروض الاستثمارية التي قدمها الصندوق خلال الفترة ١٣٩٦-١٤١٥هـ.(٤) وقد استثمرت هذه المبالغ في بناء ٢٢٣٧ مكتباً تجارياً، ٣٥٦٤ معرضاً تجارياً، و ١٢٠٧٦٠ وحدة سكنية، وعدد كبير من مواقف السيارات الملحقة.(٥) ولا

---

(١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤١٥هـ)، **تطوير**، العدد ١٦، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض، ص٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٢.

(٣) صندوق التنمية العقارية (د. ت.)، بيانات غير منشورة.

(٤) بلغت قيمة القروض الاستثمارية التي قدمها الصندوق لمشروعات استثمارية في مدينة الرياض ٣,٤٠٤ مليون ريال خلال الفترة ١٣٩٦-١٤١٥هـ (٢٨/ ٧/ ١٤١٥هـ). (صندوق التنمية العقارية، (د. ت.)، مرجع سابق)؛ أما القروض الاستثمارية التي منحت لمواطنين في جميع مدن المملكة فقد بلغت في نفس الفترة تقريباً ٥,١٨٠ مليون ريال. (صندوق التنمية العقارية، (١٤١٦هـ)، **التقرير السنوي**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، صندوق التنمية العقارية، الرياض، ص٢٣).

(٥) صندوق التنمية العقارية، (د. ت.)، مرجع سابق.

تبين إحصاءات الصندوق المتعلقة بقروض الاستثمار بيانات تفصيلية عن عدد محلات تجارة الجملة والتجزئة أو المساحات المستغلة لهذه الأغراض. ولكن بالإضافة للمجمعات التجارية فإن "العمائر التجارية" العديدة التي أقيمت -بقروض استثمارية- على امتداد الطرق الرئيسة تضم محلات تجارية في أدوارها الأرضية المطلة على هذه الشوارع.

وإلى جانب صندوق التنمية العقارية هناك جهات حكومية أخرى ساعدت قروضها بصورة مباشرة و غير مباشرة على ازدهار النشاط التجاري مثل بنك التسليف السعودي، وصندوق التنمية الصناعية. فبنك التسليف يقدم القروض لترميم المباني على اختلافها كما يقدم السلف للحرف المهنية وكثير منها يدخل ضمن تصنيف تجارة التجزئة[١]. أما صندوق التنمية الصناعية[٢] فيقدم القروض الميسرة للمصانع المختلفة والتي بلغ عددها عام ١٤١٥هـ ١٧٤٥ مصنعاً وصلت قيمتها إلى حوالي ٢٦ مليار ريال. والقسم الأكبر من هذه المصانع موجه لصناعة المواد الغذائية ومواد البناء والمنتجات المعدنية. وهذا العدد الضخم من المصانع قد دفع بمنتجاته إلى الأسواق وكان عاملاً من عوامل ازدهار الحركة التجارية في المملكة، وفي منطقة الرياض بصفة خاصة، حيث إن هذه المنطقة هي أكبر سوق استهلاكية مقارنة بباقي مناطق المملكة.[٣]

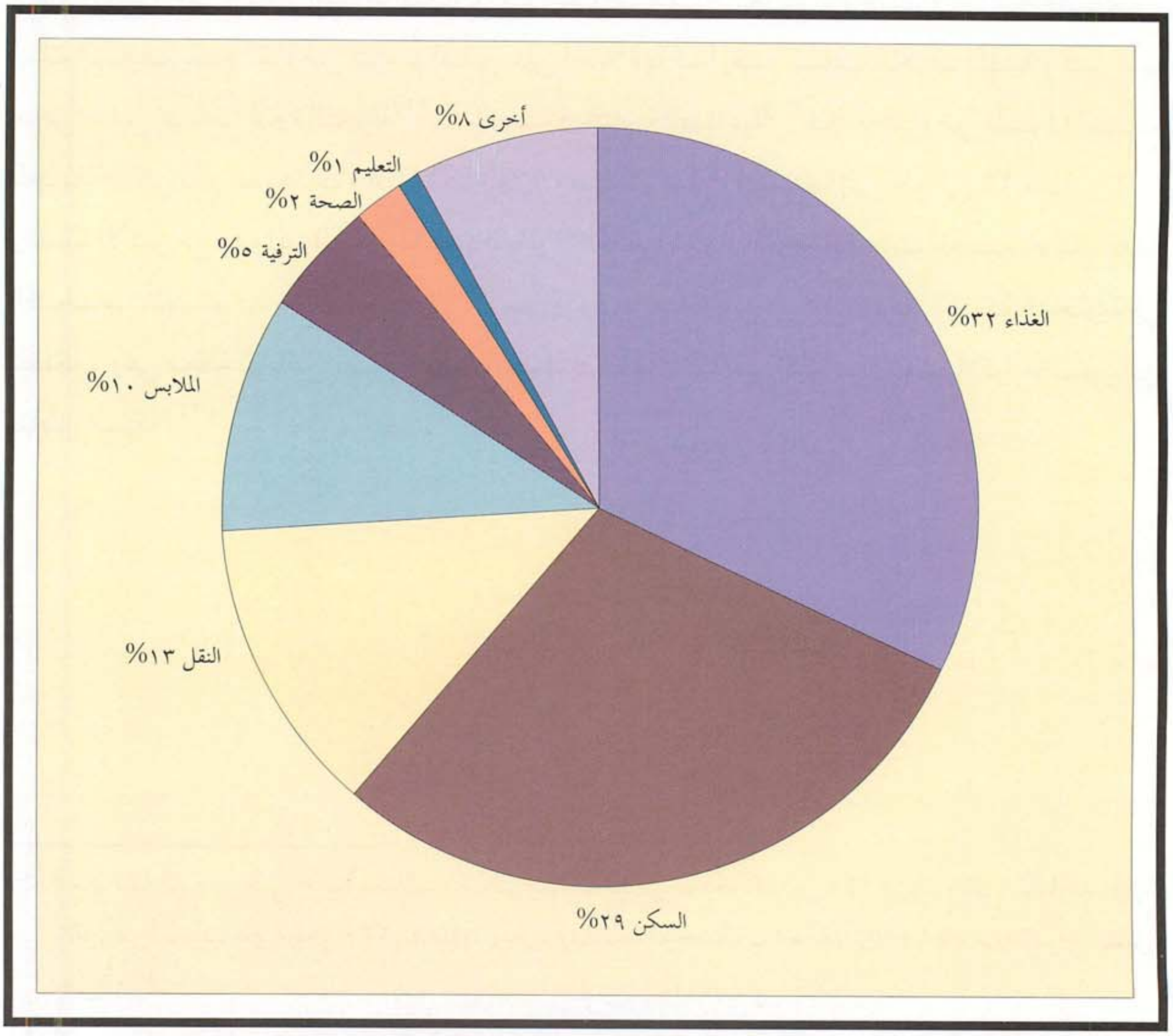
---

(١) بلغت قيمة القروض التي قدمها بنك التسليف لترميم المساكن في المملكة أكثر من ١٤٥ مليون ريال، بينما بلغت قيمة القروض للحرف المهنية نحو ٤,٣٣٠ مليون ريال. (مصلحة الإحصاءات العامة، (١٤١٥هـ، ب)، مرجع سابق، ص٤٠٦).

(٢) ارتفعت قيمة القروض التي قدمها صندوق التنمية الصناعية للمصانع المحلية من ٩٥٣ مليون ريال عام ١٤١٠/ ١٤١١ إلى ٢,٨١٢ مليون ريال عام ١٤١٤/ ١٤١٥هـ. (مصلحة الإحصاءات العامة، (١٤١٥هـ، أ)، مرجع سابق، ص١٠٠).

(٣) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٤١٥هـ، ب)، مرجع سابق، ص٤٠٨.

شكل (٦-٤-٢) توزيع الإنفاق السنوي للأسرة في مدينة الرياض عام ١٤١٦هـ



المصدر : الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤١٥)، **تطوير**، العدد ١٤، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض، ص١٢

كذلك فإن لارتفاع المدخرات لدى البنوك دوراً كبيراً في قدرتها المتنامية على زيادة قيمة قروضها للقطاع الخاص، وذلك بغرض إقامة المنشآت الاقتصادية المختلفة ومنها الأنشطة التجارية. وقد بلغت الموجودات أو المطلوبات لدى البنوك التجارية في نهاية عام ١٩٩٥م أكثر من ٣٢٠ مليار دولار، منها حوالي ١١٤ مليار دولار قيمة القروض للقطاع الخاص.(١)

سادساً: التوسع العمراني:

لقد أدت الزيادة الكبيرة في عدد السكان وفي الدخول الفردية من ناحية، وطبيعة المجتمع السعودي من حيث عاداته وتقاليده من ناحية أخرى، وقروض صندوق التنمية العقاري للأغراض السكنية من ناحية ثالثة إلى التوسع الأفقي الكبير للمدن السعودية، وإلى حركة بناء نشطة جداً في جميع أنواع مراكز الاستقرار العمرانية (راجع الفصل الخاص بالعمران في منطقة الرياض).

وقد تميزت المباني الحديثة باتساعها وارتفاع تكاليفها نتيجة لتزايد الاهتمام بمظهرها الخارجي والداخلي. وقد تمخض عن ذلك ازدهار لأنشطة تجارية عديدة متعلقة بمواد البناء المختلفة وما يتصل بها من خدمات مالية وعقارية ووسائط نقل.

سابعاً: الدعم المباشر وغير المباشر من السلطات الحكومية للنشاط التجاري:

لقد أولت الدولة القطاع التجاري أهمية كبيرة، وقامت هيئات حكومية وشبه حكومية لدعم وتنظيم هذا القطاع ممثلة بوزارة التجارة وأمانة مدينة الرياض والبلديات الفرعية وبلديات المراكز الحضرية المختلفة والغرف التجارية وغيرها.

وقد شجعت خطة التنمية الثانية (٩٤/ ١٣٩٥ - ٩٩/ ١٤٠٠ هـ)، وكذلك خطط التنمية اللاحقة على:

"مضاعفة مساهمة مكونات قطاع التجارة في الناتج المحلي والإجمالي... والاستمرار في تطوير المؤسسات المالية وتنويع الخدمات التي تقدمها... وعلى ضرورة إشراك أكبر عدد ممكن من المؤسسات

---

(١) بلغ عدد المصارف التجارية بالمملكة عام ١٤١٣هـ ١٢ مصرفاً من بينها ٩ مصارف مركزها الرئيس في الرياض، كما بلغ عدد فروع جميع المصارف في المملكة ١,١٦٠ فرعاً، منها ٢٢,٩٪ في مدينة الرياض. (الغرفة التجارية الصناعية، (١٤١٧هـ)، مرجع سابق، ص١٠٩).

التجارية في غرف التجارة، وتدعيم العلاقة بين الغرف التجارية ووزارة التجارة لتشجيع الإسهام في تخطيط وتنفيذ تنمية القطاع التجاري بكل مكوناته"[١].

وقد دعت هذه الخطة إلى الإسراع في تنفيذ البرامج التي تهدف إلى جمع البيانات الإحصائية المختلفة حول تجارة الجملة والتجزئة خاصة من قبل مصلحة الإحصاءات العامة[٢].

وفي مدينة الرياض خاصة نجد للهيئة العليا لتطوير المدينة دوراً كبيراً في تنمية وتوجيه النمو التجاري في المدينة ولاسيما في منطقة القلب، كما سيأتي شرحه فيما بعد.

كذلك فإن للدولة دوراً آخر في تنمية هذا القطاع، ومن أبرز مظاهره تشجيع حرية التجارة، وتخفيض الرسوم الجمركية على معظم السلع وإلغاؤها عن السلع الأساسية، هذا إلى جانب عدم وجود ضرائب على مبيعات السلع كما يحدث في كثير من الدول. وقد أدت هذه العوامل إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك للمواطن.

وقد أصبحت الأسواق التجارية في المنطقة مراكز جذب للأموال في يد العمالة الأجنبية، ليس لاستهلاكهم الداخلي فحسب بل إن قيم السلع المتدنية نسبياً -مقارنة بالأسعار في البلاد التي قدم منها هؤلاء- شجع على إعادة التصدير، وذلك عن طريق شراء الأجانب[٣] للسلع من الأسواق المحلية وتصديرها إلى بلادهم، وكان ذلك من أهم عوامل ازدهار الحركة التجارية في أسواق المنطقة.

---

(١) وزارة التخطيط (١٣٩٥هـ)، **خطة التنمية الثانية (٩٤/ ١٣٩٥-٩٩/ ١٤٠٠هـ)**، وزارة التخطيط، الرياض، ص ص٣١٨-٣١٩؛ انظر كذلك أهداف الخطة السادسة في: وزارة التخطيط (١٤١٤هـ)، الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السادسة (١٤١٥-١٤٢٠هـ)، وزارة التخطيط، الرياض.

(٢) المرجع السابق، ص٢٠.

(٣) بلغ عدد السكان غير السعوديين في منطقة الرياض عام ١٤١٣هـ نحو ١,٢١٨,٠٠٠ نسمة يشكلون زهاء ٣١,٨٪ من العدد الإجمالي لسكان المنطقة. (مصلحة الإحصاءات العامة (د.ت.، ج)، **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ، مشروع التعداد**، وزارة التخطيط، الرياض، ص٤).

المبحث الثاني

أهمية النشاط التجاري في المنطقة

أولاً : تطور عدد ونسبة العاملين في النشاط التجاري مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى:

كان للزيادة الكبيرة في معدلات الدخل الفردي والوطني في المملكة أثر كبير في ارتفاع معدلات الإنفاق. ومع الزيادة الكبيرة في عدد السكان السعوديين وغير السعوديين فقد تطورت معدلات الطلب على السلع والخدمات التجارية، وبالتالي حدثت زيادة كبيرة في عدد المحلات التجارية وعدد العاملين بالقطاع التجاري لا سيما في العاصمة الرياض التي شهدت معدلات نمو كبيرة جداً في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي. وقد ارتفعت نسبة؛ العاملين في القطاع التجاري من ٧,٥٪ من قوة العمل في المدينة عام ١٣٨٨هـ[١] إلى ٢٠,٤٪ عام ١٣٩٧هـ[٢].

ويبين جدول (٦-٤-٣) نسبة العاملين في قطاع الجملة والتجزئة[٣] بمنطقة الرياض مقارنة ببقية أنحاء المملكة:

---

(١) مؤسسة دوكسيادس العالمية، (١٩٦٨)، **المخطط الرئيسي التنفيذي لمدينة الرياض**، الإدارة العامة لتخطيط المدن ومناطق المملكة العربية السعودية، شؤون البلديات، وزارة الداخلية، الرياض، ص ٢٣.

(٢) شركة ست انترناشيونال، (١٣٩٨هـ)، **المسح الاجتماعي الاقتصادي**، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض، ص٣٤.

(٣) تجارة المطاعم والفنادق دخلت ضمن قطاع الجملة والتجزئة في تعريفات مصلحة الإحصاءات العامة رغم أن بياناتها ظهرت مستقلة لوحدها. (مصلحة الإحصاءات العامة، (١٤٠١هـ)، **تعداد المؤسسات الخاصة؛ المنطقة الوسطى**، ج١، مصلحة الإحصاءات العامة، الرياض، جدول ٣).

جدول (٦-٤-٢) عدد العاملين في المؤسسات التجارية (الجملة والتجزئة) في منطقة الرياض، وفي مدينة الرياض مقارنة بالعدد الإجمالي في مدن المملكة في عام ١٤٠١هـ

نوع التجارة	منطقة الرياض		مدينة الرياض	
	العدد (*)	النسبة للمملكة	العدد (*)	النسبة للمملكة (٪)
تجارة الجملة	١٠٠٢١	٣١,٨	٩٧٧١	٣١
تجارة التجزئة	٤١٦٩٥	٢٣,٩	٣٥٥٨٤	٢٠,٤
المطاعم والفنادق	١٠٧٣٧	٢٣,٥	١٠٠٨١	٢٢,١

المصدر: (*) مصلحة الإحصاءات العامة (١٤٠١هـ)، **تعداد المؤسسات الخاصة: المنطقة الوسطى**، ج١، وزارة التخطيط، الرياض، جدول ٣.

ويلاحظ من الجدول السابق أن منطقة الرياض تضم نسبة عالية من عدد مؤسسات الجملة في المملكة بحيث تقارب هذه النسبة الثلث. كذلك فإنها تضم نسبة كبيرة من عدد محلات التجزئة والمطاعم والفنادق والتي ترد مصنفة هكذا في تصنيفات مصلحة الإحصاءات العامة. وتصل هذه النسبة إلى نحو ربع العدد الكلي في المملكة.

ونظراً لأن مدينة الرياض تؤوي معظم سكان منطقتها وتتركز فيها النشاطات التجارية الرئيسة للمملكة كلها فإنها كذلك تضم النسبة العظمى من محلات الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق في منطقة الرياض. حيث تبلغ نسبة محلات الجملة، والتجزئة، والمطاعم والفنادق فيها نحو ٧٥,٥٪، ٨٥,٣٪، و ٩٤٪ على التوالي.

والأرقام الواردة في الجدول السابق والخاصة بمدينة الرياض تمثل تطوراً كبيراً عند مقارنتها بالأرقام الخاصة بنتائج حصر المؤسسات لعام ١٣٩١هـ (أي قبل عقد من الزمان).(١) فقد زاد عدد العاملين بتجارة الجملة خلال الفترة ١٣٩١-١٤٠١هـ بنسبة كبيرة جداً (من ٦٨٣ إلى ٩٧٧١ عاملاً أي بنسبة

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٣٩١هـ)، **نتائج حصر المؤسسات لعام ١٣٩١هـ في المنطقة الوسطى**، وزارة التخطيط، الرياض، ص ص١٣-١٤.

زادت على ١٣٠٠٪). كذلك زاد عدد محلات التجزئة بنسبة ٢٦٠٪، وعدد المطاعم والفنادق بنسبة ٤٤٧٪. وهذه النسب المرتفعة تشير إلى معدلات عالية جداً في التنمية الاقتصادية بصفة عامة، لأن المملكة شهدت في منتصف ونهاية هذه الفترة ارتفاعاً ملحوظاً ومتزايداً في الدخل الوطني والفردي نتيجة لارتفاع أسعار وكميات إنتاج البترول كما شرحنا من قبل.

وقد استمرت معدلات الارتفاع في عدد العاملين بتجارة الجملة والتجزئة في الفترة التالية كما توضح أرقام جدول (٦-٤-٣) الخاصة بعام ١٤١٤هـ.

ويظهر من جدول (٦-٤-٣) السابق أن نسب النمو في عدد العاملين في متاجر الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق في منطقة الرياض بصفة عامة كبيرة جداً، وهي أكبر من معدلات النمو السكاني خلال الفترة ١٤٠١-١٤١٤هـ. فمدينة الرياض التي تضم معظم محلات الجملة والتجزئة في منطقة الرياض شهدت نمواً في عدد محلاتها أكبر من معدل النمو السكاني فيها. فلو افترضنا نسبة زيادة سكانية في مدينة الرياض قدرها ٨,٧٪ بين عام ١٤١٣هـ[١] (وهو عام التعداد السكاني الأخير) وعام ١٤١٤هـ (وهو العام الذي تم فيه حصر المحلات التجارية من قبل مصلحة الإحصاءات العامة) لبلغ عدد سكان العاصمة عام ١٤١٤هـ حوالي ٢,٩٩٣,٠٠٠ نسمة؛ أي بزيادة قدرها ١٦٦٪ منذ عام ١٤٠١هـ. وهذه النسبة من النمو أقل بكثير من معدلات النمو لعدد العاملين بالمحلات التجارية الواردة في الجدول السابق (الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق).

---

(١) هذه النسبة المفترضة مشابهة لنسبة النمو السكاني خلال الفترة ١٣٩٤-١٤١٣هـ حيث بلغ عدد سكان المدينة عام ١٣٩٤هـ نحو ٦٦٥,٥٠٤ نسمة، وفي عام ١٤١٣هـ نحو ٢,٧٧٦,٠٩٦ نسمة. انظر: مصلحة الإحصاءات العامة، (١٣٩٤هـ)، **التعداد العام للسكان، البيانات التفصيلية، منطقة الرياض**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، جدول س.

- مصلحة الإحصاءات العامة، (د.ت.)، مرجع سابق، ص ٦.

جدول (٦-٤-٣) عدد العاملين في المؤسسات التجارية في منطقة الرياض، مقارنة بالعدد الإجمالي في مدن المملكة في عام ١٤١٤هـ

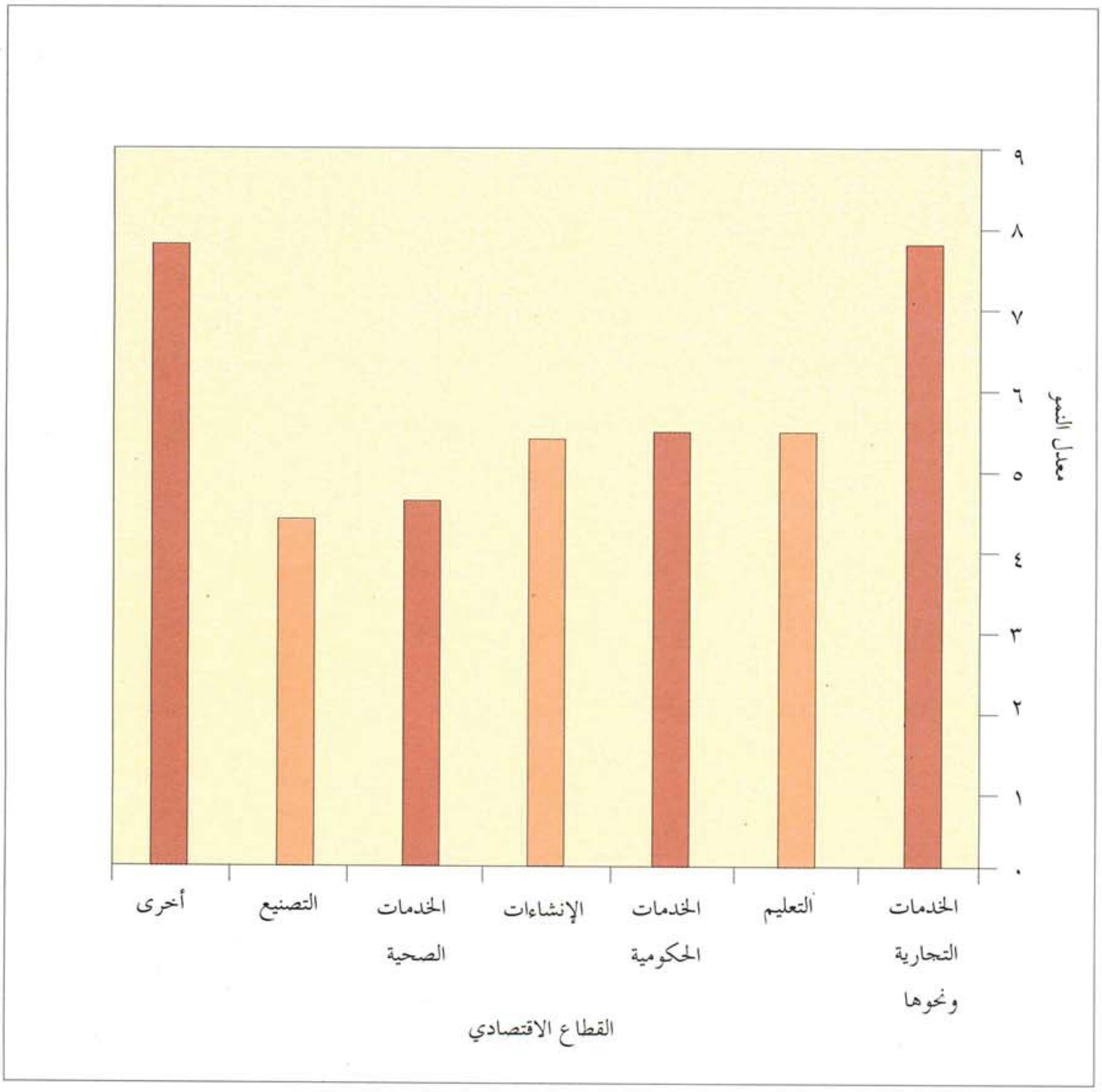
نوع التجارة	إجمالي مدن المملكة	منطقة الرياض		
		العدد عام ١٤١٤هـ (**)	نسبة الزيادة (٪) خلال الفترة ١٤٠١-١٤١٤هـ (**)	النسبة في منطقة الرياض لإجمالي المملكة
تجارة الجملة	١١٠٢٠٣	٤١٣٣٧	٣١٢,٥	٣٧,٥
تجارة التجزئة	٣٩٩١٣٩	١٢٧١٥٣	٢٠٥	٣١,٩
المطاعم والفنادق	١١٩٨٠٤	٣٤٩١٦	٢٢٥,٢	٢٩,١
المؤسسات الخاصة كلها	٢,٢١٥,١٦٢	٧٢٨٦٥٤	١٥٢,١	٣٢,٩

المصدر: (*) مصلحة الإحصاءات العامة، (د.ت.، ب)، **تعداد المؤسسات الخاصة لعام ١٤١٤هـ**، بيانات غير منشورة، وزارة التخطيط، الرياض.

(**) هذه النسب بناءً على أرقام: مصلحة الإحصاءات العامة (١٤٠١هـ)، **تعداد المؤسسات الخاصة: المنطقة الوسطى**، ج١، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، جدول ٣.

وقد كان معدل النمو السنوي للتوظيف في القطاع التجاري في مدينة الرياض عالياً خلال الفترة ١٤٠٧-١٤١٦هـ ويفوق النمو في القطاعات الأخرى كما يوضح شكل (٦-٤-٣).

شكل (٦-٤-٣) معدل النمو السنوي للتوظيف في مدينة الرياض خلال الفترة ١٤٠٧-١٤١٧هـ



المصدر : الهيئة لتطوير مدينة الرياض، **تطوير**، العدد ١٨، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض، ص٣

ثانياً : عدد المحلات التجارية والمساحة التي تشغلها الأنشطة التجارية داخل مراكز الاستقرار :

كما تطور عدد العاملين في النشاط التجاري في منطقة الرياض فإن عدد المحلات التجارية والمساحة التي تشغلها المراكز التجارية قد نمت أيضاً بمعدلات سريعة جداً في مدن المنطقة . ففي مدينة الرياض كان عدد المحلات التجارية[١] ٥٠٠٠ محلاً فقط عام ١٣٨٧هـ[٢]، ثم أصبح عددها ١٠٧٧٧ محلاً عام ١٣٩٧هـ[٣] : أي أنها زادت بنسبة ١١٦ ٪ خلال عشر سنوات فقط . وقد حدثت زيادات كبيرة ومتلاحقة في عدد المحلات التجارية خلال السنوات التالية حتى إن عدد محلات تجارة التجزئة فقط ارتفع إلى نحو ٤٣٠٠٠ محل على ضوء تعداد المؤسسات الخاصة الذي قامت به مصلحة الإحصاءات العامة عام ١٤١٤هـ[٤].

ويبدو أن الرقم الحقيقي لعدد محلات تجارة التجزئة أكبر من هذا الرقم الأخير، خاصة أن كثيراً من محلات "المهن" التي يفترض أن تكون ضمن محلات التجزئة -كما سيرد لاحقاً- لم تدخل ضمن هذا الرقم.

وبناءً على هذه الإحصاءات فقد كان في الرياض حوالي محل واحد لكل ٦٤,٣ نسمة عام ١٣٩٧هـ، بينما كان هناك محل واحد لكل ٦٧ نسمة من سكان العاصمة عام ١٤١٤هـ.[٥]

ويوضح جدول (٦-٤-٤) النمو في عدد محلات الجملة والتجزئة ومقارنة ذلك بالنمو في المؤسسات الخاصة كلها خلال الفترة ١٤٠١-١٤١٤هـ.

---

(١) بلغ عدد المؤسسات والشركات المسجلة في السجل التجاري في المملكة عام ١٩٨٥م ٢٨٣٧٢٧ مؤسسة وشركة منها ٢٢٪ (أي ٦٢٤٢٠ مؤسسة) في الرياض لوحدها . (قسم السجل التجاري، (١٤٠٦هـ) بيانات غير منشورة، وزارة التجارة، الرياض) .

(٢) مؤسسة دوكسيادس العالمية، ، (١٩٦٨م)، مرجع سابق، ص٢٣ .

(٣) وكالة تخطيط المدن، (١٣٩٨هـ)، مرجع سابق، ص٤٢ .

(٤) مصلحة الإحصاءات العامة، (د.ت. ، ب)، **تعداد المؤسسات الخاصة لعام ١٤١٤هـ**، بيانات غير منشورة، وزارة التخطيط، الرياض .

(٥) بناءً على الأرقام المذكورة فإن عدد السكان لكل محل زاد خلال الفترة (١٣٩٧-١٤١٣هـ)، بينما يفترض العكس، إذا ما وضعنا في الاعتبار النشاط الكبير في حركة إنشاء المحلات والمراكز التجارية في الفترة الأخيرة . ولاشك أن عدد السكان لكل محل سوف ينخفض كثيراً إذا ما أضيفت المحلات التي تمارس فيها المهن الخدمية .

كما يوضح جدول (٦-٤-٤) أن الزيادة في عدد محلات الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (شكل: ٦-٤-٤) كانت كبيرة خلال ثلاثة عشر عاماً (١٤٠١-١٤١٤هـ) وأنها تراوحت بين ١٤٤-١٩٦٪. وقد كانت الزيادة في عدد محلات الجملة والتجزئة أكبر من الزيادة في عدد المؤسسات الخاصة والتي تشمل جميع أنشطة القطاع الخاص (بما فيها قطاعات الجملة والتجزئة). كذلك فإن أعداد المؤسسات الخاصة خلال السنوات المذكورة في الجدول (ولاسيما محلات تجارة الجملة والتجزئة المشمولة ضمن أرقامها) تمثل نسباً عالية مقارنة بأعداد المؤسسات الإجمالية في المملكة.[١]

جدول (٦-٤-٤) عدد محلات الجملة والتجزئة في منطقة الرياض، مقارنة بالعدد الإجمالي في مدن المملكة في عام ١٤١٤ هـ

النوع	منطقة الرياض			إجمالي عدد المحلات في مدن المملكة	نسبة عدد المحلات في منطقة الرياض للعدد في مدن المملكة عام ١٤١٤هـ
	العدد ١٤٠١هـ (*)	العدد ١٤١٤هـ (**)	الزيادة منذ عام ١٤٠١هـ		
تجارة الجملة	١٤٣١	٤٢٣١	١٩٥,٧	١٢٦٤٨	٣٣,٥
تجارة التجزئة	١٧٥٣٤	٤٢٨٣٦	١٤٤,٣	١٥٣٥٨٩	٢٧,٩
المطاعم والفنادق	١٦٥٤	٤٨٣٤	١٩٢,٣	٢٣٨٥٠	٢٠,٣
المؤسسات الخاصة كلها	٣٦٥٧٢	٧٤٣١٤	١٠٣,٢	٣٣٢٧٧٧	٢٢,٣

المصدر: (*) مصلحة الإحصاءات العامة (١٤٠١هـ)، **تعداد المؤسسات الخاصة: المنطقة الوسطى**، ج١، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، جدول ١.

(**) مصلحة الإحصاءات العامة، (د.ت. ب)، **تعداد المؤسسات الخاصة لعام ١٤١٤هـ**، بيانات غير منشورة، وزارة التخطيط، الرياض

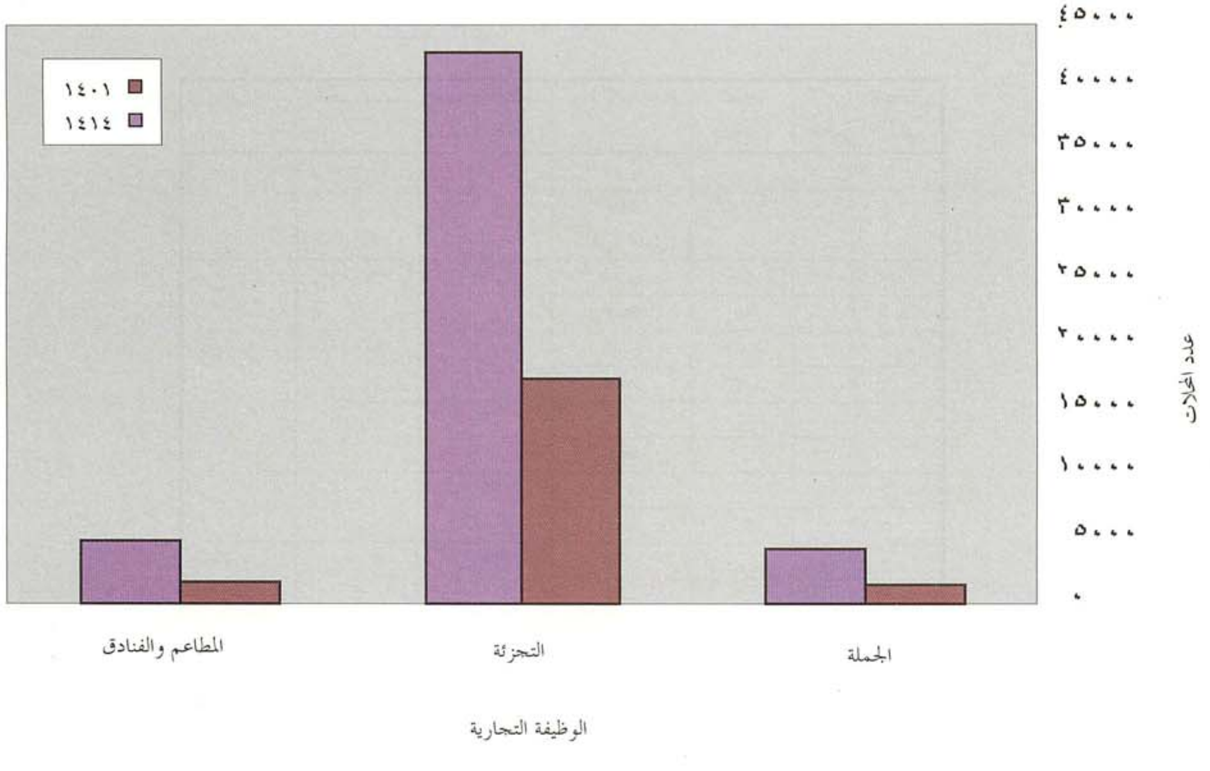
(١) تأتي في مقدمة المؤسسات الخاصة الشركات على اختلافها وبلغ عددها في منطقة الرياض عام ١٤١٥هـ ٣٠٧٣ شركة، أي ما يمثل نحو ٣٧,٢٪ من عدد الشركات في المملكة. ومعظم هذه الشركات (٧٠,٦٪) ذات مسؤولية محدودة. (الغرفة التجارية الصناعية، (١٤١٧هـ)، مرجع سابق، ص٩٩).

وقد أظهرت دراسات الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض حجم التغيير الذي طرأ على استعمالات المباني في مدينة الرياض حتى منتصف عام ١٤١٦هـ، وأن أكبر الزيادات بالنسبة للاستعمالات غير السكنية كانت من نصيب القطاع التجاري حيث بلغت ٦٣٠٠٠ استعمالاً عام ١٤١٦هـ مقابل ٥٦٠٠٠ استعمال عام ١٤١٥هـ، يليه قطاع الخدمات حيث بلغ عدد الاستخدامات في هذا القطاع عام ١٤١٦هـ ٥٠٠٠٠ استعمال مقابل ٤٦٠٠٠ عام ١٤١٥هـ ومعظم الاستعمالات التجارية كانت البقالات ٤٣٠٠، ثم محلات بيع قطع غيار السيارات، فمطاعم الوجبات السريعة، ثم محلات بيع الملابس.[1]

---

(١) الغرفة التجارية الصناعية (١٤١٧هـ)، **اقتصاد الرياض ١٤١٤-١٤١٥هـ، الغرفة التجارية الصناعية**، الرياض، ص١٢.

شكل (٦-٤-٤) التطور في عدد المحلات التجارية في منطقة الرياض خلال الفترة ١٤٠١-١٤١٤هـ



المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة (ـــ)، **تعداد المؤسسات الخاصة: المنطقة الوسطى**، ج١، مصلحة الإحصاءات العامة، الرياض، جدول١، مصلحة الإحصاءات العامة، (بدون تاريخ ب)، **تعداد المؤسسات الخاصة لعام١٤١٤هـ.**

وبالنسبة للمساحة التي تشغلها الاستخدامات التجارية في منطقة الرياض فقد أوضحت إحصاءات البلديات أن مساحة الاستخدام التجاري والسكني[١] في منطقة الرياض كلها بلغت نحو ٤١١٢٧ هكتاراً عام ١٤١٦هـ، منها ٢٣٣٣٢ هكتاراً (نحو ٥٧٪) في مدينة الرياض[٢].

ويبين جدول (٦-٤-٥) نسبة الاستخدامات التجارية في بعض مدن المنطقة[٣] بناءً على المسح الذي قامت به وزارة الشؤون البلدية والقروية لاستخدامات الأراضي في المناطق الحضرية عام ١٤٠٧هـ:

جدول (٦-٤-٥) نسبة الاستخدام التجاري إلى الاستخدامات الأخرى

في بعض مدن المنطقة عام ١٤٠٧هـ

المدينة	الحجم (نسمة)	مساحة المنطقة المعمورة (هكتار)	نوع الاستخدام	المساحة (هكتار)	٪ من الاستعمال الكلي للأراضي
الرياض	١,٤١٧,٠٠٠	٤٩,٥٥٠	تجاري	٣٦٠٠	٧,٢٦
			مختلط (سكني/ تجاري)	٤٥٠٠	٩,٠٧
الخرج	٩٧٠٠٠	٣,٩١٥	تجاري	٢٠	٠,٥٢
			مختلط	٤٠	١,٠٣
وادي الدواسر	٣٥٠٠٠	١,٠٣٨	تجاري	٦,٨٥	٠,٦٨
			مختلط	١,٢٦	٠,١٢
شقراء	١٨٠٠٠	١,٢٠٠	تجاري	٣	٠,٦
			مختلط	١,٥	٠,٣
ليلى	١٥٠٠٠	٥٩٠	تجاري	٧	١,١٩
			مختلط	٢٢	٣,٧٣
حوطة سدير	٩٠٠٠	١٥٠	تجاري	١,٥	٠,١٥
			مختلط	٠,٢٥	٠,٠٤
الرويضة	٤٠٠٠	٢٥٠	تجاري	٢,٣	٠,٩٢
			مختلط	٠,٢	٠,٠٨

المصدر: وكالة تخطيط المدن، (١٤٠٧)، **أطلس المدن السعودية: الوضع الراهن**، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض، ص ص ٢، ٢٥، ٦٣، ٧١، ٩٣، ١٤٣، ١٧٥.

---

(١) لم يتم فصل الاستخدام السكني عن الاستخدام التجاري في البيانات الإحصائية التي أوردتها إحصائيات البلديات. وقد يرجع ذلك لوجود العديد من العمائر التجارية الممتدة على الطرق الرئيسة في مدن وقرى المنطقة والتي تجمع هذين الاستخدامين معاً. ومن الأفضل فصل هذين الاستخدامين عن بعضهما البعض لاختلاف الطبيعة الوظيفية لكل منهما. انظر: (إدارة الإحصاء والبحوث، (١٤١٦هـ)، **إحصائيات البلديات**، وكالة التخطيط والبرامج، وزارة الشؤون البلدية والقروية، العدد ٤٦، الرياض، ص ص٢٦، ٢٨.

(٢) المرجع السابق، ص ص٢٦، ٢٨.

(٣) روعي في هذا الجدول أن تكون المدن الواردة متفاوتة الأحجام من أجل إيضاح العلاقة بين الحجم ونسبة الاستخدام.

والجدول السابق يوضح أن أكبر نسبة للاستخدامات التجارية مقارنة بالاستخدامات الأخرى كانت من نصيب مدينة الرياض، أما المدن الأخرى فقد كان نصيب الاستخدامات التجارية فيها قليلاً. ولعل هذا راجع إلى صغر المحلات التجارية في مدن المنطقة -باستثناء مدينة الرياض-، والنسبة العالية التي استحوذت عليها بعض الاستخدامات الحضرية، خاصة الاستخدامات السكنية والمرافق العامة والحكومية. فقد زادت نسبة المساحة التي تشغلها هذه الاستخدامات في مدينة الخرج مثلاً عن ٧٥٪ من مساحة المنطقة المعمورة، فإذا ما أضيفت لها النسبة التي تشغلها المناطق الخضراء فإن النسبة ترتفع إلى نحو ٩٠٪ في مدينة الخرج، وإلى ٩٨٪ في مدينة وادي الدواسر. وفي بعض المدن قد نجد مناطق محجوزة للتنمية تمثل نسبة كبيرة من المساحة الكلية للاستخدامات المختلفة مثل مدينة شقراء التي وصلت فيها هذه النسبة إلى نحو ٤٢٪، ومع المرافق العامة والحكومية والسكنية فإن النسبة تصل إلى نحو ٨٥٪ في هذه المدينة.

ولاشك أن هذه الاستخدامات تتميز بمساحاتها الواسعة، كما تضم المرافق العامة والحكومية مساحات فضاء واسعة مقارنة بالمحلات التجارية الصغيرة رغم كثرة عددها نسبياً.

وقد كان مفترضاً أن تزيد مساحة الاستخدام التجاري مع زيادة حجم المدينة، ولكن الجدول السابق لا يشير إلى اتجاه واضح في العلاقة بين مساحة الاستخدام التجاري من ناحية وحجم المدينة أو مساحتها الإجمالية من ناحية ثانية. وربما يرجع هذا إلى أن بعض استخدامات الأراضي -كالتي ذكرناها آنفاً- تستحوذ على أراض واسعة جداً، وهي متفاوتة بين مدينة وأخرى، فقد تكون المدينة كبيرة في حجمها السكاني ولكن الأراضي التي تشغلها هذه الاستخدامات كبيرة فلا تدع للاستخدام التجاري نسبة تذكر رغم العدد الكبير -نسبياً- للمحلات التجارية. فوجود قطعة أرض فضاء واسعة أو مرفق عام كبير المساحة في مدينة كبيرة الحجم قد تتضاءل معه نسبة الاستخدام التجاري مقارنة بمدينة أصغر حجماً ولكن لا توجد فيها مرافق عامة بهذه السعة.

ثالثاً: التوسع التجاري خارج مراكز المدن -خاصة الرياض- وتأثير ذلك اقتصادياً واجتماعياً على تركيب المدينة القديمة:

إن ظاهرة انتشار المجمعات التجارية خارج مراكز المدن أو وسطها التقليدي هو ظاهرة عالمية خاصة في المدن الكبرى. وقد شجع على ذلك المعدلات الكبيرة في التحضر (الزيادة الكبيرة في عدد سكان

المدن)، وانتشار استخدام السيارة، إضافة إلى الرخص النسبي لأسعار الأراضي في الضواحي وعلى أطراف المدن، وتوفر مثل هذه الأراضي الواسعة في ضواحي المدن وفي الأحياء الحديثة مقارنة بوسط المدينة المكتظ بمبانيه، والذي أصبح يعاني في معظم المدن الكبرى من ازدحام حركة المرور وقلة مواقف السيارات. وهذا الأمر دعا إلى انتقال أعداد كبيرة من السكان إلى هذه الضواحي.[١]

وقد وقف المخططون في دول العالم مواقف مختلفة أمام هذه الظاهرة؛ فيرى المخططون المنادون بضرورة الحفاظ على وسط المدينة كأهم مركز تجاري في المدينة أن تدهور هذا الوسط يؤدي إلى هجرانه خاصة من قبل المحلات التجارية ذات النوعية العالية، وتدريجياً تهجره المحلات الأقل نوعية ومتاجر الجملة فيصبح هدفاً لسكن المهاجرين من العمال والفقراء وموطناً للجرائم. ومن ناحية أخرى فإن انتشار المراكز التجارية خارج المدن يؤدي إلى صعوبة انتقال كبار السن ومحدودي الدخل ممن يقيمون في الجزء القديم من المدينة قرب الوسط إلى مواقع المراكز الجديدة. ومن ناحية ثالثة يرى المخططون الغربيون المحافظون أن انتشار المراكز التجارية خارج المدن يؤدي إلى القضاء على نسبة كبيرة من مساحات الريف الخضراء.

وإذا كانت الظاهرة السائدة حالياً في معظم دول العالم النامي تتمثل في نمو الضواحي suburbanization والأحياء الحديثة واقتران ذلك بمسحة التمدن لمظاهر الوحدات العمرانية المختلفة أو الوظائف المدنية ومنها الوظيفة التجارية، وترك وسط المدينة يتدهور تدريجياً فإن المخططين في دول نامية ومنها بعض دول المغرب العربي قد تصدوا لهذا الاتجاه. وفي سبيل ذلك وضعوا الكثير من القيود التنظيمية للحد من تفاقم هذه الظاهرة التي تمثل مشكلة تخلف وراءها نتائج سيئة على صعيد التخطيط الحضري بحد ذاته، أو على المستويين الاقتصادي والاجتماعي (انظر موضوع التخطيط لتجارة الجملة والتجزئة في نهاية هذا الفصل).

وبالنسبة للوضع في المملكة العربية السعودية فإن النشاط التجاري كان -إلى عهد قريب- مقتصراً على أواسط المدن فقط حتى بالنسبة للمدن الكبرى مثل مدينة الرياض. ولكن مع الوقت أصبحت تظهر

(١) حول هذه الظاهرة بصفة خاصة انظر: الخريف، رشود بن محمد، (١٤١٥هـ)، الانتقال السكني في مدينة الرياض؛ دراسة في الاتجاهات والأسباب والخصائص، **سلسلة بحوث جغرافية (٢٥)،** الجمعية الجغرافية السعودية، الرياض، ص ص ٥٠-٧٦.

بعض النشـاطات التجارية خارج مركـز المدينة، وتزايدت هذه النشـاطات مما تسبب في تراجع مـستمر لأهمية الوسط التجارية خاصة في المدن كبيرة الحجم، ولاسيما العاصمة.

ورغم أن وسط المدينة مازال المركز التجاري الرئيس في معظم مدن المنطقة إلا أن نسبة عدد المحلات التجارية -خارج المركز- تتزايد باستمرار. فقد أشارت بعض المخططات العامة لمدن المنطقة الوسطى في دراسات تمت منذ نحو ربع قرن لمدن المنطقة (مثلاً: مدينة الخرج) إلى مسألة التركز الواضح في الأسواق التجارية في قلب هذه المدينة مع ندرة عدد المحلات التجارية في الضواحي ومحدودية بضائعها.(١) ولكن في الوقت الحاضر أصبح هناك مجموعة من الشوارع التجارية التي امتدت خارج المركز وضمت العديد من المحلات التجارية.

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط التجاري لبعض المراكز العمرانية الصغيرة في منطقة الرياض قد هجر تماماً، واستبدل بأسواق حديثة. ومن أمثلة ذلك سوق مدينة مرات القديم "المجلس" الذي أصبح أطلالاً، وأخذ وظيفته سوق رئيسة ذو نمط حديث وبعيد عن السوق الأول.

وقد أصبحت ظاهرة الانتشار التجاري -خلال الثلاثة عقود الماضية- خارج القلب ظاهرة في مدن المنطقة وفي المدن السعودية بصفة عامة، بحيث أصبح هناك تغير واضح في مورفولوجية الأسواق التجارية من حيث الشكل، فضلاً عن الوظيفة.

فالسوق التقليدي للمدينة السعودية بصفة عامة كان يتميز بتركز محلاته في مكان واحد وبأشكال "تجمعية "compact ولكن مع انتشار استخدام السيارة أصبح الشكل يأخذ مسارات طولية على امتداد الشوارع الرئيسة. وقد تلا ذلك مرحلة ظهور الأسواق التجارية الكبرى ذات الأنماط المختلفة -كما سيرد لاحقاً- في الأحياء الجديدة وبعيداً عن قلب المدينة.

ومع الوقت قلت أهمية هذا الوسط وأصبح يمثل أهمية ثانوية بالنسبة للجذب التجاري في المدن الكبرى -ولاسيما في مدينة الرياض- فانخفضت أجور محلاته إلى حد كبير وأصبحت نسبة المحلات الشاغرة كبيرة نسبياً في منتصف العقد الماضي.

---

(١) مؤسسة دوكسيادس العالمية، (١٩٧٥م)، مخططات عامة: الخرج، **المخطط الرئيسي النهائي، التقرير رقم ٣٧**، الإدارة العامة لتخطيط المدن ومناطق المملكة العربية السعودية، شؤون البلديات، وزارة الداخلية، الرياض، ص٢٠.

ورغم أن الحد من الانتشار التجاري خارج وسط المدن بأساليب تنظيمية صارمة مسألة غير موجودة لدى السياسات التخطيطية في المملكة العربية السعودية، إلا أن المخططين قد أدركوا ضرورة إعادة إحياء وسط المدينة والحفاظ على الأهمية التقليدية لأسواق قلب المدينة. ومن هنا نجد أن المراكز التجارية التقليدية في قلب المدن السعودية ومنها مدن منطقة الرياض -موضوع البحث هنا- قد لقيت اهتماماً كبيراً من قبل المخططين.

ففي المدن المتوسطة الحجم تمت توسعة القلب عن طريق هدم كثير من المباني الطينية القديمة من أجل توفير مواقف كافية للسيارات، وإقامة المراكز التجارية التي ساهم في تنفيذها القطاع الخاص وبعض الجهات الحكومية ذات العلاقة مثل وزارة الشؤون البلدية والقروية. وقد قامت هذه الوزارة ممثلة ببلديات المدن الرئيسة بإعادة تخطيط مناطق القلب التجاري للمدن وإنشاء أسواق تجارية متخصصة على طراز حديث روعي فيه السمات التقليدية للأسواق التجارية في المدينة العربية التقليدية وفي المدينة السعودية بصفة خاصة، وهذا يشمل أسواق الخضراوات والفواكه واللحوم وغيرها.

ففي مدينة الزلفي قامت بلدية المدينة بإنشاء أسواق متعددة (منها أسواق للخضراوات واللحوم)، واستكمال الخدمات التجارية في منطقة القلب (الديرة القديمة). وراعت في تخطيط هذه الأسواق مبدأ التخصص الوظيفي،(١) وعدم الخلط بين الأنشطة التجارية المختلفة، وإضفاء الطابع الإسلامي والمحلي للأسواق التجارية والذي يساعد على التكيف مع الظروف المناخية المحلية.(٢)

---

(١) لقد حافظت معظم المراكز العمرانية في المنطقة الوسطى على الطابع التقليدي لمبدأ التخصص الوظيفي لأسواقها التجارية. فقد أشار الوهيد (الوهيد، (١٤٠٩هـ)، مرجع سابق، ص٢٢٩) إلى غلبة طابع التخصص في كثير من أسواق الزلفي التجارية مثل أسواق الفالح المتخصصة ببيع الملابس والأحذية والعطور ونحوها، وحتى الشريطية منها تتميز بطابع التخصص مثل شارع الملك عبدالعزيز (٦٠٪ من محلاته مخصصة لبيع المواد الغذائية، منها ٧٪ لتجارة الفواكه والخضراوات). كما ذكر الهدلق (الهدلق، (١٤٠٧هـ)، مرجع سابق، ص ص٢٣١-٢٤٠) مجموعة من الأسواق التخصصية في مدينة المجمعة مثل: سوق القماش ويضم أكثر من ٣٠ محلاً لبيع الأقمشة والملابس الجاهزة والعطور والأحذية، وسوق الخضار واللحوم، وسوق الأعلاف وهو عبارة عن ساحة مفتوحة مظلله بالحديد والزنك لبيع الأعلاف. وهناك سوق الغنم ويقع خارج المدينة ومخصص لبيع الحيوانات ويضم ساحة مكشوفة وحظائر. وهذه النماذج للأسواق التجارية التخصصية نجدها نمطاً يتكرر في معظم مدن المنطقة.

(٢) المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، ز)، **التقرير الفني لدراسات النطاق العمراني لمدينة الزلفي**، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض، ص٨٥.

وفي مدينة شقراء قامت البلدية بإنشاء أسواق تجارية عامة وأسواق للخضراوات واللحوم في منطقة وسط المدينة (الديرة) عام ١٤٠٢هـ وعام ١٤٠٧هـ. وقد راعت البلدية في المراكز التي تنشئها تجاور المحلات التجارية المتماثلة في المبيعات. ورغم أن وسط المدينة في مدينة شقراء قد كان هدفاً للتنمية التجارية من قبل البلدية إلا أن المخططات الجديدة كان لها نصيب من هذه التنمية خاصة المخطط رقم (٢٣٤). وقد كانت مساهمة البلدية في تنمية الخدمات التجارية في مدينة شقراء فعالة بحيث أن الخدمات البلدية التجارية مثلت نحو ٤٥٪ من إجمالي الخدمات التجارية في المدينة عام ١٤٠٧هـ[١].

وفي مدينة المجمعة مثلت الخدمات البلدية معظم الخدمات التجارية في المدينة عام ١٤٠٧هـ (نحو ٨٠٪)، وتركزت هذه الخدمات في وسط المدينة التجاري التقليدي (الديرة) ومخططي ١٠٠ و ٣٥٨[٢].

وفي مدينة الدوادمي مثلت الخدمات التجارية البلدية نحو ٣٠٪ من الخدمات التجارية في المدينة، ومن ضمن هذه الخدمات تلك الأسواق التي أقامتها البلدية في الديرة القديمة (منطقة الجامع الكبير)، هذا إلى جانب الأسواق التجارية المتركزة بصفة خاصة في منطقتي الشمال والجنوب[٣].

وتماثل نسبة الخدمات التجارية البلدية في مدينة ليلى تلك النسبة في مدينة الدوادمي. وقد قامت بلدية ليلى بإنشاء أسواق تجارية عديدة في المدينة ولاسيما أسواق الخضراوات واللحوم في الديرة القديمة وفي مناطق شرق المدينة وغربها[٤].

وفي مدينة عفيف مثلت الخدمات التجارية نحو ٤٠٪ من إجمالي الخدمات التجارية في المدينة وتركزت بصفة خاصة في مناطق البلدة القديمة[٥].

(١) المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، ش)، **التقرير الفني لدراسات النطاق العمراني لمدينة شقراء،** وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض، ص ص٨٩-٩٠.

(٢) المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، م)، **التقرير الفني لدراسات النطاق العمراني لمدينة المجمعة،** وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض، ص٨٠.

(٣) المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، دأ)، **التقرير الفني لدراسات النطاق العمراني لمدينة الدوادمي،** وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض، ص٧٩.

(٤) المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، ل)، **التقرير الفني لدراسات النطاق العمراني لمدينة ليلى،** وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض، ص٨٧.

(٥) المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، ع)، **التقرير الفني لدراسات النطاق العمراني لمدينة عفيف،** وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض، ص٧٥.

وفي مدينة حوطة سدير قامت البلدية باستكمال الخدمات التجارية في الديرة القديمة، وراعت في إنشاء الأسواق مبدأ التخصص الوظيفي في نوعية المبيعات. وقد مثلت الخدمات التجارية البلدية نحو ١٥٪ من مجموع الخدمات التجارية في الحوطة(١).

وقد جاء الاهتمام بقلب مدينة الرياض بشكل يفوق أية مدينة سعودية أخرى نظراً للتوسع العمراني الكبير الذي شهدته المدينة في الفترة الأخيرة ونظراً للانتشار الواسع للمراكز التجارية في الأحياء الجديدة بشكل أصبح معه وسط المدينة يعاني تدريجياً من تضاؤل أهميته الوظيفية خاصة بالنسبة للوظيفة التجارية. ولذلك فقد وضعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على عاتقها مسؤولية إعادة إحياء أهمية وسط المدينة من الناحيتين التجارية والإدارية بصفة خاصة، فضلاً عن الوظائف الدينية والثقافية والترفيهية.

لقد كانت المنطقة المركزية في مدينة الرياض تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للنشاط التجاري في مدينة الرياض، بل إن معظم المحلات التجارية كانت تتركز فيها إلى عهد قريب، وظلت المنطقة المركزية محافظة على وضعها كأهم منطقة تجارية في المدينة، سواء من حيث عدد محلاتها، أو نوعيتها حتى بداية القرن الخامس عشر الهجري عندما بدأت الأسواق التجارية الحديثة تظهر تدريجياً في الأحياء الجديدة. وقد ساعد على ذلك عوامل كثيرة كما ذكرنا سابقاً، ولذا أخذ وسط المدينة يفقد أهميته عاماً بعد آخر.

وقد تدهورت على إثر ذلك أجور المحلات في قلب المدينة مما دعى المستثمرين إلى إقامة المراكز التجارية في الأحياء الجديدة، بسبب قرب هذه المواقع من المناطق السكنية الحديثة التي يتمتع أهلها بدخول مرتفعة مقارنة بسكان وسط المدينة (شكل: ٦-٤-٥)، إضافة إلى ارتفاع أسعار أراضي وسط المدينة من ناحية ثانية. وعلى الرغم من الكثافات المرتفعة نسبياً للسكان في المناطق القريبة من وسط المدينة (شكل: ٦-٤-٦) إلا أن معظمهم من ذوي الدخل المنخفض (سعوديين وغير سعوديين)، وبالتالي فإن القوة الشرائية لهؤلاء لا تجذب المستثمرين للمناطق القريبة من وسط المدينة. ونافست المراكز التجارية الحديثة وسط المدينة ليس في عدد المحلات فقط بل وفي مستوى النوعية أيضاً. وقد كانت النتيجة أن فقدت المحلات التجارية في وسط المدينة كثيراً من زبائنها وأصبحت لا تجتذب سوى متوسطي ومحدودي الدخل. وهذا الوضع يذكرنا بقلب كثير من المدن الأمريكية والذي فقد جاذبيته لقطاعات

---

(١) المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، ح)، **التقرير الفني لدراسات النطاق العمراني لمدينة حوطة سدير**، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض، ص٨١.

عديدة من المجتمع خاصة أصحاب الدخول العليا، بينما ظل وسط المدينة في الدول التي تفرض تخطيطاً صارماً في مسألة انتشار المراكز التجارية -مثل بريطانيا- محافظاً على حيويته وجاذبيته لمختلف قطاعات المجتمع(١).

وقد أدركت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أبعاد هذه المشكلة منذ وقت مبكر (منذ منتصف العقد الأخير من القرن الهجري الماضي) ورأت ضرورة الحفاظ على الأهمية التقليدية -التجارية والإدارية- لوسط المدينة، تلك الأهمية الوظيفية التي تعد من أهم السمات المتوارثة لقلب المدينة العربية بصفة عامة.

رابعاً: الجهود التي تبذل في سبيل إعادة الأهمية لهذا الوسط في مدينة الرياض من قبل الجهات الحكومية المسؤولة:

سبق أن تحدثنا عن دور البلديات في المحافظة على الأهمية التقليدية لوسط المدينة في المراكز الحضرية في منطقة الرياض. ولكن ما هو دور الجهات التخطيطية بالنسبة للقلب التجاري في العاصمة التي شهدت انتشاراً واسعاً للمراكز التجارية في العقود الأخيرة بدرجة هددت بتدهور أهمية القلب؟

لقد أكد المخطط الرئيس العام لمدينة الرياض أن وسط المدينة بحاجة ماسة لجهود متواصلة من جانب الحكومة للحيلولة دون تردي الحالة في تلك المنطقة، ولحفز القطاع الخاص على المشاركة في برامج إعادة تطويرها وتحسينها(٢). وقد قامت في المنطقة عدة مشروعات حكومية وخاصة وأهمها:

١- مشروع تطوير منطقة قصر الحكم.

٢- مشروع مجمع الخزان السكني والتجاري ويتكون من مجموعتين من المباني ترتفع أحدهما إلى ٢٣ طابقاً والأخرى إلى ٣١ طابقاً، وتبلغ المساحة الكلية للوحدات الموجودة بتلك المباني ١٨٨,٠٠٠ م٢ منها ٢٠,٠٠٠ م٢ للاستخدامات التجارية.

٣- المجمعات السكنية والتجارية على طريق مكة المكرمة.

٤- الأسواق التجارية بشارع البطحاء.

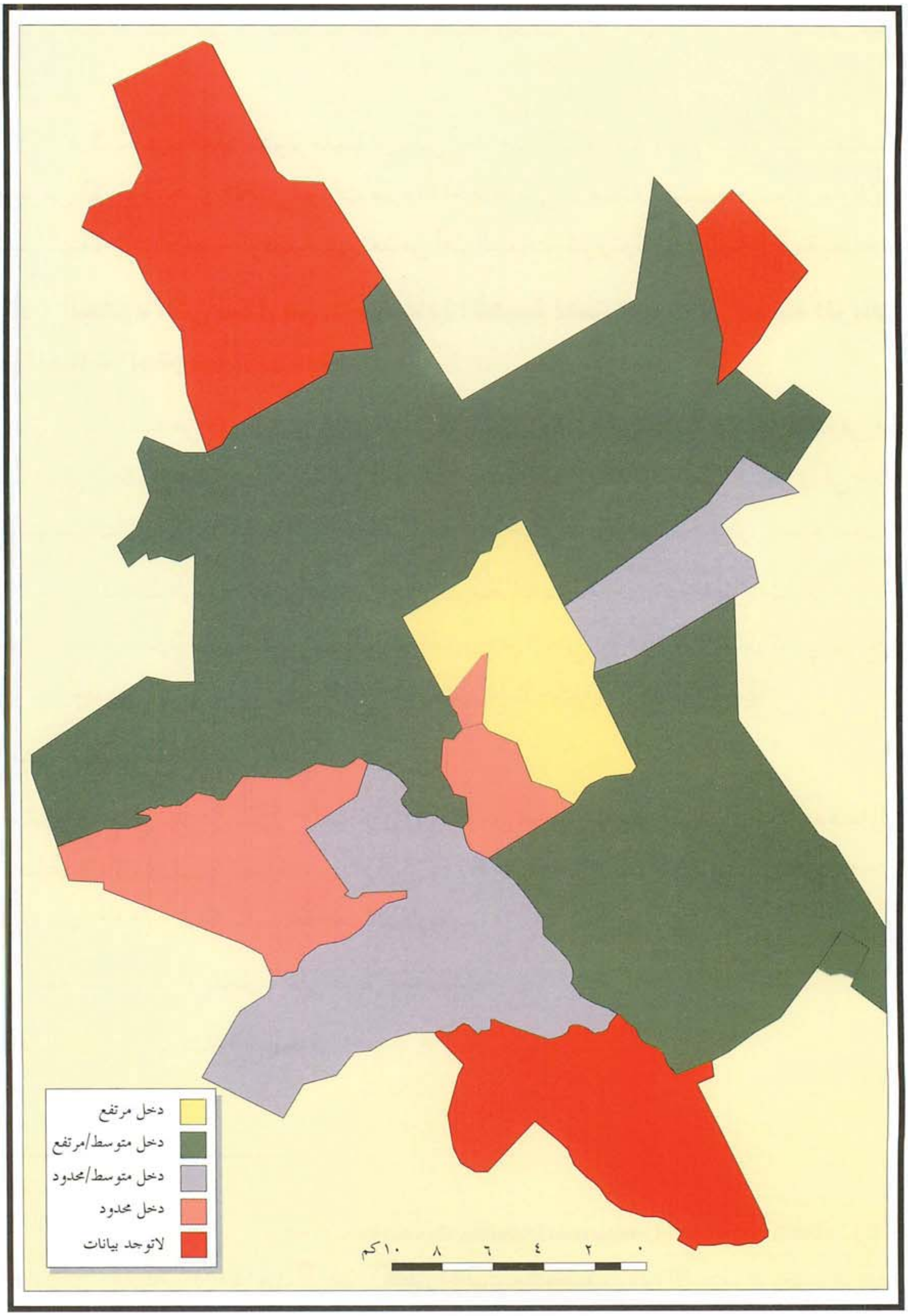
---

(١) للاستزادة انظر:

Davies, R.L., (1984), **Retail and Commercial Planning,** Croom Helm, London.

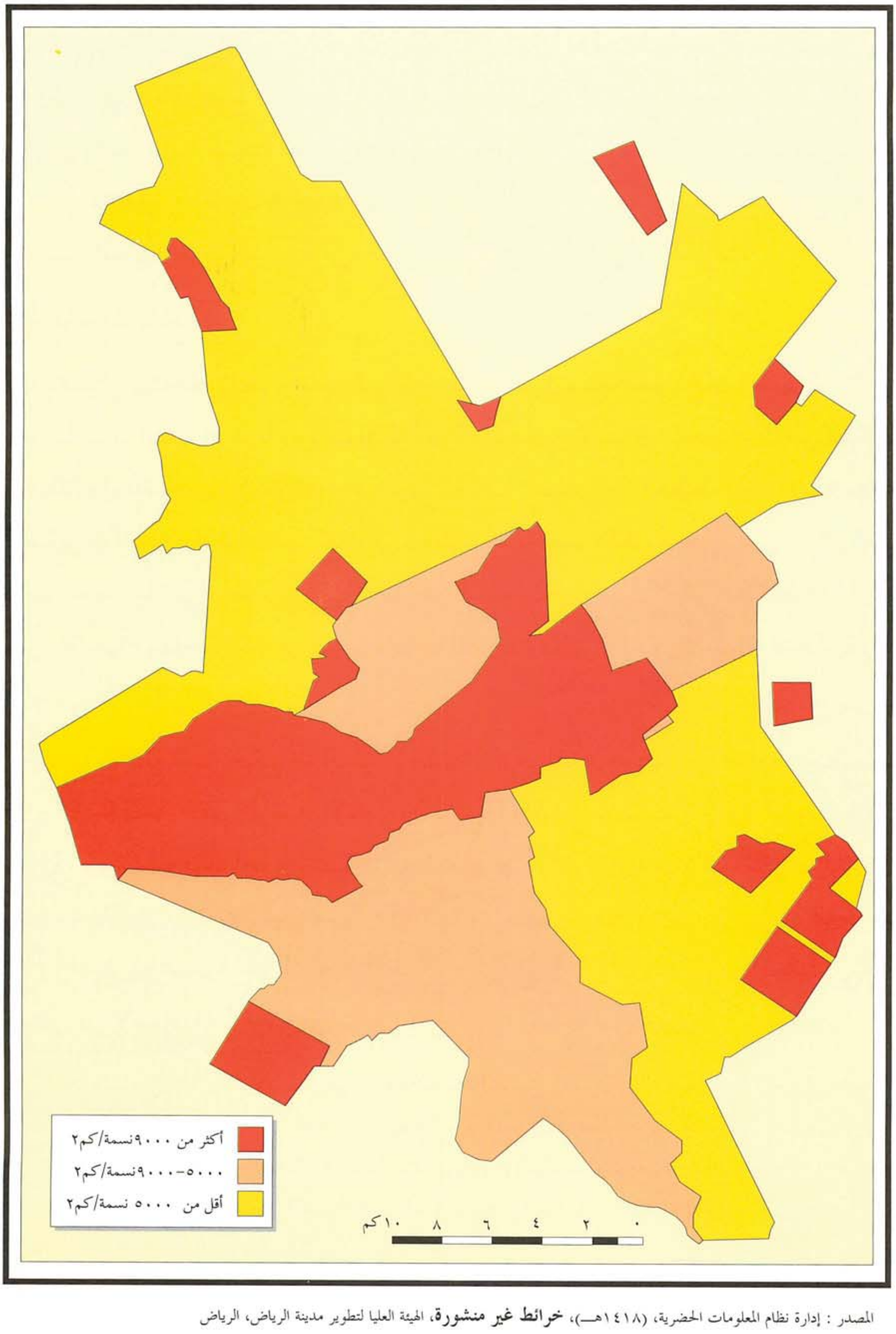
(٢) داغستاني، عبدالمجيد (١٤٠٦هـ)، الرياض: **التطور الحضري والتخطيط،** وزارة الإعلام، الرياض، ص١٨٨.

شكل (٦-٤-٥) توزيع السكان حسب الدخل في مدينة الرياض عام ١٤١٦هـ



المصدر : إدارة نظام المعلومات الحضرية، (١٤١٨هـ)، **خرائط غير منشورة**، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض

شكل (٦-٤-٦) توزيع الكثافة السكانية في مدينة الرياض عام ١٤١٦هـ



المصدر : إدارة نظام المعلومات الحضرية، (١٤١٨هـ)، **خرائط غير منشورة**، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض

٥- إنشاء مواقف عديدة (بعضها متعدد الأدوار) لانتظار السيارات في منطقة وسط المدينة.

٦- مجمع المربع الثقافي قرب مركز المدينة من ناحية الشمال، وبه قاعات عديدة للمعارض والمتاحف.

ويجري في منطقة المربع حالياً مشروع ضخم لتطوير مركز الملك عبد العزيز التاريخي في المنطقة والذي تقوم عليه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ويقع المشروع على أرض مساحتها ٣٧٤,٠٠٠ م٢. وسوف يتزامن افتتاح المشروع مع موعد الاحتفال بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية في الخامس من شهر شوال عام ١٤١٩هـ[1].

تطوير قلب المدينة:

لقد قامت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بتطوير جذري لمنطقة قصر الحكم (قلب المدينة) الواقعة في جنوب غرب المنطقة المركزية؛ وذلك بإزالة أجزاء واسعة من الأسواق التجارية والمناطق السكنية في هذه المنطقة وإعادة تخطيطها بطريقة تراعى فيها العناصر التقليدية في تخطيط المدينة الإسلامية عامة والمحلية بوجه أخص. وقد اهتمت الهيئة في تخطيط منطقة قصر الحكم بالحفاظ على المعالم التقليدية للعناصر العمرانية التي تربط بين أجزاء المنطقة من الساحات والميادين والمباني؛ فوسط المدينة العربية يتميز -تقليدياً- بساحة عامة أو أكثر يحيط بها المسجد وقصر الحاكم والأسواق التجارية والمباني الإدارية.

وبالنسبة لمنطقة قصر الحكم نجد أن ميدان الصفاة -وهو الميدان الرئيس في المنطقة- تحيط به المباني الإدارية خاصة قصر الحكم (الوظيفة الإدارية والسياسية) والجامع الرئيس، (الوظيفة الدينية) والأنشطة التجارية. وهناك ساحات أخرى متصلة بالميدان تحيط بها مراكز تجارية مختلفة ومكاتب إدارية. وقد زادت مساحة الساحات والميادين على ٣١٠٠٠ م٢، تربطها مع بعضها البعض مجموعة من ممرات المشاة، وتحيط بها صفوف من أشجار النخيل. ومن أهم المراكز التجارية التي أقيمت في المنطقة للتعويض عن الأسواق القديمة التي أزيلت هي سوق الديرة ومجمع سويقة ومركز المعيقلية.

(١) يضم هذا المشروع المتحف الوطني، ومبنى دارة الملك عبد العزيز، ومبنى للوكالة المساعدة للآثار والمتاحف، ومبنى للعروض والتقنية، ومنتزه عام. كما يشمل أيضاً ترميم جامع الملك عبد العزيز، وقصر المربع التاريخي، وبعض المباني الطينية الموجودة في المنطقة، هذا بالإضافة إلى إنشاء شبكات للمرافق العامة بالمنطقة ومواقف سيارات وتحسين الطرق المحيطة بالمنطقة. (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤١٨هـ)، **تطوير**، العدد العشرون، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض، ص ص١-٥).

ويغطي مشروع تطوير منطقة قصر الحكم تلك المنطقة الممتدة بين شارع الإمام تركي بن عبدالله شمالاً وشارع الملك فيصل شرقاً وشارع طارق بن زياد جنوباً وطريق الملك فهد غرباً، شكل (٦-٤-٧).[١]

وقد أدت هذه المنطقة دور المركز التجاري لمدينة الرياض لفترات طويلة. وبدئ بتنفيذ المشروع الخاص بتطوير المنطقة عام ١٣٩٦هـ، ويتم تنفيذه على ثلاث مراحل. وقد تم في عام ١٣٩٩هـ إعداد التصاميم الخاصة ببعض مرافق المنطقة والتي تشمل المرحلة الأولى للتطوير (مباني الإمارة والشرطة والأمانة) وانتهت هذه المرحلة عام ١٤٠٥هـ[٢].

أما المرحلة الثانية فقد شملت جامع الإمام تركي بن عبدالله والذي يتسع لحوالي ١٦٥٠٠ مصل[٣] وقصر الحكم وميدان العدل وبعض الساحات وبناء بعض معالم السور القديم مثل برج الديرة وأجزاءً من السور وبوابتي دخنة والثميري، وبعض الشوارع والمرافق التجارية والمكتبية، وقد اكتملت هذه المرحلة عام ١٤١٢ هـ.

ويجري الآن تنفيذ المرحلة الثالثة والأخيرة التي تغطي الأراضي المحيطة بالمرحلتين السابقتين، ويقوم القطاع الخاص بدور رئيس في تنفيذ هذه المرحلة، فيما تتولى الهيئة العليا تخطيط المنطقة وتزويدها بالمرافق والخدمات العامة. وتضم المرحلة الثالثة مساحة قدرها ٣٢٠٠٠٠ م٢ : أي حوالي ٦٠٪ من إجمالي مساحة منطقة قصر الحكم.[٤] (انظر شكل : ٦-٤-٧).

---

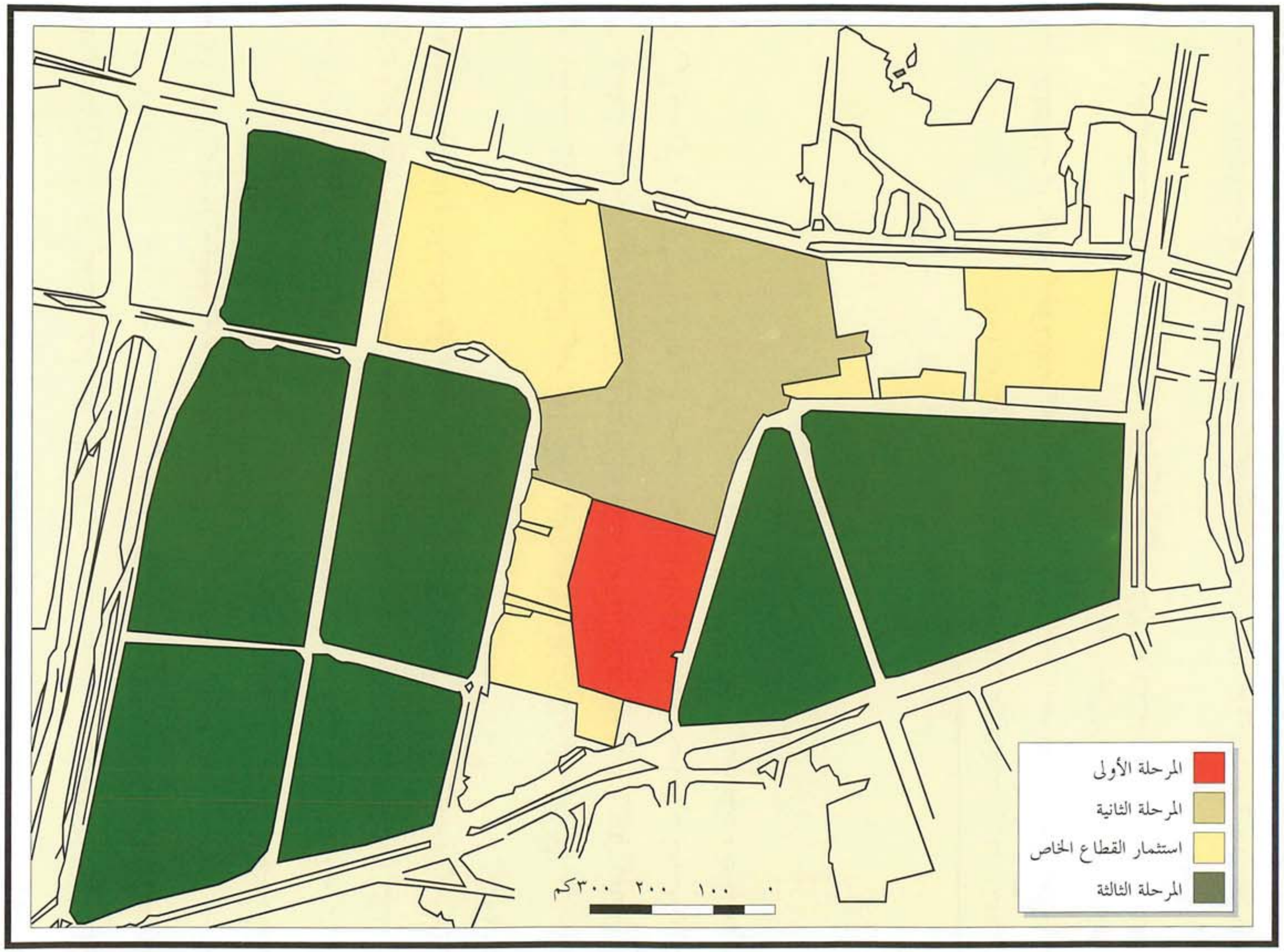
(١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤١٨هـ)، مرجع سابق، ص ص١-٥.

(٢) الهيئة العليا لتطوير منطقة قصر الحكم (١٤٠٩هـ)، **برنامج تطوير منطقة قصر الحكم : المرحلة الثالثة**، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض، ص١٠.

(٣) مجلة البناء (١٩٩٢م)، **العمارة والإنشاء في جامع الإمام تركي بن عبدالله، مجلة البناء**، الرياض، ص ص٦٢-٦٥.

(٤) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤١٢هـ)، **برنامج تطوير منطقة قصر الحكم : المرحلة الثانية**، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض، ص٥.

شكل (٦-٤-٧) مشروع تطوير منطقة قصر الحكم



المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤١٢هـ)، **برنامج تطوير منطقة قصر الحكم: المرحلة الثانية**، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض، ص ٩، ١١

وقد شجعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض القطاع الخاص على الاستثمار في منطقة قصر الحكم فقامت الشركة السعودية لمركز المعيقلية التجاري ببناء مركز المعيقلية قرب السوق السابق ويضم أكثر من ١٠٠٠ محل تجاري وحوالي ٢٠٠٠٠ م٢ من المباني المكتبية إلى جانب ١٨٠ شقة سكنية، ويوجد تحته موقف للسيارات يتسع لحوالي ٢٠٠ سيارة. كما قام أحد المستثمرين بإنشاء مجمع سويقة التجاري الذي يضم ٢٦٠ محلاً تجارياً[١].

وقد أنشئت شركة الرياض للتعمير كشركة مساهمة سعودية عام ١٤١٤هـ برأس مال قدره ١٠٠٠ مليون ريال وذلك بهدف تطوير منطقة قصر الحكم بالرياض عن طريق إقامة مرافق تجارية ومكتبية وسكنية ومباني خدمات (مثل مواقف السيارات) واستثمارها في هذه المنطقة، كما تقوم الشركة أيضاً بإقامة المشروعات الاستثمارية خارج منطقة قصر الحكم.

ويجري الآن إقامة المشروع الأول للشركة في منطقة قصر الحكم؛ وهو مركز تجاري وإداري وسكني على أرض تبلغ مساحتها نحو ١٣٤,٠٠٠ م٢، ويقع في الجزء الغربي والشمالي الغربي من منطقة قصر الحكم.[٢] ويتكون المشروع من أسواق مركزية وسوق للذهب ومكاتب ووحدات سكنية وسوق احتفالي وسوق تراثي. وتبلغ مساحة المرحلة الأولى من المشروع ٨٨,٠٠٠ م٢.[٣]

وتقدر مساحة حجم التطوير الكلي بمنطقة قصر الحكم بنحو ١,٢٠٠,٠٠٠ م٢، وسينفذ منها ٧٠٪ خلال المرحلة الثالثة، ويتوقع أن يشمل حجم التطوير التجاري نحو ٢٣٪ من حجم التطوير الكلي (أي نحو ٢٧٤٠٠٠ م٢)، بالإضافة إلى ٦٤٥٠٠٠م٢ من مباني المكاتب في المنطقة (٥٤٪)، و ٢٣٪ للاستخدام السكني[٤].

وهناك عدة أسواق تجارية أقيمت في منطقة قصر الحكم وتشمل سوق الأوقاف الخيرية (٤٤ محلاً تجارياً إضافة إلى مكاتب في الأدوار العلوية) وسوق الديرة في موقع سوق المقيبرة القديم (٤٠٠ محل

---

(١) المرجع السابق، ص٣؛ الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤١٨هـ)، مرجع سابق، ص٩.

(٢) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤١٤هـ)، **تطوير**، العدد الحادي عشر، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض، ص ص٢-٣.

(٣) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤١٨هـ)، مرجع سابق، ص٩.

(٤) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤١٨هـ)، مرجع سابق، ص ص١٢-١٣.

تجاري) وقد أنشأته الشركة السعودية لمركز المعيقلية التجاري.[١]

وقد بذلت الهيئة جهوداً كبيرة لاجتذاب المتسوقين إلى المنطقة؛ فأقيمت مواقف عديدة للسيارات (أرضية ومتعددة الأدوار)، وتم تطوير أو توسعة الشوارع المحيطة بالمنطقة، ولاسيما طريق الملك فهد الذي يربط الأجزاء الشمالية من المدينة بأحيائها الجنوبية. وهناك شوارع أخرى تم شقها أو توسعتها مثل شارع الفرزدق الذي يربط شارع طارق بن زياد (الحد الجنوبي لمنطقة قصر الحكم) مع حارة الملز، وشارع آل فريان الذي يربط المنطقة بالطريق الدائري جنوباً، وشارع آل ريس الذي يربط المنطقة بالجزء الغربي من المدينة.

وقد تمت مراعاة الحالة النفسية للمتسوقين فزائر المنطقة يجد الممرات الفسيحة والساحات المشجرة والنوافير والعناصر الجمالية المختلفة، وبذا يجد متعة في التسوق تجذبه لمراكز المنطقة التجارية.

ولكن هل تنجح هذه الجهود في اجتذاب المتسوقين إلى وسط المدينة وإعادة أهمية هذا الوسط إلى سابق عهدها، أم أن هناك جهوداً أخرى يجب بذلها في محاولة إحياء هذه الأهمية.

إن الأسواق التجارية الخارجية (في الأحياء الجديدة) مازالت تتنامى سواء من حيث عددها المطلق أو عدد محلاتها، ويشجع على ذلك الاتجاه المتزايد لسكنى الأحياء الجديدة وخاصة من قبل ذوي الدخل المتوسط والعالي. أما وسط المدينة فقد أصبح معظم سكانه من ذوي الدخل المحدود أو غير السعوديين، كما هجرت كثير من المباني الطينية القديمة.

ومن هنا فإن خطوات أخرى يجب اتخاذها للحد من هذا الاتجاه لضمان استمرار أهمية الوظيفة التجارية في أسواق وسط المدينة ولاجتذاب المتسوقين من الأحياء الحديثة البعيدة عن الوسط. ومن هذه الخطوات التي يمكن اتخاذها سن قوانين تخطيطية مرتبطة بمواقع المراكز التجارية وبالكثافات السكانية وتوفر الأراضي الفضاء والحركة المرورية ونحو ذلك بحيث يكون الهدف النهائي لذلك ضبط انتشار المراكز التجارية في الأحياء الحديثة.

---

(١) هذه الشركة مكونة من أمانة مدينة الرياض، ومصلحة معاشات التقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والشركة العقارية السعودية.

المبحث الثالث

التركيب النوعي والوظيفي لتجارة الجملة والتجزئة

هناك اختلافات حول تعريف تجارة الجملة وتجارة التجزئة وبالتالي الوظائف الداخلة ضمن كل من التعريفين[١]. ومن هنا تصعب المقارنة بين مناطق مختلفة أو حتى في المنطقة الواحدة خلال عدة فترات إذا كان هناك اختلاف في تصنيف الوظائف الثانوية التي تشملها تجارة الجملة أو التجزئة.

وسنعتمد في مبحثنا هذا -بشكل رئيس- على تصنيفات مصلحة الإحصاءات العامة لوظائف تجارة الجملة وكذلك الأمر بالنسبة لتجارة التجزئة ووظائفها الثانوية[٢].

أ- تجارة الجملة:

تتركز محلات الجملة -غالباً- في المناطق المركزية في المدن خاصة بالنسبة للمدن المتوسطة والصغيرة الحجم. أما في المدن الكبرى -كما هو الحال في مدينة الرياض- فقد كانت متاجر الجملة متركزة في وسط المدينة، ولكن نظراً للاتساع الكبير للمدينة فقد ظهرت مناطق أخرى لتجارة الجملة في مواقع مختلفة من المدينة، خاصة بالقرب من أسواق الفواكه والخضراوات الرئيسة التي أنشأتها أمانة المدينة.

ويبين جدول (٦-٤-٦) عدد محلات الجملة ونسبتها حسب نوعية المبيعات في المدن الرئيسة في منطقة الرياض.

---

(١) رغم أن من أقرب التعريفات وروداً للذهن لتجارة التجزئة هو ما ذكر في معجم أكسفورد Concise Oxford Dictionary من أن تجارة التجزئة هي بيع البضائع بكميات صغيرة، كما أشار:

Potter, R.B., (1982), **The Urban Retailing System: Location, Cognition and Behaviour,** Gower and Retailing and Planning Associates: Aldershot, p 3.

إلا أن هذا التعريف مرن ويصعب تحديده بدقة. كما أن هناك وظائف خدمية -تباع فيها الخدمة وليس البضاعة- ومع ذلك دخل كثير منها في تصنيف وظائف تجارة التجزئة في إحصاءات كثير من الدول. وفي إحصاءات مصلحة الإحصاءات العامة في المملكة العربية السعودية دخل بعضها في هذا التصنيف. انظر: (مصلحة الإحصاءات العامة، (١٤١٤هـ)، كتيب الأنشطة الاقتصادية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، ص٤٧).

(٢) ورد تفصيل لهذه الوظائف في المرجع السابق، ص ص٤٧-٥٣.

ويشير جدول (٦-٤-٦) إلى التركز الشديد لمحلات الجملة في مدينة الرياض، حيث تزيد نسبة هذه المحلات عن ٩١ ٪ من مجموع محلات الجملة في المدن الرئيسة المذكورة في الجدول، بل إنها تصل إلى حوالي ٨٩ ٪ من مجموع محلات الجملة في المراكز العمرانية في منطقة الرياض كلها.

والفرق بين هاتين النسبتين -وهو ٢٪- يخص عدد محلات الجملة في المراكز العمرانية المتوسطة والصغيرة غير المذكورة في الجدول؛ وهي نسبة متدنية تشير إلى أن عدد محلات الجملة في تلك المراكز محدود جداً. وهذا يوضح دور شبكة المواصلات الجيدة التي تربط مدينة الرياض بمنطقتها والتي سهلت عملية تردد أصحاب محلات التجزئة في المراكز العمرانية الصغيرة على مدينة الرياض للحصول على البضائع التي يرغبونها بالجملة.

جدول (٦-٤-٦) عدد ونسبة محلات الجملة في المدن الرئيسة في منطقة الرياض

حسب نوع الوظيفة عام ١٤١٤هـ

نوع الوظيفة	المدينة											
	الرياض		الخرج		الدوادمي		ليلى		المجمعة		الزلفي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
منسوجات وملابس وأحذية	١١٧٥	٣٢	٧	٢	١	٩	–	–	١	٨	٢	٨
مواد غذائية	٨٤٨	٢٣	٣٥	١٢	٩	٨٢	١١	١٠٠	٨	٦٧	٩	٣٨
السلع المنزلية	٩٠٧	٢٤	٧	٢	١	٩	–	–	–	–	–	–
مواد بناء وتشييد	٢٤٨	٧	٦	٢	–	–	–	–	–	–	١	٤
آلات ومعدات	٣٥٥	٩,٥	٩	٣	–	–	–	–	٣	٢٥	١١	٤٦
مواد خام زراعية وحيوانات	١٧	٠,٥	٢٣٢	٧٨	–	–	–	–	–	–	–	–
أخرى	١٤٤	١٤	٢	١	–	–	–	–	–	–	١	٤
المجموع	٣٦٩٤	١٠٠	٢٩٨١	١٠٠	١١	١٠٠	١١	١٠٠	١٢	١٠٠	٢٤	١٠٠

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، (د.ت. ب)، **تعداد المؤسسات الخاصة لعام ١٤١٤هـ**، بيانات غير منشورة، وزارة التخطيط، الرياض.

والحقيقة أنه باستثناء مدينة الخرج (التي تمثل محلات الجملة فيها ٥ ,٧ ٪ من مجموع محلات الجملة في منطقة الرياض) فإن متاجر الجملة في المراكز العمرانية الأخرى لا تكاد تمثل نسباً تذكر من مجموع هذه المحلات (نحو ٥ ,٣ ٪ فقط) .

وتسيطر الوظائف الثلاث الأولى لتجارة الجملة الواردة في الجدول (المنسوجات والملابس والأحذية والمواد الغذائية والسلع المنزلية) على معظم نسبة متاجر الجملة في مدينة الرياض ؛ إذ تمثل نحو ٨٠ ٪ من محلات الجملة فيها ، كما تشمل جميع محلات الجملة في الدوادمي ومعظم متاجر الجملة في المجمعة ، بل إن المواد الغذائية تمثل السلعة الوحيدة لمتاجر الجملة في مدينة ليلى .

وتسيطر بعض الوظائف على تجارة الجملة في مراكز أخرى مثل مواد الخام الزراعية والحيوانات الحية التي تمثل محلاتها معظم متاجر الجملة في مدينة الخرج التي تضم ظهيراً زراعياً مشهوراً . كذلك تمثل الآلات والمعدات أهم متاجر الجملة في مدينة الزلفي .

ب- تجارة التجزئة

إن التركيب الوظيفي لتجارة التجزئة يختلف من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر حسب طبيعة المجتمع . ففي المملكة العربية السعودية نجد أن البضائع الاستهلاكية تمثل نسبة كبيرة من المجموع الكلي لمحلات التجزئة خاصة بالنسبة للمواد الغذائية .

وكما ذكرنا سابقاً فإننا سنعتمد في مبحثنا هذا بشكل رئيس على تصنيفات مصلحة الإحصاءات العامة لوظائف تجارة التجزئة ، على الرغم من أن هناك وظائف ثانوية أخرى يفترض أن تكون مشمولة بتصنيفات تجارة التجزئة حسب رأي الباحث وذلك مثل المطاعم على أساس أنها تقدم خدمة شبيهة بوظائف التجزئة فهي تبيع الخدمة والطعام معاً .(١) وكذلك الأمر بالنسبة للبنوك التي تقدم خدمة مالية

(١) ذكر المسؤولون في مصلحة الإحصاءات العامة للباحث أنهم يعتمدون في تصنيفهم للمؤسسات على تصنيفات الأمم المتحدة التي تستثنى المطاعم من نشاط تجارة التجزئة ولكن الباحث يميل إلى ما ذكره أعلاه . وقد أوضح ديفز Davies أن هناك خدمات معينة صنفت في بريطانيا ضمن وظائف تجارة التجزئة في الإحصاءات الرسمية Census of Distribution لأنها تماثل في الدور الذي تقوم به دور وظائف التجزئة الأخرى التي تمارس في المحلات التجارية . وتشمل هذه عدداً كبيراً من الوظائف المهنية مثل المطاعم والمقاهي ، ومؤسسات الخدمات العامة مثل البنوك ووكالات التأمين ، وخدمات النقل مثل محلات إصلاح السيارات ونحوها ، انظر :

Davies, R.L., (1976), **Marketing Geography: With Special Reference to Retailing,** Methuen, London, p. 55.

لمرتاديها -مثلما تقدمها محلات إصلاح الأدوات الكهربائية وصيانة الدراجات وإصلاح السيارات ونحوها والتي ضمنتها المصلحة ضمن وظائف تجارة التجزئة[1]- وتشابهها أيضاً المكاتب العقارية، وهاتان الوظيفتان (الخدمات المالية والمكاتب العقارية) لم تدخلا ضمن تصنيفات المصلحة لوظائف تجارة التجزئة.[2]

وفي مدينة الرياض مثلاً تمثل نسبة محلات بيع المواد الغذائية المتخصصة أكثر من ٢٧٪ من عدد محلات البيع بالتجزئة. هذا فضلاً عن وجود محلات أخرى تبيع المواد الغذائية بشكل ثانوي إلى جانب مواد أخرى غير غذائية مثل المحلات والأسواق المركزية التي لا تغلب فيها مبيعات الأطعمة والمشروبات.

ويوضح جدول (٦-٤-٧) التركيب العام لوظائف تجارة التجزئة في المدن الرئيسة في منطقة الرياض.

---

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (١٤١٤هـ)، مرجع سابق، ص ص٤٧-٥٠.

(٢) لو تم إدراج المطاعم ومؤسسات الخدمات المالية والمكاتب العقارية ونحوها ضمن وظائف تجارة التجزئة لارتفع العدد الإجمالي لمحلات تجارة التجزئة في المدن الرئيسة الواردة في جدول (٦-٤-٧) بنسبة ٥,٢١٪، ١٤٪، ٨,١٣٪، ٦,٧٪، ٣,١٣٪، ٤,١٠٪، ٧,١٠٪ لمدن الرياض، الخرج، الدوادمي، ليلى، المجمعة، الزلفي، وعفيف على التوالي.

جدول (٦-٤-٧) عدد ونسبة محلات وظائف تجارة التجزئة حسب نوع الوظيفة في المدن الرئيسة في منطقة الرياض عام ١٤١٤هـ

تجارة التجزئة	اسم المدينة													
	الرياض	٪	الخرج	٪	الدوادمي	٪	ليلى	٪	المجمعة	٪	الزلفي	٪	عفيف	٪
سيارات وعربات ذات محركات	٤١٥	١,٠٢	٤٧	١,٨١	١٥	١,٩٧	٥	٠,٧٨	٨	١,٣٨	٩	١,٥	١٧	٢,٩٢
صيانة سيارات ومحركات	٣٢٥٦	٨,٠٣	٣٧٥	١٤,٤	١١٥	١٥,١	٦٢	٩,٦٤	٥٨	٩,٩٨	٦٨	١١,٦	٨٥	١٤٤,٦
بيع قطع السيارات	١٨٠١	٤,٤٤	١٢٤	٤,٧٧	٣٣	٤,٣٣	١٥	٢,٣٣	١٣	٢,٢٤	١٥	٢,٦	٢٦	٤,٤٧
محطات بنزين	٨٧٨	٢,١٦	٣٤	١,٣١	١٢	١,٥٧	١٥	٢,٣٣	١٥	٢,٥٨	٢٤	٤,١	١٧	٢,٩٢
مواد غذائية	١١١٣٤	٢٧,٥	٧٢١	٢٧,٧	١٨٥	٢٤,٢	١٨٥	٢٨,٨	١٧٤	٢٩,٩	١٩٥	٣٣,٢	١٥٠	٢٥,٨
منسوجات وأحذية ومصنوعات جلدية	٩٥٦٨	٢٣,٦	٥٦٨	٢١,٨	١٧٢	٢٢,٥	١٣٢	٢٠,٥	١٦٢	٢٧,٩	١١٧	١٩,٩	١٧١	٢٩,٤
صيدليات وأدوات تجميل	٢٠٦٧	٥,١	١٢٣	٤,٧٣	٢٩	٣,٨	٣٨	٥,٩١	٢٣	٣,٩٦	١٦	٢,٧	١٠	١,٧٢
أجهزة كهربائية ومعدات وأدوات منزلية	٣٠٤٧	٧,٥١	١٥١	٥,٨١	٥٦	٧,٣٤	٣٩	٦,٠٧	٤٢	٧,٢٣	٤٨	٨,٢	٤٤	٧,٥٦
خردوات معدنية وزجاج ودهانات	٢٦٨٠	٦,٦١	٩٣	٣,٥٨	٤٢	٥,٥	٢٢	٣,٤٢	٢٤	٤,١٣	٢٩	٤,٩	١٦	٢,٧٥
أدوات مستعملة ماعدا السيارات	٢٠٧	٠,٥١	٣٩	١,٥	٢	٠,٢٦	١٤	٢,١٨	٢	٠,٣٤	-	-	١	٠,١٧
إصلاح الأجهزة المنزلية والشخصية	١٧٦٢	٤,٣٤	١٥١	٥,٨١	٥٠	٦,٥٥	٣٠	٤,٦٧	٢٢	٣,٧٩	٢٨	٤,٨	٢٠	٣,٤٤
أخرى	٣٧٤٢	٩,٢٣	١٧٥	٦,٧٣	٥٢	٦,٨٢	٨٦	١٣,٤	٣٨	٦,٥٤	٣٨	٦,٥	٢٥	٤,٣
المجموع	٤٠٥٥٧	١٠٠	٢٦٠١	١٠٠	٧٦٣	١٠٠	٦٤٣	١٠٠	٥٨١	١٠٠	٥٨٧	١٠٠	٥٨٢	١٠٠

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، (د.ت.، ب)، **تعداد المؤسسات الخاصة لعام ١٤١٤هـ**، بيانات غير منشورة، وزارة التخطيط، الرياض.

ومن الجدول السابق يتضح أن عدد محلات التجزئة في مدينة الرياض كبير جداً مقارنة بالمدن الرئيسة الأخرى الواردة في الجدول والتي لا يمثل مجموع محلاتها كلها سوى ١٤ ٪ فقط من عدد محلات تجارة التجزئة في مدينة الرياض وهذا يرجع إلى الحجم الكبير لسكان العاصمة بصفة رئيسة.

وقد سبق أن قدرنا عدد سكان مدينة الرياض عام ١٤١٤هـ بنحو ٢,٩٩٣,٠٠٠ نسمة، وبناء على هذا التقدير يصبح هناك ٧٤ نسمة لكل محل من محلات التجزئة في مدينة الرياض.

ولو أضيفت المطاعم والفنادق والمكاتب العقارية والمؤسسات المالية إلى متاجر التجزئة كما ذكرنا سابقاً لتناقص العدد إلى ٦٦ شخصاً لكل محل تجارة تجزئة، فإذا ما كان معدل عدد أفراد الأسرة ٧ أفراد فمعنى هذا أن هناك محلاً لكل نحو تسع أسر في مدينة الرياض. وهذا العدد (عدد الأسر مقابل كل محل) منخفض حتى قياساً بالدول المتقدمة، وهذا -كما يتوقع- قد يكون ناتجاً عن ارتفاع معدلات الدخول الفردية وارتفاع معدلات الاستهلاك.

ولا يقتصر هذا الأمر على سكان العاصمة، فعدد الأسر -مع إضافة المحلات والمؤسسات المذكورة- مقابل كل محل تجزئة في مراكز الاستقرار العمرانية الأخرى منخفض أيضاً وبشكل أكثر من الوضع في العاصمة. وقد بلغ هذا الرقم نحو: ٦,٧، ٦,٥، ٦,٧، ٦,٩، ٦,٥ محلاً لكل أسرة في مدن الخرج، الدوادمي، المجمعة، الزلفي، وعفيف على التوالي.

وكان متوقعاً أن يرتفع عدد الأسر مقابل المحلات التجارية في هذه المدن المتوسطة الحجم مقارنة بمدينة الرياض؛ حيث يفترض ارتفاع معدلات دخول الأفراد ومعدلات الاستهلاك في العاصمة مقارنة بالمدن الأخرى ذات الحجم السكاني المتوسط ولكن حدث العكس. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى عاملين، العامل الأول هو أن العديد من محلات الجملة في مدينة الرياض يبيع بالتجزئة والجملة معاً مع أنه لم يحسب أساساً ضمن محلات التجزئة، بينما نجد أن محلات الجملة في المدن الأخرى متوسطة الحجم قليلة نسبياً. والعامل الثاني هو أن تلك المدن تخدم -تجارياً- مناطق واسعة محيطة بها، ومعظمها يضم محلات تجارية واقعة على الطرق الرئيسة التي تمر عبرها، وهذه المحلات موجهة لخدمة عابري هذه الطرق أكثر من خدمة المستهلكين من سكان هذه المدن نفسها مما زاد من عدد هذه المحلات. ويمكن أن نضيف إلى هذين العاملين عاملاً آخراً يتعلق بمساحة المحلات التجارية في المدن متوسطة الحجم أو المدن الصغيرة؛ فهذه تتميز بصغر مساحة محلاتها؛ ولذلك فإن عدد محلات تجارة التجزئة قد لا يعكس ارتفاع معدل الاستهلاك في المدن المتوسطة والصغيرة الحجم عنه في العاصمة.

ويشير الجدول السابق إلى الارتفاع الكبير في نسبة المحلات التي تبيع مواد غذائية في جميع المدن الرئيسة الواردة في الجدول كما ذكرنا، فإذا ما أضفنا إلى ذلك فئة المنسوجات والأحذية والمصنوعات الجلدية فإن النسبة تصل إلى ٥٠٪ أو أكثر بالنسبة للعدد الإجمالي لمحلات التجزئة في كل مدينة. وهذا يدل على اهتمام المستهلك في هذا المجتمع بالسلع الشخصية المباشرة المتعلقة بالغذاء والملبس.

أما بالنسبة لمبيعات السيارات والمحركات وصيانتها ومحطات البنزين؛ أي الوظائف المتعلقة بالسيارات أو المحركات بصفة عامة فإن نسبتها في هذه المدن تتراوح بين ١٥-٢٠٪ من مجموع محلات التجزئة، وإذا ما حسبت هذه الوظائف المتعلقة بالسيارات معاً فإنها تأتي منافسة لمبيعات الملابس والأحذية والمصنوعات الجلدية في أهميتها من حيث عدد محلاتها.

ورغم أن سيادة المحلات التي تبيع المواد الغذائية مازالت مستمرة ويفوق عدد محلاتها عدد المحلات التي تبيع بضائع أخرى بشكل ملحوظ إلا أنه يبدو أن نسبة عدد المحلات التي تبيع مواد ليست غذائية تزداد على حساب نسبة عدد محلات بيع الأغذية، وهذا أمر متوقع نتيجة لارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان. ففي دراسة للاستخدام التجاري (تجارة التجزئة) في مدينة المجمعة مثلاً[(١)] اتضح أن نسبة المحلات التي تبيع مواد غذائية عام ١٤٠٧هـ قد بلغت نحو ٣٩٪ من عدد محلات تجارة التجزئة في المدينة (جدول: ٦-٤-٨)، بينما كانت حوالي ٤٦٪ عام ١٣٩٣هـ، وقد واصلت نسبة المحلات الغذائية انخفاضها لتصل إلى أقل من ٣٠٪ عام ١٤١٤هـ كما هو مبين سابقاً في جدول (٦-٤-٧).

جدول (٦-٤-٨) التركيب الوظيفي لتجارة التجزئة في مدينة المجمعة

نوع المبيعات	العدد	النسبة (٪)
المواد الغذائية	١٨٥	٣٨,٨
الملبوسات والأقمشة	٩٤	١٩,٧
الأدوات المنزلية	٥٩	١٢,٤
خدمة السيارات	٣٢	٦,٧ (محطات بنزين، قطع غيار، أخرى)
خدمات متنوعة	٧٠	١٤,٦ (حلاق، مغسلة، صيدلية، تصوير)
متعدد الأغراض	٣٧	٧,٨ (مختلط ومتنوع)
المجموع	**٤٧٧**	**١٠٠ ٪**

المصدر: الهدلق، محمد بن حمد (١٤٠٧هـ)، **مدينة المجمعة: دراسة في جغرافية العمران الحضري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص ص ٢٤٠-٢٤١.

(١) الهدلق، (١٤٠٧هـ)، مرجع سابق، ص٢٤٠.

وقد قامت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بمسح مفصل لاستخدامات الأرض في مدينة الرياض عام ١٤١٦هـ، والجدول التالي يوضح البيانات الخاصة بتجارة التجزئة في مدينة الرياض.

جدول (٦-٤-٩) التركيب الوظيفي لتجارة التجزئة في مدينة الرياض عام ١٤١٦هـ

تجارة التجزئة	العدد	٪	المساحة	٪
مواد بناء (وعدد وآلات زراعية)	٣١٦٤	٧	٧٥٦,٢١٥	٦,٢٣
تجارة عامة (مواد مختلفة)	٢٠٠	٠,٤	١٣٩,٢٤٨	١,١٥
مواد غذائية	١٣٣٠١	٣٠	٢,٢٧١,٥٢٩	١٨,٧٢
بائعو سيارات (ومركبات ومحطات بنزين ونحوها)	٤٣١٩	١٠	٢,٩٤٥,٥٠٨	٢٤,٢٧
ملابس وأدوات زينة	٩٦٦٤	٢١	١,٦٥٣,٩١٦	١٣,٦٣
مفروشات ونحوها	٣٦٤٥	٨	١,٠٨٠,٠٧٩	٨,٩٠
مطاعم وما في حكمها	٤٣٠٦	٩,٦	١,٢٩٣,٠٧٦	١٠,٦٦
محلات تجزئة أخرى	٦٤٢٥	١٤	١,٩٩٥,٩٨٧	١٦,٤٥
المجموع	**٤٥٠٢٤**	**١٠٠**	**١٢,١٣٥,٥٥٨**	**١٠٠**

المصدر: الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٩٩٦م)، **بيانات غير منشورة للمسح الذي قامت به الهيئة لاستخدامات الأرض في مدينة الرياض عام ١٩٩٦م**، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض.[١]

---

[١] يضم جدول (٦-٤-٩) مجموعات رئيسة لوظائف تجارة التجزئة (وكل مجموعة تشمل عدداً من الوظائف التفصيلية والتي جمعت بياناتها وأدرجت من قبل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض تحت المجموعة الخاصة بها)، وفيما يلي بيان لوظائف تجارة التجزئة التفصيلية والتي تدخل ضمن الوظائف العامة الواردة في الجدول السابق:

مواد بناء (وعدد وآلات زراعية) وتشمل: أدوات سباكة ومواد بناء ودهانات وورق جدران وزجاج ومواد كهربائية والأدوات المكتبية ومختلف العدد والآلات الزراعية وغيرها.

تجارة عامة (مواد مختلفة): وتشمل مخازن البيع بالتجزئة ونحوها.

مواد غذائية : وتشمل البضائع التي تباع في البقالات والأسواق المركزية (السوبر ماركت) ونحوها ومحلات بيع اللحوم والأسماك والدواجن والفواكه والخضراوات ومحلات بيع الحلوى والمكسرات والمخابز والألبان ومشتقاتها والمطابخ ونحوها.

بائعو سيارات (ومركبات ومحطات بنزين ونحوها): وتشمل هذه الوظيفة الرئيسة: السيارات وإطارات السيارات و"البطاريات" ومستلزمات السيارات ومحطات البنزين ومحلات تغيير الزيت وغسيل السيارات وإصلاح السيارات ونحوها.

الملابس وأدوات الزينة: وتشمل الملابس الجاهزة للرجال والنساء والأقمشة وملابس الأطفال والأحذية والخياطين للنساء والرجال.

المفروشات ونحوها : وتشمل هذه الوظيفة جميع أنواع المفروشات والسجاد والستائر والصيني والزجاجيات والمفارش للأسرة ونحوها و"الإلكترونيات" مثل "التلفزيونات" والآلات الموسيقية وأدوات المطبخ ومفروشات المكاتب ونحوها.

المطاعم وما في حكمها : ويدخل تحتها محلات الأكل بجميع أنواعها (باستثناء المطابخ) مثل المطاعم والوجبات السريعة ومطاعم الفنادق والمقاهي ونحوها.

محلات تجزئة أخرى : وتشمل مخازن الأدوية والصيدليات والبائعين المتجولين والأدوات المكتبية ومكتبات بيع الكتب وأدوات الرياضة والآلات الزراعية الخفيفة ومحلات بيع المجوهرات والساعات ومحلات بيع "الآيسكريم" و"الكاز" و"الغاز" ونحوها والزهور والنباتات وأشرطة المسجلات وأشرطة "الفيديو" وآلات التصوير وألعاب الأطفال والنظارات والعطور والحاسبات الآلية وغيرها.

ويوضح الجدول السابق أن مجموع محلات تجارة التجزئة في مدينة الرياض بلغت عام ١٤١٦هـ أكثر من ٤٥٠٠٠ محل أي بزيادة بلغت ١١٪ منذ عام ١٤١٤هـ (جدول : ٦-٤-٧).

وبناءً على الافتراض السابق للنمو المعتدل لعدد سكان العاصمة (٧,٨٪) فإنه سوف يكون هناك ٧٧,٣ نسمة لكل محل من محلات تجارة التجزئة عام ١٤١٦هـ وهو رقم مقارب للرقم المذكور سابقاً لعام ١٤١٤هـ (٧٤ نسمة لكل محل تجزئة) مما قد يشير إلى أن النمو في عدد المحلات التجارية وعدد السكان يسير بشكل متقارب لهاتين الظاهرتين.

والحقيقة أن هناك بعض الاختلافات في الوظائف الثانوية التي تشملها الوظائف الرئيسة لتجارة التجزئة بين التعداد الذي قامت به مصلحة الإحصاءات العامة عام ١٤١٤هـ والمسح الأخير الذي قامت به الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، مما يجعل المقارنة بين الأرقام الخاصة بوظائف تجارة التجزئة الرئيسة غير دقيق.

كذلك فإن هناك وظائف أخرى -كما ذكرنا سابقاً- يجدر أن تكون مشمولة بتجارة التجزئة وتضاف إلى العدد الإجمالي لمحلات التجزئة الوارد في جدول (٦-٤-٩) السابق. ونقصد بها وظائف الخدمات الشخصية (وتشمل محلات الإصلاح للآلات المختلفة)، وبعض الخدمات المالية المشابهة في الخدمة، والمكاتب العقارية ونحوها، ولو أضيفت هذه الخدمات الواردة في المسح الذي قامت به الهيئة إلى الرقم الإجمالي لمحلات تجارة التجزئة (جدول : ٦-٤-٩)، لأصبح العدد الكلي يتجاوز ٥٥٠٠٠ محل.

والجدول (٦-٤-١٠) يشير إلى أن محلات مبيعات الملابس وأدوات الزينة تأتي بعد المواد الغذائية من حيث نسبتها للمجموع الكلي كما هو موضح في شكل (٦-٤-٨)، تليهما محلات بيع السيارات وما يلحق بها، ثم المطاعم وما في حكمها.

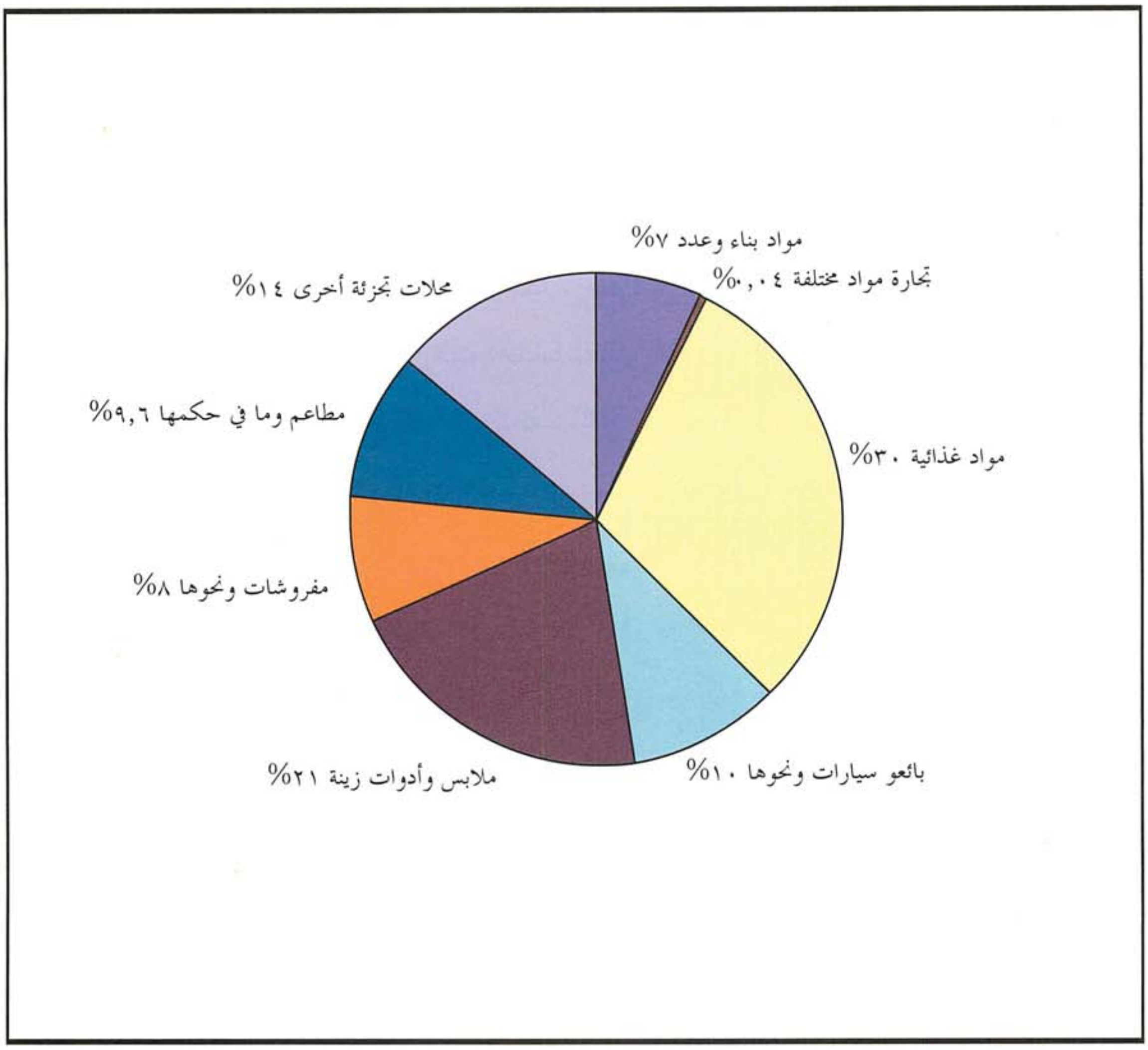
أما بالنسبة للمساحة التي تشغلها أنشطة تجارة التجزئة فإن محلات بيع السيارات وما يلحق بها من وظائف تأتي في المقدمة (٢٤,٣٪). وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى المساحة الكبيرة التي تتكون منها معارض السيارات، ويليها في النسبة محلات بيع المواد الغذائية (نحو ١٩٪). وقد شهدت تجارة المواد الغذائية -ولاسيما في العقدين الأخيرين- تغيرات كبيرة في تركيبها الوظيفي، ومن أبرز ملامح ذلك الاتجاه نحو ظاهرة المحلات الحديثة في مبيعات التجزئة والتي تتميز بمساحاتها الواسعة (مثل الأسواق المركزية كما سنتحدث عنها لاحقاً).

جدول (٦-٤-١٠) عدد ونسبة المحلات التجارية موزعة حسب وظائف تجارة التجزئة الرئيسة في بعض المراكز العمرانية الصغيرة في منطقة الرياض

تجارة التجزئة	المركز العمراني											
	الغاط		تمير		الهياثم		الحريق		حريملاء		جلاجل	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
سيارات وعربات ذات محركات	١	١	–	–	–	–	١	٢	–	–	–	–
صيانة سيارات ومحركات	١٠	١١	٨	٩	١٦	٢٣	١٨	٢٧	٩	١٦	٣	١١
بيع قطع السيارات	٤	٤	٢	٢	٣	٤	–	–	١	٢	٢	٧
محطات بنزين	٤	٤	٨	٩	٣	٤	٣	٥	٤	٧	٣	١١
مواد غذائية	٢٥	٢٨	٢٨	٣٢	٢٤	٣٤	١٦	٢٥	١٩	٣٢	١١	٤١
منسوجات وأحذية ومصنوعات جلدية	١٦	١٨	١٧	٢٠	٧	١٠	٩	١٤	١٠	١٧	١	٤
صيدليات وأدوات تجميل	٤	٤	١	١	١	١	١	٢	١	٢	–	–
أجهزة كهربائية ومعدات وأدوات منزلية	٩	١٠	١١	١٣	٣	٤	٦	٩	٣	٥	٣	١١
خردوات معدنية وزجاج ودهانات	٥	٦	٣	٣	١	١	٥	٧	٣	٥	١	٤
إصلاح الأجهزة المنزلية والشخصية	٤	٤	٥	٦	٢	٣	٢	٣	٣	٥	–	–
أخرى	٩	١٠	٤	٥	١١	١٦	٤	٦	٥	٩	٣	١١
المجموع	**٩١**	**١٠٠**	**٨٧**	**١٠٠**	**٧١**	**١٠٠**	**٦٥**	**١٠٠**	**٥٨**	**١٠٠**	**٢٧**	**١٠٠**

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، (د.ت. ب)، **تعداد المؤسسات الخاصة لعام ١٤١٤هـ**، بيانات غير منشورة، وزارة التخطيط، الرياض.

شكل (٦-٤-٨) نسبة محلات تجارة التجزئة حسب نوع الوظيفة في مدينة الرياض عام ١٤١٦هـ



المصدر : الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٩٩٦)، **بيانات غير منشورة للمسح الذي قامت به الهيئة لاستخدامات الأرض في مدينة الرياض عام ١٩٩٦**، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض.

ولبيان التركيب الوظيفي لتجارة التجزئة في المراكز العمرانية الصغيرة في منطقة الرياض قمنا باختيار عدد من هذه المراكز من ضمن بقية المراكز الحضرية الواردة في بيانات مصلحة الإحصاءات العامة . وهذه المراكز لا يزيد عدد محلات كل منها عن ١٠٠ محل (يتراوح عدد محلاتها بين ٢٧-٩١ محلاً) .

وكما هو الحال بالنسبة للمدن الكبرى فإن المراكز العمرانية الصغيرة تتميز أيضاً بسيادة المواد الغذائية على وظائف التجزئة الأخرى ؛ بل إن هذه النسب تزيد عن مثيلاتها في المدن الكبرى والمتوسطة الحجم في جدول (٦-٤-٧) . وهذا أمر متوقع ، إذ إنه من المفترض أن تكون وظائف التجزئة الأولية مثل تلك المتعلقة بالطعام واللباس هي السائدة في القرى والمدن صغيرة الحجم ، وأن تتنوع الوظائف وتقل نسبة محلات المواد الغذائية كلما زاد حجم المركز العمراني . ونلحظ في جدول (٦-٤-١٠) ارتفاع نسبة الوظائف المتعلقة بالسيارات والمحركات ، وهذا يرجع إلى كون هذه المدن تمثل مراكز يقصدها سكان القرى والبوادي المحيطة للاستفادة من هذه الخدمات التي لا تتوفر في مناطقهم . كما أن كثيراً من المدن صغيرة الحجم والتي تتميز بارتفاع نسبة الوظائف المتعلقة بالسيارات والمحركات فيها تقع على امتداد الطرق الرئيسة في المنطقة ، ولذلك فارتفاع نسبة عدد المحلات التي تقدم هذا النوع من الوظائف فيها إنما يرجع أساساً إلى أنها تخدم بالدرجة الأولى المسافرين عبر هذه الطرق ؛ ولذا تتركز محطات الوقود ومراكز الإصلاح فيها على امتداد الطرق التي تمر عبر أو قرب هذه المراكز العمرانية .

المبحث الرابع

أنماط الأسواق التجارية والتغيرات التي تطرأ على نوعية وتركيب الأسواق التجارية

هناك نوعان رئيسان من الأسواق التجارية:

أ- تقليدية

ب- حديثة

أ- الأسواق التقليدية:

وهي تلك التي تستمد مقوماتها الأساسية من عناصر البيئة المحلية ويكون طابعها العام مستوحى من الأفكار والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وتتميز بأن مورفولوجيتها (شكلها الخارجي ووظيفتها التجارية)(١) العامة مشابهة ومنسجمة مع تلك الموجودة في مجتمعات مشابهة من حيث العادات والتقاليد، كما أنها تتصف بأن تاريخ سيادتها في المجتمع طويل نسبياً.

والسوق التقليدي في المدينة العربية والإسلامية -بصفة عامة- يتميز بنمطية معينة استمرت فترة طويلة من الزمن، وهي نمطية ذات مورفولوجية خاصة تشتمل على أشكال معينة وتركيب وظيفي تخصصي يظل سائداً لفترة طويلة من الزمن. هذا السوق يتركز في وسط المدينة، وتكون بقربه أو تحيط به عناصر وظيفية معينة. فالجامع الكبير وقصر الحاكم وبعض المدارس والأربطة والزوايا هي عناصر تقليدية تتركز في وسط المدينة الإسلامية وتتداخل مع امتدادات الأسواق التجارية. وغالباً ما تكون هذه

---

(١) هناك تعريفات متعددة لمورفولوجية الأسواق التجارية؛ فقد ربطها البعض بالشكل الخارجي للمباني التجارية، كما عرفها البعض بأنها تعني دراسة الشكل والوظيفة معاً. والبعض استخدم مقاييس معينة لتحديد مورفولوجية الأسواق التجارية مثل المقياس الفراغي The Main Fabric Index الذي يعنى بتحديد نسبة الفراغات والاستخدامات الأخرى لغير تجارة التجزئة إلى الأماكن المستغلة لتجارة التجزئة انظر:

Potter, R. B., (1979), The Morphological Characteristics of Urban Retailing Areas: A Review and Suggested Methodology , **Papers in Geography**, No.(2), Bedford College, University of London.

السوق مسقوفة، وأحياناً -قبل استتباب الأمن في الوقت الحاضر- تكون لها أبواب تغلق أثناء الليل، وتتميز مادة البناء للسوق بأنها ذات طابع محلي.

وبعض الأسواق تكون من دورين بحيث يخصص الدور الأرضي للمحلات التجارية والدور الأول لسكن التجار وأصحاب القوافل أو تخصص بعض وحداته مستودعات. وتتصف الممرات لهذه الأسواق بضيقها النسبي وتعرجها أحياناً. وبعض الأسواق تكون ممتدة بشكل طولي أو دائري وتحيط بسوق مفتوح (أرض فضاء). والأسواق في المدينة الإسلامية تتداخل بحيث يقود كل سوق إلى سوق آخر ذي تخصص وظيفي مختلف. وسمة التخصص الوظيفي هذه كانت من أهم سمات أسواق المدينة الإسلامية.

إن معظم السمات التقليدية العامة التي تتميز بها السوق في المدينة الإسلامية كانت متمثلة في أسواق المدن في منطقة الرياض. فمثلاً ذكر الأصفهاني في نهاية القرن الثالث الهجري أن سوق الفلج (في منطقة الأفلاج) هو سوق كبير ويضم بداخله نحو أربعمائة دكان وأن له أسواراً سميكة وأبواباً من حديد وأنه محاط بخندق عميق يحميه من هجمات الأعداء[١].

والأسواق التجارية التقليدية في مراكز منطقة الرياض الحضرية (ويسمى المركز التجاري غالباً "الديرة") تتميز -إلى عهد قريب- بسمات معينة مستمدة من العناصر التركيبية لأسواق المدينة الإسلامية، ومن عناصر البيئة المحلية. فموقع السوق في وسط المدينة كان يجاور أو يحيط بالمسجد الجامع، وقصر الحكم، وبعض العناصر الوظيفية المرتبطة بالوظيفة الدينية أو الثقافية. وكان يتوسط ذلك كله أرض فضاء (ساحة) تستغل للبيع المؤقت للبضائع التي تجلب من خارج المدينة (من البادية أو الأرياف). وتعقد الأسواق الدورية -الأسبوعية والسنوية- في هذه الساحة.

وكانت الأسواق مبنية بمواد بناء محلية وهي الطين والأخشاب، وكثير من أجزائها كان مسقوفاً. ومورفولوجيتها تتميز بأنها ذات مسحة تقليدية من حيث ضيق ممراتها وتعرجها وتداخل أجزائها، وكانت في كثير من الأحيان تتكون من صفوف أو صف واحد من الحوانيت الصغيرة الممتدة في رواق مسقوف مرتكز على أعمدة مواجهة للساحة (السوق الفضاء) الذي أشرنا إليه سابقاً. وكان الهدف من ذلك حماية المتسوقين من الحرارة صيفاً والأمطار شتاءً.

---

(١) الأصفهاني، (ت٣١٠هـ، ط١٩٦٨م)، مرجع سابق، ص ص٢١٥-٢١٦.

وهذا الوضع كان سائداً في كثير من مدن المنطقة، فقد ذكر تقرير المخطط الرئيس لمدينة المجمعة مثلاً أن الأسواق التجارية في وسط المدينة ضربت مثالاً حسناً للسوق العربية التقليدية، حيث قامت حول ساحة مفتوحة بجوار المسجد القديم، وكانت الدكاكين المبنية من الطين تحيط بساحة السوق المركزي وتطل على رواق ذي أقواس وأعمدة، وقد كان قسم كبير من هذا السوق يحتفظ بحالته الأصلية حتى وقت قريب[1].

أما التركيب الوظيفي للسوق في مدن المنطقة فكان يتميز بتخصصه؛ إذ كانت هناك عدة أسواق تخصصية ضمن السوق العام في وسط المدينة. وكل سوق كان متخصصاً ببيع سلعة معينة، ويقود إلى سوق آخر متخصص ببيع سلعة أخرى، وهكذا. وكان التخصص لا يقتصر على السلع بل كان هناك تخصص نوعي من حيث جنس المستهلكين والباعة؛ إذ كان هناك سوق أو أكثر مخصص للنساء.

ومن العرض السابق يتضح أن هناك عدة أنماط مورفولوجية للسوق المحلية التقليدية يمكن إجمالها فيما يلي:

السوق الفضاء (الساحة):

ولا يزال هذا النمط موجوداً في قلب المراكز الحضرية في منطقة الرياض. ولكن أصبح النمط التقليدي لموقع هذا السوق يتعرض لتغيرات في المدن كبيرة الحجم ولاسيما في مدينة الرياض. فلم يعد هذا السوق يتوسط المدينة وتحيط به أهم أسواقها، وإنما أصبح جزءاً من مورفولوجية عدة أسواق رئيسة قامت في مواضع متفرقة من المدينة لبيع الخضراوات والفواكه، أو بضائع أخرى مثل أسواق "الحراج".

ولا يزال هذا السوق محافظاً على موقعه التقليدي في وسط المدينة في معظم المراكز الحضرية بالمنطقة. وليس بالضرورة أن يكون الموقع الحالي هو نفس الموقع القديم؛ إذ إنه نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت لقلب المدينة السعودية في الفترة الأخيرة فقد هدمت أجزاء واسعة من وسطها، وتم توسعة هذا السوق وحدثت بعض التغيرات لمورفولوجية السوق. فقد قامت بعض بلديات مدن منطقة الرياض

---

(١) مؤسسة دوكسيادس العالمية، (١٩٧٤م)، المجمعة: الأوضاع الراهنة والتوصيات للإجراءات الفورية، التقرير رقم ٣، **الإدارة العامة لتخطيط المدن ومناطق المملكة العربية السعودية**، شؤون البلديات، وزارة الداخلية، الرياض، ص١٢٤.

بإقامة مظلات في مواضع معينة من هذا السوق وخصصته للبيع بالأكشاك، بينما خصص باقي السوق للبيع المؤقت على الأرض أو بالسيارات. كما استغلت أجزاء من هذا السوق مواقف للسيارات.

وقد كانت الأسواق الدورية -كما ذكرنا سابقاً- تعقد في هذا السوق، ومع التطورات الحديثة لنمو مدن المنطقة ظهرت مناطق أخرى تعقد فيها الأسواق الأسبوعية أو السنوية.

السوق المسقوفة:

وهي السوق المحيطة بالسوق الفضاء (الساحة). وقد تكون هناك مجموعة من الأسواق المسقوفة المحيطة بالسوق والتي تتخذ أشكالاً متعددة؛ فقد يكون بعضها ذي شكل طولي ينطلق مدخله من السوق ويقود إلى عدة أسواق أخرى متفرعة منه[١]. وقد تكون هناك صفوف من دكاكين موازية لبعضها البعض. وتتميز هذه الأسواق بأنها من النمط التجمعي Nucleations في وسط المدينة، وتمتاز بتخصصها الوظيفي؛ فهناك سوق للحوم وآخر للتمور وثالث للأقمشة، وهكذا. وقد يضم بعض هذه الأسواق التخصصية عدداً كبيراً من المحلات مثل سوق حليوة في شقراء، والذي تم بناؤه عام ١٣٥٠هـ وكان متخصصاً في بيع الأغذية والحبوب، ويضم أكثر من ١٠٠ محل، لكن معظم أجزاء السوق أزيلت في الفترة الأخيرة[٢].

وهناك نوع من الأسواق "المحيطة" وتتميز بأن حوانيتها متراصة وممتدة على شكل دائري، ويكون هناك رواق طولي مسقوف يمتد أمام هذه الدكاكين ويرتكز على أعمدة مواجهة للسوق الفضاء الذي ذكرناه سابقاً. ومن أمثلة ذلك السوق الشعبي القديم في قلب المجمعة، وهو عبارة عن ساحة خالية تحيط بها مجموعة من المحلات التجارية القديمة الصغيرة والمبنية من الطين تحيط بها أروقة على شكل أقواس تحميها من أشعة الشمس صيفاً والمطر شتاءً.[٣]

وهناك السوق الرئيس في شقراء الذي تمت توسعته عام ١٣٦٠هـ، وأصبح يضم ١٠٠ محل تجاري وكان لهذا السوق باحة واسعة يتم فيها بيع البضائع ويرد إليه أهل القرى المجاورة للتسوق وقد هدمت

---

(١) يسمى هذا النمط في بعض البلدان الإسلامية "بازار"، كما في تركيا وإيران.

(٢) الخريصي، (١٤٠٧هـ)، مرجع سابق، ص ص٨٤-٨٥.

(٣) الهدلق، (١٤٠٧هـ) مرجع سابق، ص ص٢٣٠-٢٣١.

معظم محلاته عام ١٤٠١هـ من أجل تخطيط قلب المدينة.[١]

القيصريات:

وهذا النمط معروف في معظم المدن الإسلامية[٢] وهو -غالباً- عبارة عن صفين متقابلين من الدكاكين يفصلهما ممر مسقوف. وكان للقيصريات في بعض المدن الإسلامية -قبل استتباب الأمن- بوابات تغلق أثناء الليل. ويتميز هذا النوع من الأسواق التجارية بمبدأ التخصص الوظيفي المفرد بحيث إن كل سوق منها يتخصص بنوع معين من المبيعات.

ويبدو أن هذا النوع من الأسواق لم يكن معروفاً في المراكز الحضرية في منطقة الرياض قبل منتصف القرن الهجري الماضي، ولكنه انتشر فيما بعد، وأنشئ العديد من القيصريات في قلب مدن المنطقة. وقد توسع بعض الناس في استخدام هذا المصطلح -محلياً- حتى أنه أصبح يطلق على بعض الأسواق التجارية ذات المورفولوجية المختلفة عن الشكل التقليدي لـ "القيسارية" المعروف في المدينة الإسلامية.

ب- الأسواق الحديثة:

لقد حدثت في الفترة الأخيرة -ولاسيما خلال العقود الثلاثة الماضية- تطورات كبيرة في مورفولوجية الأسواق التجارية في مراكز الاستقرار في منطقة الرياض، خاصة في المراكز الحضرية الكبيرة والمتوسطة الحجم. فبعد أن كان النمط السائد هو الأسواق التقليدية المركزة في وسط المدينة (النمط التجمعي)، ظهرت الأسواق التجارية الممتدة بشكل طولي على امتداد الشوارع الرئيسة نتيجة لانتشار استخدام السيارة خلال العقود الأخيرة. وقد انتشر هذا النوع من الأسواق بشكل كبير في بداية "الانفجار المدني" للمراكز الحضرية في المملكة ومازال هذا النمط هو السائد -خارج منطقة القلب- في معظم مدن المنطقة.

ولكن أصبح هناك عودة -خلال العقدين الماضيين- للنمط التجمعي خاصة في المدن الكبرى ولاسيما العاصمة. وقد ظهرت عدة أنماط من الأسواق التجمعية الحديثة (أو المعدلة من النمط القديم) أهمها:

---

(١) الخريصي، (١٤٠٧هـ)، مرجع سابق، ص ص٨٤ - ٨٥.

(٢) يسمى هذا النمط في بعض البلدان العربية "قيسارية" كما في بعض بلدان المغرب العربي.

الأسواق المفتوحة:

وهي نموذج معدل للأسواق "المحيطة"، أي الأسواق التقليدية التي كانت تمتد في رواق يحيط بالسوق الفضاء. والأسواق المفتوحة تتكون من عدة مجموعات من المحلات التجارية تفصل بينها ساحات ومواقف للسيارات. وهذه الأسواق تتخذ أحجاماً[١] متفاوتة، وهي صغيرة الحجم عادة وتتكون -في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم- من عدد من المحلات لا يزيد في الغالب عن مائة محل. ولكن أحجامها تزيد عن ذلك كثيراً مع كبر حجم المدينة. ففي مدينة الرياض يصل الحجم أحياناً إلى أكثر من ٥٠٠ محل تجاري. وقد تنشأ عدة أسواق متجاورة من هذا النوع مكونة سوقاً كبيرا واحداً يصل عدد محلاته إلى عدة آلاف كما هو الحال في أسواق النسيم الواقعة بين شوارع أحمد بن حنبل وسعد بن أبي وقاص وعبدالله بن عمر.

ويمكن أن نلحق بهذا النوع من الأسواق أسواق الخضراوات والفواكه المركزية التي أنشأتها أمانة مدينة الرياض في مناطق متفرقة خارج المدينة القديمة، وهي تضم أنواعاً مختلفة من طرق عرض السلع: مباسط مفتوحة، ودكاكين، وفي سيارات، وعلى الأرض، مما يحمل بعض الشبه من ملامح مورفولوجية الوسط التقليدي للمدينة الإسلامية.

الأسواق المغلقة:

وهو نمط فكرته قديمة بالنسبة للمدن الإسلامية، فقد عرفت مثل هذه الأسواق المغلقة Enclosed shopping centers في كثير من هذه المدن[٢]، وما زالت هناك أسواق تقليدية قديمة مغلقة في اسطنبول

(١) هناك عدة طرق لقياس حجم الأسواق التجارية، وأشهرها عدد المحلات، وقد يتم الاستعانة بمقاييس أخرى إلى جانب عدد المحلات مثل عدد الوظائف، مساحة المحلات التي يضمها المركز، أو مقاييس النوعية.

وهناك مقاييس أخرى استخدمت لهذا الغرض مثل Locational Coefficient للاستزادة انظر:

Al-Gadhi, K. S. (1992), **An Analysis of the Urban Retail System of Riyadh, Saudi Arabia: With Particular Reference to the CBD and Principal Shopping Centres,** Thesis Submitted to the degree of Doctor of Philosophy, Royal Holloway, University of London, pp. 145-173.

(٢) تعد المدينة المنورة من أقدم المدن التي عرفت هذا النوع من الأسواق في شبه الجزيرة العربية، فقد أقيمت فيها سوق مسقوفة ومغلقة في عهد الخليفة الأموي هشام بن عبدالملك. (السمهودي، علي بن أحمد (ت٩١١هـ، ط١٣٩٣هـ) وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص ص٧٤٧-٧٥١).

وأصفهان وغيرهما . ولكن الأسواق المغلقة الحديثة تختلف عن الأسواق القديمة من عدة جوانب خاصة المورفولوجية -ولاسيما الشكل- وعلاقة مادة البناء بالبيئة المحلية : فهذه الأسواق تبدو غريبة عن الطابع المحلي للأسواق من حيث الشكل العام، وواجهات بعضها الزجاجية تظهر مناقضة لطبيعة مناخ المنطقة الصحراوية .[١] كذلك يظهر الاختلاف عن الأسواق المغلقة التقليدية في مستوى النوعية الذي ترتفع معدلاته في هذا النوع من الأسواق، وفي الملكية (وهي عادة محدودة الملكية) .

وهذه الأسواق مكونة -عادة- من عدة أدوار، وهي كبيرة الحجم، وقد يضم بعضها أكثر من ٥٠٠ محل متفاوتة المساحة بحيث قد تصل مساحة بعض محلاتها إلى أكثر من ١٠٠٠م٢ . وقد انتشر هذا النوع من الأسواق في مدن المملكة الكبرى ولاسيما العاصمة . حيث قامت مشروعات عديدة جداً للأسواق المغلقة، ولاسيما في منطقة العليا والمناطق المجاورة لها . وقد كان للشركة العقارية السعودية دور ريادي في إنشاء هذا النوع من الأسواق، ومن أهم مشروعاتها أسواق العقارية في العليا .

وقد قامت قرب موقع هذا المشروع مجموعة من مختلف أنماط الأسواق الحديثة، وبعضها قد يكون مخصصاً لتجارة التجزئة . ولكن المشروعات الضخمة تكون ذات استخدامات "متنوعة" فهي تشمل إلى جانب الأسواق التجارية مساحات مخصصة لاستخدامات أخرى : مكتبية وسكنية، أو استخدامات تجارية أخرى .

وإلى جانب المشروعات القائمة، تنفذ -حالياً- في منطقة العليا أو قربها مشروعات ضخمة تضم أسواقاً تجارية مغلقة، واستخدامات أخرى متنوعة ومن أمثلة هذه الأسواق :

- مشروع مركز الفيصلية التجاري ويقع بين طريق الملك فهد وشارع العليا العام وتقاطع شارع الأمير سلطان بن عبد العزيز، وتملكه مؤسسة الملك فيصل الخيرية، وقد بدئ العمل فيه عام ١٤١٧هـ، وتبلغ تكاليفه نحو ١,٢ بليون ريال . وتقع مباني المشروع في مساحة إجمالية قدرها ٢٤٠,٠٠٠ م٢، وهو يتكون من برج بارتفاع ٢٦٠ متراً يحتوي على ثلاثين طابقاً مخصصة لمكاتب تجارية، إضافة إلى فندق خمسة نجوم ومائة شقة وقاعة احتفالات ومركزاً تجارياً في ثلاثة طوابق .[٢]

(١) نتيجة لاستخدام مواد بناء غير متلائمة مع ظروف مناخ المنطقة الصحراوي اضطر ملاك هذه الأسواق إلى استخدام وسائل التكييف الصناعية، مع ما يسببه هذا من مشكلات صحية للمستهلك ناتجة عن اختلاف الأجواء بين داخل هذه الأسواق وخارجها .

(٢) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤١٨هـ)، مرجع سابق، ص٨ .

- مشروع " المملكة " في الشريط الواقع بين طريق الملك فهد وشارع العليا العام. وقد بدئ في تنفيذ المشروع مطلع عام ١٤١٨هـ، وذلك على مساحة إجمالية قدرها ١٠٠,٠٠٠م٢. ويتكون المشروع من جزأين بارتفاع ثلاثة أدوار يتوسطهما مبنى البرج بطول ٣٠٠م. ويضم المبنى أسواقاً تجارية وصالة احتفالات وناد رياضي، ويضم البرج لوحده فندقاً (خمسة نجوم) وشققاً سكنية ومكاتب. (١)

الأسواق المركزية:

هناك تعريفات متعددة لمفهوم السوق المركزي supermarkets (٢)، ونقصد به هنا المحلات التي تبيع بضائع متنوعة مختلطة (قابلة وغير قابلة للتلف)، ولا تقل مساحتها -عادة- عن ١,٠٠٠م٢، وتشتمل -غالباً- على مواقف كافية للسيارات. هذه الأسواق تعد ظاهرة حديثة نسبياً في السوق المحلية، وقد كانت في البداية مقتصرة على المدن الكبرى في المملكة ولكنها أصبحت تنتشر في بعض مدن منطقة الرياض الرئيسة.

وهناك أنواع أخرى مشابهة لهذه الأسواق أخذت تظهر -حديثاً- في مدن المنطقة، ولاسيما

(١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤١٨هـ)، مرجع سابق، ص١٠.

(٢) أصبح السوق المركزي ظاهرة تتزايد أعدادها في المجتمع السعودي، حتى إن كلمة "السوبرماركت" أصبحت مفهوماً معروفاً لدى المستهلك أكثر من المصطلح العربي "السوق المركزي" في مفهوم الأسواق التجارية وقد اقترح البعض اسم "متاجر الخدمة الذاتية" لهذا النوع من الأسواق. انظر: (علوي، (١٤٠٤هـ)، نمو تقنية متاجر الخدمة الذاتية (السوبر ماركت) في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض، ص١).

وهناك تعريفات متعددة لـ "السوبر ماركت" لدى الغربيين والحد الأدنى لمساحة هذا النوع من الأسواق، انظر مثلاً:

Jefferys, J.B. and Knee, D., (1962), **Retailing in Europe**, MacMillan, London, p.46;

Goldman, A., (1981), Transfer of a Retailing Technology into the Less Developed Countries: The Supermarket Case, **Journal of Retailing 57**, No.(2), pp. 5-29.

وعلى المستوى المحلي فإن هناك اختلافاً واضحاً حول تعريف هذا المفهوم: فمثلاً اقترح محمد مكي، تعريفاً لـ "السوبرماركت" بأنه ذلك المركز التجاري الذي يقدم بضائع متنوعة مع تسهيلات للخدمة الذاتية ولا تقل مساحته عن ٩٠ م٢. انظر: (مكي، (١٩٨٦م)، مرجع سابق، ص ص٣-١٠): بينما اقترح علوي ألا تقل مساحته عن ٢٥٠٠م٢، مع توفر مواقف كافية للسيارات، وخدمة ذاتية داخل المحل، وبضائع متنوعة جداً. انظر: (علوي، (١٤٠٤هـ)، مرجع سابق، ص٢١٢).

العـاصـمـة، وهي تلك الأنماط المسـمـاة "المخـازن التـجـارية الكبـرى" departmental stores . وهذه الأسواق تختلف عن السابقة من حيث إن مساحاتها أكبر من مساحة الأسواق المركزية وإن مبيعاتها (كلها أو معظمها) هي سلع غير قابلة للتلف.[١]

وقد بلغ عدد هذه الأسواق المركزية والمجمعات التجارية الحديثة على اختلاف أنواعها في مدينة الرياض (المفتوحة، المغلقة، والأسواق المركزية) عام ١٤١٦هـ ١٢٦ مركزاً ومجمعاً تجارياً.[٢]

وتجـدر الإشـارة إلى أنه على الرغم من أن عـدد الأسـواق المركـزية في مـدينة الرياض-وفي المدن السعـودية الكبرى بصـفـة عـامـة- في زيـادة مستـمـرة، إلا أن هذه الظاهرة ما زالت غـيـر منتشـرة بشكل ملحوظ في بقية مدن منطقة الرياض (وهي مدن متوسطة أو صغيرة الحجم بصفة عامة). وعلى نقيض الوضع في العـالم الغـربي حـيث تسـود ظاهـرة "السـوبر مـاركت" في المدن صـغـيـرة الحـجم، فـإن "البقالات" هي الظاهرة السائدة -والوحيدة في معظم الأحيان- في باقي مدن منطقة الرياض. أما في مدينة الرياض فإن عدد البقالات في زيادة مستمرة ويساير ذلك أيضاً زيادة في عدد الأسواق المركزية.

ولكن هل سيـؤدي تزايد الأسـواق المركـزية إلى تناقص أهمـية البـقـالات؟ ذكـرت دراسة للغـرفـة التجارية الصناعية أن البقالات تعاني من منافسة متزايدة من الأسواق المركزية.[٣] وهل المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة الرياض هي في طريقها إلى أن تشهد زيادة لأهمية هذه الظاهرة فيها مما يهدد الأنماط السائدة حالياً (البقالات) بالتدهور؟ إن هذا السؤال ملح ويحتاج لدراسة مفصلة.

---

(١) في دراسة بالعينة للغرفة التجارية والصناعية بالرياض عن ظاهرة المراكز والمجمعات التجارية الحديثة عام ١٤١٦هـ تبين أن معظم مـبيعـات هذه الأسـواق هي المستلزمـات النسـائيـة : من الملابس والعطور والأحـذية ونحـوها، ثم مستلزمات الأطفال : من ملابس وألعاب. كما تبين أن أكثر من ٨٠٪ من المشتغلين بهذه المحلات غير سعوديين. وقد أشارت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من أفراد العينة المسؤولة (٦٦٪) أفادت بأن انتشار هذه الأسواق الحديثة أصبح زائداً عن الحاجة. ومن هنا فقد أفاد ٧٢٪ من أفراد العينة من أصحاب المحلات بأن إقبال المستهلكين على هذه الأسواق محدود وضعيف. انظر: (إدارة البحوث، (١٤١٦هـ)، ظاهرة انتشار المراكز والمجمعات التجارية في مدينة الرياض: دراسة ميدانية استطلاعية، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض، ص ص١٠٣-١٠٧).

(٢) المرجع السابق، ص١٧.

(٣) انظر: الغرفة التجارية الصناعية (١٤٠٦هـ)، آثار انتشار متاجر السوبر ماركت على المتاجر الصغيرة (البقالات) في مدينة الرياض، **الغرفة التجارية الصناعية**، الرياض.

وبصفة عامة فإن الوضع مختلف بين مدينة الرياض وباقي مدن المنطقة، فضلاً عن الاختلاف بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين العالم الغربي ومجتمعنا المحلي. ففي مدينة الرياض توجد أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية خاصة من ذوي الدخول المرتفعة والمتوسطة ممن يفضلون التسوق في هذه المراكز. ولعل من أهم الفوارق المتعلقة بالجانب الاقتصادي بين المجتمع المحلي والغربي والذي أدى إلى انتشار ظاهرة "السوبر ماركت" على حساب البقالات الصغيرة في الغرب هو فارق الأسعار.(١) فقيم البضائع في "السوبر ماركت" في الغرب هي -غالباً- أقل من أسعار السلع في البقالات الصغيرة، مما يجعل المستهلك في العالم الغربي يفضل هذا النوع من الأسواق على المحلات الصغيرة، وهذا على نقيض الوضع في مدينة الرياض. وكذلك الأمر -كما يعتقد الباحث- بالنسبة لمدن المملكة الأخرى.(٢)

---

(1) Hoyt, H. (1966), US Metropolitan Area Shopping Patterns, **Urban Land**, Part 1, 25, No. (3), pp. 3-15; Davies, R.L. (1976), op. cit., pp. 53-54.

(٢) بالنسبة لارتفاع أسعار السلع في "السوبرماركت" مقارنة بالوضع في البقالات في مدينة الرياض انظر: (الغرفة التجارية الصناعية، (١٤٠٦هـ)، مرجع سابق.). كذلك لاحظ الباحث أن هذا الوضع ما زال مستمراً في الوقت الحاضر في معظم متاجر التجزئة في مدينة الرياض ومدن أخرى في المملكة من خلال دراسات أولية تؤكدها الدراسة المذكورة آنفاً.

المبحث الخامس

تركيب العمالة في تجارة الجملة والتجزئة

لقد كان الباحث يود تقسيم العاملين بتجارة الجملة والتجزئة حسب تركيبهم المهني وتصنيفهم حسب الجنسية والعمر إلا أن البيانات المتوفرة لدى مصلحة الإحصاءات العامة لا تمكن من عمل مثل هذه التصنيفات، فهي تقتصر على التقسيم حسب الجنسية وإلى فئتين فقط وهما: سعوديون وغير سعوديين كما يظهر من الجدول التالي:

جدول (٦-٤-١١) التركيب حسب الجنسية للعاملين بتجارة الجملة والتجزئة في منطقة الرياض ومقارنته بالوضع في المملكة عام ١٤١٤هـ:

نوع التجارة	منطقة الرياض				إجمالي المملكة			
	سعودي(*)	غير سعودي(*)	جملة	٪ السعوديون	سعودي(*)	غير سعودي(*)	جملة	٪ السعوديون
تجارة الجملة	٦٧٧٨	٣٤٥٥٩	٤١٣٣٧	١٩,٦	١٩٣٠٩	٩٠٨٩٤	١١٠٢٠٣	١٧,٥
تجارة التجزئة	٣٤٩١٩	٩٢٢٣٤	١٢٧١٥٣	٢٧,٥	١٢٢٢٥٦	٢٧٦٨٨٣	٣٩٩١٣٩	٣٠,٦
المطاعم والفنادق	٣٩١٨	٣٠٩٩٨	٣٤٩١٦	١١,٢٢	١٦١٩٧	١٠٣٦٠٧	١١٩٨٠٤	١٣,٥
المؤسسات الخاصة كلها	١١٣٧٧١	٦١٤٨٨٣	٧٢٨٦٥٤	١٥,٦	٤٦٢٥٧١	١,٧٥٢,٠٩١	٢,٢١٥,١٦٢	٢٠,٩

المصدر: (*) مصلحة الإحصاءات العامة، (د.ت. ب)، **تعداد المؤسسات الخاصة لعام ١٤١٤هـ**، بيانات غير منشورة، وزارة التخطيط، الرياض.

ويوضح الجدول السابق أن العاملين في تجارة الجملة والتجزئة معظمهم من غير السعوديين سواءً بالنسبة لمنطقة الرياض أو بالنسبة للمملكة بصفة عامة حيث لا يمثل السعوديون سوى نحو ربع العاملين بتجارة التجزئة في منطقة الرياض (شكل: ٦-٤-٩). أما بالنسبة للعاملين في تجارة الجملة وفي المطاعم والفنادق فنسبة السعوديين فيهم أقل من ذلك. وارتفاع نسبة غير السعوديين في القطاعين الأخيرين قياساً إلى تجارة التجزئة يرجع إلى أن محلات الجملة تدار بأيد سعودية ولكنها تحتاج إلى أعداد كبيرة نسبياً من

المحاسبين والعمالة العادية، وهؤلاء غالباً من غير السعوديين. كذلك الأمر بالنسبة للفنادق، أما المطاعم فإنه من غير المعتاد أن يمارس السعوديون العمل فيها، ولذا نجد أن نسبة العمالة السعودية في فئة المطاعم والفنادق هي أقل ما تكون مقارنة بالوظائف التجارية الأخرى الواردة في الجدول السابق.

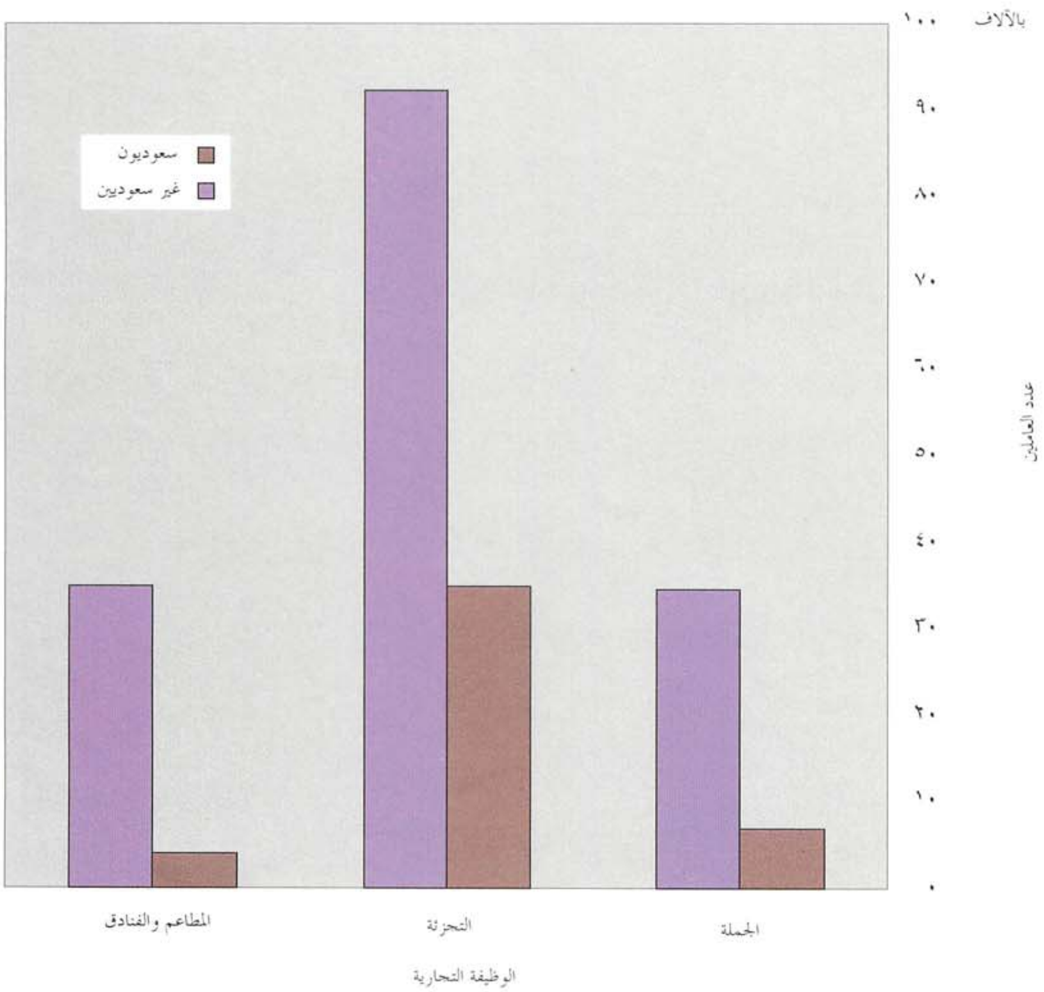
ويمثل العاملون بتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق في منطقة الرياض نسبة عالية من إجمالي الأيدي العاملة في المملكة. وهذه النسب تتراوح بين ١ , ٢٩٪ لعدد العاملين في المطاعم والفنادق و ٩ , ٣١٪ للعاملين في تجارة التجزئة و ٥ , ٣٧٪ للعاملين بتجارة الجملة. وبالنسبة للمؤسسات الخاصة التي تشمل جميع الأنشطة التي يمارسها القطاع الخاص -بما فيها النشاط التجاري والتي أوردناها في الجدول لغرض المقارنة- فإن النسبة تصل إلى ٦ , ٤١٪ من جملة العاملين في المملكة.

ومعظم العاملين في النشاط التجاري في منطقة الرياض يتركزون في العاصمة حيث تصل نسبة هؤلاء إلى أكثر من ٩٠٪ من جملة العاملين في النشاط التجاري بالمنطقة.(١)

---

(١) مصلحة الإحصاءات العامة، (د.ت.، ب)، مرجع سابق.

شكل (٦-٤-٩) التركيب السكاني للعاملين بالتجارة حسب الجنسية عام ١٤١٤هـ



المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة، (بدون تاريخ ب)، **تعداد المؤسسات الخاصة لعام ١٤١٤هـ**، بيانات غير منشورة، مصلحة الإحصاءات العامة، الرياض.

المبحث السادس
التخطيط لتجارة الجملة والتجزئة والمشكلات المرتبطة بالنمو السريع للمراكز التجارية

هناك عدة جهات مسؤولة عن التخطيط لتجارة الجملة والتجزئة في المملكة وتمثل وزارتا التخطيط والتجارة قمة التسلسل الهرمي في هذا الشأن. وتقوم وزارة التخطيط برسم السياسة التخطيطية العامة للتنمية في المملكة، ويستحوذ القطاع التجاري على نصيب كبير من هذا الاهتمام كما ذكرنا سابقاً.

أما وزارة التجارة فهي المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة في الداخل والخارج من خلال عدد من الوحدات والأقسام.(١) كذلك تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية من خلال أمانة مدينة الرياض وبلديات المدن المختلفة في المنطقة بدور أساسي في تنظيم عمليات البيع والشراء وإنشاء الأسواق التجارية وإصدار الرخص للبائعين ونحو ذلك.(٢)

---

(١) نص المرسوم الملكي رقم ٥٧٠٢/ ٢٢/ ١ بتاريخ ١١/ ٧/ ١٣٧٣هـ على أن وزير التجارة هو المسؤول الأول عن تنفيذ السياسة التجارية بالمملكة، وقد نص القرار على أن يتألف جهاز الوزارة من عدد من الوحدات هي مصلحة التجارة الداخلية والخارجية، مصلحة الشركات، ومن عدد من الأقسام مثل السجل التجاري، مكافحة الغش التجاري.
وقد تم تعديل مسميات بعض هذه الأقسام وإضافة أقسام جديدة. انظر: (المعهد العربي لإنماء المدن وأمانة مدينة الرياض، (د. ت.)، الرياض مدينة المستقبل، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض، ص ص ٣٦٠-٣٦٨).

(٢) صدر أول نظام للبلديات عام ١٣٥٧هـ، وعرف بـ "النظام العام لأمانة العاصمة والبلديات"، واشتمل على ثلاث وثمانين مادة حددت مهام البلديات. وقد جرت تعديلات متلاحقة على التنظيمات العامة للبلديات. انظر: (المعهد العربي لإنماء المدن وأمانة مدينة الرياض، (د. ت.)، مرجع سابق، ص ص٧٣-٧٦).
وقد أكدت التقارير الفنية لدراسات النطاق العمراني في المدن السعودية، والتي قامت بها وزارة الشؤون البلدية والقروية أن البلديات في هذه المدن قامت بدور كبير في إنشاء الأسواق التجارية، والمساهمة بمختلف الخدمات التجارية في المراكز الحضرية، انظر مثلاً: وزارة الشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، ش)، مرجع سابق، ص٨٩؛ وزارة الشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، ح)، مرجع سابق، ص٨١؛ وزارة الشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ ل)، مرجع سابق، ص٨٧.

كما شجعت خطة التنمية الثانية في المملكة على اشتراك أكبر عدد ممكن من المؤسسات التجارية في الغرفة التجارية، وتأكيد العلاقة بين الغرفة ووزارة التجارة لتدعيم عملية التخطيط للقطاع التجاري. (١)

إن القطاع الخاص هو المحرك الأساس في الوظيفة التجارية، ولذا فإن عملية تخطيط وبناء الأسواق التجارية تمول من هذا القطاع. ولكن للقطاع العام ممثلاً بأمانة مدينة الرياض والهيئة العليا لتطوير المدينة وبلديات المدن الأخرى في المنطقة، دور في هذا المجال، خاصة بالنسبة للمشروعات التجارية التي قد لا يكون للقطاع الخاص رغبة في التصدي لها لارتفاع تكاليفها أو لتوقع قلة مردودها الربحي. ومن هذا المنطلق قامت الأمانة في العاصمة والبلديات في مدن منطقة الرياض الأخرى بإنشاء العديد من الأسواق التجارية في هذه المدن. (٢)

ونظراً للتطور الكبير الذي تشهده العاصمة في حجم سكانها ومساحتها بدرجة فاقت كثيراً توقعات المخططات الرئيسة التي أعدت لتوجيه نمو العاصمة، فقد كان من الضروري وجود هيئة عامة تكون مسؤولة عن جمع وتحديث وتحليل البيانات المتعلقة بالمدينة بصفة مستمرة، وعلى ضوئها يتم اقتراح التعديلات اللازمة لمخطط المدينة. وهكذا أنشئت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عام ١٣٩٤هـ، لتقوم -بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة- برسم السياسة العامة لنمو المدينة ووظائفها المختلفة ومنها الوظيفة التجارية.

وكما أشرنا سابقاً فإن معدلات النمو التي شهدتها مدينة الرياض في العقود الأخيرة كانت كبيرة جداً، وبالتالي فإن الوظائف المختلفة في المدينة -ولاسيما الوظيفة التجارية- قد شهدت تغيرات كبيرة متلاحقة. وفي ضوء هذا النمو السريع كانت أنماط عصرية مختلفة تتغلغل في مختلف نواحي الحياة وتتراجع أمامها عناصر تقليدية ظلت سائدة لفترة من الزمن، وكان من ضمن تلك العناصر التي لم

---

(١) وزارة التخطيط، (١٣٩٥)، مرجع سابق، ص٣٢١.

(٢) من أمثلة هذه المشروعات التجارية للقطاع العام أسواق الخضراوات والفواكه التي أنشأتها الأمانة في مدينة الرياض، والموزعة على مناطق المدينة الرئيسة مثل سوق الربوة في شرق المدينة، وسوق عتيقة في جنوبها الغربي، والسوق المركزي لمنطقة شمال الرياض. وهذه الأسواق تتكون بصفة رئيسية من مظلات لبيع الفواكه والخضراوات ومحلات تجارية. وهناك أسواق تجارية أخرى أنشأتها الأمانة، وهي أصغر من الأسواق الرئيسة السابقة وهي مخصصة أيضاً لبيع الخضراوات والفواكه أو اللحوم مثل سوق عليشة وسوق منفوحة وأسواق ذوي الدخل المحدود.

تستطع مقاومة موجة "التمدن" الأنماط التقليدية من الأسواق التجارية التي تعرضت لمنافسة قوية من قبل الأنماط الحديثة.

ولقد أثرت عوامل كثيرة في تدهور الأنماط التقليدية من الأسواق التجارية ويأتي في مقدمتها ظاهرة "التمدن" التي تعرضت لها عناصر كثيرة من مظاهر الحياة التقليدية في المجتمع. وتحت مفهوم هذه الظاهرة جاءت عوامل عديدة أسهمت في تدهور أهمية هذه الأسواق، ومن أهمها مسألة انتشار السيارة وما تطلبه ذلك من ضرورة توسعة منطقة القلب في المدن من أجل شق الشوارع وتوفير مواقف كافية للسيارات، فأزيلت على إثر ذلك أجزاء واسعة من أواسط المدن في منطقة الرياض. وقد شمل ذلك المدن الصغيرة والكبيرة، وبالتالي اختفت كثير من الأسواق التقليدية من مناطق القلب في مدن المنطقة، وهدمت أيضاً مناطق سكنية واسعة في مناطق القلب وقربها، وأنشئت مكانها المباني التجارية التي امتدت فيها المحلات التجارية على امتداد الشوارع الرئيسة المنطلقة من مركز المدينة، فضلاً عن منطقة القلب نفسها.

وقد انتشر على إثر ذلك النمط المسمى بـ "العمائر التجارية" انتشاراً واسعاً في منطقة القلب وعلى امتداد الشوارع المنطلقة منه؛ وهذا النمط يبنى بالخرسانة المسلحة، ويستغل الدور الأرضي منه للمحلات التجارية والأدوار العليا للسكن -غالباً- أو للمكاتب التجارية. ومساحة "العمائر التجارية" صغيرة عادة، ويملكها أفراد من متوسطي الدخل في معظم الأحيان، وتتميز بتنافرها في بعض جوانبها المورفولوجية خاصة الشكل الخارجي. وقد كان هذا النمط من العمائر التجارية ومحلاتها ذات الامتداد الشريطي على طول الشوارع الاستجابة الأولى للتمدن بعد هدم كثير من الأسواق التقليدية التي كانت تمثل نمطاً تجمعياً في وسط المدينة.

وقد انتشرت -وما زالت تنتشر- ظاهرة "العمائر التجارية" لأنها تمثل خياراً يعد من أفضل الخيارات بالنسبة لاستثمارات متوسطي وعاليي الدخل. وفي نفس الوقت أصبحت أهمية العناصر التقليدية الباقية من الأسواق تتدهور وتتعرض للإزالة التدريجية من قبل البلديات أو من قبل مالكيها. ولم يكن يوجد تخطيط يراعي مسألة الحفاظ على هذه العناصر، أو على الأقل استبدالها بعناصر تراعى فيها السمات التقليدية للسوق المحلي والإسلامي.

وقد أدركت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض نتائج هذا التغير منذ أكثر من عقدين من الزمان، فقامت بدراسة شاملة لوسط مدينة الرياض ووضعت مخططاً شاملاً لمنطقة القلب (منطقة قصر الحكم)

بحيث يعاد بناء هذه المنطقة بشكل يؤكد فيه على ضرورة مراعاة السمات التقليدية المستوحاة من تخطيط المدينة العربية الأصيلة لأسواق المنطقة وباقي العناصر الوظيفية فيها كما شرحنا سابقاً (انظر أيضاً الفصل الخاص بالعمران في منطقة الرياض).

إن اهتمام الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بتخطيط قلب المدينة وفق أسس تراعي العناصر المحلية في التخطيط يجب أن يكون نموذجاً مشجعاً لبلديات باقي مدن منطقة الرياض من ناحية مراعاة البيئة المحلية في تخطيط قلب هذه المدن وأسواقها. بل نموذجاً لمعظم مدن دول الخليج التي قامت فيها مشروعات عمرانية عديدة لإعادة الإعمار تمخضت عن ظهور أنماط عمرانية مستوحاة من أفكار غربية.

إن مدينة الرياض خارج منطقة القلب لازالت تستقبل أنماطاً من الأسواق التجارية غريبة عن البيئة المحلية، ولاسيما تلك المشروعات التي ينفذها القطاع الخاص، مما يعني ضرورة تدخل السلطات التخطيطية في المدينة لوضع تصور مستقبلي تراعى فيه السمات التقليدية المحلية والعربية في تخطيط الأسواق التجارية.

إن ارتفاع الدخل الفردي لدى المستهلك السعودي أوجد قوة شرائية كبيرة في السوق، ومع ارتفاع عدد سكان العاصمة حدث طلب كبير على السلع والخدمات التجارية، ومناخاً ملائماً للتطور الكبير في نشأة الأسواق والمحلات التجارية. ومع عدم وجود قوانين تخطيطية تتميز بصرامتها Retail Planning Control فيما يختص بتوجيه القطاع الخاص للعناية بالعناصر التقليدية للبيئة المحلية والعربية عند إنشاء المراكز التجارية، ومع إغراءات موجة "التمدن" وجدت الأنماط الغربية الحديثة للمراكز التجارية قبولاً كبيراً لدى المستثمر السعودي، وأصبح هناك تنافس على كل حديث من هذه الأنماط. وظهرت نتيجة لذلك بيئة مناسبة لتطبيق التجارب الغربية فيما يخص الأسواق التجارية -على اختلاف أنماطها- في البيئة السعودية.

وقد أشارت خطة التنمية الرابعة للمملكة إلى أن القطاع التجاري تميز في الفترة الأخيرة باستثمارات كبيرة في قطاع تجارة التجزئة خاصة في الاستثمار ببناء الأسواق المركزية الحديثة supermarkets والمخازن التجارية الكبرى departmental stores والمجمعات التجارية.[(١)]

---

(١) انظر:

The Ministry of Planning, (1985), **The Fourth Development Plan (1985-1990)**, Ministry of Planning, Riyadh, pp. 235-252

والعناصر العمرانية المستوردة أصبحت ظاهرة عامة في الدول الخليجية، وكثير من الدول العربية خاصة. ولا يقتصر هذا التحديث على استيراد العناصر العمرانية، بل إنه حصل تغيير للموقع التقليدي للأنشطة التجارية من القلب التقليدي وانتقالها إلى الضواحي والأحياء الخارجية.

لقد قامت بعض الدول العربية مثل تونس والمغرب بجهود كبيرة للحد من عناصر التغريب في الأسواق التجارية فحدت من نشأة الأسواق المركزية مدنها وشجعت على استمرارية أهمية أسواق القلب التجارية والتي تسمى في تلك الدول بـ "المدينة" وهو مصطلح مرادف لمصطلح "الديرة" في المدن النجدية. و "المدينة" في بلدان المغرب العربي مازالت محتفظة بجزء كبير من طابعها التقليدي من حيث تخطيط الأسواق والمحلات التجارية.

وقد ذكر ميوسيك Miossec أن تركيب تجارة التجزئة والأسواق التجارية لم تتغير كثيراً في تونس، على الرغم من التاريخ الطويل فيما يخص صلتها بالاستعمار الأوربي، فالتجارة في وسط المدينة مازالت مسيطرة على التجارة في المدينة، ومازالت تقاليد المجتمع وثقافته العريقة تمنع من ظهور ازدواجية -في العناصر الوظيفية التجارية- بين الأسواق التقليدية والأشكال العصرية المستوردة من بيئة مختلفة. ومن هنا فإن هذه الأشكال العصرية مثل "السوبر ماركت" تنمو ببطء في تونس وفي مدن المغرب العربي بصفة عامة بسبب ضوابط السلطة التخطيطية هناك. (١)

وتجدر الإشارة إلى أن انتشار المراكز التجارية خارج القلب حدث في الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت أنماط مختلفة من المراكز التجارية في الضواحي وعلى أطراف المدن(٢). وتختلف السياسة التخطيطية العامة في البلدان الغربية فيما يخص انتشار المراكز التجارية خارج وسط المدينة، فبعض الدول لديها سياسة قوية ضد هذا الانتشار الواسع مثل بريطانيا وهولندا فلا تسمح لهذا

---

(1) Findlay, A.M, Paddison, R. and Findlay, A.M, (1985), **An Appraisal of Retail Change Within the Cultural Context of the Middle East**, Institute for Retailing Studies, University of Stirling, Working Paper, No. 8506, pp. 1-5

(2) Jones, P., (1984), Retail Warehouse Developments and Planning Policies in Scotland, **The Scottish Geographical Magazine**, The Royal Scottish Geographical Society, Edinburgh, 100, pp. 12-19.

الانتشار إلا بحدود، بينما هناك دول أوربية لا تمارس مثل هذه الصرامة مثل فرنسا وألمانيا. (١)

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن الوضع فيها مختلف إذ لا توجد قيود تذكر على مثل هذا الانتشار، ولذا أصبحت المجمعات التجارية الكبرى سمة من سمات الضواحي في المدن الأمريكية. ومن هنا نجد أن قلب المدينة الأمريكية قد فقد قدرته على المنافسة التجارية لمراكز المدينة التجارية الكبرى خارج الوسط. (٢) ولا يختلف الوضع كثيراً في كندا عنه في الولايات المتحدة من حيث عدم وجود قيود على انتشار مراكز التجزئة خارج وسط المدينة. (٣)

وهكذا نجد أنه بينما لم يبذل المخططون في الولايات المتحدة جهداً يذكر في سبيل الوقوف أمام مد هذه الظاهرة فرض البريطانيون قيوداً كبيرة على انتشار المراكز التجارية خارج أوساط المدن ودعموا المواقف التي تساعد على إعادة تنمية مراكز المدن التقليدية. وهناك دول مثل فرنسا وقفت موقفاً وسطاً بين مخططي الولايات المتحدة وبريطانيا في هذا الصدد، فقد شجعت على إحياء "وسط المدينة" ولكنها لم تفرض قيوداً كبيرة على الانتشار التجاري على أطراف المدن وخارجها. (٤)

ومن العرض السابق لأنماط الأسواق التجارية (المبحث السابق) اتضح أن النمط الذي ظل سائداً في مدن منطقة الرياض لفترة طويلة من الزمن هو الأسواق المجمعة (حيث تظهر الأسواق مجاورة لبعضها البعض مكونة نمطاً تجمعياً nucleations). وهذا النمط أصبح يتعرض لمنافسة قوية من قبل الامتدادات

---

(١) للاستزادة في هذا الموضوع انظر:

Wade , B., (1979) , Retail Planning In Britain, In R. L. Davies (ed.), **Retail Planning in the European Community** , Chapter 3, PP. 51-63, Saxon House.; Dawson, J. A., (1980), (ed.), **Retail Geography**, Croom Helm, London.; Kerendal-Hansen O., (1984), Ideplan 77 for Copenhagens City Center, Chapter 12, In: R.L. Davies and A.G. Champion, (eds.), **The Future of the City Center**, Academic Press, London; Davies, R.L., (1984), op. cit.

(2) Smith, A. (1972), The Future of Downtown Retailing, **Urban Land**, 31, No. (11), pp. 1-10

(3) Gayler, H.J., (1980), Social Class and Consumer Spatial Behaviour: Some Aspects of Variation in Shopping Patterns in Metropolitan Vancouver, Canada, **Transactions of the Institute of British Geographers**, New Series, 5, PP. 427-445

(4) Smith, B.V. (1973), Retail Planning in France: the Changing Pattern of French Retailing, **Town Planning Review**, No. (44), pp. 279-306

الشريطية التجارية (الشوارع التجارية) التي أصبحت هي الظاهرة السائدة في المدينة السعودية. وقد حدث في الفترة الأخيرة عودة قوية إلى الأنماط التجمعية خاصة في مدينة الرياض؛ فظهرت أنماط مختلفة من هذه الأسواق، لاسيما الأسواق المغلقة والأسواق المفتوحة والتي شرحناها سابقاً.

أما في المراكز الحضرية الأخرى في منطقة الرياض فإن النمط التجاري الشريطي ما زال نموه مستمراً بدون منافسة تذكر (باستثناء أسواق وسط المدن التجمعية).

إن النمط الشريطي التجاري هو ظاهرة حضرية عالمية، وقد كان نموها قوياً في البلدان الغربية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة لشيوع استخدام السيارة وتضخم المدن وانتشار سكنى الضواحي خارج المدن. ولكن ظهرت عند المخططين في بعض الدول الغربية -في العقود الأخيرة- دعوات تنادي بالحد من نشأة الأنماط التجارية الشريطية وتشجيع نمو الأنماط التجمعية.

فالمخططون البريطانيون مثلاً- يحبذون أن يروا الشوارع التجارية وقد أبدلت بأسواق "تجمعية". لأن الامتدادات الشريطية التجارية (الشوارع التجارية) تتمخض عنها مشكلات مرورية (الازدحام) كما أن شكلها العام غير ملائم مقارنة بالمجمعات التجارية nucleations.[(١)]

ولتوفير أجواء تسوق ملائمة وخالية من حركة السيارات قامت أمانة مدينة الرياض بتجربة إغلاق شارع المتنبئ التجاري أمام حركة السيارات، كما قامت بتحسين وتنظيم هذا السوق عن طريق إنشاء مظلات وعناصر جمالية وملاعب أطفال ومواقف سيارات متفرقة خلف الشارع. وقد نجحت فكرة السوق في البداية وارتفعت أجور محلاته وزاد عدد المتسوقين، ولكن أصيب هذا السوق فيما بعد بركود نسبي، حيث قل عدد المتسوقين وانخفضت أجور محلاته بنسب ملحوظة. وفي دراسة أولية لهذا السوق[(٢)] تبين للباحث أن أفضل المواقع في الأجور وفي عدد المتسوقين هي تلك الواقعة قرب تقاطعات الشارع مع شوارع أخرى سمحت الأمانة بمرور السيارات فيها، أما المحلات البعيدة عن هذه التقاطعات فهي التي طالها النصيب الأكبر من الركود النسبي. فهل السبب في هذا الركود هو إغلاق الشارع أمام

(1) Potter, R.B., (1982), op. cit, p. 209

(٢) تعديل شكل هذا السوق يعد تجربة لمدى نجاح تغيير مورفولوجية الشوارع التجارية في مدينة الرياض. وقد لفتت نظر الباحث ظاهرة ركود النشاط التجاري في هذا السوق في الفترة الأخيرة فقام بدراسة أولية لوضع السوق عام ١٤١٧هـ تمهيداً لدراسة أوسع في المستقبل إن شاء الله.

حركة المرور كما يعتقد الكثير من أصحاب المحلات في السوق؟ أم هو التصميم العام لهذا الشارع؟ أم أنها المنافسة المستمرة من الأسواق الأخرى الحديثة التي يتزايد عددها وتتوفر فيها ميزات قد لا توجد في هذا السوق؟ إن الإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى المزيد من الدراسة والتمحيص نظراً لأهمية ذلك في تخطيط وتصميم هذا النوع من الأسواق.

إن النمط الشريطي التجاري هو السائد حالياً في مدن المنطقة لسهولة الاستثمار التجاري للقطاع الخاص على امتداد الطرق الرئيسة، ولعدم وجود قيود تحد من -أو إغراءات تشجع على- الاستثمار في الأسواق التجمعية، خاصة أن هذا النوع من الاستثمار يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة نسبياً.

وعلى الرغم من ذلك فإن استثمارات القطاع العام (الحكومي) في المراكز التجارية تتجه إلى النمط التجمعي. وهذا الأمر يبدو بوضوح في المراكز التجارية التي تنفذها الأمانة في الرياض، أو البلديات في باقي مدن منطقة الرياض: مثل أسواق الخضروات والفواكه، وأسواق اللحوم، وبعض الأسواق التي تنشئها البلديات لبيع السلع المختلفة -خاصة في مراكز المدن- كما ذكرنا ذلك في الحديث عن مدن المنطقة الوسطى سابقاً. وكذلك الأمر بالنسبة للأسواق التجارية التي تنشئها بعض الجهات الحكومية ضمن مجمعات الإسكان أو ضمن المشروعات الكبيرة في مدينة الرياض.

لقد قامت السلطات التخطيطية في العاصمة بتخطيط بعض الأحياء الرئيسة بشكل تتم فيه تجربة الاعتماد الكلي على الأسواق التجمعية كمنفذ للوظيفة التجارية في الحي: فمنطقة الدخل المحدود[١] -مثلاً- خططت تخطيطاً نموذجياً بالاعتماد على فكرة وحدة "المجاورة" في التخطيط، والتسلسل الهرمي في إنشاء المراكز التجارية في أنحاء الحي، بحيث يكون هناك عدد من المراكز التجارية الصغيرة (كل واحد يضم بحدود أربعة محلات) موزعة في عدة أماكن داخل نطاق المجاورة السكنية لبيع الحاجات الضرورية اليومية، ثم تتدرج المراكز إلى مركز رئيس يخدم المجاورة كلها، ثم تليه أسواق مركزية على مستوى عدة وحدات جوار، وهكذا.[٢]

(١) كان التخطيط الأساسي للوظيفة التجارية في هذا الحي يقصر المراكز التجارية على النمط التجمعي للأسواق ويمنع الامتدادات التجارية الشريطية، ولكن سمح -فيما بعد- بإنشاء المحلات التجارية على امتداد الشوارع الرئيسة في الحي.

(٢) المعهد العربي لإنماء المدن وأمانة مدينة الرياض، (د.ت.)، مرجع سابق، ص ص٤٧-٤٨.

ومن الأحياء التي تم تخطيط الأنشطة التجارية فيها وتحديدها بمواقع معينة الحي الدبلوماسي . ففي هذا الحي تم ربط الوظيفة التجارية بالمنطقة المركزية في الحي ، وعدم السماح بالنمو التجاري الشريطي على امتدادات شوارع المنطقة .

صور الفصل الرابع



سوق تجاري في مدينة ضرما



أسواق البلدية في المزاحمية وهي مؤجرة من قبل البلدية للمواطنين بأسعار رمزية



المحلات التجارية تمتد على طول الشوارع الرئيسة في المزاحمية



امتداد المحلات التجارية على طول الخزان التجاري في مدينة الرياض



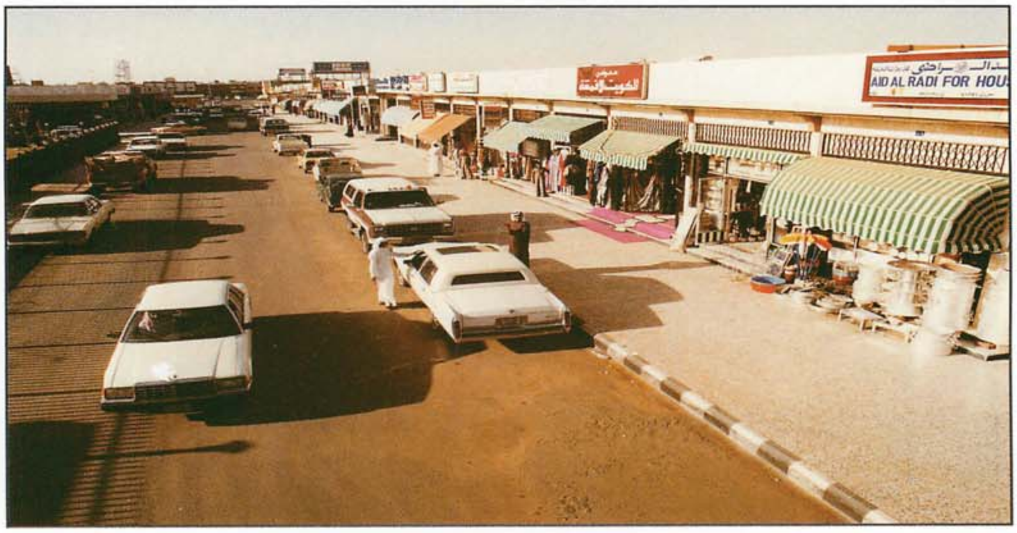
المراكز التجارية الحديثة تمتد على طول الشوارع الرئيسة في مدينة الرياض حيث يظهر
(سوق العقارية)



سوق تجاري حديث ومسقوف في مدينة الرياض



انتشار المحلات التجارية على امتداد الطرق الرئيسة في مدينة ضرما



سوق تجاري مفتوح في حي النسيم



مركز العقارية التجاري في حي العليا وهو أحد أهم المراكز التجارية المغلقة الحديثة في مدينة الرياض



عمارات الإسكان في العليا في مدينة الرياض

المراجع

أولاً : المراجع العربية:

إدارة الإحصاء والبحوث، (١٤١٣هـ)، **إحصائيات البلديات**، وكالة الوزارة للتخطيط والبرامج، العدد ٤٣، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض.

إدارة الإحصاء والبحوث، (١٤١٤هـ)، **إحصائيات البلديات**، وكالة الوزارة للتخطيط والبرامج، العدد ٤٤، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض.

إدارة الإحصاء والبحوث، (١٤١٦هـ)، **إحصائيات البلديات**، وكالة الوزارة للتخطيط والبرامج، العدد ٤٦، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض.

إدارة البحوث، (١٤١٦هـ)، **ظاهرة انتشار المراكز والمجمعات التجارية في مدينة الرياض: دراسة ميدانية استطلاعية**، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض.

الأصفهاني الحسن بن عبدالله، (ت ٣١٠هـ، ط١٩٦٨م)، **بلاد العرب**، تحقيق صالح العلي وحمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض.

أمانة مدينة الرياض، (بدون تاريخ)، **بيانات غير منشورة**، أمانة مدينة الرياض، الرياض.

ابن خميس، عبدالله بن محمد، (١٣٩٨هـ)، **معجم اليمامة**، المعجم الجغرافي للمملكة العربية السعودية، ط١، مطابع الفرزدق، الرياض.

التركي، عبدالله بن إبراهيم، (١٤٠٦هـ)، **منطقة سدير في عهد الدولة السعودية الأولى: دراسة تاريخية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

الحماد، محمد بن عبدالله، (١٤٠٧هـ) نمو المدن السعودية بين النظرية والتطبيق، **ذكر في ندوة المدن السعودية : انتشارها وتركيبها الداخلي**، (قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود ٧-٩ جمادى الثانية ١٤٠٣هـ)، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ص ص ٣١ - ٦٦.

الحموي، ياقوت بن عبدالله، (ت ٦٢٦هـ، ط ١٣٩٧هـ) **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت.

الخريف، رشود بن محمد، (١٤١٥هـ)، الانتقال السكني في مدينة الرياض: دراسة في الاتجاهات والأسباب والخصائص، **سلسلة بحوث جغرافية (٢٥)**، الجمعية الجغرافية السعودية، الرياض، ص ص ٥٠-٧٦.

الخريصي، فهد بن صالح، (١٤٠٧هـ) **مدينة شقراء: دراسة في جغرافية المدن**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

داغستاني، عبدالمجيد، (١٤٠٦هـ)، **الرياض: التطور الحضري والتخطيط**، وزارة الإعلام، الرياض.

الدوسري، إبراهيم بن صالح، (١٤١١هـ)، الأفلاج، **سلسلة هذه بلادنا رقم، (٢٧)**، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الإدارة العامة للنشاطات الثقافية، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الرياض.

السبيعي، إبراهيم بن عبدالعزيز، (١٤٠٧هـ)، **الجغرافيا التاريخية لمنطقة الرياض من خلال معجم البلدان**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

السمهودي، على بن أحمد، (ت ٩١١هـ، ط ١٣٩٣هـ) **وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الشرع، حسين بن علي، (١٤٠٥هـ) الاقتصاد السعودي في مرحلة بناء التجهيزات الأساسية، (١٣٩١-١٤٠٢هـ)، **سلسلة المكتبة السعودية، رقم ١٦**، الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون، الرياض.

شركة ست انترنشونال، (١٣٩٨هـ)، **المسح الاجتماعي الاقتصادي**، (وكالة تخطيط المدن، وزارة الشئون البلدية والقروية، الرياض.

صندوق التنمية العقارية، (بدون تاريخ)، **بيانات غير منشورة**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، صندوق التنمية العقارية، الرياض.

صندوق التنمية العقارية، (١٤١٦هـ)، **التقرير السنوي**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، صندوق التنمية العقارية، الرياض.

علوي، (١٤٠٤هـ)، **نمو تقنية متاجر الخدمة الذاتية، (السوبر ماركت) في المملكة العربية السعودية**، جامعة الملك سعود، الرياض.

العمار، محمد بن إبراهيم، (١٤٠٨هـ)، شقراء، **سلسلة هذه بلادنا رقم، (١٧)**، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الإدارة العامة للنشاطات الثقافية، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، الرياض.

الغرفة التجارية الصناعية، (١٤١٧هـ)، **اقتصاد الرياض** "١٤١٤-١٤١٥"، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض.

الغرفة التجارية الصناعية، (١٤٠٦هـ)، **آثار انتشار متاجر السوبرماركت على المتاجر الصغيرة (البقالات) في مدينة الرياض**، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض.

الغرفة التجارية الصناعية، (١٩٩٥م)، **التقرير السنوي للغرفة التجارية الصناعية بالرياض للعام المالي ١٩٩٥م**، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض.

قسم السجل التجاري، (١٤٠٦هـ)، **بيانات غير منشورة**، وزارة التجارة، الرياض.

مؤسسة دوكسيادس العالمية، (١٩٦٨م)، **المخطط الرئيسي التنفيذي لمدينة الرياض**، الإدارة العامة لتخطيط المدن ومناطق المملكة العربية السعودية، شؤون البلديات، وزارة الداخلية، الرياض.

مؤسسة دوكسيادس العالمية، (١٩٧٤م)، **المجمعة: الأوضاع الراهنة والتوصيات للإجراءات الفورية**، التقرير رقم ٣، الإدارة العامة لتخطيط المدن ومناطق المملكة العربية السعودية، شؤون البلديات، وزارة الداخلية، الرياض.

مؤسسة دوكسيادس العالمية، (١٩٧٥م)، **مخططات عامة: الخرج، المخطط الرئيسي النهائي**، التقرير رقم ٣٧، الإدارة العامة لتخطيط المدن ومناطق المملكة العربية السعودية، شؤون البلديات، وزارة الداخلية، الرياض.

مجلة البناء، (١٩٩٢م)، العمارة والإنشاء في جامع الإمام تركي بن عبدالله، ص ص ٦٢-٦٤، **مجلة البناء**، الرياض.

المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، ح)، **التقرير الفني لدراسات النطاق العمراني لمدينة حوطة سدير**، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض.

المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، خ)، **التقرير الفني لدراسات النطاق العمراني لمدينة الخرج**، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض.

المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، د)، **التقرير الفني لدراسات النطاق العمراني لمدينة الدلم**، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض.

المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، دأ)، **التقرير الفني لدراسات النطاق العمراني لمدينة الدوادمي**، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض.

المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، ز)، **التقرير الفني لدراسات النطاق العمراني لمدينة الزلفي**، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض.

المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، ش)، **التقرير الفني لدراسات النطاق العمراني لمدينة شقراء**، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض.

المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، ع)، **التقرير الفني لدراسات النطاق العمراني لمدينة عفيف**، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض.

المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، ل)، **التقرير الفني لدراسات النطاق العمراني لمدينة ليلى**، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض.

المديرية العامة للشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٨هـ، م)، **التقرير الفني لدراسات النطاق العمراني لمدينة المجمعة**، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (بدون تاريخ أ)، **بيانات غير منشورة**، وزارة التخطيط، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (بدون تاريخ ب)، **تعداد المؤسسات الخاصة لعام ١٤١٤هـ**، بيانات غير منشورة، وزارة التخطيط، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (بدون تاريخ ج)، **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ**، (بيانات غير منشورة)، مشروع التعداد، وزارة التخطيط، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٣٩١هـ)، **نتائج حصر المؤسسات لعام ١٣٩١هـ في المنطقة الوسطى**، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة ، (١٣٩٤هـ)، **التعداد العام للسكان، البيانات التفصيلية، منطقة الرياض،** وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة ، (١٤٠١هـ)، **تعداد المؤسسات الخاصة: المنطقة الوسطى**، ج١، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٤١٤هـ)، **كتيب الأنشطة الاقتصادية** ، (تقرير عن تصنيفات وظائف التجارة المختلفة والذي يمثل تفسيراً لرموز وظائف التجارة المختلفة للمسح الذي قامت به المصلحة لمناطق المملكة عام ١٤١٤هـ)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة ، (١٤١٥هـ، أ)، **المؤشر الإحصائي**، العدد العشرون، وزارة التخطيط، الرياض.

مصلحة الإحصاءات العامة، (١٤١٥هـ، ب)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، وزارة التخطيط، العدد الواحد والثلاثون.

المعهد العربي لإنماء المدن وأمانة مدينة الرياض، (بدون تاريخ)، **الرياض مدينة المستقبل**، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض.

المعهد العربي لإنماء المدن، (١٤٠٦هـ)، تخطيط المدينة العربية : المبادئ والمشكلات واتجاهات المستقبل، ج١، البحث الثالث عشر، (**مجموعة أبحاث ودراسات المؤتمر الأول لمنظمة المدن العربية**)، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض.

مكي، محمد، (١٩٨٦م)، الأسواق المركزية في مدينة الرياض: دراسة جغرافية في التوزيع والسلوك، **الجمعية الجغرافية الكويتية**، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، الكويت.

النعيم، عبد الله العلي، (١٤٠٧هـ)، تطبيقات اللامركزية في أمانة مدينة الرياض، **ندوة المدن السعودية: انتشارها وتركيبها الداخلي**، (المعقودة في قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود ٧-٩ جمادى الثانية ١٤٠٣هـ)، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ص ص ١٧١ - ٢٠٢.

الهاجري، فريال محمد، (١٤١٨هـ) جغرافية التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين ١٩٦٥-١٩٩٣م، **سلسلة بحوث جغرافية** رقم، (٢٩)، الجمعية الجغرافية السعودية، الرياض.

الهدلق، محمد بن حمد، (١٤٠٧هـ)، **مدينة المجمعة: دراسة في جغرافية العمران الحضري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

الهمداني، أحمد بن يعقوب، (ت بعد عام ٣٤٤هـ، ط ١٣٩٤هـ) **صفة جزيرة العرب**، تحقيق محمد بن علي الأكوع، منشورات دار اليمامة، الرياض.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤١٠هـ)، **تطوير**، العدد٢، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض.

الهيئة العليا لتطوير منطقة قصر الحكم، (١٤٠٩هـ)، **برنامج تطوير منطقة قصر الحكم: المرحلة الثالثة**، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤١٢هـ)، **برنامج تطوير منطقة قصر الحكم: المرحلة الثانية**، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤١٣هـ)، **تطوير**، العدد العاشر، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤١٤هـ)، **تطوير**، العدد الحادي عشر، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤١٥هـ)، **تطوير**، العدد السادس عشر، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٤١٦هـ)، **تطوير**، العدد ١٨، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، (١٤١٨هـ)، **تطوير**، العدد العشرون، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض.

الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، (١٩٩٦م)، **بيانات غير منشورة للمسح الذي قامت به الهيئة لاستخدامات الأرض في مدينة الرياض عام ١٩٩٦**، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض.

وزارة التخطيط، (١٣٩٥هـ) **خطة التنمية الثانية، (٩٤/ ١٣٩٥-٩٩/ ١٤٠٠هـ)**، وزارة التخطيط، الرياض.

وزارة التخطيط، (١٤٠٦هـ)، **منجزات خطط التنمية: حقائق وأرقام: ١٣٩٠-١٤٠٦هـ**، وزارة التخطيط، الرياض.

وزارة التخطيط، (١٤١٤هـ)، **الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السادسة، (١٤١٥-١٤٢٠هـ)**، وزارة التخطيط، الرياض .

وزارة التخطيط، (١٤١٥هـ)، **خطة التنمية السادسة ١٤١٥-١٤٢٠هـ**، وزارة التخطيط، الرياض.

وزارة الشؤون البلدية والقروية، (١٤٠٦هـ) خصائص التخطيط الحضري في مدينة الرياض، ذكر في المعهد العربي لإنماء المدن، **تخطيط المدينة العربية**، مجموعة أبحاث ودراسات المؤتمر الأول لمنظمة المدن العربية المنعقد في بيروت، (٢٦/ ٧ - ٤/ ٨/ ١٩٦٨م)، الجزء الأول: المبادىء والمشكلات واتجاهات المستقبل، البحث الثالث عشر، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض.

وزارة المالية والاقتصاد الوطني، (١٤١٨هـ)، **تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية للعام المالي ١٤١٨/ ١٤١٩هـ**، (السنة ٣٤، العدد ١٠٧٨١، الثلاثاء ١ رمضان ١٤١٨هـ)، الرياض.

وكالة تخطيط المدن، (١٤٠٧هـ)، **أطلس المدن السعودية: الوضع الراهن**، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض.

الوهيد، بدر المحمد، (١٤٠٩هـ)، **مدينة الزلفي: دراسة في جغرافية المدن**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

Al-Gadhi, K. S., (1992), **An Analysis of the Urban Retail System of Riyadh, Saudi Arabia: With Particular Reference to the CBD and Principal Shopping Centers,** Thesis Submitted to the degree of Doctor of Philosophy, Royal Holloway, University of London.

Al-Gadhi, K. S. and Potter, R. B., (1989), The Qualitative Attributes of Shopping Areas Within the Central Business District of Riyadh, **Papers in Geography,** Paper No. 5, Department of Geography, University of London, Egham.

Davies, R. L., (1976), **Marketing Geography: with special reference to retailing,** Methuen, London.

Davies, R. L., (1984), **Retail and Commercial Planning**, Croom Helm, London.

Dawson, J. A., (1980), (ed.), **Retail Geography**, Croom Helm, London.

Findlay, A. M, Paddison, R. and Findlay, A.M, (1985), **An Appraisal of Retail Change Within the Cultural Context of the Middle East**, Institute for Retailing Studies, University of Stirling, Working Paper, No. 8506.

Gayler, H. J., (1980), Social Class and Consumer Spatial Behaviour: Some Aspects of Variation in Shopping Patterns in Metropolitan Vancouver, Canada, **Transactions of the Institute of British Geographers**, New Series, 5, pp. 427-445.

Goldman, A., (1981), Transfer of a Retailing Technology into the Less Developed Countries: The Supermarket Case, **Journal of Retailing** 57, No.(2), pp. 5-29.

Hoyt, H., (1966), US Metropolitan Area Shopping Patterns, **Urban Land**, Part 1, 25, No. (3), pp. 3-15.

Jefferys, J.B. and Knee D. (1962), **Retailing in Europe,** MacMillan, London.

Jones, P., (1984), Retail Warehouse Developments and Planning Policies in Scotland, **The Scottish Geographical Magazine**, The Royal Scottish Geographical Society, Edinburgh, 100, pp. 12-19.

Kerendal-Hansen O., (1984), Ideplan 77 for Copenhagens City Center, Chapter 1**2, In**: R.L. Davies and A.G. Champion, (eds.), **The Future of the City Centre**, , Academic Press, London.

Ministry of Planning, (1985), **Fourth Development Plan**, Riyadh.

Potter, R. B., (1979) The Morphological Characteristics of Urban Retailing Areas: a Review and Suggested Methodology, **Papers in Geography**, No.(2). Bedford College, University of London.

Potter, R. B., (1982), **The Urban Retailing System: Location, Cognition and Behaviour,** Gower and Retailing and Planning Associates: Aldershot.

Smith, A., (1972), The Future of Downtown Retailing, Urban Land, 31, No. (11), pp. 1-10.

Smith, B. V., (1973), Retail Planning in France: the Changing Pattern of French Retailing, **Town Planning Review,** No. (44), pp. 279-306.

Wade , B., (1979) , Retail Planning In Britain, **In** R. L. Davies (ed.), **Retail Planning in The European Community** , Chapter 3, PP. 51-63, Saxon House.

فهرس محتويات الجزء السادس
النشاط الاقتصادي في منطقة الرياض

الفصل الأول: الزراعة في منطقة الرياض

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

هذا العمل العلمي الموسوعي يعدُّ خير دليل على تسجيل النقلة الحضارية في المملكة العربية السعودية، وهو أحد ثمار الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة على يد جلالة الملك عبد العزيز يرحمه الله- وهو مثل بقية الأعمال التي أنتجت يتصف بالموضوعية والعلمية وكتابة الحقائق بصدق وأمانة وتجرد.

وسيكون هذا العمل العلمي التوثيقي معيناً لكل من يدرس المنطقة مستقبلاً. كما سيكون عوناً ودليلاً للجهات التنفيذية والتخطيطية في إمارة المنطقة والجهات الحكومية الأخرى.

لقد كُتب عن منطقة الرياض ومدينة الرياض الكثير من الدراسات، لكن هذا الكتاب يتصف بخصائص تميزه عن كل ما سبقه. فهو بأجزائه الثمانية يتميز بالشمولية والموضوعية والعلمية. فشموليته وموضوعيته تتضح من تغطيته لموضوعات كثيرة تاريخية وجغرافية سكانية وعمرانية واقتصادية واجتماعية.

ويمتد تاريخياً ومكانياً إلى أعماق بعيدة فهو يغطي تاريخ المنطقة لعدة قرون، ويغطي مكانياً كل محافظات منطقة الرياض، أما علميته فتتمثل في أنه كتب وأشرف عليه من قبل أكاديميين متخصصين في مجالهم، ومر بمراحل مراجعة وتدقيق وتحكيم علمي تجعله يتسم بدرجة عالية من الدقة العلمية.

والله ولي التوفيق

المشرف العام

ردمك ٩٩٦٠-٦٦٠-٤٠-٠ (مجموعة)